

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: D.H/3C/03/18

تصاعد مؤسسات الثورة الجزائرية و بداية ظهور
سلطة جبهة التحرير الوطني 1954 - 1962.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في التاريخ

تخصص إعادة قراءة التاريخ بصورة نقدية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

لميش صالح

من إعداد الطالب:

فراحتية فوزي

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أحمد مسعود سيد علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
لميش صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
يعيش محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف	مناقشا
لوصيف سفيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945	مناقشا
آجقو علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1-	مناقشا
سليمان قريري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1-	مناقشا

السنة الدراسية: 2022 / 2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

قال الله تعالى : " و من يرد ثواب الآخرة نفوته منها و سنجزي الشاكرين "

الآية 145 من سورة آل عمران.

بفضل الله و نعمه، تم استكمال هندسة أفكار هذا العمل المتواضع الذي لولا توفيق الله عز و
جل أولا و تضافر جهود الجميع ثانيا لما وضع بين أيادي لجنة المناقشة الموقرة بصورته
المقدمة.

لقد من الله علي بأن حضاني بدعم و إسناد لم أكن بدوننه لأنجز هذه الدراسة، و سأخص
بالحذر هنا الأستاذ المشرف البروفيسور " صالح لميش " في المقام الأول الذي و قبل أن
يكون الموجه و المصوب و المدقق، كان صاحب و الإنساني الذي استأنس إليه في كل
حين.

كما أتقدم بالشكر الوفيير للأستاذ الدكتور " سيد علي أحمد مسعود " على كل ما
قدمه لي من عون و دعم، و إلى جميع الأساتذة الأفاضل و دون استثناء على فضيلة التلقين و
التكوين.

إلى أسرة البحث العلمي قاطبة و إلى كل الأصدقاء و الأحبة، لكم مني جميعا أسمى عبارات
الشكر و التقدير.

إهداء

الحمد لله الذي يبدأ بإسمه الكلام و الذي تتم بفضلہ الصالحات .
الحمد لله الذي أنشأ و برى و خلق الماء و الثرى و أبدع كل شيء و ذرى .
الحمد لله الذي فاوت بحكمته بين المخلوقات و رفع المؤمنين درجاته .
إلى من أولى بهما الله و رسوله و جعل رضاها من رضاه و طاعتها من طاعته لهما أهدي
ثمرة عملي أطال الله في عمرهما و جعلهما ذخرا لي .
إلى من زرعت في التفاؤل و دفعتني قدما لإتمام هذا البحث، فكانت السند و العون و
المرافق، عفتي و أم فلذات الكبادي، عوضها الله عن صبرها و تحملها لي طيلة مدة
إعداد هذه الدراسة .
إلى أبنائي الأعمام : إياد، مريم، و ختام حفظهم الله و أنبتهم نباتا حسنا و نفع بهم أمهم و
إيادي .
إلى قوافل الشهداء و العلماء المخلصين الذين جاهدوا بالسلاح و الفكر في سبيل تحرير
الأرض و صون العرض، و إعادة بناء الإنسان .
إلى هؤلاء جميعا و من أجلهم و لأجلهم " سأكون على العهد سائرا، على الخطى وافيًا بالوعد .

قائمة المختصرات :

المختصرات باللغة العربية :

جبهة ت.و. جبهة التحرير الوطني.

جيش ت.و. جيش التحرير الوطني.

الحكومة م ج ج. الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

الاتحاد ع ع ج : الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

الاتحاد ع ط م ج : الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

تر : ترجمة.

ط : طبعة.

ج : جزء.

د. ت : دون تاريخ.

المختصرات باللغة الفرنسية :

المجلس الوطني للثورة الجزائرية : CNRA

لجنة التنسيق و التنفيذ : CCE

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية : MTLD

المصالح الإدارية المتخصصة : SAS

الحركة الوطنية الجزائرية : MNA

مقدمة



على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية، إلا أنه لا يزال بابا مفتوحا لكل من يبحث عن آفاق جديدة بحكم أن مواضيعا هامة في حاجة إلى البحث و التمحيص و تقصي الحقائق، فضلا على أن جوانب منها لم تستوف حقها من الدراسة المعمقة، ومادتها التاريخية تشكل حقلا خصبا لمن أراد الاستثمار فيه من الباحثين و طلبة العلم. و من بين هذه المواضيع فرض جبهة التحرير الوطني لسلطتها في مواجهة الاستعمار لتثبيت مشروعها الثوري الذي انتقلت به من مرحلة التنضير غداة تأسيس التنظيمات الثورية الجينية إلى مرحلة التجسيد منذ تفجيرها للثورة وإلى غاية تحقيقها للاستقلال الذي نالت به اعترافا دوليا.

إن السلطة في مفهومها الحقيقي هي تلك القوة الشرعية التي يمارسها شخص ما أو مجموعة أشخاص على الآخرين شريطة قبول المرؤوسين بمنح الحق لمن هم فوقهم لإصدار الأوامر و التوجيهات، وإلى جانب ذلك عرف العالم قديما و حديثا نماذج لفرض السلطة قسرا و استخدام العنف للحصول عليها، و إذا ما أسقطنا هذه المفاهيم على واقع الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية فإننا نجد أن الحركة الوطنية بمختلف تنظيماتها السياسية قد حاولت منذ القرن العشرين الحصول على السلطة بطريقة شرعية من الاستعمار باستخدام كل الوسائل و الأساليب السلمية من خلال الاحتكام لإرادة الشعب الوحيد الذي له الحق في اختيار من يحكمه و ما قابل ذلك من رفض صارخ من طرف إدارة الاحتلال، فإن ظهور جبهة التحرير الوطني سنة 1954 كان بدافع القيام بالثورة لانتزاع حق الشعب الذي اغتصب منه بالقوة منذ سنة 1830، و قد خاضت من أجل ذلك معارك طويلة و مريعة داخليا و خارجيا و على جميع الأصعدة من خلال المؤسسات التي استحدثتها آنذاك لإنجاح مشروعها الثوري، و هو ما أدى إلى تنامي سلطتها بشكل تصاعدي استطاعت من خلاله تقويض أركان السلطة الاستعمارية و بسط شرعيتها على الشعب الجزائري الذي أقر لها بذلك عبر استفتاء 03 جويلية 1962 بشكل قانوني و شرعي و بذلك أعادت للشعب حقه في اختيار من يحكمه.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

إن أهم الأسباب التي كانت دافعا لي في اختيار هذا الموضوع بالدرجة الأولى هي:

- ما تعلق بمكانة الثورة الجزائرية و التضحيات الجسام التي خاضها الشعب الجزائري في قلبي، إضافة إلى الشعور بالواجب العلمي الذي يفرض علينا كطلبة تاريخ الثورة الجزائرية البحث في هذه الجوانب و اكتشاف ما خفي من معلومات و ما لم يتم دراسته بعد و تدوينه وفق ما تقتضيه الدراسات التاريخية.

- محاولة الوقوف على اسرار و مكامن نجاح الثورة الجزائرية و تفردتها في إنجاح مشروعها الثوري التحريري والذي سيكون أنموذجا لكل الشعوب و فهم تصورات قادتها الذين و رغم كل التحديات والاختلافات وصلوا إلى هدفهم الذي رسموه عند بداية الطريق ألا وهو الاستقلال.
- محاولة تسليط الضوء بصورة تحليلية على الملامح الأساسية لتطور مؤسسات جبهة التحرير الوطني من خلال تتبع المسار الذي انتقلت من خلالها عبر مراحل مختلفة انطبعت كل مرحلة منها بمميزات معينة.
- محاولة سد بعض الثغرات والقضايا المتعلقة بتاريخ الثورة.
- محاولة الدراسة تجاوز منحنى بعض الكتابات الجزائرية و الفرنسية و الرامية إلى توظيف الكبوات و الاختلافات التي شهدتها مسار جبهة التحرير الوطني الجزائرية من أجل الانتقاص من الأهمية التاريخية لها.
- إشكالية الدراسة:
- تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول جهود جبهة التحرير الوطني من أجل تجسيد سلطتها عبر المؤسسات التي استحدثتها لانتزاع حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره من المحتل الفرنسي بمواجهتها لكل التحديات الداخلية و الخارجية.
- و تندرج تحت هذه الاشكالية المحورية عدة تساؤلات فرعية هي كالتالي:
- ما مدى مساهمة التنظيمات الجينية في ميلاد جبهة التحرير الوطني، و كيف استطاعت تجاوز مرحلة الانطلاقة ؟
- ما هي العوامل التي جعلت جبهة التحرير الوطني بإمكاناتها البشرية و المادية المتواضعة تحقق مكاسب هامة في الفترة الأولى 1954-1956 و تتحكم في أدوات إدارة المعركة في مواجهة الإدارة الاستعمارية ؟
- كيف واجهت جبهة التحرير الوطني المشاريع الإصلاحية لمختلف الحكومات الفرنسية ضمن مخططات سحب البساط منها ؟
- ما مدى تأثير ما قامت به جبهة التحرير الوطني على الوضع السياسي الفرنسي الداخلي ؟
- إستراتيجية الجمهورية الفرنسية الرابعة في الفترة 1954-1958 في مواجهة الثورة و القضاء عليها ؟
- استعراض الجهود التنظيمية لجبهة التحرير الوطني من أجل تعميم الثورة و شموليتها داخليا ؟
- رهانات الجمهورية الخامسة بقيادة ديغول لإيقاف المد الثوري و اضعاف جبهة التحرير الوطني

سياسيا وعسكريا ؟

- آليات تجسيد جبهة التحرير الوطني لسلطتها من خلال مؤسساتها في مواجهة السياسة الديغولية؟

- صراع جبهة التحرير الوطني في سبيل تأطير جاليتها بالمهجر و تجنيدها في خدمة الثورة.

- تناول أهم المعارك على الصعيد الخارجي إقليمي و دوليا من أجل كسب التأيد و الشرعنة الدولية؟

- إدارة جبهة التحرير الوطني لمعركة المفاوضات و مدى ترجمة موازين القوى التي كانت سائدة على أرض المعركة لصالحها ؟

- تجسيد جبهة التحرير الوطني لسلطتها من خلال القضاء على الاستعمار و تحقيق الاستقلال ؟
مناهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع و كذا الفترة الزمنية التي دارت فيها مختلف أحداثه، فإننا اعتمدنا على مناهج علمية معروفة في سياق حقل الدراسات التاريخية، فالمنهج الوصفي سلكناه لسرد مختلف الأحداث و الوقائع التاريخية و تتبعكرونولوجيات تطوراتها لأن وصف الوقائع و الظواهر في العلوم الاجتماعية يكون سابقا لغيره من المناهج الأخرى، فضلا على المنهج التحليلي لشرح مختلف الوقائع التاريخية و مناقشتها و إيجاد العلاقة فيما بينها و الإحاطة بتداعياتها و امتداداتها و استخلاص النتائج من ذلك.

هذا و اعتمدنا كذلك على المنهج الإحصائي من خلال استغلال بعض المعطيات و الإحصائيات الرسمية المتاحة لنا للاستدلال بها، وإلى جانب ذلك وظفنا المنهج المقارن لموازنة الوقائع و المعلومات حول الحدث الواحد المختلف حوله و التي كانت على النقيض تماما بين طرفي الصراع (الجبهة وفرنسا)سعيًا منهم لتحقيق مكتسبات خالصة في إطار صراع السلطة بينهما.

حدود الدراسة:

تمتد الفترة التاريخية لموضوع البحث في إطارها الزمني من سنة 1954 إلى غاية سنة 1962، و هو المجال الزمني الذي تركزت فيه مجمل الأحداث التي سنتناولها، هذا و عالج بحثنا كل الجوانب المتعلقة بالثورة في جوانبها السياسية و العسكرية داخليا و خارجيا.

خطة البحث:

لقد اقتضت منا طبيعة الموضوع و للإجابة على اشكالياته الاعتماد على خطة مكونة من فصل تمهيدي و أربعة فصول، خاتمة و ملاحق، فبالنسبة للفصل التمهيدي حاولنا تسليط الضوء على الميلاد العسير

لجبهة التحرير الوطني من رحم التنظيمات الجينية، و كيف استطاعت مواجهة كل تلك الظروف و تمددت سياسيا و عسكريا، أما الفصل الأول فتطرقنا فيه إلى بدايات التنظيم المؤسسي للثورة في بدايات 1956-1958 و مساهمته في تنامي سلطتها في مواجهة تصعيد استعماري شامل مركزا على مختلف التدابير العسكرية و القانونية التي اتخذتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة لخنقها، إضافة إلى مجموع الإصلاحات السياسية و الاجتماعية التي اعتمدتها السلطات الفرنسية لتجفيف منابعها.

وبخصوص الفصل الثاني فقد عالجنا فيه المواجهة المصيرية بين جبهة التحرير الوطني من خلال مؤسساتها المختلفة و الجمهورية الفرنسية الخامسة برئاسة الجنرال ديغول الذي عاد إلى السلطة و الرهان كله عليه من أجل إنقاذ فرنسا من مأزقها، و تصاعد مؤسسات الثورة السياسية و العسكرية و في مقدمتها تأسيس الحكومة المؤقتة و مختلف الهيئات العسكرية ثم وقفنا عند مسألة عودة الجنرال ديغول إلى السلطة و مختلف مبادراته السياسية و الاقتصادية (ماهيتها و مضامينها و أهدافها)، ثم إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في مواجهة هذه المشاريع.

أما الفصل الثالث فقد خصص للإنتشار والتمدد الخارجي الذي عرفته جبهة التحرير الوطني بداية من تأسيس فيدراليتها اقليميا (تونس و المغرب)، و في عمق التراب الفرنسي (الولاية السابعة)، حيث خاضت هذه الفيدراليات حربا بالنيابة عن جبهة التحرير و جيشها في سبيل تأطير الجالية الجزائرية و كسبها لصالح الثورة أين ستشكل هذه الأخيرة خزاننا بشريا و رافدا اقتصاديا هامين ساهما في تمويل الثورة و تموينها.

الفصل الرابع و الأخير فقد أفردناه للجهود التي بذلتها جبهة التحرير الوطني في معركتي كسب التدويل الخارجي و ملف المفاوضات، حيث ارتأينا في البداية أن نعرض على الحضور الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني و نجاحها في تدويل القضية الجزائرية، ثم الخوض في مرحلة المفاوضات و الاستقلال، أين قمنا برصد اهم اللقاءات الجزائرية الفرنسية و الخروج من نفق الحرب من خلال الاعلان عن وقف اطلاق النار لتتبعه المرحلة الانتقالية و انتهاء باعتراف الجنرال ديغول باستقلال الجزائر يوم 05 جويلية 1962.

أما الخاتمة فقد دوننا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، و التي كانت أيضا اجابات مختصرة لمختلف الإشكاليات التي طرحناها.

مصادر الدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر و المراجع المختلفة كالوثائق الأرشيفية و الكتب المتخصصة في تاريخ الجزائر المعاصر (خاصة فترة الثورة)، سواء كانت وطنية أو أجنبية، إضافة إلى الاستئناس ببعض البحوث و الدراسات الأكاديمية، أما بالنسبة للوثائق الأرشيفية فغير المنشور منها فجلها

متعلق بمحاضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته المنعقدة بالقاهرة يوم 28 أوت 1957، إضافة إلى بعض التقارير و المداخلات المتعلقة بدورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية (أوت 1961 – فيفري 1962- جوان 1962) و التي أمدنا بها البروفيسور سيد علي أحمد مسعود و بعضها تم تصويره داخل المركز الوطني للأرشيف بالأبيار، و أما المنشور منها فوجدناه في كتب عدة منها كتاب محمد حرب les Archives de la Révolution Algerienne و كتاب عبد الحميد زوزو وثائق أرشيفية عن حرب التحرير الجزائرية. إضافة الى المنشورة في كتاب مبروك بلحسين المراسلات بين الداخل والخارج و موثيق الثورة المنشورة، وثيقة أول نوفمبر 1954، و ميثاق طرابلس 1962 (المنشور من طرف وزارة الثقافة في كتاب بعنوان: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954)، و أما بخصوص ملف المفاوضات فنجد كتاب Maurice Vaisse بعنوان vers la Paix en Algerie والذي تضمن عديد المحاضر الذي انبثقت عن مختلف اللقاءات التي تمت بين وفدي جبهة التحرير الوطني والطرف الفرنسي، كما تمكنا من الحصول على بعض الوثائق المتعلقة بها و المنشورة ضمن الأرشيف السويسري.

هذا و مثلت المذكرات الشخصية إحدى المصادر الهامة في موضوع بحثنا، حيث أماطت اللثام عن الكثير من الوقائع و الأحداث أين تعرضنا بالتفصيل لها، و منها مذكرات محمد بوضياف (التحضير لأول نوفمبر)، أحمد بن بلة، أحمد محساس (الحركة الثورية)، بن يوسف بن خدة (جذور أول نوفمبر)، محمد حربي (جبهة التحرير، الأسطورة و الوقائع) إضافة إلى الكثير من مذكرات صناع الحدث و القرارات أثناء الثورة التحريرية.

أما الشهادات بنوعها الشفوية و المسموعة فهي الأخرى كانت مصدرا لموضوع بحثنا، حيث استأنسنا بالكثير منها و الموجودة في المذكرات و الكتب و المجالات أو المنشورة في الملتقيات و المواقع الالكترونية. الكتبو الجرائد: لقد كان للكتب نصيب في إثراء موضوع هذا البحث، أين مثلت كتب محمد حربي (Les Archives الأسطورة والواقع، الثورة الجزائرية سنوات المخاض) أحد المصادر الرئيسية، لأنه جمع فيها بين غزارة المعلومة التاريخية و بين قدرته المتميزة على دراستها، كون أن هذه الكتب اعتمدت على مصدرين أساسيين و هما: الأرشيف الذي تحصل عليه من خلال المناصب التي شغلها أثناء الثورة أو الشهادات التي استقاها آنذاك من أفواه صانعي الحدث، و هو الأمر نفسه لكتب محمد تقيّة، لخضر بورقعة و محمد ليجاوي وغيرهم.

أما بالنسبة للمصادر الأجنبية، فقد اعتمدنا على بعضها خاصة Yve Courrier في كتابه La Guerre d'Algérie بأجزائه الأربعة و هو كتاب شامل عن الثورة الجزائرية اتسم بالدقة و الشمولية و أتاح معرفة الكثير عن الثورة، و الذي مثل هو الآخر مصدرا رئيسيا في التأريخ للثورة بحكم أنه عايش جزءا من

أحداثها خاصة أثناء عمله كمراسل رئيسي في الراديو و التلفزيون الفرنسي و تمكنه من الأرشفة الخاص بالثورة الجزائرية، إضافة إلى المؤرخ Gilbert Meynier في كتابه FLNHistoire Intérieur du و الذي اعتمد فيه على الأرشفة السري الخاص بالمصلحة التاريخية للجيش الفرنسي.

بالنسبة للجرائد، مثلت جريدة المجاهد بأجزائها الأربعة أحد أهم المصادر التي استأنست بها، إضافة إلى جرائد و مجلات أخرى على غرار مجلة أول نوفمبر والجيش.

الأطروحات و الدراسات العلمية السابقة و التي لها صلة بالموضوع كانت متنوعة بين أطروحات الدكتوراه و رسائل الماجستير منها أطروحة الدكتوراه للباحث عبد النور خيثر و الموسومة ب " تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية " إضافة إلى رسالة الماجستير " تطور الثورة سياسيا و تنظيميا 1960-1961 من خلال محاضر مجلسها الوطني للباحث سيد علي أحمد مسعود و التي أفادتنا في جوانب كثيرة من بحثنا في هذه الفترة، كونها اعتمدت مباشرة على محاضر مجالس المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

الدراسات السابقة:

لا يمكن الجزم أن الدراسات الأكاديمية التي تطرقت لهذا الموضوع بكل أبعاده و جوانبه قد استوفته حقه من التنقيب و التمحيص، فلكل عملاذا ما تم نقصان، خاصة في موضوع الثورة الجزائرية و التي لا تزال في حاجة إلى البحث و التعمق أكثر، و هو ما حاولنا القيام به من خلال تتبع تنامي سلطة جبهة التحرير الوطني طيلة فترة الثورة الجزائرية، هذه السلطة التي ستظهر أولا من خلال تحدي الواقع الصعب سواء في شقه المتعلق بالتحديات الداخلية ثم تبدأ في التمدد و التطور الى أن تحقق ما قامت لأجله.

أهم دراسة كانت في هذا الباب هي للمؤرخ عبد النور خيثر و المعنونة ب " تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962 " و التي كانت بحق أبرز ما كتب عن هيئات و مؤسسات الثورة التحريرية و باعتراف الباحثين و المؤلفين في تاريخ الثورة الجزائرية، أين اعتمد على لغة تحليل أكاديمية بعيدا عن التأثيرات السياسية و الميول الشخصية، لكن ما يلاحظ عن هذه الدراسة أنها ركزت في جوانب كثيرة منها على المسائل الخلافية و الصعوبات التي تلقتها مؤسسات الثورة، و لم تبرز ربما ما حاولنا اضافته من خلال التركيز على تنامي سلطة جبهة التحرير الوطني في مواجهة سلطة الاحتلال.

الدراسة الثانية هي رسالة ماجستير للباحثة حكيم شتواج بعنوان " المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية "، و هي الأخرى دراسة قيمة حاولت فيها الباحثة التدرج في مسائل تنظيم الثورة من خلال مؤسساتها، لكن الاختصار الكبير الذي اتسمت به و تغييبها لكثير من الأحداث التاريخية الهامة خاصة في عدم الإشارة إلى الطرف المباشر في الصراع و هو المحتل الفرنسي جعل الموضوع مبتورا.

دراسات أخرى كثيرة كانت قريبة لموضوع دراستنا لكنها مست جوانب منه فقط، فإما شملت " حيزا

جغرافيا" محمدا كأطروحة كريم مقنوش " نشاط بعثي جبهة التحرير الوطني بالمغرب و تونس اجتماعيا و ثقافيا 1956- 1962 " ، أو رسالة الماجستير المعنونة ب " مساهمة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في الثورة التحريرية 1954-1962 للباحث فاتح زيان... وغيرها من الدراسات، حيث كانت هذه الدراسات جزءا فقط من فترات دراستنا.

الصعوبات:

- و لأن البحث العلمي ميدان جهاد، فإن هذه الدراسة لم تخل من عوائق أبرزها ربما هو:
- طول مدة الدراسة والتي تمتد كما رأينا من 1954 إلى 1962 وهي فترة طويلة جدا بالنسبة لدراسة تنظيم الثورة وتحديد مظاهر تجسيد جبهة التحرير الوطني لسلطتها في جميع الميادين، متجاوزة في ذلك كل التحديات الداخلية والخارجية، وما تخلل ذلك من تغيرات وتطورات.
- صعوبة أخرى تمثلت في الكم الهائل من المادة المعرفية، فغزراتها فرضت علي أن أجتهد في تحديد ما يخدم الموضوع، بالرغم من أهمية كل الأحداث التاريخية التي عرفت الثورة في موضوع الدراسة، والتي بدورها جعلت من ضبط خطة محددة أمر ليس باليسر.
- طبيعة الموضوع و الذي يتطلب وثائق أرشيفية جديدة تعطي قيمة علمية أكثر للبحث.
- الصعوبة الكبيرة التي واجهتنا من أجل الحصول على الأرشيف المحلي خاصة في المركز الوطني للأرشيف ببيير خادم – الأبيار – العاصمة.
- تأثيرات المرحلة التي مرت على العالم خلال الفترة ما بين 2019-2022 جرا انتشار الوباء العالمي "كورونا" و ما رافقه من غلق للحدود و دور النشر و المكتبات و الأرشيف، و هو ما حل دون تنقلنا إلى بعض الدول التي بإمكان الأرشيف فيها أن يساعدنا في بحثنا، خاصة الأرشيف الموجود فيما وراء البحر.
- لكن و بما أن الصعوبات تعد علامة من علامات النمو في المجتمع على حد تعبير المفكر مالك ابن نبي لأنها محفزة لليقظة و النهضة بالمجتمع، فإننا اجتهدنا في أن يكون الموضوع اضافة قيمة لمجال البحث التاريخي من خلال اماطة اللثام عن بعض القضايا التي مازال يكتنفها الغموض.



الفصل التمهيدي

ميلاد جبهة التحرير الوطني من رحم التنظيمات الثورية
الجنينية وكسب رهان الانطلاقة 1954 – 1956

المبحث الأول: التنظيمات الجينية للثورة الجزائرية.

لقد كانت فكرة العمل المسلح مشروع قديم للحركة الثورية بالجزائر تبناها نجم شمال إفريقيا منذ تأسيسه سنة 1926، كما لم يكن حدث نابع من فراغ بل كان نتيجة طبيعية وحتمية لتراكمات الكفاح الوطني منذ بداية الاحتلال، فقد أدى فشل الكفاح السياسي كأسلوب ديمقراطي في تفكيك النظام الاستعماري إلى الدفع بأسلوب الخيار المسلح إلى الواجهة من جديد بعد تجارب المقاومة الشعبية خلال القرن 19 وبداية القرن 20.

على الرغم من النتائج الوخيمة التي صاحبت أحداث الثامن ماي 1945 والتي استحضرت كل صور ومعاني القمع الاستعماري الذي كان يتعرض له الشعب الجزائري إلا أن حزب الشعب مضى في تجسيد مشروع الكفاح المسلح عمليا وذلك بإنشاء المنظمة الخاصة¹ في فيفري 1947 التي ورغم الصعوبات الموضوعية التي اعترضتها إلا أنها تمكنت من وضع أولى لبنات العمل الثوري وقطعت أشواطاً كبيرة في إنجاز المهمة التي أنشأت لأجلها أين سيكون لأعضائها شرف الإعداد للثورة وقيادتها. كان للتطورات السريعة والخطيرة التي عايشها حزب الشعب - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بداية الخمسينات دور في تأخير انطلاق العمل المسلح بداية من اكتشاف المنظمة الخاصة وسياسة القمع الاستعماري الممارس في حق الجزائريين، مروراً بعجز قيادة الحزب عن استيعاب ومسايرة المتغيرات والمستجدات التي أضحت توجه وتتحكم في طموحات الرأي العام الوطني وأهدافه، فالعناصر القيادية على ما يبدو قد استكانت إلى سياسة المرافقة والتعويل على المشاركة في العمليات الانتخابية واستهوتها الأفكار الإصلاحية حيث لم تتمكن في نظر العناصر الثورية الشابة من الارتقاء إلى مستوى تطلبات المرحلة في مواجهة فاصلة مع المحتل الفرنسي وتوفر مستلزمات الكفاح التحرري من أجل الاستقلال الوطني، فالشباب الثوري المتحمس في الحزب لم يعد مقتنعاً بالممارسات

¹ يعود تأسيس المنظمة الخاصة O.S إلى انعقاد أول مؤتمر لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في 15 فيفري 1947 حين وافقت قيادة الحزب على إنشاء منظمة شبه عسكرية تحت إشراف الحزب تكون جناحاً مسلحاً تابعاً للحزب وإطاراً لتوفير الشروط العسكرية للقيام بثورة مسلحة، أين كان هذا التوجه استجابة لأنصار التيار الثوري الذين كانوا يرون في العمل المسلح السبيل الوحيد لتفويض أركان الكيان الاستعماري والدفع به للاستجابة لمطالبهم، وقد أسندت مهمة تنظيم المنظمة والإشراف عليها لمحمد بلوزداد أين حددت مهامها في التكوين العسكري للمناضلين والتدريب على استعمال الأسلحة وتجميعها، وتحضير مراكز صنع السلاح والذخيرة، وقد اتسمت المنظمة بتنظيم عسكري غاية في الدقة والانضباط والصرامة لكن ذلك لم يكن كافياً لأن تكتشفها السلطات الاستعمارية وتعتقل أغلب عناصرها وقادتها شهر مارس 1950. للإستزادة أكثر في تشكيل المنظمة الخاصة ينظر: أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، 2003، ص 293. و: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع: تر: كميل قيصر داغر، ط01، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص ص 48-50.

السياسية العقيمة الذي حسبه ستؤدي لامحالة الى موت الحزب جماهيريا. إن هذه التطورات سوف تُعزز الانشقاق السياسي الذي كان حاصلا في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية خاصة بعد احتدام الصراع والتنافس بين المركزيين و المصاليين صائفة 1954¹ وانتقال الصراع الى مختلف الأوساط القاعدية للحزب داخل الجزائر وخارجها وتطورت الأمور الى استعمال العنف بين المناضلين.

في مواجهة هذه الأزمة الخطيرة، وتلاحم ظروف خارجية عديدة مع معطيات الداخل انفلقت من شتات الحركة الوطنية المتضعضعة كتلة ثورية شبابية كانت تؤمن بالكفاح المسلح وقد عاهدت نفسها بالبناء ولو ارتجالا فحاول مجموعة منهم استغلال الأزمة وتداعياتها لصالحهم أين ستبادر مجموعة منهم الى تشكيل كتلة جديدة محايدة كان هدفها محاولة الإصلاح بين الإخوة الفرقاء (المصاليين والمركزيين) وإخراج الحزب من أزمتته التي يتخبط فيها، ومن جهة أخرى سوف تعمل على تجنيد الطاقات النضالية الوطنية الشابة و المهمشة التي ستستطيع من خلالها تحقيق قفزة نوعية لصالح العمل الثوري وإخراج الحركة الوطنية والجماهير من حالة الجمود والذاتية التي تقبع فيها الى حالة الاستجابة والجهوزية لمتطلبات الكفاح الوطني الشعبي والارتقاء بها الى مستوى الظروف التي تمر بها الجزائر داخليا وخارجيا.

1- اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

رغم الغموض والتعقيد اللذان يكتنفان مسيرة اللجنة الثورية للوحدة والعمل² (Crua) في أصل نشأتها ومشوارها القصير الذي حمل أطوار حياتها الثلاث النشأة والنمو والموت وكذا علاقتها بالمركزيين ورغم حجم التناقض والتباين في الشهادات التاريخية بين مؤسسي هذه اللجنة أو الكتابات التاريخية التي تناولتها إلا أنها تعتبر الحدث الأبرز في مسلسل الصراع داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية Mtd والتي ستعطي دفعا قويا لانطلاق الحركة الثورية، حيث تعتبر اللجنة الثورية إحدى أبرز التنظيمات السياسية التي شكلتها العناصر النشيطة في التيار الاستقلالي قبيل أشهر من اندلاع الثورة³، كما تعتبر أول هيئة ثورية يتم تأسيسها دون الرجوع إلى قيادة حزب حركة الانتصار للحريات

¹ حول أسباب هذه الخلافات ومجرياتهما ينظر: نفسه، ص ص 87-90.

² تختزل Crua محور برنامجها وأهدافها بشكل دقيق في تسميتها، فالشطر الأول يشير إلى طبيعتها وجذورها، أما الشطر الثاني فيحدد على الأغلب الهدفين المرحليين المقبلين في برنامج أهدافها. ينظر: عبد الحميد زوزو، الأصول السياسية والاقتصادية والاجتماعية لثورة نوفمبر 1954، الحلقة الخامسة، جريدة اليوم، 04.11.2000، ص 11.

³ يذكر أحمد مهساس أنه كان السباق رفقة فريق من الثوريين المعارضين من بينهم (راجف وبوديسة) إلى إصدار أول منشور بعنوان " نداء من أجل تحكيم العقل " يدعو إلى التهذنة من جميع الأطراف وحث المناضلين على التزام الحياد والمحافظة على وحدة الحزب،

الديمقراطية¹.

وبالرجوع إلى أصل نشأة اللجنة الثورية وعلى لسان أبرز أعضائها محمد بوضياف² فيرجع تأسيسها إلى مجموعة من قدامى المنظمة الخاصة (مصطفى بن بوالعيد³ - العربي بن مهيدي⁴ - راجح بيطاط⁵) والذين اتفقوا مع عضوين بارزين في اللجنة المركزية وهما (محمد دخلي الذي كان مسؤولاً

ويضيف بأنه كان شبه اتفاق على خلق تيار مستقل عن الفريقين، لكن وبعد انعقاد أول اجتماع لتأسيس هذا الهيكل في باريس سرعان ما تفرق الجميع دون التوصل إلى نتيجة والسبب حسبه يعود إلى رفضه مشاركة بعض الإطارات المركزية وأبرزهم محمد يزيد. ينظر: أحمد مهساس، مصدر سابق، ص 373. 374. وينظر أيضاً: محمد حربي، حياة تحد وصمود مذكرات سياسية 1945-1962، تر: عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004، ص 128.

¹ عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص 86.
² سي الطيب الوطني (1919 - 1992): من مواليد ولاية المسيلة يوم 23 جوان 1919، من عائلة كبيرة، يعتبر من الرجال التاريخيين الذين فجروا الثورة و صاحب ماض عريق في النضال الوطني، انضم إلى حزب الشعب ثم تولى مسؤولية المنظمة الخاصة في عمالة قسنطينة ما بين 1948 - 1950، ثم تولى رئاسة اتحادية فرنسا لحركة الانتصار، و يعتبر من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، كلف بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج عام 1954، و هو عضو مؤسس في المجلس الوطني للثورة 1956، اعتقل في أكتوبر 1956، و أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار، و بعد الاستقلال أسس جبهة القوى الاشتراكية ثم بعد ذلك رئيساً للمجلس الأعلى للدولة 1992، إلى أن اغتيل في غمرة الأزمة السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد يوم 28 جوان 1992 بعنابة، للمزيد ينظر: Benjamin Stora, Dictionnaire Biographique des Militants Nationalistes Algériennes 1926 - 1954, Ed, Lharmattants, France, 1985, pp 326-327.

و: طافر نجود، ثوار وشهداء من الجزائر، دار سحنون للنشر، الجزائر، 2013، ص 108-109.
³ مصطفى بن بولعيد (1917 - 1956): من الرجال التاريخيين الذين فجروا الثورة و الشهيد الرمز و أبو الثورة التحريرية الروحي ، ولد بقرية إيتركب بأريس في 05 فيفري 1917، من أسرة ميسورة الحال، انضم إلى حزب الشعب 1938، ثم مسؤول المنظمة الخاصة بالأوراس 1949، لعب دورا هاما في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، و كان من الداعين للعمل المسلح في اجتماع ال 22، تكفل بقيادة المنطقة الأولى أثناء الثورة التحريرية و استشهد في ليلة 23 مارس 1956. للمزيد ينظر: Benjamin Stora, op. cit, pp 272-273. طافر نجود، مرجع سابق، ص 60-61.

⁴ العربي بن مهيدي (1923 - 1957): جمع بين صفات الحكيم و خصال القائد المحنك، ولد عام 1923 في دوار الكواهي بعين مليلة، انضم إلى حزب الشعب، ثم عين مسؤولاً للمنظمة الخاصة ببسكرة، ثم مسؤولاً لدائرة وهران عن حزب انتصار الحريات الديمقراطية، ثم عضوا مؤسسا للجنة الثورية للوحدة والعمل، حضر اجتماع ال 22 و تولى في الفاتح من نوفمبر مسؤولية المنطقة الخامسة وهران، و كان من المتحمسين لعقد مؤتمر الصومام، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى، و كان بطل معركة الجزائر، أسر في 23 فيفري 1957 و اغتيل في 03 مارس من نفس السنة، للمزيد ينظر: Benjamin Stora, op. cit, pp323-324، طافر نجود، مرجع سابق، ص 70-72.

⁵ راجح بيطاط (1925-2000): من مؤسسي جبهة التحرير الوطني و أول قائد للولاية الرابعة، و رئيس المجلس الشعبي الوطني في مرحلة الاستقلال، ولد بعين الكرمة في قسنطينة في 19 ديسمبر 1925، ناضل في حزب الشعب ثم عضوا في المنظمة الخاصة، شارك في التحضير لأول نوفمبر و عين قائدا للولاية الرابعة ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية و وزير الدولة في الحكومة المؤقتة 1958، أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار، و بعد الاستقلال عين وزيرا للنقل 1972 و رئيسا للمجلس الشعبي الوطني 1977، تولى الرئاسة بالنيابة بعد وفاة بومدين، توفي عام 2000 بالجزائر، للمزيد ينظر: Benjamin Stora, op. cit, pp324-325، طافر نجود، مرجع سابق، ص

عاما في حزب حركة الانتصار وعضو في اللجنة المركزية ونائبه رمضان بوشبوبة) على ضرورة إنشاء تنظيم يعمل على وضع حد للفوضى داخل الحزب وإبقاء القاعدة النضالية بعيدة عن نزاع القيادة، وبعد الاجتماع الذي تم في العاصمة أعلن عن تأسيس اللجنة الثورية في 23 مارس 1954¹، وهو نفس ما ذهب إليه رمضان بوشبوبة الذي أشار إلى أن تأسيس اللجنة الثورية جاء بهدف تجاوز أزمة الحزب، وأنه قد اجتمع في النصف الثاني من شهر مارس مع أربع مسؤولين أين جمعتهم الإجراءات التعسفية لمصالي الحاج² وأنصاره ضدهم³ وهو الطرح الذي أكدته محمد حربي⁴ أين تم توزيع المهام بين الأربعة على النحو التالي:

بوضياف مسؤول الشؤون الاجتماعية، بن بوالعيد مسؤول التسليح، دخلي مسؤول للتنظيم وبوشبوبة مسؤول الإعلام والاستعلامات والرقابة⁵.

في طرح آخر غير بعيد عن هذا يذهب سيد علي عبد الحميد إلى أن تأسيس هذه اللجنة كان بعد عقد اجتماع بمدرسة الرشاد وحضره أربع مناضلين (دخلي- لحول- بوضياف و سيد علي) أين تم تدارس الأوضاع داخل الحزب واقتراح الحلول الكفيلة بتجاوز الأزمة أين تم الاتفاق على تأسيس اللجنة الثورية⁶ وسيكون للمركزيين الدور الكبير في تأسيس هذه اللجنة حيث أن لحول سيكون هو المشرف على كتابة افتتاحية جريدة " الوطني" le Patriote للسان حال اللجنة الثورية فيما قام "صالح لوانشي" بوضع مقر الكشافة الإسلامية التي كان أحد قادتها تحت تصرف اللجنة⁷.

على النقيض من ذلك تماما يذهب رابح بلعيد إلى أن هذه اللجنة لم تكن من بنات أفكار الثوريين وكل ما في الأمر أن المركزيين حاولوا استخدام بوضياف في محاولة لتصفية حساباتهم مع مصالي، ويربط ذلك

ص 126-127.

¹ محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، تقديم عيسى بوضياف، ط02، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 41-42.

² مصالي الحاج (1898 – 1974) هو أحمد مسلي مصالي، ولد في 16 ماي 1898 بتلمسان من أسرة محافظة و يلقب بأبي الوطنية الجزائرية المعاصرة، يعتبر من مؤسسي نجم شمال افريقيا 1926، ثم أسس حزب الشعب سنة 1937، و في سنة 1946 قام بتأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية، و عند اندلاع الثورة نتيجة لمواقفه ضد جبهة التحرير الوطني أنشأ الحركة الوطنية الجزائرية عام 1954، عاش بعد ذلك بفرنسا إلى أن توفي في شهر جوان 1973، للمزيد ينظر :

Benjamin Stora, op, cit, pp 60-64.

³ محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 195-197.

⁴ محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، دار موقف للنشر، الجزائر، 2008، ص 62.

⁵ محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 195-197.

⁶ ينظر شهادة سيد علي عبد الحميد، برنامج حوار في الذاكرة، إعداد وتقديم رضوان حرياتي، القناة الأولى، 09.06.2014، اطلع عليه يوم 11 ماي 2020.

⁷ بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج أحمد، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص 360.

مع ما قاله محمد يزيد لمحمد حربي الذي كان طالبا في باريس ومقربا من المركزيين "... قريبا سنرسل طوربيد باتجاه مصالي (في إشارة إلى تأسيس اللجنة الثورية)، وأضاف "قريبا ستدخل الأوزان الثقيلة اللعبة (في إشارة إلى قدماء بوضياف المنظمة الخاصة)"¹، وأن المركزيين وشوفالييه لم يستطيعوا إيجاد عدو عنيد لمصالي أكبر من بوضياف وذلك للكراهية الشديدة التي يكنها الأخير لمصالي².

فوفقا للطروحات المصالية فإن تأسيس اللجنة الثورية من وحي المركزيين الذين أرسلوا حسين لحول³ إلى باريس بهدف إقناع بوضياف وديدوش مراد⁴ بوجود منع مصالي من عقد المؤتمر الاستثنائي للحزب والذي كانوا يرون فيه مؤتمرا انفصاليا، وأن لحول تمكن من إقناع بوضياف الذي نزل على جناح السعة إلى الجزائر في مارس 1954 وشرع في مخطط إنجاح هذه الهيئة⁵ التي وصفها مصالي بأنها " قوة حقيقية ثالثة تستغلها اللجنة المركزية "⁶، كما يؤكد ايف كوريير بأن جماعة قدامى المنظمة الخاصة أول ما اتجهت كان صوب لحول والمركزيين وبأن بن بوالعبد كان من أعضاء اللجنة المركزية⁷، فيما يذهب بلعيد إلى أبعد من هذا عندما يؤكد الدور الغامض لشوفالييه في تأسيس اللجنة الثورية وتغاضي

¹ راجع بلعيد، الحركة الوطنية الجزائرية 1946-1954 دراسة ووثائق غير منشورة، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 181. وينظر كذلك : محمد حربي، حياة تحد وصمود، مرجع سابق، ص 127.

² بدأت كراهية بوضياف لمصالي حسب بلعيد بعد خروج مصالي من السجن بعد الحرب العالمية الثانية ووضع الثقة في " محمد بلوزداد " ليكون على رأس المنظمة الخاصة بهدف التحضير للثورة وهو مالم يتقبله بوضياف الذي أقسم بأن " يكسر النظام ويكسر مصالي وبلوزداد ويمد يده للشيطان إن لزم الأمر " ... للمزيد ينظر : راجع بلعيد، مصدر سابق، ص 182-183. ويذهب محمد حربي إلى أخطر من هذا عندما يتحدث عن وجود محاولة لبوضياف من أجل اغتيال مصالي وفقا لما وجد في ملف الشرطة الفرنسية والذي كشف عنه محامي الحزب "ايف دشيغال" والذي وكله مصالي للدفاع عن مراد طربوش الذي أوقفته السلطات الفرنسية. للمزيد ينظر : محمد حربي، حياة تحد وصمود، ص 129. بينما يورد الزبيري في كتابه أن " مراد طربوش " هو من اعترف بأنه قد سعى إلى اغتيال مصالي منذ سنة 1953 حتى يخلص الحزب من أزمتته، ينظر : محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 01، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984 ص 201.

³ حسن لحول (1919-1995) ولد بسكيكدة وانضم الى حزب الشعب، كان محرر لجريدة الأمة وأمين فرع العاصمة عن حزب الشعب، أصبح أميناً عاماً لحركة الانتصار ح. د. سنة 1950 اختلف مع مصالي وكان من قادة المركزيين الأساسيين، تم اعتقاله بعد اندلاع الثورة ليلتحق بها مباشرة بعد إطلاق سراحه سنة 1955 وعمل في الوفد الخارجي بالقاهرة ثم كلف بعدة مهام دبلوماسية أين مثل الثورة في اندونيسيا وباكستان، و بعد الاستقلال تولى عن أي نشاط سياسي. ينظر : عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، تر: عالم مختار، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 294-295.

⁴ ديدوش مراد (1922-1955) : ولد في 13 جويلية 1922 بالعاصمة، انخرط في حزب الشعب ثم عين مسؤولا للمنظمة الخاصة بالشمال القسنطيني عام 1947، كان من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، و عين مسؤولا لمنطقة الشمال القسنطيني أثناء الثورة، استشهد بمركبة في وادي كركر يوم 18 جانفي 1955، للمزيد ينظر : Benjamin Stora, op. cit, pp 328-329، طافر نجود، مرجع سابق، ص ص 193-194.

⁵ راجع بلعيد، مصدر سابق، ص ص 184-185.

⁶ نفسه، ص 193.

⁷ Yves Courrière, LES FILS DE TOUSSAINT, ED, FAYARD, PARIS, 1969, P 70.

الساسة الفرنسيين عن تشكيلها واستمراريتها بهدف ضرب حركة الانتصار ومنع قيام " الثورة الجزائرية الحقيقية "، وكيف أن السيد روجي ويبو (المدير المؤسس لمديرية أن الإقليم d.s.t) تفاجأ من تعمد السلطات الفرنسية تجاهل تقاريره المفصلة عن أنشطة اللجنة الثورية وأنه ورغم التحذيرات المستمرة من أنشطتها العدائية ومن التنظيم المشهور بمنطقة القبائل بقيادة كريم بلقاسم إلا أن السلطات لم تحرك ساكنا، بل حتى أنه صدم من تعليق الحاكم روجي ليونار على تقاريره بالقول "... أرى أن ويبو Wybot يبالغ في إنذاراته ولا أصدق كلمة واحدة مما يقول"¹، وأما بخصوص معرفة السلطات الاستعمارية لتشكيل هذه اللجنة وانقسام الحزب فالظاهر وحسب تقارير العقيد بول شون (رئيس مصلحة الارتباط بمصلحة شمال إفريقيا) أن السلطات كانت على علم بانفراط عقد الوفاق في حركة Mtdl فوفقا للتقرير الذي أورده هذا الأخير في 17 أوت 1954 يقول فيه "... ويبدو أن انقسام حركة الانتصار أصبح أمرا نهائيا، فالطائفتان قد عزلت كل منهما الأخرى وصار لكل منهما لجنتهما المركزية وتهددان بالقتل..." وأما رئيس شرطة الاستعلامات العامة P.R.G "أندري كوست Andre Costes" فإنه قد فرك يديه سرورا وقال " طالما أنهم يتعاركون فيما بينهم فهذه علامة طيبة"².

إن أبرز ما يفسر جنوح بوضياف للتحالف مع المركزيين (دخلي وبوشبوبة) هو موضعهما الاستراتيجي داخل الحزب باعتبارهما مسؤولين عن التنظيم حيث كانا يشرفان على أجهزة الحزب وبالتالي أثر بوضياف الاتصال بهما من أجل مساعدته في التمرکز والاتصال بالمناضلين القادرين على دعم الحركة الفتية والاستفادة من وسائل الحزب المادية (المقرات الآلات . السكرتاريا) والمالية³.

الملاحظ أن هذا التحالف المؤقت والغموض الذي أحاط به لم يُرض العناصر الثورية الأخرى التي لم تكن لتقبل مثل هذا الحياد إلى طرف على حساب طرف آخر في النزاع وهو ما يضرب مصداقية هذا التشكيل الفتي في العمق ويعزز الطروحات المصالية في هذا الجانب، وهو ما جعل ابن مهدي يستमित في الدفاع عنه مبينا إستراتيجية الجماعة في هذا "الزواج المؤقت" بالقول: "... إن هذا المكسب المحقق لن يعطي ثماره خارج هياكل الحزب، ولهذا السبب علينا أن نتغلغل داخل هياكله لشرح موقفنا كحياديين، فنحن نفتقد للوسائل المادية والمالية ولا نتوفر على تجهيزات ولا على مقرات ومن الضروري التغلغل في عمق المنظمة من أجل تجذير أفكارنا في أوساط القاعدة، هناك أيضا عمل تحسيسي

¹ راجع بلعيد، مصدر سابق، ص ص 184 . 185.

² Yves Courriere, OP, CIT, PP 105-106.

³ سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد حافظ الجمالي، تدمك، 2002، ص 69.

وتحريضي يجب القيام به...¹. هذا من جهة الثوريين أما من جانب المركزيين فالظاهر أنهم حاولوا التوقيع في هذه اللجنة جراء خوفهم من أن يجر مصالي وجماعته البلاد إلى "المغامرة" وهو ما جعلهم يقومون بكل المحاولات لثنيه عن هذا واستعادة ثقة الجماهير التي تقف إلى جانب مصالي، فقد وجدوا في التقرب مع قدامى المنظمة الخاصة فرصة لتبييض صورتهم التي مافئ مصالي يسودها وبتهمهم بالابتعاد عن أهداف الحزب السامية " الانحراف السياسي"².

الظاهر أن التحالف المؤقت بين الثوريين والمركزيين سرعان ما انهار وانفرط عقده، وتباين الأسباب في ذلك ولكن أساسه هو استفحال الصراع وتوسعه بين المصاليين والمركزيين وغياب أي حلول في الأفق وهو الأمر الذي ساهم في تلاحم الثوريين وخلق جو من الثقة والتكافل في صفوف المناضلين، ففشل اللجنة الثورية في توحيد الصفوف ولم الشمل جعلها تركز كل جهودها على الهدف الثاني وهو التحضير للعمل المسلح والذي اعتبر حسبهم هو الحل الوحيد الذي سيؤدي إلى تجاوز الأزمة وإعادة تفعيل حركة التحرير الوطنية على أسس جديدة³، ويعطي عيسى كشيدة أسباب انفرط عقد التحالف عندما يربطه بغضب بوضياف من دخلي الذي قام بتعنيفه والصراخ عليه لأنه يقوم بأعمال خارج الإطار الذي حددته له اللجنة، وهو الأمر الذي اعتبره بوضياف انعدام ثقة وبالتالي لأمجال لاستمرار هذا التوافق وضرورة التفكير في صيغة أخرى⁴، بينما يربط بلعيد انسحاب دخلي وبوشبوبة من اللجنة بعد ارتياحهما من أهداف بوضياف الذي وحسبه لم تكن في صالح السعي لوحدة الحزب بل لإنشاء قوة ثالثة للتخلص من مصالي ولحلول⁵. بينما يؤكد حربي أنه وبفشل اللجنة الثورية في تحقيق مشروعها لم يعد لوجودها معنى منذ 20 جوان 1954⁶.

1-1. أهداف اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

تجمع أغلب الشهادات أن الهدف الذي تأسست من أجله اللجنة الثورية كان يكمن في الحيلولة دون انقسام القاعدة بين المصاليين والمركزيين وذلك من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر وحدوي لحل الخلافات⁷، ويدعم هذا الرأي بن خدة⁸ الذي يقول: "... أن اللجنة الثورية كانت تسعى

¹ عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تر: موسى اشرشور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص 65.

² محمد حربي، سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 62. 63.

³ عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 17.

⁴ نفسه، ص 18.

⁵ راجع بلعيد، مصدر سابق، ص 190.

⁶ محمد حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 109.

⁷ عيسى كشيدة، مرجع سابق، ص 62.

⁸ بن يوسف بن خدة: ولد سنة 1920 بالبرواقية بالمدينة، انخرط في حزب الشعب ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية لحركة الانتصار و

لإعادة بناء وحدة الصف داخل حزب الشعب - حركة الانتصار-، ولقد رسمت لنفسها هدفا واضحا هو بعث حركة واسعة في أوساط الرأي العام تكون قادرة على لم شمل القاعدة النضالية لكلا الفريقين المتنازعين ومن ثمة فرض فكرة عقد مؤتمر وحدوي لإنقاذ الحزب من خطر الانشقاق وتمكينه من الاستمرار في أداء دوره الطلائعي التاريخي ضمن المسار الثوري التحرري...¹، وعليه فأهداف اللجنة الثورية كانت واضحة وصريحة منذ البداية، إضافة إلى العمل على تجنب التمزق داخل الحزب وتعبئة المناضلين فإننا نجد أنها عملت أيضا على إعادة تأسيس وحدة الحركة في أفق العمل المسلح، وهو أبرز ما حملته جريدتها " الوطني " حيث جاء فيها " إن الموقف الذي يجب أن نتخذه معنا يكمن في عقد مؤتمر وجعل حركتنا وسيلة ثورية حقيقية قادرة على تحطيم الاستعمار الفرنسي بالاتفاق مع الحزبين الشقيقين في تونس والمغرب..."².

هذا وحددت اللجنة دوافع إنشائها والأهداف الواجب تحقيقها في النقاط التالية³:

- العمل على وحدة الحزب والعمل على رَأب الصدع بين الإخوة الأعداء من خلال الدعوة إلى تنظيم مؤتمر واسع وديمقراطي.
- دعوة كل المناضلين إلى عدم تبني نزاعات القيادة والوقوف على الحياد.
- تزويد الحزب بقيادة ثورية عاقدة العزم على مباشرة العمل المسلح.

الملاحظ أنه ضمن دوافع إنشاء اللجنة الثورية ما يتقاطع مع أهداف المركزين خاصة مطلب عقد مؤتمر عام للحزب وذلك راجع لوجود المركزين في اللجنة، ورغم أن هذا الهدف كان مشتركا بين الثوريين والمركزيين إلا أن الغايات منه كانت مختلفة، فبينما كان المركزيون يهدفون من وراء عقد هذا المؤتمر تحقيق الوصول إلى حل للأزمة يتوافق وتصوراتهم وينتهي بانتصارهم على مصالي كان الثوريون يبتغون منه تحقيق وحدة الصف وإعادة توجيه دفعة التيار الاستقلالي نحو العمل الثوري الميداني باعتباره الخيار الوحيد لتغيير الواقع الاستعماري ويكون بمثابة حركة تصحيحية تاريخية لمسار الحركة الوطنية بشكل علم والتيار الاستقلالي بشكل خاص⁴.

1-2. نشاط اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

الأمين العام لها و أثناء الأزمة مع مصالي انحاز إلى المركزين و التحق بالثورة سنة 1955 و أصبح عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ ثم رئيسا للحكومة المؤقتة ج ج سنة 1961. للمزيد ينظر: Benjamin Stora, op. Cit, p 274.

¹ بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 359.

² عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص 64.

³ محمد بوضياف، مصدر سابق، ص 43.

⁴ خير عبد النور، مرجع سابق، ص 92.

لقد استطاعت اللجنة الثورية التأثير على اللجنة المركزية خاصة في مرحلة الوفاق الأولى، أين كانت البداية من خلال ترحيب المركزيين بفكرة الانتقال إلى العمل الثوري وهذا بعد اللقاء الذي جمع بن بوالعبد مع لحول وبن خدة أين أمدها بمبلغ مليون فرنك فرنسي قديم بهدف الإسراع في التحضيرات¹، كما تقرر أثناء اجتماع ببيت لحول تسليم مبلغ 07 مليون فرنك للجنة الثورية²، وقد استطاعت اللجنة تحصيل مبلغ 03 مليون فقط كشرط أول³، ولأن لحول كان يأمل بأن هذه اللجنة سوف تنجح في الحيلولة دون انشقاق الحزب فإنه كان يسهر على خدمتها أين استمر بدفع مرتبات عناصر قدامى المنظمة الخاصة وإحاطتهم بكامل المعلومات والتطورات دون إطلاع اللجنة المركزية على هذا الأمر ضمانا لنجاح مهمتها وتفاديا تعريضها للدعاية المصالية⁴.

الأمر نفسه قام به أعضاء اللجنة الثورية مع مصالي وممثليه أين قاموا مرارا وتكرارا بالاتصال مع ممثلي مصالي بالعاصمة لكن واجههم دائما الرفض المطلق فحسب مولاي مرباح أن هذه المسائل تناقش مباشرة مع مصالي الحاج، وهو ما كان أين قام بن بوالعبد بلقاء مصالي في مقر إقامته الجبرية بـ "نيور" وحاول إقناعه بما تراه جماعته من وضع حد لتمزق الحزب وإعطائه ضمانات بأن مسألة المرور إلى الكفاح المسلح قد تكفلت بها جماعة من قدامى المنظمة الخاصة، لكن رد مصالي كان سلبيا ولم تفلح كل محاولات بن بوالعبد في إقناعهم رغم استعمال كل الحجج الممكنة مادفعه للقول "إخواني أقسم لكم أن سي الحاج ماهوش راجل"⁵.

ولأن كل المحاولات الرامية إلى التوفيق بين الفريقين المتخاصمين قد باءت بالفشل نجد أن اللجنة الثورية قد انتفى سبب وجودها الأول، لذلك وبداية من شهر ماي 1954 سوف تنتقل إلى العمل المباشر والفوري أين تقرر توسيع الاتصالات بالقاعدة النضالية وكذا بالبعثة الخارجية لحزب حركة الانتصار بالقاهرة⁶.

بالنظر إلى المشوار القصير الذي ميز مسيرة اللجنة الثورية فنجد أنه وفي شقه السياسي

¹ عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص 19. لكن ووفقا لما أورده عبد الحميد مهري على لسان بن بوالعبد فقد أخبره بأنه طلب أموالا من بن خدة وأقنعه ظاهريا بأنها لصالح المناضلين وليس لشراء الأسلحة وصناعة القنابل بهدف الإعداد للثورة لأنهم ماكانوا ليقبلوا بذلك. ينظر: عبد الحميد مهري، أحداث مهدت للفتاح نوفمبر 1954، مجلة الأضالعة، ع 22، السنة الثالثة، ص 10.

² تقرر تسليم مليونان للوفد الخارجي وخمسة ملايين لشراء المعدات بهدف صناعة القنابل وأغراض أخرى.

³ انظر شهادة حسين لحول في كتاب محمد عباس، رواد الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ص 73-74.

⁴ بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 361.

⁵ عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص ص 19-20.

⁶ بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص 362-363. وينظر كذلك: محمد حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص ص 91-92.

المتعلق بالحفاظ على وحدة الحزب قد فشل، ولكنه كان ايجابيا إلى حد بعيد فيما يخص دفع الحركة الثورية إلى الأمام لأن الظروف والوقائع سمحت لهم بالوقوف على الحقائق الميدانية التي كان يمر بها حزب حركة الانتصار وشكلت اللجنة فرصة لبعث ماتبقى من ميراث المنظمة الخاصة أين تحولت اللجنة إلى جامع وملتقى للعناصر القديمة قبل أن تستقل وتنفرد في الإعداد للثورة بعيدا عن أي وصاية أو إشراف من القيادة السياسية العليا للحزب الأم¹، ثم إن مرور جماعة الثوريين على اللجنة الثورية قد سمح لهم بتوسيع شعبيتهم خارج إطار المنظمة الخاصة واستطاعوا أن يفرضوا أنفسهم كطرف رئيسي في النقاش السياسي وفي مسعى البحث عن حل للأزمة التي يعرفها الحزب، إضافة إلى أن الالتفاف والشعبية التي حققتهما اللجنة في ظرف قصير سوف يمنحها القدرة على الإقناع بأن الكفاح المسلح صار هو السبيل الوحيد لحل الأزمة²، وقد أشار عبد الحفيظ بوالصوفي حديثه لجريدة "اوبسارفاتور" الى طبيعة اللجنة وتوجهاتها حتى لا يقع الجزائريون في إشكالية الجهة التي ستفجر الثورة لاحقا حيث قال: "وكنا نتساءل أي طريق نختار؟ طريق مصالي أو طريق اللجنة المركزية، غير أنه تبين لنا أن الوسيلة الوحيدة للخروج من تلك الوضعية هو الشروع في العمل المسلح"³.

اجتماع 22 والطريق نحو ساعة الصفر:

تختلف تجربة لجنة 22 بصورة شبيهة عن تجربة اللجنة الثورية للوحدة والعمل فبينما نجد أن هذه الأخيرة كان ضمن أجندتها الأساسية السعي إلى إيجاد المبادرات والحلول السياسية من أجل حلحلة التآزم الداخلي الذي كان يضرب حركة الانتصار نجد أن تجربة مجموعة 22 تجاوزت هذه الأهداف لصالح التركيز المطلق نحو إيجاد الآليات والترتيبات التنظيمية اللازمة التي تقود بسرعة نحو إشعال فتيل العمل المسلح بعيدا عن التيارين المتصارعين.

لقد شعر أعضاء اللجنة الثورية بأن بقاء الوضع على حاله سوف يؤدي إلى قبر المشروع الثوري أو تأخيرها إلى إشعار آخر، وأن جُل المكاسب التي حققتها الحركة الوطنية عبر نضالاتها الطويلة سوف

¹ عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 99.

² عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص 19.

³ انظر التصريح الكامل لعبد الحفيظ بوالصوفي لجريدة لوبسارفاتور في جريدة المجاهد، ع 28، 28-08-1958 ص 9.

تتعطل وأن كل تأخير ليس في صالحهم، لذلك شرع أعضاء اللجنة الثورية المتحمسون لإشغال فتيل الكفاح المسلح في التحضير للثورة والتخطيط لها وسارع كل من بوضياف وبن بوالعيد وديدوش إلى عقد اجتماع سري لايحضره إلا إطارات المنظمة الخاصة الموزعون داخل البلاد من أجل دراسة آخر المستجدات واتخاذ القرارات المناسب¹.

انعقد الاجتماع بتاريخ 25 جوان 1954 بمنزل المناضل الياس دريش ببي المدنية (كلو صالومي سابقا) بالعاصمة²، وقد تولى بن بوالعيد الدعوة للاجتماع و تكفل ديدوش بالإعداد المادي للاجتماع من تعيين مقر للاجتماع واستقبال وإيواء الوفود، فيما قام بوضياف بإعداد التقرير العام³، وقد حضر هذا الاجتماع 22 مناضلا⁴ من مختلف مناطق الوطن⁵ باستثناء منطقة القبائل⁶، و ترأسه بن بوالعيد فيما تكفل بوضياف بكتابة التقرير العام الذي ضمنه لمحة تاريخية عن المنظمة الخاصة و ابرز نشاطاتها من نشأتها إلى اكتشافها والتأثيرات الناجمة عن القمع الذي تعرض له مناضلوها والتنديد بالسلوك الانهزامي لقيادة الحزب، مع إدراج قضية أزمة الحزب بين المصاليين والمركزيين وأسبابها وشرح موقف اللجنة الثورية منها ومن المركزيين، وختم التقرير بالقول: "... نحن الأعضاء السابقون في المنظمة الخاصة وأمام أزمة الحزب ووجود حرب التحرير في كل من تونس والمغرب الأقصى علينا واجب التشاور وتقرير ماينبغي عمله في المستقبل"⁷.

¹ محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830 حتى 1954، ط1، دار البعث للنشر والتوزيع قسنطينة، الجزائر، 1985، ص 248.

² محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر، مصدر سابق، ص 46

³ محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 248.

⁴ هناك روايتان فيما يخص الأعضاء الذين حضروا هذا الاجتماع، فالرواية الأولى تقول بأن 21 مناضل فقط من حضر الاجتماع بعد غياب خليفي عبد القادر. انظر، الأخضر جودي بوالطمين، لمحات من ثورة الجزائر، ط 2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1987، ص 16. وأيضا : محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 248. فيما يذهب ايف كوريير إلى إدراج مناضل آخر من جماعة وهران هو "حاج بن لعلا". Yve Courriere , op. cit, p 166.

فيما أدرج بوضياف اسم صاحب البيت "الياس دريش" ضمن جماعة 22 ولم يذكر "خليفي عبد القادر" إطلاقا. ينظر، محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر، مصدر سابق، ص 48 49.

⁵ شارك في هذا الاجتماع محمد مشاطي- حياشي عبد السلام- رشيد ملاح- السعيد بوعلي- زيغود يوسف- لخضر بن طوبال- مصطفى بن عودة- باجي مختار - عبد القادر العمودي- عبد الحفيظ بوالصوف- بن عبد المالك رمضان- بلوزداد عثمان- محمد مرزوقي- الزويير بوعجاج- الياس دريش- سويداني بوجمعة- بوشعيب. أما المنظمون فهم: بوضياف- بن بوالعيد- ديدوش- بيطاط والعربي بن مهيدي.

انظر. Aissa kechida, les Architectes de la revolution, temoignage, Chihabe edition , Alger, 2001, pp 66-67.

⁶ رغم الاتصالات التي أجراها بوضياف وبن بوالعيد وديدوش مع ممثلي منطقة القبائل "كريم بلقاسم" و"اوعمران" إلا أنهما لم يستدعيا لاجتماع 22 بسبب استمرار ولاء المنطقة لمصالي.

⁷ عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 456. وينظر أيضا : محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر، مصدر سابق، ص 48-49.

بعد تلاوة التقرير شرع الحاضرون في مناقشة أهم نقاطه واتضح من خلال المناقشات أن هناك موقفين من خيار المرور إلى العمل المسلح، الموقف الأول أصحابه يحبذون التريث قبل إعلان الثورة المسلحة بحجة أن الوقت لم يحن بعد والموقف الثاني وكان أغلب أصحابه من المطاردين من طرف البوليس الفرنسي يرون ضرورة الإسراع في إعلان الثورة لتجاوز الوضعية الصعبة التي تعيشها الحركة الثورية ككل وليس الحزب وحده¹. وقد أكد بن مهيدي على ضرورة تأسيس وضعية جديدة تجبر كافة المناضلين على الاختيار بين الحرب التحريرية أو السجن، وبعد مناقشات حادة استقر الجميع على الرأي الثاني خاصة بعد التدخل الحاسم والقوي لبوجمعة سويداني الذي قال وبعيون دامعة " هل نحن ثوريون أم لا ؟ ماذا ننتظر حينئذ للقيام بهذه الثورة إذا كنا مخلصين حقا مع أنفسنا²، واختتم الاجتماع التاريخي بالمصادقة على القرارات التالية.

- الحياد وعدم الدخول في الصراع بين المصاليين والمركزيين.
 - العمل على توحيد جناحي الحزب.
 - تدعيم موقف اللجنة الثورية في أهدافها الثلاث " الثورة، الوحدة والعمل ".
 - إعلان الثورة كسبيل وحيد لتحرير الجزائر في تاريخ تحدده لجنة مصغرة.
 - انتخاب مسؤول يتولى تكوين لجنة مصغرة³.
- بعدها مباشرة قام الحاضرون بانتخاب مسؤول كلفوه بتشكيل اللجنة التي ستتولى تنفيذ هذه القرارات، وجرت الانتخابات في جولتين حيث أسفرت فوز بوضياف برئاسة هذه اللجنة⁴ والذي بدوره شكل لجنة الخمسة⁵ والتي سيكون أول اجتماع لها في 28 جوان 1954 بمنزل المناضلي عيسى كشيدة الواقع بشارع بربروس لتقييم الوضع ودراسة التوصيات التي افترقت عليها جماعة 22⁶ وقد قررت هذه اللجنة مايلي:
- جمع قدامى المنظمة الخاصة وإدماجهم في التنظيم الثوري المستحدث.

¹Mohamed Tegui, L'Algérie en guerre, OPU, Alger, 1988, P 92.

² محفوظ قداش و جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات (1830-1962) ترجمة اوزاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 144.

محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص ص 248-249.

⁴تجمع أغلب الشهادات والروايات التاريخية أن بن بوالعيد هو من أُنتخب كمنسق لكنه أثر بوضياف على نفسه تقديرا لجهوده في الدعوة للثورة والتحضير لها، أنظر : الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص 55.

⁵هم أنفسهم من حضر للاجتماع (بن بوالعيد، بن مهيدي، ديدوش، بيطاط ومحمد بوضياف)

⁶عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص ص 72 73.

- استئناف التدريب العسكري اعتمادا على كتيبات المنظمة الخاصة التي أعيد طبعها.
- إقامة تربصات تكوينية لصناعة المتفجرات الضرورية ساعة انطلاق الثورة¹.

كما تم في نفس الاجتماع توزيع المهام بين أعضاء اللجنة وتأكيد مبدأ القيادة الجماعية تجنباً لمخاطر النزعة الفردية التي تمكنت من الحزب وهدمته، كما تم التركيز على مضاعفة الاتصالات بمنطقة القبائل بهدف إدماجهم في الحركة الثورية الجديدة².

باشرت لجنة الإعداد مهامها وكثفت من تحركاتها من أجل إقناع جماعة منطقة القبائل بالانضمام الى مجموعة 22 لما للمنطقة من أهمية إستراتيجية وثقل سياسي ونضالي، وهو ما حصل حيث وبعد عدة اتصالات انضمت منطقة القبائل ممثلة في شخص كريم بلقاسم³ إلى الحركة الثورية الجديدة⁴.

الاتصالات كذلك شملت الوفد الخارجي لحزب حركة الانتصار⁵. حيث انتقل محمد بوضياف في شهر جويلية 1954 إلى بيرن بسويسرا واتصل بين بلة الذي كان هو وخيضر في مهمة هناك من أجل محاولة الإصلاح بين الفرقاء في الحزب أين التقيا كل من مزغنة وفيلاي من جانب المصاليين و لحول ويزيد من جانب المركزيين لكنهما فشلا في مهمتهما وهو ما استغله بوضياف من أجل إقناع بن بلة بما تم الاتفاق عليه في اجتماع 22، حيث وافق بن بلة في الحين والتزم بإقناع ونيل مساعدة العضوين الآخرين معه في الوفد وكذا مساعدة المصريين وبذلك تدعم مجموعة الستة بثلاثي الخارج⁶. مع بداية سبتمبر نجد أن مجموعة الستة قد رفعت من وتيرة التحضيرات التي كانت تصب في مجملها في كيفية التحضير لإعلان الثورة وقد درس الاجتماع الذي انعقد في سبتمبر القضايا التالية:

¹ محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر، مجلة أول نوفمبر، ع 147، ص 24.

² Mohamed Taguia, op, cit, p 93.

³ كريم بلقاسم (1922 – 1970) (أسد الجبال)، ولد في 14 ديسمبر 1922 بدوار آيت يحي موسى بذراع الميزان بمدينة تيزي وزو، انضم إلى حزب الشعب ثم عين مسؤولاً لحزب الشعب و حركة انتصار الحريات الديمقراطية لمنطقة القبائل 1950، و هو من لجنة ال 6 الذين فجروا الثورة، عين مسؤولاً لمنطقة القبائل، حضر مؤتمر الصومام و عين عضواً في لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى و الثانية، ثم وزيراً للقوات المسلحة في الحكومة المؤقتة، ثم وزيراً للخارجية، و نيابة رئيس الحكومة 1960، قاد مفاوضات إيفيان، و بعد الاستقلال برز كقطب في المعادلة السياسية ثم همش دوره، و في 20 أكتوبر 1970 عثر عليه مقتولاً في فندق بفرانكفورت بألمانيا، للمزيد ينظر: Benjamin Stora, op. cit, pp 329-330. طافر نجود، مرجع سابق، ص ص 316-318.

⁴ للمزيد حول اتصالات جماعة Crua بقيادة منطقة القبائل ينظر: ايف كوريير، مصدر سابق ص-ص 83-85، وينظر محمد عباس ثوار عظماء شهادة 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2005 ص 23.

⁵ الوفد الخارجي لحركة الانتصار كان يمثله كل من حسين آيت احمد، محمد خيضر و أحمد بن بلة.

⁶ Mabrouk Belhocine, le Courrier Alger- le Caire 1954-1962, Casbah Edition, Alger, 2000, p 36

وينظر كذلك: محمد تقيّة، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010، ص 143.

- ✓ نتائج الاتصالات والتحركات مع الأحزاب وموقفها من إعلان الثورة.
- ✓ قضية التنظيم السياسي والعسكري.
- ✓ قضية السلاح وكيفية الحصول عليه والأموال الضرورية¹.

أما أهم وآخر اجتماع للجنة الستة فكان ذلك الذي تم عقده في 23 أكتوبر 1954 ب الرايس حميدو (بوانت بيسكادا سابقا) والذي تقرر فيه عملية توزيع المسؤوليات واعتماد مبدئين في التنظيم، الأول خاص باللامركزية أي ترك المبادرة والحرية في العمل العسكري لقادة المناطق لاستحالة أن يقود الكفاح أي جسم ممرکز والثاني مرتبط بأولوية الداخل على الخارج وبالتالي عدم قدرة أي طرف خارجي فعل أي شيء أو اتخاذ أي قرار دون موافقة أولئك الذين يقاتلون على الأرض، كما تم تقسيم البلاد إلى 06 مناطق وتعيين قادتها ونوابهم².

اللجنة اتفقت كذلك على تسمية الجناح السياسي للحركة الثورية الجديدة باسم جبهة التحرير الوطني FLN وجيش التحرير الوطني على جناحها العسكري، وفي السياق نفسه تم إعداد منشور يعلن الثورة ويوضح أهدافها وغاياتها للشعب الجزائري وللعالم وهو "بيان أول نوفمبر"³، كما تم تحديد اليوم الموعد لتفجير الثورة بتاريخ 01 نوفمبر⁴ وتكليف محمد بوضياف بالالتحاق بالوفد الخارجي لإعلامه بالقرارات المتخذة وقد تم أيضا في هذا الاجتماع تحديد موعد مستقبلي يحضره جميع أعضاء اللجنة

¹ محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 250.

² المنطقة الأولى: الأوراس، بقيادة مصطفى بن بوالعيد بمساعدة شيجاني البشير .

المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني، بقيادة ديدوش مراد بمساعدة زغود يوسف.

المنطقة الثالثة: القبائل: يقودها كريم بلقاسم بمساعدة اوعمران عمر.

المنطقة الرابعة: عمالة الجزائر: يقودها رابح بيطاط بمساعدة سويداني بوجمعة وبوشعيب أحمد .

المنطقة الخامسة: القطاع الوهراني: يقودها العربي بن مهيدي، بمساعدة عبد الحفيظ بوالصوف .

المنطقة السادسة: الجنوب الجزائري: تعيين قائدها فيما بعد .

³ اعتبر مفجرو الثورة بيان أول نوفمبر مرآة لحركتهم الجديدة ولذلك نجدهم ضمنوه أهم ماكانوا يفكرون به وما ينوون القيام به، وأبرز ما تناوله هذا البيان هو توجيه نداء للشعب الجزائري، الغرض من نشر هذا البيان، الاحتياط من المناورات والدعايات، التأكيد على وحدة الشعب، الاعتماد على النفس، استعمال الثورة داخل البلاد وخارجها، وكذلك الإعلان عن ميلاد ج ت و. كما تم توضيح الأهداف من هذه الثورة والمتمثلة في: تحقيق الاستقلال الوطني، التطهير السياسي للحركة الوطنية، توحيد كل الطاقات الشعبية، تدويل القضية الجزائرية، تجنيد كل الوسائل والطاقات والاستعداد لحروب طويلة الأمد وتضمن كذلك البيان أسس المفاوضات والضمانات المقدمة للطرف الفرنسي. انظر: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، منشورات وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1976، ص- ص 7-10. وأيضا: مجلة أول نوفمبر، ع 53، 1981، ص ص 33-34.

⁴ اتفقت لجنة الستة في البداية على تاريخ 15 أكتوبر كموعدا لاندلاع الثورة وتم إبلاغ الوفد الخارجي بذلك، لكن الخبر تسرب من القاهرة، حيث افشي علال الفاسي السر إلى محمد يزيد دون أن يدري، وأيضا تم تسريب الخبر من الصومعة أين تمكن لحول من التأثير على بعض المناضلين الذين كان سويداني بوجمعة قد أطلعهم على ذلك . انظر شهادة بوضياف لمحمد عباس في كتابه ثوار عظماء، مرجع سابق، ص 27.

حدد تاريخه في 06 جانفي 1955¹.

3- ميلاد جبهة التحرير الوطني:

بعد الوضعية الصعبة التي أصبح عليها النضال الوطني و بعد الطريق الذي رسمته مجموعة 22 استقر رأي القادة التاريخيين على ضرورة خلق جهاز سياسي يتولى مهمة شرح مضمون الثورة و أهدافها لكسب تأييد الشعب و احتضانه لها، فكان ميلاد جبهة التحرير الوطني²، الذي لا يمت بأي صلة لجناحي الصراع (المصاليين و المركزيين)، أين رأى فيه مؤسسوه الجهاز الذي يمكن أن يتجاوزوا به كل خلاف من شأنه أن يعطل مسيرة الكفاح المسلح³.

عند التحدث عن طبيعة هذه الواجهة السياسية الجديدة فما من شك أن لها إيديولوجية قبلية و أخرى تكونت و تطورت في سياق صراعا مع المحتل الفرنسي أين سيظهر ذلك لاحقا في كل ممارساتها و خطاباتها و بياناتها و التي عبرت كلها عن استحقاقاتها الإيديولوجية، فهناك من يعتبرها حركة سياسية جديدة تختلف في ممارساتها عن بقية الأحزاب⁴، و حتى داخل التيار الاستقلالي لطابعها الراديكالي، أين كانت هذه الجديدة هي نتاج تطور النضال الوطني⁵، حيث ورد في أدبيات الثورة أن "جبهة التحرير ليست إعادة لحركة الانتصار...إن جبهة التحرير عبارة عن تجمع الطاقات السلمية في الشعب الجزائري... إن حركة الانتصار كانت تعتقد أن تحرير الجزائر عمل حزبي و هذا خطأ، و جبهة التحرير تؤكد أن تحرير الجزائر هو عمل يشارك فيه جميع الجزائريين لا جزء واحد منه مهما كانت قيمته⁶. فالجبهة دخلت معترك الأحداث ناسخة لما قبلها ومتبينة له، فهي اذا استمرار لنهج مخطط له سلفا لكن بفاعلين جدد.

وفي جبهة مقابلة يرى أصحابها أنما لم تأت بمشروع جديد فبصمات التيار الراديكالي الموجود في حزب الشعب- حركة الانتصار كان موجودا في ذهنيات مؤسسي جبهة التحرير، ف"جبهة التحرير تمثل التوجه النشط المنادي باستعمال سلاح حزب الشعب وهو ما يعني وجود علائقي ينحدر أصلا من حزب نجم شمال إفريقيا- حزب الشعب - حركة الانتصار وصولا إلى جبهة التحرير الوطني⁷.

¹ محمد تقي، مصدر سابق، ص ص 146-147. ومحمد حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص ص 110-111.

² يرى محمد عباس أن هذه التسمية وردت لأول مرة خلال نقاش دار بين بوضياف و بن مهيدي بواد ملوية بالحدود الغربية في أوت 1954.

محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 66. بينما وردت هذه التسمية رسميا في بيان أول نوفمبر 1954.

³ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج 02، اتحاد الكتاب العربي، سوريا، 1999، ص 45.

⁴ مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص 132.

⁵ غازي حيدوس، التحرير الناقص، تر: خليل أحمد خليل، ط 01، دار الطليعة للطباعة و النشر، لبنان، 97، ص 06.

⁶ الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 86.

⁷ محمد تقي، مصدر سابق، 197-198.

وقد أشار عبد السلام فيلالي في هذا السياق إلى أن "جدارة جبهة التحرير الوطني لا تكمن في تأسيس حزب جديد أو جبهة جديدة، فبقدر ما هي استمرار تظهر كقطيعة و بقدر ما تظهر كقطيعة فإنها تبدو كإعادة هيكلة لمسار التيار الوطني الراديكالي"¹، فهي في أغلب التغييرات تكاد تكون قاعدتها الإيديولوجية امتدادا لحزب الشعب الجزائري-حركة الانتصار، باعتبار أن من أسسوها قد تشبعوا بإيديولوجية و ممارسات هذين الحزبين، و هذا ما يطرحه محمد حربي عندما يقول بأنها إعادة للماضي بطريقة انتقائية فرضتها الحاجة إلى الشرعية التاريخية بعد عجز الزعماء المعتدلين و فقدانهم ثقة الرأي العام، فالصراع داخل التيار الاستقلالي خدم هذه الجبهة الجديدة، أين ستمكن الجبهة من تحقيق ما عجز عنه حزب الشعب-حركة الانتصار- عن طريق الإقناع و العنف الثوري². و هو الطرح الذي يؤيده أيضا العربي الزبيري عندما يؤكد أن القاعدة الإيديولوجية للجبهة هي إرث أخذته من حزب الشعب و من نجم شمال إفريقيا و أنها ابنة شرعية لحزب الشعب- حركة الانتصار. و عناصرها هم مناضلون سابقون فيه، فالإيديولوجية هي نفسها التي تمت مراجعتها في مؤتمرات حزب الشعب و من بعده حركة الانتصار و أن المشروع الثوري الذي جسده الجبهة هو نفسه مشروع النجم المتمثل أساسا في القضاء على الاستعمار و تحقيق الاستقلال³.

أما عن اختيار التسمية بـ "الجبهة" فالقصد من ورائه كان ترك المجال مفتوحا أمام كل الجزائريين مهما تعددت انتماءاتهم السياسية والإيديولوجية من أجل الانضمام لهذا التنظيم السياسي الجديد فرادى، وهو طرح مختلف تماما عن طرح المركزيين الذي يقول بوحدة وطنية مبنية على المساواة بين كل الأحزاب الوطنية وبعيدا أيضا عن طرح المصاليين الذين كانوا يريدون تحقيق الوحدة عن طريق التعبئة الشعبية التي تمكنهم من فرض هيمنتهم على كل الأحزاب⁴.

وعن هذا يقول مصطفى الأشرف "إن جبهة ت. و. ليست حزبا مثل الأحزاب الأخرى، كما أنها لم تأت لمنافستها، إنها جبهة تفتح المجال لكل الإطارات الثورية التي تؤمن بالكفاح المسلح كأسلوب لطرد المحتل الفرنسي، إنها جبهة جاءت لتجعل حدا لفكرة محاربة الاحتلال الفرنسي عن طريق الشرعية التي كانت تتبناها كل الأحزاب الوطنية بما في ذلك حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"⁵ وهو ما أكدت عليه أدبيات الثورة وبشكل قطعي عندما أشارت إلى أن "...التنظيم الجديد هو تجمع للقوى الحرة

¹ عبد السلام فيلالي، الجزائر الدولة و المجتمع، ط 01، دار الوسام العربي للنشر، الجزائر، 2013، ص 251.

² حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مصدر سابق، 154.

³ العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج 02، مرجع سابق، ص 232.

⁴ محمد حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص ص 99-102.

⁵ مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 166-167.

وليس ملتقى للأحزاب المتنافرة وأن المهمة الأساسية له هي الكفاح المسلح من أجل تحقيق الاستقلال، وأن كل من يريد المساهمة في تحقيق هذا الهدف ما عليه إلا الانضمام دون قيد أو شرط وأن يتجرد من كل انتماء سياسي انخرط فيه من قبل مؤكدين استقلاليتهم التامة عن الجانبين اللذين يتنازعان النفوذ والسيادة الحزبية، أين طلب من الأحزاب حل نفسها والالتحاق بالثورة فرادى¹.

لقد سعت جبهة ت.و. إلى تحقيق برنامج قائم على تطهير الحركة الثورية من آثار الركود و المهادنة والاتجاهات المعتدلة التي أخرت بأطروحاتها الإصلاحية اندلاع الكفاح المسلح، حيث سيمتد تأثيرها بمجرد الإعلان عن تفجير الثورة ثم سيتجلى تأثيرها لاحقا في ممارساتها الميدانية العديدة. ويقول عنها حربي "و لما كانت تجسيدا للأمة، أصبحت بلا منازع الوحيدة المخولة لتمثيل الإرادة الجزائرية" لقد كانت الحزب الأمة قبل أن تصبح الدولة الأمة²، وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا البحث، كما أكدت أنها تنظيم سياسي ثوري يرحب بكل الوطنيين الثوريين لكن مع ضرورة خلع رداء الحزبية تفاديا لأي صراع محتمل، و أنها ليست تكتلا لمجموعة أحزاب تضامنت فيما بينها و تنازلت لبعضها البعض، وهو ما تضمنه بيان أول نوفمبر عندما أشار إليها "... هي تجميع كل القوى و تطايرها من أجل إخراج المستعمر..."، و أكد أيضا "... لكي نتجنب كل الأخطار الممكنة نفتح باب الكفاح لجميع الوطنيين من جميع الطبقات الاجتماعية و من كل الأحزاب و الحركات الجزائرية الصرفة ليتمكنوا من خوض معركة التحرير دون أي اعتبار آخر"³.

وبخصوص تركيبتها البشرية فقد أرادت جبهة ت.و. تحقيق اتحاد كامل بين الشعب الجزائري، فضمت في صفوفها كل الأطياف و الشرائح الاجتماعية، حيث كان أغلب أعضائها من فلاحين و عمال، أين ستشكل هذه الفئة الخزان البشري الأساسي الذي سيبقي لهيب الثورة مشتعلا، إضافة إلى فئات أخرى من تجار و طلبة و مثقفين من كل الاتجاهات، و هو ما جاء في وثيقة الصومام سنة 1956 عندما أكدت "إن وجود جبهة تحرير وطني قوية لها عروق بعيدة في كافة طبقات الشعب فهو ضمان من الضمانات الضرورية" و تضيف بأن "الاتحاد الروحي و السياسي للشعب الجزائري الذي التحم و توطد في الكفاح المسلح قد أصبح اليوم حقيقة تاريخية مع التأكيد على أن الريف هو منطلق الثورة و حاضنها الرئيسي"⁴.

فيما يخص مسألة قيادة الثورة و طريقة سيرها، فقد تم الاتفاق على اعتماد مبدأ القيادة

¹ جمال قنان، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، المتحف الوطني للمجاهد، 1994، الجزائر، ص 256.

² محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة، الواقع، مصدر سابق، ص 110.

³ Les textes Fondamentaux de la Révolution, Ed. ANEP, Alger, 2008, pp 10-11.

⁴ عامر رخيعة، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، 1962-1980، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1993، ص 62.

الجماعية وهو الطريق الذي فرض نفسه للحد من نزعة المسيرين إلى الانفراد بالسلطة و البيروقراطية، أما مهساس فله نظرة مخالفة لمبدأ اللامركزية حيث كان رأيه أنه كان كل واحد يشعر بضرورة إيجاد توازن بين مختلف الأنشطة ومختلف الأشخاص والمحافظة عليه، أما بالنسبة لمبدأ القيادة الجماعية فكانت هي الحل الذي فرضه الأمر الواقع للحد من نزعة المسيرين إلى الإنفراد بالسلطة والبيروقراطية¹، و بهذه الإستراتيجية أُريد للجبهة التي كانت تمثل أيقونة الشعب و المجسدة لأماله أن لا تكون خاضعة لقائد واحد أو مرتبطة باسمه.

إن أبرز مايمكن استنتاجه من خلال ماتم تناوله أن العناصر الثورية ورغم بعض الإخفاقات التي سجلتها كعدم توفيقها في منع حدوث الانشقاق داخل الحزب و الفشل في إقناع عدد من الوجوه السياسية في التيار الاستقلالي وحتى جمعية العلماء بتولي قيادة الواجهة السياسية للثورة إضافة الى الفشل في استمالة العناصر المؤيدة لمصالي لمشروع الكفاح والذي كان يحظى بشعبية كبيرة في أوساط القاعدة النضالية إلا أنها استطاعت تحقيق بعض الانتصارات حتى قبل تفجيرها للثورة، حيث أنها تمكنت من جمع شتات قدماء المنظمة الخاصة والشروع في حشد الرجال لمعركة التحرير والشروع في جمع العدة (الأسلحة، وصناعة المتفجرات)، كما تمكنت من إلحاق أول هزيمة بمعسكر المصاليين من خلال كسب منطقة القبائل إلحاق الهزيمة بالمصاليين والمركزيين بعد النجاح في كسب الوفد الخارجي لحركة الانتصار.

المبحث الثاني: جبهة التحرير الوطني تنظيم فتي بصعوبات وتحديات (1954-1956).

1- الاندفاع نحو العمل المسلح وأبرز التحديات:

لقد أعلنت جبهة التحرير الوطني نفسها التنظيم السياسي للثورة وعينت جيش التحرير الوطني جناحها العسكري، وكان قادتها الأوائل هم المسؤولون السياسيون والعسكريون في الوقت نفسه، كما سمح نظام اللامركزية بإعطاء الاستقلالية للمناطق في بداية الثورة وهو ما يجعل قادة المناطق ومجلسها العسكري هما من يقرران كل مايتعلق بالسياسة والأعمال العسكرية الخاصة بمناطقهم².

هذا وتمحورت إستراتيجية المفجرين الأوائل للثورة ومخطط عملهم العسكري حول ثلاثة محاور رئيسية وهي:

¹ محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 72.

² محمد تقي، الثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص 200.

- المرحلة الأولى: تتمثل في إرساء الجهاز العسكري للإعداد للثورة وتأمين امتدادها، وكان هدف هذه المرحلة متعلق رأسا بإثبات الوجود وإطلاع الجماهير على الثورة بقصد نيل تعاطفهم معها¹، وتجنب المواجهة المباشرة مع العدو نظرا للفروقات الكبيرة في الإمكانيات القتالية، مع العمل على تسديد الضربات نحو عملاء السلطة والجواسيس بهدف طمأنة الجماهير وبعث الثقة في نفوسهم لأن الجماهير مازالت غير متفهمة لطبيعة العمل وغير مهيأة لتحمل ثقل الحرب.
 - المرحلة الثانية: تقوم على تعميم انعدام الأمن فوق كامل التراب الوطني والعمل على خلق سلطة مضادة يكون للجماهير الدور الأكبر والأهم فيها من خلال اضطلاعهم بمهام الإدارة والقضاء قصد خلق القطيعة مع الإدارة الاستعمارية².
 - المرحلة الثالثة: يكون الهدف المرجو تحقيقه الوصول الى تحرير جزء من مناطق الوطن وبالتالي تشكيل مناطق محررة خارج قدرة العدو على الوصول إليها، وتنصيب إدارة ثورية تقيم في الميدان وتتكفل بقيادة العمليات العسكرية³.
- لقد كان الإعداد للثورة بشكل سريع، ففشل اللجنة الثورية في مشروعها ومن ثم بُطلان سبب قيامها دفع اللجنة المصغرة المرور إلى السرعة القصوى من أجل إشعال فتيل الثورة، وفعلا نجد أنه قد تم التحضير لها في ظرف أربعة أشهر أين تطلب ذلك تجنيد قوة عسكرية وتسليحها وتنظيمها، وقد كان لهذا التوجه في السرعة نحو تفجير العمل المسلح عدة اعتبارات سواء من خلال محاولة تجاوز أزمة حزب حركة الانتصار ح د. أو من خلال التوجس من أن تؤدي منظورات الحرب والسلام في الفيتنام والآمال بالتفاوض في كل من تونس والمغرب إلى تركيز فرنسا لكل قدراتها العسكرية بالجزائر وبالتالي تفاقم مشكلات الفروقات المادية والبشرية بين جيشت و. والقوات الفرنسية⁴.
- هذا وتعكس تصريحات بوضياف ولخضر بن طوبال الوضع الذي كان قائما عشية الثورة والتحديات التي واجهها مفجرو الثورة غداة إندلاعها فيقول الأول⁵: "كان الوقت يضغط لأنه كان ينبغي الاستفادة من الارتباك الذي خلفته الأزمة وستار الدخان الناجم عن المزايدات والخصومات للإفلات

¹ بوضياف، مصدر سابق، ص 70.

² محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 68.

³ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 111-112. و محمد بوضياف، مصدر سابق، ص -ص 72-70.

⁴ انظر تصريح بن طوبال خلال الندوة التي عقدها (بصفته وزير للداخلية) أمام إدارات جهة ت و. في تونس والمغرب بتاريخ 5 فيفري 1960 والتي نشرها محمد حربي في كتابه. انظر:

Mohamed Harbi, Les Archives de la Révolution Algérienne, Ed, Dahlab, 2010 p277.

⁵ Mohamed Boudiaf, la préparation du 1er Novembre 1954, Ed. Dar ELkhalil, Alger, 2010, P 08.

من قمع محتمل دائما"، والطرح نفسه أبداه الثاني حيث صرح بالقول: "كان المخرج الوحيد الممكن أمام الشعب الجزائري هو تسريع تفجير العمل المسلح دون انتظار دراسة دقيقة ومحددة يجري اتباعها، ودون انتظار البلورة الكاملة لبرنامج عمل والتنسيق على كل المستويات، فقد كان ثمة حلان أمام مجموعة 22، إما التنظيم أولا ثم التفجير فيما بعد، أو التفجير أولا ثم التنظيم... وقد كنا مضطرين لاختيار الحل الثاني"¹.

إن كل هذه الأحداث المتعاقبة ومبدأ اللامركزية في تسيير المناطق، إضافة إلى شدة الرقابة الفرنسية والحصار المفروض عليها، وضع الثورة على المحك فيما يخص قضية التنسيق، لذلك نجد أن الاجتماع الذي كان متفقا أن يجمع قادة الثورة في جانفي 1955 لتقييم ماتم إنجازه في الشهرين الأولين للثورة قد أُلغي وانقطعت الاتصالات ولم يعد بالإمكان لمسؤولي ومجاهدي منطقة ما معرفة ما يحصل في المناطق الأخرى، وهو ما حاول العدو استغلاله من خلال الترويج بأن "الأعمال الإجرامية" قد تم القضاء عليها وهو ما أدخل الثورة والثوار في حالة من الغموض والبلبة، ويصور لنا بن طوبال صعوبة هذه المرحلة وعزلة المناطق عن بعضها البعض وغياب التنسيق بالقول: "إن الثورة قبل مؤتمر الصومام كانت تمتلك خمس قيادات وخمس جيوش وخمس جهات تحرير وطنية"².

ويضيف أيضا في نفس التقرير "أنه لولا وجود قادة ولايات أذكاء ووطنيين لكان من الممكن رؤية ستة سياسات مختلفة وستة استراتيجيات مختلفة وستة تكتيكات مختلفة وستة شعوب مختلفة"³.

وإضافة إلى غياب آلية تنظيمية محددة وبرنامج عمل واضح عشية اندلاع الثورة يطرح محمد حربي إشكالا آخر متعلق بعدم جهوزية الرأي العام الجزائري لتأييد أي "حركة عنف" ضد فرنسا، ويذهب للقول بأن الجماهير لم تكن تنتظر اندلاع هذه الأحداث ويستدل على ذلك من خلال القول بالإقبال المحتشم للجماهير على احتضان الثورة ورفض الكثير من المناطق احتضان المجاهدين بل وحتى التبليغ عنهم⁴.

الملاحظ أنه ورغم التعاطف الذي أثارته العمليات الأولى لجنود جيش ت.و. ورغبة الجماهير في التخلص من براثن الاستعمار تحت راية جديدة إلا أن ذلك قابله تردد وخوف من أن تؤدي هذه

¹Harbi, op. cit. p 277.

²Mabrouk Belhocine, op.cit, p-p 67-69. Et Aussi, Harbi, op. cit. pp 275-286.

³Ibid, pp 275 – 286.

⁴حيث شهدت منطقة كاساني بولاية وهران تسليم فلاحين لمجموعة من المجاهدين الى رجال الدرك الوطني الفرنسي. حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 114.

"المغامرة" إلى عمل فاشل، وما حوادث 08 ماي 1945 ببعيدة عن أذهان الشعب الجزائري¹، بينما يذهب بن عودة إلى القول بنقيض ذلك مؤكداً أن الشيء الإيجابي والمشجع الذي كان موجوداً عشية اتخاذ قرار المرور نحو العمل المسلح هو وجود الإرادة الشعبية لتحرير نفسها من قيود الاستعمار، وعزم الجماهير التضحية في سبيل الحرية. ويضيف بأن قرار الذهاب إلى تفجير الثورة كان فيه الاعتماد أولاً على النفس ثم الشعب الذي حسب كلامه كان مستعداً لهذه المرحلة²، وهو ما كان قد أشار إليه سابقاً ديدوش مراد عندما أكد على أن الثورة متخمرة في أذهان الشعب الجزائري الذي يكفي حسب المتحدث من يشعلها فقط ليقوم باحتضانها³.

1-1- غياب رموز وطنية بارزة وتفكك القيادة الأولى للثورة.

لقد كان مفجرو الثورة الأوائل يعون تماماً أهمية وجود وجه سياسي بارز في قيادة الثورة، فقد علّق محمد بوضياف على هذه النقطة بالقول⁴ "النقطة الأولى التي واجهتنا أن الستة وإن كانوا معروفين بدرجات لدى المنظمة وفي حالات كثيرة بأسماء مستعارة فقط. فقد كانوا مجهولين تماماً لدى الرأي العام الجزائري والدولي، وفي أذهاننا كنا نعتقد أن اندلاع حركة مسلحة ليس لها أي حظ في النجاح إلا إذا تبنتها وانخرطت فيها الجماهير، وتحقيق هذا يتطلب أسماء معروفة أو على الأقل الذين هم على رأس القائمة". لذلك نجد أن اللجنة المكلفة بالتحضير للثورة بقيادة بوضياف وبن بوالعيد سعت إلى محاولة إيجاد شخصية تقود الثورة، والبداية كانت مع أبرز وجه سياسي على الإطلاق وهو مصالي الحاج، حيث تكررت الزيارات له بمقر إقامته الجبرية بـ "نيور" من أجل إقناعه بقيادة الكفاح المسلح لكنه تمسك بالرفض لأنه كان مقتنعاً بأنه لا يمكن التقدم نحو العمل الثوري ما لم يتم استئصال بعض المركزيين من الحزب⁵، وقبل ذلك تم الاتصال بالمركزيين لكن رد الأمين العام حسين لحول جاء مخيباً للآمال حيث فضل التريث لعدم ملائمة الظروف، والرد نفسه كان القيادي السابق في حركة الانتصار ح د. محمد الأمين دباغين قد استقر عليه حيث بعد مد وجزر قرر عدم قيادة الثورة ورفض بحجة أنه لا يمكن قيادة ثورة لم يُستشر فيها ولم يشارك في تحضيرها⁶، وفي هذا الصدد يقول لايف

¹ حربي، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 35-36.

² حديث محمد بن عودة لـ مجلة الباحث، ع 01، جويلية 1982، ص 27.

³ محمد لحسن ازغدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 84. وينظر أيضاً مجلة أول نوفمبر، ع 55، 1982، ص 56.

⁴ عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص 57.

⁵ Mohamed Boudiaf, op, cit, pp 75-77.

⁶ الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 55. وينظر أيضاً Mabrouk Belhocine, Ibid, p 36.

كوريير "أنه ورغم أن الدكتور محمد الأمين دباغين كان يؤمن في قرارة نفسه بفكرة العمل المسلح لكن كبريائه وطموحه كانا يدفعانه أن يرفض اللحاق بالقطار وهو يسير"¹، والرد نفسه تلقته اللجنة من سياسيين أمثال "عبد الحميد مهري، العربي دماغ العتروس، وقاسم نايت بلقاسم"².

لقد فرض غياب واجهة سياسية عن تصدر المشهد الثوري على جبهة ت. و. أن تبذل مجهودات كبيرة للتخلص من طابع الانفصالية والانشقاقية التي وصفت بها خلال عامها الأول ذلك أن مفجري الثورة لم يكونوا من القيادات الحزبية والأسماء المشهورة على المسرح السياسي والنضالي الجزائري، بل كانوا مجموعة من الشباب الثوري المتحمس والذين كانوا يمثلون مراكز نضالية ثانوية في أحزابهم السياسية³، وهو الأمر الذي أدى إلى استمرار حالة الغموض والتربص في المواقف سواء عند كامل الطبقة السياسية أو لدى الجماهير⁴.

أما التحدي الآخر الذي وجدت الثورة نفسها فيه مباشرة بعد تفجير الثورة فكان تمكن سلطات الاحتلال من تفكيك النواة الأولى لقيادة الثورة، والبداية كانت باستشهاد "رمضان بن عبد المالك"⁵ نائب قائد المنطقة الخامسة يوم 04 نوفمبر 1954 وجرح وأسر أحمد زهانة حربي القنابل التقليدية في 11 نوفمبر⁶، واستشهاد مختار باجي عضو مجموعة 22 وقائد ناحية الحدود الشمالية الشرقية من المنطقة الثانية (سوق أهراس) في 20 نوفمبر بعد اشتباك مع قوات العدو، أعقبه استشهاد "قرين بلقاسم" في 29 نوفمبر⁷. وفي السياق ذاته استطاعت قوات الأمن الفرنسية تفكيك فرقة عمليات العاصمة بسرعة والتي كانت تحت إمرة الزوبري بوعجاج وتوقيف الخليتين اللتان قامتا بهجمات ليلة الفاتح من نوفمبر، كما تم اعتقال حباشي وبوقشورة مع بوعجاج وكذلك نايت مرزوق عبد الرحمن، وبعده بأيام تم اعتقال عيسى كشيدة⁸.

¹ Yve Courriere, op, cit, pp 135-137.

² محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 110.

³ حديث بن طوبال في مجلة الباحث، ع 01، جويلية 1982، ص 48.

⁴ خير عبد النور، مرجع سابق، ص 127.

⁵ بن عبد المالك رمضان: ولد بقسنطينة سنة 1928، انضم إلى المنظمة الخاصة في 1948 ثم مجموعة إلى مجموعة 22 التاريخية و عين نائبا للعربي بن مهيدي في المنطقة الخامسة، و قام ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 بهجوم مسلح على مركز الدرك بمستغانم، و في 04 نوفمبر 1954 استشهد كأول قائد عسكري وأول شهيد من مجموعة 22. للمزيد ينظر: بشير بلح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج 01، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 524-525.

⁶ محمد قنطاري، حقائق ووثائق عن تحضير وتفجير أول نوفمبر بغرب الوطن وعملياته المسلحة، مجلة الذاكرة، ع 05، أوت 1998، ص 43. وأيضا محمد عباس، نصر بلا ثمن، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 132.

⁷ نفسه، ص ص 95-96.

⁸ ياسف سعدي، ذكريات معركة الجزائر، تر: ابراهيم الحنفي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص 11. وأيضا عيسى

و بالنسبة لقادة المناطق فأول من سقط كان " ديدوش مراد " قائد المنطقة الثانية الذي سقط في ميدان الشرف يوم 18 جانفي 1955 في معركة " بوكركر"¹، كما تم إلقاء القبض على بن بوالعبد عند الحدود الجزائرية التونسية خلال شهر فيفري من العام نفسه، وأيضا أسر راجح بيطاط² قائد المنطقة الرابعة في 16 مارس 1955³، واضطر بن مهيدي لمغادرة منطقته في القطاع الوهراني نحو التراب المغربي بعد عجزه عن شن عمليات عسكرية وتضييق الحصار عليه من طرف السلطات الفرنسية⁴، وانشغل بوضياف عن مهمة التسليح التي كلف بها لصالح الصراع مع المصاليين في فرنسا وتنظيم الجالية هناك كما أشرنا سابقا⁵.

1-2. الضعف العسكري واللوجستيكي.

لقد شكلت الإمكانيات المادية والبشرية ضرورة ملحة بالنسبة لقادة الثورة باعتبارها من المسائل الحساسة والضرورية لاستمرارية أي عمل ثوري، فلقد كانت الإمكانيات المادية للمشروع الثوري ضئيلة جدا، أين واجه قادة الثورة عشية انطلاقها مشاكل وصعوبات جمة تتعلق بمتطلبات الكفاح العسكري كالتمويل والأسلحة والتخطيط للعمليات وتوزيع الرجال، فعدد المجاهدين كان لا يتجاوز 3000 مجاهد⁶ مسلحين ببنادق صيد وبنادق أوتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية صالحة بنسبة العشر (1/10)⁷ ويعود ذلك لطول بقائها تحت باطن الأرض وتعرضها للبلل والرطوبة، بالإضافة إلى أن أسلحة المنظمة الخاصة كانت مدفونة تحت مطامير تحت الأرض في منطقة الأوراس منذ 1947⁸.

كشيدة، مصدر سابق، ص 107.

¹ كانت أول معركة في الشمال القسنطيني بين 27 مجاهدا بقيادة ديدوش مقابل 400 عسكري فرنسي استشهد خلالها ديدوش. ينظر: مجلة أول نوفمبر، ع 52، ص 40.

² اعتقال بيطاط جاء نتيجة لخيانة سليمان " الجودان " والذي قدمه لغمة سائغة للعدو. ينظر: ياسف سعدي، مصدر سابق، ص 12.

³ يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009، ص 136.

⁴ محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 133.

⁵ محمد العربي الزبيري، الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، ع 02، ديسمبر 1999 ص 27-28.

⁶ إضافة إلى قلة عدد المجاهدين نجد أن جبهة ت. و. وجيشها فشلا في استمالة العناصر المؤيدة لمصالي الذي كان يحظى بشعبية كبيرة في أوساط القاعدة النضالية، حيث ذكر بن طوبال أن عدد مناضلي جبهة ت. و. في الشمال القسنطيني لم يكن يتجاوز 1000 مناضل مقابل حوالي 20 ألف مناضل تابعين لمصالي. انظر:

Khalifa Mammeri, Abane Ramdane, Une Vie Pour L'Algerie, Ed Karim Mammeri, 3eme Ed, Alger, 1996, p101.

⁷ المديرية الفرعية للبحث والأرشيف التاريخي، الأسس الأولية في التنظيم العسكري لجيش التحرير، مجلة الجيش، ع 412، نوفمبر 1997، ص 23.

⁸ احسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع د.ت، ص 78.

الاستثناء الوحيد في هذا كان بمنطقة الأوراس التي كانت تحصي كمية لا بأس بها من الأسلحة الأوتوماتيكية كان سكان الأوراس قد اشتروها أثناء الحرب العالمية الثانية من القوافل التي كانت تأتي من تونس خفية¹، ورغم الجهد الذي بذله قدماء المنظمة الخاصة في جمع الأسلحة وتخزينها إلا أن اكتشافها عصف بالكثير من مخازن الأسلحة ولم يفلت من العمليات البوليسية سوى مخازن الأصنام- الأغواط- القبائل- العاصمة وفي جبال الأوراس وسمندو².

أما الشيء الذي أخلط حسابات اللجنة المحضرة لاندلاع العمل المسلح فكان زلزال الأصنام (الشلف) الذي وقع في شهر سبتمبر 1954 وترتب عنه إتلاف مخزون الأسلحة بالكامل وفقدان المكلفين بحراسته، وفي الأغواط أيضا قام أحد العملاء بتسليم كامل السلاح إلى السلطات الفرنسية، أما مخزون الأسلحة بمنطقة القبائل فكان بيد المصاليين، لذا لم يتبقى سوى مخازن سمندو والأوراس والجزائر والذي لايزيد عن 310 قطعة سلاح من صنع ايطالي كان أكثر من ربعها غير صالح للاستعمال، وكان مخزون الأوراس أغناها ب 300 قطعة³ سلمت بعض منها إلى منطقة الشمال القسنطيني (حوالي 20 بندقية موسكطون) والقبائل (حوالي 30 بندقية)⁴.

حتى رهان انتظار الأسلحة من الخارج فشل هو الآخر، حيث فشلت اتصالات بن بلة مع كل من بوضياف وعبد الكبير الفاسي⁵ وعزالدين عزوز في إدخال الأسلحة عبر المغرب، وهو نفس الشيء بالنسبة للدولة المصرية التي كانت تنتظر أن ترى الميدان يشتعل قبل إمداد الجزائر بالأسلحة⁶ لذا كان يجب الاعتماد على الموارد الداخلية لاغير⁷ فراحت تأمر بمضاعفة الجهود في مجال صنع المتفجرات التقليدية وجمع ما أمكن من الذخيرة المتواجدة بأيدي المواطنين، ومن جهة أخرى رفعت شعار "سلاحنا

¹ نفسه، ص 79.

² محمد حربي، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 74.

³ يروي حسين آيت أحمد أن هذا السلاح قد اشتراه هو و بوضياف من ليبيا (عملية ليبيا) وقدرت ب 100 بندقية "ستاتيس" وكميات كبيرة من الذخيرة في نهاية 1948، وقد خزنت في بادئ الأمر بوادي سوف ثم حوت سنة 1950 الى الأوراس وكانت مخبأة في براميل ينظر: حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص 182

183. وأيضا محمد بوضياف، مصدر سابق، ص 72 73.

⁴ حربي، سنوات المخاض، ص 74.

⁵ في أوت 1954 تعهد المناضل المغربي عبد الكبير الفاسي لبن بلة وبوضياف وديدوش بتسليم كمية من الأسلحة في أجل أقصاه شهر بعد دفع المبلغ الرسمي الى حسابه المصرفي، لكن بعد انقضاء المهلة المحددة توجه بوضياف وبن مهيدي الى الريف المغربي لكن السلاح لم يصل بسبب دفع الأموال ناقصة في حساب عبد الكبير الفاسي. ينظر: حكيمة شتواج، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة، رسالة ماجستير، تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 2001، ص 19.

⁶ لكن فتحي الديب يذكر أن مصر قدمت مساعدات كبيرة في هذا المجال وأنها زودت المناطق الشرقية بكميات معتبرة من الأسلحة بداية من أكتوبر 1954. فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، مصر، ص 60.

⁷ محمد حربي، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 75.

نفتكه من أيدي عدونا"¹، لكن ورغم ذلك ظل مشكل نقص السلاح قائما وظلت حتى المناطق الحدودية تعاني من شح في الإمداد بالسلاح²، وهو مايفسر سفر بن بوالعيد إلى ليبيا في محاولة لربط الاتصال بالوفد الخارجي بعد أن خيب ظنه مناضل من واد سوف كان قد وعده بجلب الأسلحة في ديسمبر³.

يذهب كثيرون إلى القول بأن فشل عملية التموين بالأسلحة التي كانت ملقاة على عاتق الوفد الخارجي وخاصة بوضياف الذي فشل أو قصر في مهمة التنسيق وإدخال الأسلحة التي كلف بها عشية الشروع في العمل المسلح هو انخراطه في المعركة السياسية الحاسمة في مواجهة المصاليين بفرنسا، وهو مانجم عنه شلل في عملية التنسيق وتخلي بوضياف عن مهام التسليح⁴.

مشكل آخر واجه جيش التحرير الوطني عند الانطلاقة وهو نقص التأطير العسكري، حيث لم تكن جبهة تو. تمتلك عند الانطلاقة قادة عسكريين بمعنى الكلمة أين كانت تعاني من نقص في الإطارات صاحبة الكفاءة والمتخصصة⁵ وعليه نظمت جبهة تو. تربية دام 24 ساعة بخرايصة في دار قدور بن طويل أشرف عليه بن بوالعيد ومجموعة من رفاقه وأشركوا فيه حتى جماعة خارجة عن الحركة كبلحاج الجيلالي وذلك من أجل تكوين قادة عسكريين⁶.

أما بخصوص الوضع المالي والتمويل فقد مثل هو الآخر مشكلا حقيقيا لقيادة الثورة خاصة المال الذي يعتبر عصب وحياة الثورة⁷ ويرجع الدور الأساسي في تجاوز هذا المشكل إلى الرواد الأوائل للثورة حيث قام بن بوالعيد برهن قسم كبير من ممتلكاته الخاصة لفائدة الثورة وهو نفس ما قام به ديدوش مراد، وتمكن الحاج بن علا من جمع تبرعات قدرت ب 150000 فرنك فرنسي قديم في منطقة

¹ عبيدي الحاج لخضر في حديثه لمجلة أول نوفمبر، العددان 110-111، ص 41، وينظر كذلك: لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص 38 39. وفي هذا الصدد أورد "عبد الحفيظ بوالصوف" أحد قادة الثورة في القطاع الوهراني قلة الأسلحة في قطاعه وكيف أن جيش التحرير الوطني استطاع افتكاك كميات كبيرة من الأسلحة زود بها الوالي الفرنسي "لامبيز" السكان ليواجهوا بها "الثوار" وليدافعوا عن أنفسهم لكن في الأخير عادت معظم هذه الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني. انظر تصريح بوالصوف لجريدة لوبسارفاتور في جريدة المجاهد، ع 28، 28 أوت 1958.

² حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 147. وأيضا: بسام العسلي، الله أكبر وانطلقت ثورة الجزائر، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 127.

³ فتحي الديب، مصدر سابق، ص 65. وأيضا حكيمة شتو، السابق، ص 19.

⁴ العربي الزبيري، الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة التحريرية، مجلة المصادر، ع 2، 1999، ص 27 28.

⁵ المديرية الفرعية للبحث والأرشيف التاريخي، مرجع سابق، ص 23.

⁶ عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص 96، وينظر أيضا عثمان مسعود، مرجع سابق، ص 88. و محمد حربي، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 75.

⁷ وقد سمح تحالف بوضياف وبن بوالعيد مع المركزين في بدايات حياة اللجنة الثورية من تصرف مؤسسي جبهة ت.و. في أموال اللجنة المركزية والحصول على مبالغ تفوق المليون فرنك. محمد حربي، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 73.

الظهرة¹، وفي منطقة الشمال القسنطيني تم جمع اشتراكات المنخرطين التي كانت مجمدة من مارس إلى جويلية 1954 فميزانية المنطقة الثانية لتفجير الثورة كانت حسب بن طوبال لا تتجاوز 60 ألف فرنك قديم، وقد كان بحوزة زيغود يوسف 15000 فرنك وعند عمار بن عودة 4500 فرنك، أما بالنسبة لمنطقة القبائل فقد احتفظ كريم لنفسه باشتراكات المصاليين في المنطقة، وقد سمح له من طرف قيادة المكتب السياسي باستخلاص 10% لصالح شراء الأسلحة²، إضافة إلى الاشتراكات التي كان يقدمها السكان في المدن والأرياف، وكان هناك من المناضلين من باع أرضه ومنهم من رهنها وفيهم من باع حلي زوجته لتمويل الثورة³، ويحصي بوضياف مبلغ مليون و400 ألف فرنك قديم كانت تتوفر لدى جبهة ت.و. عشية اندلاع الثورة التحريرية⁴.

1-3 النكران الداخلي والتبرؤ من الثورة.

الشيء الآخر الذي مثل عائقا أمام الثورة في بدايتها هو ردود الفعل السلبية المترددة والمعارضة نوعا ما لمختلف التشكيلات السياسية لاندلاع الثورة التحريرية، فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن التردد في البداية مبرر نوعا ما بحكم أن أغلب المجموعة التي حضرت وفجرت الكفاح المسلح لم تكن معروفة على الساحة السياسية وبالتالي من الصعب على هذه التشكيلات القبول بالأمر الواقع والانجرار وراء مجموعة مجهولة قد تجر البلاد نحو المجهول فإن الأمر ليس مقبولا بعد أن اتضحت هوية ومقاصد مفجري الثورة⁵.

كما أن امتزاج ردة فعل الشعب بين الفرحة والتساؤل وحتى التشاؤم لها ما يفسرها أيضا لأن حالة اليأس والخوف قد بلغت منهم مبلغا وتمكنت من غالبيتهم خاصة مع حالي التعطيم والسرية التي تم الإعداد فيها للثورة وبالتالي جهل الشارع بمن يقف وراء هذه الأحداث، ضف إلى ذلك أن أكثر الناس وعيا لم تكن تنتظر شيئا⁶.

- الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

رغم أن رئيس الحزب فرحات عباس صرح بأن أحداث أول نوفمبر لم تفاجئه لأن الشعب كان

¹ نفسه، ص 74.

² الطاهر جبلي، الإمداد بالسلح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص 116 117.

³ المديرية الفرعية للبحث والأرشيف التاريخي، مرجع سابق، ص 23.

⁴ محمد حربي، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 74.

⁵ محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص 30.

⁶ مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو لعرض مآثر نوفمبر، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 58 59.

ينتظرها منذ 08 ماي 1945¹، لكنه لم يجد في هذا العمل سوى "يأس وفوضى ومغامرة"²، وكتب يقول في 12 نوفمبر 1954 "إن موقفنا معروف ولا يقبل أي غموض، ولا نزال مقتنعين بأن العنف لايساوي شيئا ولا يحل المشكلة"³، أما عن رؤيته للحلول فلم يغرد خارج مبادئ ومبادئ حزبه التي تتناسب والمنهج الذي اعتمده هو وحزبه في التعامل مع الإدارة الاستعمارية منذ زمن طويل حين نشر في جريدة حزبه "الجمهورية الجزائرية" في 12 نوفمبر مشروعه (القديم الجديد) وهو " الاستقلال الداخلي" مذكرا بأنه حل ناجع تكون مهمته أساسا في " تسيير الأمور الداخلية لكل جزء من أجزاء الوحدة الفرنسية في إطار اتحادي (فدرالي)⁴.

وهو الموقف ذاته الذي تبناه جميع نواب الحزب سواء في الجمعية الوطنية الفرنسية أو الجمعية الجزائرية أين حملوا السلطات الفرنسية مسؤولية انفجار الوضع منددين بأعمال القمع ورافضين لمنطق القوة الذي ميز رد فعل السلطات الفرنسية معتبرين أنحل المشكلة الجزائرية لايتأتى إلا من خلال الحوار المباشر مع ممثلي الشعب، وحمل احمد فرنسيس عبر المذكرة التي أودعها أمام المجلس الجزائري فرنسا مسؤولية هذه المأساة الجديدة معتبرا إياها (نتيجة ضمنية لسياسة بالية ترفض الأخذ بعين الاعتبار تطور العالم ومستوى وعي الشعب الجزائري)⁵.

هذا وظل فرحات عباس ورجال حزبه خلال السنة الأولى للثورة يرفضون منطق الكفاح المسلح ويدعون الى القضاء على العنف من خلال القيام بإصلاحات جذرية تكون كفيلة بضمان مستقبل الوجود الفرنسي في الجزائر، وهو مايفسر استمرار الاتصالات بين قيادات الحزب والسلطات الفرنسية إلى وقت متأخر من سنة 1955⁶.

- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

يعتبر موقف الجمعية أكثر المواقف غموضا وأشدّها بطئا في الظهور، وذلك لحالة الانقسام التي كانت تعيشها ووجود رئيسها البشير الإبراهيمي في القاهرة، لذا نجد وجود تيارين متباينين في المواقف اتجاه اندلاع الثورة.

¹Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, l aurore, présentation, Abderrahmane Rabahi, Alger –Lièvres Editions, Algérie, 2011,p 48.

²Mohamed Harbi, Le FLN : mirage et réalité, Ed jeune – Afrique, Paris, 1985, p132.

³محمد حربي، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 44، ينظر أيضا، الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص 32.

⁴مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 69.

⁵محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص ص 16 17.

⁶الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص 33.

التيار الأول : وهو الذي يهمننا في هذا العمل بحكم أننا نتكلم عن المواقف التي كانت ضد الثورة¹ فقد عارض منذ البداية فكرة العمل المسلح واعتبرها نوعا من الجنون والمغامرة السياسية، مؤكدا على أهمية النضال السلمي لمعالجة الوضع (هذا التيار برز أكثر في الداخل والظاهر كما قال الزبيري أنه كان تحت التأثير الشديد للبيانين)²، وبالرجوع إلى لسان حال جمعية العلماء المسلمين جريدة البصائر نلاحظ حالة التردد والتذبذب التي صاحبت إخراجها أين غاب اتخاذ موقف محدد إزاء عمليات أول نوفمبر بسبب عنصر المفاجأة واكتفت بنقل أخبار معارك الليلة الأولى وتحركات جيش التحرير عن الصحافة الاستعمارية، حيث عنونت افتتاحيتها الأول في 5 نوفمبر بـ "حوادث الليلة الليلية" متحفظة عن إبداء أي تعليق بحكم أنها لا تملك أي معلومات مفصلة وكافية ومبررة قولها " بأنها ليست البصائر من تتسرع في هكذا مواطن"³.

وبقراءة أولية لمجموعة من أعداد البصائر الصادرة في الأشهر الأولى للثورة نجد أن صيغة الحذر كانت هي الغالبة، وأن التيار المعارض للثورة كان هو المسيطر عليها محاولا استغلال حالة الارتباك التي دخلت فيها البلاد للحصول على بعض المكاسب للشعب الجزائري، وقد جسد هذا التيار نائب رئيس الجمعية في الجزائر الشيخ خير الدين الذي رفض بشكل قاطع فكرة العمل المسلح وقام برفض طلب الشيخ حسين الميلي باسم جبهة التحرير الوطني بخصوص إعانة مالية مصرحا بـ "إننا

¹ أما التيار الثاني الذي برز من داخل الجمعية فيدعوا إلى مناصرة الثورة ويعتبرها معركة الحياة الحقيقية، حيث يقول "توفيق المدني" وهو أبرز رجالات الجمعية " أنه وبعد مذاكرات طويلة ومفاهيمات خاصة قررنا أن نكون من الثورة ومعها ولا يمكن أن لانكون إلا معها ولكن مع الحذر التام " ووجهوا نداء إلى جميع المناضلين والطلبة من أجل مساعدة الثورة ومناصرتها، ثم راسلت الجمعية رئيسها "الإبراهيمي" في القاهرة طالبين منه مباركة الثورة والدعوة إلى المشاركة فيها. ينظر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج 3 مع ركب الثورة التحريرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.ط. ص-ص 22-24. ورغم أن الشيخ "الإبراهيمي" قد رفض التماسا من بلة بخصوص التوجه بنداء إلى الجزائريين من أجل الكفاح المسلح يوم 2 نوفمبر إلا أن "الإبراهيمي" وجه خطابه الشهير الداعي للمشاركة في الثورة في 15 نوفمبر 1954، وسبقه قبل ذلك نداء عن مكتب جمعية العلماء بالقاهرة في 3 نوفمبر بعنوان " إلى الثائرين الأبطال من أبناء الجزائر " ويقول فيه أن " الجهاد للخلاص أصبح اليوم واجبا مقدسا فرضه عليكم دينكم وقوميتكم ورجولتكم ... " وهو نداء صريح للمشاركة في الثورة. للمزيد ينظر: محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص ص 39 و40، وأيضا: فضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 170 و171. أما في الداخل فتزعم الاتجاه المؤيد للثورة الشيخ "العربي التبسي" بمساعدة الشيخ حماني والشهيد رضا حوحو والذي دعا صراحة إلى الالتحاق بركب الجهاد والامتنال لأوامر القيادة الثورية واحترام كل ماجاء في نداء أول نوفمبر، وهو ماجاء في جريدة البصائر في عددها 306 بتاريخ 18 فيفري 1955 والتي كتبها الشيخ العربي التبسي دعا فيها صراحة إلى الجهاد بالقول " وهلم نتضامن ونكافح لنتخلص من خبث الاستعمار ومخالبه " وتضيف المجلة واصفة المجاهدين " إنهم رجال تملأوا وتحركوا ودبت فيهم روح الحياة الحرة الجامحة ". للمزيد ينظر: جريدة البصائر العدد المذكور سابقا، والزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص-ص 184-188.

² محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 187.

³ جريدة البصائر، ع 292، 05 نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ط 01، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 2006، ص 173.

لا نريد أن نُعتبر كأعداء"¹ في إشارة إلى احتفاظهم بذكرى سيئة عن تحالفهم مع حزب الشعب في ماي 1945² وأردف الشيخ يقول: "إننا لسنا طرفا فيما وقع، لقد تحركتم وحدكم فادفعوا الثمن وحدكم"³ واستمرارا لهذا الموقف نجد أن الشيخ خير الدين قد شارك في المفاوضات التي دعا إليها "سوستيل في شهر ماي إلى جانب البيانين معلقا آمالا كبيرة في التوصل إلى نتائج ايجابية"⁴.

- موقف الحزب الشيوعي الجزائري.

لقد كان الحزب الشيوعي الجزائري مرتبط عضويا بالحزب الشيوعي الفرنسي والألمانية الشيوعية⁵ والتي تتبنى تفسير واحد للأحداث التاريخية وهي سيطرة المادة وتحريكها لدورة الحضارة، وأن الصراع الطبقي أساس أي ثورة لذلك نجد أن الحزب سوف يتفاجأ من أحداث الفاتح نوفمبر شأنه شأن بقية الأحزاب ويعترض على ادعاء جبهة توالتكلم باسم الأمة جمعاء لأنه يمثل فئة واسعة من الطبقة الشغيلة⁶. كما نجد أن موقفه السلبي ظهر من خلال قيام مكتبه السياسي بإصدار بيان في الثاني من نوفمبر يدين فيه الجهة المسؤولة عن هذه الأحداث ويرى "أن هناك في أصل هذه الحوادث شيء اسمه السياسة الاستعمارية القائمة على الاضطهاد الوطني وخنق الحريات والاستغلال..."⁷ كما أعلن عن إرسال وفد إلى الأوراس برئاسة نيكولا زانتاكسي من أجل إخبار المناضلين بأن هذه الحركة لاحظ لها في النجاح وليأمرهم بعده الاشتراك فيها لأمن قريب ولا بعيد⁸، وأضاف البيان بأن "الشيوعيين يرون أن أفضل طريقة لتجنب إراقة الدماء هو الاستجابة لمطالب الجزائريين وأنهم يفضلون الحل الديمقراطي الذي يحترم مصالح كل السكان الجزائريين بدون تمييز في الجنس والدين ويأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا"⁹.

كما أصدر الرجل الثاني في الحزب بشير حاج عليمقالا في جريدة الحزب "الحرية" في 4 نوفمبر

¹ محمد حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق ص 121.

² محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 17.

³ ص محمد حربي، سنوات المخاض، مصدر سابق، 46.

⁴ العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 187. و حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 121.

⁵ الجيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية (1900-1954)، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 28.

⁶ محمد حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 122.

⁷ Slimane Chikh, L'Algérie en Armes ou le Temps des Certitudes, Ed. Casbah, Alger, 2009. p 301-302

⁸ العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 167.

⁹ محمد حربي، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 40-41. وينظر أيضا: العربي الزبيري، نفسه الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 168.

1954 يدعوا فيه إلى تكوين مجلس وطني جزائري بهدف وضع ميثاق مشترك¹، وبدوره نشر الحزب بيانا في الثامن نوفمبر ذكر فيه بتعاليم "لينين" وأوضح بأنه "لا يسمح لنفسه بالاستعانة بالاستعماريين"². وفي بيان آخر بتاريخ 11 نوفمبر من نفس السنة أثارت اللجنة المركزية للحزب خلال اجتماعها مشكلة "الأعمال الفردية" التي لم تؤيدها ولم تدعو لها لكنها تعبر عن صورة عامة تتمثل في عدم الثقة بال جماهير وعمل الجماهير وأنها عاجزة عن التقدم بقضية الشعب إلى الأمام³، ومع نهاية سنة 1954 كتبت جريدة "لومانيي" عن أنصار الثورة الجزائرية "بأنهم جماعات إرهابية مجردون من أي دعم جماهيري وهم الآن يلهثون وراء الخيبة"⁴.

بالرغم من الانتصارات الهامة التي حققتها الثورة إلا أن الحزب واصل ممارسة نشاطاته القانونية في إطار المؤسسات الفرنسية الرسمية وظل متمسكا بموقفه السلبي⁵ من خلال شجب الأعمال الثورية والتشكيك في مبادئ الجبهة وأهدافها ومحرضا الجماهير والمناضلين على عدم مساندتها، مواصلا اقتراح الحلول السياسية وهو ما جاء في البيان الختامي للجنة الحزب المركزية على إثر الاجتماع الذي عقدته في 9 جانفي 1955 والذي جاء فيه "ذلك أن الواقع هو أن الجزائريين من مسلمين وأوربيين يريدون أن يعيشوا في سلام ووثام وفي بلد هو تراث مشترك لهم جميعا، إنهم يريدون أن يسيروا شؤونهم ويتحرروا من الشركات الاستعمارية الكبرى ويتخلصوا من وصايا أمثال بورجي، روني مايير، عبد القادر السايح وبلاشيط وغيرهم... هذا هو الهدف ولفتح آفاق واضحة وواقعية وممكنة التحقيق أمام الجزائريين في أجل قريب فإننا نقترح انتخابات حرة لتعيين المجلس الجزائري الذي لا يمثل الشعب حاليا"⁶.

إن المتتبع للبيانات الأولى التي أصدرتها قيادات الحزب وصحافته يلاحظ إدانة الحزب للحركة الثورية ويرصد حالة التخبط التي فرضتها فجائية الأحداث وبقدر ما كانت البيانات تعبر عن قناعات الحزب فإنها كانت أيضا مجرد مراوغة أراد من خلالها تبييض صورته وإخفاء الحقيقة وإلا كيف يمكن

¹ نفسه، ص 168.

² دانيال قيران، عندما ثور الجزائر، ترجمة العيد دوان، ط 1، دار التنوير، الجزائر، 2014، ص 85.

³ Slimane Chikh, op, cit, p 302 وينظر أيضا جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص 90.

⁴ دانيال قيران، مرجع سابق، ص 85.

⁵ لكن هذا لا ينفي أن الجزائريين ضمن الحزب الشيوعي كانوا يريدون المشاركة في العمل المسلح أين نجد اتصال مناضلي الأوراس الشيوعيين أمثال "قروفي و م. العمراني بين بوالعيد" ينظر: حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 122. كما أن هناك شباب من الحزب الشيوعي التحق بصفة فردية بجيش التحرير الوطني، لكن كحزب وكصحافة فلم يندمج مع الجبهة إلا في سنة 1956. ينظر: مولود قاسم نايت بلقاسم، أول نوفمبر داخلا وخارجا وبعض مآثر الفاتح نوفمبر، مجلة أول نوفمبر، ع 60، 1983، ص 50.

⁶ نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، مرجع سابق، ص ص 79-80.

تصور حل ديمقراطي لواقع استعماري استيطاني مريع مع حفظ مصالح كل ساكنة الجزائر، كما أن الدعوة إلى تكوين مجلس تأسيسي يعد دعوة صريحة لنكران نداء جبهة ت.و. بضرورة حل جميع التشكيلات السياسية في البلاد من أجل الالتحاق بها، كما أن البيان الأخير فيه دعوة صريحة لإلقاء السلاح ونبد العنف وإصدار العفو من قبل السلطات الفرنسية.

من جهة أخرى واصل الحزب استنكار ماتقوم به جبهة ت.و. وبلغه التحدي راحت قيادة الحزب ترشح لانتخابات الدوائر المقررة يومي 17 و 24 أبريل 1955 وتدعوا الجماهير للإقبال الكثيف عليها معتبرة إياها فرصة لتعويض لفرض التعبير الحر والمطامح الوطنية للشعب الجزائري، واعتبر رئيسها العربي بوهالي المشاركة في الانتخابات دفاعا عن الحرية والتقدم الاجتماعي والسلام¹.

- رد فعل المركزين.

لقد كان وقع تفجير الثورة على المركزين كبيرا جدا حيث وجدوا أنفسهم في دوامة وحيرة من أمرهم، حيث يصف بن خدة هذه الحالة بالقول: "... شخصيا وانطلاقا من عامل الانطباع أقول أن ذلك كان بمثابة برميل بارود قد انفجر وأن النزاع القائم بين مصالي واللجنة المركزية قد تجاوزته الأحداث"². كما اعتبروا عمليات أول نوفمبر مغامرة وقصور للحركة الوطنية، وكان هذا الشعور نابعا من كونهم لم يكونوا فاعلين ومحركين أساسيين للحركة الثورية، ورأوا في انطلاقها على أنها جاءت في "وقت غير مناسب"³ وسعوا من خلال مبعوثهم في القاهرة حسين لحول و محمد يزيد إلى محاولة إقناع الوفد الخارجي بالترث وتأخير الانتفاضة ريثما تتوفر ظروف أفضل للكفاح المسلح وإيجاد الظروف الدولية المناسبة للتعريف بالقضية الجزائرية⁴، وذهبوا إلى أبعد من ذلك حينما اعتبروا أحداث الفاتح من نوفمبر انقلابا داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية متهمين بن بلة ومن وراءه جماعة القاهرة بأنه وراء تلك الأحداث⁵. وهو ما يتوافق إلى حد بعيد والرواية الفرنسية،

كما أن إحساس بعض قيادات المركزين بسحب البساط من تحت أرجلهم وأن قاعدتهم النضالية إلى زوال وأن مصداقيتهم وضعت على المحك نجد أنهم ذهبوا بعيدا في الكشف عن نواياهم ومواقفهم المترددة وذلك من خلال الرسالة التي بعثها قادتهم (الرسالة ممضاة من طرف بن خدة، أحمد بودة

¹ العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص 173-174.

² مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دار الطليعة للنشر، الجزائر، 2003، ص 342.

³ محمد حربي، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 42.

⁴ علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة للنشر، 1999، ص 56.

⁵ محمد حربي، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 43، والأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 120.

ومصطفى فروخي) إلى وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران جاء فيها: "... إنه من الضروري والمستعجل إتباع سياسة تهدئة منها إيقاف حملات القمع والملاحقات الجارية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والتصويت على عفو شامل وأخيرا الاعتراف لجميع الجزائريين بحق الممارسة الطبيعية لجميع الحريات الديمقراطية المضمونة نظريا من الدستور الفرنسي والتي بإمكانها وعلمها أن تكون الإجراءات الأولى"¹.

وبالرغم من إقدام السلطات الفرنسية على حل جميع التنظيمات الحزبية التي ظنت بأن لها علاقة بتفجير الثورة واعتقال وملاحقة أعضائها إلا أن المركزيين واصلوا إرسال البرقيات إلى باريس من أجل الاحتجاج واقتراح الحلول مؤكدين بأن المشكل سياسي وأن الأحداث نابعة من الجزائر ولا دخل للخارج فيها²، كما شارك المركزيون في مساع مشتركة مع غيرهم في الجزائر وفرنسا وأرسلوا وفدا مشتركا تشكل من معظم الأحزاب السياسية إلى باريس لشرح القضية الجزائرية³، واقترح عبد الرحمن كيوان في إجابته على سؤال مستشار الوالي العامالرائد مونتاي له لما كان في السجن حول الحلول التي يراها مناسبة لتوقيف العمليات العسكرية بأن سياسية التهدئة هي الحل وأنه ينبغي على الحكومة الفرنسية اتخاذ إجراءات عملية ولملموسة كإرساء حرية التعبير والتطبيق التدريجي لدستور 1947⁴.

— رد فعل المصاليين.

من المعلوم أنه عند بداية الانتفاضة لم تكن الحدود بين الإخوة الفرقاء قد اتضحت بصفة نهائية، وكان كل تيار يسعى جاهدا لمحاولة استمالة الحيايين، فالمصاليون كانوا يتأهبون للتحضير للعمل المسلح بناء على مقررات هورنو ببلجيكا في جويلية 1954 مع إعطاء الأولوية لتنظيف الساحة من خصومهم السياسيين وحسم صراع القيادة مع المركزيين غير آبهين بعروض أعضاء اللجنة الثورية لمصالي من أجل تزعم الحركة الثورية المزمع تفجيرها ومتهمين أعضائها تارة بأنهم عبارة عن "ستار تختبئ وراءه اللجنة المركزية"⁵ وتارة أخرى بالقصور معتبرين أن أي عمل من ذلك القبيل هو تهور وعمل صبياني "مشروع مجنون محكوم عليه بالإخفاق"⁶. وهو ما تؤكد شهادة أحمد مزغنة أحد أقرب مساعدي مصالي حيث قال: "في 15 أكتوبر 1954 غادر بن بوالعيد الأوراس إلى طرابلس ناقلا رسالتين

¹ علي كافي، مصدر سابق، ص 56.

² نايت بلقاسم، مصدر سابق، ص 68.

³ أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 274.

⁴ فرحات عباس، تشر يح حرب، مصدر سابق، ص 117-118.

⁵ محمد حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 107.

⁶ مومن العمري، مرجع سابق، ص 346.

إحدهما موجهة إلى واحد يدعى " أحمد " لم يكن غير بن بلة... وقد تسرب الخبر إلى المركزيين... فزار مسؤولا مصاليا ليعلمه بما يُحاك، كان تفجير العملية محددا وفقا لهذا الناقل بنهاية سبتمبر... وما إن علم مزغنة بالأمر حتى استقل الطائرة من الجزائر بهدف زيارة مصالي في نيور وإعلامه بتلك الاستعدادات التي لم يكن الرجلان يأخذانها في كل حال على محمل الجد، سواء بالنسبة للتاريخ المتصور أو بالنسبة للمضمون"¹.

إن انفجار الكفاح المسلح قد فاجأ المصاليين² كما فاجأتهم سرية التحضيرات والسرعة التي تمت بها، ولهذا نجد أن مصالي لم يتخذ موقفا واضحا وعلنيا وأثر التريث ريثما ينجلي الضباب وترك الأحداث تتطور من أجل المراقبة وتقييم الوضع، وحسب المؤرخ بنجامين سطورا فإن مصالي كان أمام خيارين، الخيار الأول أن يرفض ويندد بالأعمال التي وقعت في الأول من نوفمبر، أما الخيار الثاني فهو أن يفر إلى القاهرة لتوحيد العمل مع بن بلة وخيضر كما اقترح عليه قادة اللجنة الثورية سابقا، لكن مصالي اختار حلا ثالثا عندما سارع إلى تبني الثورة المسلحة معتمدا في ذلك على أغلبية المناضلين في القاعدة³. كما حاول منذ البداية خطف الثورة من أصحابها الحقيقيين ونسبها إلى نفسه حيث تلقى أنصاره في هذا الصدد تعليمات منه لاحتواء الثورة قائلا لهم " لاتسألوا عن من فجر الثورة، حاولوا ركوب الموجة والسيطرة على قاطرة الحركة "⁴، ونفس الأمر اتبعته قيادة الحركة المصالية في الخارج أين سارعت إلى محاولة احتواء الساحة وقيادة الحركة الثورية، والبداية من القاهرة أين نجد أن القيادي مبارك فيلاي والذي كان في مهمة إلى القاهرة هو وأحمد مازورنة بداية من 15 أكتوبر 1954 من أجل إقناع الوفد الخارجي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بإمكانية تدويل القضية الجزائرية نجده قد بارك الثورة بعد نقل خيضر له خبر إندلاعها واصفا ذلك اليوم "إنه يوم أغر في تاريخ الجزائر"⁵، كما أن القيادات المصالية قد أشاعت في أوساط مناضليها بفرنسا بأن مصالي هو قائد

¹ محمد حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 107.

² هذا ويتم المصاليون مؤسسي جبهة ت.و. بأنهم سرقوا الثورة من مصالي الذي كان على وشك اندلاعها فيتهمونهم بـ"العيشاوي" كاتب بيان أول نوفمبر والإلحاح في إقناع كريم بلقاسم الذي ظل إلى غاية الأنفاس الأخيرة مصاليا حتى النخاع بالانضمام إلى مغامرته الخطيرة سواء نجحت أو فشلت، ويسهمون في إبراز مساعي وفدهم الخارجي " مزغنة، فيلاي والشاذلي المكي " في سبيل إقناع القيادة المصرية والأمير عبد الكريم الخطابي والأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة بمجهودات مصالي في سبيل الإعداد للثورة والتفاوض حول المساعدات التي يمكن أن تقدمها الدول العربية والإسلامية للثورة بمجرد إندلاعها. راجع بلعيد، مصدر سابق، ص 233-234.

³ Benamine stora, Messali Ihdj (1998- 1974) pionner du nationalisme algérien, Ed, l harmattan, paris, 1985, p 232.

⁴ انظر شهادة مولاي مرياح في كتاب: محمد عباس، رواد الوطنية شهادة 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 316.

⁵ محمد حربي، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 47.

الثورة وأن قائد قواتها المسلحة هو الجنرال محمد بلونيس¹.

كما نجد أن مصالي لم يستنكر عملية الفاتح من نوفمبر بل يعتبرها تحصيل حاصل ونتيجة حتمية وطبيعية لكفاح الشعب الجزائري وكفاح حزبه موجها خطابا إلى فرنسا عبر وكالة الأنباء الفرنسية في الثامن نوفمبر 1954 يقول فيها " منذ إعلان خبر الحوادث التي جرت ففي القطر الجزائري ليلة الفاتح نوفمبر ضوعفت جدا الرقابة حول شخصي... لقد كنا قلناها في كثير من الأوقات ونعيدها اليوم، إذا أريد وضع حد لإنفجارات شعبنا لا يمكن أن يكون ذلك إلا بإعطائه رغباته الوطنية، وذلك لأن هذه الانفجارات في حقيقتها ماهي إلا أعمال صادرة عن اليأس وآثار لانقطاع الأمل، هذا هو العلاج الوحيد"²، كما حمل الخطاب تعهدا من مصالي بالعمل من أجل صداقة متبادلة بين الشعب الفرنسي والجزائري والسير قدما نحو الحرية والتقدم والعدالة والسلام والتضامن بين الشعوب³.

محاولات مصالي وجماعته تواصلت من أجل تبني واستقطاب "الانطلاقة" ومحاورة قادة جبهة تو. للتوغل فيها ومشاركة القيادة⁴ لهذا نجد أنه وبعد أيام فقط من اندلاع الثورة حاول الاتصال ببعض قياداتها بمنطقة القبائل حيث أرسل إليهم حاج علي مساعد مولاي مرياح في الجزائر والذي التقى بكريم بلقاسم ونائبه أوعمران وأخبرهم "بأن مصالي يريد الانضمام إلى حركتكم"، وأغراهما بمبلغ مالي كبير، لكن كريم لم يصدق ذلك وظل يماطل محاولا استقطاب الكوادر المصالية إلى جانبه واعتبر بأن مصالي يريد ضم منطقة القبائل وقيادتها إلى حركته الجديدة. وبدوره التقى محمد خيضر بياسف سعدي وحاول إقناعه بالإنضمام إلى مصالي لكن هو الآخر فشل⁵، وقد أثار فرحات عباس قضية رفض مصالي للثورة قائلا: "لم يؤيد مصالي حركة أول نوفمبر 1954 بل بالعكس أخطأ مرتين، الأولى عندما رفض رئاسة جبهة تو. من طرف لجنة الستة الممثلين في الجزائر ثم أخطأ ثانية عندما فقد ثقة أنصاره لأنه نسب الثورة لحركته الحركة الوطنية الجزائرية، ومهما يكن فإن لجنة التسعة لا ولا يمكن أن تتسامح بشأن هذه الحقيقة"⁶.

التوجه نفسه نجده في الرسالة التي بعث بهام مصالي إلى رئيس مجلس الوزراء السوري في 10

¹ العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص 198.

² عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثالثة (1947-1954) ج 3، ط 2، منشورات السانجي، الجزائر، 2008، ص 174.

³ الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 141-142.

⁴ علي كافي، مصدر سابق، ص 57.

⁵ جمعة بن زروال، الحركة الوطنية المصالية وموقفها من الثورة 1954-1962، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2002-2003، ص 22. وينظر أيضا، حربي الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 130.

⁶ Ferhat Abbas, op, cit, p 61.

مارس 1957 والتي ادعى فيها أن العناصر المكونة لجبهة تو. المطرودين من الحزب قد فشلوا في إشعال فتيل الثورة التي ولدت وماتت في يوم واحد وأنه في اليوم الثاني قامت الحركة الوطنية الجزائرية برفع لواء الجهاد دفاعا عن شرف الشعب الجزائري، ويضيف في نفس الرسالة أن الثورة بقيادة مصالي قد تمركزت في الأوراس والقبائل حيث يوجد مسؤولان نقد عرفا بولائهما للزعيم وهما مصطفى بن بوالعيد وكريم بلقاسم¹.

الحقيقة أن الشخصية القيادية التي تميز بهام مصالي قد وجدت نفسها بصورة طبيعية في خضم تسارع الأحداث التي شهدتها مرحلة ما قبل الثورة مستبعدة من "الحركة" التي بادرت إلى تفجير العمل المسلح وهي الحركة التي لاطالما كانت السباقة إلى المناداة بها والتحضير لها، لذا نجد أنها ولدت رد فعل عنيف عند "الزعيم" الذي لا يستطيع القبول بمشروع عمل وطني إلا إذا جاء من عنده هو أو استوحيت منه وظلت تحت قيادته، لأنه كان يعتبر نفسه بمثابة "الأب المؤسس" للحركة الوطنية وأن أصحاب هذه المبادرة من أبنائه الذين يظنون في عينيه مجرد أطفال قد اعتدوا على حقوقه اعتداء لا يحتمل².

بعد أن تأكد المصاليون بأن جبهة ت.و. ماضية في طريقها بمفردها بعيدا عن أي وصاية تاريخية نجد بأنهم حاولوا اللحاق بركب الثورة وعدم ترك "أنصار القوة الثالثة" تستأثر بشرف قيادة الثورة التي لاطالما حلم بها مصالي فسارعوا إلى تشكيل الحركة الوطنية الجزائرية³ التي وحسب سليمان الشيخ كان لتشكيلها من طرف مصالي هدف مزدوج الأول هو محاولة وضع نفسه كمفاوض محتمل للسلطات الفرنسية والبحث عن حل سلمي، والثاني هو محاربة جبهة ت.و. التي كان يراها مغتصبة حقه في أن يكون الممثل الوحيد للشعب وللحركة الوطنية⁴، كما نجد أن الحركة المصالية الجديدة قد لجأت إلى إستراتيجية أخرى لاسترداد المبادرة الثورية من جبهة ت.و. حيث قامت بعدة أعمال عسكرية لإثارة البلبلة في أوساط الجماهير والتشكيك في قدرات وأهداف جماعة جبهة ت.و. وإظهار حركته على أنها هي الوحيدة القادرة على السيطرة على الميدان مستغلين في ذلك اتهامات السلطات الفرنسية

¹ Harbi, op, cit, pp 133-135..197 مرجع سابق ص 197.

² سليمان الشيخ، مصدر سابق، ص 296.

³ اختلف المؤرخون والباحثون في تحديد تاريخ نشأة وتشكيل M.N.A. فبعضهم يرجعها إلى مخرجات مؤتمر هورنو ببلجيكا في 14 جويلية 1954. العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص 195.، بينما يقول سليمان الشيخ ومحمد تقيّة بأنها أعقبت مباشرة اندلاع الكفاح المسلح وحل حركة Mtdl رسميا. سليمان الشيخ، مصدر سابق، ص 139. Mohamed teguia, op, cit, pp 172-173.

أما محمد حربي وبنيامين سطورا وإيف كوريير فيرجعون نشأتها إلى بداية شهر ديسمبر 1954، أنظر حربي، الأسطورة والواقع، مصدر

سابق، ص 128-129. و Yve courriere op, cit. p 432.

⁴ سليمان الشيخ، مصدر سابق، ص 296.

وصحافتها لمصالي وحركته بأنها المسؤولة عن أحداث نوفمبر¹.

ظهرت أولى اعتداءات المصاليين في منطقة الشمال القسنطيني وبالضبط في سكيكدة في بداية ديسمبر 1954 أين قامت مجموعة فدائية تابعة للحركة الجديدة بتصفية شرطي جزائري متعاون مع الفرنسيين وهو ما اعتبره ديدوش عملا عدائيا وتخريبيا بحكم أن جيش التحرير الوطني هو من له السلطة الوحيدة للقيام بهكذا أعمال²، وأيضا تم الاعتداء على مجموعة من أصحاب المذهب الإباضي بتهمة تقديم إعانات مادية لجبهة ت.و. والامتناع عن تقديمها للمصاليين، كما باشروا بتأسيس اتحاد للعمال أطلقوا عليه اسم "الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين"³.

غير أن أهم وأخطر موقف للمصاليين من الثورة في عامها الأول هو قيامها بتشكيل قوة عسكرية كانت بمثابة نواة للجيش الذي سيكون الجناح المسلح للحركة الوطنية الجزائرية M.N.A. والذي سيقوده الجنرال محمد بلونيس الذي أوكلت له مهمة انتزاع راية الكفاح من جيش التحرير الوطني⁴، كما يكشف الزيري بأن الصراع الحقيقي بين الجبهة والحركة الوطنية الجزائرية سوف يبدأ فعليا نهاية شهر ماي 1955 حينما يكتشف محامي الدفاع الذي أوكله مصالي للدفاع عن مراد طربوش بأن هذا الأخير اعترف للشرطة الفرنسية أثناء الاستجواب أنه قرر التخلص من مصالي ليتمكن من إنهاء الأزمة القائمة منذ 1953⁵، هذا وسيشتد الصراع بين الحركتين ويكون عنيفا و مميتا في كثير من الأحيان والمناطق خاصة بفرنسا أين كان مصالي يتمتع بشعبية كبيرة خاصة في المناطق الشمالية والتي ستخلق مشاكل جمة لجبهة ت.و خلال السنوات الأولى من الصراع⁶.

بدورها الإدارة الفرنسية حاولت إذكاء الصراع واستغلاله لصالحها ولضرب الثورة في العمق ففكرت في استخدام مصالي ضد الثورة، وأول من فكر في استخدام الورقة المصالية هو سوستيل الذي صرح في نوفمبر "أن مصالي سيكون ورقته الأخيرة"⁷.

على الرغم من الاتصالات والمحاولات من أجل تقريب وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين

¹ الغالي غربي، مرجع سابق، ص 142.

² محمد حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص ص 128-129.

³ احسن بومالي، مرجع سابق، ص 275.

⁴ يحيى بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين ميصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001، ص 110.

⁵ الزيري، الثورة في عامها الأول مرجع سابق، ص 201.

⁶ سليمان الشيخ، نفسه، ص ص 296-297.

⁷ جريدة المجاهد، ع 93، 10.04.1961، ص 3.

لتوحيد العمل المسلح إلا أن هذه المبادرات¹ باءت بالفشل بسبب طغيان المصالح الشخصية والأنانية في كثير من الأوقات و أيضا حب الظهور والتي ميزت بعض قيادات الثورة وتدخل الأطراف الخارجية منعا لأي محاولة تقارب.

ومهما يكن فإن تشكيل الحركة الوطنية الجزائرية كان وحده كافٍ ليكون حجة لأعداء الجزائر من أجل التدليل بأن شعبها ليس تحت راية واحدة فما بالك بما يحدث من اقتتال وتصفيات².

2- ردود الفعل الفرنسية لوأد الثورة في مهدها.

2-1. إعلاميا.

لقد أثار اندلاع الثورة ردود فعل متباينة فبالنسبة للمستعمر الفرنسي نلاحظ أن هذه الأحداث قد هزته لذا حاول تهوين الأمر ووجه نداء للسكان من أجل التزام الهدوء ووضع الثقة في السلطات للقضاء على من أسماهم ب"الخارجين عن القانون"³، وجاءت تصريحات القادة الفرنسيين من سياسيين وعسكريين لتكشف حالة التخبط والارتباك الشديدين التي وقعت فيهما السلطات الفرنسية، فوقع المفاجأة كان واضحا رغم ادعاء أجهزة الأمن الفرنسية ومخابراتها أنها كانت على علم مسبقا بكل التحضيرات لكنها لم تكن تتوقع أن يحدث هذا في ذلك الوقت على حد تعبير وزير الداخلية فرانسوا ميتران⁴.

الحاكم العام روجي ليونار صرح أيضا فيالبيان الذي أصدره مباشرة عقب أحداث أول نوفمبر بأنه يملك كل الوسائل لإنهاء هذه الأحداث مشددا على أنه سيتخذ كل الإجراءات التي تحمي مصالح الفرنسيين وقال:⁵ "في الليلة المنصرمة وفي نقاط مختلفة من التراب الجزائري وبصفة خاصة شرقي

¹ أولى مبادرات حلحلة الأزمة وتوحيد العمل المسلح بدأت في القاهرة بداية من 10 فيفري 1955 أين تأسست " الجبهة الوطنية لتحرير الجزائر " من أجل توحيد العمل الثوري وتشكلت من أحمد مزغنة عنالحرمة الوطنية الجزائرية و محمد خيضر عن جبهة التحرير الوطني و حسين لحول عن المركزين لكن هذه الجبهة لم تعمر طويلا بسبب الخلافات الموجودة بين التيارات المشكلة لها ثم رفضها من طرف مصالي بعد انضمام كل من بيوض عن البيانيين و الشيخ الإبراهيمي عن جمعية العلماء. ينظر فتحي الديب، مصدر سابق، ص 75 و أيضا. الغالي غربي، مرجع سابق، ص 153. بينما تحمل بعض المصادر الأخرى المخابرات المصرية مسؤولية إفشال هذا المسعى الوحدوي، وهو ماتشير اليه رسالة مصالي إلى رئيس الوزراء السوري سابقة الذكر والتي يقول فيها " بأن لقاء القاهرة في فيفري 1955 لم يقع بسبب تدخل العقيد عكاشة، رجل المخابرات المصري والذي ترتب عليه عملية اختطاف كل من السيدين " أحمد مزغنة والشاذلي المكي" من مطار القاهرة مما عرقل التقاء الطرفين ينظر: Harbi , les archives, op, cit, p135، بينما ذهب فتحي الديب إلى أن عملية اعتقال الوفد المصالي كان بتهمة الخيانة والتآمر على الثورة، ينظر فتحي الديب، مصدر سابق، ص 77.

² يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين ميصالي الحاج واللجنة المركزية وجهة التحرير الوطني 1946-1962، مرجع سابق، ص 110.

³ العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص 90.

⁴ جمال قنان، مرجع سابق، ص 264.

⁵ محمد حربي، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 25.

محافظة قسنطينة وفي منطقة الأوراس، قامت مجموعات صغيرة من الإرهابيين بارتكاب ثلاثين عملية متفاوتة الخطورة... وقد اتخذت في الحال إجراءات وقائية بأمر من الحاكم العام الذي طلب بأن توضع على ذمته إمدادات إضافية وتحصل عليها في الحال. هذا وإن السكان الذين نظمهم بهذه المناسبة ونعدهم بأن الحاكم العام سوف يقوم بكل ما في وسعه لتوفير الأمن وقمع هذه الأعمال الإجرامية فقط تحلوا بالهدوء والرصانة". كما وصف بأن هذه الأحداث من فعل مجموعات متعصبة ليس لها أي قاعدة ولا تستند إلى أي تأييد شعبي¹. وعلى إثر هذه التصريحات قامت السلطات الفرنسية بشن حملة اعتقالات واسعة ضد الوطنيين من رجال الأحزاب والهيئات السياسية، فسارعت إلى حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية في 05 نوفمبر وقامت بتفتيش كل مراكزه وتتبع مناضليه في كل من الجزائر وفرنسا² وصادرت كل جريدتي الجزائر الحرة (l'Algerie libre) والأمة الجزائرية (la Nation algerienne) والتي تمثلان لسان حال كل من المركزيين والمصاليين، وقامت بإحالة مسؤولي هاتين الجريدتين على العدالة³، وبادرت منذ اللحظات الأولى إلى تجنيد كل طاقاتها واتخاذ إجراءات قاسية لقبر الثورة في مهدها وقبل أن تخرج عن نطاق سيطرتها، فأصدر وزير الداخلية فرانسوا ميترانفي اليوم الأول أمرية مستعجلة بإرسال ثلاث كتائب من قوات المظليين إلى الجزائر للمشاركة في قمع الحركة المسلحة⁴ والتي نزلت بعنابة في اليوم الموالي⁵.

على نفس المنوال سار رئيس الحكومة الفرنسي مانديس فرانس⁶ الذي صرح أمام البرلمان في 09 نوفمبر بأن "الجزائر هي فرنسا ومن الفلاندر حتى الكونغو ليس هناك إلا قانون واحد وأمة واحدة وبرلمان واحد... فبين الجزائر وفرنسا الأم لا يمكن أن يكون هناك انفصال ويجب أن يكون هذا واضحا لجميع الناس وفي جميع الأزمنة والأمكنة في الجزائر وفي فرنسا وفي الخارج أيضا"⁷. وهو ما أكدته وزير

¹ جمال قنان، مرجع سابق، ص 265.

² رابح بلعيد، مصدر سابق، ص 243.

³ نايت بلقاسم، مصدر سابق، ص 65. وينظر أيضا: رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والغلاص، ط01، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 98.

⁴ رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 90.

⁵ يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، مرجع سابق، ص 203.

⁶ Mendes France: ولد بباريس سنة 1907/11/1 من أصول يهودية، حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون، انتخب نائبا في الجمعية الفرنسية عن الحزب الاشتراكي و أصبح وزيرا للمالية في حكومة بلوم فيوليت عام 1938، ساهم في إنجاح مفاوضات السلام مع الفيتناميين سنة 1954، كما تولى وزارة الخارجية، و سقطت حكومته في 06 فيفري 1956 بعد أن فشلت في إخماد الثورة. للمزيد ينظر: الغالي غربي، مرجع سابق، ص 242.

⁷ نايت بلقاسم، مصدر سابق، ص ص 105-107.

داخليته فرانسوا ميتران أمام لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان الفرنسي والذي رفض أي تفاوض مع من أسماهم بـ "العصابات المتمردة". ومصرحاً بأن "التفاوض هو الحرب"، لتعكس هذه التصريحات ليس فقط وجهة نظر مسؤول أو رأي فردي، بل ستختزل هذه التصريحات وجهة نظر كل المسؤولين والحكام الفرنسيين بالجزائر، وسيكون هذا التصريح بمثابة البرنامج الذي آمنت وعملت به الحكومات المتعاقبة على الجزائر في تعاملها مع ما كانوا يسمونه "أحداث الجزائر"¹ رافضاً أي وجه مقارنة بين تونس والمغرب من جهة والجزائر من جهة أخرى لأنه وحسب المتحدث الأولتان تُعتبران محميتان بينما الأخيرة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التراب الفرنسي².

الإعلام الفرنسي تفاجأ هو الآخر باندلاع الأحداث مثله مثل السلطات الفرنسية وراح يحاول تجاوز دهشته من خلال تبني وجهات نظر السلطات العمومية والتي ربطت الأحداث فيالجزائر بما يحدث إقليمياً في كل من تونس والمغرب وكذا محاولة ربطها بأنها نتيجة لإرهاصات الصراع الإيديولوجي العالمي الذي صاحب نهاية الحرب العالمية الثانية، وعليه نقلت صحيفة "la Depeche de Constantine" تصريحاً لرئيس الحكومة مانديس فرانس أكد فيه "أن الجزائر فرنسية بحكم القانون والجغرافيا والتاريخ" متهما الشيوعية والعرب بما يحدث في شمال إفريقيا والجزائر على وجه الخصوص³.

هذا وحاولت السلطات الفرنسية وبعد فشلها في التصدي لتطور الأوضاع تجنيد كل إعلامها من أجل شن هجمة إعلامية شرسة بهدف تشويه صورة المجاهدين والتقليل من قيمة جنود جيش التحرير الوطني فراحت تصفهم بـ "الفلاقة والصوص وخريجي السجون وقطاع الطرق"⁴، وحاولت في كثير من صفحاتها ترويج فكرة أن الثوار هم جماعات منعزلة ومنبوذة من طرف الجماهير، وحاولت "صدى الجزائر" الاستدلال بما حدث بتاريخ 10 نوفمبر حيث أن مجموعة من سكان تيزي غنيف قد حاولت الاعتداء على 32 "إرهابي" تم توقيفهم من طرف قوات الأمن الفرنسية⁵.

إن كيل الاتهامات لم يتوقف فقط عند وصف الثوار بما سبق ذكره، بل تم توجيه أصابع الاتهام إلى الخارج فتم اتهام الجامعة العربية ومصر⁶ بأنها وراء ما يحدث في الجزائر، وصرح ممثل ولاية

¹ خالفة معمري، عبان رمضان، مرجع سابق، ص 177.

² نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 110.

³ La Dépêche De Constantine, N° 16.125, 19/11/1954, p. 01.

⁴ محمد حربي، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 29.

⁵ الزيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 99.

⁶ ومثال ذلك أن صحيفة L'éco d'Algerie قد ذكرت في 04 ديسمبر 1954 "أن بعض الأسرى الذين تم توقيفهم الأوراس كانوا يعتقدون

العاصمة في مجلس الشيوخ الفرنسي السيد ميسكاتلي بأن أحداث الجزائر لها ارتباط وثيق بحركة التحرر التي تشهدها مختلف أقطار شمال إفريقيا، وصرح بأن ما يتم في واحد من أقطار المغرب العربي إنما هو باتفاق الجميع ومن تخطيط كل القيادات المتمردة على السيادة الفرنسية¹.

كما حاولت بعض الصحف تأكيد التهم الموجهة للثورة من أنها جاءت من وراء تخطيط وتمويل أجنيين فذكرت بأن حوالي 500 "إرهابي" تونسي قد التحقوا بجبال الأوراس في الأيام الأولى من شهر نوفمبر وادعت أيضا بأن بعض الطائرات المنطلقة من مطارات ليبيا تأتي ليلا وبدون أي أضواء لتفرغ حمولاتها في الأوراس²، ولنجدها تطلب من السلطات المختصة استعمال أقصى أنواع القمع للقضاء على الثورة في المهد وإنزال العقاب الشديد على مدبري هذه الحوادث قبل استفحالها³.

الأمر نفسه نجده عند المستوطنين الذين وعلى اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم اتفقوا على ضرورة وأد الثورة في مهدها وكبح جماحها قبل استفحالها، ففي الوقت الذي اتفق فيه أصحاب اليمين على وصف الثورة بالإرهاب والتمرد اتفق أصحاب اليسار المرتدين للباس الإنسانية والتحرر على أن أحداث الفاتح من نوفمبر إنما هي عبارة عن اعتداءات فردية وأعمال إجرامية واتفقت على ضرورة الحفاظ على الجزائر لأنها قطعة فرنسية. فهذا النائب عن قسنطينة روني مايير وأحد غلاة المستوطنين المدافعين عن فرنسية الجزائر يصرح: "إنني أرفض فكرة الاستقلال الداخلي ولا أقبل كذلك بالإدماج، وإنما الجزائر مقاطعة فرنسية ذات نظام له شخصيته، وليس من الضروري أن تساس بنفس القوانين التي تساس بها فرنسا"⁴، كما دعا إلى استعمال كل وسائل الشدة والقمع من أجل القضاء على "الفتنة" كما أسماها رافضا في الوقت نفسه كل أشكال الإصلاحات⁵. والوعيد نفسه صدر من النائب فال عن مدينة قسنطينة عندما طالب وزير الداخلية بضرورة القضاء على المتمردين بالقوة داعيا الحكومة إلى عدم التفريط في الجزائر ومطالبها بإعطاء الجزائريين القليل من الخبز والعمل⁶.

بأن مصر قد أعلنت الحرب ضد فرنسا" في محاولة لإيهام الرأي العام المحلي والدولي بفرضية المؤامرة والتدخل الأجنبي. انظر: خالفة معمري، عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، ط 02، دار ثالة، الجزائر، 2008، ص 176.

¹ الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 91.

² نفسه، ص 99.

³ نايت بلقاسم، مصدر سابق، ص 132.

⁴ الأخضر بوالطين، مرجع سابق، ص ص 27-28.

⁵ جريدة البصائر، ع 305، 11 فيفري 1955، ص 284.

⁶ محمد لحسن الزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 106.

إذا فالمتتبع لمختلف التصريحات والبيانات والمواقف التي صدرت عن مختلف المسؤولين الفرنسيين باختلاف رتبهم السياسية والعسكرية يدرك أن هناك إصرار على تجريد كفاح الشعب الجزائري الذي أعلنه في الفاتح من نوفمبر من محتواه الوطني الاستقلالي وأهدافه السامية وتحويله إلى مجرد أعمال إرهابية مع المطالبة باستعمال العنف والقمع من أجل استئصاله وهو ماسترتكز عليه القيادة الفرنسية من أجل القضاء على الثورة.

2-2 عسكريا.

2-2-1. القمع أولى خطوات الإخماد.

لقد اعتمدت الإدارة الفرنسية إستراتيجية محكمة رأت بأنها كفيلة بإيقاف زحف الثورة وقتل الفرخ في بيضته فسارعت منذ اللحظات الأولى إلى تجنيد كل طاقاتها واتخاذ إجراءات قاسية لقبورها وقبل أن تخرج عن نطاق سيطرتها.

رأينا فيما سبق أن أول إجراء كانت القيادة السياسية قد بادرت به من أجل تجاوز الصدمة الأولى لاندلاع أحداث الفاتح من نوفمبر هو إصدار وزير الداخلية فرانسوا ميتران في اليوم الأول أمرية مستعجلة بإرسال ثلاث كتائب من قوات المظليين إلى الجزائر للمشاركة في قمع الحركة الجديدة، ونفس التصريح حملة جاك شوفالييه كاتب الدولة لدى وزارة الدفاع الفرنسية ورئيس بلدية الجزائر العاصمة والنائب عنها في البرلمان الفرنسي الذي قال "لقد قررنا استعمال جزء من القوات العسكرية الراجعة من الهند الصينية وبها سنقوى، بل سنؤطر فرق القومية والحركة التي ينبغي أن تكون الطليعة والعمود الفقري المعول عليه في إعادة الأمن إلى شمال إفريقيا ككل"¹. وهو ما حصل حيث سرعان ماتم إعطاء الضوء الأخضر لتعزيز القدرات العسكرية في الجزائر، فتم إرسال عدد كبير من المجندين ليرتفع العدد في بداية فيفري 1955 إلى 83 ألف مجند وويرتفع إلى 105 ألف في جوان 1955² بعدما كان في حدود الخمسين ألف في بداية نوفمبر 1954. إضافة إلى عدد من الطائرات العمودية وقوات المظليين التي شاركت في حرب الهند الصينية والمدرية على حرب العصابات والجبال، كما وصلت كذلك تعزيزات جديدة من المظليين والقوات البحرية وطائرات الهيلوكبتر³ وأتبع ذلك بتعيين أكفأ القادة العسكريين خبرة وصلابة مثل الجنرال غاستون بارلنجوالذي تم تعيينه في 29 أفريل 1955 على رأس القيادة الموحدة للعمليات العسكرية في الأوراس وقد اشتهر هذا القائد بأنه متمرس وتمكن من

¹ نايت بلقاسم، مصدر سابق، ص 114 115.

² مجلة أول نوفمبر، ع 23، 1977، ص 26.

³ نفسه، ص 27.

السيطرة على منطقة أغادير المغربية ذات المراس الصعب، ووضعت تحت تصرفه الفيلق الأكثر أوسمة من فيالق الجيش الفرنسي، وكذلك تعيين العقيد ديكورنو كقائد لناحية "سمندو"¹، لتبدأ القوات الفرنسية عمليات التفتيش والقمع أين قامت لأولى عملياتها في جبال الأوراس وبلاد القبائل اشتركت فيها المدرعات والطائرات، وبدأ الجنرال جيل مأسماها "عمليات التطهير" التي أعلن أنها تمكنت من قتل 42 مجاهدا واعتقال أكثر من ألفي مشتبه فيهم مع بداية العمليات، كما واصل الجنرال جيلعنفه على الجماهير كي لاتتواصل مع الثوار²، وقامت الطائرات بأول قصف جوي للأوراس في 15 نوفمبر، وفي 23 جانفي قام الجيش الفرنسي بتنفيذ عمليات فيرونيك³ وفيوليت في جبال تيزي و فوش بالأوراس اشتركت فيها الدبابات وطائرات الهيلوكبتر وخلفت دمارا كبيرا وتدمير العديد من القرى والمداشر، وقد أشرف عليها الحاكم العام شخصيا⁴.

كما صدر قانون في 07 ديسمبر 1954 يرخص لأصحاب الوظائف المهمة في الجزائر بحمل السلاح معهم وفي 21 من الشهر نفسه صدر قرار آخر يقضي بالسماح بتسليح موظفي مصلحة الرقابة والتحقيق الاقتصادي أثناء العمل⁵.

و خلال انعقاد جلسة مجلس الوزراء في 15 مارس 1955 جرى المطالبة بتطبيق قانون 11 جويلية 1838 والخاص بتجهيز الأمة لحالة الحرب، كما تقرر في هذه الجلسة وجوب استعمال الشدة والصرامة للقضاء على الثورة وذلك من خلال المصادقة على إرسال فرق جديدة من الجند والدرك إلى الجزائر وتشكيل فرق جديدة من طواير "القومية"⁶.

بداية من تعيين جاك سوستيل⁷ حاكما عاما على الجزائر في فيفري 1955 نلاحظ أنه سوف

¹ العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 108.

² لخضر بوالطمين، مرجع سابق، ص 27.

³ فيرونيك عملية عسكرية أخذت تسميتها تشبها لحركة القديسة التي تحمل نفس الاسم عندما مسحت وجه المسيح، والمقصود بذلك أن الجيش الفرنسي سوف يقوم بمسح المنطقة شبرا شبرا حتى تطهيرها وقد بدأت هذه العمليات في 19 جانفي 1955 لتتبعها عملية فيوليت في 23 من الشهر نفسه والموجهة لتطهير محيط جبال بسكرة. انظر، الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 103.

⁴ مجلة أول نوفمبر، ع 23، ص 27.

⁵ محمد لحسن ازغدي، مرجع سابق، ص 111.

⁶ أحسن بومالي، مرجع سابق، ص ص 160-161.

⁷ Jacques Emile Soustélle (1912-1990) اسمه الحقيقي ابن سوسان من أصل يهودي وهو رجل سياسي فرنسي ينتهي الى المدرسة اليسارية الفرنسية ذات التوجه الليبرالي بدأ مساره السياسي بالانضمام الى لجنة المثقفين المناهضين للفاشية اشتغل كأستاذ لعلم الاجتماع وجعل منه ديغول محافظا وطنيا للإعلام سنة 1942 ثم عينه سنة 1943 كمسؤول عن "المكتب المركزي للاستعلامات والعمل" والذي يعتبر بمثابة المصالح السرية لفرنسا الحرة، عين واليا عاما للجزائر في فيفري 1955، غادر الجزائر بعد استخلافه بروبير لاکوست وأسس الاتحاد من أجل إنقاذ الجزائر الفرنسية وبعد عودة ديغول الى الحكم استلم وزارة الإعلام سنة 1958 ثم وزيرا منتدبا لمقاطعات

تتفاقم عمليات القمع والإبادة وقد ساعد على ذلك ارتفاع عدد القوات الفرنسية وتعزيز القوات البحرية بوحدة من البوارج الحربية¹، إضافة إلى حصولها على الدعم اللامشروط من حلفائها وطورت من قدراتها وإمكاناتها العسكرية أضعاف ما كانت عليه²، كما نجد أن السلطات الفرنسية وبهدف عزل الجماهير التزمت منذ البداية بإلحاق أقصى العقوبات لكل من يساعد الثوار أو يظهر تعاطفه معهم، وفي هذا الإطار لجأت إلى إنشاء مناطق تجمع خاصة بالجزائريين أطلقت عليهم اسم "مناطق الأمان"³ وطلبت من السكان ضرورة الالتحاق مع عائلاتهم وأموالهم وأسلحتهم قبل 21 نوفمبر 1954. وبهدف إعلامهم بمناطق التجمع قامت بإلقاء الكثير من النداءات والمناشير من على الطائرات وذلك بهدف تنظيم عمليات عسكرية واسعة النطاق لمشط المنطقة والقضاء على الثوار⁴، كما شرعت السلطات بداية من 1955 في ترحيل السكان من القرى والأرياف ومصادرة ممتلكاتهم لتجفيف منابع التمويل المحتملة، كما عملت على تجميعهم في قرى مطوقة ومحروسة ومحوطة بأسلاك شائكة، وبعدها قامت بحرق وتدمير القرى والمداشر التي هجرها سكانها لمنعهم نهائيا من العودة إليها⁵.

2-2-2. قانون حالة الطوارئ.

إن فشل العمليات العسكرية الأوليفوليتو فيرونيك واشتداد الثورة واتساع رقعتها وعجز السلطات الاستعمارية القضاء عليها دفع الحاكم العام سوستيل إلى طلب تدعيم الجهاز القمعي في الجزائر بإقرار قانون حالة "الطوارئ"⁶ والذي فرغت وزارة الداخلية من إعدادة في 19 مارس 1955⁷ وتقدمت به إلى البرلمان الفرنسي الذي صادق عليه في 01 أبريل 1955، ليدخل حيز التنفيذ في اليوم الثالث من الشهر نفسه وتتضمن حالة الطوارئ مايلي⁸:

- حظر حرية التجول للأشخاص ووسائل النقل.
- حظر إقامة غير شخص مرغوب فيه والحكم بالإقامة الجبرية على أي شخص.
- حظر الاجتماعات العامة وتشريد السكان.

الصحرء . للمزيد عنه انظر: الغالي غربي، مرجع سابق، ص 243.

¹ نفسه، ص 160.

² جمال قنان، مرجع سابق، ص 266.

³ جاك دوشمان، مرجع سابق، ص 92.

⁴ عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 192.

⁵ عثمان مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص 317.

⁶ احسن بومالي، مرجع سابق، ص 160.

⁷ يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، مرجع سابق، ص 205.

⁸ جريدة البصائر، ع 312، 01 أبريل 1955، ص 399.

- فرض الرقابة على المنشورات والصحف والروايات.
- الأمر بتسليم السكان لجميع الأسلحة للحكومة.

كما أنه وبموجب تطبيق قانون "حالة الطوارئ" تصبح مسؤولية حفظ النظام العام على عاتق السلطة العسكرية¹ وسيفتح المجال واسعا أمام المؤسسة العسكرية للتكفل بكل الإجراءات القمعية والبوليسية ذات الطابع السياسي والجنائي المرتكبة من قبل الجزائريين والتي كانت من اختصاص المحاكم المدنية خاصة بعد صدور مرسوم 15 جوان 1955، والذي بموجبه أصبحت كل القضايا تحال على المحاكم العسكرية²، إضافة إلى البيانات التي أدلى بها وزير الداخلية الفرنسي أمام البرلمان عند تقديمه لمشروع قانون حالة الطوارئ يجعلنا ندرك أن الأمر لا ينحصر فقط في عملية تعزيز الإجراءات العسكرية ضد جيش التحرير الوطني فحسب، بل يهدف أساسا إلى محاولة جعل الاضطهاد المسلط على الشعب الجزائري أشد وأنكى وبالتالي إيجاد حالة استثنائية لإخماد صوت الشعب وثورته عن طريق القوة العسكرية³.

وقد نصت المادة 01 من قانون حالة الطوارئ على أن هذا الإجراء "يمكن تطبيقه على كل أو جزء من تراب الوطن الأم والجزائر أو عمالات ما وراء البحار ويكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر دائم نتيجة اضطراب الأمن العام أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة العمومية نظرا لنوعيتها وخطورتها"⁴، لذا وتطبيقا لهذا القرار نجد أن المناطق التي شملها هذا القانون في البداية كانت المناطق التي كانت تشهد وشهدت عمليات نوعية لجنود جيش التحرير الوطني وشملت مناطق الأوراس، الشمال القسنطيني والقبائل⁵. لكن هذا الحيز الجغرافي سرعان ما سيتوسع لأنه ومع فشل الإجراء في تحقيق الأهداف المرجوة نجد بأن القيادة الفرنسية ستقوم بتعميمه على كامل التراب الوطني بداية من 28 أفريل من نفس السنة⁶.

إن دخول قانون حالة الطوارئ حيز التنفيذ سوف يدخل الجزائر مرحلة جديدة ميزها ارتفاع حدة القمع وارتكاب الجيش الفرنسي للكثير من عمليات الإبادة في حق الشعب الجزائري، وإدراكا من

¹Malek Abada, Algérie 1954-1962, les sentiers de la liberté, Ed, Dahlab, Algérie, 2009, pp 40-41.

²كوثر هاشمي، الحاكم العام جاك سوستيل والثورة الجزائرية 1955-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة 08 ماي 1945 قلعة، الجزائر، 2016-2017، ص 95.

³البشير الإبراهيمي، مرجع سابق، ص 47.

⁴محمد لحسن ازغدي، مرجع سابق، ص 112.

⁵جريدة البصائر، ع 314، 15 أفريل 1955، ص 356.

⁶مجلة أول نوفمبر، ع 23، أرت 1977، ص 27.

السلطات الفرنسية أن القضاء على الثورة إنما يكون عبر تحطيم أسلحتها الإستراتيجية خاصة التحكم في السكان المدنيين ومراقبة المشكوك فيهم¹ لذا ظهرت المحتشدات التي اعترفت السلطات الفرنسية بأنها تمثل آلة حربية سوف تقوم بعزل جيش التحرير وتقطع الصلة بينه وبين الجماهير وبالتالي حرمانه من الدعم اللوجستي الضروري، فتم تهجير سكان المناطق الريفية والمتمهين بالتعاون مع الثوار إلى مناطق نائية محروسة ومسيجة وألحقت بها العديد من المرافق التي انحصرت مهمتها في تسليط شتى أنواع العذاب الجسدي والنفسي على الجزائريين².

وإلى جانب إقامة المحتشدات نجد أن السلطات الفرنسية قد رافقت هذا القانون بتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية حيث مُنح للجنرالات وقادة الوحدات التفويض الكامل لتفسير مبدأ المسؤولية الجماعية³، حيث يترتب عن هذا تحمل كل السكان لنتائج أعمال الثوار ومثال عن ذلك أنه إذا قتل جيش التحرير الوطني أحد الجنود الفرنسيين قرب أحد الدواوير فإن ذلك يؤدي إلى تدمير الدوار بكامله، وكان من بين أكثر المسؤولين الفرنسيين الذين تمادوا في تطبيق هذا القانون هو العقيد ديكورنو والذي سبق وأن عمل بهذا المبدأ في الهند الصينية، أين نجد أنه وحيثما وقع كمين في منطقة معينة إلا وتنتشر رائحة موتى الغلابى من السكان، وهذا هو ديدن الإستعمار الفرنسي وطبعه⁴.

2-3. اجتماعيا واقتصاديا.

2-3-1. مشروع سوستيل الإصلاح.

لقد كانت حكومة منداس فرانسمتيقنة من فشل الإجراءات البوليسية والأمنية في قمع الحركة الثورية الفتية، وهو ما حدى بها إلى الشروع في تطبيق مخطط إصلاحات محاولة تهدئة الأوضاع والأنفس في الجزائر، فقامت في 25 جانفي 1955 بتعيين حاكم عام جديد للجزائر وهو جاك سوستيل، الذي ورغم سقوط حكومة منداس فرانس في 05 فيفري من نفس العام إلا أنه نال ثقة الحكومة الجديدة "حكومة ادغار فور Edgar faure" ليتم تنصيبه يوم 15 فيفري 1955⁵.

وفور وصوله إلى الجزائر حاول الحاكم العام الجديد غير المرغوب فيه من طرف غلاة المعمرين وإضافة إلى رهانه على المخططات العسكرية للقضاء على الثورة نجد أنه كان له تصور آخر للمشكلة

¹ يوسف منصورية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص 193.

² المجاهد، ع 36، 06.02.1959، ص 05، وينظر كذلك، عثمان مسعود، مرجع سابق، ص 148.

³ نفسه، ص 148.

⁴ المجاهد، ع 31، 01 نوفمبر 1958، ص 12.

⁵ باتريك ايفنو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج 01، تر: بن داوود سلاطينية، دار الوعي للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 179.

الجزائرية، أين صرح قائلاً: "إنه لا يوجد أبداً أي مشكل مستحيل الحل إذا ما جوبه بحسن نية وحسن استعداد، ولم يراع في حله إلا الصالح العام، فهذه النية قدمت. إن الأعمال التي تواجهنا عظيمة جدا وهي تشمل سائر الميادين فيجب علينا تقويم الحالة المادية والأدبية والسياسية والثقافية ويجب أن نتظاهر كل القوى الحية في قطر الجزائر على هذا التقويم، والإتحاد هو أول وسائل النجاح"¹، فحسب رؤية سوستيل أن مشكلة الجزائر تكمن في وجود أخطاء في السياسة الفرنسية في الجزائر لذا يجب العمل على تصحيحها خاصة ما يتعلق بمسألة التمييز بين المجموعتين البشريتين الموجودتين في الجزائر والفوارق الموجودة بينهما في الجانب الاجتماعي، وعلى الخصوص ظروف المعيشة فهو في تصوره أو إدعاءاته كان يرى أن "العنف" لا يحدث إلا في بعض الدواوير البعيدة و"المتوحشة" حسبه، وأنه لم يأت إلى الجزائر لخوض المعارك وإعادة إثارة روح الإمبريالية والاستعمار بقوة السلاح أو حتى لسحق تمرد شامل²، ليتعهد بعدها بالعمل على تهدئة الأوضاع عن طريق قيام حكومته بإصلاحات شاملة، ومحاولة ربط عمليات المجاهدين بالفقر والجوع وزيادة الكثافة السكانية وذلك خلال زيارته الأولى التي قام بها بعد أربعة أيام من تعيينه إلى منطقة الشرق الجزائري أين كانت تتمركز العمليات العسكرية حيث صرح قائلاً: "إن هذه المنطقة تشهد تزايداً ملحوظاً في عدد السكان والأرض لا تكفي، لذا نرى في هذه المنطقة حركة إرهابية، ويعني هذا أن الثورة سببها الفقر، فعلى الجيش الفرنسي أن لا يقوم بعمليات القتل وإنما بعمليات سلمية من خلال كسب ثقة الشعب خصوصاً في المناطق التي لم تشتعل فيها الثورة بعد، وكسب هذه الثقة يكون بتطبيق إجراءات إدارية واقتصادية واجتماعية"³، وهو بذلك يسير على نهج رئيس حكومته الذي صرح هو الآخر بما مفاده أن مشكلة الجزائر تنحصر في الجوع والبطالة، أين صرح أمام المجلس الوطني الفرنسي في 23 فيفري 1955 "انه يعرف مشكل الجزائر جيداً، وهو على قسمين مشكل اقتصادي ومشكل اجتماعي، وسبب كل ذلك البطالة والفاقة وتزايد عدد السكان"⁴ مؤكداً أن حل المشكل لا يكون إلا من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة من خلال إمداد القطر الجزائري بالأموال الطائلة وبصفة مستمرة⁵. وفعلاً طالب الحكومة الفرنسية بمساعدات مالية تقدر بـ 05 مليار فرنك فرنسي⁶ وشرع سوستيل في تطبيق برنامجه الجديد الرامي

¹ جريدة البصائر، ع 307، 25 فيفري 1955، ص 300.

² مراد أعراب، خطة سوستيل لمواجهة الثورة 1955، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2002، ص 55.

³ احسن بومالي، مرجع سابق، ص 198.

⁴ البصائر، ع 308، 04 مارس 1955، ص 308.

⁵ نفسه، ص 308.

⁶ Yves Courriere, Le Temps des léopards, Ed, Fayard, Paris, 1969.

إلى الإصلاح، أين نجد انه بدأ في توزيع كميات كبيرة من القمح والحبوب في محاولة لشراء ذمم الجزائريين وفصلهم عن الثورة¹.

لكن هذه السياسة سرعان ما فشلت وأحس سوستيل أن سياسة ملئ البطون لم ولن تؤدي أكلها، وأن الجماهير بدأت تتبنى مشروع جبهة و. فحاول بعث مشروع إصلاحي جديد على مقاس دستور 1947 والذي احتوى على العديد من الإغراءات والمراوغات لثني الشعب عن مؤازرة جبهة ت.و. والتملص من ثورته² وأطلق عليه اسمه وهو عبارة عن مشروع إصلاحي موجه لكافة ميادين الحياة، ويشمل النقاط التالية³:

1. تقسيم إداري جديد من خلال إنشاء عمالات ودوائر جديدة⁴، أين حاول سوستيل تبرير هذا الإجراء من خلال الإدعاء بأن التقسيم القديم لم يراع الخصوصيات الجغرافية والعرقية لكل منطقة والكثافة السكانية الكبيرة في المقاطعات واسعة المساحة مما عرقل المحاولات الحكومية لإقامة أي ترقية اجتماعية أو اقتصادية، لكن الظاهر أن المرامي الحقيقية من وراء هذا التعديل في الجانب الإداري هو محاولة تقوية الوجود الاستعماري خاصة في المناطق الساخنة، وبالتالي تسهيل عملية المراقبة وضبط حركة المواطنين.

2. عصرنة قطاع الفلاحة بواسطة عدة إجراءات أبرزها إصلاح نظام العقار وتنظيم الملكية العقارية، وإدخال المكننة، إضافة إلى إنشاء صندوق التوسيع والعصرنة الريفية والعمل تدريجيا على إلغاء نظام الخماسة وتعويضه بنظام المناصفة. وقد كان الهدف من وراء هذا البرنامج الإصلاحي الفلاحي محاولة ضرب عصافيرين بحجر واحد من خلال شد الفلاحين إلى أراضيهم وبالتالي عدم الالتحاق بالثورة، وكذا العمل على رفع نسبة الصادرات الفرنسية من المنتوجات الجزائرية نحو الأسواق الفرنسية والأوروبية⁵.

3. إلغاء البلديات المختلطة (communes mixtes) وتقسيم أراضيها بين البلديات كاملة الصلاحيات والمراكز الريفية، مع إمكانية تحويل البلديات الريفية والمراكز الريفية إلى بلديات كاملة الصلاحيات إذا

¹ مجلة أول نوفمبر، ع 23، أوت 1977، ص 26.

²² المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، إستراتيجية العدو لتصفية الثورة الجزائرية، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 176.

³ يزيد بوهناف، مشاريع التهدة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 85.

⁴ وفي هذا الإطار تم تشكيل عمالة رابعة هي عمالة بونة، وخلق 12 دائرة إدارية جديدة، وبذلك ارتفع عدد الدوائر الإدارية من 20 إلى 32 دائرة. الغالي الغربي، مرجع سابق، ص 210.

⁵ العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 110.

توفرت الشروط القانونية لذلك¹، وذلك من أجل خلق الانسجام الإداري وفتح المجال أمام إشراك الفعاليات المحلية في حل مشاكل المواطنين، إضافة إلى ترضية النخبة التي لاطلما نادى بضرورة إلغاء هذا النوع من البلديات.

4. تطوير وتوسيع النشاط الصناعي من خلال تقديم مجموعة من المحفزات وتشجيع المؤسسات الصناعية والتجارية، كما اقترح المشروع تخفيض أسعار الكهرباء والعمل على خفض الضرائب في الجزائر، ومناشدة أرباب العمل الفرنسيين على زيادة استثماراتهم في الجزائر²، والظاهر أن الهدف من هذا المشروع هو محاولة خلق الوظائف ومناصب الشغل التي ستمتص طواوير العاطلين قبل أن تمتد إليهم يد الثورة الزاحفة، وكذلك رفع نسبة الصادرات الفرنسية من السلع الجزائرية.

5. إدخال تغييرات على إدارة الشؤون الإسلامية التي كانت منذ بداية الاحتلال تحت وصاية ورحمة الإدارة الاستعمارية، وذلك من خلال فصل الدين الإسلامي عن الدولة.

6. تمكين الفرنسيين المسلمين من الالتحاق بالوظائف العمومي، حتى لا يبق حكرًا على المستعمرين حيث تم سن عدة قوانين استثنائية تسمح بأن تصل سرعة نسبة المسلمين في الإدارة والخدمات والصناعات العمومية إلى نسبة 50%، حيث كان الهدف من هذا الإجراء هو تحضير الشروط الضرورية لخلق طبقة متعاونة مع فرنسا.

7. فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين تحت إشراف الشباب خاصة بأنهم كانوا مساواة بينهم وبين أبناء المعمرين، وكانت مهمتها تنحصر في تكوين الشباب وتحضيرهم لسوق الشغل، حيث تأسس أول مركز بمقتضى قرار 22 نوفمبر 1955 على مستوى معهد الدراسات السياسية لجامعة الجزائر.

8. إلزامية تعليم اللغة العربية في جميع المدارس الحكومية وإدماج الأطفال المسلمين فيها من خلال الرفع من عدد الأقسام واستحداث هيئة خاصة بالمعلمين، وذلك في إطار سياسة جعل الجزائر محاربة الأمية كلفت المراكز الاجتماعية التي كانت تحت إشراف عالمة الاجتماع جرمان تيون باستقبال الأطفال دون سن العاشرة، أين كانوا الأطفال يتلقون تكوينًا مكثفًا لمدة سنتين يتبع في الغالب بتكوين مهني مساعد من أجل مرافقة المتخرج في إيجاد منصب شغل، حيث وصلت قدرة استيعاب هذه المراكز إلى 1050 لكل مركز³.

9. مطالبة الحكومة الفرنسية تكثيف المساعدة للمشاريع الاجتماعية التي منشأها أن

¹ كوتر هاشي، مرجع سابق، ص ص 122 123.

² الغالي غربي، مرجع سابق، ص 211

³ نفسه، ص 211-212.

تخلقا لارتياح والرضعند غالبية سكان الجزائر، حيث قرر سوستال وضع مخطط تكميلي ذو طابع استعجالي وطلب من الحكومة مبلغ 05 مليار فرنك لتهيئة البنى التحتية وتحسين مظاهر العيش بالجزائر¹.

وبعد استعراض لأهم محاور المشروع من قبل مجلس الوزراء تقدم رئيس الحكومة ادغار فور في 26 جوان 1955 به الى البرلمان من أجل إثرائه ومناقشته والمصادقة عليه، ولما كان حزبه يحوز الأغلبية في البرلمان فقد تم المصادقة عليه، حيث تم كذلك تجديد الثقة في شخص الحاكم العام.

2-3-2. الرهان على خلق قوة ثالثة والتفاوض خارج المجموعة المفجرة للثورة.

لقد سعى سوستيل من وراء مشروع الإدماج إلى إيجاد قوة ثالثة تتشكل من الجزائريين ذوي الميول المعتدل والمتشبعين بمبادئ الحضارة الفرنسية للتفاوض معهم، وليكونوا بديلا عن أولئك الذين يحملون السلاح وقد حدد سوستيل هدفه بدقة عندما قال: "من الضروري أن تجد فرنسا في هذه الأرض مواطنين ليس بالمعنى القانوني فقط، بل فرنسيين أفارقة مدمجين في ثقافة مشتركة، فلاحين قادرين على العيش بطريقة سوية، عمالا مؤهلين، موظفين وإطارات..."².

البداية كانت بتكليف الرائد فانسننت مونتاي بإجراء مقابلة مع مصطفى بن بوالعيد بتاريخ 16 فيفري والذي ألقى عليه القبض من طرف مديرية حماية الإقليم (DST) بالحدود التونسية الليبية على متن حافلة متوجها إلى طرابلس من أجل التفاوض معه حول توقيف العمليات القتالية في الأوراس³، لكنه فشل في الحصول على أدنى تنازل أو معلومة منه، مبديا لمونتاي استعداداه لإمضاء أي وثيقة يعترف فيها بقبوله إعدامه بالرصاص إذا كان موته سينقذ الجزائر⁴.

وبعد هذه الخيبة اتجهت أنظار سوستيل صوب إطارات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المسجونين فحاول استدراك هفوات سابقهليونار وسارع إلى الإفراج عن بعض المسؤولين، وأبقى على حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري نشطا وذلك بتشجيع من شوفالييه الذي أكد لمونتاي ضرورة الحوار مع هؤلاء النخبة المثقفة بدلا من الحوار مع الباشاغات الذين يرفضون زوال النظام الاستعماري الذي يخدمهم ويقدم لهم امتيازات كبيرة⁵، فقام بإجراء اتصالات مع قيادات هذين

¹ يزيد بوهناف، مرجع سابق، ص 89.

² مراد أعراب، المرجع السابق، ص 89.

³ باتريك ايفنو و جون بلانشايس، مرجع سابق، ص 214.

⁴ مصطفى بن بوالعيد والثورة الجزائرية، إنتاج جمعية أول نوفمبر، مآثر الثورة في الأوراس، دار الهدى، باتنة، الجزائر، 1999، ص 671.

⁵ الغالي غربي، مرجع سابق، ص 217.

الحزبين هادفا الوصول إلى تشجيع ظهور حركة قومية معتدلة¹، ولقد حرص سوستيل على الاستماع إلى مختلف الأحزاب والمنظمات أين استقبل بتاريخ 28 مارس 1955 كل من الدكتور أحمد فرنسيس عن حركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والشيخ خيرالدين عن جمعية العلماء المسلمين، وعن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية استقبل الحاج شرشالي (العضو السابق للجنة المركزية) والمحامي وقواق ممثل عن المصاليين²، واستكمل سلسلة اللقاءات باستقبال فرحات عباس في 02 أفريل من نفس السنة³، كما حاول سوستيل استدراج بن خدة وعبد الرحمن كيوان لمشروعه الرامي إلى تحييد جبهة تو. وطرح عليهما الموضوع بالقول "إن فرنسا ستفاوض يوما ما، لكن ليس مع القتلة بل مع أناس مثلكم من المعتدلين المثقفين بالفرنسية"⁴، وهو نفس ماصح به العضو في حزب البيان المحامي قدور ساطور عندما قال أن سوستيل اقترح عليهم "تشكيل قوة ثالثة لتجاوز رؤوس الفتنة من الطائفتين، غلاة الكولون من جهة ومجانين الوطنيين كما وصفهم من جهة ثانية"⁵. ثم توجه بعد ذلك إلى الإفراج عن أعضاء من اللجنة المركزية وبعض أنصار مصالي الحاج وفي مقدمتهم بن خدة ومولاي مرياح وغيرهم، أين حاول بن خدة تشكيل واجهة شرعية لجبهة تو. داخل البلاد يمكن أن تتفاوض مع فرنسا التي تصر على عدم وجود طرف تفاوضه، وهي الفكرة التي لم يؤيدها ولم يعارضها عبان قائلا "إن الجبهة لا تشارك في هذا التجمع لكن لاتدينه، وأنه ورفاقه بالعاصمة وافقوا على هذا التجمع شريطة أن يكون واجهة شرعية لجبهة التحرير الوطني"⁶، كما فكر سوستيل في الموثق عبد الرحمان فارس⁷ والذي عرض عليه هو الآخر فكرة تزعم قوة ثالثة والقيام بحملة معاكسة من أجل ثني بعض المنتخبين المسلمين للتراجع عن فكرة الاستقالة⁸.

¹ مذكرات أحمد بن بلة، كما أملاها على روبر ميرل، تر: العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، د.ت، ص 98.

² Yve courriere, le temps des léopards, op, cit, pp 615-616.

وينظر أيضا: باتريك ايفنو و جون بلانشايس، مرجع سابق، ص 215.

³ فرحات عباس، تشريح حرب، مصدر سابق، ص 126.

⁴ Abderrahmane Kiouane, Les début d'une diplomatie de guerre (1954 -1962) journal d'un délégué à l'extérieur, Ed, Dahlab, Alger, 2007, p02. et Mabrouk Belhocine, op, cit, p 43.

⁵ شهادة قدور ساطور لمحمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 136.

⁶ Mabrouk Belhocine, op, cit, p 94.

⁷ عبد الرحمن فارس: من مواليد 1911 بأقبيو في بجاية، اشتغل في منصب عون في قصر العدالة، صم عين محضرا قضائيا بمدينة سطيف ثم كوثن في مدينة القل، كان عضو في المجلس العام لمدينة الجزائر ثم نائبا في المجلي الجزائري، تم تكليفه من طرف الحزب الاشتراكي بترؤس لجنة مساندة الطلاب الجزائريين المقيمين بفرنسا، وبعد الاتفاق النهائي على وقف اطلاق النار تم تعيينه كرئيس للهيئة الانتقالية أنظر. عبد الرحمن فارس، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية، 1945 – 1962، ط خ، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.

⁸ محمد عباس، نصر بلا ثمن، ص 226.

يرى محمد العربي الزبيري أن سوستيل قد بنى فكرة التفاوض مع أقطاب الحركة الوطنية بناء على الفكرة التي أطلقها جريدة البصائر عندما ذكرت أن حل المشكل الجزائري لايتأتى إلا من خلال القيام ببحث عن دراسة عميقة لأصل المشكلة مع ممثلي الأمة الحقيقيين الذين يتكلمون باسم سائر الأحزاب والهيئات والمنظمات القومية، كما ذكر بأن هذه الفكرة هي نفسها التي دعا إليها فرحات عباس¹.

إضافة إلى سلسلة اللقاءات هذه عمدت السلطات الفرنسية إلى اللعب بورقة الانتخابات، أين نظمت الولاية العامة ما عُرِف بـ "الانتخابات القطاعية و الجهوية (les Elections Contonales) من أجل تغيير جزئي في المجالس العامة، وقد كان هدف هذه الانتخابات هو الحصول على دعم بعض الوطنيين وامتصاص غضب الجزائريين، وقد عرفت هذه الانتخابات مشاركة فرحات عباس الذي يقول انه تلقى الضوء الأخضر من جهة ت و لتقديم مرشحين وتحريك الرأي العام المسلم².

2-3-3. المصالح الإدارية المتخصصة S.A.S.

لقد شكل اندلاع الثورة نقلة نوعية في أسلوب العمل لدى الجزائريين خاصة للفئة النشطة من العسكريين والذين سئموا من الحلول السياسية، وهو ما شكل صدمة لدى السلطات الفرنسية التي راحت توظف كل ترسانتها المادية والمعنوية للقضاء عليها وتزوير أبعادها ومصادقتها.

وأمام الانتصارات المتتالية للثورة على أكثر من صعيد وبعد أن أضحت الثورة حقيقة لا مفر منها وبدأت تكتسب صفة الشمولية راهن الحاكم العام الجديد سوستيل على عدة مشاريع وإصلاحات من أجل إخماد الثورة، معطيا الأولوية لحرمانها من نقطة ارتكازها وقاعدتها الشعبية.

بعد اقتناع القادة الفرنسيين وعلى اختلاف مستوياتهم ورتبهم أن الحل العسكري غير كاف لقمع ما يسمى بـ "التمرد" وبالتالي ضرورة البحث عن خيارات أخرى مكملية ومدعمة للخيار العسكري اقترح الجنرال بارلنج قائد القسم العسكري القسنطيني على القيادة الفرنسية وجوب اعتماد الطرق والأساليب التي تم اعتمادها في المغرب والتي أثبتت فعاليتها في الميدان مع مرور الوقت، والتي تتمثل في المصالح الإدارية المختصة S.A.S³ والتي تتوزع وتنتشر على مستوى القرى والمدن (ريفية التخصص)،

¹ العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، ص 184. وكذلك: جريدة البصائر، ع 304، 04 فيفري 1955، ص 269.

² فرحات عباس، تشريح حرب، مصدر سابق، ص 127.

³ هي مجموعة من المصالح الإدارية والمدنية والعسكرية في آن واحد، وقد تم إنشاؤها بعد انهيار النظام الإداري القديم المتمثل في المكاتب العربية يقودها مجموعة من الضباط الفرنسيون المعروفون باسم "ضباط الشؤون الأهلية" وهم متخصصون في الدعاية وعلم النفس والشؤون الجزائرية ويتقنون التكلم بالعربية واللهجات المحلية، كما تعني كذلك العمل الاجتماعي والسيكولوجي للجيش الفرنسي المتخصص في عمليات الهدئة في الأرياف والقرى والمدن من أجل عزل جبهة وجيش ت و عن الشعب، كما تعرف كذلك على أنها تنظيمات

فيما تتوزع المصالح الإدارية الحضرية على مستوى المدن¹، وقد روعي في هذا اختيار هذين النمطين معطيات وخصوصيات الريف والمدينة سعيا إلى خنق الثورة ومحاولة تفجيرها من الداخل².

إن سوستيل كان يراهن على هذه المصالح ويعتبرها من بين أهم أعمدة سياسية التهدئة في سبيل تجسيد مخطط الإدماج، و يرى أن فشل القضاء على "التمرد" إنما يعود إلى غياب العلاقة النوعية والإيجابية مع الشعب، مبرزاً أسباب الفشل بقوله "إنها ثمرة الأخطاء المتراكمة منذ بداية القرن إلى غاية اندلاع الحرب الأخيرة وعليه يجب إلغاء المكاتب العربية وإبقاء المتصرفين الإداريين"³.

والظاهر أن سوستيل قد غير في آليات خطاباته بهدف التأثير السيكولوجي على الثوار وعلى الشعب فنجدته يقول في تصريح له سنة 1956 بأنه "من المستحيل أن يمنح العنف الثوري النصر للمتمردين، بل سيعمل فقط على إزهاق أرواح جديدة من الجزائريين، ليس هناك حل خارج الإطار الفرنسي وبدون فرنسا وليس لي هدف آخر أو اهتمام آخر غير هذا، لذا أدعو الجميع لمساعدتي وأن يثقوا بي فيما كلفت به لنحقق جميعنا السلام والوحدة"⁴.

لقد هدف سوستيل من وراء هذا الطرح إلى محاولة توظيف واستيعاب العناصر المتأثرة بمشروع الثورة المضادة والملاحظ كذلك أن هذه الفكرة ماهي إلا امتداد لسياسة المكاتب العربية التي أنشأها الإدارة الاستعمارية منذ 1833⁵.

وقد وصل عدد الفرق الإدارية المختصة خلال الثورة إلى حوالي 700 فرقة في جميع أنحاء البلاد إلى جانب عشرات الفرق الإدارية الحضرية، أين نجد بأن عددها ارتفع من 30 مكتب سنة 1955 إلى 490 كتب سنة 1956 ووصل إلى حدود 590 مكتب خلال جويلية 1958⁶.

بدايات تجسيد الفكرة انطلقت من ربيع 1955 عندما عين سوستيل قيادة مدنية عسكرية

شبه عسكرية تسهر على تنفيذ وشرح أوامر الإدارة الاستعمارية وهي تتكون من عدة مصالح (الحالة المدنية – الاستعلامات – الإدارة – المصلحة السيكولوجية – الدعاية – مصلحة التنشيط ...)، للتفصيل أكثر يُنظر: وزارة المجاهدين، ضباط الشؤون الأهلية وتصدى الثورة لهم، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 34.

¹Jean Ganiage, Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours, Ed, Fayard, France, 1994, p 890.

²لخضر شريط وآخرون، إستراتيجية العدو الفرنسي في تصفية الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 297-298.

³Ministre de la défense Française, les Sections Administratives spécialisées en Algérie – Un Outil pour la stabilisation, Paris, France, 2015, p 17.

⁴Déclaration de Jaque Soustelle, gouverneur général de l'Algérie à radio Alger, le 12 janvier 1956, voir le site suivants http://www.alger-roi.net/Alger/documentsalgériens/politique/pages/hs_déclaration_soustelle.htm

⁵لخضر شريط وآخرون، مرجع سابق، ص 304.

⁶قريقر ماتياس، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1955-1962) تر: م جعفري، ط 01، منشورات السائي، الجزائر، 2013، ص 07.

بالأوراس وعين الجنرال بارلنج على رأسها والذي أوكل إليه القيام بعملية نموذجية قوامها 14 ضابط من الشؤون الأهلية و 09 ضباط من الشؤون الصحراوية استقدموا من المغرب الأقصى بعد إجراء تكوين قصير المدى للقيام بالوظيفة المحددة لهم¹.

بعد تأسيس المصالح الإدارية المتخصصة الأولى سنة 1955 والمباشرة في مهامها على مستوى البلديات المختلطة تم بداية من سنة 1956 خلق مصالح إدارية متخصصة جديدة في كل البلديات المختلطة والبلديات كامل الصلاحيات، وفيما يخص اختيار ضباط الشؤون الأهلية فإضافة إلى ضباط المصالح الإدارية المتخصصة القادمون من مكاتب قضايا الأنديجان بالمغرب والذين كانوا ملمين بالجوانب التاريخية والجغرافية واللغوية للجزائر²، فنجد أن مصالح الشؤون الخارجية شرعت في برامج تكوينية لاختيار ضباط الشؤون الأهلية والذين كانوا في الغالب من الضباط العاملين في الجيش الفرنسي المتطوعين والاحتياطيين والذين كانوا يتلقون تكويناً إدارياً متخصصاً في مبادئ اللغة العربية واللهجات المحلية ودروساً في علم الاجتماع الإسلامي، زيادة على التريضات الميدانية والرحلات الدراسية أين كان هذا التكوين يستغرق عاماً كاملاً³.

كما تم تجنيد عدد من الجزائريين تحت تسمية "المخازنية" ووُضعوا تحت تصرف سلطة ضباط S.A.S أين كانوا يقومون بدعم عمليات التمشيط، وكان عددهم يتراوح ما بين 30 إلى 50 مخازني في كل وحدة⁴، ومن بين المهام التي اضطلعت بها مصالح S.A.S فنوجزها فيما يلي :

أ – المهام الإدارية: من بين أبرز مهامها الإدارية أنها كانت تمثل السلطة المركزية والمسؤولة عن الحالة المدنية من خلال التصريح بالولادات والوفيات وإعداد بطاقات الهوية وحل المشاكل الخاصة بالأرض والأجور والمنح العائلية وطلب القروض لدى الشركات الزراعية⁵، وإضافة إلى هذه المهام كلفت مصالح S.A.S بتحضير الانتخابات العامة والبلدية وعمليات إحصاء السكان وبذل أقصى الجهود لإقناع السكان بالمشاركة في الانتخابات ولو قسراً، والظاهر أن ضباط S.A.S أصبح يلعب دور رئيس البلدية والمجلس البلدي في آن واحد.

إن إستراتيجية هذه المصالح إنما كانت تهدف بالأساس إلى محاولة الاحتكاك بالشعب والعمل على كسب ثقته لتكريس التواصل وتحقيق التهدئة، وهو ما يبرزه دليل ضباط الشؤون الجزائرية (إن

¹ الغالي غربي، مرجع سابق، ص ص 174-175.

² نجاة بية، مرجع سابق، ص ص 142-143.

³ الغالي غربي، مرجع سابق، ص 178.

⁴ كوثر هاشمي، مرجع سابق، ص ص 164 165.

⁵ نفسه، ص 166.

التقرب من الشعب أمر ضروري لتحقيق الاستقرار الكامل، هذا الأخير الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بمساعدة السكان المحليين لذا يجب اعتماد أسلوب الإقناع بدل الإكراه¹.

ب - المهام الاجتماعية والاقتصادية: لقد كانت المهمة الاجتماعية لضباط S.A.S هي العمل على تأمين الرعاية الصحية للسكان بواسطة مراكز المساعدة الصحية المجانية A.M.G والتي كان يشرف عليها الجيش الفرنسي والصليب الأحمر الفرنسي وكان ذلك بهدف تلميع صورة الإدارة الفرنسية لدى السكان وتسهيل عملية تأطير الجزائريين ومراقبتهم، كما تم بعث المراكز الاجتماعية والطبية المجانية وتقديم المساعدات المالية والمواد الغذائية مثل الدقيق والحبوب والملابس²، كما تم فتح المدارس ومراكز التكوين المهني المتخصص من أجل تأطير الشباب الجزائري وتأهيله قبيل أداء الخدمة العسكرية، كما اهتمت مراكز S.A.S بفتح ورشات التكوين لتلقين مختلف المهن، أين وصل عدد الورشات المؤطرة من قبل موظفي S.A.S سنة 1960 إلى حوالي 400 مركز تمهين و 402 مركز تكوين للكبار³.

كما أن هذه الإستراتيجية لم تقتصر فقط على الذكور بل وُجّهت أيضا إلى العنصر النسوي أين تم إنشاء العديد من المراكز التي تعنى بشؤون المرأة ومحاولة استدراجها لتندمج مع قيم ومبادئ المجتمع الفرنسي، فتم تشجيعها على الخروج وتعلم مختلف المهن في المراكز التي كانت تشرف عليها مشرفات ملحقات بالمصالح الإدارية المختصة⁴.

ج - المهام السياسية والإدارية: لم تستطع المصالح الإدارية المتخصصة التجرد من مهامها العسكرية، فالوظائف المدنية المشار إليها سابقا كانت ثانوية فقط مقارنة بالهدف الرئيسي الذي تأسست من أجله هذه المصالح والذي كان يصب في العمل على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الشعب وعن الثوار وصولا إلى الهدف الأسى وهو تدمير النظام السياسي والإداري الذي خلقته جبهة ت. و. إضافة إلى العمل على تشجيع الجزائريين على الانضمام إلى الجيش الفرنسي والمشاركة في العمليات ضد قوات جيش التحرير الوطني⁵.

¹ عبد القادر نابلي، مرجع سابق، ص 88.

² قريقر ماتياس، مرجع سابق، ص 182.

³ الغالي غربي، مرجع سابق، ص 180.

⁴ Hartmut Elsenhans, La guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à une autre ; le passage de la IVe à la Ve République, Ed, publisud, Paris, pp551. 552.

⁵ Grégor Mathias, Les sections administratives spécialisées en Algérie : Entre idéal et réalité (1955-1962), L'Harmattan, Paris, 1998, p 108.

وقد كانت المهام العسكرية مقسمة إلى قسمين أساسيين، قسم خاص بمراقبة السكان من خلال القيام بإحصاء شامل ودقيق لهم ومراقبة تحركاتهم ومنحهم رخص للتنقل¹، وكانت هذه العملية تتم بالتنسيق مع بقية المصالح الأمنية مثل المخابرات والشرطة والجندرية لمساعدتهم في إلقاء القبض على المشتبه فيهم².

كما أن ضباط S.A.S. يسعون أثناء القيام بعملية مراقبة السكان إلى إحكام السيطرة عليهم فيقومون بالتعرف على كل الأشخاص وكذا عن تشكيلة الدواوير والمشاتي التي كانت تحت سلطتهم، أين تم تسليم جميع السكان بطاقات تعريف وشهادات إحصاء، إضافة إلى توليها منح السكان جميع الأوراق الصادرة عن الإدارة كتصاريح المرور الفردية والجماعية، جوازات نقل السلع وشهادات الإيواء...³.

أما القسم الثاني فهو الخاص بالاستعلامات فS.A.S. وبحكم قربها من السكان ومعرفتها لهم فقد أصبحت تشكل إحدى هياكل الحرب الرئيسية ضد الثورة من خلال المعلومات المهمة التي تزود بها الجيش الفرنسي وأيضا متابعة ومهاجمة وحدات جيش ت.و. وتكثيف العمل الدعائي والنفسي بين السكان أين كانت تستعمل العديد من الطرق للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف أبرزها التحقيقات مع الأسرى والمساجين وإجبارهم على الاعتراف بأسرار الثورة مستعملين شتى أنواع طرق التعذيب، كما تم تخصيص مبالغ مالية للمتعاونين معها وشراء ذممهم وتحويلهم إلى عملاء وخونة، إضافة إلى استغلال الاختلافات العرقية وتغذيتها وتعميق مبدأ سياسة فرق تسد⁴.

لقد كانت الأهداف المعلنة لهذه المصالح و مهمتها تنحصر في محاربة التخلف الإداري وإنشاء وحدات إدارية متجانسة وملائمة لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن الحقيقة هي أن هذه الإصلاحات اندرجت ضمن إستراتيجية محكمة لمكافحة جبهة ت.و. ومحاولة القضاء عليها بطرق مكملية للعمل العسكري والوصول إلى إشراك أكبر عدد ممكن من الجزائريين في تسيير الشؤون المحلية وتولي مناصب في الوظيفة العمومية وبالتالي الوصول إلى تكوين قوة ثالثة مؤيدة لفرنسا، في حين أن تحسين الأحوال الإدارية كان من شأنه السماح بكسب ثقة الجزائريين وإبعادهم عن جبهة ت.و.، فأهداف S.A.S. كانت في حقيقتها امتداد للحرب النفسية في أوساط السكان.

¹ قريقر ماتياس، مرجع سابق، ص 141 142.

² الغالي غربي، مرجع سابق، ص 182.

³ نجا بية، مرجع سابق، ص 187.

⁴ الغالي غربي، مرجع سابق، ص 183 184.

المبحث الثالث: التمدد السياسي والعسكري وبداية تجسيد سلطة ج ت و. (1954-1956).

1- التمدد العسكري للثورة الجزائرية.

1-1. التطور العسكري للثورة التحريرية ومحاولة تثبيت جبهة التحرير الوطني عسكريا.

لقد كان لمفجري ثورة التحرير وهم مسؤولون عسكريون سابقون في المنظمة الخاصة تصور خاص لمشروع الثورة المتكامل والذي يركز على العاملين السياسي والعسكري من أجل تحقيق الهدف وهو ما حمله بيان أول نوفمبر الذي أوضح أن العمل العسكري كان نتيجة حتمية لإفلاس العمل السياسي¹، وقد كان قادة هذا المشروع يدركون جيدا كذلك أن الرهان العسكري لم يكن هدفه "الحسم العسكري" منذ الوهلة الأولى لأنجيش ت و. في كل الأحوال لن يكون في استطاعته هزيمة الجيش الفرنسي، فالحرب إذا كانت حرب استنزاف بهدف الوصول إلى تسوية سياسية، وحتى العنف الذي يتخللها هو "عنف دفاعي" ردا على سياسة القمع الاستعماري²، وهو ما اعتمدته جيش ت و. من خلال استنزاف قوات العدو ماديا ومعنويا بواسطة "حرب العصابات" وإلزامه بالتعبئة العامة التي كانت مكلفة ومرهقة والعمل على تحطيم قواته في جميع المجالات (اشتباكات- كمائن- قتل معاونيه- حرق المزارع)³.

ويُعرف كريم بلقاسم طبيعة المواجهة الميدانية التي كلن يعتمد عليها جيش التحرير بالقول " إن الأسلوب الذي نواجه به العدو عندما يكون مطلعا على وجودنا في جبهة ما ليس هو الأسلوب الذي نواجهه به عندما يكون جاهلا لوجودنا، فالقاعدة الأساسية في جميع أنواع المعارك هي أن تحتفظ دائما بزمام الموقف حتى يكون في متناولنا أن ندخل المعركة وأن نتجنبها حسبما نريد، أي أن المعركة يجب أن تتم حسب إرادتنا وحسب خطتنا بحيث لا يستطيع العدو أن يفرض علينا المعركة حسبما يريد"⁴.

وعليه فالعمليات العسكرية التي نفذتها الطليعة الثورية في الفاتح من نوفمبر 1954 كانت بمثابة الإعلان عن مولد " العنف الثوري" أين برز أولا البعد الوطني من خلال شمولية الثورة لمعظم أنحاء الوطن ولو على تفاوت، ثم البعد الطبقي أين شارك الفلاحون والخماسون إلى جانب المثقفين الثوريين⁵، وهذا ما يعتبر أول تحد ونجاح للثورة.

¹ أنظر بيان أول نوفمبر 1954.

² Yves Courrière, L'heure des colonels, Fayard, Paris, 1970.p.90.

³ محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر، تحرير محفوظ الزيدي، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 145.

⁴ جريدة المجاهد، ع 58، 28 ديسمبر 1959، ص 03.

⁵ احسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص

ولما كانت إستراتيجية جيش ت. و. تقضي بضرورة محاولة تثبيت جبهة التحرير الوطني سياسيا وعسكريا والعمل على خلق حالة للأمن عبر كامل ربوع الوطن فإن ذلك حتما كان يمر عبر القيام بعمليات عسكرية متنوعة تم تكييفها وفق إمكانيات جيش ت. و. المتواضعة، فكان الاعتماد بشكل رئيسي على حرب العصابات باعتبارها الخيار الملائم لطبيعة المعركة غير المتكافئة، وهي إستراتيجية تنطلق من مفهوم الحرب المتحركة التي تعتمد على عنصر المباغتة أو عمليات "أضرب واهرب"¹.

كما يتضح استيعاب جيش ت. و. لمفهوم حرب العصابات من خلال المبادئ العشرة التي أعلنها في السنة الأولى للثورة والتي تعتبر المنهج والإيديولوجية السياسية والعسكرية التي يجب على جميع القادة الالتزام بها².

ولقد ركزت جبهة ت. و. في بداية الأمر على إنجاح مهمة تفجير الثورة من أجل إثارة العدو وإرباكه ثم المرور إلى إقامة التنظيم الثوري في ظروف ملائمة، فبعد النجاح النسبي الذي عرفته عمليات ليلة الفاتح نوفمبر كان يتوجب على المجموعات المفجرة للثورة وفق إستراتيجيتها أن تعود إلى ملاحمتها النائية والأمنة والاستعداد للمجاهمة الحاسمة، فبداية الثورة لم تكن مثالية حسب لخصر بن طوبال الذي أكد " بأننا كنا مجبرين على الاختباء في الجبال والقرى وكذلك في أحضان الشعب أين كنا نعمل على تهيئته وتنظيمه وكذا تحضير المراكز والمخابئ " ويضيف " بأن المبادرة كانت لصالح الجيش الفرنسي وأنا اكتفين ببعض العمليات فقط، لكن شيئا فشيئا بدأنا في المبادرة خاصة في الليل فكان النهار لصالح الجيش الفرنسي والليل لنا وهذا في حد ذاته انتصار"³.

وقد كان التركيز خلال الستة أشهر الأولى في استمرارية الثورة على منطقة الأوراس حيث كان مصطفى بن بوالعيد قد تعهد بذلك في الاجتماعات التحضيرية لاندلاع الثورة⁴، لذلك نجد أن معظم العمليات العسكرية خلال المرحلة الأولى قد تركزت بالأوراس.

رغم الفشل النسبي للعمليات العسكرية ليلة الفاتح من نوفمبر واستشهاد واعتقال بعض القادة إلا أن جيش ت. و. ووفق إمكانياته المحدودة استطاع الصمود واستطاعت وحداته في كثير من مناطق جبهات القتال أن تملك زمام الأمور، وباتت المبادرة في حوزتهم حيث كانوا يستطيعون مواجهة قوات العدو في أي وقت وذلك بفضل خفة الحركة والمرونة في التخطيط وسرعة التأقلم مع الأوضاع

¹ الحاج الأخضر عبيدي ، شهادة لجريدة المجاهد ، ع 42 ، 18 ماي 1959 ، ص 09.

² أنظر جريدة المجاهد ، ع 01 ، 01-06-1956 ، ص 24. وانظر أيضا: الملحق رقم 01.

³ شهادة لخضر بن طوبال لمجلة الباحث ، ع 01 ، جويلية 1982 ، ص 50.

⁴ هلايلي محمد الصغير ، شاهد على الثورة في الأوراس مذكرات الرائد هلايلي محمد الصغير ، دار القدس العربي، الجزائر، 2012 ، ص 49.

المستجدة¹، أين تمكنت من شن حرب تحريرية ابتداء من الجبال ثم تعميما على القرى والمدن دون توقف.

فالمنطقة الأولورغم الإجراءات القمعية ورد الفعل العنيف والسريع لقوات الاحتلال بها أين سارعت إلى تجميع السكان وإقامة المناطق المحرمة وعمليات التمشيط الكبرى إلا أن الأفواج العسكرية في المنطقة الأولى استمرت في ضرب الأهداف الاستعمارية وتوسيع الثورة ومدّها شرقا إلى النمامشة وسوق أهراس وغربا إلى المسيلة وبريكة وجنوبا إلى بسكرة وواد سوف، وتم تجنيد أعداد كبيرة من الأفواج المقاتلة أين حققت انتصارات باهرة في المعارك التي خاضتها، ورغم اعتقال بن بوالعبد إلا أن خلفاءه والجهاز الإداري للثورة بالمنطقة واصل قيادة المعركة بنفس قوي حيث تمكن شياحي البشير من تنظيم المنطقة وبادر منذ سبتمبر 1955 إلى تنظيم أيام مفتوحة على الثورة بوادي هلال للتعريف بالثورة وتجنيد الشعب، وهو نفس ماأبلاه عباس لغرور وعاجل عجول ولزهر شريطفي المعارك التي خاضوها².

الإستراتيجية نفسها اعتمدتها المنطقة الثانية التي وإنلم تشهد عمليات عسكرية كبرى إلا أن التركيز فيها كان على وضع الكمائن في الجبال والأرياف وتخريب مزارع المعمرين وإعدام الخونة، ورغم استشهاد قائد هادي دوش مراد إلا أن نائبه والقائد الجديد للمنطقة زيغود يوسفورفاقه سيواصلون طريقه معطين الأولوية لغرس الثورة في أوساط الشعب³، أين عرفت المنطقة سلسلة من العمليات العسكرية اختير لها أن تكون في مناسبات تاريخية، فكانت هجمات الثامن ماي والخامس جويلية 1955، والتي اتسمت بطابع حرب العصابات أين استطاعت تقوية حضور جيش ت و بالمنطقة⁴، فعمليات 05 جويلية والتي كان الهدف منها هو إلحاق أكبر حجم ممكن من الخسائر بمزارع المستوطنين تمكن فيها الشعب وتحت حماية جيش ت و. من حرق وإتلاف 70 مزرعة وقطع 40 هكتار من الحوامض وأكثر من 700 هكتار من القمح والشعير، فقد أثبتت هذه الهجمات أن الشعب على أهبة الاستعداد للأخذ بدوره في الحرب التحريرية، والنتيجة الأخرى لهذه العمليات هو أن الهلع واليأس بدأ يتسرب إلى صفوف المستعمرين وبدأ الكثير منهم يفكر في المغادرة، ولا أدل على ذلك من أن شيخ

¹ الغالي غربي، مرجع السابق، ص 407.

² Henri Alleg et autres, la guerre d'Algérie, Ed, temps actuels, paris, t2, 1981, p 68.

وينظر أيضا : محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية - الولاية الأولى نموذجا - المصلحة الرسمية البساتين، الجزائر، 2007، ص ص 127-130.

³ أنظر شهادة صالح بونيدر لمحمد عباس، ثوار عظماء، شهادة 17 شخصية ثورية، مرجع سابق، ص 324.

⁴ علي كافي، مصدر سابق، ص ص 70-78.

بلدية الركنية نشر إعلانا في "لاديبش دي كونستانتين" يعرض فيه القرية بكاملها للبيع بما في ذلك دار البلدية التي كانت ملكا خاصا له¹.

المنطقة الثالثة ورغم انطلاقتها الصعبة والمتواضعة إلا أنها حسب قائدها كريم بلقاسم لقيت فرحة كبيرة، أتبعها بعقد اجتماع تقييمي في 20 نوفمبر 1954 دعا فيه إلى العمل بكامل الجدية من أجل إرساء الثورة وكسب الشعب لدعمها، أين عرفت الهجمات بعد ذلك نسقا متصاعدا فبلغت في ديسمبر 1954 هضاب مدينة الجزائر² و دخلت المنطقة في مرحلة من النشاط الثوري كان أبرزه الهجوم الذي شنه فوج من المجاهدين في 09 جانفي 1955 بقيادة السعيد بعبوش على مركز مراقبة لجيش الاحتلال ب "تيزي ن جمعة" والذي كان له صدى كبير وتأثير قوي في نفوس المواطنين الذين اكتشفوا شجاعة إخوانهم المجاهدين، وقد علق كريم بلقاسم على هذه العملية بالقول " هذا عمل جيد يُغنيننا عن شهور من الاجتماعات والكلام، علينا بتكثيف هذا النوع من العمليات"³.

كما وقفت المنطقة بالمرصاد للرد على مصيدة "العصفور الأزرق" أين كان سوستيل ينوي تكوين جيش مواز من القبائل " القوة ق " لمحاربة جيش التحرير بالمنطقة، لكن قيادة المنطقة اكتشفت هذه المؤامرة وسمحت لعناصر موالية لها بقبول عرض التسليح ثم العمل على تحويله إلى فرصة لتسليح ما أمكن من رجالها⁴، كما نجحت قيادة المنطقة في تأديب أعوان المستعمر وإلحاق الأضرار بممتلكات المستوطنين⁵.

وبخصوص المنطقة الرابعة ورغم أن الثورة واجهت عدة مشاكل في بدايتها بها إثر اكتشاف أغلب خلاياها بالعاصمة إلا أن قادة المناطق حاولوا استدراك ذلك، ففي نواحي البلدية نظم سويداني بوجمعة وبوشعيب عدة عمليات عسكرية بمناسبة نهاية السنة الميلادية (نهاية ديسمبر 1954)، كما تدعمت الثورة بوفود عبان رمضان⁶ الذي التحق بها في مهام الإعلام والدعاية انطلاقا من العاصمة،

¹ شهادة بن عودة لمحمد عباس : ثوار عظماء، مرجع سابق، ص ص 363-363.

² مصطفى الأشرف، الجزائر : الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر، 2007، ص 178.

³ شهادة كريم بلقاسم : ثوار عظماء، مرجع سابق، ص 121. وينظر أيضا شهادة أوعمران في نفس المرجع، ص 186.

⁴ جودي أتومي، وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة (منطقة القبائل) 1956-1962، دار الريم للنشر، الجزائر، 2012، ص ص 28 31.

⁵ يحي بوعزبز، الثورة في الولاية الثالثة، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص-ص 45-49.

⁶ عبان رمضان (1920-1957): يلقب بمهندس مؤتمر الصومام، ولد في 20 جوان 1920 في قرية عزوزة قرب الأربعاء ناث إرائن، انضم إلى حزب الشعب سنة 1943، ثم عين مسؤولا في المنظمة الخاصة، سجن سنة 1950 و أطلق سراحه في جانفي 1955 فالتحق بصفوف الثورة، أشرف على تنظيم و توجيه مؤتمر الصومام و قاد لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى و همش في تشكيلة لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية، أعتقل في المغرب يوم 27 ديسمبر 1957، للمزيد ينظر : Benjamin Stora , op.cit , pp 163-164، طافر نجود، مرجع سابق، ص ص 261-262.

وبدأ يوطد نظام "الفداء" بمدينة الجزائر، لتعرف المنطقة بعدها توقيف قائدها " رايح بيطاط " من طرف الأمن الفرنسي في 16 مارس 1955، أين خلفه " اوعمران " في قيادة المنطقة ولتبدأ المجموعات المسلحة في شن عمليات عسكرية ناجحة في "المتيجة والبليدة والمدية وغيرها"¹. كما تدعمت المنطقة الرابعة بالتحاق أفواج من المسرحين بالجيش الفرنسي²، وفي سبتمبر 1955 تمكن اوعمران بالتنسيق مع عبان من تحقيق سبق إعلامي عندما استقبلا مبعوث أسبوعية " فرانس اوبسرفاتور " روبير باراوأكد له تمسك الثورة بسلاحها ومقاومتها رغم الفوارق في العتاد والإمكانات³. هذاوعرفت المنطقة الخامسة تأخرا للعمليات العسكرية اثر الصعوبات الكبيرة التي عرفت⁴، حيث صرح العقيد لطفي⁵ أن العمل في المنطقة الخامسة لم يبدأ منذ نوفمبر 1954 إذ أن العدو قضى على الفرق الصغيرة التي تكونت حينذاك والتي لم يكن بحوزتها سوى بعض الأسلحة البسيطة⁶، لذا أصبح رهان قادتها هو الحفاظ قدر الإمكان على جذوة الثورة مشتعلة، وبعد جهود بن مهيدي في البحث عن السلاح وانتقاله إلى المغرب وإلى القاهرة وتنسيقه مع الثوار المغاربة تم تحديد تاريخ 02 أكتوبر موعدا لانطلاق العمليات في منطقة وهران والريف المغربي، أين تم عقد اجتماع مع قيادة المنطقة في "جبل زكري" مع نهاية سنة 1955 تقرر فيه استثمار التنسيق مع ثوار المغرب ونقل الثورة إلى عمق المنطقة الخامسة⁷، كما أنه فتحت جبهة جديدة للقتال بوهران في شهر أكتوبر 1955 في الوقت الذي كان فيه سوستيل يتبجح بما يسود هذه المنطقة من هدوء وما يظهره سكانها من ولاء و طاعة⁸.

وقد أكدلطفي لجريدة المجاهد " أنه وفي أبريل 1956 تطور العمل المسلح بالمنطقة حيث تم

¹ محمد تقيّة، حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر: بشير بولفراق، دار القصبية للنشر، 2012، ص-ص 21-30. وينظر كذلك: شهادة أحمد بوشعيب لمحمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص ص 252-253. وشهادة عمر اوعمران في نفس الكتاب، ص 187-188.

² محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 132.

³ شهادة اوعمران لمحمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص 188.

⁴ جمال قنّان، إشكالية تطوير وتوسيع الثورة التحريرية (1954-1962)، ج 01، دار ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 392.

⁵ العقيد لطفي(1934-1969) اسمه الحقيقي بن علي بودغن ولد بتلمسان، تلقى تعليمه الابتدائي بها ثم انتقل الى وحدة المغربية أين واصل دراسته هناك ثم عاد أين انتسب الى المدرسة العربية الشهيرة المتخصصة في تكوين إطارات المحاكم، بعد اندلاع الثورة انضم إليها وفرض نفسه كاستراتيجي لحرب العصابات في المدن. أشرف على تنظيم الكتائب في سبدو وأفلو، وبفضل روحه القتالية والانضباطية تمت ترقيته الى عقيد قائد للولاية الخامسة سنة 1958، شارك في دورة المجلس الوطني ث ج. سنة 1969. واستشهد أثناء عودته من المغرب بجبل بشار في مارس 1960. انظر: عاشور شرقي مرجع سابق، ص 296.

⁶ جريدة المجاهد، ع 41، 01 ماي 1959، ص 06.

⁷ شهادة ابن علا، محمد عباس، فرسان الحرية (شهادات تاريخية)، دار هومة، الجزائر، 2003، ص-ص 54-61.

⁸ مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص ص 159-160.

إعادة تنظيمها بإنشاء مناطق جديدة والذي مكنها من تحقيق عدة انتصارات في ناحية عين تيموشنت فر على إثرها أغلبية المعمرين إلى وهران وتوسعت العمليات إلى غاية المنطقة الرابعة¹.

ومن أبرز انتصارات جيش تو. العسكرية أيضا هو إجبار الجيش الفرنسي على مضاعفة تعدادة 03 مرات خلال سنة واحدة ليتطور عدد الجيش من ثمانون ألفا نهاية 1954 إلى أكثر من 190 ألفا نهاية 1955²، وتطورت كذلك عمليات جيش ت.و. تطورا سريعا وتضاعفت عملياته بحوالي خمسة أضعاف، فمن حوالي 525 عملية سنة 1955 إلى أكثر من 2500 عملية في نهاية السنة وبداية 1956³، كما عرف تعداد جيش ت.و. هو الآخر تطورا حيث وصل في نفس الفترة إلى حوالي 5000 مقاتل⁴.

تمكن جيش تو. من استنزاف قوات العدو وإرهاقها من خلال حرب العصابات محققا عدة أهداف أبرزها خلق حالة من اللأمن والفرع وسط قوات العدو ومدنييه المسلحين وكذا العملاء له، حتى أصبح الجندي الفرنسي يشعر وكأنه في منطقة معادية تسمح له بإطلاق النار دون تمييز، حيث أن حاكم بلدية الأربعاء قال للمعلمين بتاريخ 12 ديسمبر 1955 بصريح العبارة: "لست مسؤولا على حياتكم" في إشارة إلى فقدان زمام الأمور وخروج الأمر عن سيطرتهم⁵.

2-1. هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 وتوسع نطاق الثورة.

تجمع أغلب الشخصيات التي عايشة أحداث 20 أوت 1955 على أن منطلقات هذه الهجمات كانت بالدرجة الأولى نتيجة حتمية لتطور الكفاح التحرري وضرورة ملحة لمسيرة اندفاع الشعب في تقدمه لمزيد من التضحيات، كما أنه جاء في إطار سعي جبهة وجيش التحرير الوطنيين إلى تكثيف العمليات العسكرية وغير العسكرية لإحداث الصدمة النفسية والأثر البسيكولوجي على المعسكر المعادي.

فرغم الانتصارات النسبية التي حققها جيش تو. إلا أن الوضعية كانت سيئة جدا خاصة فيما يتعلق بالحصار المضروب على منطقة الأوراس وتطبيق قانون حالة الطوارئ وتأخر انطلاق الثورة في المنطقة الثالثة وضرب الثورة في عمقها من خلال استشهاد بعض قادتها واعتقال آخرين، والنقص الفادح في الأسلحة لإضافة إلى ارتفاع طلبات التجنيد في صفوف جيش ت.و. لهذا أصبح لزاما على الثورة أن تثبت وجودها وتعلن شموليتها وتكسر الحصار المفروض عليها بوضع تخطيط

¹ جريدة المجاهد، ع 41، مصدر سابق، ص 06.

² محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 148 149.

³ Philippe Tripier, Autopsie de la guerre d'Algérie, France, Empire, paris, p 79.

⁴ Henri Alleg, op, cit, p 68.

⁵ محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 147.

واستراتيجية محكمة، فجاءت هجمات 20 أوت 1955¹.

وقد كتب علي كافي عنها فيقول " لقد كان قرار 20 أوت 1955 قرارا خاصا بالمنطقة الثانية وهو مبادرة من زيغود يوسف لدفع الثورة خطوات نحو الأمام، والفكرة كانت عبارة عن دعوة الى عملية كبيرة وشاملة، أين كانت الوضعية التنظيمية والحالة المعنوية مؤهلة لذلك فقد كانت عملية أوت تجربة لمدى مشاركة الشباب الذي التحق بها في العمل العسكري"²، كما أوضح قائد الهجمات زيغود يوسف حول أهمية هذه الهجمات بالنسبة للمنطقة وللثورة ككل قائلا " اليوم أصبحت القضية قضية موت أو حياة، ففي نوفمبر كانت مسؤوليتنا تنحصر في تحرير الوطن وتنفيذ الأوامر. لكن اليوم وجب علينا أن نختار إحدى الطريقتين إما أن نشن غارات عامة يحدث من جرائها الانفجار الشامل وبالتالي نحث كل الجهات على مضاعفة عملياتها ويُذاع صيت كفاحنا بكل صرامة على المستويين الداخلي والخارجي، وإما أن يكون هذا بمثابة برهان على أننا عاجزون أن نقود هذا الشعب الى الاستقلال، وبهذا نكون قد قاتلنا إلى آخر مرة وتكون في النهاية عملية انتحارية"³.

أما أهداف الهجمات فتمثلت في:

- ✓ محاولة إعطاء الثورة دفعا قويا من خلال نقلها للكفاح الى قلب المناطق المستعمرة في الشمال القسنطيني.
 - ✓ تخفيف الضغط على منطقة الأوراس⁴.
 - ✓ توسيع الفكرة الثورية في الوسط الشعبي وبعث رسالة لجميع المناطق باستمرارية الثورة.
 - ✓ تحطيم ادعاءات العدو بأن هذه الأعمال تخريبية يرتكها متمردون خارجون عن القانون.⁵
- أما على المستوى الخارجي فكانت الأهداف كالتالي:
- ✓ تجسيد التضامن مع الشعب المغربي الشقيق في ذكرى نفي ملكه محمد الخامس (بعد تضامني).
 - ✓ لفت انتباه الرأي العام والهيئات الدولية للقضية الجزائرية.

¹ أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة، مرجع سابق، ص ص 164-165.

² علي كافي، مصدر سابق، ص 89.

³ أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة، مرجع السابق، ص 168.

⁴ عبد الرحمن بن العقون، هجومات 20 أوت 1955 بوادي الزناتي، مجلة أول نوفمبر، ع 45، 1980، ص ص 27-28، وينظر أيضا: محمد حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 114.

⁵ لخضر بن طوبال، مجلة الباحث، ع 01، جويلية 1982، ص 53. وينظر أيضا: شهادة الهامل لعبيدي، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، مج 02، ج 03، قصر الأمم من 08 إلى 10 ماي 1984، قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، ص ص 68-69.

✓ إجهاض سياسة سوستيل الإصلاحية وقطع الطريق أمامه لخلق قوة ثالثة وإجبار بقية التشكيلات السياسية على الانضمام للثورة¹.

وفعلا شرعت قيادة المنطقة الثانية على الفور في تجسيد الأهداف بعد ضبط كافة التحضيرات بقيادة زيغود يوسف، حيث استهدفت الهجومات خمس وعشرون بلدة من بينها (قسنطينة- سكيكدة- الخروب- عين عبيد - الحروش- وادي الزناتي- القل- عنابة...) ²، وقد وقعت الهجومات عند منتصف النهار أين وقفت جماهير الشعب بكل ثقلها وأطيافها إلى جانب المجاهدين والمسبلين وقامت بدعم هذه الهجومات بكل ماستطاعت من عمليات تخريب وتدمير لمصالح المعمرين، حيث قُدر عدد المشاركين في هذا الهجوم بأكثر من 12000 مواطن من بينهم 185 مجاهد³. وقد استهدفت العمليات المسلحة كافة المنشآت والمراكز الحيوية الاستعمارية ومراكز الشرطة والدرك في المدن ومزارع المعمرين في الأرياف والقرى، كما تمكن المجاهدون من احتلال عدة مدن وقرى في هذا اليوم المشهود أين استمرت الهجومات ثلاثة أيام بلياليها.

رد الفعل الفرنسي لم يختلف عن همجيته ووحشيته المعهودتين والتي عُرف بها، أين سادت لغة الدمار والإبادة الجماعية للجزائريين دون تمييز، فشنت حملة توقيف وقمع واسعة استهدفت الآلاف من المدنيين وأحرقت وقصفت القرى جوا وبراً وتم تسليح الأوربيين الذين كُونوا ميليشيات وشرعوا في تقتيل المواطنين العزل، وبدورها ارتكبت القوات الفرنسية مجزرة كبيرة في ملعب " فيليب فيل " بسكيكدة، أين حُشر به الآلاف من الرجال والنساء وتم قتلهم وذبحهم جماعياً في خنادق حفرت بواسطة جرافات، وفي مشقة زفاف تم إبادة كل سكانها وتم حرق القرية كاملة.

اختلفت المصادر في تقدير عدد القتلى، فجبهة تو. نشرت يومها أسماء ل 12000 قتيل، بينما أصرت الجهات الرسمية الفرنسية على حوالي 123 قتيل و 223 جريح في صفوف مدنيها وعسكريها، وبحوالي 1200 ضحية في صفوف الجزائريين⁴.

ولا أدل على مُحصلة هذا اليوم من شهادة أحد الجنود الفرنسيين عندما تحدث عن جرائم

¹ لخضر بن طوبال، المصدر السابق، ص 53.

² جريدة البصائر، ع 229، 22 جويلية 1955، ص 115. وينظر أيضاً : مصلحة البحوث والتوثيق " هجوم 20 أوت على الشمال القسنطيني " مجلة المصادر، ع 03، الجزائر، المركز و د ب ح و ث، ص 166.

³ أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة، مرجع سابق، ص 183.

⁴ Charle Robert Ageron, L'insurrection du 20 Aout 1955 dans le Nord Constantine de la résistance Armée a la guerre d'Algérie et les Algériennes 1954 - 1962 – Actes de la table ronde organisée a Paris le 26 – 27 Mars 1996, paris, Armand, Colin, 1997, p 41.

وينظر أيضاً: محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر:العربي بوينون، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 49 - 50.

القوات الفرنسية في هذا اليوم فيقول "إننا صرنا نطلق الرصاص على الجميع وبدون تفريق... وكان قادتنا يحددون الأوامر باستهداف كل العرب الذين نلقاهم، وظللنا مدة ساعتين لانسمع غير صوت الأسلحة تقذف النار على الجمهور... بعد ذلك جاءت أوامر جديدة تقضي بجمع الأسرى وفي الغد على الساعة السادسة صباحا سطرت المدافع الرشاشة أمامهم ثم أطلق الرصاص، وبعد 10 دقائق انتهى كل شيء وكانت أعدادهم هائلة لدرجة أن دفنهم استوجب استعمال الجرافات"¹.

- نتائج الهجومات.

لقد كانت نتائج الهجومات فوق ما كان زيغود يوسف ومساعدوه يتوقعون، إذ أن الهجومات جعلتهم يتحكمون بزمام المبادرة العسكرية والسياسية، فمباشرة بعد العمليات أذاعت جبهة ت.و. بيانا جاء فيه "لقد تحطمت قبضة العدو، قد تنفس الشعب الصعداء وعادت الثقة إلى النفوس وقد ربحنا معركة الولاية بصورة مؤكدة. وعلى الصعيد القومي أقمنا الدليل أنه باستطاعتنا عندما نريد أن نهز إدارة العدو وجهازه العسكري"²، كما يصفه ايف كوريير بالقول "إنه الهجوم الحقيقي الأول لحرب الجزائر" ويضيف "دخلت حرب الجزائر الآن مرحلتها النشطة، الأقنعة ستسقط والسياسات ستتطور من الآن فصاعدا سيكون هناك ما قبل 20 أوت وما بعد 20 أوت"³. كما تضيف كاتبة الفرص الضائعة بالقول "إنه أول هجوم جزائري موسع وشامل يكشف عن إعداد دقيق ووجود قوات نظامية هامة، أهمية المساعدة من الجماهير، إنه يمثل منعرجا لحرب التحرير الجزائرية سواء من ناحية الشمولية أو ناحية اختيار الأهداف"⁴.

إذا تم بالفعل تحقيق معظم الأهداف التي خطط لها قادة الهجومات وسنحاول التركيز على جملة الأهداف العسكرية المحققة فيها لأننا سنتطرق لبقية النتائج كل على حدى ضمن المطالب أخرى، فعلى الصعيد العسكري تمكنت الهجومات من فك الحصار على منطقة الأوراس حيث تم في هذا الصدد نقل مجموعة من الضباط الساميين الذين استنجد بهم سوستيل للقضاء على الثورة بالأوراس أمثال ديكورنو وبيجار⁵، ويضيف بن طوبال أن إستراتيجيتنا نجحت حين جعلنا الجيش الفرنسي غير قادر على الخروج إلى الجبال بعد الساعة الرابعة كما استطاعت هذه الهجومات تحطيم

¹ Alistair Horne, op, cit, p 125 -126. وللتفصيل في الجرائم الفرنسية في هذا اليوم ينظر : بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة، مرجع سابق، ص 288.

² عبد الرحمن رزاق، "20 أوت 1955 – 20 أوت 1956 الذكرى المزدوجة ليوم المجاهد" رسالة المسجد، ع 01، أوت 2003، ص 69.

³ Yves Courriere, Le Temps des léopards, op, cit, pp 175-176.

⁴ علي كافي، مصدر السابق، ص 86.

⁵ حديث بن طوبال لمجلة الباحث، مصدر سابق، ص 56.

أسطورة الجيش الذي لا يقهر، أين أثبتت هذه العمليات أن جيش ت.و. باستطاعته ضرب القواعد العسكرية الفرنسية في أي وقت وهو ماضرب الإستراتيجية الفرنسية في مقتل، حيث ستضطر إلى تغيير تكتيكها الحربي وعلى تركيز ثقلها الحربي في منطقة معينة لتتماشى والتطور السريع للثورة¹.

كما تمكنت هذه الهجومات من تزويد جيش ت.و. بالعناصر المقاتلة حيث أعطت للثورة دفعا قويا وبعثت روح الأمل من جديد في صفوف المجاهدين والجهاديين، فالتحقت أعداد كبيرة من المواطنين وخاصة الشباب بالجبال، وقد قدرت السلطات الفرنسية عدد قوات جيش التحرير في 01 جانفي 1956 بأكثر من 6000 جندي ومسبلي مقاطعة قسنطينة وحدها².

الثورة لم تبق محصورة في مناطق الأحداث فقط بل ستتوسع رقعة الهجمات لتشمل مناطق مختلفة من الوطن فارتفع نسق الهجمات بالمنطقة الثانية أين ستحتل الصدارة من حيث عدد العمليات المنفذة عبر التراب الوطني، كما ستتواصل العمليات بالمنطقة الأولى والتي ستشهد أحد أبرز المعارك في الثورة التحريرية وهي معركة " الجرف"³ أو كما يسميها صانعوا أحداثها ب"أم المعارك" في 22 سبتمبر 1955، والتي برهنت عن صمود جيش ت.و. وعزمه على مواجهة القوات الفرنسية.

لقد كانت هذه المعركة محك اختبار حقيقي لقوة جيش ت.و. وتنظيمه وحسن إدارته لمعارك مباشرة مع العدو والتي كان دائما ما يتجنبها لفوارق القوة والتنظيم والتمرس بين الطرفين، خاصة وأن المعركة وقعت في ظروف استثنائية بالنسبة للمنطقة بعد الفتور الذي حدث غداة اعتقال بن بوالعبد، ولما كانت المنطقة نقطة ارتكاز بالنسبة للثورة فقد كان على قائدها شبحاني البشير أن يعيد مكانة الثورة بقوة في المنطقة وهو ما كان حيث قام بجمع سكان القرى والأرياف بتبسة حاثا إياهم على الاستعداد لمعركة كبرى مع فرنسا⁴، ولما علمت السلطات الاستعمارية بوجود عناصر من جيش ت.و. بالمنطقة سارعت إلى حشد قواتها وأرسلت إمدادات ضخمة إلى المنطقة من عنابة والجزائر. كما دخلت المعركة بمجموعات كبيرة من اللفييف الأجنبي، وقد دامت المعركة 03 أيام وأربعة ليال⁵ استطاعت فيها قوات جيش ت.و. الصمود رغم الحصار الشديد المفروض على المنطقة واستخدام كل أنواع الأسلحة من

¹ الأخضر بوالطمين، لمحات من ثورة الجزائر، مرجع سابق، ص 40.

² ليلي تيتة، مرجع سابق، ص 152.

³ الجرف : يقع جبل الجرف ضمن سلسلة الجبل الأبيض الواقع بجبال النمامشة قرب تبسة، على بعد 100 كم إلى الجنوب الغربي من المدينة.

⁴ الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص 126.

⁵ شهادة المجاهد " علي مسعي " حول أحداث معركة الجرف في ذكرائها 58، نشرة أخبار الثامنة، التلفزيون الجزائري، 22 سبتمبر 2013. بينما يذكر الطاهر الزبيري أن المعركة استمرت 08 أيام.

دبابات ومدافع إلى استخدام الطيران والغازات السامة وقصف الجبل والمغارات التي كان يتحصن بها عناصر جيش تو. بقنابل النابالم والأسلحة الكيميائية، إلا أن الثوار استطاعوا الخروج منتصرين في هذه المعركة وتصدر عنوان " معركة الجرف أوانكسار العدو " جريدة المجاهد كتحقيق جلي وواضح للهزيمة التي مني بها الجيش الفرنسي رغم كثافة الحشد ونوعية الأسلحة التي استخدمت في هذه المعركة¹، أين تكبد خسائر معتبرة بعد أن فقد أكثر من 700 قتيل وجرح أزيد من 350 وتدمير الكثير من الآليات²، أما الثوار فقد استطاعوا غنم أكثر من 150 قطعة سلاح ومجموعة كبيرة من الذخيرة قدرت حملتها بأكثر من 20 بغلا³، فيما قدر عدد خسائر الثوار باستشهاد حوالي 170 مجاهدا وجرح حوالي 21⁴.

إن المتتبع لسيرة هذه المعركة وعظمتها إنما يدرك أنه ورغم أن المعركة فرضت على جيش تو. إلا أن قيادة الثورة بالمنطقة أرادت من خلالها إعطاء دليل قوي لفعالية جيشها والثورة بالمنطقة وإعادة الثقة في نفوس الشعب الجزائري وتحصين السكان من خطر التأثير النفسي للحرب النفسية التي كان يشنها الجيش الفرنسي وأعوانه.

لقد أحدثت معركة الجرف وثبة معنوية كبيرة في صفوف المجاهدين، أين أضحى المجاهدون سواء في الأوراس أو في غيرها من مناطق الوطن أكثر عزما وأشد إقداما من ذي قبل على مواجهة قوات العدو، خصوصا وأن المعركة وقعت بعد شهر فقط من هجومات الشمال القسنطيني، وهو ما جعل الإدارة الاستعمارية تعيد النظر في كثير من خططها العسكرية، بل وفي الإستراتيجية العامة للقضاء على الثورة التي تأكدت أنها فعلا شعبية وذات قدرة كبيرة على التطور والنمو⁵.

التأثيرات انتقلت كذلك إلى المنطقة الرابعة فعرفت العديد من العمليات منها تفجير قنابل في الأبيار وهجومات في الساحل، أما بالمنطقة الخامسة فقد أستؤنف الكفاح المسلح بعد فترة التوقف الاضطرارية وظهرت عناصر ومجموعات جديدة على صلة بعناصر مغربية من الريف أين كان تأثير مواقع بالشمال القسنطيني بوهران ذو طابع بيسيكولوجي فسجلت المنطقة وبعد وصول الأسلحة إليها

¹ جريدة المجاهد، ع 01، مصدر سابق، ص ص 10-11. وللمزيد حول الشهادات الفرنسية حول عظمة معركة الجرف ينظر: يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص ص 82-85.

² عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص ص 247-248.

³ الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 144.

⁴ عمار ملاح، مرجع سابق، ص 248.

⁵ جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط 01، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 34.

عمليات عسكرية كبيرة تمكنت خلالها عناصر جيش ت. و. من قتل 15 ضابطا وأزيد من 100 عون من رجال الشرطة وحجز 100 قطعة سلاح، إتلاف 40 سيارة وقتل أكثر من 120 خائن و 20 مدني عامل بجهاز الشرطة¹، كما شهدت جبال العمور هي الأخرى معركة كبيرة كان لها جانب كبير من الأهمية في دفع حركية الثورة بالجنوب الغربي وتمكنت فيها عناصر جيش ت. و. من قتل أكثر من 1375 جندي فرنسي².

لقد أثبتت الهجومات وطنية الثورة وشعبيتها أين أسقطت الإدعاءات الفرنسية بأن الثورة مسيرة من الخارج، كما أثبتت أن جيش تو. ليس مجموعة من قطاع الطرق بل هو جيش ثوري مدعم من طرف الشعب، وبدورها بدأت أزمة السلاح تختفي تدريجيا من صفوفه. نتيجة لغنمه الأسلحة بواسطة الاشتباكات والمعارك، فالهجومات على ثكنات الجيش والشرطة أدت إلى افتكاك كميات كبيرة من الأسلحة الأمر الذي أدى إلى تدعيم الثورة وتقويتها في هذا الجانب³.

أما في الطرف الآخر فتجدر الإشارة كذلك أن هذه الهجومات أثرت كثيرا في القوات الفرنسية أين انتشرت بين أفرادها روح التمرد والعصيان، فبعد قرار السلطات الفرنسية تعبئة المجندين وبداية استدعاء الفئة الأولى من مجندي 1954 والبالغ عددهم 104 ألف جندي بدأت مظاهر التمرد تبرز والبداية من تظاهر هؤلاء الجنود عدة مرات خاصة يوم 05 سبتمبر 1955 رافضين توجيههم إلى الجزائر، كما تظاهر أكثر من 400 جندي فرنسي بالقوات الجوية في محطة ليون للسبب نفسه، وتمرد أكثر من 200 جندي من فرقة المدفعية رقم 401 وتظاهروا في كنيسة "سان سيفيران" أين قاموا بتوزيع منشورات عبروا فيها عن قلقهم وخجلهم من استخدامهم بالقوة في قضية ليست في مصلحة الشعب الفرنسي⁴.

ومن أبرز النجاحات كذلك هو إجبار السلطات الفرنسية على مضاعفة تعداد قواتها ثلاثة أضعاف خلال سنة واحدة، أين ارتفع عدد قواتها من 80 ألفا نهاية 1954 إلى أكثر من 190 ألفا نهاية سنة 1955⁵، كما فرضت أحداث 20 أوت 1955 على صحافة العالم كله أن تخصص أعمدة كاملة من صفحاتها تحت عناوين كبيرة للقضية الجزائرية وبمفهوم جديد غير الذي كان يجعل من الجزائر

¹ ليلي تيتة، مرجع سابق، ص ص 149-151.

² لخضر شريط وآخرون، مرجع سابق، ص 275.

³ أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة، مرجع سابق، ص 205. وينظر أيضا: خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج 01، دار موفم للنشر، 2012، ص 264.

⁴ علي كافي، مصدر سابق، ص 88. وينظر أيضا: عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 230.

⁵ محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص ص 148-149.

جزء لا يتجزأ من فرنسا¹.

3-1. إستراتيجية الثورة في التصدي للمصالح الإدارية المختصة.

لقد راهنت فرنسا على القضاء على الثورة التحريرية وعزل حركة المقاومة عن إطارها البشري والسياسي والاجتماعي، لهذا نجد أنها عززت جهازها العسكري والإداري ظنا منها أن العلة في عجزها يمكن تغطيته وتداركه برفع الإمكانيات ووضع المشاريع المفلسة، لكن سعيها خاب أين نجد أن حركة الثورة توسعت وتدعمت مراكزها وأثبتت قاداتها قدرتهم على مواجهة المشاريع الفرنسية وفي مقدمتها نشاط S.A.S الذي حظي باهتمام ومراقبة خاصين من طرف أجهزة الثورة معتمدة على إستراتيجية شملت مايلي:

أ عسكريا؛ وذلك من خلال:

القضاء على العناصر العاملة بمكاتب S.A.S حيث أولت قيادة الثورة أهمية خاصة لهذه المكاتب إدراكا منها لخطورتها لذا كانت التعليمات واضحة وصريحة بضرورة شن حرب لاهوادة فيها ضدها وضد ضباطها، وهو ماتبرزه إحدى التعليمات التي أبرقتها قيادة الولاية الخامسة والتي جاء فيها (تمثل مكاتب S.A.S خلية قاعدية في سياسة العدو، فهي التي تعذب و تحيك الشبكات الاستعلامية التي تعرقل عملنا الثوري، لذلك فهي تمثل الهدف الأول الذي يجب علينا مواجهته، ولهذا يتوجب على كل قادة المناطق العملياتية تحطيم هذه البنية التحتية العميقة وشن حرب ضد مكاتبها، حيث يمكن لقادة المناطق شحذ روح التنافس بين جنودهم بتحديد عدد من المكافآت (منح ترقية في الرتب العسكرية ومنح أوسمة وغيرها... لكل مجاهد أو فدائي يطيح برأس ضابط من ضباطها)²، وعليه كثفت قوات جيش تو. من عملياتها ضد هذه المصالح خاصة عن طريق التصفية الجسدية سواء عن طريق الفدائيين³ أو الفارين من الجيش الفرنسي والذين التحقوا بالثورة وبادروا بمد يد المساعدة للمجاهدين بحكم معرفتهم لهذه المراكز ونقاط قوتها وضعفها⁴.

كما كان لجهاز المخابرات دور مهم في تتبع القائمين على هذه المراكز والمتعاونين معهم من حركي وخونة وإصدار تعليمات للسكان بعدم التعامل أو إقامة علاقات أو اتصالات مع هذه المصالح ورفض

¹ العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص 147.

²Philippe Hédouy, Algérie Française 1942-1962, Société de Production Littéraire, 1980, p 201.

³ وفي هذا الصدد يورد المجاهد محمد بلقاسم المدعو " الجوكي " من منطقة المسيلة كيف أنه قام بالثأر لشرف امرأة اعتقلها وعذبها أحد ضباط S.A.S بعد فشله في استجوابها والحصول على معلومات . انظر مجلة أول نوفمبر، ع 90 - 91، مارس - أبريل 1988، ص-ص 80-

82.

⁴ مجلة أول نوفمبر، ع 66، ص 43. وينظر أيضا : جريدة المجاهد، ع 47، 27. 07.1959، ص ص 7. 8.

دعوتهم للمشاركة في الانتخابات أو حمل البطاقات وعدم الاستجابة للإغراءات المادية¹، أين عمدت قوات جيش تو. إلى تكثيف هجماتها ضد المنشآت ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي التي أقامتها هذه المصالح، فشنت عمليات عسكرية ونصبت الكمائن لدوريات المخزن المكلفة بحماية أبراج هذه المصالح²، وقد حققت الثورة في مجال مكافحة ضباط مكاتب S.A.S القضاء على 73 ضابطا، إضافة إلى 33 ضابط صف و 42 ملحق مدنيا و 612 عنصرا من حرس المخزن³.

ب- اختراق مصالح S.A.S والجوسسة المضادة.

عمل جيش تو. وفق إستراتيجية جديدة تماشيا مع تطور الثورة، فكان العمل على محاولة اختراق الجيش الفرنسي ومصالحه من خلال الاتصال ببعض العناصر المدسوسة في أوساطه أو المتعاطفة مع جيش ت.و. أو التي تم شراء ضمائرهم بالأموال والتي عملت على الحصول على معلومات في الميدانين العلمي والنفسي ومعرفة مخطط التحصينات داخل الثكنات والمراكز العسكرية ومخازن الأسلحة والبارود، والتعرف على التشكيلات العسكرية وقوادها⁴، وبذلك أصبحت تحركات الجيش الاستعماري مكشوفة وأخباره تتسلل إلى عناصر جيش تو. أولا بأول⁵.

كما تم في هذا الصدد مراقبة أعوان الجيش الفرنسي سواء مراقبة "الطابور الخامس" والمكون في غالبته من عناصر جزائرية معادية للثورة وتعمل على تثبيطها ونشر الأكاذيب والإشاعات الانهزامية أو مراقبة الأشخاص الذين تم إلقاء القبض عليهم ثم أُفرج عنهم لشبهة التواطؤ مع الجيش الفرنسي، كما أعطت أوامر بضرورة العمل على إنشاء طابور خامس للثورة مضاد لهذا الطابور الهدام⁶.

ورغم المضايقات التي خلقتها هذه المصالح وضباطها على الثورة خاصة جنود "القومية" إلا أنها نجحت في التغلب عليها وتوظيفها لصالحها، ذلك أن الضرر عاد في النهاية على الجيش الفرنسي ومعاونيه لأن الشعب الجزائري كله أصبح عينا عليهم ومراقبا لتحركاتهم ويتبعهم في كل مكان⁷.

إذا لقد استطاع جيش ت.و. تحقيق أهداف المرحلة الأولى التي رسمها بفضل فاعلية التنظيم الذي أقامه من البداية واستطاع رفع التحدي وتحقيق بعض النجاحات التي أقرتها المصالح الأمنية الفرنسية نفسها في تقاريرها، فهذا تقرير في نهاية شهر فيفري 1955 يقول "لقد أصبح الجيش الذي كان مشكلا

¹ الغالي غربي، مرجع سابق، ص 185.

² Grégor Mathias, op.cit, pp 343.344.

³ Pierre Montagnon, la guerre d'Algérie, Ed, Pygmalion, paris, 2004, p 146.

⁴ Grégor Mathias, op, cit, p.344.

⁵ خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج 01، مرجع سابق، ص 438.

⁶ عبد القادر نايلي، مرجع سابق، ص 135.

⁷ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر ...، مرجع سابق، ص ص 251 252.

في البداية من عصابات حقيقية مقلقة، إن له مجلس أعلى في القاهرة (يبعث له التشجيعات عبر الإذاعة)، له قوة عددية تزداد يوما بعد يوم وشبكة مختارة جيدا موزعة عبر البلاد لها قوانينها وتنظيماتها، تحصل عائلات ضحايا الواجب عند هؤلاء على رسائل تعزية وعائلات المعوزين على العون المادي، أما المتحفظون فترسل لهم رسائل تحذير في حين يتم خطف الخونة وذبحهم¹، وهو نفس ما أكده أحد الضباط الفرنسيين الذي تعجب لتزايد عدد المجاهدين وانتصاراتهم بالقول " لا يمكن هؤلاء... الذين عرفناهم منذ قرن وثلث القرن، فربناهم على الاستكانة ودربناهم على الطاعة وقتلنا في نفوسهم الإسلام، وأمتنا على ألسنتهم العربية وبشرناهم بالمسيحية وفصلنا بينهم وبين العرب في الأقطار الأخرى... وأردنا أن نجعلهم قلة مستضعفة في البلاد، حتى أصبح هؤلاء الجزائريون في رأينا مسوخا من غير جنس ولا لون ولا دين ولا لغة ولا تاريخ ولا تقاليد، لابد أن يكون هؤلاء المردة من جنس غير الجنس الذي عرفناه ومن بلد غير البلد"².

وتضيف شهادة أحد الصحفيين الأمريكيين والذين استدعاهم لأكوست لنقل مجريات الحرب في الجزائر ونقلا عن جريدة " لوموند الليسترا دو " بأمريكا الجنوبية بالقول: " أنه وعلى الرغم من الإدعاءات الفرنسية بالسيطرة على الجزائر وأنهم يحكمونها بالقوة إلا أن القسم الأعظم أصبح في قبضة التحرر الوطني، والحقيقة التي يجب إبرازها هي أن الجزائر ليست خاضعة اليوم للحكم الفرنسي إلا من حيث الظاهر فقط، وأن الحكم الحقيقي ليس غير جهة ت.و. التي تقوم بتنظيم أعمال الوطنيين وتصدر الأوامر"³. كما عبر أحد كبار موظفي المكتب الثاني الفرنسي بالجزائر بالقول " إنها شيء يفوق التصور، وأن الجزائريين صنعوا شبكة بالغة الدقة والقوة أفلقت فرنسا وخلقت الرعب في قلوب جيشها"، كما يضيف " أن شبكة جيش تو. قد شملت جميع فئات الشعب الجزائري من الطفل إلى الشاب، إضافة إلى العنصر النسوي أين تلعب المرأة دورا كبيرا ومهما في الثورة، فكثير من النساء غيرت الحرب نفسياتهن وتوجهن صوب المعركة مجندات لايهبن الموت، وتوزعن في كل مكان، فتجدهن في المدينة والقرية وفي الجبال مع المقاتلين يحملن السلاح وأخريات ممرضات وناقلات سلاح... وقد لاحظت أن كثيرا من النساء موجودات على قائمة المتهمين ومطلوبات من العدالة الفرنسية"⁴.

2-التمدد السياسي شعبيا وشعبيا.

¹ ليلي تيتة، تطور الرأي العام إزاء الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص 98.

² الزغندي، مؤتمر الصومام، ص 238.

³ جريدة المجاهد، ع 18، جيش التحرير يحكم الجزائر، 15 فيفري 1958، ص 09.

⁴ نفسه، ص 09.

2-1. التعبئة الجماهيرية وكسب رهان الجماهير.

لقد وضعت قيادة جبهة تو. الجماهير ضمن أبرز أولوياتها لأنها كانت مقتنعة بأنها هي الأساس في إحداث الانقلاب الشامل على المستعمر، وأن الاستعداد النفسي والإيمان العميق للجماهير بالقضية الوطنية هو من سيصنع الفارق وسيُذلل جميع الصعوبات مهما كانت درجة خطورتها، لذلك سارعت قيادة الثورة إلى محاولة احتواء الجماهير مستخدمة الكثير من حجج الإقناع ومبينة صدق نواياها ونبل أهدافها، وقبل ذلك مجيبة على الكثير من الأسئلة التي كانت تشغل بال هذه الجماهير في المرحلة الأولى خاصة حول من يكون مفجرو الثورة؟¹، آخذين في الحسبان أن السواد الأعظم من الجماهير لم يكن ينتظر مثل هكذا أحداث ولم يكن الرأي العام الجزائري مهياً بعد لتأييد أي حركة عنف ضد فرنسا².

إن الإيمان بدور الجماهير وبأن مصير الكفاح المسلح مرتبط أساساً بما ستقوم به دفع جبهة وجيش التحرير الوطنيين إلى ضرورة ابتكار الأساليب والكيفيات الكفيلة بتجنيدها وتحويلها إلى طاقات منظمة وبناءة تعتمد عليها في تحقيق أهدافها، لذا كان لابد لها من توجيهات سياسية وعملية لكي تصل فعلاً إلى أعلى درجات الاستعداد والتعبئة.

ولقد بدأت الثورة في تعبئة الجماهير فكان نداءها في بيان أول نوفمبر³ لكل أبناء الوطن حاثاً على ضرورة توحيد صفوف الجماهير الشعبية وتعبئة كل الطاقات الحية فيها داخل جبهة ت.و. لخوض الكفاح المسلح والذي سيؤدي بالضرورة إلى تصفية النظام الاستعماري وإعادة بعث الدولة الجزائرية⁴ فجبهة تو. ووفق لمبادئها كانت ترى أن الشعب هو الماء الذي تحي فيه الثورة أو تموت.

لقد كان المجهود الأساسي للجبهة هو محاولة إقامة دولة داخل دولة خاصة في المناطق المحررة لذلك عملت على استقطاب الفئات الجماهيرية وإقناعها بحتمية الكفاح المسلح⁵، ومن ثمة كان لابد

¹ الأخضر بالطين، التعبئة الجماهيرية في الثورة التحريرية، مجلة أول نوفمبر، ع 48، الجزائر، 1981، ص 12.

² محمد حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 35.

³ لقد حدد بيان أول نوفمبر طبيعة الثورة وأهدافها ووسائلها عندما تحدث عنها "أن جبهة ت.و. هي المنظمة الوحيدة للشعب الجزائري في حرب الاستقلال، وفي نفس الوقت الذي تقوم فيه بالكفاح التحرري فإنها تقود ثورة هدفها محو النظام الاستعماري وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة وبناء جمهورية ديمقراطية، وفي هذا الكفاح تعتبر جبهة ت.و. مرشد للشعب ومحرك للكفاح، تقوم بالكفاح بفضل جيش ت.و. وهو يستمد قواه من طاقة الشعب"، أنظر: نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، منشورات وزارة الإعلام والثقافة، أوت 1976، ص 55.

⁴ بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى، مرجع سابق، ص 38 39.

⁵ محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 08-09.

من التكفل بمواجهة مستلزمات الواقع الجديد الذي فرضته الصورة وتلبية احتياجات الجبهة المتزايدة والتصدي لمخططات العدو ومناوراته إضافة إلى عزل الجماهير عن الإدارة الاستعمارية.

إن بداية وضع اليد على الجماهير كان من خلال وضع قواعد لتنظيم الجماهير في الأرياف والقربى والمدن من خلال إنشاء الخلايا واللجان والمراكز واختيار المسلمين¹، فكان تأسيس الخلايا الشعبية² والتي تعتبر الركيزة الأساسية للنظام السياسي والإداري للثورة، وقد حددت مهامها فيما يلي:

- إقناع الجزائريين بمقاطعة مختلف أشكال التواصل والتعاطي مع الإدارة الفرنسية في مختلف المجالات (التوظيف-التقاضي- التعليم- المشاركة في الانتخابات).

- إجبار المواطنين الذين تقلدوا مناصب سياسية مثل (القائد- الباشا...) على الاستقالة فوراً من الإدارة الاستعمارية.

- السهر على تطبيق وتنفيذ أوامر جبهة و جيش ت و.

- السهر على تأمين احتياجات جيش ت و. التموينية واللوجيستية، وتقديم مختلف أنواع الدعم والعون.

- إقامة شبكة استخباراتية شعبية ترصد تحركات العدو وتجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات السياسية والعسكرية ونقلها إلى وحدات جيش ت و.³

إذا فقد اعتمدت الثورة في أشهرها الأولى على تنظيمات الخلايا في الأرياف والقرى، فكانت تقوم بإرسال جندي إلى كل قرية وكل دشرة للاجتماع بسكانها قصد شرح مبادئ وأهداف الثورة والاستماع لآرائهم وكانت هذه الاجتماعات تجري في ظروف عالية من الحيلة والحذر، وعندما تتضح الرؤيا لموفد الثورة يتم اختيار العناصر الأكثر إخلاصاً واستعداداً للعمل لتشكيل الخلية والتي تتولى مهام تنظيم الثورة بالدوار أو المشتى، وبذلك أصبحت الخلية هي المسؤول الأول عن جميع القضايا التنظيمية والتنفيذية.⁴

- المفوضون السياسيون "المحافظ السياسي".

لقد عملت جبهة ت و على تطوير أفكار الجماهير وترشيد عقولها بما يتلاءم والوضع الثوري،

¹ احسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى، مرجع سابق، ص ص 140-142.

² الخلايا الشعبية أو المجالس الشعبية : كانت مبادرة ذاتية من قيادة المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) وتندرج في إطار تنظيم الشعب وتأطيره وتعبئته، وكانت تتكون من مسؤول وأربعة أعضاء مكلفون بالمال، التموين، الأخبار والأمن ويساعدتهم مسؤولو المشاتي أو المداشر. أنظر: علي كافي، مصدر سابق، ص ص 94-95.

³ احسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى، مرجع سابق، ص ص 140-142.

⁴ نفسه، ص 121.

فطورت من وسائل الاتصال وأوكلت أمر التوعية والتوجيه إلى المرشدين السياسيين أو المفوضين السياسيين والذين سوف يعرفون باسم "المحافظين السياسيين"¹ بعد مؤتمر الصومام، وسوف يعتبر المحافظ السياسي هو ممثل جبهة وجيش ت. و. على مستوى القاعدة، وهو حلقة الوصل بين الجبهة والسكان وذلك ضمن المهام المختلفة التي يمارسها².

ومن جملة المهام الموكلة للمحافظ السياسي مايلي:

الإشراف على التنظيم العسكري والتموين، وذلك من خلال:

- السهر على تكوين أفراد جيش ت. و. سياسيا وعقائديا.
- التوعية و الإرشاد ومحاربة الآفات الاجتماعية في الأوساط المدنية والعسكرية.
- تأسيس أفواج المسبلين على مستوى كل دشرة وتجنيد الراغبين في الانضمام إلى صفوف جيشتو.
- توفير الاحتياجات العسكرية من خلال تمويل الوحدات العسكرية بما تحتاجه من عتاد وسلاح وأدوية وتسهيل تنقلاتها ومساعدتها على فك الحصار الذي يضربه حولها العدو.
- الإشراف على تنظيم وتنفيذ العمليات الفدائية ضد الخونة وضد المعمرين الذين يشكلون خطرا على الثورة³.

أما في المجال السياسي والاجتماعي فقد حُددت مهامه في:

- جمع الاشتراكات وتنظيم الأموال إضافة إلى توزيع المنح العائلية وتبليغها الى عائلات الجنود والشهداء وعائلات المسجونين والعائلات المعوزة.
- توعية المواطنين وإرشادهم سياسيا وأخلاقيا واجتماعيا.
- معالجة النزاعات والخصومات والعمل على الإصلاح بين المتخاصمين، وحثهم على مقاطعة الإدارة الاستعمارية ومنعهم من التقاضي أمام محاكم العدو.
- العمل على كشف وإفشال مخططات ضباط مصلحة الشؤون الاجتماعية الذين كانوا يعملون من أجل التغلغل في أوساط الجماهير.
- رفع معنويات أفراد الجيش ومقاومة دعايات العدو من خلال التذكير بانتصارات الثورة

¹ المحافظ السياسي: كان هذا اللقب يطلق على الضباط أو ضباط الصف من المجاهدين للقيام بمهمة محدودة وكان يشترط في هؤلاء الرجال الثقافة الكافية والوعي السياسي المتين.

² جودي أنومي، مرجع سابق، ص 131.

³ عمار ملاح، مرجع سابق، ص ص 181-182. وينظر كذلك: جودي بوالطمين، مرجع سابق، ص 45. ينظر أيضا: ملحق رقم 02.

سياسيا وعسكريا.

● ضبط الأحوال الشخصية للمواطنين من خلال تسجيل عقود الزواج والطلاق والميراث والمواليد والوفيات.

● الإشراف على التربية والتعليم ومحاربة الأمية وإعداد البرامج وتوفير المدرسين¹.

كما لم يقتصر دور المحافظين السياسيين على هذه المهام فقط بل تعداه إلى محاولة خلق إدارة موازية لإدارة الاحتلال تهتم بمشاكل المواطنين اليومية، ونتيجة لهذا ظهرت ملامح الدولة الجزائرية في إطار الثورة والتي بدأت بخدمة الجماهير سرا وعلنا²، كما استهدف المحافظ السياسي في عمله أربعة محاور رئيسية هي:

أولاً- الثورة: حيث عمل على إقناع الجماهير بأن الثورة شعبية لا تعمل لصالح فئة دون أخرى ودوره الأساسي هو تطهير الوطن من الاستعمار.

ثانيا - الشعب: أين كان المرشد يوضح للجماهير بأنها هي الخزان الرئيسي للثورة والذي لا يموت أو يمرض بمجرد استشهاد قائد أو أسرته، وإقناعهم بأن الثورة بالشعب ومن الشعب فهو محورها الأساسي.

ثالثا- جبهة التحرير الوطني: وذلك من خلال العمل على توطيد العلاقة بين جبهة ت و والشعب وتجسيد تمسك الجماهير بالثورة.

رابعا- الوطن: أين كان دور المرشد العمل على ترسيخ فكرة أن الوطن هو الجزائر وهو حق مشروع للشعب ويجب استرجاعه والدفاع عنه ولا يكون ذلك إلا من خلال الانخراط في الثورة³.
الجبهة تربح الرهان والجماهير تستجيب.

ولقد كانت سنة 1955 سنة التأسيس على الساخن بحكم وجود طليعة ثورية مصممة وشعب جاهز لاستلام أمانة الثورة، وهو ما حدث فعلا حيث تجاوب الشعب وعلى اختلاف مستوياته مع رسالة جبهة تو. وأعطى دفعا قويا لقيادة الثورة من أجل مواصلة عملية التأسيس على الصعيد السياسي باستكمال بناء هيكل جبهة ت و. من أجل مباشرة عملية تأطير الشعب وتنظيمه⁴.

أ - على المستوى الاجتماعي (الجماهير): فقد سارع الشعب إلى المشاركة في الثورة مشاركة عفوية،

¹ احسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة، مرجع سابق، ص-ص 56-58.

² محمد السويدي، مرجع سابق، ص 12.

³ احسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى، مرجع سابق، ص ص 126 127.

⁴ محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 97.

حيث سارع منذ الوهلة الأولى إلى احتضان ثورته رغم بعض التحفظات الناجمة عن جهل هوية مفجريها، لكن مع مرور الوقت بدأت النواة الأولى تكبر ورغبة الجماهير في التطوع تزداد، أين نجد أن تجربة حزب الشعب قد وفرت للثورة الكثير من الجهد والوقت في الجانبين التنظيمي والعملي بفضل القاعدة النضالية للحزب، فكان الالتحاق عفويا بحكم الاستعداد القبلي لمناضلي حزب الشعب¹، كما لعب دور الجهاد دورا فعالا في الالتحاق بالثورة وتلبية نداء الوطن².

لقد أكدت مختلف التقارير الفرنسية الصادرة من مارس 1955 إلى أوت 1955 أن مواقف الجزائريين من سكان الأرياف والمدن اتجه الثورة وضد التواجد الفرنسي قد تطورت وتصادت خاصة في أوساط الشباب، وأن قيمة الثورة بدأت تكبر في أعينهم، خاصة في المناطق التي تعرف عمليات واشتباكات عسكرية، ويبرز هذا التقرير الفرنسي حجم تعاطف وانضمام الجماهير إلى الثورة والذي جاء فيه "... تميز شهر أفريل - شهر رمضان بالتحاق العديد من الشباب بالجبال، لقد توسع عدد الدواوير التي تقدم الدعم للمتمردين، وفي مواجهة دورة الإجراءات الفرنسية إنهم في أحاديثهم صم بكم، إما للحذر أو الخوف، أما شهر ماي فقد عرف عودة مكثفة للمهاجرين والأرجح أن من عاد منهم التحق من أجل مساندة الجبهة في حربها، وأنه بحلول شهر جوان تقوت عزيمة الشباب وأصبحوا معادين لفرنسا وواصل الكثير منهم الالتحاق بالجبال"³.

كما عرفت الفترة من 1954 - 1956 تغلغلا كبيرا لنظام جبهة تو. في أوساط الشعب، أين أصبحت غالبية السكان منظمة تنظيميا محكما تحت إدارتها وتأييدها، حيث نشرت جريدة المجاهد في هذا السياق حوارا لمجلة " تيموانياج كريتيان Témoignage Chrétien " أجريته مع أربعة ضباط فرنسيين أجاب فيه أحدهم عن سؤال المحرر حول ما إذا كان يرى " الأمة الإسلامية " في الجزائر تشارك في المقاومة التي تقوم بها جبهة ت.و. بالقول " فيما يتعلق بإحساسات الشعب الجزائري فإني أؤكد أن 95% من الأمة الجزائرية تقريبا هم ضدنا، سواء بصفة فعلية أو بصفة ضمنية... الناس كلهم منشغلين هنا بالتمرد وذلك بمقاومته... إنهم يمدون جبهة ت.و. بالإعانة سواء بالاشتراكات المالية أو بإمداد جيش تو. بالإرشادات".

ففي غضون عام واحد تعززت الثورة بالكثير من الجماهير وكان في مقدتها الشباب الذين وإضافة إلى التزامهم الثوري بمساعدة إخوانهم في الكفاح والاستعداد لتقديم أقصى مايعتبرونه ضروريا

¹ علي كافي، مرجع سابق، ص ص 71 72.

² الجنيدى وآخرون، حوار حول الثورة، ج 01، ص ص 248 249.

³ ليلي تيتة، مرجع سابق، ص 144.

لتعزيز النضال نجد أنهم راحوا يعملون على رفع الوعي الوطني بين الجماهير، فالجماهير وعلى حد تعبير الرائد عزالدين منذ أن فهمت ماهو مطلوب منها وماهو دورها في هذه الحرب حتى أقبلت بكل مالمديها في سبيل مساعدة الثورة¹.

وقد سعت جبهة ت.و. إلى اختبار مدى انتشارها في أوساط الشعب فدعت الى مقاطعة الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في أفريل 1955، أين لقيت هذه الدعوة استجابة واسعة من طرف الجماهير فسجلت الانتخابات مقاطعة 53% في الدور الأول و 63% في الدور الثاني وهو ما أظهر قوة جبهة ت.و. وتأثيرها في الجماهير².

كما دعت كذلك إلى تجريم تعاطي الكحول والتبغ ومقاطعة الأعياد الدينية ونبذ كل البدع والزيارات للزوايا والزردة والشعوذة ومقاطعة التعامل مع الفرنسيين، وقد أصدرت جبهة ت.و. يوم 15 جوان 1955 بياناً جاء فيه "إن جبهة ت.و. تدعو الشعب الجزائري إلى الانقطاع عن التدخين وعدم ارتياد الحانات، ولن يكون هذا التدبير مجرد تعبير عن الإيمان بتحرير الوطن من الاستعمار، ولكنه يسمح لنا أيضا بكييل لكمة للاقتصاد الإمبريالي"، وجاء هذا النداء لقياس مدى تجاوب السكان مع أوامر جبهة ت.و. من جهة وللدرد على إعلام العدو والمستوطنين الذين كانوا دائما ما يستهينون بإمكانيات الثورة قائلين "إن ماتحققه فرنسا من مداخيل عن طريق بيع مادة التبغ يكفي وحده لتمويل عملية القضاء على الثورة"³، وفعلا تمت الاستجابة لهذه الحملة خاصة في مناطق خنشلة، باتنة وقسنطينة، أين سجلت مصانع إنتاج التبغ خسائر كبيرة، كمصنع بن شيكو وبن معطي بقسنطينة⁴، وهو ما أكده كذلك ايف كورييرقائلا " لقد منعت جبهة ت.و. التدخين وشرب الخمر، وخلال أيام هجر المواطنين المقاهي وسقطت أعظم مصانع التبغ في الإفلاس وهو مصنع باسطوس"⁵.

نضال الجماهير بدأ يتطور وانتقل إلى مقاطعة الإدارة الاستعمارية بكل أشكالها وكذا الامتناع عن دفع الضريبة للخرينة الاستعمارية، لتحاول جبهة ت.و. استثمار هذا التجاوب من خلال دعوتها التجار للقيام بإضراب عام دعما للقضية الجزائرية، وجاء في نداءها " أنه ستجرى اليوم مناقشة حول القضية الجزائرية بالجمعية الوطنية الفرنسية، فلنبرهن للعالم أجمع بأن الشعب الجزائري مرتبط

¹Kamel Bouchama, La JFLN Un Passe Glorieux Un Avenir Interrompu..., Ed, ANEP, 1997, P43.

² ليلى تينة، مرجع سابق، ص-ص 123-125.

³ عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 01، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 323.

⁴ علي كافي، مصدر سابق، ص 90. وينظر كذلك : هواري قبالي، ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، ط01، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص ص 257-258.

⁵Yve Courriere, les Fils de Toussaint, Ed, Rahma, Alger, 1992, p 493.

مع المجاهدين الأبطال في الأوراس وفي البلاد القبائلية... أما التجار الذين لا يوصدون أبوابهم في ذلك اليوم فإنهم سوف يقاطعون مقاطعة تامة وعلى الخونة أن يخشوا غضب الشعب"¹، وقد لقي هذا النداء استجابة واسعة حيث قام التجار بإضراب يوم 05 جويلية 1955 وبلغت نسبة نجاحه 90% رغم الإجراءات الفرنسية لمنع وقوعه.²

ومنه يمكن القول أن نجاح الثورة في مرحلتها الأولى مس خاصة جانب انضمام الجماهير الى الثورة أين توسعت المشاركة إلى بقية أعضاء الأحزاب الأخرى التي رفضت الثورة عند بدايتها، كما توسعت كذلك إلى فئات اجتماعية واسعة، أين أصبح الشعب كله منظم في خلايا وأفواج تنظيما سياسيا يتماشى والتنظيم العسكري للجيش، ففي كل دوار أو مدينة نجد إقبالا كبيرا للجماهير والتي أبدت حماسا منقطع النظير من أجل التطوع في صفوف جيش ت.و. ولولا نقص الأسلحة لتطوع لشعب كله.³

2-2. بناء نظام مواز لسلطة الاحتلال.

لقد أدرك مفجرو الثورة أن أي انتفاضة لن تبلغ درجة ثورة إلا إذا عملت على تغيير الوضع القائم، ولن تكون هذه الثورة عظيمة إلا بقدر ماتحدثه من انجازات، وأن النجاح لن يكون حليفها إلا إذا كانت نابعة من أصالة شعبيها.

ورغم أن الاحتلال وبفعل سياسته الاستعمارية استطاع إقامة منظومة إدارية وسياسية وعسكرية ربطت الجزائر بجهاز إداري وسياسي وعسكري قوي، وتمكن من إحداث اختلال في بنية المجتمع الجزائري وفق تخطيط مدروس في وضع هذه الأنظمة مع مراعاة علمية مستمدة من عادات البلاد وتقاليدها، إلا أنجبهة تو. مالبت أن قضت على هذا النظام برمته، أين استطاعت رآب الصدع والشقاق الموجود بين القبائل وهرم السلطة التي كان ينفرد بها شيوخ القبائل، وكسرت بعض العادات والتقاليد خاصة عند المرأة التي خلعت لحافها "الحايك" وصعدت للجبال لمؤازرة الرجل.⁴

عرفت الثورة ما بين 1954-1956 تغلغلا كبيرا لنظام جبهة تو. في أوساط الشعب أين نجد أنها وضعت في المجال المالي نظاما مميزا لتحصيل الاشتراكات والضرائب والتبرعات وأموال الزكاة، وأرفقتها بآليات محددة لصرفها وتوزيعها على مستحقيها، ونفس الشيء في الجانب القضائي أين أستحدثت

¹ جريدة البصائر، ع 327، 15 جويلية 1955، ص 08.

² بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى، مرجع سابق، ص 147 148.

³ بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، ط 02، 2014، ص 192.

وينظر كذلك: تصريح لعبيدي لجريدة المجاهد، ع 42، 18 ماي 1959، ص 09.

⁴ انظر: شهادة الكاتبة الفرنسية جيرمان تيون والتي تشرح نجاح الثورة في الميدان الاجتماعي. جريدة المجاهد، ع 24، 29 ماي 1958.

"اللجان الشعبية" لفض النزاعات والخصومات، وتفرعت إلى لجان خاصة بالقضايا الشعبية ولجان خاصة بجيش.تو.¹ وعلى اثر ذلك سجل الجزائريون نفورا من القضاء الفرنسي واستغنوا عنه حيث سجلت عاصمة الجزائر تسجيل 30% فقط من القضايا لدى المحاكم الفرنسية، وسجلت نسبة 0% من القضايا في منطقة القبائل لأن لم تعد محاكمها تستقبل أي قضية.²

كما كانت الإطارات السرية (اللجان الشعبية) تسهر على تسجيل المواليد والوفيات وتجمع الضرائب والإتاوات، كما تقوم بدفع الإعانات إلى عائلات المجاهدين والشهداء، وتُحرم التعامل بالربا والسرقة.

إذا فقد تطور جهاز الثورة سريعا أين نلاحظ أنه وبداية من ديسمبر 1955 أخذت الإطارات الوطنية في الاستحواذ على الجزائريين وإحاطتهم بالمسؤولين السياسيين والإداريين، كما شهدت المرحلة التي أعقبت فيفري 1956 تطورا سريعا في انتشار الأجهزة الإدارية عبر كامل التراب الوطني، ولم تأت نهاية سنة 1956 حتماً أصبح أغلب الجزائريين تحت إدارة جبهة.³ وهو ما أكدته الكاتبة الفرنسية جيرمان تيون حين صرحت "... أن تطور الشعب الجزائري لا يمكن إيقافه ولا نكرانه فهو حقيقة أصبحت ظاهرة للعيان، فالحياة الاجتماعية والسياسية وحتى الفعلية قد تغيرت ولا مجال للرجوع إلى الوراء، وقد شمل هذا التطور جميع الفئات".⁴

في قطاع الصحة الذي كان يعاني من قلة عدد الأطباء والممرضين الذين التحقوا بالجبّال إلا أن جبهة تو. تمكنت من إقامة مصالح للصحة والطب في مختلف الولايات، ورغم أن مهمتها كانت تنحصر في معالجة ضحايا الثورة والمصابين إلا أن هذا لم يمنعها من رعاية وعلاج المواطنين لاسيما بالمناطق الريفية والمعزولة، أين استطاع جيش تو. إقامة مستشفيات ميدانية ساهمت في إنقاذ الكثير من الأرواح وإقامة العديد من العمليات الجراحية رغم ندرة الأدوية.⁵

الأمر نفسه عرفه قطاع التعليم حيث أنه وبعد تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين قام هذا الأخير بإصدار نداء في 19 ماي 1956 يدعو إلى مقاطعة الجامعات الفرنسية وهو مألقي

¹ الغالي غربي، مرجع السابق، ص 434.

² جريدة المجاهد، ع 24، مصدر سابق. وينظر أيضا:

Gilbert Meynier, Histoire Interieure du FLN (1954 _1962), Edition Casbah, 2003, p 201.

وينظر كذلك: لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 99.

³ جريدة المجاهد، ع 24، مصدر سابق.

⁴ نفسه.

⁵ Gilbert Meynier, op.cit, p 201. 48. مرجع سابق، ص 90-91، مرجع سابق، ص 48.

صدي كبير خاصة في الأطوار الثلاثة الثانوي والمتوسط وكذا الابتدائي، وهو ما عبر عنه مولود فرعون (مديرا كمالية بالأربعاء نايت ايراثن) حينما صرح "يبدوا أن طلبة الأكماي والثانوي مصممون على مواصلة الإضراب ويقال أن بعضهم التحق بالثورة "وأضاف " بأن جميع التلاميذ المتدربين في مؤسسته اضربوا على الامتحانات وهم سعداء للغاية لأنهم استطاعوا بهذا الأسلوب التضامن مع الثوار وتبليغهم رسالة عن حسن مشاعرهم اتجاههم"¹.

أما جبهة تو. فقد سارعت إلى احتواء الإضراب وملئ الفراغ من خلال فتح الكتاتيب لتعليم الطلاب مبادئ اللغة العربية والتربية الإسلامية² وقررت كذلك التصدي لكارثة الأمية التي تفشت في أوساط الجماهير من خلال تغطية حاجيات التلاميذ الذين حرّموا من حقهم في الدراسة³، وسطرت مشروعا يجب بمقتضاه أن تكون لكل قرية مدرسة خاصة، أما المعلمون فقد اقبلوا جماعات جماعات من المدن لكي يقوموا بتلقين ساكنة القرى والأرياف وهذا رغم محاربة العدو لهذه المدارس وتهديمها⁴. إذا فقد استطاعت الجبهة بالفعل تحييد المنظومة الإدارية العسكرية الاستعمارية وإحلال إدارة ثورية فعلية محلها تستند الى الجماهير الشعبية، وهو ما عبرت عنه الباحثة الأمريكية جوان غيلسي ب " بناء دولة داخل دولة " في دلالة واضحة على قوة الثورة وتمكنها من فرض إرادتها⁵.

2-3. نجاح الثورة سياسيا والالتفاف حولها.

إن أول انتصار للثورة في الجانب السياسي هو أنها استطاعت تكميم أفواه غلاة المعمرين والذين صار بإمكانهم قبول سياسة الإصلاحات التي لا طالما رفضوها منذ البداية، بل واسقطوا بسببها حكومة مانديس فرانس، وصار أكبر حلمهم هو السلام والعودة إلى ما قبل 01 نوفمبر⁶، ليلها سقوط حكومة ادغار فور في شهر جانفي 1956 والتي فشلت هي الأخرى في المهمة التي جاءت من أجلها وهي إيجاد حل للقضية الجزائرية والقضاء على الثورة التحريرية.

كما تدعمت جبهة ت.و. منذ نهاية سنة 1955 بانخراط التشكيلات الوطنية في صفوفها، حيث بادرت معظم الشخصيات والتنظيمات إلى الهيكلة في إطار الثورة والانصهار في وعائها، فتهيكلت في

¹ محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 219.

² نفسه، ص 219.

³ لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 100.

⁴ جريدة المجاهد، ع 10، 05 سبتمبر 1957، ص ص 06-07.

⁵ جوان غيلسي، الجزائر الثائرة، تعريب خيري حماد، ط 01، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص 159.

⁶ الزبيري، الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص 111.

بوتقة جبهة تو.¹ استجابة لنداءات الثورة ولتهديداتها في أحيان كثيرة، حيث أكد بن مهيدي في هذا الصدد على ضرورة تأسيس وضعية جديدة تجبر كافة المناضلين على الاختيار بين الحرب التحريرية أو السجن²، والبداية من التيار الإدماجي أين قررقائه فرحات عباس الالتحاق بجبهة تو. عندما صرح " لقد قررت مع حزبي أن نساند القضية الوطنية التي تدافع عنها الجبهة مساندة مطلقة، ولقد تبين أن الوسائل التي دافعت عنها لمدة 15 سنة لم تكن مجدية"³

وبتاريخ 26 سبتمبر 1955 سوف يدفع حجم الالتفاف حول جبهة تو. مجموعة من المنتخبين المسلمين الجزائريين في المجالس الفرنسية والمحسوبين على حركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى التوقيع على لائحة "لائحة مجموعة 61" والتي تندد بالعنف الممارس على الأبرياء، وتدعو إلى ضرورة وقف العمليات العسكرية وإطلاق سراح المعتقلين والتفاوض مع جبهة تو.⁴، وأضافت بأن سياسة الإدماج قد تجاوزها الزمن وأن الأغلبية الساحقة من السكان قد أصبحت تتبنى الفكرة الوطنية⁵، وبذلك تكون هذه اللائحة والمطالب بمثابة ضربة موجعة تلقاها سوستيل الذي كان يراهن على تكوين "قوة ثالثة" بديلة عن جبهة تو. وتقبل سياسة الإدماج، لكن آماله خابت بعدما تحولت هذه القوة إلى تيار مضاد يقر بأن الجبهة هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري⁶، وليُقدم هؤلاء بعد ذلك بتاريخ 23 سبتمبر بتقديم استقالاتهم بعد دعوة فرحات عباس لهم ولجميع الممثلين التابعين لحزبه بالاستقالة من مناصبهم استجابة للرؤى وللسياسة الجديدة التي حددتها جبهة التحرير الوطني⁷.

الشيء نفسه بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين التي أعلنت هي الأخرى انضمامها للثورة ومباركتها لها بداية من جانفي 1955 داعية إلى ضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر وإعادة السيادة الشرعية الوطنية للشعب الجزائري⁸، وحتى الحزب الشيوعي الذي حُل في سبتمبر 1955، ورغم أنه أبى الدخول فرديا في جبهة تو. إلا أنه اعترف لها بدورها القيادي في معركة التحرير الوطني وأعرب عن دعمه

¹ محمد تقيّة، الثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص-ص 249-256.

² محفوظ قداش، وجيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، تر: اوزاينية قليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 144.

³ بوالطمين الجودي الأخضر، لمحات من ثورة نوفمبر، مرجع سابق، ص 50.

⁴ مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص 151.

⁵ بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 192. وينظر أيضا: شارل روبرت أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط01، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982، ص 164.

⁶ Alistair Horne, Histoire de la Guerre d'Algerie, Edition Dahlab, Alger, 2007, p 125.

⁷ Mabrouk Belhocine, op, cit, p 44. وينظر كذلك: احسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة، مرجع سابق، ص 412.

⁸ محمد حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 121.

لها¹، وشرع مناضلوها وطلبتها في التحول التدريجي نحو جبهة التحرير الوطني².

وهذا تكون جبهة التحرير الوطني قد نجحت في نسف المشروع الفرنسي في إيجاد قوة ثالثة تتفاوض معها، خاصة بعد تمكن عبان رمضان من إقناع فرحات عباس الذي كانت تراهن عليه الإدارة الفرنسية بشكل كبير، أين مثل التحاقه بجبهة تو. انتكاسة حقيقية للفرنسيين، وكرس فشل إدارة الاحتلال في هذا المجال بصفة نهائية.

ومنه نقول أن جبهة التحرير الوطني استطاعت خلال هذه المرحلة المحافظة على وحدتها وتماسكها وغدت التنظيم الوطني الوحيد الذي يمثل الإرادة الشعبية وفرضت على الجميع الوحدة لتحقيق الهدف المنشود وهو الاستقلال الوطني.

وخلاصة لهذا الفصل نلاحظ أن النضال المسلح خلال المرحلة الأولى أتاح للثورة بترسيخ جذورها وتوسيع نفوذها على مجموع الأرض، وتمكنت جبهة التحرير الوطني من تحقيق أبرز مخططاتها السياسية والعسكرية فضلا عن التحكم في أدوات إدارة المعركة مع الإدارة الاستعمارية رغم ماتحوزه هذه الأخيرة من تجربة وإمكانات مادية وبشرية. فالنجاح الأول خلال هذه المرحلة هو تمكن جبهة وجيش التحرير الوطنيين من تعميم حالة انعدام الأمن ونشر الثورة عبر كامل ربوع الوطن خاصة بعد هجومات الشمال القسنطيني، أين أصبحت جبهة وجيش التحرير يملكان زمام المبادرة، أما الانتصار الثاني فهو نجاحهما في التمكين أكثر لجبهة التحرير الوطني على جميع المستويات بهدف جعلها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وتمكنت من عزل إدارة الاحتلال عن الجزائريين وتحييدها من ثمة تعويضها في وظائفها الرئيسية.

الجبهة تمكنت كذلك من نسف المشروع الفرنسي في إيجاد قوة ثالثة بديلة بعد تمكن من استقطاب أبرز التشكيلات والشخصيات السياسية إلى مشروعها الثوري، كما استطاعت تحويل طاقات الجماهير من طاقات مهملة ومهمشة إلى طاقات منظمة وبناءة تعتمد عليها في تحقيق أهداف الثورة.

إن المتتبع لسير المنظومة الإدارية للثورة يتيقن بأن الثورة في أيامها الأولى قد أعطت الأولوية للعمل العسكري ثم العمل التوعوي والتعبوي مروراً في المرحلة الأخيرة إلى الجانب الإداري، لكن مع بداية تجذر الثورة وامتدادها إلى الأوساط الجماهير أصبح استكمال بناء النظام الموازي للإدارة الفرنسية ضرورة قصوى وهو ماتحقق من خلال وضع اللبنة لهذا التنظيم وتشكلت الطلائع الأولى لجهاز إداري

¹ سليمان الشيخ، مصدر سابق، ص 77.

² محمد حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 122.

كامل ومتكامل عملا وتنظيما دقة، فعالية والتزاما.



الفصل الأول

التنظيم المؤسسي للثورة الجزائرية وتثبيت سلطة
جبهة التحرير الوطني 1956-1958.

المبحث الأول: مؤتمر الصومام و تنظيم الثورة سياسيا و عسكريا.

لقد قرر قادة الثورة بعد مرور عامين من الكفاح المسلح وضع وقفة تقويمية تقييمية لسلبات و ايجابيات المرحلة السابقة و الخروج بإستراتيجية موحدة و شاملة للعمل الثوري لمواجهة التحديات التي تواجه الثورة¹، وهو ماتجلى في انعقاد مؤتمر الصومام. هذا المؤتمر الذي اتفقت جل الكتابات على أهميته و عظمه، فيصفه علي كافي بالحدث التاريخي العظيم²، و يقول عنه المؤرخ محمد لحسن الزغدي بأنه الحدث الأكثر أهمية في تاريخ جبهة.ت.و.³ و خلص بنجامين ستورا إلى أن مؤتمر الصومام غير وجه الثورة بصورة كبيرة⁴. و تأتي هذه الأهمية من خلال ما أفرزه هذا المؤتمر و الملامح التي رسمها للصرح المؤسسي للثورة من خلال إحداث تنظيمات مختلفة في كل المجالات و قبل الخوض في نتائج المؤتمر تكون الحاجة أولا إلى استعراض بعض المراحل التاريخية المتصلة بانعقاد المؤتمر، و البداية بالتطرق إلى انعقاده.

1-انعقاد المؤتمر.

1-1-ظروف انعقاده.

لقد تعددت الظروف والعوامل التي أدت إلى عقد هذا المؤتمر، ويمكننا إجمالها فيما يلي :

- استمرار تصاعد المد الاستعماري و التصميم على إجهاض الثورة بكل الوسائل⁵ و هو ما سيؤدي حتما إلى حصر مستوى الكفاح و إيجاد ثغرات إستراتيجية و إيديولوجية تتطلب وجود تصور شامل للأمور و إعطاء دليل سياسي ملموس يوظف سير جهود المناضلين و يبين لهم وسائل الكفاح من أجل إنجاح المشروع الثوري.
- الصعوبات التي واجهتها الثورة في بداياتها و انحصار الكفاح المسلح في بعض المناطق و عدم التنسيق في العمليات فيما بينها⁶.
- صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني و ضرب الثورة في مقتل من خلال استشهاد قائد المنطقة الثانية ديدوش مراد في 18 جانفي 1955 و اعتقال بن بولعيد في فيفري 1955 و

¹ الغالي غربي مرجع سابق، ص 437.

² علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، مصدر سابق، ص 105.

³ الزغدي : مرجع سابق، ص 131.

⁴ Benjamin Stora , l'histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962 , ED. la découverte , Paris , 1995.p 37.

⁵ الزغدي، مرجع سابق، ص 131.

⁶ خالفة معمري، عبان رمضان، مرجع سابق، ص 316-317.

راجح بيطاط قائد المنطقة الرابعة في 23 مارس 1955¹، الأمر الذي عقد منذ صعوبة الثورة في هاته المناطق الحيوية أين خلف فقدانهم مشكلات كبيرة و صراع على القيادة خاصة في المنطقة الأولى من طرف نواب بن بولعيد و هو ما أضر بالمنطقة التي كانت تعتبر حصن الثورة وقوتها².

- الحاجة الملحة للسلاح و المال و اللتان تتطلبان ضرورة التنسيق و التفاهم بعد فشل الاجتهادات الشخصية و وضع إحصاء لاحتياجات كل ولاية، فالأستاذ الزغندي يشير إلى نقطة مهمة و هي أن مناطق الكفاح قبل مؤتمر الصومام لم تكن لها قيادة مركزية معينة و ثابتة بل كانت لها قيادات خاصة لا رابط بينها سوى رابط الاتجاه الثوري في الوقت الذي كانت فيه الثورة في حاجة ماسة إلى منهج سياسي ثابت و واضح، و هو ما حاول لاكوست العمل عليه من خلال مباشرة الاتصال بالثوار قصد زرع بذور الخلاف بين قادتها³.

- تحقيق الثورة لعدد الانتصارات الفكرية و السياسية بداية من أحداث 20 أوت 1955 و التي شكلت مرحلة جديدة للثورة سمحت لها بالتقدم و الزحف إلى الأمام من خلال تعميم الثورة في مختلف أنحاء الوطن⁴، و توسع رقعتها و تطور العمليات العسكرية في العديد من جهات الوطن (كما تم الإشارة إليها سابقا) كما أمنها بفداء جديد من خلال رفع معنويات الجماهير و زيادة أملها في الثورة⁵.

- تقوية الجهاز السياسي لجبهة التحرير الوطني من خلال التحاق معظم القوى الوطنية بها و العمل على مسيرتها، فبعد إعلان جمعية العلماء المسلمين و فرحات عباس مساندة القضية التي تدافع عنها جبهة التحرير و ضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر⁶، فالوضعية إذا أصبحت تتطلب توحيد المقاومة من أجل إنشاء معالم سياسية جديدة قادرة على استيعاب المستجدات و احتواء كافة القوى الوطنية الحية المنخرطة في مشروعها التحريري و التمكن من توجيه الثورة بكيفية أكثر انضباطا و تخطيطا لتحقيق غاياتها و أهدافها و قادرة على منح الإضافة للعمليات الحربية و التوزيع العادل للسلاح بعيدا عن لامركزية المقاومة التي كانت ضرورية مع بداية الثورة⁷.

¹ عبد الكامل جويبة، الثورة الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1962، ط01، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012، ص 125.

² خالفة معمري، عبان رمضان، مرجع السابق، ص 317.

³ الزغندي، مرجع سابق، ص 132.

⁴ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن العشرين، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 137-138.

⁵ عمار طالي، (مكانة 20 أوت الإستراتيجية في الثورة الجزائرية)، مجلة أول نوفمبر، تصدر وزارة المجاهدين، ع12، اوت 1975-ص ص 4-7.

⁶ الزغندي، مرجع سابق، ص 132.

⁷ أن ماري لوانشي، صالح لوانشي مسيرة مناضل جزائري، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص 97.

2-1. الانعقاد.

إن فكرة عقد مؤتمر وطني للثورة كانت مقترحة قبل بداية الثورة من أجل تقييم بداية الكفاح و النظر في النقائص و العراقيل التي تواجههم، غير أن الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة خاصة اغتيال و اعتقال بعض من قادة الثورة أجل هذا اللقاء¹.

و لقد أضحت فكرة المؤتمر واقعة في الأشهر الأولى منذ سنة 1956 حيث قررت القيادة العليا للثورة باقتراح من العقيد زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية عقد أول مؤتمر وطني للجنة تدرس فيه وضعية البلاد حيث أكد ذلك بن طوبال بقوله " لقد قررنا تنظيم ملتقى وطني أو ندوة وطنية للمناقشة إذ شرع في تنظيم المؤتمر منذ أفريل 1956"². و منذ هذا التاريخ شرع قادة الثورة في الإعداد للمؤتمر و جرت عدة اتصالات بين قادة الثورة و مسؤوليها، و لقد كانت الفكرة في بدايتها متجهة إلى عقد المؤتمر في منطقة الشمال القسنطيني أو الأوراس لقربها من للحدود التونسية مما يسهل مشاركة الوفد الخارجي، و لكن ظهرت صعوبات حالت دون عقده في هاته المناطق³. كما تقرر عقد المؤتمر في ضواحي مدينة الأخضرية بالمنطقة الثالثة في 21 جويلية 1965، لكنه تأجل بسبب تسرب أخبار مكانه و زمانه إلى السلطات الاستعمارية بعد عثورها على بعض المستندات التي صنعها كريم بلقاسم و التي تدل على عزم قادة الثورة إجراء لقاء فيما بينهم مما دفع قيادة الثورة إلى تغيير زمان المؤتمر و زمانه⁴، و في الأخير تم الاتفاق على أن ينعقد المؤتمر بوادي الصومام⁵.

انعقد المؤتمر بتاريخ 20 أوت 1956 أين عكفت لجنة خاصة⁶ على تحضير جدول المؤتمر في قرى غير

¹ عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962 دار شمس الزيبان للنشر والتوزيع، 2013، ص 119-120. و في شهادة مسؤول منطقة كيمل بالأوراس عثمان عبد الوهاب قال أن بن بوالعيد اجتمع في مارس 1956 مع قادة منطقة كيمل و خنشلة و سوق أهراس و أكد عزمه على دعوة كل قادة الولايات لحضور مؤتمر وطني بالقرب من الحدود التونسية. انظر التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة من 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958، منظمة المجاهدين، الأوراس، (ب-ت)، ص 6-7.

² الزغبيدي، مرجع سابق، ص 133، و ينظر: Mabrouk Belhocine, op. cit. pp114-115.

³ أنظر علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، مصدر سابق، ص 125.

⁴ الزغبيدي، مرجع سابق، ص 133.

⁵ أنظر خالفة معمري، عبان رمضان، مرجع سابق، ص 326 327. (و يعود اختيار منطقة وادي الصومام أولا إلى إستراتيجية الموقع من حيث حصانة موقعه و محمي بكثافة غابات أكفادو، و أيضا تشبع سكان المنطقة بالثورة و وجودها تحت القبضة الحديدية لعميروش، و بحكم موقعها الوسط بين المنطقتين الأولى و الثانية و تجنب المشاركين قطع مسافات طويلة، و من جهة ثانية أن الاستعمار يزعم سيطرته على هذه المنطقة و أنه لا وجود للثورة بها، لذا رفع محضرو المؤتمر التحدي من أجل أن يكون المؤتمر قويا منذ بدايته.

⁶ اللجنة مكونة حسب جيلبيرت مينيه من الشيوعي عمار أوزقان و الفقيه المعتدل شنتوف و البرجوازي الجزائري ليجاي و المركزي السابق تمام، و للمزيد ينظر: Gilbert Meynier, op. cit, p175.

بعيدة عن المنطقة¹.

1-3. تمثيل المؤتمر وأشغاله.

لقد كان مؤتمر الصومام على الرغم من الأهمية الكبيرة التي مثلها إلا أنه شكل منعرجا خطيرا في العلاقات بين مختلف قيادات الثورة خاصة بين مهندس المؤتمر عبان رمضان و أحمد بن بلة أكثر عناصر الوفد الخارجي قوة و طموحا و مكانة في القاهرة و الأمر الذي سيؤدي إلى تشكل تحالفين كبيرين منذ خريف 1956 و الذي سيفتح أبواب الخلاف على مصرعيه بين أنصار القيادة الوطنية الجديدة و بين أنصار الزعامة التاريخية للثورة.

و على كل حال فقد انعقد المؤتمر و حضرته العديد من الوفود المشاركة التي مثلت مناطقها باستثناء المنطقة الأولى و ممثلي جماعة الخارج بينما غاب سي شريف ممثل الجنوب (قدم تقريره و لم يحضر)²، و قد جمع هذا المؤتمر حوالي 14 مسؤولا عند المناطق الخمسة و هم³:

- المنطقة الثانية: زيغود يوسف- بن طوبال - عمار بن عودة - روابحية حسين - إبراهيم مزهودي
- المنطقة الثالثة: كريم بلقاسم، محمدي السعيد، عميروش ليت حمودة، قاسي حمادي.
- المنطقة الرابعة: عمر او عمران، سليمان دهيليس، سي أحمد بوقرة.
- المنطقة الخامسة: "العربي بن مهيدي.
- و عنالعاظمة حضر كل من عبان رمضان و عبد المالك تمام و عمار اوزقان و آخرون.

2-قرارات المؤتمر ونتائجه.

عن افتتاح أشغال المؤتمر و سيرورة أعماله، يقول أحد الأعضاء المشاركين فيه " شرعنا العمل يوم الثلاثاء 14 أوت 1956 و انتهينا من الاجتماعات الموسعة في 20 منه فقد كانت اجتماعات مضيقية لم يحضرها سوى كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ الأخيرة لمقررات المؤتمر، و كان يوم 23 أوت عقد الاجتماع الأخير الموسع تُلّيت فيه المقررات فنالت مصادقة الجميع... و كم كانت دهشة الجميع بالغة

¹ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص ص151-152.

² وقد تبخر أمر حضور بعثة الخارج (بن بلة، آيت أحمد ومحمد يزيد) بين تهمة مهندسي المؤتمر (عبان بن مهيدي، كريم بلقاسم) لهم برفضهم الدعوة للحضور و بين تهمة الإقصاء التي طالتهم من طرف منظمي المؤتمر الذين لم يوجهوا لهم الدعوة للحضور بحجة أن الوضع على الحدود لا يسمح لهم بالعبور بسلام إلى أرض الوطن، و هو ما سيظهر جليا في رفضهم لقرارات المؤتمر خصوصا و أن المبادرة لم تكن من طرفهم". عن غياب وفد المنطقة الأولى وجماعة الخارج. ينظر: عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص - ص 156-158.

³ يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 75. و ينظر كذلك : شهادتي علي كافي و بن طوبال حول مؤتمر الصومام في القرص المدمج " تاريخ الجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2002.

للاغاية لما تقدم كل وفد بجدول أعمال فوجدنا أنها لا تختلف في كثير أو قليل في جوهرها عن بعضها، وأن النقاط الجديدة بالدراسة والمناقشة تعرض لها الكل وكذا كانت المناقشات بالمقررات¹.

و بذلك يكون المؤتمر قد استعرضوا في عدة جلسات طوال 10 أيام تجارب و نتائج 22 شهرا من الكفاح و ما حصل خلالها من أحداث و تطورات².

و قد تمخضت عن اجتماعات المؤتمرين عدة قرارات تاريخية هامة سوف تقود الثورة إلى تحقيق مكاسمها و أهدافها من خلال خلق أجهزة قيادية و هياكل إدارية تضبط مسار الثورة و تضع القيادة على السكة الصحيحة، فخرج المؤتمر بقرارات و تنظيمات هامة في جميع الميادين السياسية و العسكرية و الاجتماعية و الإدارية نذكر منها:³

1-2. القرارات و التنظيمات السياسية.

أفرز المؤتمر في جانبه السياسي عدة قرارات و تنظيمات مؤسسية تمثلت في:

- تشكيل قيادة جماعية للثورة من خلال إنشاء هيئات قيادية عليا ذات صلاحيات تشريعية و تنظيمية مهمتها الإشراف على مواصلة الكفاح المسلح و توجيه السياسة العامة الداخلية و الخارجية لجبهة التحرير الوطني⁴ و تمثلت هذه الهيئات في المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA و لجنة التنسيق و التنفيذ⁵ CEE.

- إقرار أولوية الداخل على الخارج في المسؤولية و الرأي و أولوية العمل السياسي على العسكري تأكيداً لهدف الثورة الذي هو هدف سياسي و أن العمل العسكري ما هو إلا وسيلة لفرض الإرادة السياسية، كما أقر ضرورة إشراف الهيئة الداخلية على الهيئة الخارجية التي تعتبر عامل مكمل و مساعد فقط للهيئة الداخلية⁶.

- خلق منصب المحافظ السياسي و المرشد السياسي و تتمثل وظائفهم الأساسية في تنظيم الشعب و تثقيفه و تهذيبه و كل ما يتصل بالدعاية و الإعلام و التوجيه و الحرب النفسية و المساهمة

¹ الزغدي، مؤتمر الصومام، مرجع سابق، ص 135.

² سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/1962، دار امانى للنشر الجزائر 2022 ص 23. وينظر الملحق رقم 03.

³ لطفي ساعد (مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 واقع و أفاق في ذاكرة الجزائر)، مجلة حروف للدراسات التاريخية، ع 01، أوت 2014، ص ص 105-116.

⁴ أنظر الملحق رقم 04.

⁵ Sylfie Thénault, histoire de la guerre l 'Indépendance Algérienne, Ed, Elmaarif, Alger, 2010, p76.

⁶ الغالي غربي، مرجع سابق، ص 439.

بالرأي في جميع برامج الأعمال العسكرية لجيش التحرير الوطني¹.

- نبذ السلطة الفردية و الزعامات في مختلف القيادات و إحلال القيادة الجماعية و العمل على تدويل القضية الجزائرية و طرحها في المحافل الدولية².
- ضبط و تحديد السياسة الداخلية و الخارجية لجبهة التحرير الوطني و العمل على تحرير الوطن و تحقيق الاستقلال التام و إقامة دولة ديمقراطية اجتماعية تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخل في شؤون الغير³.

1-1-2. المؤسسات الانتقالية للثورة التحريرية. (الهيئات السياسية الأولى للثورة 1956-1958).

لقد كانت القرارات التي نصت على إحداث هيئات قيادية عليا للثورة من أبرز ما جاء به مؤتمر الصومام، و استجابة لتلك الحاجة التنظيمية الملحة التي كانت تحتاجها الثورة.

2-1-2- المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA :

يمثل المجلس الوطني للثورة الجزائرية السلطة العليا للثورة و برلمانها⁴ و الذي يرسم معالمها و يحدد إستراتيجيتها بالنظر إلى الصلاحيات التشريعية التي أوكلت إليه في الإشراف على الأداء السياسي و العسكري للثورة. و قد عرفته موثيق الثورة على أنه " رمز القيادة الوطنية" يقوم بتشريع القوانين مؤقتا إلى غاية تحرير التراب الوطني، كما يقوم بدور الرقابة⁵، هذا و تضعه النصوص التشريعية في أعلى مستويات قيادة الثورة لأنه " حامي السيادة الوطنية " و هو الهيئة التي تمثل " القيادة العليا جبهة التحرير الوطني " و صاحب الحق الوحيد في تقرير السلم أو مواصلة الحرب، و يعتبر أيضا الهيئة الوحيدة التي يمكنها الإشراف على الهيئة التنفيذية⁶ و يتكون من 34 عضوا 17 منهم عضو دائما و 17 عضوا إضافيا.

¹Mohamed Taguia, op, cit, pp153-154.

²كمال سليح، المشتركات و المتفرقات إبان الثورة التحريرية 1954-1962، دار أمل للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2021، ص 78.

³وزارة الثقافة، النصوص السياسية لثورة أول نوفمبر 1954، تصدر عبد العزيز بوتفليقة، وزارة الثقافة، الجزائر 2009، ص 23.

⁴سيدعلي احمد مسعود:قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/2022، 1962، 2022 المرجع السابق ص25.

⁵جريدة المقاومة، ع 15، نوفمبر 1956.

⁶محمد تقيّة، مصدر سابق، ص 205.

⁷من بين هؤلاء الأعضاء، قادة الولايات و المسؤولين تاريخيا عن اندلاع الثورة و ممن كانوا مسؤولين في الحركات الحزبية قبل نوفمبر 1954، كما لم تكن تركيبة المجلس متجانسة مما سينعكس فيما بعد على مسألة القيادة . انظر التقرير الجهوي الأول للولاية الأولى للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958 ص ص 147-148. و عن تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية انظر: سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/2022، 1962، 2022 المرجع السابق ص32 وانظر الملحق رقم 05.

يجتمع CNRA مبدئياً مرة في العام بدعوة من أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ أو بطلب من نصف أعضائه زائد واحد، ولا تعتبر مداولاته صحيحة إلا إذا كان حاضراً 12 عضواً من أصل 34 سواء دائمين أو مؤقتين¹.

كما أن من اختصاصات CNRA تولي مهمة تعيين الهيئة التنفيذية و التي تقوم بتنفيذ خطته العسكرية و السياسية من بين أعضائه، إضافة إلى أنه هو الذي يمنح هذه السلطة ثقته و يخصصها بأكثرية الثلثين من أعضائه الحاضرين أو الممثلين²، و من مهامه فقط حماية السيادة الوطنية و القيام بمهمة التشريع، كما أنه الوحيد المخول له اتخاذ قرار في حالة إجراء مفاوضات مع فرنسا أو إقرار وقف إطلاق النار³. و أما عن نظام العمل داخل المجلس، فهو الذي يحدد كل أشكال عمله و طرق تصويته و أن كل عضو في المجلس له الحق في عرض أي اقتراح أو تقرير يتبع اختصاصه على المجلس، كما أن للمجلس الحق في زيادة عدد أعضائه و انتخاب مكتب من ثلاث أعضاء يستطيعون إبداء رأيهم في أي قضية تعرض على طاولة المكتب⁴.

2-1-3- لجنة التنسيق والتنفيذ. CCE

تعتبر لجنة التنسيق و التنفيذ أول جهاز تنفيذي مركزي ملتحق و متسق بالجهاز التشريعي للثورة و هي هيئة تنفيذية ل CNRA و تعتبر بمثابة هيئة أركان للجزائر المكافحة من حيث توجيه و إدارة جميع فروع الثورة و أجهزتها السياسية و العسكرية⁵ و قد تكونت من خمسة أعضاء و هم (عبان رمضان، بن مهدي، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة و سعد دحلب)، و حسب بعض المصادر التاريخية فقد أثر زيغود يوسف الاستمرار في قيادة المنطقة الثانية و رفض عضويته للجنة، بينما يعود تواجد بن خدة ضمن صفوف اللجنة كمصالحة بين الإخوة الأعداء باعتباره كان على رأس اللجنة المركزية التي يأخذ عليها قداماء المنظمة الخاصة تماطلها في الإسراع بالكفاح المسلح الذي طالبوا به خصوصاً عندما شكلوا سوريا اللجنة الثورية للوحدة و العمل⁶. و الملاحظ أن كل أعضاءها من داخل

¹ محمد حربي، الأسطورة و الواقع، مصدر سابق، ص 154.

² محمد البجاوي، الثورة الجزائرية و القانون، تر: علي الخش، ديوان اليقظة العربية، دمشق، 1965، ص 146.

³ العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص ص 54-55.

⁴ سيد علي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/2022، المرجع السابق ص 26

⁵ Mabrouk Belhocine, op. cit. p58.

⁶ العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 56.

التراب الوطني جاءوا تجسيدا لمبدأ أولوية الداخل على الخارج¹ و قد أسندت لكل عضو من أعضائها المهام التالية²:

_ بن خدة بن يوسف: مسؤول و مكلف بالاتصال و الإعلام و إدارة شؤون منطقة الحكم الذاتي بالجزائر.

_ سعد دحلب: مسؤول عن الدعاية و صحيفة المجاهد.

_ العربي بن مهيدي: مكلف بالعمل الفدائي على مستوى مدينة الجزائر و داخل المدن.

_ كريم بلقاسم: مسؤول مكلف بالاتصال و التنسيق بين الولايات، و قد جعلت منه هذه المهمة القائد الحقيقي لجيش التحرير الوطني.

_ عبان رمضان: مسؤول مكلف بالشؤون السياسية و التمويل.

و عن سر عملها يقول أحد أعضائها و هو سعد دحلب: "أننا كنا نشكل قيادة جماعية، حيث كانت كل الأمور تناقش و يبت فيها بالأمر الأكثر ديمقراطية، و يتمتع كل واحد فينا بقدر كبير من الحرية خاصة في دائرة عمله³.

و حتى تتمكن من ممارسة أهدافها، اتخذت CCE من العاصمة مقرا لها و اعتبرتها منطقة مستقلة و تحت سلطتها مباشرة رغم أن هذا الأمر فيه من الخطورة بما كان بحكم أن العاصمة يصعب التحرك فيها بأمان⁴.

و يمكن حصر أهم الاختصاصات التي أقرها مؤتمر الصومام للجنة CCE في النقاط التالية⁵:

_ إصدار تعليمات و أوامر لتنشيط و تنسيق العمليات العسكرية ضد المحتل.

_ توزيع وحدات جيش ت.و. على التراب الوطني قصد تنظيم و ضمان نجاح العمليات العسكرية.

_ توجيه و إدارة جميع فروع الثورة و تجهيزها العسكرية و السياسية و الدبلوماسية.

_ ربط النشاط العسكري الداخلي بالنشاط السياسي الخارجي بغرض تحقيق الانسجام بين العمليات

العسكرية و النشاط السياسي و الدبلوماسي _ السهر على مصالح الشعب و الثورة.

بعد تشكيل CCE وضعت نصب أعينها تحقيق ثلاث أهداف إستراتيجية و هي العمل على تجسيد مقررات

¹ عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 161.

² Yve Courriere, l'heure des colonels, op, Cit, p384.

³ Saad Dahlab, Mission Accomplie, Ed Dahlab, Algeria, 2010, p57.

⁴ إبراهيم لونيسي، مرجع سابق ص ص 82-83.

⁵ سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/2022، 1962/2022 المرجع السابق ص 34/35. و ينظر أيضا:

عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 310.

الصومام والإشراف الكامل على شؤون الثورة و خوض معركة كبيرة في مدينة الجزائر ستكون كفيلة وحدها بحسم صراع الاستقلال خاصة بعد أن أحست بتزايد التأييد الشعبي للثورة و انتقاله من البيئة الريفية إلى المناطق الحضرية.

و حسب شهادة أحد أعضائها سعد دحلب فإن اللجنة باشرت مهامها مباشرة بعد العودة من المؤتمر أين كانت تعمل بشكل منسجم و تجتمع يوميا لمناقشة حصيلة النشاط و اتخاذ القرارات اللازمة كل في اختصاصه، مشيرا إلى وجود ثقة متبادلة بين الأعضاء و هو سر قوتها¹.

غير أن هذه اللجنة ستعرف بعد تأسيسها الكثير من العثرات و البداية باستشهاد أحد مؤسسيها و أعضائها زيغود يوسف في 23 سبتمبر 1956²، ثم العواقب الوخيمة التي تلت قرارها بإعلان الإضراب العام لمدة أسبوع في الجزائر بداية من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957 أين ستعرض لشتى أنواع القمع و التضيق الذي أسفر عنه اعتقال أحد أعمدتها و هو العربي بن مهيدي في 25 فيفري 1957 ثم إعدامه في 14 مارس من نفس السنة و هو الأمر الذي سيعجل بمغادرة CCE أرض الوطن³.

4-1-2. خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج.

إن قرار لجنة التنسيق والتنفيذ CCE بالإعلان عن تنظيم إضراب الثمانية أيام و على الرغم من النجاح الذي حققه في سبيل الرهان على الحرب الحضرية، إلا أنه انتهى إلى نتائج وخيمة ولو على المدى القريب حيث سيبدأ التنظيم الثوري في العاصمة بالتهاون بعد تفكيك أغلب المجموعات الفدائية و اعتقال و تصفية الكثير من المناضلين و القياديين⁴، أكبرها اعتقال و إعدام محمد العربي بن مهيدي على يد مظلي ماسو.

إن هذه التسارعات و التي مهد لمرحلة عسيرة في عمر CCE سوف تؤدي بها إلى ضرورة الانسحاب إلى الخارج لفترة قصيرة من أجل إعادة تنظيم الصفوف أين تضمن الاتفاق أن يتوجه كريم بلقاسم و بن خدة نحو تونس مروراً بالولاية الثالثة ثم الثانية بينما توجه عبان و دحلب إلى المغرب مروراً بالولاية الخامسة⁵.

و في نهاية شهر جوان 1957، اجتمع شمل CCE بتونس أين قامت ببعض النشاطات السياسية

¹Saad Dahlab, op. cit. pp 59-60.

²العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص 57.

³إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 83. و ينظر كذلك الجنيد، حوار حول الثورة، ج 01، مرجع سابق، ص ص 383-384.

⁴حربي، الأسطورة و الواقع، مصدر سابق، ص ص 166-167.

⁵Khalifa Mammeri, Abane Ramdane, op. cit. pp 269-270. و Gilbert Meynier, op. cit. p333.

على غرار الاتصال بالسلطات التونسية و الدعوة إلى تنظيم الثورة و اتخاذ قرارات سياسية و عسكرية مهمة¹.

لكن العلاقة الحميمة التي كانت تسود أعضاء الهيئة التنفيذية داخل الوطن سوف تبدأ بالتصدع و سوف يظهر الخلاف بين أبرز قادتها كريم بلقاسم و عبان رمضان خلال الاجتماع الأول لهم في تونس شهر جويلية 1957 خاصة حول قيادة الثورة، وفي خضم هذه الأحداث شُرع في توجيه الدعوات لعقد أول اجتماع عادي ل CNRA في القاهرة².

2-1-5. دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة أوت 1957:

انعقد المؤتمر العادي ل CNRA بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957³ في أجواء مشحونة و سبق الدورة عدة اجتماعات تحضيرية و مناورات⁴ واسعة تمحورت أساسا حول مراجعة ما جاء في قرارات الصومام و توسيع الهيئات القيادية في ظل انقسام الهيئة التنفيذية إلى كتلتين⁵:

- كتلة عبان و معه بن خدة و دحلب و تعززت بالعقيد سليمان دهيليس (الصادق) قائد الولاية الرابعة سابقا و أقامت معا بالقاهرة.

- كتلة كريم بلقاسم و الذي دعم صفه بحلفاء جدد و هم محمود الشريف (الولاية الأولى) و بن طوبال (الولاية الثانية) و بوالصوف (الولاية الخامسة).

و بعد الجلسات السرية التي حضرها كبار المسؤولين فقط افتتحت الجلسة الختامية بحضور 22 عضو من أصل 34 عضو⁶ يوم 28 أوت 1957 و التي ترأسها فرحات عباس و عين محمد بن يحي كاتبها عاما لها، استمع خلالها أعضاء المجلس إلى تقارير الجلسة و إلى حصيلة نشاطات لجنة CCE و التي تلاها منسقها عبان رمضان مقترحا إستراتيجية للعمل المستقبلي على مختلف الأصعدة⁷.

¹D aho djarbale :Lakhdar bentobbal memoire de linterieur :chihab edition Alger2021 p375

²عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 178.

³سيدعلي احمد مسعود:قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 2022/1959، 2022 المرجع السابق ص34

⁴كان هناك اجتماع مسبق وقع بين القادة العسكريين يوم 2 أوت 1957 تمت فيه مناقشة الخلاف القائم بين أعضاء CCE و دراسة أوضاع الثورة أسفر في النهاية عن تشكيل CCE جديدة أقصي منها عبان و دحلب و بن خدة، هذا و يشير حربي أن كريم بلقاسم و قبل مغادرة العاصمة كان ينوي أن لا يعود إليها إلا والسلطة بين يديه. محمد حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 168.

⁵محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 234.

⁶أنظر محاضر اجتماع CNRA في الملحق رقم 06.

⁷مقاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 283-284.

و قد اختتمت هذه الدورة بتكريس مجمل الاتفاقات التي حصلت خلال المفاوضات بين الكتلتين، أين تم التأكيد على:

- المساواة بين جميع المشاركين في الكفاح التحريري و بالتالي ليس هناك من أولوية للسياسي على العسكري ولا للداخل على الخارج.
- لا يزال هدف الثورة هو تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية اشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام¹.

- توسيع مجلس الثورة ليضم 54 عضوا بدلا من 34، لا فرق بين الأصليين و الاحتياطين.
- رفع أعضاء اللجنة التنفيذية إلى 14 عضوا بدل 05 و اعتبار القادة المساجين أعضاء في لجنة CCE لأنهم من بين من خطط و نظم لثورة نوفمبر².
- القيام بالهجوم العسكري الشامل في كل أنحاء الجزائر و توسيع النشاط الدبلوماسي في الخارج.

- تفويض CCE بإنشاء حكومة مؤقتة متى ما توفرت الظروف المناسبة لذلك³.
- حرية تنقل أعضاء CCE بين القاهرة و تونس و الرباط للإشراف على شؤون الكفاح المسلح⁴.
- إنشاء قيادة عليا سرية تحت مسمى " اللجنة الدائمة للثورة " و تضم خمسة عسكريين و هم: كريم بلقاسم- بن طوبال- بوالصوف- محمود الشريف- أوعمران و معهم سياسي وحيد و هو عبان رمضان⁵.

و في الأخير أعطى CNRA كامل السلطة ل CCE من أجل تعيين الأعضاء العشرين الجدد في CNRA عند اجتماعها القادم⁶.

و بعيدا عن من خرج منتصرا من معركة تكسير العظام بين الكتلتين المتصارعتين (السياسيين و العسكريين)، و التي عبرت عن ميلاد موازين قوى جديدة داخل الهيئات القيادية للثورة بعد انهيار التوازنات السابقة التي انبثقت بعد مؤتمر الصومام و رغم الاتفاق الظاهري إلا أن مخرجات هذه

¹Harbi, Les archives, op, cit, p 176.

²جوان غيلسي، مرجع سابق، ص 126.

³الزغدي، الصومام، ص 181.

⁴فتحي الديب، مصدر سابق، ص 352.

⁵محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 236.

⁶Harbi, Les archives, op, Cit, p176.

الدورة كانت في مستوى المرحلة التي تجتازها الثورة، حيث و رغم كل المآخذ التي أشار إليها الكثير من الباحثين إلا أنها كفلت بعض الحلول الوسطى و التي تجاوزت الحسابات الشخصية لبعض قادتها من أجل وحدة الصف و تجنب الانقسامات التي كادت تعصف بالثورة و تجعلها عبارة عن مجموعات متناحرة و متنافرة تبتعد شيئا فشيئا عن الهدف المنشود¹. كما أنه عالج أحد أهم نقاط الخلاف التي أفرزها مؤتمر الصومام عندما أعاد الاعتبار و أكد على المبادئ الإسلامية للثورة مثلما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954 و كرس أهداف الثورة في إنشاء جمهورية ديمقراطية اجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الأساسية للإسلام، و علاوة على ذلك سطر المجتمعون برنامج عمل يقوم على ضبط التوجهات الخارجية للثورة و ذلك من أجل إيجاد حركية و فعالية أكبر على المستوى الدولي².

2-1-6. لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية : أوت 1957.

بعد أن أنهى المجتمعون في القاهرة مؤتمرهم و ما تمخض عنه من قرارات و أجملوها في محضر موجز تناول الوضع المتطور للثورة و مستقبلها، باشرت CCE مهامها الموكلة إليها في سبتمبر 1957 من خلال تحديد يوم 30 مارس يوما للتضامن مع الجزائر في جميع أنحاء إفريقيا و آسيا³، لكن أجواء الخلاف سطرت على أجندتها خاصة في الأشهر الأولى بين الباءات الثلاث⁴ و على رأسهم كريم بلقاسم و عبان رمضان الذي لم يخف رفضه لسياسة هؤلاء، و دخل معهم في مواجهة حادة اتهمهم فيها بالدكتاتورية و التطلع للسلطة باسم النضال⁵.

و قد تطورت هذه المواجهة فيما بعد لتصل إلى حد تصفية السياسي عبان رمضان في ظروف غامضة يوم 27 ديسمبر 1957 بمراكش⁶، و ادعى قتلته أنه استشهد في ميدان الشرف وفقا لما جاء في جريدة المجاهد بتاريخ 29 ماي 1958⁷.

لقد تسببت تصفية عبان في أزمة حادة داخل CCE حيث عطلت أشغالها لأكثر من شهر، و

¹ الزيري، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص 86.

² فتح الدين بن ازواو، إيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الإرشاد، الجزائر، 2013، ص 198.

³ جريدة المجاهد، ع 21، 01 أبريل 1958، ص 03. وينظر أيضا: عبان رمضان، المحاكمة المزيفة و أخيرا المحضر الذي تركه بالصفوف، مطبعة مهدي بوغني، الجزائر، 2013، ص ص 162-164.

⁴ الباءات الثلاث: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوالصوف.

⁵ حكيمة شتو، التنظيمات الثورية، مرجع سابق، ص 67.

⁶ عثمان مسعودي، مرجع سابق، ص 393. ولتفاصيل أكثر حول عملية الاغتيال ينظر: شهادة ابن طوبال و محمود الشريف في اغتيال عبان رمضان المنشورة في كتاب: علي زغدود، صفحات من ثورة التحرير، دار متيجة للطباعة، الجزائر 2006، ص ص 240-255 وانظر

أيضا D aho djarbale :Lakhdar bentobbal la conquete de la souveraineté :chihab edition Alger 2021 p49

⁷ المجاهد، ع 29، 24 ماي 1958.

بينما كان الصراع على أشده بين الإخوة الأعداء، كانت فرنسا قد انتهت من عملية انجاز السدود المكهربة على الحدود الشرقية والغربية والتي ستشكل أحد أبرز التحديات لـ CCE وللثورة بصفة عامة، حيث ساهمت في تعميق العزلة الإقليمية للثورة و تراجع الروح الثورية فيها¹ و توالى التقارير السلبية حول النشاط الثوري و هو ما يبرزه التقرير المرسل من طرف أوعمران المكلف بالتسليح و التموين إلى CCE بتاريخ 08 جويلية 1958 عند استعراضه للأوضاع الداخلية مشيرا إلى عدم إدخال أي سلاح ذو أهمية و منتقدا ما يحصل في CCE من انشقاقات بالقول: "... لقد غابت الروح الثورية لدى جميع القادة و حلت محلها البيروقراطية وروح التحالفات الجهوية... إن الوضع أخطر من أن نضيع وقتنا في الاعتبارات الشخصية... إننا لسنا ثوريين حقيقيين لأن العمل الثوري يتطلب وضع إستراتيجية تتناسب مع كل مرحلة.."² و هو الطرح نفسه الذي أثاره فرحات عباس و لخضر بن طوبال في تقريرهما حول انقطاع الاتصالات بين الداخل و الخارج و إلى تدهور الأوضاع في الولايات نتيجة الانقطاع و توقف دخول الدعم اللوجستي إليها.³

إن هذه التحديات دفعت CCE إلى محاولة إعادة تنظيم جيش الحدود، فقررت في اجتماع مكتبها في 09 أفريل 1958 إنشاء قيادة عمليات عسكرية (COM)⁴ والتي ستشرف على إدارة معارك الحدود، أين أسندت قيادة العمليات الشرقية إلى العقيد محمدي السعيد و إلى جانبه كل من العقلاء محمد لعموري و عمارة بوقلاز و عبد القادر بن عودة، بينما أوكلت قيادة الهيئة الغربية إلى العقيد هواري بومدين و إلى جانبه العقيد سليمان دهيليس⁵. و بعد فترة وجيزة من تجربة قيادة العمليات، نجد أنها فشلت في حصد الثمار المرجوة و البداية بالاضطرابات التي شهدتها قسمها الشرقي حيث لم تتمكن القيادة من فرض سلطتها في تونس ولم تقدم شيئا أين طفت إلى السطح الخلافات بين قادتها فيما بينهم، ما انتهى إلى تجميد عملها و معاقبة أعضائها⁶. أما القاعدة الغربية فنجحت في إنشاء تنظيم محكم قوامه روح الانضباط و الخضوع الكلي حيث تميز بالدقة في التخطيط و الانضباط في ممارسة

¹ عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 190.

² Harbi, Les archives, op. cit. p159.

³ عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 190. و ينظر أيضا: Alistair Horn, op. cit. p 329.

⁴ COM : Commandement des Opération Militaires.

⁵ سيدعلي احمد مسعود: دور قيادة الأركان بالحدود الشرقية والغربية في مجال الإمداد خلال الثورة الجزائرية 1958/1960، مجلة

البحوث والدراسات، العدد الرابع عشر جوان 2012، جامعة الوادي.

⁶ حديث العقيد عمارة بوقلاز، مجلة أول نوفمبر، ع 112-113، ص 20-24.

النشاط العسكري¹.

إن هذه الحلول الظرفية لم تكن كافية و لم تستطع تقديم حلول ميدانية للعقبات التي كانت تعترض أداء جيش التحرير الوطني في الداخل و عند المناطق الحدودية، و استمر الضعف في الأداء حيث لم تتمكن فرق جيش التحرير الوطني من القيام سوى ب 30 عملية طويلة 04 أشهر كاملة تمتد من 12 أكتوبر 1957 إلى 08 فيفري 1958².

هذا التحدي دفع CCE إلى التركيز على العمل الخارجي، فقد لاقى الثورة التحريرية خلال هذه الفترة صدى واسع في الأوساط الدولية بفضل نشاط وفود جبهة ت.و. في جميع أنحاء العالم و ظهر توجه نحو تدويل القضية الجزائرية خاصة بعد أحداث ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958 و استغلال التأزم السياسي الذي عرفته فرنسا بعد أحداث 13 ماي 1958 و أيضا فتحت الجهود الدبلوماسية للوفد الجزائري في مؤتمر طنجة أفقا سياسية لقادة الثورة من أجل فكرة بعث مشروع إنشاء حكومة مؤقتة في المنفى³ (وهو ما سنتعرض له في فصل النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطني).

2-2. القرارات والتنظيمات العسكرية.

لقد أحدثت مقررات وادي الصومام نقلة نوعية و بارزة في المسار التطوري لجبهة التحرير الوطني، حيث نظم الجيش من خلال وضع قانونه الأساسي و إقامة هيكله بشكل يسمح له بمواجهة الاحتلال من جهة و فرض الطاعة و الانضباط في الأوساط العسكرية من جهة ثانية. و يمكن إجمال هذه القرارات التنظيمية التي تمخض عنها هذا المؤتمر في:

- تم تقسيم البلاد إلى 06 ولايات بزيادة الصحراء بقيادة علي ملاح و رسم حدودها من جميع الجهات و تقسيم كل ولاية إلى مناطق و كل منطقة إلى نواحي و كل ناحية إلى أقسام، و أن تكون مدينة الجزائر منطقة مستقلة⁴.
- إخضاع مراكز القيادة لمبدأ القيادة الجماعية و تتكون من القائد و له صفتان سياسية و عسكرية و هو بذلك تمثيل السلطة المركزية لجبهة ت.و. يحيط به 03 نواب من الضباط يعتنون بالفروع

¹ مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر في الجزائر، منشورات المركز الوطني للبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص 138.

² عبد النور خير، مرجع سابق، ص 190.

³ نفسه، ص 190.

⁴ عبد الحفيظ الحسن أمقران، مذكرات من مسيرة النضال و الجهاد، دار الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 54.

التالية: (الفرع العسكري، الفرع السياسي و فرع الاستعلامات و الاتصالات)¹.

أما تنظيم القيادة المحلية لجيش التحرير فكانت على النحو التالي:

_ قائد الولاية يكون برتبة عقيد (صاغ ثان) و نوابه الثلاثة برتبة رائد (صاغ أول).

_ قائد المنطقة يكون برتبة نقيب (ضابط ثان) و نوابه الثلاثة برتبة ملازم (ضابط أول).

_ قائد الناحية يكون برتبة ملازم ثان و نوابه الثلاثة برتبة عريف.

و يعتبر تعيين الضباط أو نزع الرتب منهم من اختصاص CCE باقتراح من قائد الولاية أما تعيين نواب الضباط أو نزع الرتب منهم فيتم بأمر من قائد الولاية نفسه أما الجندي الأول فيعين أو تنزع رتبته بأمر من قائد المنطقة².

كما خضعت وحدات جيش التحرير الوطني إلى مقاييس موحدة من حيث تشكيلاته حيث كانت كالاتي:
_ الفوج (le groupe) يتكون من 11 جنديا و نصف الفوج من 05 جنود و يرأس الفوج ضابط صف برتبة عريف أول

_ الفصيلة (la section) و تضم 35 جنديا يشرف عليهم ضابط برتبة مساعد و نائبه برتبة عريف.

_ الكتيبة (la compagnie) تضم 03 فصائل إضافة إلى خمس إدارات أي 110 جنديا يشرف عليهم ضابط برتبة ملازم أول و نائبه برتبة مساعد.

_ الفيلق (la bataillon) يتشكل الفيلق من ثلاث كتائب إضافة إلى 20 إطارا أي 350 عسكريا سواء ضباط أو ضباط صف أو جنود، يشرف عليهم مسؤول الناحية برتبة ملازم ثان، و نائبه ضابط برتبة ملازم أول³.

و فيما يتعلق بالرتب العسكرية، فقد اعتمد جيش التحرير الوطني على الرتب التي كانت مستعملة في المنطقة الثالثة (القبائل) و تبدأ الرتب من الجندي الأول.

الرتب العسكرية:

➤ الجندي الأول: Caporal.

➤ الفريق: Sergent.

➤ الفريق الأول: Sergent Chef.

¹ الزغدي، مرجع سابق، ص 138.

² محضر جلسات مؤتمر الصومام، الاجتماع الذي عقده المسؤولون عن عمالات وهران، الجزائر وقسنطينة في 20 أوت 1956، ص 08..

³ Yve Courriere, Le Temps des léopards Tome 2, Ed, Rahma, 1993, p 577. و

جوان غيلسي، مرجع سابق، ص ص 134-135.

- المساعد: Adgudent.
- الملازم الأول: Aspirant.
- الملازم الثاني: Sous Lieutenant.
- الضابط الأول: Lieutenant.
- الضابط الثاني: Capitaine.
- الصاغ الأول: Conandant.
- الصاغ الثاني: Colonele¹. كما خصص المؤتمر رواتب شهرية لأفراد جيش التحرير حسب رتبهم العسكرية².

أما رتبة جنرال (فريق) فقد أكد المؤتمر أنها لن تستحدث إلا بعد استقلال البلاد و من حيث التركيب العام، فقد حصر مؤتمر الصومام القوات المشكلة لجيش التحرير الوطني في :

✓ **المجاهدون:** و هم الجنود الذين يرتدون اللباس العسكري و يباشرون الحرب في ميدان القتال و هم يعتبرون عماد جهة التحرير الوطني و ركيزته و قوته الضاربة، يتوزعون في وحدات جيش التحرير الوطني³.

✓ **المسبلون:** و يشكلون قوة احتياطية لجيش التحرير و هم لا يرتدون الزي العسكري، إذ يعتبرون أعضاء مجندين في مناطق سكنهم، و يقومون بتموين الجيش و تزويده بالأخبار و الحراسة و نقل المؤن و الذخائر و العناية بالجرحى و مراقبة تحركات العدو، كما كانوا يقومون بدور الدليل لدى تنقل وحدات جيش التحرير الوطني، حيث قدموا خدمات جليلة للثورة و كانوا بمثابة الأعين و الأذان لجيش التحرير الوطني⁴.

✓ **الفدائيون:** و هم عبارة عن طاقة كفاح مسلحة في المدن و العواصم و القرى، تتمثل مهمتهم في القيام بالعمليات الفدائية و تنظيم العمليات المسلحة ضد مراكز الشرطة و الجندرية و تخريب المؤسسات و نسف المباني و الحانات و المحلات التجارية، و القيام بعمليات التصفية في حق الخونة

¹ الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة، الولاية الثالثة، خلال الفترة من أوت 1956 إلى نهاية 1958، تيزي وزو، 7-8/02/1985، ص 09، و ينظر يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن العشرين، مرجع سابق، ص 164-165.

² Harbi, Les archives, op. cit, pp163-164.

³ الزغدي، مرجع سابق، ص 153.

⁴ السعيد عبادو، المسبلون، مهامهم و تنظيمهم، مجلة أول نوفمبر، ع1994، 145، ص ص 57-60.

أذئاب الاستعمار، كما يقومون بمهمة الاستخبار والاستعلام و تزويد الثورة بالمعلومات الضرورية¹. أما استراتيجيا فقد تقرر الانتشار والتوسع والإكثار من الهجمات².

وبذلك يكون مؤتمر الصومام قد أخضع جيش التحرير إلى هيكلية جديدة استطاع من خلالها مساهرة التطورات العسكرية التي أفرزتها مستجدات الصراع، أين كان لهذا التنظيم أثر ايجابي على نشاطات جيش التحرير استطاع من خلالها فرض إستراتيجيته و منطقته في ساحات القتال. كما نجد بأن مؤتمر الصومام قد حدد و نظم الأدوار التي يجب أن يقوم بها كل من المحافظين السياسيين و المجالس الشعبية (أشرنا إليها سابقا بالتفصيل)، و التي كانت تحرص على تنظيم الشعب و تسيير جميع الشؤون التي تهم السكان، فكانت العين التي ترى بها جبهة تو. وترصد كل تحركات العدو، أين كان يتم تشكيلها عن طريق الانتخابات من طرف السكان³.

كما أولى مؤتمر الصومام الجهاز القضائي أهمية قصوى من خلال إقرار إنشاء محاكم لجبهة تو. بدلا من المحاكم الاستعمارية و التي تقوم أحكامها على الشريعة الإسلامية و القانون الداخلي لجبهة تو. أين حققت الجبهة في إنشاء هذه المحاكم رغبة الشعب في إيجاد محاكم وطنية تقضي بالشريعة الإسلامية في أحكامها⁴، و تتواجد المحاكم الثورية على مستوى المناطق بتشكيلة متشابهة تضم القضاة و النواب، أين تتولى محاكمة أعضاء جبهة التحرير الوطني و المدنيين عند ارتكابهم لأي جنحة من الجنج الخطيرة.

و ينقسم الجهاز القضائي لجبهة تو. إلى فرعين أساسيين، الأول خاص بالقضايا المدنية و الثاني خاص بالقضايا الجنائية للجيش و التي تتكفل بها المحاكم العسكرية. بالنسبة للمحاكم المدنية فإن الجهاز القضائي المدني كان يُمثل من قبل المحافظ السياسي بمساعدة ممثلي المحكمة المنتخبون، و كان مجال اختصاصها الفصل في مسائل الخصومات و النزاعات و الميراث و الطلاق و النفقة و كذلك الجنج على مختلف أنواعها⁵.

أما المحاكم الثورية أو العسكرية، و التي تختص بالنظر في القضايا التي يكون أحد أطراف النزاع فيها

¹ الأضر بولطمين، الفداء نظامه و دوره في ثورة التحرير، مجلة أول نوفمبر، ع 145، 1994، ص ص 57-60.

² أنظر محضرا الاجتماع في: Mohamed Harbi, Les Archives , op , cit , pp 163-164 و للمزيد عن دور هؤلاء ينظر : الزغدي، مرجع سابق، ص 153.

³ Mohammed Tequia, L'Algérie en Guerre, op. cit. pp153-154.

⁴ الزغدي، مرجع سابق، ص 157-158.

⁵ علي كافي، مصدر سابق، ص 116. و ينظر أيضا: شهادة قاضي الولاية الأولى علي محمد الصالح، القضاء إبان الثورة التحريرية، جمعية أول نوفمبر، مطبعة عمار قرقي، باتنة، 1994، ص ص 161-165.

عنصر من جبهة التحرير أو جيشها الوطني و حتى في قضايا الجنايات ولو كان صاحبها مدنيا، و قد وضع جيش التحرير الوطني قانونا داخليا يحدد الإجراءات التي تخضع لها عملية تنفيذ العقوبات حيث يتم تنفيذ جميع الأحكام الصادرة في حق عناصر الجيش و النظام السياسي من طرف الهيئة العليا مباشرة طبقا لدرجات المسؤولية¹.

إن رهان جبهة التحرير الوطني على إنشاء نظام قضائي جزائري مستقل يؤكد حرص قادتها على رفع التحدي أمام الإدارة الاستعمارية في إطار إبعاد الشعب عن التعاون مع المؤسسات الاستعمارية و إعادة الاعتبار لقيمه الروحية من خلال إنشاء جهاز قضائي شامل يخضع لتعاليم الدين الإسلامي.

3-2. القرارات والتنظيمات الجماهيرية.

لقد صرفت الثورة اهتمامها إلى الشعب الجزائري لأنها أدركت أنه هو الحاضن و الحامي لها، أين كانت هذه النظرة الثاقبة حتى قبل الثورة (بن مهيدي ألقوا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب)، لذا سعى قادتها إلى محاولة دفع الثورة و نقلها من النخبة الثورية إلى الشعب و تجسيدها في الميدان، أين سعى صناع الثورة إلى محاولة الاقتراب من الشعب و الاحتكاك به و ترغيبه في الثورة.

لقد أكدت وثيقة الصومام على ضرورة العمل على استغلال كل الطاقات و الوسائل المتاحة لدى الفئات الشعبية و وضعها في خدمة القضية الوطنية و بعث منظمات جماهيرية مهمتها هيكلة و تأطير و استقطاب لكل القوى الحية في المجتمع². و لتجسيد هذه الإستراتيجية نجد أن CCE كلفت أحد أعضائها و هو بن يوسف بن خدة بمهمة التنسيق مع قيادات هذه المنظمات الطيبة لوضع الخطط و البرامج لدعم الثورة داخليا و خارجيا³، ومن أبرز هذه المنظمات :

1-3-2. الحركة العمالية (الإتحاد العام للعمال الجزائريين) UGTA.

لقد كان العمال الجزائريون ملتفين حول الثورة و باركوها و سارع الكثير منهم إلى تأييدها، لذا أعطت جبهة تو. إشارة الانطلاقة لعملية التحضيرات لإيجاد تنظيم نقابي وطني يكون قاعدة للتنظيم و

¹ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن العشرين، مرجع سابق، ص 159. و للإستزادة أكثر في الموضوع ينظر: عالم مليكة، التنظيم القضائي أثناء الثورة التحريرية (1954-1962)، الولاية الرابعة أنموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 02، 2014، ص ص 179-181.

² جاك دوشمان،، مرجع سابق، ص 226.

³ الغالي غربي، مرجع سابق، ص ص 444-445.

التجنيد¹.

و ما كادت سنة 1956 تحل حتى كانت جبهة ت.و. قد خطت خطوات هامة في محاولة لاحتواء العمال الجزائريين و تنظيمهم في منظمة وطنية تكون سندا للجبهة و امتدادا طبيعيا لها في عالم الشغل.

و في عز أيام الثورة انعقد المجلس التأسيسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين² UGTA في 24 فيفري 1956 في مدينة الجزائر و تم الإعلان عن ولادة الحلم العمالي³ برئاسة عيسات ايدر⁴ ، و قد باركت الجبهة إنشاء الاتحاد و اعتبرته رد فعل سليم من قبل العمال الجزائريين ضد الهيمنة و التدجين و التأثير الإيديولوجي الذي مورس عليهم من طرف النقابات الفرنسية المختلفة⁵.

و بذلك تم انتشار الحركة العمالية من نطاقها الضيق المركز على المطالب الاجتماعية و الاقتصادية و الدفع به إلى ساحة النضال السياسي و العسكري كقوة داعمة للثورة. و حرصت جبهة ت.و. على انضمام UGTA إلى صفوف الجامعة العمالية للنقابات الحرة من أجل استغلال نفوذها عن طريق الجامعة العمالية للضغط على الحكومات المعادية للثورة⁶. و قد حدد UGTA توجهه السياسي في وثيقة تحت عنوان " من أجل التحرير الوطني و نقابة حرة "، جاء فيه بالخصوص " إن النفس الثوري الذي أعطى الانطلاقة لكافة الشعب الجزائري في نضاله التحرري سيشتفي الجو النقابي من الجروح الاستعمارية الجديدة و كذلك بإيجاد ظروف تنمية أخوة و تضامن لا تخترقه العنصرية "، و تضيف الوثيقة " يعتقد UGTA أن أي تحسن في الظروف الاجتماعية لا يمكن أن يتحقق بدون الزعزعة العميقة للهياكل السياسية الحالية، و نؤكد أن استقلال الجزائر هو العامل الوحيد الذي يؤدي إلى إيجاد توازن للعلاقات بين مواطنيها و تطوير و تنمية المصلحة و استغلال الثروات الباطنية

¹ احسن بومالي، أدوات التجنيد و التعبئة، مرجع سابق، ص ص 439-441.

²UGTA : Union General des Travailleurs Algérienne.

³ محمد قنانش، النقابيون الجزائريون والمسألة الوطنية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2012، ص 277.

⁴ عيسات ايدر: من مواليد 17 جوان 1919 بتيزي وزو من أسرة فلاحية، درس في جامعة العلوم الاقتصادية والحقوق ما بين 1934-1938 وانخرط في حزب الشعب الجزائري بداية من 1943، وفي 1947 انضم الى المنظمة المركزية للتنظيم الوطني النقابي، اعتقل بعد اندلاع الثورة ثم أطلق سراحه سنة 1955 ليصبح أول سكرتير للإتحاد العام للعمال الجزائريين، و اعتقل مرة أخرى في ماي 1956 وحول إلى سجن بربروس في ماي 1957 وتوفي هناك متأثرا بالتعذيب، وقد أعلنت السلطات الفرنسية انتحاره في 26 جويلية 1959. يُنظر :

Achour Cheurfi, op, cit, pp 27-28.

⁵Boualem Bourouiba, Les Syndicalistes Algériens leur Combat de L'éveil à la Libération, 1936-1962, Ed Dahlab /ENA6, Alger, 2001, p 242.

⁶ الغالي غربي، مرجع سابق، ص 445.

للأراضي الجزائرية...و أن الاتحاد يفتح أبوابه لكل العمال بدون أي تمييز في الأصل أو الدين"¹.
و تلخص أهداف UGTA فيما يلي²:

- _ توجيه الكفاح العمالي توجيهها يتمشى مع طموحاته العميقة بهدف تمكينه من القيام بثورة شاملة في كل الميادين السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.
- _ توعية العمال و تلقينهم مبادئ مكافحة كل المستغلين و بدون تمييز بينهم.
- _ القضاء على كل أنواع التمييز في الدفاع عن الطبقة العاملة.
- _ توجيه العمال توجيهها نضاليا واعيا بهدف توفير الشروط الضرورية عمالية الدولية. لتحقيق حياة أفضل و تشغيل كل الطاقات المعطلة.
- _ تحقيق وحدة عمال الجزائر مع عمال العالم من خلال الانخراط في المركزية العمالية الدولية.
- نشاط الإتحاد العام للعمال الجزائريين.

لقد قام أعضاء UGTA بجولات عبر كامل التراب الوطني موضحين للجماهير أهداف الاتحاد أين تمكنوا في ظرف 03 أشهر من ضم ما يقارب 71 تنظيم نقابي يجمع بين صفوفه أكثر من 100.000 عاملاً³، و ما كاد شهر جويلية يحل حتى أكمل UGTA تنظيمه الداخلي و وزع المهام على قياداته النقابية، و انكب مناضلوه على التوغل في الأوساط الجماهيرية من أجل تعبئتها سياسياً و تجنيدها لخدمة أهداف الثورة و تعليماتها.

و بناء على ذلك تحرك UGTA في خدمة قضيته بعد أن ضم إلى صفوفه عددا هائلا من العمال في فترة قصيرة و شرع في تنظيم الحركات الاحتجاجية و شن العديد من الإضرابات، حيث قام الاتحاد بدور فعال في إضراب جويلية 1956 و كذا الإضراب الذي شن في 01 نوفمبر 1956 عن نية الاحتفال بالذكرى السنوية الثانية لاندلاع الثورة، ثم المساهمة الفعالة في إضراب الثمانية أيام (28 جانفي إلى 04 فيفري 1957) أين استنف UGTA كل قواعده النضالية من أجل إنجاح هذا الإضراب الذي دعت إليه جبهة تو. حيث كانت مشاركة المنتسبين إلى UGTA كبيرة جدا و مهمة و ذلك بالتوقف عن العملما جعل السلطات الفرنسية تشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف قادة UGTA و منع كل نشاطاته ما أجبره على العمل في سرية ثم جاء قرار قاداته في نهاية 1957 بالانتقال إلى تونس من أجل مواصلة

¹ أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة، مرجع سابق، ص 442.

² François Weiss, Doctrine et Action Syndicales en Algérie, Paris, ED Cujas, 1970, p 319.

³ أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة، مرجع سابق، ص، 446.

النضال من هناك¹.

كما تركز نشاط العمال أيضا في تدعيم الثورة من الجانب المادي خاصة المهاجرين منهم بفرنسا أين كان جل العمال يدفعون قيمة الاشتراكات وعن قناعة²، و تشير بعض المصادر أن عدد العمال الجزائريين في فرنسا قد تجاوز نصف المليون و قد كان هؤلاء يدفعون اشتراكات للثورة بانتظام و قد تزايدت المساهمات من سنة إلى أخرى، حيث كانت في سنة 1954 محددة ب 1000 فرنكقديم لتصل إلى حدود 3000 فرنك قديم سنة 1958³. كما أننا نجد بأن حوالي 90% من العمال الجزائريين ظلوا يساهمون باشتراكاتهم الشهرية في تمويل الثورة و دام نشاط الاتحاد إلى غاية الاستقلال⁴.

و من جهة أخرى فإن UGTA و بعد النجاح الذي حققه على المستوى الداخلي، نجد بأنه سوف يمتد خارج الوطن أين ستصبح مهمته الأساسية العمل على تدويل القضية الجزائرية و ذلكعن طريق التوغل داخل الأوساط الشعبية في الدول التي يتواجد فيها أعضاؤه، و تجنيد العمال في تلك الدول من أجل دعم القضية الجزائرية، و قد خاض كفاحا مريرا و على جميع المستويات من أجل قبول انضمامه إلى المنظمة العالمية للنقابات الحرة (جويلية 1956) و التي تجمع بين صفوفها الكثير من التنظيمات النقابية الدولية من بينها الفرنسية و الأوروبية، كما تمكن UGTA من إنشاء علاقات وثيقة مع النقابات في مختلف العربية و الآسيوية⁵.

لقد كانت جبهة تو. مصممة على انضمام UGTA إلى هاته النقابات العالمية من أجل الاحتكاك بنشاط النقابات العالمية في هذه الهيئات الدولية والذي سيمكن الجبهة أولا من التعريف بالقضية الجزائرية و الكشفعن الوجه القبيح للاستعمار و أيضا استعمال نفوذها عن طريق المنظمة العمالية الدولية للضغط على الحكومات المعادية للثورة التحريرية، أين تمكنت من تغيير مواقف الدول لصالح القضية الجزائرية و تمكنت منكشف و التشهير بجرائم الاحتلال و بالتالي تقديم الدعم المعنوي للثورة

¹François Weiss, op, cit, p34.

و ينظر: سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، تدمك، 2002، ص 247.

²Gilbert Meynier, op, cit, p472.et: Emmanuelle Colin – Jeanvoine et Stéphane Derozier, Le Financement du FLN Pendant la Guerre d'Algérie, 1954-1962, Ed Bouchene, pp47-48.

³حفظ الله بوبكر، التمويل و التسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للفنون، الرغبة، الجزائر، 2012، ص 89.

⁴عامر رخيطة، الدور الريادي للإتحاد ع ع ح، (56-62)، مجلة أول نوفمبر، ع 181- 182، 2016، ص 33 – 36.

⁵François Weiss, op, cit, p04.

الجزائرية¹.

2-3-2. الحركة الطلابية (الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA).

لقد أولت جبهة تو. للقطاع الطلابي اهتماما خاصا و اعتبرته سندا قويا للثورة لما يتمتع به الطالب من مقومات سياسية و فكرية يمكن أن تستغل في مقاومة الاستعمار و الوقوف في وجه سيطرته التي طغت على كل المجالات، لذا ركز مؤتمر الصومام على دور الطالب الذي يرتبط بوضوح مع كل أهداف الثورة خاصة جانبه المتعلق بالتعبئة الجماهيرية.

و الحقيقة أن دور الشباب بصفة عامة و الطلبة بصفة خاصة ليست وليدة مؤتمر الصومام و إنما يعود لبداية الثورة عندما فُتح المجال للكفاءات العلمية و الفكرية للانخراط في الثورة، أين تبوأ العديد من الطلبة مناصب قيادية كل في تخصصه في العديد من الميادين الحيوية كالديعة و الإعلام و المالية و ضباط عسكريين و مرشدين سياسيين². و يذكر مصطفى هشماوي أنه يعرف الكثير من الأسماء التي شاركت و حملت السلاح منذ الأيام الأولى للثورة سواء من المعربين أو من المفرنسين³.

لقد كان الطلبة كل بشخصه يحاول إنشاء علاقة مع جبهة تو. لكن أغلبهم كان يترث حتى تتضح الرؤية، و على إثر المجهودات التي قام بها الطلاب الوطنيون و بوحى من جبهة تو. تم عقد الندوة التحضيرية أيام 4-5-6-7 أفريل 1955 بباريس للنظر في كيفية عقد مؤتمر تأسيسي لإنشاء منظمة طلابية، و قد ضم هذا الاجتماع ممثلين جزائريين عن كل الجامعات في فرنسا⁴، و من هناك كانت الانطلاقة نحو تأسيس UGEMA⁵ بباريس على إثر انعقاد المؤتمر التأسيسي الأول ما بين 08 و 14 جويلية 1955⁶ أين ضم هذا المؤتمر التأسيسي الطلبة الجامعيين من مختلف دول العالم، و انتهى بالإعلان عن ميلاد منظمهم التي أطلقوا عليها UGEMA و انتخاب أحمد طالب الإبراهيمي على رأسها و تعيين لجنة مديرة مشكلة من 20 عضوا انتخبت بدورها لجنة تنفيذية من 05 أعضاء كلهم من طلبة باريس، لتشرع بعد ذلك الهيئة القيادية ل UGEMA في تشكيل فروع له عبر المدن الجامعية الفرنسية

¹ احسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة، مرجع سابق، ص 456-457.

² عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة التحرير، 1954، ط 05، دار هومة، الجزائر، 2012، ص ص 50-53.

³ مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 234-235.

⁴ عمار هلال، نشاط الطلبة، مرجع سابق، ص 24.

⁵ UGEMA : Union Générale d'Etudiants Musilmans Algériens

⁶ Belaid Abdesselam, L'Union Générale d'Etudiants Musilmans Algérien, Ed, ANEP, Algérie, p05.

إضافة إلى فرع الجزائر الذي كان نشيطا به كل من محمد الصديق بن يحيى و الأمين خان، و تم إصدار جريدة " الطالب الجزائري " لتكون لسان حال UGEMA¹.

و لقد أعلن الطلبة الجزائريون في ختام مؤتمرهم التأسيسي أنهم مجندون وراء جبهة تو. و أنهم مستعدون للتضحية بكل ما لديهم من أجل تحقيق أهداف الثورة و طالبوا باستقلال الجزائر، و بدأ الاتحاد نشاطه على الصعيد الدوليمن خلال القيام بحملة واسعة استهدفت التعريف بالقضية الجزائرية لدى مختلف التنظيمات الطلابية و في أوساط المنظمات الدولية².

و من بين أبرز الأهداف و المبادئ التي أقرها الاتحاد الطلابي في مؤتمره التأسيسي الأول ما يلي³:
_ بناء كتلة طلابية موحدة الصفوف مع فتح الأفق للانخراط بانتشال باقي الطلبة من التنظيمات الوطنية و إدراج المطالبة باستعادة اللغة العربية و إعادتها إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال.
_ الدفاع عن المصالح المادية و المعنوية الشرعية للطلاب الجزائريين.
_ ربط المدرسة بالواقع الجزائري و جعلها مدرسة وظيفية مساهمة في التكوين اللغوي العربي و التكوين اللغوي السياسي.

_ ربط مصير الطلبة بمصير الأمة الجزائرية المكافحة لإزالة الحواجز البسيكولوجية.
المتمثلة في عقدة التفوق التي غرستها الجامعة الفرنسية في نفسية الطلبة الجزائريين.
_ إدماج UGEMA في معركة الثورة فكريا و سياسيا و عسكريا.

أما على الصعيد الخارجي فقد تمثل دور الطلبة في العمل على تكثيف جهودهم لدى الاتحادات الطلابية في كل أنحاء العالم للعمل على إيجاد جبهة طلابية عالمية تساند الثورة، لذا توزع طلبتها على معظم دول العالم مشاركين في الندوات و الملتقيات للتعريف بالقضية الجزائرية و عدالتها معطين صورة واضحة لكل العالم على وحدة الشعب الجزائري و وقوفه صفا واحدا خلف جبهته جيشه⁴.
- نشاط الإتحاد العام للطلبة الجزائريين.

لقد كانت مساهمة الطلبة في ثورة التحرير بأساليب مختلفة، فبعد التطورات السريعة التي عرفت الثورة و تمادي السلطات الفرنسية في سياسة القمع و الاضطهاد بدأ الاتحاد في تحديد مواقفه

¹ أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزئري، أحلام و محن (1932-1965)، ج 01، دار القصة للنشر، 2001، ص ص 93-95.

² عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 335.

³ انظر: جريدة المجاهد، ع 74، التقرير الأدبي لمؤتمر الطلبة الرابع، 08 أوت 196، ص 07، و أيضا: أحمد مريوش، الحركة الطلابية و دورها في القضية الوطنية و ثورة التحرير 1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2006، ص 325.

⁴ علي محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، ط 01، دار ابن كثير، بيروت، 2017، ص ص 410-412.

من السلطات الفرنسية و بدأ في الابتعاد عنها ليندمج في صفوف الثورة، والبداية كانت بعد رد الفعل الفرنسي الهمجي على هجومات الشمال القسنطيني حيث سجل UGEMA سخطه و تنديده الشديدين بالإجراءات الفرنسية محذرا إياها من مطبة التمادي في سياستها القمعية مبديا تضامنه مع ضحايا العدوان الهمجي، و حيا بخشوع أرواح الشهداء الذين ارتقوا ضحية الغدر و الاعتداء الجبان¹، كما خرج عن صمته و أوضح مواقفه الراضية للسياسة الاستعمارية و أصدر الكثير من اللوائح الرسمية المنددة بالمظالم الفرنسية، هذا وانتهج الاتحاد وسائل الرفض السلمية بهدف تعزيز و دعم الثورة معنويا و محاولة كسب ود المتعاطفين معها، ليقرر بداية من 20 جانفي 1956 و في خطوة أولى الإضراب عن الطعام و الدروس ليوم واحد و ذلك بهدف إنذار السلطات الاستعمارية للتراجع عن سياستها اتجاه الشعب الجزائري. و بهذا القرار يكون الاتحاد قد حدد معالمه الوطنية².

لقد شكل الاتحاد خطرا كبيرا للسلطات الاستعمارية حيث أن نشاطه أصبح يهدد التواجد الفرنسي في الجزائر لهذا كانت ردة فعل السلطات عنيفة اتجاه كل طالب يشتبه فيه أنه من جبهة تو. حيث عانى الطلبة من عنف و اضطهاد السلطات الفرنسية و شرعت في نصب المكائد لأعضائه من خلال حملة الاعتقالات و الاغتيالات، ماجعل وتيرة المواجهة تتصاعد بين الطرفين، و هو ما سيجعل الاتحاد على عقد مؤتمره التأسيسي الثاني في شهر مارس 1956 و يحدث القطيعة مع السلطات الفرنسية أين طالب باستقلال الجزائر و دعا حكومة في مولييه إلى ضرورة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني³.

إن السياسة الفرنسية في حق الطلبة لم تزدهم إلا صبرا و صمودا، إذ أنها لم تُثبهم عن نشاطهم و لم توقف حركتهم بل دفعتهم إلى التفكير في الإقدام على خطوة أكثر جرأة و أسلوب أكثر تأثيرا و نجاعة بالنسبة للكفاح التحريري ألا و هو الإضراب العام النهائي عن الدروس و الامتحانات و الالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني بداية من 19 ماي 1956⁴.

لقد قام الطلبة باتخاذ قرار مهم و تاريخي أين تقرر المشاركة في الثورة إلى جانب صفوف إخوانهم العمال و الفلاحين مبرهنين مرة أخرى عن التزامهم بقضيتهم الوطنية و بحسبهم الثوري، و قد

¹ أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة، مرجع سابق، ص 458.

² أحمد مريوش، مرجع سابق، ص 328.

³ المقاومة الجزائرية، ع 03، 03 ديسمبر، 1956، ص 09.

⁴ Kamel Bouchama, op, cit, pp44-45.

عمت هذه الحركة لتشمل جميع الطلاب في الجزائر وفرنسا¹.

لقد كان لإضراب 19 ماي 1956 و الذي تم بنجاح عظيم الأثر على الثورة التحريرية و على مسارها، حيث يعتبر أهم انجاز خلال هذه السنة، أين تأكد تمسك الطلبة ب جبهة توو جيشها و أثبتت جبهة أخرى وضع الجبهة أيديها على فئة هامة من الشباب و سيضفي إعلان الإضراب و تجسيده طابعا جديدا للثورة و هو طابع الشعبية و القومية، حيث برهن عن مشاركة كل الفئات في الثورة و احتضانها². كما نشط الطلبة على المستوى الخارجي خلال هذا الإضراب و توزع عدد كبير منهم في معظم بلدان العالم مشاركين في عديد اللقاءات و المؤتمرات للطلبة لشرح قضية شعبيهم و الدفاع عن مصالح الثورة و أهدافها.

و هكذا استطاع الطلبة بنشاطاتهم المكثفة داخليا و خارجيا من تفويت الفرصة على السلطات الفرنسية التي أصيبت بصدمة من جراء قرار الإضراب الطلابي³.

استغرق إضراب الطلبة عن الدراسة 19 شهرا حققت فيه جبهة توو UGEMA كل الأهداف التي تم الإعلان عليها خاصة التحاق أعداد كبيرة من الطلبة بالجال، و تحول الاتحاد إلى خلية من خلايا جبهة التحرير، و أمر قادة الثورة UGEMA بتعليق الإضراب و العودة إلى مقاعد الدراسة مع الاستمرار في النشاط السياسي و النضالي، إدراكا منهم بأنه قد حان الوقت لمرحلة تاريخية حاسمة و هي مرحلة تحضير الأساس و بناء المستقبل و الذي يفرض عليهم العودة إلى مقاعد الدراسة لذلك تقرر إنهاء الإضراب بداية من 14 أكتوبر 1957⁴.

وعلى صعيد آخر كانت هنالك مساهمات للطلبة و بفعالية في الجانب الثقافي أين انبروا لتنظيم دروس محو الأمية بمبادرة من جبهة توو. لتتحول هذه الدروس مع مرور الوقت إلى مدارس كاملة لها إدارتها و معلموها و برامجها التعليمية و ليمتد نشاطها إلى كل المناطق التي تشرف عليها الجبهة، و حسب بعض المصادر فقد وصل عدد هذه المدارس إلى حوالي 120 مدرسة سنة 1956 في الولاية الرابعة

¹ انظر نص النداء الذي وجهه UGEMA إلى أعضائه من أجل الالتحاق بالإضراب في: جريدة المجاهد، ع 01، تلبية الطلبة لنداء الوطن، 1956-06-01.

² آيت شعلال مسعود، مصدر سابق، ص 45. و عمار ملاح، مرجع سابق، ص 190-191.

³ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن العشرين، مرجع سابق، ص 354-356.

⁴ الغالي غربي، مرجع سابق، ص 449، و للمزيد حول قرار تعليق الإضراب ينظر جريدة المجاهد، ع 11، النضال الطلابي يستمر، 1-11-1957، ص 15.

وحدها¹، كما ساهم الطلاب المثقفون كذلك في الميدان الإعلامي من خلال إنشاء الصحف المحلية و تحرير المنشير و توزيعها، و من بين الصحف التي كانوا يساهمون في تحريرها و توزيعها نذكر " الثورة- صوت الجبل- الحرب"².

كما لم يقتصر دور الطلبة على هذه المجالات فقط، بل تعداها إلى الدعم المادي حيث كان كل طالب يبادر بتقديم مساعدة مالية ما بين 500 إلى 1000 فرنك فرنسي قديم حسب كل طالب³. و خلاصة القول أن جبهة ت. و. استطاعت الاستفادة من الطلبة وأولتهم اهتماما خاصا اذ اعتبرتهم منذ البداية سندا قويا للثورة، وقد نجح هذا الرهان حيث ساهم الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين مساهمة معتبرة في الثورة، اذ استطاع الدفاع عن حقوق الطلبة الجزائريين وأن يحيي مصالحهم. كما قام ببذل مجهودات جبارة من أجل تجنيد الطلبة والتلاميذ وراء جبهة التحرير، ثم إنه تمكن من أن يخطو خطوات كبيرة على الصعيد الدولي حيث قام بنشاطات مكثفة في سبيل التعريف بالقضية الجزائرية لدى المنظمات الطلابية وحركات الشباب في العالم، أين استطاع فرض شخصيته وقناعاته على كل المنظمات الطلابية العالمية رغم كل الإجراءات القمعية فيحقه منطرف السلطات الاستعمارية.

2-3-3. الحركة التجارية والمهنية فئة التجار: الاتحاد العام للتجار الجزائريين⁴ UGCA.

لقد ارتكزت إستراتيجية جبهة ت. و. على تجنيد و استقطاب كل فعاليات المجتمع و قواه الفاعلة لدعم و مساندة الثورة، و لهذا نجد أنها أولت كذلك فئة التجار اهتماما خاصا نظرا للدور الكبير الذي تلعبه هذه الفئة في دعم و تمويل الثورة الجزائرية بما تحتاجه من أموال و مواد غذائية، لذلك أكد مؤتمر الصومام على ضرورة إيجاد مركزية تجارية حرفية حقيقية يديرها وطنيون حقيقيون قادرون على الدفاع عن الاقتصاد الوطني و هذا الهدف لا يتحقق إلا بإيجاد تنظيم هيكلي يؤطر هؤلاء التجار و يقوم في نفس الوقت بتوعيتهم و شرح الثورة لهم و ضرورة الوقوف وراءها، و في الوقت نفسه يدافع عن مصالحهم، لذلك دعت جبهة ت. و. إلى عقد مؤتمر تأسيسي بالعاصمة أيام 13 و 14 سبتمبر 1956 بحضور حوالي 40 نقابة تجارية و صناعية انتهت أشغاله بالإعلان عن تأسيس UGCA⁵. و قد حدد

¹عمار هلال، مرجع سابق، ص 60.

²نفسه، ص 60.

³حفظ الله بوبكر، مرجع سابق، ص 90.

⁴Union Générale Des Commerçants Algériens.

⁵المجاهد، ع 11، 1957/11/1، ص 12-13.

مؤتمر الصومام الشروط التي يجب أن تتوفر لهذه المنظمة من أجل أن تتطور و تتوسع و ذلك من خلال العمل على :

_ مكافحة الضرائب.

_ مقاطعة كبار التجار الفرنسيين الذين يؤازرون الاستعمار.¹

و قد تمكنت هذه المنظمة من أداء الأدوار المنتظرة منها، فخلال بضعة أشهر فقط نجد بأنها قدمت خدمات جليلة للثورة التحريرية من خلال تمكن الاتحاد من تجنيد عدد كبير من التجار وراء الثورة و بالتالي دعمها بالمال.

ومن الأدوار النضالية التي اضطلع بها و شارك فيها UGCA هو مشاركته في الاحتجاجات و الإضرابات التي كانت تدعو لها جبهة تو. دوريا في إطار الإستراتيجية التي وضعها مؤتمر الصومام، حيث كان التجار في طليعة الإضرابات التي دعت إليها الجبهة في الذكرى الأولى لاندلاع الثورة وفي 05 جويلية 1956 ذكرى احتلال الجزائر، أما أبرز تحرك ل UGCA فكان المساهمة في إنجاح إضراب الثمانية أيام وذلك بعد التزام الاتحاد بغلق المحلات التجارية و الورشات ذات النشاط الاقتصادي.

إن الاستجابة الواسعة لنداء جبهة تو. من طرف التجار و التزامهم بإغلاق محلاتهم التجارية جعلهم يتعرضون لحملة اعتقالات واسعة و متابعات في حقهم و التضييق على نشاط الاتحاد ما أرغمه على نقل نشاطه إلى خارج الجزائر و استقر به المقام في تونس.²

2-3-4. الحركة النسوية:

لقد احتلت المرأة ركنا هاما ضمن إستراتيجية جبهة ت.و. حيث شكلت في نظرها قوة هائلة ذات أهمية أساسية في دعم و مساندة الثورة لذلك أولتها المكانة الخاصة و اعتبرتها السند القوي لها. و لقد كانت المرأة الجزائرية سباقة إلى أداء واجبها الوطني منذ الوهلة الأولى لتفجير الثورة أين قامت بأدوار متعددة و هامة، فلم تبخل بجهدها و تضحياتها و تحملت عبء الثورة إلى جانب أخيها الرجل.³

و يمكن أن نبرز الدور الذي لعبته المرأة مع مطلع الثورة في مختلف الميادين من خلال الشهادة

¹ وزارة الإعلام و الثقافة، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، 1954-1962، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1979، ص 40.

² الغالي غربي، مرجع سابق، ص 46. و: سليمان الشيخ، مصدر سابق، ص 248.

³ بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة، مرجع سابق، ص 419-420.

التي أوردتها المجاهدة فاطمة علال حيث تقول¹ " في بداية الثورة كنا ندعو الثوار الأوائل باسم "الجماعة " و المجاهدين، ثم صرنا ندعوهم بجنود جيش التحرير، و قد كانت النساء تتوزع على الأعمال التي تتعلق بتموين جيش التحرير الوطني، فتقوم بتحضير الكسكس و الكسرة و تعد الفريك و المرمز و تخطط مختلف الأشياء التي يحتاجها جنود جيش التحرير الوطني مثل القشاشيب أو الجلابيات".

و اعترافا بالدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في الثورة التحريرية حددت وثيقة الصومام المهام الأساسية التي يجب أن تقوم بها المرأة و ذلك في حدود عادات البلاد و تقاليدھا الخاصة و ذلك من خلال²:

_ مؤازرة المحاربين و المقاومين مؤازرة أدبية.

_ تقديم الأخبار و المشاركة في الاتصالات و التموين و تهيئة الملاجئ.

_ مساعدة عائلات و أبناء المجاهدين و الأسرى المعتقلين³.

و بعد سماح قادة الثورة للنساء بممارسة العمل الثوري، اندفعن عليه أين أخذت مشاركتهما في الثورة التحريرية بعدا واسعا فكانت دائما في الموعد، فكانت المناضلة و المجاهدة و المسيلة و الفدائية و كانت المربية و الممرضة و المرشدة الاجتماعية⁴، و طالبت بأن تسند لها أخطر المهمات فكانت جريئة في تنفيذ العمليات الثورية أين صنف عمل الثورة في الكفاح المسلح إلى الأصناف التالية:

1-المجنندات المتعلمات: و هن من بدأن العمل في صفوف الفدائيين أين لعبن دورا مشرفا في العمليات الفدائية و الاتصالات و جمع الأموال.....الخ.

2- المجنندات غير المتعلمات: و معظمهن من سكان القرى و الأرياف حيث كانت تتواجد قلاع الثورة و مراكز جيش التحرير حيث كن يقمن بمهام عديدة من بينها إيواء الجنود جيش و إطعامهم و يقمن بعلاج الجرحى و المرضى من المجاهدين و الشعب، و كانت كل فرقة من فرق الجبهة تضم مسبلتين أو ثلاث.

3-المناضلات في جبهة تو. و هن من شغلن مناصب سياسية في الأرياف أو المدن حيث كرسن وقتهن في

¹ شهادة فاطمة علال في حديث لمجلة أول نوفمبر، ع 69، 1984، ص 26.

² وزارة الإعلام و الثقافة، النصوص الأساسية ل جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 40.

³ أنظر الملحق رقم 07 الذي يشير الى تنظيم العمل النسوي بالولاية الثانية.

⁴ علي كافي، مصدر سابق، ص 158.

خدمة النظام من خلال إرساء قواعد لتنظيم العنصر النسوي و تكوين حركة سياسية نسائية في شكل خلايا و أقسام و أفواج من أجل تعبئة النساء و جمع الاشتراكات و التبرعات و القيام بمهام الإعلام و الدعاية¹.

إن هذا التنظيم و تشجيع المرأة على الانضمام للثورة جعل العمل الفدائي يتطور بقوة خاصة في المدن الكبرى مثل العاصمة و قسنطينة و وهران، حيث أخذت فعالية العنصر النسوي في النشاط الثوري تأخذ أبعادا هائلة بسبب قرار الثورة القاضي بتوجيه ضربات للنظام الاستعماري ردا على مجازره الوحشية، حيث أصبح يُستخدم في تنفيذ العمليات الفدائية و وضع القنابل في أماكن تجمعات المستوطنين و في الحانات و المقاهي و الساحات العمومية².

كما كان للمرأة الجزائرية دور كبير كذلك في المعتقلات و السجون و نسقت مواقفها مع الرجل خاصة احترام قرارات الإضراب و المساهمة في المظاهرات و الاحتجاجات و القيام بعمليات التضامن و التأزر و تقديم مختلف المساعدات للمحتاجين³.

هذا و قد حيا مؤتمر الصومام و باعتزاز و فخر الدور الشجاع الذي تؤديه المرأة الجزائرية بالقول "توجد في الحركة النسائية إمكانيات واسعة تزداد و تكثر بإطراد و إننا نحيا بإعجاب و تقدير ذلك المثل الباهر الذي تضربه الفتيات والنساء و الزوجات و الأمهات في الشجاعة الثورية.... إننا نحيا جميع أخواتنا المجاهدات اللواتي يشاركن بنشاط كبير و بالسلاح أحيانا في الكفاح المقدس من أجل تحرير الوطن"⁴.

و خلاصة القول أن جبهة التحرير الوطني استكملت بناء نفسها ذاتيا و جماهيريا بعد مرور سنتين من إعلان الثورة استعداد لخوض معركة المصير ضد الاستعمار الفرنسي، بعد أن أبدى الشعب استعداده للتضحية بلا حساب في سبيل استعادة سيادته و فرض استقلاله.

¹ الأخضر جودي بوالطمين، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص 280-281.

² احسن بومالي، أدوات والتعبئة، مرجع سابق، ص 433.

³ أنظر شهادة أنيسة بركات، (المرأة الجزائرية و الثورة التحريرية)، مجلة أول نوفمبر، ع 68، 1984، ص 156.

⁴ فرانز فانون، سوسيولوجية الثورة، تر: ذوقان قرقوط، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1970، ص 52.

المبحث الثاني: تصعيد استعماري وسلطة جبهة التحرير الوطني على المحك (1956-1958).

بعد الانتصارات السياسية والعسكرية التي حققتها الثورة في مرحلتها الأولى و التي أدت إلى تفاقم الوضع الفرنسي وازدياد خطورته مما أوقع فرنسا في أزمات سياسية – إدارية و اقتصادية، كما أدى التطور السريع للثورة إلى وقوع أزمات متتالية في الحكومة الفرنسية حيث تتابعت الأزمات السياسية بسقوط حكومتي مانديس فرانس وادغار فور في السنتين الأوليتين للثورة.

و جاءت انتخابات 02 جانفي 1956 لتفرض فوز الحزب الشيوعي برئاسة الحكومة الفرنسية أين أصبح أمينه العام " غي موليه" ¹ هو رئيس الحكومة بعد التزكية التي حصل عليها من طرف البرلمان الفرنسي في 31 جانفي 1956²، ولما كانت المسألة الجزائرية القضية الأكثر حساسية و استعجالية فقد صرح مباشرة أن سياسته ستتمحور حول إبقاء الجزائر فرنسية مع الاعتراف بالجنسية الجزائرية و تحقيق المساواة بين سكانها³، لذلك كان أول قرار اتخذه هو استبدال جاك سوستيل بحاكم جديد ذو ميول إصلاحية و هو الجنرال " كاترو جورج" ⁴ George Catron و منحه لقب الوزير المقيم " Ministre Résident" و كان معروفا عن كاترو أنه طرحه المعتدل فيما يخص إنهاء الحرب في الجزائر و هو الطرح الذي أثار غلاة المستعمرين الذين رفضوا رفضا قاطعا تعيينه، و ثاروا في وجه غي موليه أثناء زيارته الأولى للجزائر في 06 فيفري 1956 و استقبلوه بالاحتجاج⁵، و أمام هذا الضغط لم يجد غي موليه بدا سوى الرضوخ لمطالب المستعمرين و لإرادتهم أين قرر التخلي عن تعيين كاترو و الذي اعتذر من جهته على منصب الوزير المقيم و تعيين العسكري الدموي " روبير لاکوست" ⁶ Robert Lacost و زيرا مقيما في

¹ ولد سنة 1905 بفرنسا تحصل على شهادة ليسانس في الأدب الانجليزي انضم سنة 1923 الى الحزب الاشتراكي شارك في الحرب العالمية الثانية وترأس احدى المنظمات المدنية – العسكرية وأصبح سكرتيرا عاما للحزب الاشتراكي الفرنسي من 1946 الى 1969، وزير دولة في حكومة ليون بلوم سنة 1946 وممثل فرنسا في الهيئة الاستشارية للمجلس الاوربي . رئيس حكومة من فيفري 1956 لاي ماي 1957 وعين وزيرا للأشغال في حكومة ديغول . توفي سنة 1975 . ينظر: الغالي غربي، مرجع سابق، ص 252.

² Ive Courriere , Le temp de Léopards , op , cit , p 264-265.

³ مقالاتي، التطور السياسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 358.

⁴ ولد في جانفي 1877 بليموج (هوت فيان) كان حاكما عامل للجزائر بين 1943-1944 ومحافظ دولة مكلف بشؤون المسلمين، خلف جاك سوستيل ثم استقال بعد 11 شهرا ورحل الى فرنسا . توفي في ديسمبر 1969. راجع: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 280.

⁵ L'éco d'Alger , 07 Février 1956 . Et : Alistair Horne, op. cit. p156.

⁶ روبير لاکوست 1898 – 1989: ولد بمدينة " Azerat " في مقاطعة " Dordogne " الفرنسية، زاول دراسته الجامعية بكلية الحقوق بباريس، مناضل في النقابة الفرنسية للعمال، عين وزيرا للإنتاج الحربي في الحكومة المؤقتة الفرنسية، استلم وزارة الصناعة في عدة حكومات فرنسية، عين وزيرا مقيما في حكومة غي موليه في فيفري 1956 إلى أفريل 1958، استمر في العمل مع حكومات بورجيس مونري و فيليكس فيار، انتخب سيناتورا عن الحزب الاشتراكي، توفي بمدينة Périgueux في 09 مارس 1989 . للمزيد ينظر : الغالي غربي، مرجع

الجزائر بداية من 1956-02-09.¹

كما قامت حكومة غي موليه و كإجراء أولي في 16 مارس 1956 بالمصادقة على مشروع قرار يمنح الحكومة سلطات استثنائية (قانون 247-56) و يرخص لها باتخاذ كل التدابير الاستثنائية من أجل إعادة الأمن و حماية الأشخاص و الممتلكات و الحفاظ على الإقليم²، و الملاحظ أن هذا المرسوم تضمن إصلاحات سياسية و إدارية تهدف أساسا إلى تقوية و ترسيخ الإدارة الفرنسية بالجزائر حتى تتمكن من التحكم في مصير الشعب الجزائري، و تتمكن أيضا من خنق الثورة و الحد من اتساع نطاقها و سحق كل القوى السياسية، الإدارية و الاجتماعية التي تدعمها³.

كما أنه و بمقتضى هذه السلطات الاستثنائية نجد أن حكومة غي موليه ستقرر إلغاء المجلس الجزائري بتاريخ 11 أبريل 1956 و قررت انتهاج سياسة جديدة في الجزائر تقوم على 03 محاور و هي وقف إطلاق النار، إجراء انتخابات حرة في إطار هيئة انتخابية موحدة، و أخيرا التفاوض مع المنتخبين المعتدلين و الحقيقيين حول تجديد الحكم في الجزائر.⁴

1- لأكوست و توسيع نطاق الحرب في الجزائر:

لقد عُيّن روبر لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر في ظروف حرجة بالنسبة للجيش الفرنسي، فسياسة حكومي ادغار فور و سوستيل فشلت في إخماد لهيب الثورة التي تزايدت انتصاراتها السياسية و العسكرية خاصة بعد هجومات الشمال القسنطيني و اتساع نطاق الثورة على المستوى الميداني و الجماهيري.

إن التقارير التي اطلع عليها الوزير المقيم الجديد بالجزائر تؤكد كلها أن الجزائر كانت تعيش مرحلة جد حرجة و في جميع المجالات، فأول تقرير اطلع عليها لأكوست كان تقرير قائد العمليات في قسنطينة الجنرال جون نواغي Noiret Jean الذي أكد أن الأسلوب العسكري فشل في القضاء على ما أسماه التمرد، و لم ينجح في كبح النفوذ المتزايد لجبهة التحرير وجيشها في الأوساط

سابق، ص 253.

¹Alistair Horne, op, cit, p 156.

²Mohammed Tequia, L'Algérie en guerre, op, cit, pp 234-235

Eveno et Balnchais op. Cit, pp : ينظر " لأكوست " 96.

³عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 264. و ينظر : حسين بوزاهر، العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة (1962-1830)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، 2011، ص ص 227-230.

⁴Alian Peyrefitto, Faut – il partager, L'Algérie, Ed, Plan, 1962, p 89.

الشعبية¹.

التشخيص نفسه الذي أقره نائب والي بجاية الذي أكد نجاح الثورة في القضاء على النفوذ الفرنسي في جميع الدواوير و مراكز البلديات معطيا بالتفصيل الحالة التي وصلت إليها منطقة بجاية و الاختناق الذي تعيشه²، والتأكيد نفسه حمله تقرير القائد العام للجيش الفرنسي في الجزائر الجنرال لوريلو Lorillo في 28 فيفري 1956 حين أقر بتفوق "الثوار" في جميع المجالات و داعيا إلى التحرك بسرعة و في جميع المجالات³.

إن هذه الوضعية سوف تجعل لأكوست يستغل جيدا ترسانة الصلاحيات التي خولها له قانون السلطات الخاصة المصادق عليه في 16 مارس 1956 و يشرع في دراسة الخطط العسكرية و السياسية التي ستمكنه من القضاء على الثورة⁴، و أولى قراراته ستكون من خلال :

1-1. الرهان العسكري.

لقد اعتمد لأكوست النقيب القديم و الذي كان معجبا بالجنرال بيجو على القوة المطلقة حيث و بعد اطلاعه على فحوى التقارير السابقة جعل الأولوية للآلة العسكرية معتقدا أن سلفه سوستيل اتبع سياسة مرنة مع الثوار، حيث عمد إلى طلب رفع عدد الجنود و تطوير العتاد الحربي و هو ما حدث بسرعة حيث سيشهد شهر أفريل عملية تجنيد ضخمة أين قامت الحكومة الفرنسية باستدعاء احتياطي 1953 و احتياطي 1954 و منحت الجيش سلطات واسعة جدا أين سيرتفع عدد الجيش حسب تقديرات روبير أجيرون من 200 ألفا في جانفي 1956 إلى حوالي 400 ألف في جويلية من نفس السنة⁵.

و قد شكلت غالبية هذه التعزيزات من الوحدات العائدة من جهات القتال في الهند الصينية مثل الفيلق الأجنبي الثالث للمشاة و الكتيبة الأولى الأجنبية للمظليين و الفرقة المغربية للمشاة و التي نزلت بوهران في أفريل 1956 و عدد من فرق النخبة من القناصة الآلبيين⁶. كما قررت الحكومة استدعاء 200 ألفا جندي مسرح مع تمديد الخدمة العسكرية الإجبارية و التي مكنت من رفع تعداد

¹Cloud Paillait, Dossier Secret de L'Algérie, Les presses de la cité, Paris, 1962, p205.

²Ibid, p 209.

³Ibid, pp 110-113.

⁴جريدة المجاهد، ع15، 1958-01-01.

⁵شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص 165.

⁶الغالي غربي، مرجع سابق، ص 338.

الجيش الفرنسي¹، و مع استدعاء وحدات الجيش الفرنسي في كل من تونس و المغرب و عودة القوات المشاركة في حرب السويس ارتفع عدد أفراد الجيش الفرنسي إلى حوالي 400 ألف مع حلول صيف 1957² و بذلك يكون الجيش الفرنسي قد ارتفع بحوالي 09 أضعاف مقارنة بما كان عليه مع بداية الثورة التحريرية³.

إضافة إلى سياسة رفع عدد الجيش الفرنسي نجد أن لأكوست لجأ كذلك إلى تطوير العتاد الحربي و تجهيز الجيش بأحدث العتاد العسكري من مدرعات و مروحيات قتالية و طائرات حربية، حيث وصل عدد الحوامات (Les Hélicoptères) إلى حوالي 160 حوامة مع نهاية جوان 1957، أين أعطت الحكومة الفرنسية أولوية قصوى لسلح الجو من خلال تخصيص مبالغ كبيرة لشراء الطائرات من حلفائها الغربيين و على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا حيث صرح القائد الأعلى للطيران الفرنسي في ندوة صحفية يوم 13 أفريل 1956 بالمعلومات التالية: " يوجد الآن في الجزائر 55 ألف من الجنود التابعين لسلح الطيران و أن عددهم سيرتفع إلى 64 ألفا في أكتوبر المقبل و أن هنالك 750 طائرة و نحن الآن بصدد إنشاء مطارات جديدة زيادة على 11 مطارا الموجود تحت تصرف سلح الطيران. كما أعلن لأكوست في 24 ماي 1957 عن وصول 17 طائرة هليكوبتر ثقيلة و مائة (100) طائرة خفيفة أخرى إلى الجزائر⁴، مبديا كذلك اهتماما بسلح البحرية و مئمتنا دوره في مراقبة السفن و تفتيشها و في المشاركة في العمليات الأرضية كعمليات الإنزال⁵.

و الملاحظ أن فرنسا قد لجأت إلى الاستعانة بالحلف الأطلسي من أجل تسليح جيشها خاصة بعد التصريحات أطلقها مسؤولو هذا الحلف في 27 مارس 1956 يعلنون فيها دعمهم لفرنسا بالعتاد و الجنود حيث كان معظم السلح الفرنسي من أمريكا و من قوات الحلف الأطلسي⁶ أين أصبحت حكومة غي موليه تستعمل هذا السلح دون استشارة الحلف، فقد أوردت جريدة " لوموند " أن فرنسا

¹Hartmut Elhsenhans, op, cit, pp452.

²L'Éco d'Alger, 26-06-1957.

³المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ثورة نوفمبر: الإستراتيجية العسكرية الفرنسية 1954-1957، من منظور بعض الكتابات الأنجلو أمريكية، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة و الألغام، سلسلة الملتقيات، 1988، ص 191.

⁴المجاهد، ع 15، 01-01-1958، ص 06. و محمد تقيّة، الثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص 400.

⁵خالد نزار، حرب الجزائر (1954-1962)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 2008، ص 42. و محمد تقيّة، الثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص 401.

⁶عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 256.

تحصلت على 5 طائرة عمودية ذات محرك مزدوجمن أمريكا¹.

بعدهذه التعزيزات العسكرية و المادية، قام لاکوست باستدعاء الجنرال راؤول سالان² على رأس القوات الفرنسية في الجزائر خلفا لهنري لوريلو معلنا بأنه سيقضي على الثورة ضمن ما يطلق عليه " معركة الربع ساعة الأخير " يوم 20-11-1956.

إن هذه المعركة تأتي ضمن ما اصطلح عليه بحرب التهدئة البلاد "La pacification di bled" و التي تشمل جميع المجالات (السياسية، العسكرية- الاقتصادية- الاجتماعية- الإدارية و النفسية) و التي يعرفها إيف كوريير بالقول: " هذه العبارة تشمل جميع الأدوات و الوسائل التي وضعت من أجل توحيد و تنسيق عمل و جهود السكان المسلمين مع الجيش الفرنسي في الجزائر ضد تأثير و عراقيل العدو و المعارضين"، و ليبقى الهدف من ورائها إحلال جو من الثقة و إعادة بعث أرضية خصبة لطالما كانت متدهورة، أين تلقى القائمون على هذا الشأن تعليمات تصب في صالح إحلال التهدئة و السلم في الجزائر³.

إن هذه السياسة تقوم على مبدأ فرض السلم الفرنسي في الجزائر و التحضير لعهد جديد، فحرب التهدئة تعني حشد و تعبئة كل الوسائل و الأساليب للقضاء على الثورة وفق خطة توازن بين أمرين هما الهدم و البناء، و التي تقوم حسب لاکوست على ثلاث مراحل:

_المرحلة الأولى: تدعى مرحلة التحكم في الوضع من خلال الاستمرار في تدمير البنى التحتية و ملاحقة العناصر المتمردة و تفكيكها من جهة و من جهة أخرى يضطلع الجيش بخلق علاقات إنسانية مع السكان ما يسمح بعودة الثقة المفقودة بين الجزائريين و الإدارة الفرنسية.

_المرحلة الثانية: و هي مرحلة مراقبة السكان من خلال قيام السلطات العسكرية و المدنية جميعها بالشروع في عمليات إحصاء دقيقة للسكان و منحهم بطاقات تعريف مع تقديم مختلف الإعانات و المساعدات و محاولة بعث علاقات بينهم و بين الأوروبيين.

_المرحلة الثالثة: و هي مرحلة تتميز بالمزاوجة بين الأنشطة المدنية و العسكرية من خلال الشروع في

¹Le Monde, 22 Mars 1956, p 4.

² راؤول سالان(1899-1984) عمل في مصلحة الاستعلامات والأمن العسكري منذ 1934 في الهند الصينية وأصبح بين سنتي 1937-1938 رائدا في المكتب الثاني، أرسل في مهمة تحسيسية الى العالم الإسلامي تحت غطاء مراسل جريدة الوقت الفرنسية ثم أصبح ضابطا في اللفياف الأجنبي في عهد حكومة فيشي تم تحويله الى الهند الصينية سنة 1953 ونال رتبة عقيد في الجيش الفرنسي ثم تولى القيادة العليا للجيش الفرنسي بين نوفمبر 1956 و ديسمبر 1958 ليصبح فيما بعد رئيسا للمنظمة العسكرية السرية للجيش الفرنسي. راجع: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 191.

³Yve Courriere, La Guerre d'Algérie, Dictionnaire et documents, Ed, SGED, Paris, 2001, p218.

تنصيب مختلف هيئات و مؤسسات الإدارة المحلية، مما يمهّد لاستبدال المنظمة السياسية الإدارية بمنظمة جديدة تعمل على إعادة تنظيم السكان و هيكلتهم على أسس تنظيمية جديدة¹.

لقد راهنلاكوست على القوة المطلقة في إخماد لهيب الثورة أين كان محور عملياته الأولى هو تكثيف العمليات العسكرية حيث و مع نهاية شهر أفريل 1956 شرع بالتنسيق مع ماكس لوجون² المسؤول عن الشؤون العسكرية بالجزائر في تطبيق العمليات العسكرية الكبرى قصد تحقيق " التهدئة " في الجزائر حسب ما كان مخططا له، و قد وقع اختيارهما على المنطقة الثالثة- منطقة القبائل- لتكون بدايته في مخططة تحت قيادة الجنرال بوفر Beaufre أين تم اقتراح تقسيم المنطقة إلى مناطق سلم تديرها المصالح الإدارية و الاجتماعية و مناطق عمليات يقوم فيها الجيش بالقضاء على الثوار و عزلهم عن طريق عمليات كبرى و مكثفة³، حيث انطلقت عمليات البندقية و الأمل و التي حشد لها ما يزيد عن 30 ألف جندي و العشرات من قاذفات القنابل و طائرات الهليكوبتر، و قد امتدت هذه العمليات من نهاية شهر أفريل إلى غاية أواخر أوت 1956 و خلفت هذه تهديم الكثير من القرى والدواوير و مقتل عدد كبير من سكان المنطقة⁴. إضافة إلى عملية المشط الدقيق و التي شملت منطقة المدية و التي امتدت إلى جبال تابلاط و باليسترو و سور الغزلان، و رصدت لها فرنسا أكثر من 60 ألف جندي خلفت هي الأخرى تخريبا و دمارا مرعبين، حيث تم تدمير و حرق عدة قرى و مداشر و مقتل الكثير من المدنيين⁵، و هو نفس ما تعرضت له منطقة الأطلس البليدي بداية من شهر جوان 1956 أين شنت القوات الفرنسية عدة عمليات منها Basque-Esperance-Poutier.

بينما شهد شهر مارس 1957 عدة عمليات بقيادة بيجار Bigeard أشهرها عملية Ambiance و

¹ غالي الغربي، مرجع سابق، ص 361. و ينظر: بن دارة محمد، الحرب النفسية الفرنسية و رد فعل الثورة الجزائرية 1950-1960، دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية الفرنسية العاشرة، دكتوراه التاريخ المعاصر، الجزائر، 2007-2008، ص - ص 92-95.

² ماكس لوجون (1909-1995) ولد بمقاطعة La Somme الفرنسية انخرط في العمل السياسي مبكرا، اذ دخل الجمعية الوطنية الفرنسية سنة 1936 وعين خلال الحرب العالمية 2 مندوبا في الهيئة الاستشارية المؤقتة. تم تعيينه كوزير للمحاربين القدماء في حكومة بلوم في سكرتير في القوات المسلحة في حكومات Shuman, Bidault, Queuille وفي جويلية 1954 عين سكرتير دولة مسؤول عن القضايا الجزائرية وقد استمر في هذا المنصب الى غاية جوان 1957 ليعين بعدها وزيرا للصحراء ثم وزير دولة، و أنهى مشواره كرئيس لمدينة Abbeville. ينظر: الغالي غربي، مرجع سابق، ص 254-255.

³ Yves Courrière, Le Temps des léopards, op, cit, pp 284-285.

⁴ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن العشرين، مرجع سابق، ص 217.

⁵ إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر و انعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 89.

كذلك عملية N.K بداية من 26 جويلية 1957 و التي أشرف عليها جاك ماسو¹ و انتهت في شهر سبتمبر و استهدفت كتائب المنطقة الأولى و الثانية في المنطقة الرابعة².

لقد عرف هذا التصعيد استخدام سلاح الطيران بشكل مكثف و هو ما أشارت إليه جريدة المجاهد³ " إن الطائرات و المدفعية الثقيلة رمت قنابلها على القرى في بداية كل عملية قمع و تطهير ضد أي منطقة يتواجد بها المجاهدون" حيث عرفت صائفة 1956 و على سبيل المثال لا الحصر إقدام حوالي 200 طائرة فرنسية على قنبلة عدة دواوير شرق قسنطينة رميا بقنابل النابالم المحرقة و هو ما تكرر في بلاد الأوراس و منطقة القبائل.

كما انتهج الجيش الفرنسي وبإيعاز من ماكس لوجون طريقة أخرى عُرفت بالتقسيم العسكري التربيعي "Cuadrillage" و التي تتمثل في تركيز عدد من القوات في أماكن محددة لتأمين حراستها ثم القيام بمحاصرة هذه المناطق و تمشيطها الواحدة تلو الأخرى قصد التتبع التنظيم السياسي و العسكري للثورة، و يقتضي الأمر تقسيم البلاد إلى مناطق مربعة محدودة المساحة و حصارها و تطهيرها الواحدة تلو الأخرى و قد حددت أهداف العمليات التربيعية في:

_ القضاء على وحدات جيش التحرير الوطني.

_ البحث عن الأسلحة و تدمير خلايا جبهة و جيش التحرير الوطني⁴.

إن هذه الإستراتيجية التي كان يسعى لأكوست إلى تطبيقها نجد أنه قد حدد لها في البداية منطقة القبائل للبدء فيها حيث حشد لهذا الغرض قوات عسكرية ضخمة أين أنشأ 517 مركزا عسكريا من مراكز الكادرياج⁵، كما شهدت منطقة الشمال القسنطيني هذا النوع من العمليات و حققت نتائج ايجابية حسب تصريح ماكس لوجون الذي صرح قائلا: " لقد حققنا نتائج مدهشة في الشرق القسنطيني، حيث توفق نشاط الفرق المسلحة و لا يوجد إلا بعض الأعمال الإرهابية الفردية".

¹ جاك ماسو. ولد سنة 1908 بمدينة Chalons-Sur Marne من عائلة ذات تقاليد عسكرية دخل المدرسة العسكرية وشارك في العديد من المعارك في كل من المغرب، الطوغو والنيجر. وفي سنة 1954 التحق بفرقة المظليين التي تصبح منذ جويلية 1956 الفرقة العاشرة للمظليين وكانت تمثل نخبة الجيش الفرنسي وبداية من 03 أفريل استلم ماسو قيادتها وأشرف على القطاع العسكري للعاصمة وارتبط اسمه بمعركة الجزائر. لعب دورا كبيرا في انقلاب 13 ماي وفي نهاية سنة 1958 عين كقائد للقوات العسكرية الفرنسية بالجزائر. انظر: الغالي غربي، مرجع سابق، ص 261.

² محمد تقي، الثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص 430. و الغالي غربي، مرجع سابق، ص ص 378-379.

³ المجاهد، ع 04، 20 أوت 1957.

⁴ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص 207.

⁵ نفسه، ص 207.

وهي نفس النبرة التفاوضية التي أبداهها خلال تصريحه في 16 أوت 1956 عندما أكد قائلا: " لقد حققنا أهدافنا، فالكادرياج أتى بثماره وتحسنت الوضعية في الجزائر و خصوصا وادي الصومام....و في قسم من ولاية وهران..... و أن التهدة تتحقق شيئا فشيئا " و هو ما أكدته الزعيم المقيم لأكوستفي 28-سبتمبر 1956 بالقول: " لقد صارت التهدة الآن شيئا مضمونا، فلا أحد يعتقد في انتصار الثوارو نستطيع أن نؤكد أن العمليات العسكرية ستوقف عما قريب"¹.

و بعيدا عن هذه التصريحات التي تُظهر فقط أن السلطات السياسية و العسكرية تحاول تورية الحقائق و رفع معنوياتها و معنويات جيشها المنحلة، فالظاهر أن هذه السياسة المسماة بالتهدة قد تحولت إلى عنف أعمى و أصبحت عبارة عن إبادة كاملة، و هو ما عنونته جريدة المجاهد في عددها الصادر يوم 01-01-1958 " من التهدة إلى الإبادة "².

2-1. اختطاف طائفة الوفد الخارجي.

واصلت حكومة غي موليه و عسكريي الجزائر إستراتيجيتهم الرامية إلى عزل الثورة داخليا و خارجيا، ولما كانت متأكدة من أن الثورة جارفة و خطتها واسعة و ذات أبعاد واسعة تمتد إلى خارج الوطن رأت أنه لا ينبغي أن لا تبقى إستراتيجيتها للقضاء عليها في مجال الجزائر فقط بل يجب أن تمتد و تشمل الأجواء العليا و حتى البحار و المحيطات لتتمكن من خنقها و قطع شرايين التنفس عليها. و انطلاقا من هذا الأساس جاءت عملية تحييد الوفد الخارجي³ للثورة من خلال قيام السلطات الفرنسية و على رأسهم ماكس لوجون باختطاف طائفة الوفد الخارجي للثورة أين تم استهداف الطائفة التي كانت تقلهم والمتوجهة من المغرب إلى تونس أين كانوا بصدد تنظيم مؤتمر هناك، وهذا بعد المفاوضات التي كانت جرت بين حكومة غيموليه و وفد جبهة تو. فحسب بن بلة أنه و بعد أن دخلوا في اتصالات مع الرئيس غي موليه و أجروا خمسة اتصالات واحد في القاهرة و اثنين في بلغراد و اثنين آخرين في روما، و بعد التوصل إلى اتفاق قرروا العودة إلى بلادهم من أجل وضع الشروط النهائية لإتمام المفاوضات بصورة علنية و نهائية⁴.

فبعد نهاية محادثات روما مع مفوض الحكومة الفرنسية تم الاتفاق على عقد اجتماع في تونس تشارك فيه دول إفريقيا الشمالية الثلاث، أين تنقل الوفد على إثرها إلى المغرب لمقابلة الملك محمد

¹ المجاهد، ع 15، 01-01-1958، ص 08.

² نفسه، ص 08.

³ أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين أيت أحمد، محمد خيضر، بالإضافة إلى الصحفي مصطفى الأشرف.

⁴ أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، مصدر سابق، ص 118.

الخامس و منها التوجه إلى تونس، أين استقلوا طائرة مغربية (D.C.3) بقيادة فرنسية و كان عليها أن تمر من طريق " بالملا الاسبانية " قبل الهبوط بتونس، لكن مسار الطائرة تغير و أجبرت على النزول بمدينة الجزائر أين تم اعتقالهم مباشرة و اقتيدوا إلى مركز الشرطة القضائية بالأبيار أين خضعوا لاستجواب مدته 10 أيام ثم إحالتهم لسجن " لاسانتي " بباريس¹. و الظاهر أن لأكوست و من معه حاولوا بهذه الجريمة إسكات صوت الثورة في الخارج ظنا منهم بأن هذه العملية ستضعف الثورة و تحد من زحفها، كما أنه كان في اعتقادهم بأنهم باحتجازهم قادة الثورة فإن ثورتهم ستنتهي و تخمد للأبد مستعدين بذلك أحداث الثورات السابقة (الأمير عبد القادر، المقراني...) و التي كانت تخمد و تنتهي بمجرد انتهاء سلعته أو إلقاء القبض عليه².

1-3. سياسة العزل الداخلي.

لقد أدركت السلطات الفرنسية المدنية منها و العسكرية أن انتصارات الثورة ما كان لها أن تتحقق هذه النجاحات و المكاسب لولا اندماجها و تلاحمها مع القواعد الشعبية و على هذا الأساس فكرت السلطات الفرنسية في مناهج جديدة تمكنها من حرمان الثورة من منابعها الأصلية التي تستمد منها استمراريتها، و من بين الاستراتيجيات التي اهتمت لها السلطات الفرنسية نجد:

1-3-1. المناطق المحرمة أولى خطوات العزل.

لقد اشتهر مصطلح المناطق المحرمة أو المناطق الآمنة Les Zones Interdites من طرف جيوش العالم لتحديد الأماكن التي لا يجوز للمدنيين دخولها أو عبورها في إطار تقييد الحريات الفردية و الجماعية و من ثمة مراقبة تحركات الجماهير، أما بالنسبة لقادة الجيش الفرنسي فهي كل المناطق التي كانت تراها إستراتيجية للثورة، حيث تعلنها مناطق ممنوعة تحضر الإقامة و السكن فيها، بل و حتى المرور عليها³.

و كانت أولى الإشارات الدالة على الفكرة و في إطار ردود الفعل الفرنسي حينما أصدرت القيادة العامة للجيش الفرنسي بالجزائر نداء إلى الأهالي جاء فيه "...تنظّموا و التحقوا قبل 21 من نوفمبر على الساعة السادسة مساءً بالمناطق الآمنة بمعية أسركم و متاعكم... و جهة هذه المناطق سيحددها لكم الجيش الفرنسي و السلطات الإدارية المتواجدة بمنطقتكم... أنتم الذين أخطأتم الصواب ولم

¹ نفسه، ص ص 120-121.

² عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج 02، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 98.

³ أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى، مرجع سابق، ص 178.

تقترفوا جرما يعاقب عليه القانون، التحقوا فوراً بالمناطق الآمنة"¹.

و قد هدفت إدارة العدو وراء هذه السياسة إلى محاولة مراقبة السكان مباشرة و العمل على الوصول إلى المعلومة حول تحركات جيش التحرير و عناصره و مراكزه، على أمل أن تصل إلى عزل الثوار عن الشعب بواسطة تحطيم مراكز جهازه².

و الملاحظ أن المناطق التي تعلن أنها مناطق محرمة هي كل المناطق التي كانت تشهد نشاطا ثوريا مكثفا سواء من جهة التمركز و العمل الحربي أو من طرف العبور و نقل الأسلحة، و قد أعطت جريدة المجاهد في عدديها 19 و 20 لشهر مارس 1958 كرونولوجيا استحداث المناطق المحرمة عبر كامل التراب الوطني³.

و قد كانت المناطق الحدودية خاصة الشرقية هي المناطق الأكثر استهدفا لإنشاء المناطق المحرمة حيث تم إنشاء أكبر منطقة محرمة بداية من فيفري 1958 أين قدر طول هذه المنطقة بحوالي 400 كلم و عرضها من 30 إلى 50 كلم، و تبلغ مساحتها حوالي 10 آلاف كلم² و أجبر سكانها على مغادرة أراضيهم و ترك أملاكهم، حيث قدر عدد المرحلين بأكثر من 300 ألف شخص أخلوا في ظرف 08 أيام فقط وسط أنواع عديدة من الممارسات اللاإنسانية⁴.

و الأكيد أن هذه المناطق المحرمة ليست هدفا في حد ذاته، بل هي فقط مقدمة عملية تهجير و تجميع ساكني هذه المناطق فيما يعرف بمناطق التجميع أو المحتشدات.

1-3-2. المحتشدات ثاني خطوات العزل:

إن فكرة العزل الداخلي ليست وليدة الثورة الجزائرية بل هي نتاج و موروث استقائها ضباط الحرب النفسية في الجزائر من التجربة الفيتنامية و قبلها تجارب أسلافهم في الجزائر في محاولاتهم القضاء على الثورات الشعبية من خلال اللجوء إلى تفتيت القبائل و تحجيم دورها في مساندة الثورات. فلقد اتخذت حكومة غي موليه في مطاع سنة 1957 قرارا خطيرا يقضي بتطبيق شكل جديد من أشكال الإبادة استهدفت من خلاله إبعاد مئات الآلاف من العائلات عن ديارها و أراضيها، و إرغامهم على الاحتشاد في مراكز أطلق عليها "مراكز التجمع" أو "المحتشدات" أو مراكز الموت البطيء، فـ"المحتشدات تعني في أدبيات الفرنسيين سياسيين و عسكريين" المناطق الهادئة "و التي يجمع فيها

¹Pierre Vidal Naquet, Les Crimes de L'armée Française en Algérie, la découverte, Paris, 2001, p23.

²المجاهد، ع 18، 15-02-1958.

³المجاهد، العددين 19 و 20، مارس 1958.

⁴يعي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ص 215-216.

السكان و يحاطون بأسوار من الأسلاك الشائكة و المكهربة و أبراج المراقبة و تحاط بالألغام أين يخضع فيها السكان لعمليات مراقبة¹.

و بناء على هذا بدأت عمليات واسعة النطاق لإجلاء السكان و ترحيلهم بالقوة مع إرغامهم عن التخلي عن جميع ممتلكاتهم و تجميعهم داخل هذه السجون الكبيرة، حيث أصدرت السلطات الفرنسية قرارا بتاريخ 17-09-1957 يقضي بترحيل سكان الجبال بمختلف الطرق و تجميعهم في المحتشدات²، و أصدر لأكوست أوامر بإخلاء كل المناطق المحررة و التي كانت تعتبر مناطق " متعفنة بالثوار " و تطبيق سياسة الأرض المحروقة عليها.

كما نجد أن هذه المحتشدات قد جهزت بمرافق و ملحقات تستخدم من أجل استجواب السكان و ممارسة شتى أنواع التعذيب الجسدي و النفسي عليهم حيث أورد أحد القادة الفرنسيين بخصوص هذه السياسة ما يلي: " قبائل برمتها أسلمت للجوع، للبرد للوباء في مراكز التجمع التي ما هي في الواقع إلا مراكز استئصال و مواسير عند الاقتضاء للنخبة من طرف الجيش حيث يحتضر أكثر من نصف مليون جزائري و جزائرية³.

و قد كان الهدف من وراء إقامة هذه المحتشدات مايلي:

- ✓ محاصرة الثورة و قطع التمويل و التجهيز و إيصال المعلومات و الأخبار عن تحركات العدو.
- ✓ عزل الجماهير الشعبية عن مختلف المؤثرات الدعوية و التوعوية التي تقوم بها جبهة ت.و. و جيش التحرير الوطني.
- ✓ الاختراق الأمني الاستراتيجي للثورة بتشكيل فرق الحركي و القومية⁴.

و من أبرز المناطق التي مستها هذه العمليات نجد الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) نظرا للمركز الكبير لجيش التحرير بها أين قررت القيادة الفرنسية المجتمعة في 03 ماي 1957 بقسنطينة اعتبار دوائر " القل و جيجل و الميلية " قسم كبير من دائرة سكيكدة " مناطق محرمة"⁵.

و قد امتدت هذه السياسة عبر كامل التراب الوطني خاصة المناطق الساخنة، و في هذا السياق بلغ عدد القرى و المداشر التي هدمت بعد ترحيل سكانها حوالي 8000 و بلغ عدد المحتشدات في الولاية

¹ Michel Carnaton, Les Comps Regroupement de la Guerre d 'Algérie, Ed, L'Harmattan, Paris, 1998, p 49.

² أحسن بومالي، مراكز الموت البطيء : وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية، مجلة المصادر، ع 08، 2003، ص 276.

³ المجاهد، ع 36، 06-02-1959، ص 08.

⁴ خليفة الجنيدي و آخرون، حوار حول الثورة، ج 01، مرجع سابق، ص 434.

⁵ المجاهد، ع 18، 15-02-1958، ص 08.

الثانية أكثر من 160 محتشدا و في الولاية الأولى 180 محتشدا حيث بلغت منذ مطلع 1955 إلى نهاية سنة 1958 أكثر من 936 محتشدا¹، أما عن عدد الجزائريين الذين نُجِّه في هذه المراكز قد ارتفع من حوالي 160 ألف محتشدا سنة 1957² إلى أكثر من مليون ونصف مليون جزائري و جزائرية³.

و من جهة أخرى فإن هذه المراكز لم تكن سوى مراكز موت بطيء⁴، اجتمعت فيها كل معاني البؤس و الشقاء و انتهاك الحرمات و تحطيم المعنويات، حيث ضببطت السلطات الفرنسية تحركات السكان في المراكز و منعهم من التنقل و إيواء الغرباء و إخضاعهم لرقابة و تفتيش شديدين، و قد كانت الفرق العسكرية المكلفة بالحراسة لا تسمح بالخروج إلا للمزارعين و الرعاة مع تحديد كميات المؤونة و ضبطها حتى لا يستفيد منها جنود جيش التحرير، إضافة إلى تطبيق حضر التجوال و الذي يمتد من غروب الشمس إلى شروقها.

ويهدف ضبط التحركات الداخلية ومعرفة مايجري في الخفاء قامت المصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S) بتعيين مسؤول في كل مركز تجميع من أجل أن يكون هو العين التي تراقب السكان ومعرفة مايدور في أوساطهم، إضافة إلى رئيس وأعضاء مايسمى بالمجلس البلدي المعين من طرف (S.A.S)⁵.

4.1. سياسة العزل الخارجي.

أمام الانتصارات المتزايدة للثورة التحريرية وعلى مختلف الأصعدة وبعد فشل الإستراتيجية الفرنسية بعزل الجماهير عن ثورة التحرير أيقنت السلطات الاستعمارية أنه لا بد من عزل الثورة على المستوى الخارجي، خاصة بعد إدراك السلطات الاستعمارية للأهمية الكبيرة للمنافذ الحدودية الشرقية والغربية، والتي تتسرب منها الأسلحة والذخيرة القادمة من مختلف الدول، أين أصبحت هذه المناطق كقواعد خلفية تُموّن وتدعم الثورة بمختلف الأسلحة، ويتضح ذلك من تصريح ماكس لوجون في 03 أفريل 1957 بالقول أن حوالي 1000 قطعة سلاح تعبر الحدود التونسية لتصل يوميا إلى أيدي

¹Michel Recard, Rapport sur les Camps de Regroupement et autres, Texte sue la Guerre d'Algerie, Ed, Fayard, 2003, p107.

²محمد البجاوي، حرب التحرير في الولاية الرابعة، ص 79. وللتفصيل أكثر في عدد المحتشدات وعدد السكان المرحلين ينظر: محمد شميزي، المحتشدات إبان الثورة التحريرية (1954-1962) أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2018، ص-ص 136-138.

³الغالي غربي، مرجع سابق، ص 275.

⁴نفسه، ص 275.

⁵أحسن بومالي، مراكز الموت البطيء، مرجع سابق، ص ص 291-294.

الثوار¹، لذا اهتمت السلطات الفرنسية إلى ضرورة غلق هذه الحدود من خلال وضع الأسلاك الشائكة على طول الحدود التونسية والمغربية.

وبناء عليه وفورا تم الإنطاق في أشغال بناء السد المكهرب على طول الحدود التونسية والمغربية أواخر سنة 1956 بأمر من وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس "Andre Maurice" والذي تم المصادقة عليه من طرف البرلمان الفرنسي حيث سيستكمل بناؤه بتاريخ 15 سبتمبر 1957، وفي نفس السنة وبتاريخ 20 جوان أصدر موريس قراراً آخر بإنشاء خط دفاعي على الحدود الشرقية مماثل للخط الدفاعي الذي سبق إنشاؤه².

ويمتد الخط الغربي من مرسى بن مهيدي على الساحل إلى بشار جنوباً على مسافة 700 كم، بينما يمتد الخط الشرقي من عنابة شمالاً إلى تبسة جنوباً، مروراً ببئر العاتر والدرعان على مسافة 380 كم³، وقد تدعم هذا الخط بخط جديد بعد تنصيب الجنرال شال⁴ على رأس قيادة الجيش الفرنسي، ويمتد من القالة نحو الجنوب بمحاذاة الحدود التونسية مروراً بغار ديماء ثم سوق أهراس، ويقترب أكثر فأكثر من الحدود التونسية ليمتد جنوباً إلى نيقرين عبر جبال النمامشة، حيث يصل طول الخطين بإضافة المسافات الجنوبية المحروسة بالرادار إلى 1600 كم⁵.

وقد كانت هذه الخطوط تتكون من أسلاك شائكة ومتقاطعة، وأعمدة مكهربة ذات الوتر العالي، أين تصل شدته من 5000 فولت إلى 12000 فولت، وعرض يتراوح ما بين 06 إلى 60 متراً⁶، كما تنتشر على طول الخطين وفي محيطهما الكثير من التحصينات وأبراج المراقبة التي يقوم على خدمتها ما بين 100 إلى 300 جندي، وهي مجهزة بالرادارات ومدافع الهاون وحتى الدبابات والمصفحات، وتنتشر في محيط هذه الخطوط أيضاً حقول الألغام الفردية والجماعية بمعدل 100 لغم في 100 م² موضوعة

¹ بسام العسلي، جيش التحرير الوطني، ط 01، دار النفائس، بيروت، 1984، ص 31.

² جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية (1957-1962)، ط 01، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 43.

³ الغالي غربي، مرجع سابق، ص 277. وينظر: حديث عمارة بوقلاز قائد القاعدة الشرقية في: مجلة أول نوفمبر، ع 112-113، جانفي - فيفري 1990، ص 25.

⁴ الجنرال شال (1972-1987) من مواليد مدينة بايون الفرنسية تطوع في الجيش الفرنسي وهو في سن 17 تمت ترقيته إلى ضابط الشؤون الأهلية بالمغرب خلال الحرب العالمية الثانية، قاد العديد من فرق الطابور وبعد عودته من المغرب أشرف على قيادة فرق القومية صم مفتشا في المصالح الخاصة، تمت ترقيته جنرال مشرف على الحدود المغربية-الجزائرية في ماي 1955 ومنح الإشراف على ناحية الأوراس النمامشة وأسس SAS استقال من الجيش سنة 1960. راجع: الغالي غربي، مرجع سابق، ص 321.

⁵ صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، 2008، ص 233.

⁶ الغالي غربي، مرجع سابق، ص ص 278-279.

على شكل مخمسات¹.

لقد أطلق على هذه الخطوط "خطوط الموت" وقد كلفت الخزينة الفرنسية كثيرا حيث قدرت المصادر الفرنسية تكلفة إنجاز كيلومتر واحد من هذا الخط بـ 250 مليون فرنك فرنسي، بينما تجاوزت تكلفة إقامة مركز المراقبة العسكري مبلغ 15 مليون فرنك فرنسي². إن رهان السلطات الفرنسية على هذه الخطوط لعزل الثورة خارجيا جعلها تركز قواتها هناك، أين وصلت إلى حدود 80000 جندي على الحدود الشرقية و 50000 في الحدود الغربية، من ضمنها وحدات النخبة من المظليين واللفيف الأجنبي وفرق المشاة الآلية³.

وبإنجاز هذه الخطوط سادت الكثير من ملامح النصر وتعالى التصريحات التفاؤلية لدى المسؤولين الفرنسيين بنجاح هذه الاستراتيجية في خنق الثورة، حيث صرح لاکوست عقب معاينته الميدانية لخط موريس بالقول: "4... وللعلم فإنني جعلت هذا السد شرطي الأول لقبول الانضمام إلى حكومة بورجيس مونوري معتبرا هذا الانجاز ناجحا وفعالا سوف يُمكن الجيش الفرنسي من خنق الثورة، وهي نفس النبذة التفاؤلية التي أصدرها في 20 نوفمبر 1957 عقب الانتهاء من أشغال الخط، حيث صرح قائلا: "نحن الآن في الربع ساعة الأخير" وصرح بعده غي موليه وبنفس النبذة "لقد صارت التهدة الآن شيئا مضمونا، وستتوقف العمليات العسكرية قريبا"⁵.

إن هذه الثقة في نجاح ونجاعة هذه الخطوط جعلت لاکوست يقوم بتعزيزها من خلال دعمها بمجموعة من المخططات شرع في التطبيق الميداني لها بداية من 07 فيفري 1957 واشتملت على عدة محاور منها⁶:

- متابعة الأشغال التي لاتزال في طور الإنجاز.
- توسيع الشبكة والمراقبة بواسطة الأضواء الكاشفة.
- تكثيف شبكة الاتصال بواسطة الراديو.
- دعمها بالتجهيزات الضوئية ماتحت الأشعة الحمراء.

¹ عمار بوهلال، حواجز الموت 1957-1962 الجبهة المنسية، تر: زينب قبي، دار غرناطة للنشر والتوزيع، 2010، ص 64.

² الغالي غربي، مرجع سابق، ص 278.

³ صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 236.

⁴ جمال قندل، مرجع سابق، ص 74.

⁵ نفسه، ص ص 74-75.

⁶ نفسه، ص ص 75-78.

- التحسين التقني للخط المكهرب.

والحقيقة أن هذه الحواجز الرهيبة قد حققت بعضا من أهدافها، وكان لها بالغ التأثير على النشاط الثوري، حيث عانى جيش التحرير الأمرين جراء إقامة هذه الحواجز خاصة في المرحلة الأولى أين لم يكن للثوار المعلومات الكافية بخصوص الوسائل التي تم وضعها على هذه الحواجز من طرف قوات العدو، وأيضا غياب الإمكانيات لتخطي هذه الحواجز، فأصبحت الحدود الشرقية والغربية بحق " مقبرة " لأفراد جيش التحرير، وفقد الكثير من جنوده أثناء محاولتهم اجتيازه، كما عرقل جلب وإدخال الأسلحة من الخارج وخلق أزمة سلاح داخل الولايات نتج عنه الكثير من الاضطراب والقلق لدى قادة الولايات وسيكون لها بالغ التأثير على مستوى العلاقة بين قادة الداخل وقادة الخارج، حيث أبدى عمر اوامرمان سخطه على عدم وضع قادة الثورة خاصة أعضاء CCE لإستراتيجية محددة لمواجهة " خطوط الموت "، وذكر في تقريره الموجه إلى CCE بتاريخ 08 جويلية 1957 مايلى: ¹ " إن جيش التحرير الوطني والذي أصبح قوة محترمة بأعداده وتسليحه يتكبد حاليا خسائر ثقيلة، أكثر من 6000 مجاهد سقطوا خلال شهرين في منطقة (بوشقوف) وحدها، فقد ضاعف العدو وسائله وكثف تكتيكه... وأن التموين بالأسلحة والذخيرة قد صار الآن صعبا جدا بسبب إحكام الحصار على الحدود"، وهو نفس ما أكدته العقيد يوسف الخطيب ² والرائد لخضر بورقعة عندما أكدا على نجاح هذه الخطوط في خنق الثورة حيث يذكر الأخير في هذا الصدد ويقول: " بكل أسف أن هذا الجدار تم بناؤه تحت سمع وبصر القيادة العامة والتي لم تخطط لعرقلته ومنعه ليصبح بعد ذلك خط الموت الفاصل بين الثورة وقواعدها الخلفية في الخارج " ³.

ولقد أكدت الإحصائيات الفرنسية نفس النتائج وأكدت أن قوافل المجاهدين العابرة لخط الموت كانت تخسر 80 % من أفرادها، أين أحصت في شهر فيفري 1958 ما مجموعه 350 جندي فقط استطاعوا عبور الحدود عبر تونس إلى الجزائر من مجموع 1087 مجاهد، وفي نفس الشهر والسنة وفي اتجاه آخر تم القضاء على 298 مجاهد من أصل 620 ⁴.

1-5. استخدام العناصر المناوئة للثورة.

لقد تعددت الاستراتيجيات الفرنسية في سبيل النيل من الثورة و إضعافها، و لم تترك وسيلة

¹Harbi, Les Archives, op, cit, p189.

²يوسف الخطيب، أضواء على أهم أحداث الثورة، مجلة أول نوفمبر، ع 108-109، أكتوبر 1989، ص 34.

³لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص ص 16-17.

⁴صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 238.

إلا و استخدمتها كما رأينا سابقا، بل و تعدتها إلى محاولة تكوين جيوب مقاومة مسلحة مناوئة للثورة تهدف إلى ضرب شرعيتها من خلال الإدعاء بوجود حركات ثورية أخرى ترفض جبهة تو. و جيشها و التدليل بأن شعبها ليس تحت راية واحدة.

و قد سبق التطرق للصعوبات التي خلفتها الحركة المصالية للثورة في بدايتها ثم محاولة الحاكم سوستيلاستخدام هذه الورقة لضرب الثورة عندما صرح بأن مصالي سيكون ورقته الأخيرة¹.

و لقد احتدم التنافس السياسي و العسكري بين الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير و تدهورت العلاقة بينهما، فعسكريا نجد أن التوسع العسكري للحركة الوطنية الجزائرية قد امتد إلى جهات واسعة من أرض الوطن، و البداية من منطقة القبائل أين ظهر تنظيم عسكري خاصة بمنطقة برج منايل أشرف عليه محمد بلونيس، و أشرف على جيش قوامه أكثر من 900 جنديا، و قد انخرست وحداته في عدة مناطق جبلية.

كما عرفت مناطق المسيلة و المدية و الشلف و الجلفة و عين وسارة و قصر الشلالة² انتشارا واسعا لعناصر الحركة المصالية التي توسع نشاطها العسكري أكثر في سنة 1956-1957 و احتلت المناطق الأكثر إستراتيجية أين تمكنت من تضليل عدد كبير من الجزائريين، و في أحيان كثيرة كانت تحركاتها بالتنسيق مع الجيش الفرنسي³. و دخلت في حالة حرب ضد جنود جيش التحرير، حيث كانت الحرب سجالا بين الإخوة الأعداء، و على سبيل المثال لا الحصر ذكرت التقارير الفرنسية أن الصراع اشتد في مدينة الجزائر، إذ وصلت العمليات و الاغتيالات فيما بين الحركتين إلى 09 عمليات في كل 40 ساعة، أين تحول الصراع إلى أعمال عنف و تفجيرات و اغتيالات⁴.

- قضية محمد بلونيس.

رأينا سابقا أن محمد بلونيس كان هو قائد الجناح العسكري للحركة المصالية و التي تسمى ب" الجيش الوطني للشعب الجزائري " ANPA، و أن منطقة توسعه الأولى كانت بمنطقة القبائل و خاصة مسقط رأسه "برج منايل-ذراع الميزان و البويرة" و لكن قادة الولاية الثالثة تمكنوا من طرده إلى الجنوب أين استقر بالضواحي الغربية للمسيلة " سيدي عيسى و بني يلماح " و منه بدأ في التوسع و التمرکز في

¹ جريدة المجاهد، ع 93، 10-04-1961، ص 03.

² جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص ص 175-177.

³ محمد حربي، الأسطورة و الواقع، ص 128-129.

⁴ للاستزادة في موضوع الصراع بين FLN و MNA ينظر : جمعة بن زروال، المرجع السابق، ص ص 177-179.

الولاية الثالثة (بوسعادة- الجلفة و الأغواط)¹. و بعد تأسيس بلونيس لجيشه و استقراره في جبال مناعة ببوسعادة أواخر أفريل 1956 بدأ في تنظيم جيشه.

و مع بداية سنة 1957 بدأت المخابرات الفرنسية تخطط لاستمالاته و جعله في صفها ضد جيش التحرير و هذا حسب مخطط الجنرال لأكوست و التي سميت بعملية "Olivier" إذ كلف هذا الأخير الجنرال سالان بالتحضير للعملية، فعملت المخابرات على الاتصال به و توجت بتوقيع اتفاقية 31 أفريل 1957 مع ضباط المخابرات الفرنسية و على رأسهم كل منكومبيط و بينومع كل من علي دحلول و سي فراح و سي مخزن أولاد ثاير² أين تم الاتفاق فيها على:

-محاربة جبهة ت. و. و العمل على كشف خلاياها و طرق تموينها.

-تنفيذ العمليات تحت إشراف المخابرات الفرنسية.

- إنشاء شبكة مخابرات تتولى تزويد السلطات الاستعمارية بالمعلومات المطلوبة عن جبهة التحرير الوطني.³

و نجد بأن هذا التحالف قد جسد ميدانيا بعد أحداث ملوزة في 28 ماي 1957 وحينها قرر بلونيس الاتصال رسميا بالجيش الفرنسي بعدما التقى هذا الأخير بالضابط كومبيت في 30 ماي 1957 ووضع جيشه تحت تصرف القوات التصادمية⁴.

بعد هذا التحالف أصبح بلونيس قائدا لجيش مكون من 03 آلاف جندي و استطاع أن يجند عددا كبيرا من أهالي الجنوب (أولاد زيان- أولاد نايل- أولاد جلال- سيدي عيسى- الأغواط...)، و لقد أطلقت فرنسا رتبة الجنرال على بلونيس أين كان يساعده في أعماله العسكرية مستشاره الفرنسي أيمزو، رجل المخابرات ريكورد و فرقة " كومندوس " إضافة إلى أعوانه السابقين في الحركة الوطنية الجزائرية أمثال رايح القبائلي، عمر الوهراني، رايح البرادي...⁵، كما أصبح بلونيس ينعم بدعم الجيش الفرنسي و صحافته، و قد أبدى بلونيس رغبته في التعاون مع القوات الفرنسية لأنه كما يقول كان يحارب قوات الفوضى و يحارب من أجل تحرير الشعب من سيطرتها القاسية و السماح له بتقرير مصيره في إطار منسجم و مرتبط مع فرنسا معلنا أنه مستعد لتحمل عبئ هذا العمل التحريري

¹Mohammed Taquia, L'Algérie en Guerre, op, cit, pp 174-175.

²Yves Courriere, L'heure des colonels, op, cit, p 58.

³إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير و خلال الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص-ص 86-87.

⁴جمعة بن زروال، مرجع سابق، ص ص 214-215.

⁵ملتقى الجلفة حول دور الولاية السادسة التاريخية في التصدي للحركات المناوئة من 17-19 جوان 1995، ص 20.

بالتنسيق مع السلطات المدنية والعسكرية¹.

لقد رحبت السلطات الفرنسية الاستعمارية بهذا التحالف حيث أبدى العقيد فيرينير في رسالة وجهها للجنرال صالان في 24 أوت 1957 سعادته بعد الأجواء الايجابية التي وجدها أثناء التقائه ببلونيس حيث كتب: " إن بلونيس طموح للغاية و يبدو أنه الطرف المناسب إذا ما أردنا لعب ورقة الحركة الوطنية الجزائرية... وربما كان حل المسألة الجزائرية قريباً جداً"².

لقد شكل بلونيس هو الآخر عبئاً على الثورة خاصة بعد الدعم العسكري الاستراتيجي الذي تلقاه، فبعد استقراره بمقر قيادته الجديدة بدار الشيوخ، بدأت الإمدادات العسكرية تصله حيث تلقى في شهر سبتمبر 1957 400 بندقية و 2000 قطعة سلاح و زودته ب 06 سيارات من نوع JEEP و ثلاث سيارات من نوع 203³، كما كانت فرنسا تتفق عليه و على جيشه ما يربوا عن 70 مليون فرنك فرنسي كل شهر، كمرتب له وحده⁴.

و قد بدأ بلونيس هجماته و أعماله ضد جبهة التحرير وجيشها منذ 04 سبتمبر 1957 عن طريق الهجوم على المناطق الموالية للجبهة أو منع السكان من التعامل مع جيش التحرير و تهديدهم، وقد وقعت عدة معارك بين الجيشين في جبال عين معبد و جبال لعمور، تمكنت فيها قوات بلونيس من قتل 160 مجاهداً من جيش التحرير و جرح 60 و أن تعتقل 53 آخرين، إضافة إلى الكثير من السكان الذين لقوا حتفهم على يد قوات بلونيس⁵.

البلحاجيون: (العملية كوبيس. Kobus).

لقد سعى لأكوست بكل جهد من أجل تشكيل جيوب مقاومة مناوئة للثورة على شاكلة بلونيس، حيث وقع الاختيار هذه المرة على أحد العناصر التي كانت في المناصب القيادية للمنظمة الخاصة الجزائرية، و يتعلق الأمر ب عبد القادر بلحاج الجيلالي⁶ "Copus"، فبعد اندلاع الثورة انضم

¹ Gilbert Meynier, Histoire Intérieur du FLN 1954-1962, Ed, Casbah, 2003, P 458.

² سعاد شيبوط، الحركات المناوئة للثورة التحريرية في الولاية الرابعة (1954 – 1962)، دكتوراه، جامعة الجزائر 02، 2012، ص 135.

³ ملتقى الجلفة، مرجع سابق، ص 12.

⁴ بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 254-255.

⁵ ملتقى الجلفة، مرجع سابق، ص ص 10-21.

⁶ قضية كوبيس وهي كنية لبلحاج الجيلالي من قدماء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة، والذي أُسر ثم التحق

هذا الأخير إلى الحركة الوطنية المصالية، و بما أنه سبق و أن تعامل مع السلطات الفرنسية، فكان من البديهي أن تتصل به و تحاول تجنيده ضد جبهة التحرير الوطني.

و قد ظهرت فكرة الاستفادة من كوبيس في أكتوبر 1956 عندما اقترحت مصلحة أمن الإقليم (DST) على لأكوست الاستعانة بكوبيس من أجل إنشاء قوة عسكرية موالية له، أين رحب بالفكرة خاصة و أن كوبيس يعمل ضدها، و كلف النقيب كونيل Conille بالعملية على أساس أن يكون وسيطا بين كوبيس و قيادة الغرب الجزائري¹.

بدأ كوبيس عمله ضد الثورة، و كانت حجتة في ذلك تبرؤ الحركة الوطنية الجزائرية منها باعتباره خليطا من الشيوعيين و المغامرين، و بالغ في عدائه لها حتى أنه استفتى بعض الشيوخ في تكفيرها²، حيث كان يصرح لأتباعه بالقول " إن المصلحة ليست في قتال فرنسا بقدر ماهي في قتال جبهة التحرير الشيوعية، و متى قضي على جبهة التحرير من السهل التفاهم مع فرنسا..³."

تمركز نشاطه العسكري في منطقة الونشريس قرب عين الدفلى و الشلف، و أسس جيشا بلغ تعدادة حوالي 1000 جنديا سنة 1956⁴، و أطلق على جيشه اسم "جيش التحرير الوطني الحقيقي ALNV"، أين ركز نشاطه على منع السكان من الاتصال بجبهة التحرير الوطني و بجيشها و نصب الكمائن للمجاهدين⁵.

إذاً لقد شكلت هذه الحركات رغم محدودية تأثيرها على الثورة عبئا إضافيا عليها، حيث ستساهم هذه الحركات المستغلة من طرف الاستعمار في خدمة أجندته و مخططاته، خاصة من خلال نشر الفوضى و خلق بؤر التوتر، كما هدفت من ورائها السلطات الاستعمارية إلى شن عملية نفسية، سياسية و عسكرية من خلال وضع تنظيم سياسي و عسكري موالي لفرنسا يكون بإدارة جزائرية و تنفيذ جزائري و تحت اشراف فرنسي.

2- سياسة الإصلاحات والقوة الثالثة في إستراتيجية لأكوست.

بالعدو ليعمل في صفوفه مخبرا أين استخدمته مصالح المخابرات الفرنسية في برنامج المقاومة المزيفة لهدف زعزعة جيش التحرير. ولقد عمل بلحاج المعروف كثيرا بمسقط رأسه ضد قوات جيش التحرير واستخدم مزركته بزدين كمقر لقيادته. ينظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 285.

¹Claud Paillat, op, cit, p 459.

²محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 416.

³محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2003، ص 41.

⁴محمد عباس، نصر بلا ثمن، ص 416. و ينظر أيضا: لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، مصدر سابق، ص ص 110-111.

⁵عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 02، مرجع سابق، ص ص 14-15.

لقد اتفقت معظم الحكومات الفرنسية المتعاقبة على الجزائر على المشاريع الإصلاحية والإغرائية كطريقة بديلة ومكملة للخيار العسكري في سبيل إخماد لهيب الثورة التحريرية وإبعاد الجماهير عنها، وهو ما حذى بالوزير المقيم لأكوست إلى محاولة العزف على وتر الإصلاحات لامتناس غضب الجزائريين خاصة بعد أن بدأت تظهر محدودية الخيارات العسكرية وفشلها في أكثر من منطقة بسبب الدعم الجماهيري المتزايد للثورة وانضمام أغلب التشكيلات السياسية الجزائرية لها، وهو ما أشرنا إليه سابقا.

والظاهر أن روبير لأكوست قد سار على خطى سابقه سوستيل فيما يخص التعامل مع الثورة، حيث كان يُعمل سياسة القوة والشدة لمواجهة جبهة وجيش التحرير الوطنيين، وسياسة الإصلاحات لاستمالة السكان وإقناعهم بنجاعة السياسة الاستعمارية التي حسهم من شأنها أن تخلصهم من ديكتاتورية جبهة التحرير الوطني¹.

إن طريق الإصلاحات أُريد له أن يكون معول هدم ينخر جسد الثورة، حيث يقول لأكوست في هذا الصدد: "2... ففي هذا الصراع الذي هو معركتنا تتضاعف حظوظ النصر للطرف الأكثر ثورية، وأن جبهة التحرير ليس لها القدرة على بناء نظام للإصلاحات الاجتماعية والسياسية التي تمكنها من كسب الفئات المستنيرة من السكان، وكيف يمكنها وهي ليست الوسائل اللازمة لتحقيقها"، ويتضح من هذا التصريح رهان لأكوست على فصل الجماهير عن جبهتها وعن ثورتها وتكوين رأي عام جزائري مستقل عنهما³، وهو ما ألمح إليه لأكوست مرة ثانية عندما أكد أن "... المشكلة الجزائرية بالرغم مما يكتسبها من أبعاد مختلفة سياسية، اجتماعية، اقتصادية وغيرها فهو في النهاية مشكل علاقات إنسانية⁴".

ولقد استغل لأكوست الصلاحيات الواسعة الممنوحة له ضمن مرسوم 15-فيفري 1956 و مرسوم السلطات الخاصة 16 مارس 1956، وعمل على إدخال مجموعة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية هدفت إلى تكوين قوة ثالثة بديلة لجبهة ت.و. وكسب الشعب إلى جانبه⁵.

¹ Michel Deon, L'armée d'Algérie et la pacification, plan, paris, 1959, p 17.

² محمد بن دارة، الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية (1955-1960) دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية الفرنسية العاشرة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2008، ص 96.

³ المجاهد، ع 18، 15-02-1958.

⁴ محمد بن دارة، مرجع سابق، ص 96.

⁵ Ch. Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, op, cit, p 100.

2-1. الإصلاحات السياسية والإدارية.

وعلى أساس أن بُعد الإدارة عن الجزائريين وسوء التسيير كانا في وجهة نظر السلطات الاستعمارية هما السببين المباشرين وراء هذا " التمرد " راهن لاكوست على إحداث إصلاحات سياسية وإدارية تعمل على تقريب الإدارة الفرنسية من الجزائريين وترقية نخبة جديدة من الجزائريين تساهم في تسيير الجزائر، إضافة إلى إعادة بعث الحوار مع السكان والتحضير لتنظيم انتخابات مستقبلية¹، وعلى إثرها شرع في محاولة دعم النسيج الإداري بالجزائر وتعزيز حضور الإدارة الفرنسية من خلال القيام بإصلاح إداري بموجب مرسوم 18 جوان 1956، أين تم استحداث تقسيم إداري جديد تم بموجبه تقسيم الجزائر إلى 12 عمالة جديدة (استحداث 08 عمالات جديدة)، والتي قسمت بدورها إلى 71 مقاطعة (Arrondissement)، كما تم تقسيم الجنوب إلى عماليتين صحراويتين (ورقلة والساورة - بشار)، وتطويق الريف بأكثر من 600 شعبة إدارية متخصصة (S.A.S)².

كما تدعم هذا القانون بمرسوم آخر (مرسوم 56-641) والمؤرخ في 28 جوان 1956 تم بموجبه إلغاء 79 بلدية مختلطة وإنشاء 1107 بلدية جديدة كاملة الصلاحيات، ومنحها الاستقلالية التامة في تسيير شؤونها³، والملاحظ أنه قد روعي عند إنشاء هذه البلديات الجديدة إشراك فئات واسعة من السكان المحليين من خلال تنظيم انتخابات محلية وتعيين مندوبين خاصين (spéciaux) (délégués)، أين تم تشكيل 509 مندوبية خاصة تزيد نسبة مشاركة الجزائريين فيها عن 80% ومن بين هذه المندوبيات هناك 330 مندوبية خاصة يرأسها جزائريون⁴.

المرسوم تضمن أيضا تعيين ولاية مفوضين فوق العادة (Super Préfete) على رأس العمالات الثلاثة (الجزائر-قسنطينة- وهران) لُقّبوا بالمفتشين العموميين للإدارة المفوضة فوق العادة I.G.A.M.E، وقد مُنح هؤلاء المفتشون صلاحيات واسعة تمكنهم من التنسيق بين السلطات المدنية والعسكرية ومراقبتها⁵.

إن هذه الإصلاحات كرست جهود لاكوست في سبيل العمل على استبدال قانون الجزائر لسنة

¹ محمد بن دارة، مرجع سابق، ص 97.

² Alain Peyrefitte, Faut-il partager l'Algérie, Ed, Plan, Paris, 1962, p 89. مرجع. وينظر محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع.

سابق، ص 262.

³ نفسه، ص 262.

⁴ محمد بن دارة، مرجع سابق، ص 96.

⁵ أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، تعريب: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1979، ص 132.

1947 والذي تجاوزه الأحداث بقانون جديد يتم من خلاله إرساء دعائم المؤسسات القاعدية كالمجالس العمالية والبلدية والتي تُعد إطارا عاما لنجاح التهدة سياسة " التهدة "، حيث سعى إلى كسب الجماهير وإشراكها في مشروعه، وقد صرح في هذا الصدد بالقول:¹ " في حال تأخر حصول التهدة الشاملة فإني سأقدم للحكومة للشروع في البحث عن ممثلين يتم اختيارهم من بين المسؤولين المحليين وفق معايير خاصة تحدد لاحقا، وذلك لوضع قانون جديد للجزائر يحل محل قانون سنة 1947، وهو القانون الذي يجب التفكير فيه من الآن...".

وإلى جانب هذه الإصلاحات اتخذ لأكوست قرارات هامة تتعلق بفتح أبواب الوظيفة العمومية أمام المسلمين الجزائريين، فاعتمد على التوظيف بالتعاقد، وفرض على المؤسسات والهيئات والمقاولات تخصيص مناصب عمل لصالح الجزائريين، خاصة تلك المؤسسات التي تستفيد من تمويل ومعونة الخزينة الفرنسية كما تم أيضا اتخاذ إجراءات لترقية الجزائريين في سلم الرتب العسكرية.

والظاهر أن لأكوست قد سعى بكل جهد إلى خلق نخبة إدارية مسلمة يمكن استخدامها في خدمة المصالح الفرنسية وتساهم بشكل أو آخر في تشكيل جزائر الغد على الطريقة الفرنسية، وعليه تشكيل قوة ثالثة مؤيدة لفرنسا يمكنها سحب البساط من تحت أرجل جبهة التحرير الوطني.²

أما في الجانب السياسي فلقد كان للوزير المقيم لأكوست نظرة واضحة فيما يخص تقسيم الجزائر، حيث تم تشكيل مجموعتي عمل، فأوصت مجموعة العمل الأولى باستحداث تقسيم جهوي للجزائر يضم 18 مقاطعة وجمعية منتخبة، ووزير للجزائر يُعينه رئيس الحكومة، بينما اقترحت مجموعة العمل الثانية تقسيم السلطة التشريعية إلى غرفتين، وبناء على هذه الاقتراحات استوحى لأكوست مشروعه " القانون الإطار " La Loi de Cadre3 والذي أُعد له في ظل حكومة غي موليه، غير أن سقوطها يوم 21 ماي 1957 بعد أن حجب عنها البرلمان الثقة بأغلبية 250 صوتا ضد 213 صوتا أجّل صدور هذا القانون.³

ولقد خلفت حكومة بورجيس مونوري Bourges Mounoury وزير الدفاع السابق حكومة غي موليه بعد حصولها على ثقة المجلس الوطني الفرنسي بأغلبية 240 صوتا مقابل 194 صوتا بتاريخ 12 جوان 1957، أين أكد خلال مراسيم تنصيبه أن الإصلاحات السياسية من أولويات حكومته، وعليه

¹ محمد بن دارة، مرجع سابق، ص 99.

² خميسة مدور، مرجع سابق، ص 502-503.

³ الغالي غربي، مرجع سابق، ص 235.

قام بإخراج قانون الإطار الى الواجهة من أجل مناقشته، وقد قام هذا القانون على مبدأين رئيسيين هما¹:

- الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.
- الهيئة الانتخابية الموحدة.

فقانون الإطار الذي يحتوي على 19 مادة الذي وضع قواعد تنظيمية وسمح للسلطات الفرنسية أن تتصرف بحرية تامة في وضع الصيغ النهائية للقانون، حيث يمكن حصر الاقتراحات المتعلقة بإنشاء نظام سياسي جديد في المحاور التالية²:

- 1- تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتع باستقلال ذاتي إداري واسع، تُدير نفسها بحرية وديمقراطية، ويوجد على رأس كل إقليم مايلي:
 - مجلس إقليمي منتخب.
 - مجلس حكومي إقليمي يرأسه ممثل للسلطة المركزية (الحكومة الفرنسية).
 - برلمان فيدرالي إقليمي يتولى مهمة التنسيق في الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية.
 - مجلس فيدرالي يرأسه ممثل للجمهورية الفرنسية.
 - تتولى الجمهورية الفرنسية مسؤولية الأمن والدفاع والعدل والدبلوماسية.
- 2- اعتماد نظام انتخابي موحد يضمن حقوق كل الأقليات.
- 3- ضمان الحقوق والحريات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.
- 4- تتولى فرنسا مهمة التوسط بين المسلمين والأوروبيين.

وقد ظهرت الخطوط العريضة لهذا المشروع في شهر أوت 1957 وتم عرضه للمناقشة أمام مجلس الوزراء، وعلى مستوى البرلمان الفرنسي يوم 17 سبتمبر 1957، حيث لقي معارضة شرسة خاصة من قبل جاك سوستيل النائب الديغولي، وأيضا أندري موريس وزير الدفاع، وبيير بوجات زعيم حزب "اليمين المتطرف والحزب الشيوعي الفرنسي"، إذ اعتبروا القانون مجحفا بحقوق الأوروبيين، وبدورهم المستوطنون شنوا مظاهرات واسعة ضد هذا القانون ومنددين بحكومة باريس في 18 سبتمبر

¹Bernard Droz, op, cit, pp 162-163.

²Alistair Horne, op, cit, pp 161-162. المؤسسة: محمد حسنين، الإستعمار الفرنسي، المؤسسة: مجلة أول نوفمبر، ع الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص 240-244. و: مصطفى بوالطمين، القانون الإطار والسلطة الخاصة، مجلة أول نوفمبر، ع 90-91، ص 33.

1957، معتبرين أن إقامة نظام انتخابي موحد وبرلمان محلي في الجزائر سيُفقددهم حكم الجزائر، ثم إن إقامة انتخابات في إطار نظام موحد لهم وللمسلمين يعني منح المسلمين الجزائريين حق المساواة في التصويت والتمثيل في البرلمان وهو ما رفضوه جملة وتفصيلاً¹.

ونتيجة لهذه المعارضات والضغط انهارت حكومة بورجيس مونوري بعد أن سحب منها البرلمان الفرنسي الثقة في 30 سبتمبر 1957 ب 279 صوتاً ضد 253 صوتاً².

بعد سقوط حكومة مونوري دخلت فرنسا في أزمة وزارية دامت أكثر من ثلاثين يوماً ليستقر الأمر في الأخير على تشكيل حكومة جديدة بقيادة فيليكس غاياروزير المالية في حكومة مونوري والذي نال ثقة نواب المجلس الوطني الفرنسي يوم 05 نوفمبر 1957 بأغلبية 337 صوتاً مقابل 173 صوتاً، أين عرفت هذه الحكومة الجديدة احتفاظ أغلب الوزراء السابقين بمناصبهم ماعدا وزارة الدفاع التي استلمها شابان دلماس ووزارة الداخلية التي عادت لبورجيس مونوري³.

وسار رئيس الحكومة الجديد على نفس نهج سابقه، خاصة في تطبيق القانون الإطار، حيث اكتفى لأكوست بإدخال بعض التعديلات عليه فقط، خاصة ما تعلق بإنشاء مجالس إقليمية تهدف إلى وضع ضمانات لحماية حقوق الجماعات الأوربية في الجزائر مع الاحتفاظ بالنظام الانتخابي الموحد، وهو ما أثار غضب المستوطنين الذين شنوا مظاهرات صاخبة ضده وضد مشروعه، لكن حكومة غايارتقدمت بعرضه على المجلس الوطني الفرنسي المنعقد في 29 نوفمبر 1957 وتمكنت من تمريره والحصول على موافقة نواب المجلس على القانون الجديد وبأغلبية 296 صوتاً ضد 200 صوتاً⁴.

ورغم أن الذي يهمنا أكثر في هذا المشروع " القانون الإطار " هو رد فعل جبهة التحرير الوطني وجيشها التي سنأتي لذكرها لاحقاً، إلا أنه وجب التطرق لردود الفعل الفرنسية على هذا المشروع، فكما رأينا سابقاً ردود فعل المستوطنين عليه من خلال الضغط والإطاحة بحكومة مونوري نجد كذلك أن الذعر أصابهم بعد تصويت الحكومة الجديدة عليه، لهذا نجد أنهم استنفروا قواهم وكل إمكانياتهم لإبطاله، لأنه حسبهم فتح المجال للأغلبية المسلمة للسيطرة على دواليب السلطة في الجزائر، وعلى إثر هذا تحركت الجمعيات الوطنية الفرنسية وعلى رأسها " لجنة الوفاق لقدماء المحاربين " و " الجمعية الوطنية لطلبة مدينة الجزائر " و " فيدرالية رؤساء البلديات " من أجل منع

¹Yve Courriere, l'heure des colonels, op, cit, p 103.

²Alistre Horne, op, cit, pp 248-249.

³Yve Courriere, l'heure des colonels, op, cit, p104.

⁴Ibid, pp 105-108.

تجسيد هذا المشروع، وتبعته في ذلك الحركات السياسية مثل "البوجاديين" ومنظمة "روبال مارتال" والذين رأوا في هذا القانون بداية انفصال فرنسا عن الجزائر¹، وعليه طالبوا الجيش بالتدخل والاستيلاء على السلطة، وهذا خلال التظاهرة الكبيرة التي نظمها يوم 26 أبريل 1958 والتي شاركت فيها مختلف الجمعيات والفعاليات الفرنسية الراضية للمشروع، رافعين شعارات "الجيش إلى السلطة" و"لتسقط حكومة" غايار²، كما كان من أشد المعارضين لهذا المشروع كما رأينا سابقا كل من جاك سوستيل، أندري موريس و جاك شوفالييه لاعتقادهم الراسخ بأن الفكرة التي يقوم عليها القانون ستؤدي إلى منح الجزائر دولة حقيقية³، وهو نفس الطرح الذي سيبيده الجنرال "ديغول" لاحقا، حينما وصف هذا القانون بـ "القانون الغي"⁴.

وخلاصة القول في هذا الباب أن هذه الإصلاحات السياسية والإدارية التي تعاقبت حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة في إقرارها لم تخرج عن السياق الفرنسي الباحث دائما عن خلق قوة ثالثة تزاحم جبهة التحرير الوطني على ولاء الجماهير الجزائرية، لهذا راحت تمكن لهم في العديد من الحقوق السياسية كحق التمثيل في المجالس المحلية بالتساوي مع المستوطنين، وإقرار توحيد المجموعة الانتخابية، والتمكين لهم في الوظائف السيادية، وهذا كله من أجل كسبهم إلى جانبها وترقيتهم على سلم المواطنة الفرنسية، وهو ما يتجسد في المشروع الأخير "القانون الإطار" والذي يعتبر خاتمة جهود الحكومات الفرنسية في هذا المجال في سبيل الحفاظ على الجزائر وحل مشكلتها، لكن يبدو أن هذا المشروع وغيره من المشاريع الإدماجية قد تجاوزها الزمن والتقت فيها مواقف جبهة التحرير الوطني والمستوطنين في رفضها ومحاربتها ولكن لاعتبارات ومنطلقات متناقضة.

2-2. الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

واصل لاكوست سياسته الإصلاحية في سبيل تجسيد مشروعه الرامي إلى كسب ولاء الجماهير الجزائرية المسلمة وإيجاد فئة مرتبطة وجدانيا ومصالحيا بفرنسا من شأنها التمهيد لبعث قوة ثالثة يراهن عليها في تحييد منظومة جبهة ت.و. لهذا توجه نحو طرح إصلاحات اقتصادية واجتماعية تندرج شكلا في إطار الترقية الاجتماعية والاقتصادية لمسلمي الجزائر، وبالتالي استمالة الأوساط الحضرية والشعبية ومنها الولوج كذلك إلى الأوساط الريفية من أجل مزاحمة نظام جبهة التحرير

¹ Alistair Horne, op, cit, pp 105-108..509. مرجع سابق، ص 509.

² نفسه، ص 509.

³ Alistre Horne, op, cit, pp 161-162.

⁴ Claud Paillat, op, cit, p 424.

الوطني، والسيطرة على المجتمعات المحلية وبعدها تحريضها على الثورة.

ومن بين أهم الإصلاحات الاقتصادية التي حملها مشروع لاكوست هو العمل على رفع الأجور وإدخال تعديلات فيما يخص ملكية الأراضي وتوزيعها قصد إشراك الجزائريين في الإنتاج الزراعي، أما بخصوص الشق الأول المتعلق برفع الأجور فقد تضمن مرسوم مارس 1956 والذي أشرنا إليه سابقا رفع الأجر القاعدي الأدنى بالنسبة للجزائري الموظف لدى السلطات الفرنسية من 340 فرنك فرنسي إلى 440 فرنك، وتم إضافة ما مقداره 28 فرنك لصالح العمال البسطاء أو عمال الشركات الخاصة.¹

أما في الجانب الزراعي فقد أسس لاكوست " صندوق حيازة الملكية " والذي مهمته توزيع الأراضي التابعة لأملاك الدولة أو لبعض الشركات الفلاحية الفرنسية والأوربية، وقد كان لاكوست يأمل أن يستفيد من هذا الصندوق حوالي 10 آلاف عائلة بما مجموعه 150 ألف هكتار، كما قام بتخفيض شروط الاستفادة من القروض وكراء الأراضي الفلاحية، والقضاء على نظام الخماسة وتعويضه بنظام الاستئجار، ما يعني اقتسام المتوج مابين المستأجر وصاحب الأرض، أين مسّ هذا الإجراء حوالي 11500 خماس يشتغلون في حوالي 110 آلاف ملكية زراعية.²

كما عرفت ميزانية 1957 الخاصة بالجزائر ارتفاعا ملحوظا، أين تم تخصيص 80 مليار فرنك فرنسي بزيادة قدرها 40% عن ميزانية 1956، وقد ابتغى من وراءها لاكوست تحسين المستوى المعيشي للسكان وتخصيص 50% من المناصب المفتوحة في الوظيفة العمومي لصالح مسلمي الجزائر.³

ويبدو أن لاكوست قد أراد من خلال هذه الإصلاحات محاولة توريث الشعب من خلال العمل على فصله عن ثورته ومحاولة تهدئة الأوضاع، إضافة إلى ربح الوقت وربط الاقتصاد الجزائري بالمنظومة الاقتصادية الفرنسية.

أما على المستوى الاجتماعي فنلاحظ أن لاكوست قد بادر إلى وضع برنامج استعجالي مسّ المناطق التي تمثل ساحتها حيزا لما يُعرف بـ "حرب التهدئة" حيث كان يسعى إلى محاولة بعث العلاقة من جديد مع السكان والعمل على تحسين ظروف معيشتهم، وقد كانت ميادين الصحة والتشغيل والتعليم أبرز رهاناته لتحقيق أهداف إصلاحاته، أين ركز في برنامجه على⁴:

¹ Alistre Horne, op, cit, p 160.

² Ibid, p160. 229 و: الغالي غربي، مرجع سابق، ص

³ Alistre Horne, op, cit, p 161.

⁴ إبراهيم بوطاس، مرجع سابق، ص ص 405-409.

- العمل على إيجاد فرص عمل من خلال فتح الورشات والمناصب ومنحهم نفس الامتيازات التي يتمتع بها نظراءهم الأوروبيين.

- تقديم الإعانات والمساعدات المادية.

- إعادة تهيئة بعض المباني والمنشآت ذات الطابع الحيوي لدى السكان.

- منح السلطات المدنية والعسكرية بهاته المناطق " الصلاحيات الخاصة " بتفويض من السلطات العليا من أجل اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها إعادة الأمور إلى نصابها ووضعها الطبيعي.

ولقد استغل مُنظروا هذه الإصلاحات حالة العوز والفاقة التي كانت تنهش السكان وراحوا يلوحون بمختلف الإعانات والمساعدات في حالة التعاون مع فرنسا، حيث تم طرح تعميم المنح العائلية والتأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية وكذلك التقاعد، فضلا عن تأسيس صندوق خاص بمساعدة كبار السن بصرف منحة الشيخوخة والمقدرة ب 24 أو 36 فرنك، وتقديم هبات حكومية في شكل إعانات نقدية وعينية تصل إلى 150 ألف فرنك لسكان الأرياف من أجل تحسين أوضاعهم، كما هدفت الإصلاحات إلى بناء مساكن ريفية تتوفر على الظروف الملائمة للعيش وتقديم خدمات طبية لفائدة سكان الأرياف تحت إشراف فرق المساعدة الطبية المجانية التي كانت هي الأخرى تستغل نشاطاتها من أجل تمرير رسائل دعائية وتحريضية ضد الثورة والثوار¹.

وقد حاولت السلطات الفرنسية إعطاء صورة ايجابية ومؤشرات نجاح هذه السياسة فادعت أن نسبة المستفيدين من مجمل الإعانات الحكومية قد ارتفع من 820 ألف شخص سنة 1956 إلى أكثر من 1,127 مليون مستفيد سنة 1957².

حاول لاكوست جاهدا من خلال الإصلاحات التي أقرها والحملات الدعائية واسعة النطاق المرافقة لها من أجل إنجاحها وإثبات حسن نواياه في العمل على تحسين ظروف الجزائريين في مختلف المجالات، إلا أن أهدافه والتي كانت لاتخفى على أحد لم تخرج عن هدفها الاستراتيجي والمعهود في خدمة النظام الاستعماري والحفاظ على الوضع القائم وامتصاص غضب الشعب ومحاولة عزله واستمالته، لكنها فشلت وعلى طول الخط، كيف لا وأهل الدار هم أول من رفض هذه الإصلاحات بداية من صناع القرار مروراً بالجيش ثم المستوطنين، وهو ما ساهم في أن تكون هذه الإصلاحات بداية النهاية لعمر الجمهورية الفرنسية الرابعة.

¹ محمد بن دارة، مرجع سابق، ص 101.

² الغربي غربي، مرجع سابق، ص ص 230-231.

المبحث الثالث: تنامي سلطة جبهة التحرير الوطني في مواجهة السياسة الفرنسية (1956-1958).

لقد عرفت سياسة جبهة تو. و جيشها الوطني بعد مؤتمر الصومام تحولا جذريا أين باشرت CCE في تجسيد المقررات المصادق عليها في مؤتمر الصومام من خلال تبني إستراتيجية عمل جديدة، فلجنة CCE و التي اتخذت من مدينة الجزائر العاصمة مقرا لها وضعت نصب عينها تحقيق 03 أهداف إستراتيجية و هي تجسيد مقررات الصومامم الإشراف على كامل شؤون الثورة، إضافة إلى خوض معركة في مدينة الجزائر و التي حسب رأيهم كفيلة بحسم الصراع ضد العدو، أين كان عبان يعتقد أن اعتداء واحدا فقط داخل قطاع العاصمة كاف لإثارة صخب إعلامي يفوق بكثير عدة عمليات عسكرية في مناطق منعزلة حتى و لو كانت خسائرها كبيرة¹.

1- معركة الجزائر من ثورة الريف إلى حرب المدن.

إن إحساس قادة الثورة بتزايد التأييد الشعبي وانتقال النشاط الثوري من البيئة الريفية إلى التجمعات الحضرية دفعهم إلى محاولة توظيف الجماهير في المدن و رفع صدى الكفاح إلى أذان العالم مستفيدين من تراكم بعض العوامل التي ساعدت على تطور الكفاح المسلح.

و لا غرابة في اختيار العاصمة لما لها من أهمية إستراتيجية إضافة إلى عدد سكانها المسلمين الذي بلغ عددهم أكثر من 400 ألف مسلم من أصل حوالي 800 ألف²، نجد أنها تحوي أهم المقرات الحيوية الفرنسية ففيها مقرات الحكومة و مقرات المصالح الإدارية و العسكرية و مقر استقرار المستوطنين و تركيز الصحافة الاستعمارية عليها باعتبارها منطقة أمنة³، فبالنسبة للعاصمة كانت قد عرفت تصعيدا في العمليات الفدائية خاصة بعد إقدام السلطات الاستعمارية على تنفيذ حكما لإعدام في حق الشهيد أحمد زبانة⁴ و عبد القادر فراج بسجن بربروس يوم 19 جوان 1956⁵ و قيام مجموعات من المعمرين المتعصبين باستهداف الجزائريين المسلمين في المدن مثل استهداف منزل سكني في حي القصبة يوم 10 أوت 1956 والتي على إثرها تم تنظيم أولى خلايا الفدائيين حيث تم تكوين فرقتين مسلحتين أحدهما مسؤولة عن تنظيم المناضلين في المدينة و تحضير الفدائيين و أبرز

¹ محفوظ قداش، و تحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 107.

² Philippe Tripiet, Autopsie de la guerre d'Algérie, Ed France Empires, Paris, 1972, p 131.

³ Saad Dahlab, op, cit, p 76.

⁴ أحمد زبانة (1926-1956) ولد بوهران ودخل معهد التكوين المهني ليصبح لحاما، انخرط في حرمة الانتصار وفي المنظمة الخاصة واعتقل في 1955 وحكم عليه بثلاث سنوات سجن، شارك في التحضير للثورة التحريرية. جرح في اشتباك وقع قرب سيق وجكم عليه بالعدام فكان أول شهيد يُعدم بالمقصلة وذلك يسجن بربروس يوم 19 جوان 1956. ينظر: طافر نجود، مرجع سابق، ص 209.

⁵ للمزيد من التفاصيل حول تنفيذ حكم الإعدام في حق الشهيد ينظر: Alistair Horn, op, ct, p 190.

عناصرها ياسف سعدي¹ و الياس حديد و أحمد بوشعيب و كان مجال نشاطها هي القصبة، بينما الفرقة الثانية و التي يشرف عليها ذبيح البشير فكانت مهمتها إعدام الخونة و الجواسيس و الكشف عن الأشخاص المتعاونين مع العدو و توجيه ضربات إلى قوات الحركة الوطنية الجزائرية و العمل على جلب الأسلحة و الهجوم على مقار الأمن و الجندرية²، أين بدأت عدة عمليات انتقامية من طرف خلايا جبهة تو. بالعاصمة تم خلالها القضاء على حوالي 50 أوروبّي بعد 04 أيام فقط من تنفيذ حكم الإعدام و الشروع في وضع القنابل في الأماكن العامة و تجمعات المستوطنين، فتم في 30 سبتمبر 1956 وضع عدة قنابل في مقاهي ميلك بار بميدان بيجو، و كافيتيريا بشارع ميشليه، و وكالة الخطوط بشارع موريطانيا و أسندت مهمة وضع القنابل لكل من زهرة ظريف، سامية لخضري و جميلة بوحيرد³.

ثم كانت العملية النوعية التي نفذها الفدائي علي لابوانت يوم 28 ديسمبر 1956، إذ تمكن بناء على أوامر من قيادته العسكرية (بن مهدي و ياسف سعدي) من اغتيال " اميدي فروجي - Amédée Froger" رئيس فيدرالية شيوخ بلديات الجزائر و رئيس بلدية بوفاريك، و الذي يعتبر أكثر الأوروبيين تطرفا و معادة للشعب الجزائري⁴. كما قام الفدائيون بالعاصمة مع نهاية ديسمبر بتنفيذ حوالي 120 عملية مسلحة شهر ديسمبر و حوالي 112 عملية مسلحة في شهر جانفي 1957⁵.

إن هذا التصعيد من قبل CCE الموجودة بالعاصمة جعل رد السلطات الفرنسية يكون عنيفا فتم تشديد الخناق على الفدائيين و إلقاء القبض على عدد كبير منهم، و تزامن ذلك مع اهتزاز الرأي العام الجزائري على وقع حدثين مثيرين، الأول تمثل في حادثة اختطاف طائرة قادة الثورة في الخارج في 22 أكتوبر 1956 و الثاني في بدأ العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر 1956⁶.

هذا وقد أدى تصاعد العمليات الفدائية و اتساع دائرتها، إضافة إلى تزايد ضغط المستوطنين أن تعلن السلطات الفرنسية فقدان سيطرتها على الوضع الأمني بالعاصمة و على إثرها أصدر والي العاصمة " سارج بارات - Serge Barat" و بأمر منلاكوست قرار يخول بموجبه صلاحيات الشرطة المخولة عادة

¹ ياسف سعدي : من مواليد 20 جانفي 1928 بالجزائر العاصمة، قاد الحملة الانتخابية ل حركة الانتصار سنة 1947 في المدية، و في عام 1954 ثم تقديمه لرابح بيطاط فأواه رفقة كريم بلقاسم و عبان رمضان، عين كمسؤول للجناح العسكري للمنطقة الحرة إلى أن أُلقي عليه القبض في 23 سبتمبر 1957. للمزيد ينظر : عاشور شرفي، ص 194.

² ياسف سعدي، ذكريات معركة الجزائر، مصدر سابق، ص 16.

³ محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، مرجع سابق، ص 109.

⁴ Yve Courriere, Le Temps des léopards, o , cit, pp 426-427.

⁵ محفوظ قداش، و تحررت الجزائر، مرجع سابق، ص 110. و Hartmut Elsenhans, op, cit , pp440-444.

⁶ بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، 1956-1957، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، 2005، ص 11.

للسلطات المدنية إلى السلطة العسكرية و بالضبط إلى الفرقة المظلية العاشرة بقيادة جاك ماسو و الذي نزل بالعاصمة يوم 29 ديسمبر 1956 لإحلال الأمن بها و تفكيك المجموعات الفدائية على حد تعبير الحكومة الفرنسية¹.

بعد يوم واحد من صدور هذا القرار قام القائد الجديد و المكلف بالأمن على مستوى العاصمة بعملية كبيرة بالقصبة يوم 08 جانفي 1957 بهدف الاستيلاء عليها، و قامت وحدات المظليين بقيادة العقيد ترينكيي – Trinquier بشن هجوم واسع النطاق يقوم على أساس التقييم العسكري المعروف بـ "الطريقة التربيعية – Quadrillage" حيث قاموا بفرض حراسة مشددة على مدينة الجزائر و أخضعوا كل أحيائها و سكناتها لتفتيش دقيق و سلطت على سكانها شتى أنواع القمع و التعذيب².

كما عمد الجنرال ماسو إلى تقسيم العاصمة إلى أربع مناطق أو قطاعات تشرف على كل قطاع كتيبة من الكتائب التي تتألف من الفرقة المظلية العاشرة، و كان تحت إمرته العديد من الكتائب أبرزهم الفرقة الأولى للمظليين الأجانب و الفرقة الأولى للمظليين القناصة، أين بلغ تعداد هذه الفرق حوالي 60 ألفاً³. و قد قامت هذه الفرق بالعديد من عمليات التفتيش و حملات الاعتقال أشهرها الحملة التي كانت يوم 14 جانفي 1957 بعي القصبة و التي تم على إثرها اعتقال أكثر من 1500 شخصا. إن هذا التصعيد من قبل السلطات الاستعمارية دفع قادة CCE إلى التفكير في تنظيم احتجاج يكون غير مألوف و سطرت له مجموعة من الأهداف:

- ✓ إثبات حضور جبهة ت.و. على المستوى الشعبي و إظهار التلاحم بينهما.
- ✓ تحقيق القطيعة النهائية بين الشعب الجزائري و النظام الاستعماري مما يؤشر على أن الإضراب سيكون على شكل عصيان مدني و ليس إضراب مهني لقطاعات إنتاجية.
- ✓ إعطاء القوة لمدوبي الجبهة في هيئة الأمم بهدف تدويل القضية الجزائرية لأن تاريخ الإعلان عن شنه يوافق تاريخ مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة⁴.
- ✓ إشراك طبقات اجتماعية جديدة في عمل ميداني و عنيف ضد الاستعمار تجسيدا لتوصيات

¹ Alistair Horne, op, cit, p 195-196. Et: Yve Courriere, Le Temps des léopards ,op, cit, p 452.

² Henri Alleg, la Question, Ed, de Minuit, Paris, 1958, p 112.

و للمزيد حول إجراءات القمع و التعذيب خلال معركة الجزائر ينظر: رافائيل برانش، التعذيب و ممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، دار أمدوكال للنشر، الجزائر، 2010، ص ص 133-140.

³ بن يوسف بن خدة، الجزائر صمود و مقاومات، مصدر سابق، ص 63.

⁴ مقالاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 265.

مؤتمر الصومام بضرورة إشراك جميع فئات الشعب الجزائري في الكفاح¹.

✓ إبراز جبهة تو. أمام الرأي العام العالمي كقوة سياسية رئيسية تمثل فعلا تطلع الشعب الجزائري إلى نيل حريته.

بعد النقاشات المستفيضة و التعديلات فيما يخص تاريخ الإضرابومدته بدأت التحضيرات و التخطيط لإنجاحه أين تم حث العائلات على وجوب اقتناء ما يلزمها من احتياجات غذائية و مطالبية وحدات جيش التحرير الوطني بتشكيل كوموندوس عبر كامل التراب الوطني لشن عمليات تخريب و اعتراض القوات الفرنسية، و تم تشكيل لجان الأحزاب على مستوى الولايات و المناطق، كما تم نشر بيان الإضراب² من طرف معظم الصحف العربية و أذاعته مختلفا لإذاعات العربية.

تم تسطير أهداف الإضراب و استكمال التحضيرات ودرست اللجنة كل الإحتمالات الممكنة، خاصة التهديدات الفرنسية بإفشال الإضراب و الدعوة إلى عدم تنفيذه، إلا أن الإضراب انطلق في أول أيام الأسبوع الاثنين 28 جانفي 1957 و انقطعت الحركة داخل المدن عبر كامل الوطن أين أصبحت مدنا ميتة³ و انعدمت الحركة فيها إلا من الجيوش الفرنسية التي تجوب شوارعها، فالإضراب عم كل أرجاء الجزائر و استجاب السكان لنداء الجبهة و شمل مختلف النشاطات الاقتصادية بحيث توقفت حركة النقل و التجارة و الفلاحة و التعليم و الإدارة، أين وصفت جريدة "لوموند" هذا اليوم "إن الجزائر في هذا اليوم ظلت صامتة و اختفى منها السكان المسلمون"⁴، كما علقت جريدة "فرانس أويسارفاتور" (France Observateur) عن الإضراب بالقول "لقد نجح الإضراب فعلا بنسبة 99% في الإدارة و المصالح العامة الكبرى كالنقل و البريد و النشاطات التجارية و أسواق الحيوانات، إن الأحياء القريبة من المدينة العربية لم يتجرأ الأوروبيون من الاقتراب منها....و في وهران- تلمسان- سيدي بلعباس و مستغانم كانت أغلب المتاجر مغلقة، و في قسنطينة ساد إضراب عام و شامل رغم التهديد بالعقوبات الصارمة ضد الموظفين " كما كتب مراسل الصحيفة الأمريكية " وكالة أسوشييتد براس - Associated Press "" لم أر في حياتي مدينة يخيم عليها شبح الموت في وضوح النهار كالقصة التي أقفلت

¹ سعد دحلب، مهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، دار دحلب للنشر، 2007، ص ص 44-45.

² ينظر نص نداء جبهة ت.و. الداعي إلى الإضراب في كتاب: خالفة معمري، عيان رمضان، مرجع سابق، ص ص 508-509.

³ سعد دحلب، مهمة منجزة، مصدر سابق، ص ص 50-51.

⁴ Djilali Sari, Huit jour de la bataille d'Alger, ENAL, Alger, 1987, p 70

. و للمزيد حول تفاصيل و نسب الإضراب ينظر: خلوفي بغداد، الحركة العمالية الجزائرية و نشاطها أثناء الثورة التحريرية (1954-

1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، وهران، 2005، ص ص 369-374.

شوارعها و رهبة السكون العميق يخيم على دورها كأن سكانها في سبات عميق"¹.

إن تحدي قيادة CCE للقيادة الفرنسية بالعاصمة و نجاح الإضراب في تحقيق أهدافه سوف يدفع الجنرال ماسول لتنفيذ وعيده أين قامت قواته بداية من اليوم الثالث في استعمال القوة لفتح أبواب المحال و إخراج الموظفين و العمال عنوة من منازلهم، و ألحقت الحملة أضرارا جسيمة بالتجار الذين خربت محلاتهم و صودرت بضائعهم و تعرضت للنهب، كما فقد الكثير منهم مناصب عملهم. و أيضا نفذت قواته حملات اعتقال و مdahمة واسعة دون تمييز استهدفت تجميع الرجال في محتشدات و مباشرة عمليات الاستنطاق و التعذيب لجمع المعلومات و الوصول إلى الخلايا السرية²، كما تمكن المظليون من تفكيك شبكة ياسف سعدي و اكتشاف مخابئ الثوار و تعمدت الفرق المحلية وضع القنابل في الأماكن العامة و التي راح ضحيتها الأبرياء.

وفي ضربة موجعة للجنة CCE و لقيادة الثورة عامة تمكن مظليو بيجار³ Bigard من اعتقال العربي بن مهيدي بتاريخ 23 فيفري 1957 و تنفيذ حكم الإعدام فيه يوم 04 مارس 1957⁴، و روجت الدعاية الفرنسية أخبارا مزيفة حول انتحار بن مهيدي.

إن اعتقال بن مهيدي سوف يوجه ضربة قاسمة لقيادة الثورة بالعاصمة و سيشكل بداية مرحلة حرجة في مسار CCE و التي ستضطر على الانسحاب من العاصمة يوم 27 فيفري 1957، أين اتفق القادة الأربعة المتبقون على مغادرة التراب الوطني و اللجوء إلى الخارج لفترة قصيرة من الزمن من أجل إعادة تنظيم الصفوف، و تضمن الاتفاق أن يتوجه كريم بلقاسم و بن خدة نحو تونس مروراً بالولاية الثالثة ثم الثانية، بينما توجه عبانو دحلب نحو المغرب مروراً بالولاية الخامسة⁵.

و قد استمرت معركة الجزائر بعد قرار لجنة CCE الخروج من العاصمة حيث استخلفت عبد المالك تمام للإشراف على مدينة الجزائر و واصل ياسف سعدي توجيه الجهاز السياسي و العسكري و بذل جهود معتبرة لإعادة تفعيل النظام بالعاصمة، أين تمكن و لو على مضض من إعادة تنظيم شبكة العمل الفدائي و بعث العمليات من جديد و من أبرزها عملية "كازينو الكورنيش" التي وقعت في 09

¹ المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، قرص مضغوط، مرجع سابق. و للإستزادة في مدى استجابة الجزائريين للإضراب ينظر: ليلي تيتة، مرجع سابق، ص ص 186-189.

² Djilali Sari, op, cit, p 47.

³ مارسال بيجار: ولد سنة 1916 شغل منصب مقدم في سلطة الهند الصينية ووقع أسيرا في دبان بيان فو سنة 1954، ذاع صيته معركة الجزائر سنة 1957، مارس التعذيب والاغتيال الممنهجين في حق الجزائريين بدون محاكمة، راجع: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 102.

⁴ Yve Courriere, Le Temps des léopards, op, cit, p 488.

⁵ سعد دحلب، مهمة منجزة، مصدر سابق، ص 59.

جوان 1957¹. لكن القوات الفرنسية بقيادة الكولونيل قودار و بالتعاون مع شبكات النقيب ليحي Leger المعروفة بالقبعات الزرقاء سوف تتمكن من إلقاء القبض على ياسف سعدي في 23 سبتمبر 1957 و اغتيال علي لابوانت و حسيبة بن بوعلي و الطفل عمر الصغير في 08 أكتوبر من نفس السنة أين تم تفجير مخبئهم بعد رفضهم الاستسلام².

لقد مرت الأشهر الأولى منذ سنة 1957 و خاصة بعد الإضراب بامتحان صعب، فعسكريا نستطيع القول بأن رهان جبهة التحرير الوطني على نقل الحرب إلى المدن و العاصمة قد فشل، فالقوات الفرنسية و بقيادتها الجديدة استطاعت تفكيك معظم الشبكات الفدائية بالعاصمة و اصطلياد قادتها الواحد تلو الآخر³، كما واصلت حملة الاعتقالات في صفوف المدنيينو المشتبه فيهم و أذاقتهم من شتى ألوان العذاب، كما استطاعت تفكيك التنظيم الإداري و السياسي بالمنطقة المستقلة أين ضربت CCE في مقتل من خلال إلقاء القبض على أحد ركانزها و اغتياله ما اضطر اللجنة إلى النزوح للخارج⁴.

و رغم الإحباط النفسي للسكان و تراجع حماسهم الثوري، إلا أنه يمكن الحديث عن نتائج مشرفة لهذا الإضراب استطاعت فيه CCE تحقيق الأهداف المرجوة منه، حيث أثبت هذا الإضراب و رغم نسبة نجاحه مايلي :

✓ تأكيد الشعب الجزائري تمسكه بالثورة و قياداتها، و أن مصيره مرتبط بجبهة التحرير الوطني حيث زكت الجماهير مطلب الاستقلال و تمسكت به، فترسخ مبدأ القطيعة النهائية بين النظام الاستعماري و الشعب.

✓ أكدت الجماهير وقوفها وراء جبهة ت.و. و تزكيتها كممثل شرعي و وحيد و أن المنظمات الجماهيرية الواسعة التي شاركت في هذا الإضراب هي الممثل الوحيد لكفاح الشعب الجزائري لقطع الطريق عن دعاة الطاولة المستديرة⁵.

✓ تأكدت السلطات الاستعمارية و على رأسها حكومة غي موليه أن أساليبهم القمعية أصبحت

¹Yve Courriere, Le Temps des léopards, op, cit, pp 526-527.

²انظر شهادة ياسف سعدي لجريدة الشروق، ع 31، أكتوبر 2009 و ينظر : Jacques Verges, pour Djamila Bouhird, Ed., de Minuit, Paris, 1957, p 112.

³جوان غيلسي، مرجع سابق، ص ص 176-177.

⁴Slimane Chikh, op, cit, pp 104-105.

⁵Mohammed Lebjaoui, Bataille d'Alger ou Bataille d'Algérie?, Ed, Gallimard, 1972, p42.

غير فعالة أمام صمود وإصرار الشعب الجزائري وأن أعمال القمع والعنف قد وحدت الشعب الجزائري على كلمة واحدة في عدوانه للمستعمر وأنه مستهدف في وجوده.

✓ انتقال الرعب من الريف إلى المدينة بإشراك سكان المدن في الكفاح وتخفيف الضغط على سكان الريف بعد أن تحملت الأرياف عبء الثورة وحدها منذ البداية.

✓ تمكن الرعب من المستوطنين الذين أفرعهم وهالهم الالتزام التام للجماهير بأوامر جبهة ت.و. و تبلور معالم الحرب الحقيقية وتباعد المجتمعين عن بعضها البعض¹.

✓ تعرية وفضح سلوك فرنسا القمعي وكشف فضائنها وانتهاكاتها من طرف مراسلي مختلف الجرائد بالعاصمة بعد أن شاهدوا عن قرب ممارسات جيشها².

✓ تعزيز دور الوفد الدبلوماسي للثورة في دعوة العالم إلى الاعتراف بحقيقة كفاح الشعب الجزائري وحقه في تقرير مصيره، وهو ما حصل أين ناقشت هيئة الأمم المتحدة القضية الجزائرية في جمعيتها العامة يوم 15 فيفري 1957 أي بعد 11 يوما فقط من نهاية الإضراب، حيث وافقت الجمعية على لائحة تعبر فيها عن أملها في إيجاد حل سلمي وديمقراطي وعادل للقضية الجزائرية طبقا لميثاق الأمم المتحدة³.

2-الصمود في وجه سياسة التطويق الداخلي والخارجي.

لقد أدرك قادة الثورة أن تحقيق أي نصر عسكري على فرنسا أمر مستبعد نوعا ما، خاصة في ظل الإمدادات العسكرية الرهيبة في شقيها البشري واللوجستيكي والتي تطرقنا إليها سابقا، لهذا اعتمد جيش التحرير سياسة إضعاف الجيش الفرنسي وإرباكه وإيقاعه في خسائر مالية واقتصادية، إضافة إلى زعزعة الوضع الداخلي من خلال التأثير على الحياة اليومية للمستوطنين.

ولقد أحدثت قرارات ونتائج مؤتمر الصومام في جانبها العسكري نقلة نوعية في المسار التطوري لجيش التحرير خاصة من حيث الهيكلة والتنظيم، وهي الصفات التي كان يفتقدها في العامين الأولين للثورة، حيث أصبح جيشا منظما له شخصيته وقيادته الجديدة⁴، وبالتالي أصبح مهيا أكثر من وقت مضى لمستلزمات الثورة ومواجهة مخططات العدو، وفي هذا الصدد يقول العقيد

¹ أحسن بومالي، أدوات الدبلوماسية أثناء الثورة التحريرية، مجلة المصادر، ع 16، 2007، ص 93.

² بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط01، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 126.

³ زهير احدادن، المختصر في الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 40. وينظر أيضا:

سعد دحلب، مصدر سابق، ص ص 64-65.

⁴ انظر تصريح عبان رمضان في جريدة المجاهد، ع 03، افتتاح فصل جديد من الثورة الجزائرية، 01-09-1956، ص ص 03-04.

محمدي السعيد¹ "... لقد كنا بمنطقة جرجرة نعيش حالة انعدام قيادة مركزية، ولم يكن هناك تنسيق لا بين المناطق ولا بين الداخل والخارج ما شكل قلق متزايد لدى الثوار رغم بعض النجاحات التي كنا نحققها من حين لآخر، وكان أشد ما يقلقنا هو إمكانية استشهاد أحد قادة المناطق وإمكانية وقوع شرخ عند استخلافه... لكن وبعد مؤتمر الصومام انقشع القلق والتوتر ورجع الاطمئنان للنفوس، اذ سطع نور الثورة ليبين الأفاق البعيدة للمجاهدين وهنا تيقنت أن الاستقلال آت لا محالة".

ولقد استهدفت إستراتيجية الثورة في هذا المجال الاعتماد على قدراتها الذاتية وذلك عن طريق تأطير قوى الثورة والاستفادة قدر الإمكان من جميع الإمكانيات والطاقات المتاحة، حيث عرف جيش تو. زيادة معتبرة في عدد عناصره (أحصت الولايات الأربعة المشاركة في مؤتمر الصومام نحو 06 آلاف مجاهد، و15 ألف مسبل ونحو 130 ألف مناضل)² واستمر في انتهاج حرب العصابات التي تستند إلى إستراتيجية التواجد في أماكن مختلفة بهدف تثبيت قوات العدو والأخذ بزمام المبادرة، خاصة أن هذه الإستراتيجية نجحت في إحباط عمليتي التطويق والإبادة اللتين شنهما الجيش الفرنسي، أين واصلت قيادة جيش ت.و. تكوين جنودها على حرب العصابات، وفي هذا السياق أصدرت الولاية السادسة كتابا عن حرب العصابات وأهميتها وكيفية إدارتها، وظهرت بالولاية الرابعة دورية بعنوان " حرب العصابات " وتضمنت تكتيكات هذه الحرب وتعاليمها والطرق الأمثل لنجاحها، والتي تعتمد على (المباغته، كثافة النيران وسرعة التنفيذ والانسحاب)³.

ولقد انطلق العمل العسكري بعد مؤتمر الصومام وفقا لأسس جديدة وفي ظروف منظمة ومواتية، أين ارتفع نسق العمليات العسكرية، وخاضت وحدات جيش ت.و. حرب استنزاف حقيقية وهو ما يدل عليه تصاعد منحى العمليات العسكرية عبر كامل التراب الوطني وارتفاع معه تعداده و الذي وصل بعد سنة من مؤتمر الصومام إلى أكثر من خمسين ألفا مجاهد نظامي، ونفس العدد وصله عدد المسبلين⁴، و ليصل سنة 1958 إلى حوالي 130 ألفا⁵.

هذه الإستراتيجية العسكرية الجديدة انعكست وخلافا لتقديرات العدو على الواقع الميداني أين ارتفعت وتيرة الانتصارات العسكرية لجيش تو. في كثير من المعارك والمواقع، إضافة إلى توسعه

¹ انظر شهادة محمدي السعيد ل: محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص 382.

² عبد الله مقلاتي، التاريخ العسكري للثورة الجزائرية وأهم المعارك الكبرى، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 34.

³ إبراهيم طاس، مرجع سابق، ص 71.

⁴ عبد الله مقلاتي، التاريخ العسكري للثورة، مرجع سابق، ص 45.

⁵ Mohammed Taquia, L'Algérie en Guerre, op, cit, p314.

وشموليته لمعظم التراب الوطني حيث وصل إلى الجنوب، فبداية من سنة 1956 وعلى اثر اللقاء الذي جمع بين مصطفى بن بوالعيد وزيان عاشور تم وضع مخطط عام للاتصال بجميع مناطق الجنوب، أين باشر هذا الأخير اتصالاته بالجهات المجاورة له ومنها وادي ميزاب، الشعانبة وعين صالح¹، كما تدعمت الثورة بعد مؤتمر الصومام ببروز تنظيم سياسي وعسكري قوي ومنظم في ربوع الجنوب بداية من بسكرة- طولقة- بوسعادة- الجلفة- الأغواط- ورقلة ووادي سوف²، كما واصل القائد سي الحواس تنظيم الجنوب بعد استشهاد زيان عاشور، حيث أضفى للعمليات العسكرية نسقا متصاعدا وموسعا، وشهدت الجهات الرئيسية العديد من المعارك والاشتباكات مثلما هو الحال بالنسبة لمعركة وادي خلفون في 07 نوفمبر 1956، ومعركة جبل محارقة 17 نوفمبر 1957، ومعركة جبال بوكحيل، كما انخرطت مدنها في العمل الفدائي وخاصة مدن بسكرة، الأغواط، غرداية وبوسعادة³.

هذا وتجدر الإشارة أن الغاية في هذا السياق ليست البحث والتدقيق في تعداد الجيش وفي مستوى تنظيمه وتسليحه عبر ربوع الوطن بل سنحاول استهداف بعض الولايات فقط خاصة تلك التي عرفت تأخرا في انطلاقة العمل الثوري (ولاية الصحراء) أو تلك التي عرفت اختناقا كبيرا جراء سياسة العزل الخارجي، ونقصد هنا الولايات الحدودية وكيف استطاعت مقاومة الخطوط المكهربة.

أما الولاية السادسة وبعد أن عرف انطلاق العمل الثوري بها بداية موفقة لكنها سرعان ما اصطدمت بالحركة المصالية وذراعها العسكري جيش بلونيس، حيث ستمكن قوات جيش التحرير من احتوائه وما كاد النصف الثاني من سنة 1958 ينقضي حتى لم يبق للحركة المصالية نفوذ في الجنوب، وذلك بعد أن تمكن جيش تو. من دحر فلول جيش بلونيس وفرار عدد كبير من عناصره أو انضمامهم لصفوفه، ولم يتبقى من عناصرهم إلا القليل تمركزوا في مثلث منطقة أفلو، البرواقية و توقرت، وسيتمكن جيش التحرير من القضاء عليهم لاحقا⁴.

هذا ورفعت جبهة تو. التحدي في مواجهة سياسة " التهدة " التي نادى بها الوزير المقيم لأكوست والبداية بمواجهة التقسيم العسكري المعروف بـ " الكادرياج "، أين رأينا في البداية أنه ركز على منطقة القبائل على أساس أنها منطقة نموذجية لتحقيق التهدة، وقد تطلب هذا الأمر من قوات العدو إنشاء 517 مركز عسكري، ولكن جبهة تو. ردت على هذا التحدي بتحد آخر وهو عقد أهم

¹ الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 126.

² نفسه، ص 127.

³ عبد الله مقلاتي، التاريخ العسكري للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 97.

⁴ وللتفصيل أكثر في مواجهة جيش التحرير لجيش بلونيس يُنظر: الهادي درواز، مرجع سابق، ص 122-125.

مؤتمر للثورة بالمنطقة، والحديث هنا عن مؤتمر الصومام الذي جمع قادة الثورة في أول لقاء بينهم منذ اندلاع الثورة، حيث تمّ ذلك وبكل أمان وهي رسالة مشفرة للسلطات الفرنسية تثبت فيها فشل مخططها، وهكذا وصل صيف 1956 دون أن يعود الأمن والهدوء الذي وعد به لأكوست إلى المنطقة الثالثة بل وإلى الجزائر كلها، ودون أن يصير الفرنسيون هم سادة الموقف كما كان يتوقع¹.

أما عن خيارات لأكوست الحربية خاصة تكتيك " الكادرياج " فنجد أن هذا التكتيك قد أسفر عن بعثرة التشكيلات القتالية الفرنسية في شكل زمر صغيرة منعزلة عن توجيهات القيادة وهو ما أثر سلبا على تشكيلا كبيرة من الجيش الفرنسي، وهو ما يؤكد تصريح العقيد محمد رمضاني قائلا: ² " تبين للوحدات العسكرية الفرنسية نجاح إستراتيجيتها بعد وضع مخطط المربعات موضع التطبيق في الميدان، لكنها قد تمططت أفقيا أكثر من حجمها وتبعثرت قدراتها فأصبحت بالشلل وفقدت القدرة على حشد وتركيز القوات عند الحاجة والضرورة، وأصبحت الوحدات الفرنسية معزولة ".

إذا فقد أرغم جيش تو. القوات الفرنسية على تشتيت قواتها وهو ما سهل عليه الإغارة والهجوم عليها وإلحاق أكبر الأضرار بها من خلال استهداف النقاط الحيوية والحساسة، حيث ارتفعت وتيرة العمليات العسكرية ووازنت بين حرب العصابات في الغالب وحرب التموقع أحيانا أخرى، هذا وأدى إنشاء الكتائب والفيالق ونموها الطردي ووصول الأسلحة من الخارج إلى مباشرة معارك كبرى عبر كامل التراب الوطني، وإظهار نوع من التحدي لجيش العدو، وفي هذا الصدد صدرت أوامر للقيادة العليا للجيش بشن هجمات موسعة بمناسبة الذكرى الثالثة لاندلاع الثورة سنة 1957³، وهو ما حدث.

كما عرفت الولاية الأولى بعد الاستقرار الذي عرفته مع مطلع سنة 1957 تنظيما وحركية جديدة سمحت باستئناف العمل المسلح وبكتيكات جديدة وهو ما يعبر عنه قائد الولاية العقيد الحاج لخضر بالقول: ⁴ "بعد أن وصلت أوامر القيادة بتنظيم الجيش تغيرت إستراتيجية العمل العسكري وانتقل جيش التحرير إلى ما يشبه حرب المواقع مستفيدا من وصول الأسلحة وحسن التنظيم والتمركز في مواقع إستراتيجية... كما أصبح جنود جيش التحرير خلال هذه المرحلة هم من

¹ جريدة المجاهد، ع 15، 01-01-1958، ص 08.

² الغالي غربي، مرجع سابق، ص 379.

³ عبد الله مقلاتي، التاريخ العسكري للثورة، مرجع سابق، ص 89.

⁴ العقيد الحاج لخضر، قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، شركة الشهاب، الجزائر، د. ت، ص 109-113.

يختارون ميدان المعركة بأنفسهم بدلا من أن يُفرض عليهم، وعلى طريقة الانسحاب الجيد من الكمائن مع حلول الظلام".

الحدث نفسه عاشته الولاية الرابعة التي وبعد وصول الأسلحة إليها من تونس مع نهاية سنة 1957 كما أشرنا سابقا بدأت تدخل تجربة إنشاء كتائب الكوموندو، ومنها كتيبة علي خوجة التي قادها الرائد عزالدين، وكتيبة الزيرية، وقد تمكنت هذه الكتائب من الانتصار في كثير من المعارك أبرزها معركة بوزكزة في أوت 1957 والتي أسفرت حسب جريدة المجاهد عن مقتل أكثر من 400 جندي فرنسي¹.

انتصارات جيش التحرير الوطني توالى وهذه المرة بالولاية الخامسة التي وبعد استعادة نشاطها الثوري مع دخول الأسلحة نجد بأنها عرفت تطورا عسكريا ملحوظا خاصة في عهد العقيد لطفي، حيث شهدت الولاية عدة معارك عسكرية كبرى منها هجومات 08 ماي 1956 بوهراي حيث ترك هذا الهجوم صدمة عنيفة عند الفرنسيين الذين كانوا يظنون أنهم نجحوا في القضاء على الثورة بالمنطقة، حيث علقت الصحافة الفرنسية على هذا الهجوم بأنه دليل على أن الثورة قد تزودت بأسلحة جديدة و أن الثوار في سهل الشلف على اتصال بنظرائهم في القبائل ووهران²، وأيضا معركة خناق عبد الرحمان بجبال عمور والتي وقعت يوم 19 ماي 1957 على إثر حصار الجيش الفرنسي لمجموعة من المجاهدين بقيادة العقيد لطفي والذي أثر المواجهة بدل الانسحاب في مواجهة ترسانة ضخمة من قوات العدو تتقدمهم الطائرات التي قامت بقنبلة المنطقة لمدة يومين، وبعد حصار لمدة ثلاثة أيام تمكنت فرق المجاهدين من فك الحصار بعد أن أثخن في قوات العدو قتلا، واستشهد من المجاهدين 72 مجاهدا³.

أما أكبر تحدٍ واجه الثورة خلال هذه الفترة فهي إستراتيجية الأسلاك الشائكة (خطأ شال وموريس) والتي راهنت عليها السلطات الفرنسية كثيرا من أجل حنق الثورة، وقد نجحت نسبيا في تحقيق الأهداف المرجوة منها خاصة في جانب دخول الأسلحة.

ولهذا الغرض وضعت جبهة تو. نصب أعينها ضرورة الخروج من هذا المأزق والبدائية كانت من

¹ جريدة المجاهد، ع 09، 20 - 09 - 1957، ص 03.

² عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 258. وينظر: جريدة المجاهد، ع 15، مصدر سابق.

³ انظر شهادة المجاهد لزهر بن شهرة أحد المشاركين في هذه المعركة في كتاب: محفوظ قداش، حكايات نارية شهادات حول الثورة التحريرية، تر: محمد المعراجي، دار موقف للنشر، الجزائر، 2011، ص ص 180 - 186. وأيضا: مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص 117-120.

خلال تفعيل دور قواعدها الخلفية على الحدود الشرقية والغربية، لتقوم بدورها في التكوين والإسناد وتموين الثورة بالسلح والرجال، لذلك كان من الضروري هيكلتها وتنظيمها سياسيا وعسكريا.

أ – القاعدة الشرقية.

تقع القاعدة الشرقية بالمنطقة الشمالية الشرقية للجزائر والمتاخمة للحدود الجزائرية التونسية، وتضم منطقتي سوق أهراس، القالة وأجزاء من عنابة، وتتميز هذه المنطقة بموقعها الاستراتيجي وتضاريسها الوعرة وغاباتها الكثيفة.

وقبل أن يُطلق عليها " القاعدة الشرقية " عرفت عدة تسميات منها منطقة سوق أهراس فولاية سوق أهراس، حيث كانت مناطق نزاع بين الولايتين الأولى والثانية، فبعد انسحاب جماعة النمامشة بقيادة الوردي قتال من منطقة سوق أهراس تولى عمارة بوقلاز¹ مسؤولية قيادة المنطقة، حيث بدأ العمل على تطبيق النظام السياسي والعسكري بالمنطقة²، وقد ضُمت بعد مؤتمر الصومام للولاية الثانية لكن قادتها رفضوا هذا التقسيم وأصروا على استقلالية منطقتهم، ولما كانت الثورة في أمس الحاجة للاستقرار بهذه المنطقة لما تمثله من ثقل استراتيجي بالنسبة لتمويلها بالأسلحة فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قبلت هذا المقترح وشكلت ما أصبح يعرف بالقاعدة الشرقية ابتداء من ديسمبر 1956 بقيادة عمارة بوقلاز³.

ومع نهاية سنة 1956 أُعيد تنظيم منطقتي سوق هراس والقالة وتقسيمها إلى ثلاثة مناطق تنقسم بدورها إلى ثلاث نواح، وكل ناحية مقسمة إلى ثلاثة أقسام، كما تشكلت عدة كتائب وفيالق كان دور بعضها السهر على تأمين وحماية القوافل المحملة بالسلح والمتجهة نحو الداخل⁴، كما تم تكوين شبكة للاتصالات والاستعلامات بالمنطقة عملت على كشف منابع العدو وأعوانه وتحديد أماكن قواته وسلاحه، كما ضمت القاعدة الشرقية العديد من مصالح جيش التحرير الوطني كمصلحة الصحة، المراسلات، الاستخبارات، الإعلام والصحافة إضافة إلى المصالح الاجتماعية المختلفة⁵.

ولما كان رهان جبهة التحرير الوطني في هذه الفترة هو تجاوز خطا شال وموريس وإدخال

¹ عمارة العسكري المدعو بوقلاز. من أصل عنابي قائد ناحية قالمة سنة 1956، قام بفصل منطقة سوق أهراس عن الولاية الثانية وجعلها ولاية مستقلة باسم القاعدة الشرقية، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (أوت 1957) وعضو لجنة التنظيم العسكرية للشرق (أفريل 1958). ينظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 96.

² الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص 89.

³ الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929 – 1962)، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2008، ص ص 178-179.

⁴ الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص ص 95 – 97.

⁵ نفسه، ص 98.

الأسلحة إلى ولايات الداخل عبر الحدود الشرقية نجد أن القاعدة الشرقية والولاية الأولى قد تحملتا أعباء هذه العملية الخطيرة والمعقدة وذلك بسبب أنها:

- هذه المناطق لها اتصال طبيعي عبر تضاريسها المتنوعة مع الحدود التونسية وهو ما يمكن قوافل الأسلحة من نقل مئات قطع الأسلحة والذخيرة إلى الداخل.

- رفض قادة الولاية الثانية فكرة إيصال الأسلحة إلى الولايات الثالثة والرابعة والخامسة، فأخذت القاعدة الشرقية على عاتقها تموين هذه الولايات خاصة الولايتين الثالثة والرابعة¹.

ويتضح من خلال هذا أن العمل الثوري بهذه المنطقة قد اتسم بالمزاوجة بين مهتمتي الدعم اللوجستيكي والنشاط العسكري، ولم يكن ذلك بالأمر الهين خاصة بعد أن لجأت الإدارة الاستعمارية إلى تطويق الحدود وهو ما فرض على عناصر جيش التحرير الوطني في القاعدة الشرقية تغيير أسلوبها العسكري باستحداث مراكز تدريب وفيالق إسناد لقوافل العبور بالسلح نحو الداخل.

وقد انطلقت قوافل العبور سنة 1956 مختربة جبال بني صالح- حمام النبائل- الدباغ- القل- جبال البابور- ثكنة أكفادو إلى غاية الولاية الرابعة، أين كانت تقوم بتزويد المناطق بالسلح، فقد ذكر صالح بوبنيدر (صوت العرب) أن الولاية الثانية استقبلت أول قافلة سلاح زودتها بها القاعدة الشرقية في أكتوبر 1956 بقيادة الطاهر بودربالة²، ولقد اعتمدت إستراتيجية جيش الحدود والقاعدة الشرقية في التعامل مع الأسلاك الشائكة والقوات الفرنسية المكلفة بمراقبتها على طريقتين:

- مهاجمة الخطوط بهدف إحداث ثغرات تسمح باختراق وعبور الأسلاك الشائكة وحقوق الألغام.

- استحداث فيالق جديدة ابتداء من 1958 أوكلت إليها مهمة قوات الإسناد لحكاية قوافل التسليح³.

وقد بلغ عدد القوافل التي سيرتها القاعدة الشرقية أكثر من ثلاثين قافلة تموين، أما التي استقبلتها ووفرت لها الحماية والإرشاد فهي كثيرة جدا، ومن بين أهم القوافل التي سيرتها وكسرت بها الحصار المفروض على الثورة من الجهة الشرقية نذكر قافلة محمد القبائلي والتي انطلقت من مركز الزيتون قرب غار ديماء في أوائل مارس 1957 وهي تحمل السلح والذخيرة برفقة 150 جنديا، أين

¹ الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية (قلب الثورة النابض)، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 251. **مصدر**

² الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 176.

³ نفسه، ص 181.

تمكنت من عبور الحدود الشرقية والوصول بقافلة السلاح إلى حدود الولاية الثالثة (تازمالت) وقد استغرقت هذه الرحلة أربعة أشهر ذهابا وإيابا¹، إضافة إلى عديد القوافل التي نجحت في اختراق الأسلاك الشائكة كقافلة مبارك عزوق، قافلة أحمد البسباسي وقافلة سي عثمان النموشي التي انطلقت من تاجروين بتونس بداية شهر جوان 1957 محملة بالأسلحة والذخيرة، واستطاعت الوصول إلى عزازقة بالولاية الثالثة ثم عادت أدراجها².

وحسب الوثائق الرسمية المحفوظة لدى أحد قادة القاعدة الشرقية فإن مجموع قطع السلاح التي سلمتها القاعدة الشرقية إلى الولايات الداخلية سنة 1957 قد بلغت 3017 قطعة سلاح أوتوماتيكية من بنادق ورشاشات، بالإضافة إلى الذخيرة³.

كما عرفت القاعدة الشرقية حرب استنزاف كبيرة⁴ لقوات العدو، أين خاضت قوات جيش التحرير عدة معارك واشتباكات وأعمال تخريب كادت تكون يومية، أثبتت فيها حضور سلطتها في هذه المناطق الحدودية التي كانت تعتبرها السلطات الفرنسية مناطق محرمة⁵.

ب - القاعدة الغربية.

لقد شكلت قاعدة المغرب بموقعها الاستراتيجي منطقة حيوية لدعم قدرات الثورة في الداخل، أين استفادت الثورة من العلاقات الجيدة مع حركة المقاومة المغربية في ما يخص تقديم المساعدات والتسهيلات في تمرير الأسلحة ونشاط أعضائها وإنشاء مخيمات وقواعد خلفية للتدريب وتخزين الأسلحة وهو مادفع بالسلطات الفرنسية إلى محاولة عزل هذه الجهة من خلال إقامة الخط المكهرب على طول الحدود كما أسلفنا الذكر سابقا، إضافة إلى وضع المراكز والقواعد من أجل مراقبة نشاط جيش التحرير الوطني، وقد وصلت هذه المراكز إلى 78 مركزا عسكريا، إضافة إلى 320 برج مراقبة⁶.

ونظرا لحاجة الثورة الملحة للسلاح والذخيرة نجد أن قيادة الولاية الخامسة سوف تركز على

¹ عمر تابليت، القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف، ط 01، دار الأملية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 115.

² نفسه، ص 118.

³ عبد الله مقلاتي، التاريخ العسكري للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 58.

⁴ بلغ عدد المعارك التي خاضها جنود القاعدة الشرقية ضد قوات العدو من سنة 1955 إلى 1958 138 معركة و 56 كمينا و 59 هجوما أين فُدرت خسائر جيش التحرير الوطني ب 2009 شهيد و 766 جريحا، بينما كانت خسائر العدو 12386 قتيلا و 399 جريحا و 35 أسيرا. ينظر : عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج 02، مرجع سابق، ص 74. و: الأخضر بوالطمين، لمحات من ثورة الجزائر، مصدر سابق، ص ص 84 – 86.

⁵ للتفصيل أكثر في هذه المعارك والعمليات ارجع إلى : عمر تابليت، القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص ص 122 – 132.

⁶ بوبكر حفظ الله، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 93.

هذه الجهة من أجل الحصول على السلاح، أين حاولت التماشي مع الوضع الجديد بعد حصول المغرب على استقلاله، فوسعت نفوذها إلى مواقع هامة بالمغرب الشمالي، أين تسلمت ثلاثة مخيمات تابعة للمقاومة المغربية تقع بدار القائد والخميسات ومكناس، كما أنشأت قيادة الثورة ثلاثة مراكز أخرى بمناطق الريف الحدودية سنة 1956 (مراكز الزوية- ملوية- جبل علوت) مهمتها تكوين إطارات جيش التحرير والتكوين السريع والمكثف للمجندين الذين سيلتحقون بالداخل¹.

كما اتخذت الولاية الخامسة من منطقة الناظور مقرا للقيادة ومراكز لتخزين الأسلحة والتدريب والتكوين لتنتقل بعد استقلال المغرب إلى مدينة وجدة².

لقد سعت الولاية الخامسة إلى جمع السلاح بمختلف الوسائل هبة وشراء ثم السعي لإدخاله إلى جبهات القتال، أين كانت مهمة القاعدة الغربية تزويد الولايات الرابعة والخامسة والسادسة بالسلاح والذخيرة، حيث رفع العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة هذا التحدي وتم تشكيل عدة خطوط لإيصال السلاح أبرزها خط وجدة - وهران - الجزائر، والخط الثاني خط وجدة - بشار³، ولم تكتف القاعدة الغربية بجمع وإدخال السلاح فقط بل نجد أن قيادتها عملوا على صنع السلاح حيث تم إقامة عدة ورشات لصناعة الأسلحة، واستطاعت كذلك استخدام الألغام وتخريب القطارات والسكك الحديدية، وكثفت هذا النوع من العمليات التي باتت تمتلك إمكانياته بل تصنعها⁴.

كما اهتم مسؤولو الولاية الخامسة بداية من سنة 1957 بتحديث أساليب التدريب وإدخال بعض التخصصات الحديثة فتم إنشاء مدارس خاصة بالتدريب على سلاح الإشارة والمتفجرات، و تأسست في أوت 1956 مدرسة التكوين للمواصلات السلوكية واللاسلكية بالناظور والتي تخرجت منها دفعات عديدة من المخبين، وهو نفس الأمر بالنسبة لمدرسة تكوين إطارات جيش التحرير بالناظور التي تأسست سنة 1957⁵ ومدرسة الإطارات العسكرية بفاس، وكذا مصانع التسليح ومحطة الإذاعة بالناظور⁶.

¹ عبد الله مقلاتي، التاريخ العسكري للثورة، مرجع سابق، ص 65 - 66.

² نفسه، ص 66.

³ محمد صديقي، الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح، دار الشهاب، باتنة، 1986، ص 61 - 63.

⁴ جريدة المجاهد، ع 41، 01 - 05 - 1959.

⁵ سيدعلي احمد مسعود: تطور أوضاع الولايات الحدودية خلال الثورة الجزائرية 1959/1962 مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية

جوان 2019 جامعة المسيلة 94448/article/en/asjp.cerist.dz

⁶ عبد الله مقلاتي، التاريخ العسكري للثورة، مرجع سابق، ص 68.

لقد شكل الخط المكهرب خطر كبيراً على الثورة كما أشرنا سابقاً، لكن عناصر جيش التحرير أصرت على اختراقه رغم أن عمليات الاختراق كلفته غالباً حيث سقط آلاف الشهداء أثناء محاولة العبور لكن ذلك لم يُثن من عزيمة جيش التحرير في اختراقه وبعده أساليب، حيث تدرجت التقنيات المستخدمة من طرف المجاهدين في اجتيازه، فمن طريقة الحفر تحت الأسلاك إلى استخدام المقصات المغطاة بالمطاط، ثم طور جيش التحرير قدراته الحربية فتشكلت كتائب كاملة مدربة على طرق وكيفيات تجاوز هذه الأسلاك، وكان أهم سلاح استخدم في عبور الخطوط هو " البنغالور " ¹، والذي يعتبر أهم وأنجح طريقة اعتمد عليها جيش التحرير وأثبتت فعاليتها ونجاعتها في اختراق هذه الأسلاك واستمرت إلى غاية تحقيق الاستقلال ².

وإضافة إلى النجاح في اختراق " خطوط الموت " هنالك نجاح آخر حققته القاعدة الغربية وهو فتح الجهة الجنوبية للولاية الخامسة، من أجل إيصال العمل الثوري وتكثيفه، حيث بدأ التنظيم الثوري فيها سنة 1957 على يد محمد جفابة ومحمد شروف، أين تم الاتصال ب 20 زعيماً من التوارق للانضمام للثورة وتم تجنيد أكثر من 200 رجل من العارفين بجغرافية المنطقة وأنشئت عدة مراكز لجيش التحرير خاصة بالتدريب و التموين والتمريض والاستعلامات منها مركز أسكرام، وفي الحدود المالية مركز (كيدل، مركز غاو ومركز تيسالي) أين كان تموينها من الولاية الخامسة عن طريق البحر (سواحل المغرب الأقصى والسواحل الإسبانية) ³.

وعن أهمية إيصال الثورة لهذه المنطقة يقول العقيد لطفي ⁴ "... لعل أهم ما حققته الولاية الخامسة سنة 1957 هي تلك الحملة العسكرية البطولية التي اقتصمت أفاق المجهول وتغلغلت في رمال الصحراء المحرقة، وقامت في أقصى الجنوب بعمليات رائعة أثبتت قوة الثورة وسرعة انتشارها وصلابة جنودها، الذين لاتقف في وجوههم أشق الصعوبات و أقوى العراقيل "

3-دعاية الجبهة تقوض أركان الجيش الفرنسي.

لم تقتصر نجاحات وانتصارات جبهة التحرير الوطني في ميدان المعركة فقط، بل تعدتها

¹ البنغالور أنبوب اسطواني يتراوح طوله ما بين 1.40 م الى 1.80 م مملوء بالبارود، وكان يستورد فارغاً ثم يتم حشوه من طرف متخصصين، وبعدها يوضع في مكان آمن، أما عملية تفجيره فتتم بطريقتين، الأولى بواسطة مُفجر ومشعل حيث يتم إشعال المشعل ثم الابتعاد بسرعة، أما الطريقة الثانية فتتم بواسطة المفجر والسلك الكهربائي . للمزيد ينظر: جريدة المجاهد، ثلاث جهات من خط موريس إلى الولاية الثالثة، ع 57، 15 - 12 - 1959، ص 12. وكذلك: الغالي غربي، مرجع سابق، ص 280.

² للإستزادة أكثر في طرق وأساليب اجتياز الخطوط المكهربة. ينظر: جمال قندل، خطأ شال وموريس، مرجع سابق، ص 113 - 117.

³ بوبكر حفظ الله، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 94.

⁴ جريدة المجاهد، ع 34، 24 - 12 - 1958.

إلجوانب وميادين أخرى، ولقد كانت الحرب الدعائية والنفسية أحد فصول الصراع الدائر بين إدارة العدو وقيادة جبهة التحرير الوطني، حيث حظي هذا الجانب باهتمام كبير من طرف قيادة الثورة لما فيه من مكاسب إستراتيجية كبيرة وفي مختلف المجالات خاصة على نفسية الأفراد، وهو ما عبرت عنه جريدة البصائر عندما أكدت أن الانتصار في الحروب الحديثة يكون للذي يستخدم الدعاية ويُحسنها أكثر من الذي يستخدم السلاح¹.

ولقد أدركت القيادة العسكرية الفرنسية مدى صلابة الثورة ميدانيا في مجال الدعاية لهذا حاولت التصدي لها فسخرت ترسانة كبيرة من الوسائل الدعائية والمصالح المتخصصة لتمنع بها وصول دعاية الجبهة إلى الجماهير أو إلى أفراد الجيش، وهو ما أوضحه التقرير الذي أورده الجنرال بارلينج في 05 مارس 1956 عندما أكد نجاح الضغط البسيكولوجي الذي أصبحت تمارسه جبهة ت. و. والذي انعكس على تنظيم جيشها فهدمت بالتالي كل ما يرمز للوجود الاستعماري².

سبحاول في هذا الباب التركيز على نجاح دعاية الجبهة وجيشها في مجال التأثير في نفسية جنود الجيش الاستعماري وتحييد فئة معتبرة منهم، فقد ركزت في إستراتيجيتها العسكرية على أهمية تحييد أكبر عدد ممكن من قوات العدو خاصة تلك " الحلقات الضعيفة " ونعني بها المتعاقدين الجزائريين أو المغاربة أو المتعاقدين من المستعمرات الأخرى إضافة إلى قوات الليف الأجنبي والمجندين الفرنسيين في إطار أداء الخدمة الإجبارية.

لقد لعبت انتصارات جيش التحرير الوطني دورا كبيرا في التأثير على معنويات هؤلاء وجعلت حلمهم بتحقيق الانتصار العسكري مستحيلا وأثبتت فشلهم الميداني بعدما كانوا يظنون أنهم سيسحقون الثورة في أيام معدودات وكيف لا وهم من كانوا يعتبرون الصفوة والنخبة في أقرانهم، وإضافة إلى هذا الإحباط النفسي جاءت دعاية الجبهة وجيشها لتُكمل هذا التخبط حيث ستؤدي أكلها وتمكن من التأثير هؤلاء خاصة المتعاقدين والمجندين في صفوف الجيش الفرنسي، وهنا قيّم عبان رمضان إستراتيجية الجبهة اتجاه هؤلاء من خلال تقريره في 29 فيفري 1956 الذي أرسله إلى الوفد الخارجي للثورة أكد فيه أن دعاية جبهة التحرير الوطني داخل الثكنات الفرنسية بدأت تؤدي ثمارها حيث بدأ الجنود الجزائريون المنخرطون في صفوف الجيش الفرنسي يلتحقون جماعيا بالثورة، وهو ماديق ناقوس الخطر لدى قيادة الجيش الفرنسي التي بدأت في تسريح جميع الاحتياطيين الفرنسيين

¹ ليلي تيتة، مرجع سابق، ص 163.

² لخضر شريط وآخرون، مرجع سابق، ص 250.

ونقل المحترفين خارج الجزائر¹.

ومن أبرز عمليات الفرار نذكر عملية فرار الرقيب علي خوجة رفقة زملائه من ثكنة بلوزداد في أكتوبر 1955 والتي ستتحول إلى أحد أبرز الكتائب النشطة بالولاية الرابعة في صفوف جيش التحرير، وهناك أيضا عملية "الصبابنة" (مركز حدودي شمال مغنية) في 19 جانفي 1956 والتي أسفرت عن التحاق فصيلتين من الجنود الجزائريين مع أسلحتهم وذخيرتهم بصفوف قوات جيش التحرير في المنطقة الخامسة²، ونفس الأمر شهده مركز البطيحة (جنوب سوق أهراس ي 20 كم على الحدود الشرقية) عندما التحقت كتيبة كاملة من المتعاقدين الجزائريين بجيش التحرير الوطني في ليلة 09 مارس 1956 وهي محملة بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة بعد القضاء على قائد الكتيبة وعدد من الضباط الفرنسيين، وقد كان على رأس هذه الكتيبة الملتحقة بصفوف جيش التحرير كل من الرقيب محمد عواشيرة وعبد الرحمن سالم، واللذان سيصبحان من كبار قادة جيش التحرير على الحدود الشرقية³، كما أورد ايف بريستير أن فرقة من الجيش الفرنسي متكونة من 75 جندي التحقت بالجيش الجزائري ولم يعد منها إلا القائد وجندي واحد فقط، حيث أدى تعاظم حالات الفرار والتحاق وحدات بأكملها بصفوف الثورة إلى لجوء قيادة الجيش الفرنسي إلى حل وحدات جزائرية بأكملها أو نقلها إلى فرنسا وألمانيا خوفا من التحاقها بصفوف جيش التحرير الوطني⁴.

ولقد أورد فرانسوا اكزافيه إحصائيات تشير إلى ارتفاع حالات الفرار من صفوف الجيش الفرنسي خاصة سنة 1956، والتي وصلت حسبته إلى 4.43% من تعداد القوات النظامية، دون الإشارة إلى أصنافهم (متعاقدين أو منخرطين)، و 1.57% من القوات الإضافية، كما شهد شهر مارس من نفس السنة الذروة أين سُجلت 367 حالة فرار، ومع نهاية السنة وصل العدد إلى 1753 حالة فرار، وفي جهة مقابلة تقلصت أعداد مجندي الخدمة العسكرية من 17000 مجند إلى 6000 نهاية سنة 1956 والمنخرطون إلى 13000⁵، ومن بين الأسباب كذلك التي دفعت هؤلاء المجندين إلى التراجع عن فكرة الانخراط في صفوف الجيش الفرنسي ومراجعة حساباتهم أو الفرار منه هو ما شاهده هؤلاء من جرائم ضد الإنسانية كانت تقوم بها قوات الجيش الفرنسي في حق إخوانهم العزل في المداشر والقرى.

¹Yves Courriere, Le Temps des léopards, op.cit, p150.

²Mabrouk Belhocine, op.cit, p150.

³ الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص ص 136-137.

⁴ايف بريستير، في الجزائر يتكلم السلاح، مصدر سابق، ص 147.

⁵François Xavier Hautreux, La Guerre d Algérie Des Harkis, 1954-1962, Ed, Perrin, 2013,p77

ولم تستهدف دعاية الجبهة المجندين الجزائريين فقط بل شملت كذلك المتعاقدين الأجانب وفي مقدمتهم المتعاقدين المغاربة "الطابور المغربي" الذين بدأت معنوياتهم تتراجع بعد أن كانوا في بداية الثورة يُقاتلون بشجاعة بأسلة، حيث بدأوا يرفضون المشاركة في العمليات العسكرية ضد الثوار قبل أن ترتفع أصواتهم بضرورة العودة إلى بلادهم بعد استقلاله في مارس 1956، وسوف يتحول جزء كبير منهم إلى محاربة قوات الاحتلال جنبا إلى جنب مع إخوانهم الجزائريين¹.

العملية نفسها استهدفت المتعاقدين من السودان الغربي (السينغال ومالي) الذين كانوا في الصفوف الأولى دائما واستباحوا أعراض وأموال الجزائريين بدون رحمة ولا حرج، حيث نجحت دعاية الجبهة وإستراتيجية جيشها في تحييدهم بصفة تدريجية، أين سترتفع الأصوات بسحبهم من ميدان القتال وضرورة عودتهم إلى بلدانهم².

كما أولت جبهة التحرير كذلك أهمية خاصة لمرتزقة الليفي الأجنبي وأغلبهم من المظليين (القبعات الخضراء) حيث ستمكن من اختراق صفوف هذه النخبة العسكرية وتوظف عددا معتبرا منهم في خدمة الثورة، حيث ستتوالى حوادث الفرار في صفوف هؤلاء من حرب لاتعنيهم لأنهم اكتشفوا الوجه الحقيقي للجيش الفرنسي، وهذا ما حاولت دعاية الجبهة أن تستغله خاصة عندما قامت بنشر قصة اللاجئين المجريين الذين التجؤوا إلى فرنسا بعد الأزمة التي عرفتها بلادهم سنة 1956 لتقوم المخابرات الفرنسية بتضليلهم وتجنيدهم في حرب الجزائر³، كما يتحدث بوالصوف عن استفادة جيش التحرير الوطني من أزيد من 1000 جندي من جنود الليفي الأجنبي من بينهم ابن جنرال ألماني طلب والده اختطافه من صفوف الجيش الفرنسي مقابل إعانة⁴.

كما يروي ايف بريستير عن قصة أحد الفرنسيين وهو ضابط الصف الفرنسي "مايو" ابن نقابي معروف بالجزائر وعضو في الحزب الشيوعي والذي فر من الجيش الفرنسي من وحدة المؤازرة الجزائرية 57 والتحق بصفوف جيش التحرير الوطني أخذا معه عربة محملة بمختلف الأسلحة، حيث شنت عليه مختلف الصحف الفرنسية هجوما حادا واصفة إياه بـ "خائن الوطن" وقد رد عليهم برسالة دافع فيها عن نفسه قائلا بأنه يدافع عن وطنه⁵.

¹ محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 358.

² نفسه، ص 359.

³ جريدة المجاهد، ع 11، 01-01-1957، ص 04.

⁴ أنظر تصريح عبد الحفيظ بوالصوف لصحيفة لوبسارفاتور والمنشور في جريدة المجاهد، ع 28، 28-08-1958، ص 11.

⁵ ايف بريستير، مصدر سابق، ص 148.

والملاحظ كذلك أن دعاية جيش التحرير الوطني قد ألفت بظلالها على قناعات العديد من العساكر الفرنسيين وأثرت فيهم بشكل مباشر أو بآخر، حيث أن العديد من المناشير التي وجهتها جبهة التحرير الوطني إلى هؤلاء ودعتهم فيها لضرورة مراجعة مواقفهم من الحرب التي يخوضونها في الجزائر، داعية إياهم إلى التساؤل "يوم قررت رفع السلاح ضد الجزائريين هل تساءلت يوماً عن المعنى الحقيقي للصراع في الجزائر؟"، وتضيف المناشير أن هؤلاء العسكريين إذا أدركوا حقيقة مشاركتهم فسيعلمون أنهم قتلة ولصوص مأجورون ضد شعب يكافح من أجل قضية عادلة لاسترجاع حريته¹، وقد لاقت هذه الدعاوى استجابة وأثرت في نفسية الجنود الفرنسيين حيث أظهر جانب كبير منهم موقفهم الرفض للمشاركة في حرب الجزائر، وتمردوا وتظاهروا الكثير منهم من أجل عدم الانضمام لمهاتة الحرب، وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً².

4- المعركة الاقتصادية وحرب الاستنزاف.

لقد نوعت جبهة التحرير الوطني أوجه كفاحها ضد المستعمر الفرنسي وأصبح كل ما يرمز للاستعمار هدفاً مشروعاً، فإضافة إلى ما تناولناه سابقاً من تعدد أساليب الثورة في مواجهة المخططات الاستعمارية نجد أن نصوص الجبهة قد وضعت نصب أعينها إستراتيجية أخرى وهي استهداف النظام الاقتصادي الفرنسي كجزء من معركتها في سبيل تحقيق النصر، واضعة ومسخرة كل الإمكانيات لاجتثاث مظاهر الاقتصاد، سواء من خلال استهداف البنى التحتية والمنشآت القاعدية لهذا الاقتصاد والقضاء على كل مصادره، أو من خلال العمل على تجنيد كل الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري من أجل تصفية النظام الاستعماري.

والظاهر أن إستراتيجية الجبهة كانت واضحة المعالم في هذا الشأن عندما تطرقت لأهم هدفين للثورة وهما إضعاف الجيش الفرنسي والثاني إتلاف الاقتصاد الاستعماري على نطاق واسع من خلال عمليات الإفساد والتخريب بحيث تصبح على إثره إدارة البلاد متعذرة³، وبناء عليه فإن جيش التحرير وضع كل الوسائل الاقتصادية للكلون هدفاً لعملياته العسكرية، إضافة إلى العمل على مقاطعة إدارة الاحتلال ومؤسسته الاقتصادية، وهو ما أشار إليه كريم بلقاسم عند حديثه عن واجبات جيش التحرير عندما

¹ كولييت وفرانسيس جونسون، الجزائر خارجة عن القانون، تر: محمد المعراجي، دار ثالة، الجزائر، 2013، ص 376-377.

² علي كافي، مصدر سابق، ص 88. وعقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 230.

³ جريدة المقاومة، 20 ماي 1957، ص 03.

قال:¹ " من واجبات جيش التحرير الوطني أن يقوم بالهجمات القوية التي تحطم العدو، إلا أن جيش التحرير الوطني لا يمكن أن يوجه ضرباته إلى الجيش الفرنسي فقط لأنه لو فعل ذلك لفعل صفة الجيش الثوري وطابعه، ومعنى ذلك تجاهل الوضع الذي خلقه النظام الاجتماعي والاقتصادي، وأن ضرب حياة المعمر لا تكون إلا من خلال ضرب مصالحهم الحيوية".

وبعد أن حدد مؤتمر الصومام الوسائل المادية والبشرية للحرب الاقتصادية وحصر كل المعلومات المتعلقة بالتركيبة العسكرية والإدارية والاقتصادية للعدو تم تأسيس فرق خاصة مهمتها الأساسية استهداف منشآت الكولون الاقتصادية، أين تطرقت إلى دور المسبل والفدائي وفرق التخريب المتكونة من جهازي المخابرات وفرق كوموندوس خاصة².

وقد تركزت هذه الحرب على ضرب الروح المعنوية للكولون من خلال عمليات التخريب المختلفة التي طالت أملاكهم، سواء من خلال عمليات حرق محاصيلهم وقتل ماشيتهم أو عرقلة سير مركباتهم وقطع طرقهم، أين تنوعت هذه العمليات على حساب تنوع النشاط الاقتصادي الممارس في تلك المنطقة، فعلى سبيل المثال استهدف جيش التحرير في مناطق الشرق الجزائري المناجم والنقل بمختلف أنواعه، بينما في الناحية الغربية طالت العمليات التخريبية المزارع وسكك الحديد المخصصة للنقل التجاري وأقبية الخمر، وبشكل خاص زراعة الكروم، إضافة إلى استهداف المحاصيل الزراعية³، وهو ما أشارت إليه جريدة المجاهد وثمنته عندما أوردت عبارة " أبطال المعركة الاقتصادية " كعنوان بارز لأهم العمليات التي قام بها المسبلون والفلاحون من تخريب للطرقات والقناطر، وتفجير الألغام في السكك الحديدية والقطارات إضافة إلى السيطرة على المزارع⁴.

هاته الأخيرة (المزارع) كانت أولى اهتمامات جنود جيش التحرير الوطني أين كانت أراضي المعمرين في مناطق الريف قبلة لهجمات الثوار، أين استهدفوا كل ماله ارتباط بالإننتاج الزراعي كالأقبية ومصانع الخمر إضافة إلى مصانع التبغ والفلين والحلفاء ومعاصر الزيت ومستودعات العتاد الفلاحي⁵، وفي منشور وُزع من قبل جبهة التحرير على السكان تظهر فيه حرب المزارع بوضوح حيث جاء فيه " أضرموا

¹ جريدة المجاهد، ع 58، 28-12-1959، ص 04.

² للتفصيل أكثر في دور هذه الأجهزة يُنظر: رضا بن عتو، المعركة الاقتصادية خلال ثورة التحرير وانعكاساتها (القطاع الوهراني أنموذجا)، دار مقبري للطباعة والنشر، الجزائر، 2021، ص ص 32-33.

³ هواري قبايلي، ثمن حرب، الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، ط 01، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص 268.

⁴ جريدة المجاهد، ع 60، 25-01-1960، ص 07.

⁵ هواري قبايلي، مرجع سابق، ص 269.

النار في المزارع وفي كل ما يملكه الكولون المزارعون"، أين كان التركيز على هاته المزارع من أجل تفرغ الريف والقرى من الفلاحين الأكثر نشاطا لتدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية ونشر البطالة والمجاعة¹.

أما المعركة الثانية فكانت معركة سكة الحديد، حيث رفع جيش التحرير شعار عرقلة كل الأنشطة التجارية للعدو من خلال شنه لحملات تخريب واسعة ضد كل ما يمثل نشاطا تجاريا سواء التجارة الداخلية والتي تركز على الطرق البرية وسكك الحديد، أو التجارة الخارجية التي تركز على الموانئ، التي وبعد أن عجز جيش التحرير عن إلحاق الضرر بها (الموانئ) بسبب الرقابة الشديدة ونظام الدفاع المحكم داخل الموانئ وجه اهتمامه لخطوط السكة المرتبطة بها لعرقلة وصول سلع الشحن إليها ومنع وصول سلع التموين للجيش الفرنسي، ومن بين أبرز العمليات التخريبية نجد الاستهداف المتكرر لخط السكة الحديدي الرابط بين تلمسان، نمورس والغزوات، أين أصبح ميناء نمورس خاليا وغير مجدٍ، إضافة إلى الخط الحديدي الرابط بين الجزائر ووهران، والخط الرابط بين وهران ووجدة، والخط الحديدي بين وهران وكولومب (بشار)².

ولإبراز أهمية معركة سكة الحديد في الحرب الاقتصادية نشرت جريدة المجاهد في عددها 76 وفي صفحتها الأولى عنوانا جاء فيه³ "إن الأخبار اليومية عن نسف الجسور وتخريب القطارات وشل مواصلات العدو تُخفي وراءها قصص فدائية ورائعة لمثل هؤلاء الأبطال"، فمعركة السكة الحديدي التي تقوم على قطع خط السكة الحديدي وتفكيكه لعرقلة سير القطارات وتفجيرها ليست حسب جريدة المجاهد عملية بسيطة ولكنها تهدف إلى تحقيق نتيجة عظمى وهي خنق حياة الاقتصاد الاستعماري وإحباط جميع مشاريعه⁴.

كما عولت جبهة ت.و. في إستراتيجيتها الرامية إلى قطع الروابط مع المصالح الإدارية الاستعمارية إلتحريم وتجريم كل مظاهر التعامل مع الإدارة الاستعمارية وخاصة في الجانب الاقتصادي، أين تم حظر استعمال واستهلاك كل المنتجات وبضائع الاقتصاد الفرنسية وإحداث القطيعة النهائية معه، أين أصدرت قيادة الجبهة قرارات حظر التدخين وتعاطي الكحول والشمة، وقد أشرنا إلى ذلك سابقا

¹ رضا بن عتو، مرجع سابق، ص ص 70-72.

² نفسه، ص ص 230 - 234.

³ جريدة المجاهد، ع 31، 01-11-1958، ص 09.

⁴ نفسه، ع 63، 07-03-1960، ص 05.

من أجل ضرب مصالح الرأسمال الزراعي الفرنسي من خلا ضرب زراعة وصناعة التبغ¹. بعد ذلك توسع مجال الحظر وأخذ أشكالا أكثر خطورة أثرت بشكل كبير على الإنتاج الزراعي بعدما تم منع الفلاحين والمزارعين الجزائريين من العمل في مزارع الكولون، ما اضطرهم إلى خدمة أراضيهم بأنفسهم أو تركها نظرا لخطورة الأوضاع الأمنية، كما أن بعض المناطق عرفت إقدام المعمرين على دفع الضرائب والإتاوات لفائدة الجبهة بهدف التأمين على أنفسهم وممتلكاتهم، وهو ما جاء فيتصريح العقيد لطفي في أحد الحوارات التي أجرتها معه جريدة المجاهد².

الملاحظ أيضا أن المقاطعة انتقلت حتى إلى المؤسسات المالية الفرنسية في الجزائر بعدما استجاب الجزائريون إلى نداءات الجبهة ت.و. وقاموا بسحب أموالهم وودائعهم المدخرة في هذه المؤسسات، والظاهر أن الجبهة لم تكن تستهدف من خلال دعوات المقاطعة ضرب الاقتصاد الفرنسي وإلحاق الضرر به فقط، بل كانت ترمي كذلك إلى التأثير في الجانب الانضباطي للجماهير ولجنود جيش التحرير الوطني، وبالتالي تبين مدى التزام هؤلاء بتعليمات وأوامر القيادة³.

لقد ألفت سياسة المقاطعة التي دعت إليها الجبهة بظلالها على الاقتصاد الفرنسي، حيث سرعان ما بدأت انعكاساته السلبية والمعقدة تلوح في الأفق، والبداية من سوق العمل، حيث أدت الإجراءات المتخذة من في سبيل تغطية العجز في العمال كالزيادة في أوقات العمل واستعمال عمال غير مؤهلين ورفع الأجور إلى التأثير على السوق الداخلية وعلى حجم الصادرات، وأدت إلى ارتفاع حجم تكاليف الإنتاج، حيث أشار تقرير اللجنة الاقتصادية الأوروبية إلى أن خسائر الإنتاج الفرنسي جراء الاضطرابات التي عرفها سوق العمل قدر بحوالي 700 مليار فرنك فرنسي سنة 1956، وتكليف الخزينة خسائر إضافية بحجم 160 مليار فرنك فرنسي⁴.

كما أنه ولمواجهة حرب الجزائر ضاعفت فرنسا مقتنياتها الحربية، حيث بلغت مشترياتها من الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها من التجهيزات العسكرية ما بين سنتي 1956 و 1957 ثلث 1\3 مقبوضات بنك فرنسا من الذهب، وبلغت تكاليف الحرب الجزائرية في السنوات الأولى مبلغا يتجاوز حدود المعقول بالنسبة لإمكانيات فرنسا، حيث شكلت المصاريف سنة 1956 ما نسبته 32% من الميزانية العامة للدولة أي حوالي 770 مليار فرنك فرنسي، كما عرفت بداية سنة 1958 شبه إفلاس للخزينة

¹ هواري قبايلي، مرجع سابق، ص 257.

² جريدة المجاهد، ع 41، 1959-05-01. وينظر أيضا: هواري قبايلي، مرجع سابق، ص 259.

³ Yves Courriere, Le Temps des léopards, op, cit, p 207.

⁴ هواري قبايلي، مرجع سابق، ص 190-192. و: عبد الله شريط، مرجع سابق، ص 134-136.

الفرنسية ما دفعها لطلب قرض مالي كبير من واشنطن كحل أولي للخروج من هذه الأزمة، وقد استجابت حكومتا واشنطن وألمانيا الغربية لهذا النداء وأقرضتا فرنسا مبلغ 460 مليون دولار لمساعدتها في تجاوز أزمته التي أوقعها فيها حرب الجزائر¹.

وقد انعكس هذا الاضطراب في الخزينة على الأوضاع الاجتماعية أين عرفت الجبهة الاجتماعية احتقاناً كبيراً بسبب الزيادة في الضرائب وسياسة التقشف التي عرفتها الحكومات المتعاقبة وإلغاء كل مظاهر وتدابير الدعم والمساعدة والمنح لمختلف الشرائح والتقليل من مختلف المشاريع والاستثمارات في القطاعات الاجتماعية إضافة إلى تدني مستوى العملة، أين ازداد الشعور العام بعدم الثقة في الحكومة وهو ما ولد الرغبة في عصيان الأوامر الرسمية، حيث ستظهر الكثير من الحركات الاحتجاجية كثورة الخبازين الذين تحدوا الحكومة برفع أسعار الخبز واندلعت الاضطرابات والمظاهرات السلمية، ونفس الأمر عرفه القطاع الصناعي حيث عرفت ورشات صناعة السفن في " نازير " و " نانت " أولى مظاهر العنف والتمرد العمالي معلنة بذلك بداية الإضرابات العمالية، وتوالت المطالب الشعبية باستقالة الحكومات التي أثبتت فشلها منددة بالنظام الاقتصادي الفاسد على حد وصفهم².

إن هذه الفوضى السياسية والاقتصادية التي عرفتها الحكومات الفرنسية جراء تصاعد سلطة جبهة ت.و. كانت بلا شك الأصعب في تاريخ فرنسا نظراً لانعكاساتها المباشرة والخطيرة على المجتمع، أين أصبح احتمال وقوع حرب أهلية وارداً ووشيكاً، وأصبح التهديد قائماً على النظام ومؤسساته، حيث سيصل العجز المالي للخزينة الفرنسية جراء الحرب التحريرية بداية من سنة 1955 إلى 403 مليار فرنك فرنسيليصل إلى 1007 مليار سنة 1956 وليواصل الارتفاع مع سنة 1957، كما ارتفع الدين العام إلى 897 مليار وبلغ عجز رصيد الخزينة الخاص 50 مليار فرنك³، كما أظهرت مؤشرات البورصة المالية الفرنسية ما بين ديسمبر 1957 و أبريل 1958 تراجعاً في الأرباح بنسبة 20%⁴ وهو مادفع الحكومة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الاقتصادية في سبيل وقف نزيف اقتصادها وتغطية حجم النفقات المتصاعد، ومن بينها⁵:

¹ محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط 01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 26. وينظر: جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر / 1994، ص 277.

² هواري قبايلي، مرجع سابق، ص ص 213-215. وينظر: جريدة المجاهد، ع 11، 01-11-1957، ص 05.

³ هواري قبايلي، ص ص 194-200.

⁴ محمد الميلي، مرجع سابق، ص 85.

⁵ هواري قبايلي، مرجع سابق، ص ص 194-203.

- ✓ طلب قروض طويلة المدى.
- ✓ الاستحواذ على صناديق التوفير والاحتياط.
- ✓ الخصم من كل الأرصدة والودائع والأرصدة البريدية.
- ✓ الاقتراض من المؤسسات البنكية الخاصة بالمستعمرات.

لقد استجابت الجماهير الجزائرية لنداءات جبهة التحرير وجيشها في باب مقاطعة المصالح الفرنسية، وهو ما أثبت التطور الذي وصلت إليه قيادة الثورة من تحكم في زمام الأمور وفرض نفسها ميدانيا كقوة يُحسب لها ألف حساب، حيث أن الانتصارات المتعاقبة للثورة قد أدخلت فرنسا في أزمات كثيرة، ومنها أزمته الاقتصادية التي كان سببها الرئيسي الانضباط الجماهيري اللامتناهي، وهو ما يثبت فرض جبهة التحرير الوطني لسلطتها الميدانية والواقعية، حيث تسببت في إفلاس الخزينة والتدهور الاقتصادي والمالي لفرنسا.

إذا وفي ختام هذا الفصل يتضح لنا أنجبهة التحرير الوطني استطاعت وعبر عقدها لمؤتمر الصومام من إرساء تنظيم سياسي محكم للثورة أين أسس لدولة المؤسسات ونظم الثورة فخرج بقيادة موحدة سياسيا وعسكريا قادرة على الإشراف علىالثورة عبر كامل ربوع الوطن وزودها بالوسائل التي كانت تنقصها لتوفير أسباب النجاح.

هذا التنظيم سينعكس على الجانب التنظيمي لجيش التحرير الوطني أين سيتمكن من إفشالمخططات الحكومات الفرنسية المتعاقبة في تحقيق أهدافها والمتمثلة في تحييد جيش التحرير الوطني والقضاء عليه، فصحيح أنها استطاعت التضيق على عناصر جيش التحرير وعزل ولايات الداخل بعد إقامة الأسلاك الشائكة عبر الحدود لكنها لم تصل إلى الغايات المرجوة والمخطط لها، ولا أصدق في هذا الحكم من تصريح قادتها وصحفيها، فهذا الجنرال ماسو قائد الفرقة المظلية العاشرة والمشرف المباشر على حرب المدن في العاصمة يعترف ب فشل خطط الجيش الفرنسي ويعترف بتفوق جيش التحرير الوطني، حيث قال: "... إن جيش الثورة يُقاتل كالأشباح وهو موجود في كل مكان، يتبع خطواتنا ويهاجمنا من حيث لا ندري وحيث لا نشعر، فهو يعرف متى يهاجم ومتى ينسحب"، وهي نفس القناعة والنتيجة التي وصل إليها العقيد تربنكي الذي أقر بفشل الأجهزة الفرنسية الحديثة والعدد المهول من الجنود الفرنسيين في تحقيق أي تقدم ملموس أو لإلحاق الهزيمة بالثوار الذين حسب تصوره كانوا لا

يتوفرون إلا على عناصر معدودة ومتواضعة¹.

ونفس التشخيص والحكم وقفعلية أحد الصحفيين الأمريكيين والذين استدعاهم لأكوست "لتغطية الحرب في الجزائر، فنقلا عن جريدة "لوموند اللبستراڤو" بأمريكا الجنوبية يقول هذا الصحفي وبعد أن تمكن من تغطية العديد من المعارك واستقصى الأخبار من الميدان² "... أنه وعلى الرغم من الإدعاءات الفرنسية بالسيطرة على الجزائر وأنهم يحكمونها بالقوة إلا أن القسم الأعظم أصبح في قبضة حركة التحرير الوطني، فالحقيقة التي يجب إبرازها هي أن الجزائر ليست خاضعة اليوم للحكم الفرنسي إلا من خلال الظاهر فقط، وأن الحكم الحقيقي ليس إلا لجهة التحرير الوطني التي تقوم بتنظيم أعمال الوطنيين وتصدر الأوامر"، وهي نفس القناعة التي وصل إليها أحد موظفي المكتب الثاني الفرنسي عندما أفصح بالقول "إنها شيء يفوق التصور وأن الجزائريين صنعوا شبكة بالغة الدقة والقوة أقلقت فرنسا كثيرا وبعثت الرعب في قلوب جيشها"³.

وهكذا يتضح أن شبكة جيش التحرير الوطني ومنذ إعادة التنظيم والهيكلية الشاملة التي عرفتها بعد مؤتمر الصومام قد رفعت التحدي مرة أخرى بعد أن بقيت صامدة في وجه أعتى المخططات العسكرية وأثبتت أنها مُصممة على المضي قُدمًا في إنجاح مشروعها التحرري.

¹ إبراهيم طاس، مرجع سابق، ص 72.

² جريدة المجاهد، ع 18، جيش التحرير يحكم الجزائر، 15-02-1958، ص 09.

³ نفسه، ص 09.



الفصل الثاني

مؤسسات جبهة التحرير الوطني في مواجهة مشاريع
ديغول (1958-1962)

المبحث الأول: الحكومة المؤقتة في مواجهة التحديات الداخلية 1958-1962.

لقد عملت جبهة التحرير الوطني على مسايرة الوضع الداخلي وكسب لصالحها، فرغم اختلال موازين القوى المادية والعسكرية لصالح العدو خاصة بعد عودة الحرس القديم-الجديد على رأس السلطة في فرنسا والحديث هنا عن عودة الجنرال ديغول وجزائراته الى الحكم بعد انقلاب 13 ماي 1958 والذي راهنت عليه كل الأطياف الفرنسية شعبا وعسكرا من أجل إخراج فرنسا من مستنقع الجزائر، هذا الأخير الذي جاء الى الجزائر والأمل يحذوه في أن يُحقق ما عجز عنه أسلافه فراحن على إستراتيجية مازجت بين المشاريع السياسية والاقتصادية طبعا دون نسيان الرهان العسكري، وفي الجهة المقابلة جبهة التحرير وجناحها المسلح جيش التحرير لم يبقيا مكتوفي الأيدي وعملا على تكييف مواقفهما وتعديل إستراتيجيتهما بشكل حرم ديغول من تحقيق أهدافه، والبداية كانت من تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي وقفت بالمرصاد لمختلف المشاريع والمخططات الديغولية، أين كان مذهبها واضح ومتجانس في مواجهة مختلف التحديات أبدت من خلاله تصميمها على التمسك بأهدافها الجوهرية وعلى رأسها الاستقلال التام رغم كل المناورات والضغوطات مستندة الى دعم جماهيري متصاعد داخل الجزائر وخارجها.

1- الحكومة الأولى: الفكرة والتأسيس.

لقد أدرك قادة الثورة مبكرا أهمية تشكيل حكومة مؤقتة تكون لها سلطة الإشراف على العمل المسلح و ذلك لتعزيز المجهود الحربي لجيش التحرير في مواجهة المخططات الفرنسية المتتالية للقضاء على الثورة و العمل كذلك على تأطير الجماهير الشعبية داخليا و خارجيا و المساهمة في كسب مزيد من الدعم و الاعتراف الدولي، أين كانت فكرة إنشاء هذه الهيئة مقرونة أيضا بأفاق التفاوض مع الفرنسيين، كما أن تفكير أي حركة تحريرية في تأسيس حكومة لها إنما يعبر عن نضجها و أهليتها و استعدادها لتولي قيادة شعبها في ظل نظام وطني كامل السيادة، و هو بذلك تمثيل مرحلة النضج السياسي الذي وصلت إليه الثورة و يعبر عن انتقالها من مرحلة إشراف القيادة الثورية السرية إلى امتلاك واجهة سياسية عريضة و معلنة، وقد عدت كنقلة سياسية هامة و استكمالاً لمسار مؤسسات الثورة.

1-1. فكرة التأسيس.

إن الكثير من الدراسات تؤكد أن فكرة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت تراود قادة جبهة ت. و. منذ السنوات الأولى للثورة أين كانت مقرونة بأفاق التفاوض مع العدو، وقد جاء ذكر تأسيس حكومة مؤقتة لأول مرة في الرسالة التي بعثها عبان للوفد الخارجي و المؤرخة

بتاريخ 08 أكتوبر 1955، يؤكد فيها أن المفاوضات تكون بين الحكومة الفرنسية و حكومة جزائرية¹، لكن دون تقديم توضيحات حول كيفية تأسيسها.

و يبدو أن هذه المسألة ما كانت لتغيب عن الوفد الخارجي لجبهة تو. الذي أكد على لسان أحد أعضائه و هو محمد خيضر على أن فكرة إنشاء حكومة مؤقتة قد نوقشت فعلا من قبلهم و هو ما جاء في نص رسالته إلى عبان المؤرخة في 15 فيفري 1956 و التي جاء فيها² "ستجدون التشديد عليها (الحكومة المؤقتة) في تقريرنا السياسي بصفتها تكتسي أهمية كبرى في نظرنا، و يجب أن تظل في مركز اهتمامنا إلى أن تتوفر بعض الشروط، إن الكلام عنها لا يعني أن لدينا نية الانتقال إلى التنفيذ..."، و لكن الرد كان بالرفض من طرف عبان و قيادة الداخل، أين أكد على ذلك في الرسالة التي أرسلها إلى قيادة الثورة بالخارج في 15 مارس 1956 حيث جاء فيها " حول هذه المسألة نريد أن نحذركم بأن جميع مسؤولي جبهة وجيش التحرير في الجزائر مهما كانت مراتبهم يعارضون جذريا مبدأ إنشاء حكومة مؤقتة بالخارج، و إذا كان علينا أن ننشئ يوما ما حكومة مؤقتة ستكون في الجزائر و ليس خارجها"³، كما أعاد الوفد الخارجي و بإلحاح طرح فكرة تأسيس حكومة مؤقتة و اعتبارها مسألة استعجالية أكثر من غيرها معتبرين أن هذه الحكومة ستكون عبارة عن جهاز سلطة تسيير من الداخل، و يجب أن تسوى قبل نهاية أكتوبر 1956، و هو ما جاء في فحوى الرسالة التي بعثت بها قيادة الخارج إلى الداخل في 16 أوت 1956⁴.

كما تذكر بعض الشهادات و منها شهادة رضا مالك الذي أفاد بأن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة قد بدأت تتبلور بعد حادثة اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956 و هذا بهدف الرد على هذا العدوان الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة باعتقال زعمائها⁵.

إن هذا هذه التجاذبات بين قادة الداخل و الخارج و بقدر ما أبانت عن احتقان و توتر في العلاقة بينهما إلا أنها كشفت أن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة كانت مسألة مشتركة فكر فيها كل قادة الثورة، إلا أن التطورات التي عرفت الثورة بداية من اعتقال الزعماء الخمس إلى خروج لجنة التنسيق و التنفيذ إلى الخارج أجل النظر فيها إلى غاية سنة 1958.

و في سنة 1957 أعيد طرح الفكرة للنقاش بجدية و ذلك خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957، حيث فوض CCE بمهمة

¹Mabrouk Belhocine, op, cit, p 95.

²Ibid, pp 132-133.

³Ibid, p 165.

⁴Ibid, p194.

⁵عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 42.

تشكيل حكومة م.ج.ج. عندما تكون الظروف ملائمة، كما أن مؤتمر طنجة المنعقد في أفريل 1958 و الذي جمع الأطراف المغاربية دعا إلى تأسيس حكومة مؤقتة بالتنسيق مع حكومتي تونس و المغرب¹.

2-1- ظروف وخلفيات التأسيس.

لقد تشكلت حكومة م.ج.ج. في ظروف صعبة كانت تشهدها الثورة التحريرية، كانت سميتها البارزة عجز قيادة الثورة عن إيجاد الحلول اللازمة لتجاوز المشاكل و الصعوبات و مواكبة التطورات السريعة التي كانت تعرفها الثورة داخليا و خارجيا، و هو ما يؤكد أن تشكيل هذا الجهاز التنفيذي لم يكن نتيجة استقرار سياسي أو ثمرة لتوفر الانسجام و التوافق بين قادة الثورة بقدر ما كان تشكيله في سياق تأزم داخلي و انسداد ميداني كبير شهدته ميادين المعركة على المستويين الداخلي و الخارجي و هو ما سنستعرضه في النقاط التالية:

أ- داخليا.

- الظروف السياسية.

لقد أدى خروج لجنة التنسيق و التنفيذ إلى الخارج بعد فشل معركة الجزائر و رد فعل السلطات العسكرية العنيف إلى تفاقم المشاكل الداخلية التي عرفتها الثورة، و أدى ذلك إلى ظهور صراع داخلي سنة 1957 خاصة بين كريم بلقاسم و عبان رمضان، ثم عرفت CCE توسيعا في المؤتمر المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 27 أوت 1957، و الذي شهد استبعادا للعناصر الموالية لعبان ليتوسع معها الخلاف أكثر و لينتهي باغتيال عبان رمضان في 27 ديسمبر 1957 و استحواذ الباءات الثلاثة على السلطة ماساهم فيتسميم الجو داخلها، و هو ما يؤكد تقرير أوعمران الذي بعث به إلى لجنة التنسيق و التنفيذ نبه فيه إلى أن الوحدة أصبحت مهددة في القيادة بعدما تحققت في القاعدة، و أن CCE أصبحت تتجاذبها تناقضات الأشخاص، بينما التصورات ركنت إلى الجمود، و أن الوحدة الوطنية أصبحت مهددة و تركت مكانها للصراعات و التكتلات الجهوية و التنافس الغير شريف².

وعلى صعيد آخر شهدت الساحة الفرنسية أحداثا هامة منها وصول الجنرال ديغول إلى السلطة بعد انقلاب 13 ماي 1958 و الذيلن يتوانى في القضاء على الثورة بمجموعة من المخططات السياسية و الاقتصادية و العسكرية، أكد بها فكرة الجزائر الفرنسية و محاولته إجراء استفتاء عن هذه الفكرة يوم 28 سبتمبر 1958³.

¹ محمد بجاوي، الثورة الجزائرية و القانون، مرجع سابق، ص 118.

² انظر نص التقرير في: Mohamed Harbi, Les Archives, op, cit, pp 189-193.

³ انظر التقرير السابق لعمر أوعمران في Ibid, p 190. و ينظر كذلك: دحو ولد قابلية، " تأسيس الحكومة المؤقتة و مسألة السلطة أثناء حرب التحرير الوطني، مجلة الجيش، ع 508، 2005، ص 30.

- الظروف العسكرية.

لقد تلقت الثورة الجزائرية ضغوطات كبيرة داخليا و خارجيا خاصة بعد إقامة الخطين المكهربين على الحدود الشرقية و الغربية و إحكام غلق الحدود، فقد أضحت الحركة على الشريط الحدودي ضربا من المخاطرة و المغامرة و أضحت الثورة فعلا تعيش حالة الخطر نتيجة التطويق و الخنق خاصة بعد إنشاء خط شال الذي تطرقنا إليه سابقا و الذي فاقم من انعزال الولايات بالداخل عن القيادات بالخارج، و هو الأمر مكن القيادات الاستعمارية من استعادة المبادرة في المجال العسكري¹، فاختراق الخطين أصبح غير مضمون بالنسبة لجنود جيش التحرير الوطني هو ما تسبب في انحطاط معنوياتهم و تناقص حماسهم.

و رغم أن قيادة الثورة حاولت البحث عن حل لهذه المعضلة من خلال قيام كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة بإنشاء "لجنة العمليات العسكرية" (COM) الشرقية و الغربية في 04 أفريل 1958 من أجل توحيد قيادة الجيش و تمرير السلاح إلى الداخل، لكن هذه اللجنة خاصة الشرقية و عوض أن تساهم في حلحلة الأمور، نجد أنها دخلت في خلافات بين قائدها محمدي السعيد و نوابه أدت إلى تعطل نشاطها و تأزم الوضع على الجبهة الشرقية و هو ما دفع إلى حل هذه اللجنة و معاقبة قادتها²، كما إن إقدام كريم على إنشاء لجنة العمليات العسكرية اعتبره عبد الحفيظ بوالصوف و لخضر بن طوبال انفرادا بالسلطة و احتكارا لإصدار القرارات أين أدى ذلك إلى وقوع انقسامات بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، و هو ما أدى إلى بروز جناحين، جناح يسيطر عليه كريم بلقاسم و جناح يقوده عبد الحفيظ بوالصوف و كان نتيجة ذلك خلق أزمة عدم ثقة داخل هذا الجهاز الحيوي الذي عجز عن تحقيق مكاسب جديدة للقضية الجزائرية³.

كما أن الخلافات و الخصومات بين ضباط جيش التحرير كان لها أثر شديد، فقد سادت الفوضى و عدم الانضباط في الصفوف و توالى التعيينات الجهوية في قيادة الجيش وكان على رأسها إقدام كريم بلقاسم على فتح باب المناصب السامية في هياكل جيش تو. كتعيينه للرائد " إيدر " مسؤولا عن جيش الحدود، و هو ما دفع خصومه لاتهمه بالجهوية، أين بدأ يفقد نفوذه داخل صفوف الثورة بحجة فشله الذريع في إيجاد حلول ناجعة للمشاكل التي تعاني منها الثورة و على رأسها مشكلة التسليح⁴.

¹ جمال قندل، خط موريس و شال، مرجع سابق، ص 97.

² عبد مقلاتي، التاريخ العسكري للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 84.

³ نفسه، ص ص 84-85.

⁴ العربي الزبيري و آخرون، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص 93.

هذا من جهة و من جهة أخرى فالقوات الفرنسية شرعت في شن هجومات كبرى على جيش التحرير بالداخل، كما رأينا سابقا ميزتها بداية تأقلم القوات الفرنسية مع حرب العصابات و الزج بوحدات أكثر فعالية، إضافة إلى تراجع دور المدن إثر الهزيمة في معركة الجزائر¹، و مهاجمة الطيران الحربي للمناطق الحدودية لمنع تسلل جنود جيش تو. وهجومه العنيف على ساقية سيدي يوسف بالحدود الجزائرية التونسية في 08 فيفري 1958 مستعملا طائرات من نوع "ميراج" خلفت خسائر كبيرة في الأرواح محاولا ضرب مؤازرة التونسيين و تضامنهم مع القضية الجزائرية و فك روابط الأخوة بين الشعبين الشقيقين².

إذا و أمام هذه الظروف الصعبة كان لزاما على قيادة الثورة بعث الأمل في أوساط الشعب الجزائري و سيكون ذلك عن طريق إعادة بعث الدولة الجزائرية و توفير أداة شرعية و رسمية للتفاوض مع فرنسا و تكذيب إدعاءات حكوماتها في عدم وجود ممثل شرعي يمكن أن يتفاوض معه.

ب-خارجيا.

لقد لعبت الظروف الخارجية و على الساحة الدولية دورا لا يستهان به في الدفع نحو تأسيس حكومة م.ج.ج. و. البداية من الجهود الدبلوماسية للوفد الخارجي في مؤتمري القاهرة و طنجة و اللذان فتحا آفاقا سياسية بالنسبة لقيادة الجهاز التنفيذي للثورة، حيث بدأت تراودهم فكرة بعث مشروع إنشاء حكومة مؤقتة بالمنفى بعدما كانت هذه الفكرة محل رفض من قادة الداخل و حتى لبعض عناصر الوفد الخارجي مثل فرحات عباس الذي كان يستبعد كل إمكانية لتشكيل حكومة مؤقتة³.

كما أن تعرض الوفد الخارجي لضغوط الحكومتين التونسية و المغربية من أجل إيجاد حل تفاوضي للقضية الجزائرية خاصة بعد إعلان فرنسا لحق المتابعة العسكرية لأفراد جيش ت. و. على الحدود الشرقية و الغربية و قيامها بقنبلة ساقية سيدي يوسف و هو ما دفع حزب الاستقلال المغربي إلى توجيه دعوة لتنسيق التعاون الودودي بين الأقطار الثلاث عن طريق عقد اجتماع يضم كل من حزب الاستقلال المغربي و الحزب الدستوري التونسي و جبهة ت. و. في طنجة بين 27 و 29 أفريل 1957، أين جعلت هذه الندوة من استقلال الجزائر شرطا لحل الصراع الجزائري الفرنسي و أكدت تضامن الشعبين مع القضية الجزائرية و دعم كفاح الشعب الجزائري بكل السبل الممكنة و التوصية بضرورة إنشاء "حكومة مؤقتة جزائرية"⁴.

¹ صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني و جرائم السلطة 1956-1965، ط 01، دار قرطبة للنشر و التوزيع، 2006، ص 27.

² جريدة العمل، اعتداءات على قرية ساقية سيدي يوسف، ع 715، تونس، 09 فيفري 1958، ص 03.

³ عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 192.

⁴ عبد الله مقلاتي و صالح لميش، المغرب و الثورة التحريرية الجزائرية، ج 01، شمس الزيبان للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص ص

من جهة أخرى عمل ديغول بعد عودته للسلطة على محاولة عزل جبهة التحرير إقليما و مغاربا، فحاول مغازلة الحكومتين التونسية و المغربية و كسب موقفيهما عن طريق تقديم تنازلات، حيث وافق على إخلاء المراكز العسكرية في غرب و جنوب المغرب في 14 جوان 1958.

كما تعرض قادة الثورة إلى المساومة من طرف النظام الملكي في المغرب و الذي أثار مسألة الحدود مع الجزائر بصورة ملفتة في ربيع و صيف 1958، أين تزامن ذلك مع صدور تصريحات رسمية مغربية مؤيدة بشكل كبير لفكرة التعاون " الأورو إفريقي " و الذي سعى من خلاله ديغول إلى تدويل الصحراء الكبرى و جعلها منطقة حرة للتعاون بين فرنسا و مستعمراتها الإفريقية¹.

و في نفس الشهر و السنة وقع اتفاق مع الحكومة التونسية يقضي بانسحاب القوات الفرنسية من كامل التراب التونسي باستثناء بنزرت²، كما وقع معها اتفاقا آخر في جوان 1958 يقضي بتحويل البترول الجزائري عبر أنبوب نفط من آبار " إيجلي " بالجنوب الجزائري مرورا بالأراضي التونسية، و ليتم تصديره عن طريق ميناء الصخيرة بقابس و هو السلوك الذي أدانته جبهة ت. و. و بشدة معتبرة إياه تدعيما غير مباشر من طرف الحكومة التونسية للاستعمار الفرنسي، خاصة و أن الأوساط الإعلامية و الحكومة الفرنسية قامت باستغلال هذا الاتفاق و الترويج له بأن الثورة الجزائرية مرفوضة حتى من طرف جيرانها³. هذا إضافة إلى التهديدات التي وجهتها حكومتى تونس و المغرب بطريقة غير مباشرة من خلال التضيق على حركة جيش التحرير في القواعد الحدودية و الذي بلغ ذروته في الجهة الغربية في أوت 1958، أين وقعت صدامات مسلحة بين جيش التحرير و القوات الملكية⁴.

إذا فكل هذه الظروف دفعت قيادة الثورة إلى ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة من أجل تجنب كل أشكال المساومة و الضغط عليها من أجل الرضوخ و القبول بتسويات انهزامية أو بالاحتوائية و الوصاية⁵.

3-1. أهداف تأسيسها.

بعيدا عن قيمة الوزارات و الوزراء فإن تشكيل هيئة جديدة على هذا المستوى و في هذا الظرف إنما كان يهدف لإعطاء الثورة صفة الشرعية على العمل الثوري أولا خاصة في نظر المتعاطفين و الداعمين للقضية الجزائرية، و من ناحية أخرى اعتبر هذا القرار بمثابة إعادة بعث للسيادة و الدولة

304-305.

¹ عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 195.

² العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي، سابق، ص 99.

³ حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 78.

⁴ عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 195.

⁵ فتحي الديب، مصدر سابق، ص ص 361-362.

الجزائرية من جديد، و هو بذلك يضرب دعايات الاستعمار فهو أولا يفند الأطروحة الفرنسية التي طالما لاكتها الألسن و الكتابات الفرنسية و التي تتحدث عن إنكار وجود سابق للدولة الجزائرية، أما ثانيا فإن هذا الإعلان كان بمثابة رد عملي على دعوة الإدماج¹، التي مازال ديغول يلوكها، و هو بمثابة الرد المسبق على خطوة الاستفتاء الذي سيجري يوم 28 سبتمبر 1958، و الرد كذلك على الدعايات الفرنسية المتكررة في عدم وجود ممثل صحيح تفاوضه رسميا، و هو ما جاء في الرسالة التي وجهتها الحكومة المؤقتة عشية تشكيلها إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر، و مما جاء فيها "... إن تشكيل الحكومة في هذا الوقت بالذات إنما هو رد علني على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الاستعمارية على وجه الشعب الجزائري المجاهد... و عندما أعلنت سياسة الإدماج التام و أخذت توافي تنفيذها بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء الذي تقوم به فرنسا يوم 28 سبتمبر الحالي حول الدستور الفرنسي الجديد... و تضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية..."².

و بهذا فتشكل الحكومة المؤقتة يعطي إشارات على قرب انفراج القضية الجزائرية و يرمز إلى بداية مرحلة التفاوض الجدي على تقرير المصير و الاستقلال إضافة إلى تجاوز مرحلة الحركة الثورية و إعطاء مشروعية أكبر لمطلب تقرير المصير و تأكيدها استعدادها لتحمل مسؤولياتها كاملة في جزائر مستقلة، فقيام الحكومة المؤقتة أعطى نفسا جديدا للثورة و زادت في سمعة الكفاح الجزائري على المستويين المحلي و الدولي بغية تحقيق الصفة التمثيلية و التأكيد على مواصلة الكفاح حتى استعادة السيادة الوطنية³.

4-1. ميلادها.

بعد تفويض المجلس الوطني للثورة الجزائرية CCE من أجل إنشاء حكومة مؤقتة، دخلت هذه الأخيرة في مشاورات و رأت ضرورة التعجيل في تنفيذ هذا المشروع لمواجهة مختلف المشاكل و الصعوبات، حيث قدمت CCE تقارير مشجعة في هذا الصدد، و قد قدمت لجنة الدراسة⁴ التي

¹ محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط 01، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 137.

² انظر نص الرسالة كاملا في: أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 402-403.

³ محمد عباس، نصر بلا ثمن، سابق، ص 251.

⁴ شكلت لجنة الدراسة من ثلاثة أعضاء هم: الأمين دباغين، عبد الحميد مهري، و محمود الشريف، في حين يذكر العربي الزبيري أن لجنة التفكير في موضوع تشكيل حكومة مؤقتة ضمت كل من كريم بلقاسم، بن طوبال، أو عمران، و فرحات عباس. ينظر: صالح بلحاج،

شكلتها بتقريرها الإيجابي لتشكيل حكومة مؤقتة في 06-سبتمبر 1958¹، ما دفع CCE إلى الاجتماع في التاسع من نفس الشهر و أعطت الموافقة النهائية من أجل تشكيلها بعد أن قضوا ثلاثة أيام لاختيار أعضاء الحكومة و توزيع الأدوار فيما بينهم، وعلى الفور قررت CCE حل نفسها و تشكيل حكومة مؤقتة دون استشارة الداخل ولا استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

و في 17 سبتمبر و على إثر اجتماع CCE أعلن عبد الحميد مهري للحاضرين أنها قد حُلت رسميا مقدما تشكيلة الحكومة البديلة الجديدة، و في يوم 19 سبتمبر على الساعة الثانية عشر زوالا، تم الإعلان رسميا عن قيام حكومة م.ج.ج. في العاصمة المصرية القاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة و وكالات الأنباء و سفراء بعض الدول العربية²، و أسندت رئاستها إلى فرحات عباس³، و قد تم الإعلان فيها أيضا في نفس الوقت في كل من تونس و المغرب و البعض من العواصم العربية، و قد تلى بذلك أولى الاعترافات بهذه الحكومة الجديدة من طرف حكومات الجمهورية العربية المتحدة ثم الجمهورية العراقية فالمملكة الليبية ثم دولة باكستان⁴.

و بتشكيل هذه الحكومة تظهر قيادة جديدة للثورة أختير على رأسها رجل سياسي معروف بحنكته في هذا الميدان⁵، و قد ضمت إضافة إلى الرئيس نائبين له و أربعة عشر وزيرا⁶ و ثلاثة كتاب للدولة مقيمين بالداخل⁷، أين لوحظ في هذه التشكيلة احتفاظ أعضاء CCE بمسؤولياتهم مع خلق هيئات وزارية جديدة، كما يلاحظ أثناء تصفح القائمة الاسمية للحقائب الوزارية أنها ضمت كل التوجهات السياسية من المركزيين إلى العلماء إلى السياسيين و مؤسسي جبهة التحرير الوطني. كما يلاحظ أيضا أن الطاقم الحكومي و رغم أنه كان يتشكل من 19 شخصية سياسية لكن من

أزمات ج ت و، سابق، ص 30.

¹ انظر التقرير الذي أصدرته CCE فيما يخص تحويلها إلى حكومة مؤقتة في Harbi, Les Archives , op, cit, p p 210-218.

² انظر قرار CCE المتعلق بتشكيل حكومة مؤقتة في Ibid, p 225.

³ فرحات عباس (1899-1985) ولد بالطاهير في جيجل حاز على البكالوريا ودرس الصيدلة بجامعة الجزائر وانتخب اول رئيس جمعية طلبة شمال افريقيا بفرنسا، انتخب سنة 1931 مستشارا في بلدية سطيف ثم عمالة قسنطينة ثم عضوا في المجلس الجزائري، رافع لصالح الإدماج والجنسية الفرنسية، أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. التحق بالثورة سنة 1956 بعد ان اعتبرها في البداية مغامرة وبدأ نشاطه في الوفد الخارجي وعين عضو في CCE صم أصبح رئيسا لأول حكومة جزائرية. راجع. طاهر نجود، مرجع سابق، ص 260.

⁴ أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 400.

⁵ حول اختيار فرحات عباس كرئيس حكومة م.ج.ج. يشير سعد دحلب أن ذلك يعود لظهور معطيات جديدة على الساحة الفرنسية

تطلبت بروز رجل سياسي يؤمن بالحل التفاوضي، ينظر : Saad Dahleb, op, cit, p 96، كما أن الاسمين الآخرين المقترحين كريم بلقاسم و الأمين دباغين قد رُفضا، فالأول رفض من قبل زميليه بالصوف و بن طوبال و هذا من أجل المحافظة على التوازن معه، أما

الثاني فقد رُفض بناء على موقف المسجونين الخمسة بفرنسا و خصوصا بن بلة، ينظر Ferhat Abbès, op, cit, p 244.

⁶ انظر الملحق رقم 08.

⁷ عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 47.

الناحية العملية لم يكن فيها إلا عشرة وزراء إلى جانب رئيس الحكومة، لأن تعيين المعتقلين الخمسة الموجودين بسجون فرنسا كان شرفيا، كما أن طبيعة أمناء الدولة الثلاثة لم تكن واضحة بشكل يسمح لها بأن تكون كهيئات فعلية داخل الجهاز التنفيذي الجديد للثورة¹، والملاحظ أيضا أنه من بين العشر وزارات نجد ثلاثة منها لها وزن ثقيل في صناعة القرار وهي موجودة في يد الباءات الثلاثة، وهذا يعتبر امتدادا لسلطتهم في CCE وبيدهم تتركز مقاليد القيادة الفعلية للثورة، في حين كانت الوزارات السبعة الأخرى المتبقية مجرد وزارات صورية أو شكلية على حد تعبير سليمان الشيخ².

1-5. موقف الداخل من تأسيسها.

لقد كان تشكيل حكومة م.ج.ج.أمر ضروريا اقتضته ظروف الحرب، وأملت ضرورة شمولية التحرك السياسي وتوسيع ذلك إلى نطاق عالمي أشمل وأوسع، ولكن ذلك لم يكن رأي قادة الداخل وكبار الضباط على الأقل الذين أعلنوا صراحة تفاجأهم ورفضهم لميلاد هذه الحكومة وتتحفظوا على تشكيلتها معتبرين هذا تجاوزا وانتهاكا لسلطة وصلاحيات المجلس الوطني المخول له إصدار مثل هذه القرارات والذي لم يستشر ولم يستدعى أصلا، ثم إن الأمر لم يتوقف عند تجاوز المجلس الوطني كهيئة، بل إن قادة الداخل وهم يمثلون ثلثي أعضاء المجلس هم أيضا لم يستشاروا في الموضوع، و عليه فالعمل كان منفردا من قبل CCE³، وهو ما يؤكد علي كافي قائد الولاية الثانية آنذاك عندما يكشف أنه لم يتم استشارتهم في هذا الأمر، بل إن الأمر كان مفاجأة لهم، وكشف في هذا الصدد "...لقد كانت مفاجأة كبيرة لنا ولقادة الولايات، وما كان يصلنا من الخارج إلا برقيات مكتوب فيها: انتظروا حدثا مهما يوم 19 سبتمبر..."، ويؤكد أن تشكيل الحكومة لم يتم بالطريقة القانونية إذ لم يخطر المجلس الوطني للثورة ولم يجتمع ولم يقرر شيئا وهو الهيئة العليا للثورة⁴.

وإذا كان بعض قادة الداخل رفضوا قرار تأسيس الحكومة المؤقتة من خلال الطريقة التي جاء بها، فإن البعض الآخر رفض الهيئة الجديدة ليس لذاتها بل بسبب تشكيلتها ورئاستها، فحسبهم أن الرئاسة كانت لرجل "معتدل" التحق بالثورة متأخرا وهو ما ولد ردودا سلبية من مجاهدي الولاية الثانية على حد تعبير علي كافي⁵، وهو نفس ما أكدته المكلف بالشؤون الجزائرية في المخابرات المصرية فتحي الديب، الذي أكد وصول عدة برقيات احتجاج من قادة الداخل ابتداء من أكتوبر منتقدين فيها

¹ عبد النور خير، مرجع سابق، ص 204.

² سليمان الشيخ، مصدر سابق، ص 90.

³ إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، 2015، ص 87.

⁴ علي كافي، مصدر سابق، ص 225.

⁵ نفسه، ص 225.

قيام CCE بتشكيل الحكومة معتبرين الأمر مخالفة صريحة للمبادئ التنظيمية للثورة¹.

و من زاوية أخرى و حسب رواية سعد دحلب عضو المجلس الوطني فإن أعضاء المجلس استقبلوا قرار الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة بحفاوة و أنه لم يثر أي اعتراض و لم يقع أي استفسار حيال هذا الأمر لأنهم وضعوا أمام الأمر الواقع و أنهم يضعون الثقة في القيادة مادامت الغاية واحد، معتبرا أن هذا السلوك فرضته تطورات الحرب و أن المبادرات الشخصية للقادة لا يمكن مناقشتها فهي في مستوى الأوامر التي لا يمكن أن تناقش².

أما على المستوى الشعبي، فقد أشار تقرير السياسية العامة إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة كان تلبية للمطالب المستعجلة للشعب الجزائري و لمطالب جيش التحرير الوطني، مضيفا بأن هذا الإعلان قد بعث حماسا شعبيا لدى الجزائريين في جلب الدعم للثورة على الصعيد الخارجي³، و هو نفس ما أشار إليه علي كافي قائد الولاية الثانية و الذي رغم أنه يعتبر أحد المعارضين الشرسين لقرار التأسيس لكنه اعتبر ذلك انتصارا، حيث يقول "... و رغم المآخذ، فإن التشكيلة اعتبرت حدثا تاريخيا و بعثا للدولة الجزائرية و انتقاما ساطعا من لطخة سيدي فرج، ذلك أن الشعب المهتم بكل ما يرجع له كرامته قد استقبل النبأ بطل حماس و فرحة، إذ للمرة الأولى منذ 1830 تولد حكومة بجهد الشعب الجزائري وحده و بدم أبنائه"⁴.

و على الصعيد الدولي توالى التبريكات و الاعترافات بميلاد الحكومة المؤقتة بداية من الدول العربية التي تسابقت في هذا الشأن مجسدة المساندة الواسعة للعرب اتجاه القضية الجزائرية و متوجة للنشاط الدبلوماسي الكثيف الذي قامت به CCE في هذه الأقطار.

كما أبدت بعض دول الكتلة الشيوعية تضامنها الكبير مع القضية الجزائرية و نالت حكومتها الاعتراف في وقت مبكر مثلما فعلت الصين الشعبية في 22 سبتمبر 1958، ثم كوريا الشمالية في 25 سبتمبر، ثم الفيتنام الشمالي في 26 من الشهر نفسه، و ليتأخر فقط اعتراف الاتحاد السوفياتي ذلك لحسابات سياسية، فالرئيس خروتشوف كان يرى أنه ليس من اللائق مضايقة فرنسا الديغولية في إطار سعيه لتفكيك المعسكر الغربي و إضعافه⁵، و هو نفس ما أشار إليه الرئيس اليوغسلافي تيتو

¹ فتحي الديب، مصدر سابق، ص 400.

² سعد دحلب، مصدر سابق، ص ص 80-81.

³ عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 50.

⁴ علي كافي، مصدر سابق، ص 225.

⁵ عمر بوضربة، مرجع سابق، ص ص 60-61.

عندما طلب من جمال عبد الناصر التدخل لكبح هذا المشروع وتفيدا لرد الفعل الفرنسي¹.

أما الكتلة الغربية الحليفة لفرنسا، فموقفها كان من موقف فرنسا، إذ اعتبرت الأمر لا حدث رغم أن بعض الكتابات حاولت أن تظهر أن موقفهم كان محايدا وهو ما ذهب إليه أليستر هورن عندما قال "أن الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا كانتا تلعبان دورا مزدوجا، فلا هي تعترف بالحكومة المؤقتة، ولا هي تساند السياسة الفرنسية في الجزائر..."².

2-مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

قبل الحديث عن التطور السياسي والعسكري الذي ستبلغه الحكومة المؤقتة، يجب الوقوف أولا عند أهم التحديات والمنغصات التي واجهتها فالحكومة المؤقتة، فممنذ إشرافها على الثورة التحريرية عرفت أزمات متعددة ومتلاحقة كانت تكلف في غالب الأحيان أثمنا باهظة في الأرواح.

2-1- حركة العقيد العموري أو "مؤامرة العموري".

إن تشكيل الحكومة المؤقتة دون استشارة الكثير من القيادات أو اعتراض البعض عند بعض التعيينات في الجهاز الحكومي سوف يؤدي إلى ظهور الكثير من التوترات والمشاكل أدت إلى ظهور أزمات حادة وصلت إلى درجة تدبير المؤامرات الانقلابية وتطورت إلى التصفيات الجسدية، وكانت البداية بقضية محمد لعموري أو مؤامرة عقدا الكاف في تسميات أخرى.

لقد تم تعيين لعموري³ إلى جانب محمدي السعيد⁴ في قيادة لجنة العمليات العسكرية بالشرق والتي تشكلت في 10 أفريل 1958، حيث كان شديد الانتقاد لـ CCE، وبالخصوص كريم بلقاسم ومحمود الشريف، وبعد أشهر من عمل لجنة العمليات العسكرية بالشرق برز خلاف بين قائدها ونوابه مما أدى إلى تعطل نشاطها وكان على رأس الأسباب التي أدت إلى تعطل نشاط هذه

¹ رضا مالك، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، دار الفارابي، لبنان، ط 01، 2003، ص 96.

² Alistair Horne, op, cit, p 331.

³ محمد لعموري ولد عام 1929 بأولاد سيدي علي بباتنة، من خريجي معهد عبد الحميد بن باديس، انضم الى الحركة الوطنية وكان مناضلا في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، هاجر إلى فرنسا قبيل اندلاع الثورة والتحق بها مباشرة بعد اندلاعها أين صار من القادة البارزين في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية و رقي بعد مؤتمر الصومام إلى رتبة مسؤول عام للمنطقة الأولى من الولاية الأولى الى غاية 1958 أين سيجرد من جميع صلاحياته من قبل CCE وخفضت رتبته من كولونيل إلى قائد، حكم عليه بالإعدام في 16 مارس 1959. أنظر: بوعلام بلقاسمي وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 247-249.

⁴ محمدي السعيد (1912-1994) ولد بجرجرة بتيزي وزو، ضابط صف في الجيش الفرنسي، وشارك في الحرب العالمية الثانية الى جانب الألمان، حكم عليه بالإعدام، انخرط في الثورة وعمل مساعد لكريم بلقاسم منذ الساعات الأولى للثورة، شارك في مؤتمر الصومام، خلف كريم بلقاسم على رأس الولاية الثالثة في 1956، وترأس لجنة العمليات العسكرية الشرقية التحق فيما بعد بقيادة الأركان العامة بتونس وخلفه العقيد عميروش وتوفي في 06 ديسمبر 1994. للمزيد ينظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 317.

اللجنة هو عدم توفر الانسجام بين أعضاء القيادة خاصة عدم قبول نواب الرئيس محمدي السعيد متهمين إياه بتفضيل ضباط الجيش الفرنسي و السماح لهم بالتغلغل إلى القيادة العليا لجيش التحرير و على رأسهم الرائد إيدير مولود¹ و الذي عينه كريم بلقاسم مسؤولاً عن ديوان قائد القوات المسلحة و أصبح يعطي أوامره لمحمدي السعيد و منددين باستئثار القبائل للسلطة.

إن جو عدم التناسق و التفاهم داخل هذه اللجنة و عجزها عن القيام بالأعمال الموكلة إليها خاصة في تأكيد التواصل بين قيادة الداخل و نظيرتها في الخارج و عجزها عن تدمير خط موريس دفعت قيادة CCE و على رأسها كريم بلقاسم إلى تجميد عمل هذه اللجنة و إعداد مجموعة من التقارير التي تدين أعضاء هذه اللجنة و تسمح بمعاقبتهم² أين كانت عقوبة محمد لعموري تنزيل رتبته من عقيد إلى نقيب و تعليق نشاطه لفترة غير محدودة³ مع تعيينه كسفير للثورة في المملكة العربية السعودية⁴.

لقد كان رد فعل لعموري عنيفا على قرار الحكم، معتبرا أن الثورة انحرفت عن مسارها و أن على المجلس الوطني الاجتماع لتدارك الموقف متهما قيادة الثورة بالجهوية و البحث عن الزعامة⁵. إن هذه العقوبات خلقت جوا من التذمر لدى جنود ولايتي الأوراس و القاعدة الشرقية الذين لم يستسيغوا إبعاد و معاقبة قادتهما و إرجاع محمدي السعيد للقيادة بعد شهر واحد، كما خلقت هذه العقوبة تذمر قائدي الولاية الأولى العقيد محمد نواورة⁶ و القاعدة الشرقية عواشيرة⁷ و اللذان

¹ كان رائدا في الجيش الفرنسي، على رأس فيلق يضم 90% من الجزائريين، وحارب ضد قوات جيش التحرير في معركة كادينا بالشمال القسنطيني، كما شارك في العديد من عمليات التمشيط ضد الثوار، وبعد التحاقه بجبهة التحرير الوطني عُيِّن مسؤولاً عسكرياً عن الحدود الجزائرية الليبية، ليستدعيه بعدها كريم بلقاسم وبعينه مسؤولاً لمكتبه العسكري سنة 1958، ثم عين سفيراً في دولة باكستان سنة 1960. أنظر: راجح لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 29.

² محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص ص 376-380.

³ أنظر تقرير محمدي السعيد بتاريخ 08 أوت 1958 نقلا عن محمد حربي، مؤامرة لعموري، مجلة نقد، عدد 14-15، 2001، الجزائر، ص 16.

⁴ محمد زروال، مرجع سابق، ص 387.

⁵ مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 146.

⁶ ولد بغسيرة -باتنة سنة 1920، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري تحت إمرة بن بوالعبد ليهاجر سنة 1953 إلى فرنسا وبقي عدة شهور هناك، عين بعد اندلاع الثورة رئيس فوج مكلف بالعمليات في آريس، احتج سنة 1958 على تصرفات كريم بلقاسم وبن طوبال بعد معاقبتهم لمحمد لعموري، حيث انضم إليه فيما في اجتماع الكاف، وقد حكم عليه بالإعدام لتهمة التآمر ونفذ فيه بتاريخ 17 مارس 1959. انظر: الرائد محمد الصغير هلايلي، مذكرات شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، الجزائر، 2013، ص 287.

⁷ من العسكريين القدامى في الجيش الفرنسي، كان التحاقه بالثورة بعد عملية البطيحة (08 مارس 1956) رفقة عدد كبير من رفاقه، أصبح نائبا لعمارة بوقلاز اثر تأسيس القاعدة الشرقية برتبة رائد، ثم مسؤولاً للقاعدة الشرقية بعد تعيين بوقلاز في لجنة العمليات العسكرية الشرقية، شارك في الاجتماع الذي دعا له لعموري بالكاف وتمت إدانته بتهمة متعددة منها رفض الامتثال لقرارات الحكومة المؤقتة والتآمر على الثورة، حكم عليه بالإعدام في 16 مارس 1959. أنظر: عمر تابلت، مذكرات الضباط سالم جوليانو 1930-1962،

رفضاً أمر كريم بلقاسم بالعمل مع محمدي السعيد و تحويلهما إلى الداخل¹.

التحق لعموري بالقاهرة و سارع إلى وضع خطة أو تكتيك عسكري انقلابي و وضع حد لتصرفات الباءات الثلاثة خاصة كريم بلقاسم، و عليه ربط اتصالاته بصديقيه محمد نواورة و محمد الطاهر عواشيرة مستنداً على القوات العسكرية التي كانت تحت قيادتهما، كما انضم إليه الكوموندان الجمعي ساعدية الملقب بمصطفى الأكل² و الذي تلاقت أفكاره و توجهاته مع توجهات لعموري خاصة في رفض مخرجات الصومام، و الاعتراض على كريم بلقاسم، و رفض تشكيل الحكومة المؤقتة³.

ولقد حاول لعموري و الأكل استغلال استياء جمال عبد الناصر من الحكومة المؤقتة ليضمن الدعم المصري لهما، كما عملا على كسب الدعم التونسي من خلال المناضلة صالح بن يوسف المعارض للرئيس بورقيبة، حيث عادا إلى تونس و استطاعا برمجة اجتماع سري بمدينة الكاف التونسية يوم 16 نوفمبر 1958 حضره عدد كبير من إطارات جبهة ت. و. للولاية الأولى و القاعدة الشرقية و على رأسهم عواشيرة و نواورة، حيث تقرر في هذا الاجتماع الإطاحة بالحكومة المؤقتة عن طريق إرسال كوموندوس إلى مقر الحكومة المؤقتة بتونس و اعتقال بعض الوزراء على رأسهم كريم بلقاسم و محمود الشريف و السيطرة على المصالح المدنية و العسكرية الجزائرية بتونس، إضافة إلى تكوين لجنة متابعة مهمتها المراقبة و التحكم في الخارج⁴. لكن هذا المخطط لم يكتب له النجاح فسرعان ما تم اكتشافه و إفشاله في مهده، و تجمع الكتابات على أن الباءات الثلاثة كانوا على علم بتحركات لعموري و باجتماع الكاف أين استعانوا بالسلطات التونسية بعد اقناع الرئيس بورقيبة أن الاجتماع ليس مؤامرة فقط ضد الحكومة المؤقتة، و إنما حتى على نظامه و يتم بالتنسيق مع المعارض صالح بن يوسف، و على فورها تحركت عناصر الحرس الوطني و حاصرت مكان الاجتماع و اعتقلت المجتمعين⁵.

بعد اعتقال لعموري و رفاقه، تشكلت محكمة عسكرية لمحاكمتهم يوم 20 جانفي 1959 برئاسة

دار الأملية، الجزائر، 2012، ص 279.

¹ محمد زروال، مصدر سابق، ص 382-384. و ينظر شهادة الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 123.

² يعرف بتسميات مختلفة منها مصطفى باليسترو، مصطفى جمعي الجمعي ساعدية، ووردت الإشارة إلى اسمه الحقيقي وهو زغداني علي، كان على خلاف مع كريم بلقاسم والرائد ايدير في قيادة جيش الحدود، التجأ إلى عبد الكريم الخطابي بسبب الملاحقة من بوالصوف ورجاله فطلب اللجوء من السلطات المصرية، وعندما مر لعموري بالقاهرة التقى به هناك وسرعان ما حدث التوافق بينهما خاصة في اتهام الحكومة المؤقتة بالانحراف ثم شرعا في التخطيط للانقلاب عليها. للمزيد أنظر: حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 418-188 Gilbert Meynier, op, cit, p 418.

³ Harbi, Le FLN Mirage et Réalité, op, cit, pp 220-221.

⁴ الطاهر الزبيري، سابق، ص 203.

⁵ نفسه، ص 203، و فتحي الديب، ص 407-408.

العقيد هوارى بومدين و عضوية كل من العقيد صادق دهيليس و الرائد سليمان (أحمد قايد) و علي منجلي كوكيل للحكومة المؤقتة، في حين كان دفاع المتهمين يتكون من العقيد الطاهر الزبيري و المساعد شريف عبد المالك و محمد شبيلة¹، لتصدر المحكمة حكمها بإعدام كل من العقيد محمد لعموري و أحمد نواورة و الرائد عواشيرة و مصطفى لكحل، و ثم تنفيذ الحكم في مارس 1959، في حين تراوحت أحكام متفاوتة في حق المتهمين الآخرين².

وبهذه المحاكمة السريعة و الأحكام القاسية تمكنت الحكومة المؤقتة من تجاوز أصعب امتحان لها منذ إنشائها أين أعادت الأمن و الاستقرار للقاعدة الشرقية التي مرت بظروف صعبة جدا منذ خريف 1956 رغم أن هذه الإعدامات كان لها انعكاسات خطيرة على معنويات الضباط و الجنود الذين لم يعودوا يثقون في الحكومة المؤقتة خاصة الباءات الثلاثة أين سكرر محاولات التمرد و العصيان³.

2-2- اجتماع العقدة في الداخل 06 ديسمبر 1958:

لقد استمرت موجة التحديات و المشاكل للحكومة المؤقتة خاصة من قيادة الداخل التي كانت متدمرة من سياسة الحكومة المؤقتة و قبلها CCE، فمنذ انعقاد مؤتمر الصومام لم ينعقد أي اجتماع لقادة الولايات في الداخل و تأزمت الأوضاع و انقطعت سبل الاتصال مع الخارج خاصة مع انشغال قيادات الخارج بالصراعات و تكريس التحالفات، و هو ما دفع بقيادة الولايات في الداخل⁴ إلى عقد اجتماع حضره أربعة قادة و غاب عنه علي كافي قائد الولاية الثانية و العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة⁵.

انعقد هذا الاجتماع في الفترة الممتدة ما بين 06 إلى 12 ديسمبر 1958 بالولاية الثانية، و يعتبر قائد الولاية الثالثة⁶ العقيد عميروش هو صاحب المبادرة و ذلك من أجل تدارس الأوضاع و إيجاد

¹ انظر محضر المحاكمة في: Harbi, Meynier, op, cit , pp 510-517.

² Ibid, p 517.

³ الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 126.

⁴ حضر الاجتماع أربعة عقدة يمثلون أربعة ولايات و هم العقيد لعبيدي الحاج لخضر من الولاية الأولى، العقيد عميروش الولاية الثالثة، العقيد أحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة، و العقيد سي الحواس من الولاية الخامسة فيما حضر عن الولاية الثانية الأمين خان و الرائد حسن رويح. ينظر: محمد زروال، مصدر سابق، ص 358.

⁵ يربط أليستر هورن غياب العقيد لطفي بسبب ولاء الأخير لعبد الحفيظ بوالصوف بينما غاب علي كافي لولائه لبن طوبال على اعتبار أن هذا الاجتماع جاء ضد الباءات الثلاثة، و أن صاحب المبادرة يقصد " عميروش " يطمح لقيادة الثورة حسب رأي علي كافي، ينظر: علي كافي، مصدر سابق، ص 143 و Alistair Horne, op, cit , p 338.

⁶ سيد علي أحمد مسعود، الولاية الثالثة واجتماع عقدة الداخل خلال الثورة الجزائرية 6-12 ديسمبر 1958 الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية العدد 4 المجلد 13 جويلية 2021/ ص 147/ <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/160392/147> 156

الحلول لمختلف التحديات و المشاكل التي تعيق تطور و استمرارية الثورة في مقدمتها تناقص حجم المساعدات من الأسلحة و الذخيرة و إهمال الحكومة للجبهة الداخلية و تركيزها على العمل الدبلوماسي و تحويل أنظار جبهة ت. و. و المتمركزة على الحدود عن مهامها الأساسية و عدم استعمالها لفك الحصار عن الداخل مهاجمين وجود هيئة أركان للحرب خارج التراب الوطني هو أمر غير معقول في نظرهم¹.

دام الاجتماع 12 يوما نوقشت خلاله كل المشكلات التي تعترض الولايات و قد أسفر عن سلسلة من القرارات أهمها:

- إنشاء مايشبه هيئة الأركان داخل الجزائر باسم " لجنة المراقبة و التنفيذ " ردا على وجود هيئة أركان بالمناطق الحدودية التونسية و المغربية.

- المطالبة بدخول الحكومة المؤقتة و الاكتفاء بممثلين لها في الخارج عملا بمبدأ أولوية الداخل على الخارج و مبدأ القيادة الجماعية طبقا لتوصيات مؤتمر الصومام.

- مطالبة الحكومة بعقد اجتماع مع قادة الداخل على الحدود التونسية في أجل أقصاه أفريل 1959².
- وجوب إرسال بعض الوحدات من الولاية الثالثة و الرابعة إلى الولاية الأولى للقضاء على " المشوشين " و إلى الولاية السادسة لدر حر فلول المصالية³.

- تشكيل وحدة عسكرية من المجاهدين يبلغ عددها الألف مجاهد على الحدود الشرقية و الغربية تقوم بتنفيذ العمليات الحربية مع ضرورة حفر ممرات بين الحدود التونسية و الجزائرية لتمير الأسلحة و حفر ملاجئ تبني بالاسمنت المسلح تستعمل في تخزين الأسلحة⁴.

بعد نهاية الاجتماع و مصادقة العقدا على محضر الاجتماع، تم تكليف الرائد عمر أوصديق بنقل مقرراته إلى الحكومة المؤقتة⁵ التي تسلمت المحضر المذكور و استمعت إلى شروحات قدمها عمر أوصديق. و لتفادي أي انزلاق أو تصعيد سارعت الحكومة المؤقتة إلى دعوة العقدا في الداخل إلى حضور اجتماع في تونس من أجل حلحلة الأمور و إيجاد حلول توافقية رغم أنها لم تتجرع تصرفات

¹ Slimane Chikh, op, cit, p 390.

² محمد عباس، نصر بلا ثمن، سابق، ص 470.

³ محمد العربي مداسي، مغربلو الرمال الأوراس، النماشة 1954-1959، تر : صلاح الدين الأخضر، منشورات ANEP (المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع)، 2011، ص ص 266-267.

⁴ نفسه، ص 267.

⁵ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، 1954-1962، ج 02، مرجع سابق، ص 228.

قادة الداخل و اعتبرتها سابقة خطيرة و مؤامرة ضد الحكومة المؤقتة، و أثناء استعداد قادة الداخل للتوجه نحو تونس كان القدر أسبق، حيث استشهد العقيدان عميروش و سي الحواس يوم 29 مارس 1959 ثم يلتحق بهما محمد بوقرة الذي استشهد في 05 ماي 1959، و هكذا انتهى الصراع بدون اجتماع ولا تطورات كانت ستحدث لو كتب للعقداء الوصول إلى تونس¹.

3-2- استقالة وزير الخارجية محمد الأمين دباغين و شلل الحكومة المؤقتة ربيع 1959.

أزمة أخرى عصفت بالحكومة المؤقتة و هددت استقرار هذا الكيان الفتي الذي تعاقبت أزماته و هذه المرة مع استقالة أحد كوادره و صناعه و هو وزير الخارجية محمد الأمين دباغين الذي قدم استقالته بسبب مقتل أو اغتيال صديقه عميرة علاوة².

و رغم أن التحقيقات التي باشرتها الحكومة المصرية و الخروج بنتيجة أنها كانت مجرد حادث، لكن وزير الخارجية ما كان ليتقبل أن صديقه قد انتحر³، متهما عباس صراحة باغتيال زميله و مطالبا الحكومة المصرية بإعادة فتح التحقيق، معتبرا أنه ليس فقط عميرة من مات، بل الحكومة المؤقتة كلها ماتت⁴. قام على إثرها مباشرة بتقديم استقالته يوم 15 مارس 1959 مرجعا ذلك لأسباب أخرى ذكرها في رسالته المفصلة إلى الحكومة المؤقتة منها تدهور وضعية الحكومة المؤقتة و سلبيات تشكيلها، إضافة إلى تحييده الدائم و منعه من الاتصال بقادة الداخل⁵.

لقد أحدثت هذه الاستقالة و قبلها حادث عميرة علاوة زلزالا داخل الحكومة المؤقتة سوف تعجل ببروز المشاكل القديمة الجديدة إلى السطح حيث سيشتد الصراع مرة أخرى بين عباس و دباغين من جهة و الباءات الثلاثة من جهة أخرى، و أمام هذا الوضع اجتمع مجلس الوزراء يوم 29 جوان 1959 اعترف فيه كريم بلقاسم أن الحكومة منشقة عن نفسها و غير متجانسة و معترفا بوجود حالة من الانفصام بين الشعب و الحكومة، فيما اعترف محمد يزيد و لخضر بن طوبال بوجود حالة اختناق داخل البلاد، أكد خلاله الأخير أن الحكومة المؤقتة قد أصبحت عبارة عن عدة حكومات كل

¹ محمد زروال، مصدر سابق، ص 361.

² عميرة علاوة : من قدماء مناضلي MTLD و كان من الأصدقاء المقربين لدباغين كما كان من أشد المعارضين لتعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة الذي كان يصفه بالاندماجي، هذا الأخير قام باستدعاء عميرة إلى مقر الحكومة بالقاهرة و انتهى الاستقبال بحادث مؤسف، حيث وجد جثة هامدة في 10 فيفري 1959، لتتوالى الاتهامات إلى فرحات عباس على أنه هو من قام بقتله. للاستزادة في الموضوع ينظر : فتحي الديب، مصدر سابق، ص 224-225، و أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 408-409.

³ بن يوسف بن خدة والقضايا التي شلت المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1959/1962، مجلة الحوار المتوسطي جامعة عبد

الرحمان ميرة بجاية، العدد الأول ديسمبر 2019 www.univ-bejaia.dz/rhm

⁴ نفسه، ص 409.

⁵ انظر نص رسالة الاستقالة في كتاب علي كافي، سابق، ص 237-239.

واحد يعمل باستقلالية و أنها عاجزة عن اتخاذ القرارات¹، فيما طالب المدني إدخال تعديلات على نظام الحكومة لا على أشخاصها بحجة أن معظم الوزراء المدنيين لا علم لهم بحقيقة ما يجري في الداخل². و أمام هذه التصريحات و التقارب الحاصل بين الباءات و مطالبتهن للحكومة التنازل عن سلطاتها لصالحهم، ارتأى عباس و خوفا من انفلات الأمور إلى ما لا يحمد عقباه تفويض الباءات الثلاث بتحضير اجتماع للعسكريين و توجيه الدعوة إلى كل القيادات (قادة ولايات الداخل، قادة هيئتي الأركان العسكرية الشرقية و الغربية) من أجل الاجتماع و تعيين قيادة جديدة للثورة و تحكيم الخلافات و وضع حد نهائي للصراعات التي باتت تنخر جسم الحكومة المؤقتة³.

4-2 اجتماع العقدة العشرة والاحتكام إلى القادة العسكريين.

إن احتدام أزمات الحكومة المؤقتة في الخارج لم يترك حلا غير العودة إلى الشرعية الميدانية أين فوض رئيسها عباس فرحات السلطات للباءات الثلاثة من أجل جمع القادة العسكريين من أجل تعيين حكومة مؤقتة جديدة مكلفة بإعطاء الثورة إستراتيجية عسكرية و سياسية و دبلوماسية جديدة⁴. و بعد الأخذ و الرد من طرف الباءات فيمن يحق له الحضور جاء الاتفاق في النهاية على مشاركة عشرة عقدة⁵، و هم الوزراء الثلاثة كريم بلقاسم، بن طوبال و بوالصوف و قاندي هيئتي الأركان الشرقية و الغربية محمدي السعيد و هواري بومدين إضافة إلى ممثلي الولايات الخمسو هم الحاج لخضر لعبيدي (الولاية الأولى)، علي كافي (الولاية الثانية)، سعيد يازوران (الولاية الثالثة)، سليمان دهيليس (الولاية الرابعة)، و العقيد لطفي (الولاية الخامسة)، بينما غابت الولاية السادسة بسبب الأوضاع التي كانت تعيشها بعد استشهاد قائدها سي الحواس يوم 29 مارس 1959 و بعده خليفته الطيب الجفلالي يوم 29 جويلية من نفس السنة.

أُنعقد الاجتماع بتونس بمقر وزارة التسليح و الاتصالات العامة (MALG)، و امتدت مدة الاجتماع من 11 أوت إلى غاية 16 ديسمبر 1959⁶.

انطلق اجتماع العشرة في أجواء متوترة للغاية خاصة بعد أن لمس قادة الولايات أن الأزمة

¹ توفيق المدني، مصدر سابق، ص 437-438.

² نفسه، ص 440.

³Ferhat Abbes, op, cit, p 262.

⁴ سعد دحلب، مصدر سابق، ص 103.

⁵ شاوش حباسي، من وثائق الثورة الجزائرية، محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة (11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959)، القسم الأول، مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ع 01، جوان 2001، ص 294.

⁶ اختلفت الكتابات التاريخية في مدة الاجتماع، فحري يقول أن الاجتماع دام 110 يوما، و علي كافي يقول 94 يوما، و يقول إيف كوريير 99 يوما. بينما ذكر بن خدة 100 يوما، و حدده جيلبرت مينييه ب 124 يوما في حين يذكر شاوش حباسي 139 يوما. أنظر شاوش حباسي، نفسه، ص 322.

أخطر مما صورتها الحكومة المؤقتة، و استخلصوا أن زمام تسيير الثورة على وشك الانفلات و الانهيار، ثم إن الاجتماع أثرت خلاله مختلف الصراعات و الخلافات التي تمتد جذورها حتى مؤتمر الصومام، فلم يلتزم القادة بما جاء في الدعوة التي أرسلها فرحات عباس و التي كانت فيها مهمتهم محددة و تتمثل في تعيين مجلس وطني جديد للثورة مؤهل للقيام بثلاثة أمور و هي :

- استقباله الاستقالات الجماعية لأعضاء الحكومة الحالية.

- تعيين أعضاء الحكومة الجديدة.

- إعطاء الثورة استراتيجيات جديدة في الميدان العسكري و السياسي و الدبلوماسي¹، بل تعداه إلى طرح قضايا عديدة مثل علاقة جبهة التحرير الوطني بجيش التحرير الوطني، صلاحيات المجلس الوطني و علاقته بالحكومة المؤقتة، تنصيب قيادة على رأس الجيش و غيرها من القضايا²، و قد كشفت طوال مدة الاجتماع و الخلاف العميق في وجهات النظر و عدم تحديد أسباب الأزمة و كيفية معالجتها و تداخل المصالح الشخصية و التحالفات إلى أن الثورة كانت تفتقد لبرنامج واضح و دقيق على حسم جميع هذه الخلافات³، فالتكتلات برزت بشكل واضح منذ البداية، فانحاز كل من بومدين و لطفي و علي كافي إلى كتلة بن طوبال و بوالصوف، بينما وقف الحاج لخضر و دهيليس و السعيد يازوران إلى جانب كريم بلقاسم⁴، و اتضح كذلك الاختلاف العميق في وجهات النظر عند مناقشة هياكل جبهة ت و. و بالتحديد عند طرح اقتراحين يخصان تشكيل لجنة تنفيذية تقوم مقام الحكومة المؤقتة و تشكيل هيئة أركان عامة للجيش⁵.

و على كل حال، فاجتماع العقدة العشرة و الذي كان نهاية لأزمة مفتوحة كشف عن حجم الخلافات و عن عمق السرطان الذي كان ينخر جسد الثورة، و هو ما كشفت عنه المذكرة التي أعدها هيئة الأركان العامة و تقدمت بها إلى الحكومة م.ج.ج. كشفت أن التحالفات الضيقة و المتعارضة و التي كان أصحابها يسعون لتقلد المسؤوليات و المناصب الحساسة و تصفية خصومهم هي من كانت السبب في التوتر الذي خيم على اجتماع العقدة العشرة⁶.

¹ كمال سليح، مرجع سابق، ص 177.

² حكيمة شتواح، سابق، ص 92.

³ نفسه، ص 93.

⁴ في هذا الصدد يقول إيف كوريير أن الجبهوية ظهرت من جديد و انضم العقدة إلى الكتلتين متناقضتين، فلقت مجموعة بوالصوف بشمال قسنطينة، و أطلق اسم القبائل على مجموعة كريم، و كل مجموعة بقيت متمسكة بموقفها، انظر : Yve Courriere, L'heur des colonels, op, cit, p 575.

⁵ حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 93.

⁶ محمد تقيّة، الثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص 569.

- نتائج ومقررات الاجتماع.

لقد أسفر اجتماع العقدة العشرة وبعد اجتماعات ماراطونية امتدت لأكثر من 100 يوم على جملة من القرارات الهامة وهي:

- تشكيل مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية من 50 عضو يتشكل من قادة عسكريين و مسؤولي الفيدراليات الثلاث (تونس-مراكش- فرنسا)، كما تعزز المجلس الوطني بانضمام قادة المجالس الولائية و القادة العسكريين المتواجدين على الحدود¹.

-الاتفاق على ضرورة تقوية الثورة عبر خلق سلطة قوية قادرة على توجيه الأمور السياسية و العسكرية.

- توجيه الدعوات إلى الأعضاء الجدد لعقد الدورة الثالثة للمجلس الوطني التي تقرر عقدها في طرابلس ابتداء من 16 ديسمبر من أجل الحل النهائي للأزمة من خلال العمل على تعيين قيادة جديدة و إعادة تنظيم الجيش، فضلا عن وضع برامج و قوانين أساسية و تحديد برنامج عمل و آفاق و مستقبل الثورة².

كما أصدر القادة العقدة كذلك جملة من القرارات تصب كلها في إطار تصعيد العمليات العسكرية لمواجهة مخطط شال و تكثيف حرب العصابات و نقل المعارك إلى الصحراء و إلى الخارج و إعادة جبهة ت.و. إلى الداخل³.

لقد أثبتت هذه القرارات و التوافقات الأولية أن الهدف كان يتمثل في وضع حد للآزمات التي كانت تتعرض لها الثورة و محاولة إعادتها إلى مسارها الصحيح.

3-الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وتشكيل الحكومة الثانية.

بعد انقضاء اجتماع العقدة العشرة و تجديد أعضاء المجلس الوطني ج الجديد و في ظل سياسة المخططات الكبرى التي باشرها ديغول و قائد جيشه شال بالجزائر، انعقدت الدورة الثالثة للمجلس الوطني بمقر المجلس التشريعي الليبي بالعاصمة طرابلس من 16 ديسمبر 1959⁴ إلى 18 جانفي 1960، و قد حضره كل أعضاء المجلس الوطني الجديد باستثناء المتواجدين داخل التراب الوطني.

أُفتتحت جلسات الاجتماع برئاسة فرحات عباس و كان يهدف إلى تعيين حكومة جديدة و رسم إستراتيجية سياسية، عسكرية و دبلوماسية للثورة، تمت مناقشة عدة قضايا و كانت جلساته معتركا

¹Harbi, FLN M'rageet R'alit', op, cit, p 244.

²صالح بلحاج، آزمات جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 45.

³مصطفى بن عمر، مرجع سابق، ص 240.

⁴سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/1962، المرجع السابق ص 35

صاحبا حقيقيا أبرزت مرة أخرى عمق الاختلاف بين القيادات، فكانت لغة المساومات و المزايدات الكلامية هي السائدة و توقفت الجلسات عدة مرات، حيث لم تحظ القضايا الأساسية باهتمام كبير من المجلس الذي سارع إلى المصادقة على مشروع البرنامج و القوانين الأساسية دون صعوبة مناقشة مستفيضة، ثم خصص وقته الأكبر لمعالجة المشاكل العسكرية و تعيين القادة الجدد¹.

إن أبرز ما يمكن أن يُلاحظ في هذا الاجتماع هو بداية تراجع دور الباءات الثلاثة و محطة أخرى من محطات الافتراق لهم، حيث تم رفض اقتراحهم المتعلق بإنشاء قيادة جديدة من خلال الحكومة م.ج.ج. و العودة إلى هيئة مصغرة شبيهة بـ CCE على أن يكون كريم بلقاسم رئيسا لها².

المسألة الثانية التي شكلت امتحانا حقيقيا لأعضاء المجلس الوطني الجديد هي مسألة اختيار رئيس الحكومة، حيث اصطدمت مرة أخرى طموحات كريم بلقاسم بمعارضة بن طوبال و بوالصوف، ليتم بعدها تشكيل ثلاث لجان للقضايا العسكرية و السياسية و الدبلوماسية، و لجنة رابعة هي " اللجنة الاستشارية"³ و ذلك لغرض مناقشة المشاكل العسكرية و تعيين حكومة جديدة، حيث باشرت هذه اللجنة عملها و مشاوراتها.

- نتائج وقرارات الدورة.

رغم أن أشغال الدورة كشفت مرة أخرى عن عمق الخلافات حول تسيير الثورة و مشاكل أخرى في التنظيم، لكنها خرجت بعدة قرارات هامة منها⁴:

- تثبيت فرحات عباس على رأس الجهاز الحكومي و إدخال بعض التعديلات على تشكيلتها الأولى تمثلت خاصة في تقليص عدد أعضائها من 19 إلى 13 عضوا فقط⁵، و احتفاظ كريم بلقاسم بمنصب نائب رئيس الحكومة و حقيبة وزير الخارجية، فيما كانت الداخلية من نصيب بن طوبال، و عادت وزارة السلاح و المواصلات العامة بوالصوف.

- إنشاء هيئة أركان عامة للقوات المسلحة أسندت رئاستها للعقيد هواري بومدين⁶ و يساعده كل من

¹ صالح بلحاج، أزمت جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص ص 49-50.

² Gilbert Meynier, Histoire intérieure, op, cit, p 363.

³ ضمت هذه اللجنة كل من هواري بومدين و محمدي السعيد و سعد دحلب، ينظر: سعد دحلب، مصدر سابق، ص 107.

⁴ للإطلاع على بيان المجلس الوطني ث ج و التشكيلة الجديدة للحكومة ينظر: المجاهد، ع 60، 25 جانفي 1960. علي كافي، مصدر سابق، ص 256-257، 249-250 Harbi, FLN M érage et Réalité, op, cit, p 249-250 و ينظر الملحق رقم 09.

⁵ انظر الملحق رقم 10.

⁶ اسمه الحقيقي محمد بوخروبة من ومواليد 23 أوت 1932 بقالة، لعد متابعته للدراسة في الابتدائي تنقل لقسنطينة والتحق بمدرسة الكتانية ثم درس بالزيتونة في تونس ثم بالأزهر بمصر، انضم لحزب الشعب صم حركة الانتصار، تبوأ عدة مناصب عسكرية خلال الثورة، فمن رئيس لهيئة العمليات العسكرية الغربية إلى رئيس لهيئة الأركان المسلحة، وبعد الاستقلال تولى وزارة الدفاع في أول حكومة للجزائر المستقلة ثم قاد الانقلاب ضد الرئيس بن بلة في 19 جوان 1965، وحكم الجزائر إلى غاية وفاته في 27 ديسمبر 1978. أنظر:

الرائد علي منجلي¹ و الرائد قايد أحمد² و رابح زراري المدعو "عز الدين"، حيث كان هدف إنشاء هذه الهيئة هو محاولة هيكلة الجيش ماديا و معنويا و تنظيم و تنظيم أموره و توحيد أركان الجيش بالقاعدتين الشرقية و الغربية.

- إزالة وزارة القوات المسلحة و تعويضها بـ "لجنة وزارية للحرب" (CIG)³ تحت قيادة جماعية تتكون من الباءات الثلاثة مهمتها قيادة الجيش بواسطة هيئة الأركان العامة.

أما عبدالصعيد العسكري فقد اتفقوا على مضاعفة العمليات العسكرية على الحدود و دخول الوحدات المرابطة هناك إضافة إلى دخول قيادة أركان الحرب و الوزراء الذين ترتبط صلاحياتهم مباشرة بالداخل.

كما فوض المجلس الوطني الحكومة المؤقتة التفاوض مع حكومة العدو حول مبدأ تقرير المصير مع الرجوع إليه في حال تعلق الأمر بوقف إطلاق النار و العمل على تعزيز إمكانيات الثورة السياسية و العسكرية و تلقي الإعانات من كل المصادر التي تتعاطف مع القضية الجزائرية⁴. و أهم ما يستنتج هو أن الدورة الثالثة للمجلس الوطني قد خرجت بقرارات هامة و صارمة خاصة فيما يخص هيكلة الجيش و إنشاء هيئة للأركان العامة و لجنة وزارية للحرب، رغم ضراوة المعركة، و هو ما يعبر عنه علي كافي بالقول⁵ " أنها كانت هامة حيث نجحت في توحيد الصفوف من جديد أمام الأخطار الخارجية الداهمة، و قدمت علاجا مؤقتا لمسألة عويصة و شائكة لمسألة قيادة الثورة".

4-تطور الهيئات العسكرية لجيش التحرير الوطني (1960-1962).

Achour Cherfi , op , cit, p 88-89.

¹ ولد في 07 ديسمبر 1922 بعزابة (سكيكدة) درس بمسقط رأسه، وانضم مبكرا لحزب الشعب ثم حركة الانتصار، شارك في مظاهرات الثامن ماي 1945، واعتقل حينها بسجن سكيكدة ثم الكلية ثم لامبيز، وبعد الإفراج عنه انتدب كمستشار بلدي لحركة الانتصار من 1947 إلى 1952، وبعد اندلاع الثورة انضم إلى جبهة ت و وشارك في هجومات 20 أوت 1955، وبعد مؤتمر الصومام عين كعضو في الولاية الثانية، و في 1957 أسندت له قيادة الحدود الشرقية وخلال 1958 عين كعضو في قيادة هيئة الأركان لجيش التحرير، وفي 1960 عين نائبا لقائد الأركان، شارك في المرحلة الأولى من مفاوضات ايفيان. أنظر: المركز و.د.ب.ح.و.ث. أول نوفمبر 1954، موسوعة أعلام الجزائر، مرجع سابق، ص ص 285-286.

² قايد أحمد (1921-1978) ولد في تبارت تحصل على اجازة مدرس وجند أثناء الحرب العالمية الثانية وأسس شعبة للإتحاد الديمقراطي وأصبح نائب لرئيس بلدية تيارت. التحق سنة 1956 بصفوف الثورة بغليزان وعمل مع العقيد لطفي ليصبح سنة 1958 عضوا في قيادة أركان الولاية الخامسة وعمل مساعد لبومدين في جيش الحدود. عين سنة 1960 ضمن قيادة هيئة الأركان ومثل الجبهة في مفاوضات ايفيان، وقف الى جانب زميله بومدين. وبعد الاستقلال عين نائبا في الجمعية التأسيسية ووزيرا للسياسة. أنظر: طافر نجود، مرجع سابق، ص ص 302-303.

³ CIG :Comité Interministériel de le Guerre.

⁴ المجاهد، ع 102، 14 أوت 1961، ص 12.

⁵ علي كافي، مصدر سابق، ص 259.

4-1. نشأة هيئة الأركان العامة.

لقد كان من بين أهم قرارات المجلس الوطني في دورته الثالثة المنعقدة في طرابلس ما بين 16 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960 هو إنشاء هيئة الأركان العامة و التي تسلم هواري بومدين مهامها رسميا يوم 23 جانفي 1960¹ و تشكل مجلسها على النحو الذي يتشكل منه مجلس الولايات بالداخل كما أسلفنا سابقا و اتخذت من غار الدماء مقرا لها بالحدود التونسية الجزائرية، و قد حددت مهام هيئة الأركان العامة وفق التعليمات التي أصدرتها اللجنة الوزارية للحرب بتاريخ 31 جانفي 1960، و هي على النحو التالي:

- يتوجب على الهيئة تموين الداخل بالعتاد الحربي و بالمال و الإطارات.
 - يخضع قادة الولايات و قادة الحدود إلى سلطة هيئة الأركان العامة في كل المسائل العسكرية.
 - تعد هيئة الأركان مسؤولة عن التكوين و التدريب العسكري للإطارات و على معسكرات الراحة.
 - يمكن للهيئة ترقية الضباط إلى رتبة " نقيب " بناء على اقتراحات الداخل.
 - تشرف الهيئة على مصلحة الشرطة العسكرية في المناطق التي يتم تحديدها بالاتفاق مع اللجنة الوزارية للحرب.
 - تشرف الهيئة على مصلحة الصحة العسكرية التي تزاوّل نشاطها في مناطق محددة.
 - يتوجب على الهيئة تقديم تقارير منتظمة حول نشاطها إلى اللجنة الوزارية للحرب².
- لقد كان التحدي بالنسبة لهيئة الأركان هو خلق الانسجام بين وحدات جيش ت. و. و التنسيق فيما بينها و رفع التحدي أمام القوات الفرنسية و قياداتها و ذلك لكي يتسنى لهم الوصول إلى التفاوض من موقع قوة³.

استلمت هيئة الأركان العامة مهامها أين تركز نشاطها في البداية على تنظيم و تنشيط جيش الحدود و الحصول على الأسلحة و إيصالها إلى ولايات الداخل، حيث بادرت أولا إلى إنشاء مكتب تقني بمثابة هيئة أركان مصغرة أسند الإشراف عليها إلى بعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي من ذوي الرتب العليا⁴، كما استطاع بومدين فرض الانضباط على الحدود الشرقية من خلال استمالة

¹Harbi, FLN Mèrage et Réalité, op, cit, p 263.

² انظر مهام قيادة الأركان العامة كما حددتها التعليمات الحكومية الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1961 في : عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 478.

³ سليمان الشيخ، مصدر سابق، ص 100.

⁴ من بين الضباط نذكر: النقيب زرقيني محمد- سليمان هوفمان- محمد بوتلة- عبد المؤمن شابو. ينظر : الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 149.

قادتها و كسبهم إلى صفه (الشاذلي بن جديد-عبد الرحمن بن سالم و الزين النوبلي). أين أصبحت الوحدات كلها تخضع إلى قيادة موحدة و مركزة متجاوزا النعرات القبلية و الجهوية التي كانت سائدة قبل في صفوف وحدات الجيش، حيث قام بإدماج وحدات الولايات الثانية- الثالثة و الرابعة المتجمدة على الحدود بجنود و ضباط القاعدة الشرقية و أعاد انتشار الوحدات في مناطق جغرافية جديدة¹، كما تضمنت خطة عمل الهيئة إنشاء منطقتين للعمليات العسكرية على الحدود الشرقية، واحدة شمالية بقيادة عبد الرحمن بن سالم بمساعدة الشاذلي و عبد القادر شابو، و شكلت بها أربعة عشر فيلقا و أخرى جنوبية أسندت مهامها لصالح بن ديدى المدعو (السوفي) بمساعدة السعيد عبيد و محمد علاق و شكلت بها ستة فيالق، كما أنشأت كذلك قيادة المنطقة الصحراوية على الحدود الجزائرية التونسية الليبية بقيادة الطيب فرحات و محمد قناز، و نفس العملية عرفتها الحدود الغربية حيث قسمت كذلك إلى منطقتين عسكريتين، واحدة شمالية و أخرى جنوبية. فضلا عن استحداث كتائب الأسلحة الثقيلة دون المساس بالأسس و التنظيمات التي أقرها مؤتمر الصومام من حيث الرتب أو التقسيمات².

و بهذا تنظيماً استطاع بومدين و في ظرف ستة أشهر من توحيد الجيش في الحدود الشرقية و الغربية أين أصبح باستطاعته مراقبة تنظيم الجيش و هو في مراكزه القيادية سواء بغار الدماء في تونس أو بالعوجة في المغرب³، و حوله إلى جيش منضبط و خاضع بشكل كامل و مباشر لهيئة الأركان العامة، أين سيتمكن في مراحل متقدمة من فك الضغط على ولايات الداخل و مساعدتها في تجاوز مخطط شال سواء من خلال إدخال الأسلحة أو أفواج المجاهدين المرابطين على الحدود أين سنأتي إلى ذكر ذلك لاحقا ضمن مواجهة الحكومة المؤقتة لمخططات الجنرال ديغول بما فيها مخطط شال.

4-2. استقالة هيئة الأركان العامة.

لقد كان من بين مخرجات الدورة الثالثة للمجلس الوطني توحيد ج ت و المرابط بالحدود تحت سلطة واحدة تتمثل في هيئة الأركان العامة و إلغاء وزارات القوات المسلحة و استبدالها باللجنة الوزارية للحرب التي أسندت قيادتها للباءات الثلاثة، فمن الناحية المبدئية هو خضوع هيئة الأركان لسلطة اللجنة الوزارية للحرب، لكن يبدو أن هذه الأخيرة لم تمارس سلطتها بسبب انشغال أعضائها

¹ نفسه، ص 151.

² عبد الله مقلاتي، التاريخ العسكري للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 112-113. و: الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 155-

157.

³ سليمان الشيخ، مصدر سابق، ص 100.

بمسائل أخرى، و هو ما حاولت قيادة هيئة الأركان العامة استغلالها خاصة بعد تنامي قوة جيش الحدود من خلال استغلال هذه الوضعية لتدعم نفسها¹ و توجه انتقادات لاذعة للحكومة المؤقتة و اتهامها بالعجز عن القيام بتنفيذ القرارات المتخذة.

و قد برزت بوادر الخلاف الأولى بين هيئة الأركان و اللجنة الوزارية للحرب مباشرة بعد الدورة الأخيرة للمجلس الوطني، حيث كان جوهر الخلاف هو من تكون له السلطة على الولايات الداخلية، فقيادة الأركان كانت ترى في نفسها الأحق في الإشراف على كامل الجيش داخليا و خارجيا باعتبارها هي القيادة العامة للجيش و أن على اللجنة الوزارية أن تتعامل معها على هذا الأساس و بالتالي أن تضع تحت تصرفها المساعدات التي تخصصها للداخل و هي المخولة بإيصالها و أن مرجعيتها هو المجلس الوطني الذي حولها هذه الصلاحيات²، بينما اللجنة الوزارية كانت ترى خلاف ذلك لأنها هي المرجعية من حيث المراقبة و التوجيه بالنسبة لهيئة الأركان التي حسبها مسؤوليتها تتوقف على المناطق الحدودية فقط - جيش الحدود - لأنها مستقرة بالخارج، و لا يمكن لها أن تمارس سلطتها على جيش الداخل و لم تعد إلى الداخل كما كان مقررًا³.

و بناء عليه اجتمعت اللجنة الوزارية للحرب في إصدار قرار من الحكومة المؤقتة يلزم هيئة الأركان بنقل مركز قيادتها إلى الداخل من أجل توحيد الجيش الذي اجتمع على الحدود و بقي عاثرا في الداخل، و هو ما حصل حيث أصدرت الحكومة المؤقتة هذا القرار ملزمة دخول هيئة الأركان و جيش الحدود و في أجل لا يتعدى 31 مارس 1961 و هو ما رفضته هذه الأخيرة⁴.

نقطة خلاف أخرى تمثلت في مسألة المفاوضات، أين اعتبرت هيئة الأركان أن سياسة الحكومة المؤقتة التفاوضية مبنية على الكثير من التنازلات، مشككة في الوقت نفسه في نوايا الوفد المفاوض و معترضة كذلك على توقيت المفاوضات و ظروفها معتبرة أنه من الواجب تأجيلها إلى أن يتم حل النزاع القائم بينها و بين الحكومة المؤقتة⁵. و جدير بالذكر هنا أن موقف هيئة الأركان لم يكن معارضا للمفاوضات بقدر ما كان موقفا غامضا و مهاريا، فهي لم ترفض المفاوضات بل أعلنت أنها ترد الوصول

¹ في هذا الصدد يشير محمد زروال أن بومدين طلب أن يكون عضوا في اللجنة الوزارية للحرب، لكن الباءات رفضوا طلبه، و من هنا بدأ الخلاف بين الهئيتين، ينظر محمد زروال، مصدر سابق، ص 53.

² صالح بلحاج، أزماة جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص ص 59-60.

³ نفسه، ص 60.

⁴ كان بومدين يدرك أن دخوله الجزائر سيفقده السيطرة على جيش الحدود، ضف إلى ذلك عدم وجود ضمانات بقبول قيادات الداخل لقيادته، إضافة إلى صعوبات اجتياز الخطوط المكهربة فالوصول إلى الداخل هو رهان غير مضمون، و هو ما حصل بعد استشهاد العقيد لطفي محاولا اجتيازه. ينظر: الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 219 و الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 161.

⁵ زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني، جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 133-136.

إلى تسوية سلمية لكن اعترافها كان على الأسلوب الحكومي خاصة بعد تعيين كريم بلقاسم على رأس الوفد المفاوض في مفاوضات ايفيان الأولى¹.

أما القطرة التي أفاضت الكأس و أدت إلى القطيعة التامة بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة فكانت حادثة اختطاف الطيار الفرنسي، حيث و بتاريخ 21 جوان 1961 تمكنت قوات الحدود من إسقاط طائرة فرنسية (ف 84) و وقع قائدتها الملازم " قايارد " في الأسر، و عليه تدخلت الحكومة التونسية بسرعة مطالبة الحكومة المؤقتة بتسليم الطيار الفرنسي بحكم أن الحادث وقع بأراضيها مهددة بالتدخل ضد جيش التحرير الوطني و قطع التموين عنه²، لكن هيئة الأركان رفضت تسليمه للسلطات التونسية لتباشر على إثره الأخيرة إجراءات فرض الحصار على جيش الحدود و قطع الماء و المؤونة عنه³، لينقل على إثرها رئيس الحكومة المؤقتة عباس فرحات إلى مقر هيئة الأركان و التقى بومدين الذي أصر على رفض تسليم الطيار مدعيا بأنه مات، و هو ما دفع الحكومة المؤقتة إلى توجيه إنذار شديد اللهجة لهيئة الأركان.

أمام هذه الضغوطو كتعبير عن رفضهم لسياسة الحكومة المؤقتة، قام أعضاء هيئة الأركان بتقديم استقالتهم يوم 15 جويلية 1961⁴، و أعدوا مذكرة مطولة قدموها لرئيس الحكومة المؤقتة طرحوا من خلالها جميع الأسباب و الوقائع التي دفعتهم للاستقالة و حملت انتقادات لسوء تسيير المالية و العلاقة بين الحكومة التونسية و الحكومة المؤقتة التي وصفوها بالمنحرفة⁵.

كما أن رسالة الاستقالة تضمنت دعوة إلى دعوة المجلس الوطني للانعقاد و الفصل في القضية، كما لم تستبعد قيادة الأركان إدخال طرف ثالث في الصراع و هو السجناء الخمسة، حيث أعلنت الهيئة أنها " تحتكم إلى أعضاء المجلس الوطني الذين يوجدون في الداخل و على وجه الخصوص الموجودين في الخارج و التوجه كذلك إلى السجناء الخمسة الذين بقي فيهم بصيص أمل و الثقة للتحكم..."⁶.

بعد تقديم الاستقالة مباشرة انتقلت قيادة الأركان العامة إلى ألمانيا أين اتصلوا بممثل فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا عمر داود ملتسمين منه تسليم المسجونين الخمسة تقريراً بخصوص الخلاف الموجود و تحكيمهم في ذلك، و تجدر الإشارة أن هيئة الأركان قبل مغادرتها تمكنت من تعبئة

¹ صالح بلحاج، أزمت جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 61.

² الشاذلي، مصدر سابق، ص 158.

³ Harbi, FLN Mèrage et Réalité, op, cit , p 271.

⁴ محمد زروال، مصدر سابق، ص 54.

⁵ انظر نص رسالة الاستقالة في الملحق رقم 14. وأيضا: علي كافي، مصدر سابق، ص 260-263.

⁶ Harbi, Les Archives, op, cit, pp 331-332.

ضباط الحدود و كسبهم إلى صفها، حيث وقع 21 ضابطا في الحدود الشرقية على عريضة تدين تصرفات الحكومة المؤقتة¹، و هو نفس الموقف الذي اتخذته ضباط الجبهة الغربية الذين أصدروا بيانا يوم 28 جويلية 1961 وقعه 19 ضابطا حملوا فيه الحكومة المؤقتة مسؤولية عزلة و تراجع دور جيش التحرير في الداخل و الخارج، و منددين بسياساتها المنافية لمبادئ الثورة و قرارات مؤتمر طرابلس². و بعد استلامه لرسالة الاستقالة رفض فرحات عباس هذا الأمر مشيرا بأن الوضع العسكري لا يسمح بذلك، فيما قامت اللجنة الوزارية للحرب بتعيين الرائد موسى بن احمد كمكلف بتسيير هيئة الأركان بالنيابة، لكن ضباط الناحية الشرقية و الغربية رفضوه³.

و في ظل هذه الأجواء المكهربة و المتسمة بانعدام الثقة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان و تفاديا لأي انحراف أو تمرد، خاصة في ظل السياسة الفرنسية الداخلية و تهديدات ديغول بإمكانية اللجوء إلى تقسيم الجزائر بعد فشل مفاوضات " لوقران " التي أجريت من 20 إلى 28 جويلية 1961، حيث صرح بأن تمسك الوفد الجزائري بشروطه سوف يؤدي إلى تقسيم الجزائر إلى مناطق سوف تبقى تحت السيادة الفرنسية و يجمع فيها كل الراغبين في البقاء تحت " ظل العلم الفرنسي"⁴، و معلنا بأن "الدفاع عن عمالتين أسهل من الدفاع عن 13 عمالة"⁵، لم يعد أمام الحكومة المؤقتة أي مبرر تعترض به على انعقاد المجلس الوطني، حيث تقرر دعوته للاجتماع بهدف دراسة الأوضاع السياسية و العسكرية بالجزائر.

5-الدورة الرابعة للمجلس الوطني وتشكيل الحكومة الثالثة أوت 1961.

لقد جاء اجتماع المجلس الوطني الرابع في أجواء مشحونة كسابقه من الاجتماعات خاصة على إثر تصاعد الأزمة و الخلاف بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان و فشل مفاوضات " لوقران "، و هو ما دفع الحكومة المؤقتة إلى استدعاء أعضاء المجلس الوطني إلى عقد اجتماع. حيث التم الشمل بتاريخ 09 أوت 1961 بطرابلس. حضره 28 عضوا⁶، و امتد إلى غاية 27 أوت 1961، و قد تضمن جدول الأعمال مناقشة أربعة مسائل و هي : وضعية الولايات - التقرير الذي بعثه المساجين الخمسة -

¹ الشاذلي، مصدر سابق، ص 159-160.

² Les Archives Nationales Algériennes " Prise de Positions des Officiers de L'ouest Après la dé mission des membres des L' EMG " , microfiche ; c023.

³ مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص ص 190-191.

⁴ Alistair Horne, op, cit, p 437.

⁵ سيد علي احمد مسعود : قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1962/1959 المرجع السابق ص 507

⁶ نفسه

الوضعية في الحدود التونسية والمغربية الجزائرية - المفاوضات مع فرنسا، كما تم التطرق إلى مشاكل الثورة¹.

بعد بداية جلسات المناقشة ظهرت ثلاثة تكتلات هي هيئة الأركان، قدماء المركزين و الحكومة المؤقتة و كان كل طرف يدافع عن أفكاره و توجهاته، فهيئة الأركان في مسألة السلطة اقترحت إنشاء قيادة جديدة موحدة للجبهة و جيشها في الداخل و الخارج و تكون مستقرة في الحدود و تضم الباءات الثلاثة و هيئة الأركان²، أما قدماء المركزين فاقترحوا تشكيل قيادة جديدة للجبهة في الداخل متميزة و ذات سلطة على الحكومة، فيما كانت عيون كريم بلقاسم على منصب عباس فرحات في رئاسة الحكومة و وقف ضد إنشاء مكتب سياسي متميز عن الحكومة المؤقتة يقتصر دورها على العمل الدبلوماسي فقط³.

و زيادة على مسألة القيادة، أثّرت كذلك قضية المفاوضات أين قدم كريم بلقاسم رئيس الوفد المفاوض عرضا عن ملف المفاوضات و بين مظاهر التشدد التي أبداهها أمام المندوبين الفرنسيين، مؤكداً تمسكه بالحل التفاوضي على أساس تقرير المصير و الاستقلال في إطار الوحدة الوطنية و السلامة الترابية بما في ذلك الصحراء⁴، فيما اعتبرت هيئة الأركان أن الحكومة تتجه نحو حل من النموذج الاستعماري الجديد الذي يضحى بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا⁵، و قد نجح كريم بلقاسم في دفع أعضاء المجلس الوطني إلى التصويت بالإجماع لصالح المفاوضات و تجديد الثقة في كريم بلقاسم مدعماً بتزكية المسجونين الخمسة من أجل النجاح في المفاوضات القادمة⁶.

و أمام تنافر الأقطاب الثلاثة و رفض المقترحين المقدمين من هيئة الأركان العامة و المركزين و الإبقاء على الحكومة المؤقتة كجهاز قيادي للثورة، لم يبق غير الحسم في مسألة الرئاسة و الأعضاء حيث تم تعيين لجنة خاصة⁷ مكلفة بالتشاور و استطلاع آراء الحاضرين حول موضوع تعيين حكومة جديدة.

و بعد أيام من المشاورات انبثق عن اجتماع المجلس الوطني ث ج. تشكيل ثالث حكومة مؤقتة

¹Ferhat Abbas, Autopsie, op, cit, p 309.

²Gilbert Meynier, Histoire Intérieure, op, cit, p 372-373. ص 111. و محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 111.

³انظر مداخلة كريم بلقاسم، علبة مصورة رقم C21. نقلا عن سيدعلي احمد مسعود : التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960/1961 المرجع السابق ص 184

⁴نفسه.

⁵محمد حربي، الأسطورة و الواقع، سابق، ص 136.

⁶صالح بلحاج، جذور السلطة في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 91-92.

⁷ضمت اللجنة كل من عمر بوداود، محمدي السعيد و محمدي بن يحي، انظر: دحلب، مصدر سابق، ص 136.

برئاسة بن يوسف بن خدة خلفا لفرحات عباس، وتولى كريم بلقاسم الذي كان مرشحا بقوة للرئاسة منصب وزير الداخلية و نائبا للرئيس، و بقي بالصفوف على رأس الاستعلامات، و محمد يزيد كوزير للإعلام، فيما وجد بن طوبال نفسه وزيرا بدون حقيبة، وتم ترقية دحلب إلى منصب وزير الخارجية في حين رفض فرحات عباس تعيينه في منصب وزير للدولة¹.

و إلى جانب تعديل الحكومة، قام المجلس الوطني بدراسة أوضاع جيش التحرير في الداخل و الخارج، حيث صادق على مقررات تنص على تعزيز نشاط جبهة ت. و. وتعبئة الجماهير الجزائرية و رفع مستواها النضالي و تدعيم أجهزة الإطارات السياسية و الاجتماعية²، و أمر هيئة الأركان العامة بالتراجع عن استقالتها و أوصاها بمضاعفة الجهود من أجل تزويد الولايات بما تحتاجه تمهيدا لمتطلبات المرحلة الثالثة من مراحل الثورة، كما ناقش أيضا محتوى التقرير الذي بعث به المسجونون الخمسة³.

و من بين القرارات الأخرى التي صادق عليها المجلس الوطني ث. ج. تلك التي تتعلق بالسياسة العامة، حيث و على المستوى الخارجي دفع المجلس إلى توسيع عمل الثورة الجزائرية الذي يدخل في نطاق سياسة عدم الانحياز و اتخاذ الإجراءات اللازمة لإضعاف الموقف الدولي للحكومة الفرنسية من خلال تجنيد أقصى ما يمكن من وسائل الإعانة المادية و السياسية و الدبلوماسية، منوها بالدعم الذي تتلقاه الثورة من الدول الاشتراكية، الإفريقية، الآسيوية و أمريكا اللاتينية⁴.

و رغم أن الخلافات ظلت قائمة بين قادة الثورة و توسعها إلى أطراف أخرى، إلا أن الملاحظ أن الثورة الجزائرية عرفت تحولا جديدا في مؤسساتها منذ تأسيس الحكومة المؤقتة كبديل للجنة التنفيذ و التنسيق أين أعطى هذا التحول بعدا سياسيا و دبلوماسيا قويا للثورة خاصة مع اعتراف الكثير من الدول بها.

¹Ferhat Abbes, Autopsie, op, cit, P 309. و سعد دحلب، مصدر سابق، ص 136-137.

²جريدة المجاهد، ع 103، 28 أوت 1961، ص 03.

³محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 02، مرجع سابق، ص 163.

⁴للاطلاع على البيان الختامي لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الرابعة كاملا، انظر: المجاهد، ع 103، 28 أوت 1961، ص 03. وانظر الملحق رقم 11.

المبحث الثاني : الجمهورية الفرنسية الخامسة في مواجهة سلطة جبهة التحرير الوطني (1958-1962).

1- شارل ديغول في السلطة.

لقد أدى ضعف السلطة في فرنسا و فشل الإصلاحات السياسية التي تبنتها حكومة "فليكس غايارمجلسدة في القانون الإطار الذي أشرنا إليه سابقا في وقوع أزمة كبيرة مع المستوطنين أدت في النهاية إلى حجب المجلس الوطني الفرنسي الثقة منها في 15 أبريل 1958 بأغلبية 321 صوتا مقابل 255 صوتا¹ أين دخلت فرنسا على إثرها في حالة فراغ حكومي دام 28 يوما.

و في خضم هذا الوضع المضطرب، أقدم المستوطنون على تشكيل لجان الأمن القومي (Les Commités de salut public) و طالبوا بتشكيل حكومة إنقاذ عمومي (Gouvernement de salut public)، و رغم أن الرئيس الفرنسي روني كوتيتحاول معالجة أزمة الفراغ الحكوميمن خلال تكليف السيد" بيار بفليمان "Pierre Bfilimin بتشكيل حكومة، أين أعلن هذا الأخير يوم 02 ماي 1958 أمام المجلس العام بأنه " يجب استغلال كل الفرص لفتح باب الحوار مع الثوار " و هو ما أفقده ثقة المستوطنين و أدى إلى انسحاب روبير لاكوست من الجزائر في 10 ماي 1958 مقرر عدم المشاركة في الحكومة المزمع تشكيلها أين أصبحت بذلك الجزائر كذلك تعيش فراغا سياسيا².

إن تسارع الأحداث و تطورها تمخض عنه تشكيل لجنة الإنقاذ العام المتكونة من العقلاء) دو كاستل- ترانكي، تومازو- لاغايارد- بوردي- آرنولد- مورو- غوتي- مونتي- لوفافر)³، و قد تزعمها الجنرال ماسو، كما منحت السلطات العسكرية و المدنية في الجزائر للجنرال سالان و الذي سيتعاون مع سوستيل من أجل التمهيد لدعوة " ديغول " إلى تولي السلطة، و يبدأ بالضغط من خلال انطلاق تظاهرة كبيرة يوم 19 ماي 1958 بمدينة الجزائر شارك فيها أكثر من 30 ألف مستوطنا مطالبين بإقامة حكومة إنقاذ عمومية⁴، أين خطب فيهم الجنرال سالان "قائلا "مهمتنا هي حمايتكم، و لو بشكل مؤقت للأخذ بأيدي الجزائر الفرنسية...أطلب منكم أن تضعوا فينا كامل الثقة و في الجيش و قيادته"⁵.

و رغم أن بيير بفليمان حاز على ثقة الجمعية الوطنية ب 462 صوتا ضد 112 صوتا يوم 14 ماي 1958 إلا أن المظاهرات لم تتوقف و ليتصاعد التوتر أكثر عندما لوح الجنرال ماسو بالعصيان و الانقلاب، و أعلن رفقة سالانأنهما استولا على الحكم في الجزائر موجّهين نداء إلى ديغول من أجل تولي

¹ عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 415.

² نفسه، ص 416.

³ La Dépêche de Constantine, N 16241, 14 Mai 1958.

⁴ عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص 238.

⁵ باتريك ايفينو و جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج 02، مرجع سابق، ص 72.

مقاليد السلطة و مهددين بفصل الجزائر عن فرنسا.

هذا التهديد سرعان ما تجسد بعد عبور وحدات المظليين البحر المتوسط و السيطرة على جزيرة كورسيكا في 24 ماي 1958 مهددين الحكومة بالاستيلاء على فرنسا نفسها، و هو التهديد الذي أتى بثماره بعد اجتماع بفليمان و ديغول في 27 ماي 1958 أين وافق الأول على الاستقالة و تسليم السلطة لديغول كرئيس للحكومة، و هو ما وافق عليه البرلمان يوم 01 جوان 1958 بأغلبية 329 صوتا ضد 224 صوتا مع تمتعه بسلطات خاصة لتسيير شؤون البلاد لمدة ستة أشهر دون أن يحاسبه البرلمان¹.

2- إستراتيجية ديغول تجاه جبهة التحرير الوطني (1958-1962)

2-1. الإصلاحات السياسية والإدارية.

مباشرة بعد تولي ديغول السلطة في فرنسا سارع إلى زيارة مدينة الجزائر في 04 جوان 1958 وسط احتفالات كبيرة من طرف المستوطنين و الجيش الفرنسي العامل في الجزائر، أين ألقى على مسامعهم خطابا تناول فيه القضية الجزائرية و شرع في توضيح سياسته التي رسمها لحل القضية الجزائرية مؤكدا العمل على إنشاء نظام موحد يتساوى فيه المسلمون الجزائريون بالمستوطنين الأوروبيين، و بالتالي إنشاء كيان جزائري موحد و متعاون مع فرنسا²، داعيا قادة جبهة تو. بعد أن أشاد بشجاعتهم في خوض الثورة منذ أربعة سنوات و مواصلتها إلى المصالحة معلنا فتح أبواب المصالحة أمامهم أين كان هذا النداء بمثابة دعوة منه إلى وقف إطلاق النار³.

و دعما لمركزه و سلطاته، قام ديغول باختيار أعضاء حكومته و عين على رأسها ميشال دوبري⁴، كما قام في 28 جوان 1958 و بعد أن منح له حق التشريع لمدة ستة أشهر دون تدخل البرلمان بإصدار مجموعة من المراسيم تحدد الشروط التي ينبغي أن تمارس فيها السلطات العسكرية الصلاحيات المسندة إليها بصفة مؤقتة مكان السلطات المدنية، أين تركزت بذلك كل السلطات في يد العسكريين خاصة الذين لعبوا دورا في حركة 13 ماي 1958⁵.

أما في الجزائر و بعد تيقن ديغول باستحالة العودة إلى الحياة المدنية العادية، قرر الاعتماد الكلي على الجيش في تسيير الشؤون السياسية - الإدارية، أين قرر تفويض ونقل جزء من صلاحياته

¹ عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج 02، ص 142-143، و عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 416-417.

² Yve Courriere, La Guerre d'Algerie, L'heure des Colonels, Préface de Joseph Kessel, Ed, Fayard, p385.

³ Ibid, p, 386.

⁴ شارل ديغول، مذكرات الأمل و التجديد، 1958-1962، تر : سموي فوق العادة، منشورات عويدات، لبنان، ط 01، 1971، ص ص 301-302.

⁵ عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 366.

الخاصة في تسيير الجزائر للجنرال راؤول سالان حيث عينه مندوبا عاما للحكومة إلى جانب قيامه بمنصب القائد العام للقوات الفرنسية المسلحة في الجزائر، و هي الصفات التي خولته بأن يكون في منصب " وزير الجزائر " متمتعا بصلاحيات واسعة تساعده على أداء مهامه¹.

و قد بادر الجنرال ديغول إلى القيام بإصلاحات سياسية لفائدة المسلمين الجزائريين بهدف إدماج فئة منهم في الحياة السياسية و إشراكهم في صنع القرار السياسي على مستوى فرنسا أو الجزائر، أين تعددت المراسيم و القرارات التي سوف يتم بموجبها التأسيس القانوني لمنح حقوق المواطنة التامة للمسلمين الجزائريين و منها:

- مرسوم 28 جوان 1958 (المتعلق بتكوين و مراجعة القوائم الانتخابية).

- مرسوم 03 جويلية 1958 والذي ينص على إنشاء نظام انتخابي موحد بين المسلمين الجزائريين و المستوطنين الأوروبيين، و كذلك منح حق التصويت للمرأة المسلمة لأول مرة².

كما أتبع هذه المراسيم بمراسيم أخرى تصب كلها في إطار التحضير للاستفتاء المزمع إجراؤه بتاريخ 28 سبتمبر 1958 مثل مرسوم 20 أوت 1958 و الذي يدعو النخبين الجزائريين إلى المشاركة بقوة في الاستفتاء، و كذلك مراسيم 7 و 15 نوفمبر 1958 التي كفلت للعمالات الجزائرية التمثيل البرلماني المناسب لعدد سكانها³، كما قام بزيارة إلى الجزائر يوم 27 أوت و استقبل في اليوم الموالي عدد كبير من الشخصيات الأوروبية و المسلمة داعيا إياهم إلى المشاركة في الاستفتاء الذي حسبه سوف يؤدي إلى تجديد مؤسسات الدولة، مضيفا بأن تأثير مشاركة الجزائريين سوف يساهم في تأسيس روابط على أسس جديدة بين الوطن الأم و أيضا الجزائر مع أراضي عموم فرنسا...و بواسطة انتخابهم سيوجب سكان الجزائر على مسألة مصيرهم الخاص بهم⁴.

إن تعيين سالان في منصب مندوب عام بدل منصب وزير مقيم كسابقه لأكوست أسندت له كل اختصاصات الحاكم العام المدنية و العسكرية، أين أصبحت اختصاصاته تشملا لإشراف على تسيير كل المرافق العامة في الجزائر باستثناء تلك المرتبطة مباشرة بالوزارات المعنية بفرنسا مثل العدل و الدفاع و التعليم. كما يعتبر مسؤولا عن حفظ النظام العام و استتباب الأمن⁵.

هكذا ظهرت سياسة ديغول بوضوح في صيف 1958 عندما قرر إعادة النظر في الدستور و

¹Ive Courriere, L'heurs des Colonel, op, cit, p 388.

² و للاستزادة أكثر في نص المرسوم ينظر : خميسة مدور، مرجع سابق، ص ص 516-519.

³ عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 366.

⁴ رمضان بورغدة مرجع سابق، ص 202.

⁵ محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 250.

إجراء استفتاء شعبي يوم 28 سبتمبر 1958 من أجل الحصول على السلطة المطلقة و ذلك تحسبا لمواجهة المعارضين سواء من العسكريين أو المستوطنين الذين يرفضون الاعتراف بجبهة تو. و التفاوض معها و رفض كذلك أي سياسة تهدف إلى منح بعض الامتيازات للمسلمين للجزائريين.

إن قرار ديغول باللجوء إلى الشعب الذي حسبه هو صاحب السيادة و هو الذي يقرر و يبدي موافقته أو معارضته على ما تقوم به القيادة السياسية في البلاد يعني أنه ماض في سياسته و فيتطبيق الإصلاحات السياسية – الإدارية و الاقتصادية الاجتماعية التي أعلن عنها في كل خطابه.

و قد طلب الجنرال ديغول من الشعب أن يصوت على سياسته الجديدة بعد إدخال تغييرات على دستور 1946 و التي تنص على ما يلي¹:

- ✓ سيادة الشعب.
- ✓ خضوع العسكريين للقادة المدنيين.
- ✓ احترام حقوق جميع الأفراد.
- ✓ احترام حقوق و حرية العمل بالنسبة للمنظمات النقابية.
- ✓ حرية تقرير المصير لجميع الشعوب.
- ✓ حل تفاوضي للجزائر.
- ✓ حل المنظمات اليمينية المتطرفة.
- ✓ إعادة تنظيم هياكل الدولة على المستوى المحلي و انتهاج سياسة اللامركزية.
- ✓ وجود نصوص قانونية تثبت استقلالية الأحزاب السياسية.

و كانت نتيجة هذا الاستفتاء وفقا للصحافة الفرنسية حصول ديغول على تأييد مطلق، أين صوت 76 % من مجموع الناخبين بنعم على الدستور الجديد أو 96 % من مجموع الذين شاركوا في الانتخابات².

و بعد أن فرغ ديغول من عملية الاستفتاء و تأكد من مساندة الشعب لسياسته قرر القيام بزيارة رابعة إلى الجزائر بهدف الشروع في تطبيق الإصلاحات التي وعد بها، أين نجد أنه حاول اللعب على وتر الإصلاحات الاجتماعية و الاقتصادية لتصحيح الأوضاع المزرية التي خلفتها الحكومات الفرنسية السابقة، و هو ما أعلن عنه في خطابه الهام في قسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958³.

¹ أعمار بوحوش، مرجع سابق، ص 422.

² Alistair Horne, op, cit , p 318.

³ عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 378.

2-2. المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

2-2-1. مشروع قسنطينة.

بعد نجاح الاستفتاء على الدستور الفرنسي توجه ديغول إلى الجزائر فزار مدينة الشلف يوم 02 أكتوبر 1958 معلنا أن الجزائر وفرنسا لهم قدر واحد و هو ما اعتبر بأن الرجل يبحث عن الإدماج الكلي للجزائريين مع فرنسا، ليعلن في اليوم الموالي 03 أكتوبر بساحة "لابريش" البريد المركزي عن مشروعه الاقتصادي الاجتماعي الذي يهدف للرقى بالجزائر مصرحا بأن "الجزائر يجب أن تأخذ نصيبها من الحضارة و تتمتع بكل حقوق المواطن في العيش الكريم و الشريف" معلنا ضرورة الدخول في نظام إصلاحي صارم على مدار خمس سنوات، أين اعتبرت الصحافة هذا التصريح بمثابة "التجديد الفعلي لمستقبل الجزائر فرنسية"¹.

إن مشروع ديغول و الذي استهدف تحقيق ترقية اقتصادية و اجتماعية للجزائريين بعد ترقيةهم السياسية و الذي أصبح يعرف ب" مخطط قسنطينة " و المقرر تطبيقه على مدى خمس سنوات (1959-1963) تضمن النقاط التالية² :

- 1- فتح مجالات العمل أمام المسلمين الجزائريين في فرنسا بنسبة 10 %.
- 2- خلق 400 ألف منصب شغل جديد خلال الخمس سنوات المقبلة و تحقيق المساواة في الأجور بين المسلمين و الأوروبيين وفق شبكة الأجور المطبقة في الميتربول.
- 3- التوسع في إنشاء المدارس، حيث يجب إيجاد فرص التعليم ل 2/3 من الأطفال المسلمين من كلا الجنسين على أن سيكتمل عددهم في السنوات التالية.
- 4- العمل على ترقية الجزائر من خلال العمل على تهيئة الطرق و المواصلات و المرافق و التجهيزات الصحية و إنشاء المساكن، حيث تعهد بإنشاء 200 ألف وحدة سكنية لمليون نسمة.
- 5- تطوير الجزائر صناعيا من خلال إقامة قاعدة صناعية حتى يمكن القضاء على التخلف الذي يضرب الجزائر و حتى تصبح قادرة على مسيرة العصر الحاضر.
- 6- توزيع 250 ألف هكتار على الفلاحين الجزائريين.

كما تطرق ديغول في نهاية خطابه إلى موضوع الانتخابات التشريعية و التي ستكون خلال

¹La Dépêche de Constantine, N 16364-04-10-1958, et N 16365-05-10-1958.

²أنظر في هذا الصدد : شارل ديغول، مصدر سابق، ص ص 71-72. و جريدة المجاهد، ع 94، 25 أفريل 1961، ص 08. مسعود الجزائري، مشاريع ديغول في الجزائر، مصر، الدار القومية للطباعة و النشر، مصر، د.ت، ص 14-15. و: Yve Courriere, L'heurs des Colonel, op, cit, pp 428-429.

الشهرين المقبلين أين حث على ضرورة أن يكون مجموع ممثلي المسلمين الجزائريين في البرلمان بنسبة $\frac{2}{3}$.¹

و قد أولى ديغول لهذا المشروع اهتماما بالغا و سخر له إمكانيات كبرى و بادر شخصيا لتفقد ورشات المخطط من مناطق مختلفة للوقوف على سير و نجاح هذا المشروع، فعين بول ديلوفريي كمندوب عام جديد في الجزائر بداية من ديسمبر 1958، وأنشاء مجلس أعلى للإشراف على المشروع وضع على رأسه المهندس صالح بوعكوير²، كما قرر في 01 نوفمبر 1958 إنشاء مديرية للمخطط و الدراسات الاقتصادية لدى المفوضية العامة للحكومة كلفت بمتابعة تنفيذ المخطط الخماسي و البرامج السنوية إضافة إلى ترقية و إعداد مخطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر طبقا لتعليمات ديغول³.

لقد كان ديغول يدرك أن نجاح مشروع قسنطينة و جميع سياساته في الجزائر مرتبط بمدى نجاحه في الحد من نفوذ تورط الجيش في السياسة و تصميم قاداته أسوة بقادة المستوطنين على إبقاء نفوذ فرنسا بالجزائر حتى يحافظوا على وجودهم و امتيازاتهم لذلك عمل على إرساء الدعائم و الهياكل الأساسية للجمهورية الفرنسية الخامسة و التي بدأها بعد عملية الاستفتاء على الدستور في 28 سبتمبر 1958 أين قرر إجراء انتخابات تشريعية يومي 23 و 30 نوفمبر 1958 تحصلت فيها كتلته على أغلبية مقاعد البرلمان، حيث أحرزوا 189 مقعدا إلى جانب المرشحين الأحرار الذين تحصلوا على 120 مقعدا⁴، كما أنه و في شهر جانفي 1959 نجح ديغول في الانتخابات الرئاسية و تسلم السلطة لرئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة في 08 جانفي 1959، أعقبها مباشرة بعملية تطهير الجيش من القادة العسكريين على إثر تدخلاتهم في كل مرة في الأمور السياسية و محاولة ثنيه بالتراجع عن الإصلاحات التي أقرها خاصة مشروع قسنطينة⁵. البداية كانت إعطاء أوامر للجنرال ماسو وكل القادة العسكريين للانسحاب من لجنة الأمن العمومي التي شكلها الأوروبيون العسكريون في الجزائر منذ شهر ماي 1958، كما وجه رسالة إلى سالان بصفته الحاكم العام للجزائر بعد رحيل لاكوست يأمره فيها بالانسحاب هو و كل العسكريين من جميع المنظمات ذات الطابع السياسي و عدم الانخراط في أي منها مهما كانت الظروف و المبررات⁶.

¹Patrick Eveno, op, cit, p 238.

²بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 435.

³رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 335.

⁴عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 423.

⁵Yve Courriere, L'heurs des Colonel, op, cit, pp 429-430.

⁶Ibid, p 430.

كما قرراستدعاء القادة العسكريين الذين شاركوا في انقلاب 13 ماي 1958 إلى باريس و عين مكانهم شخصيات أخرى جسدت مبدأ الفصل بين العمل المدني و العمل العسكري، حيث شملت هذه التغييرات مايلي :

- استدعاء الجنرال سالان و تعيينه حاكما عاما لمدينة باريس و ضواحيها.
- تعيين بول ديلافري Paul Delouvrier مندوبا عاما للحكومة الفرنسية في الجزائر، مكلفا بالإشراف على مخطط قسنطينة و تنفيذه.

- تعيين الجنرال موريس شال قائدا عاما للقوات العسكرية الفرنسية في الجزائر و نائبا لديلافري مكلفا بتكثيف العمليات العسكرية للقضاء على الثورة¹.

كما أنه و خلال الفترة الممتدة من شهر جوان 1958 وإلى غاية شهر مارس 1959 قام الجنرال ديغول بتسريح أكثر من 1500 رجلا من ضباط الجيش سواء بإحالتهم على التقاعد أو نقلهم إلى أماكن أخرى².

2-2. سلم الشجعان.

واصل ديغول في مناوراته السياسية و مشاريعه الإغرائية التي كان ظاهرها الحرص على الحل السلمي للقضية الجزائرية و تهدئة الأوضاع، ففي الوقت الذي كان ينتظر منه إجراء الاتصالات مع قادة الثورة خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، نجد أنه أعلن في مؤتمر صحفي بقصر ماتينيون (Matignon) أمام 300 صحفي عن عرضه الجديد لقادة الثورة و هو "سلم الشجعان" كحل سياسي قصد إنهاء القتال، بعد أن بدا له أن باب الجهاد و الاجتهاد قد انسد تماما أمام جبهة و جيش التحرير الوطنيين³.

لقد كان مشروع سلم الشجعان (الأبطال) عبارة عن مناورة سياسية سلمية تدعو إلى المصالحة و تهدئة الأوضاع الداخلية في الجزائر دون التسليم و الاعتراف بجبهة التحرير كممثل شرعي و وحيد للشعب الجزائري، أين عمل على تجاوزها و البحث عن إطلاق نار محلي مع القادة العسكريين في الداخل و استسلام مقنع⁴. و في رده على سؤال حول تصريح رئيس الحكومة م.ج.ج. (المنظمة الخارجية للتمرد) كما يسميها ديغول و التي تحمل الحكومات الفرنسية المتعاقبة استمرار الحرب عبر رفضها

¹ Alistair Horne, op, cit, p 322-323.

² Ibid, p322.

³ محمد عباس، نصر بلا ثمن، سابق، ص 552.

⁴ يزيد بوهناف، مرجع سابق، ص 168.

للتفاوض¹، أجاب بالقول "إن المنظمة التي تتحدثون عنها قامت بإرادتها بتفجير الكفاح، و هي مستمرة فيه منذ أربع سنوات، سأترك للمستقبل تحديد فائدة هذا الكفاح.و لكن على كل حال فلا معنى له حاليا، بالتأكيد نستطيع إن أردنا القيام بعمليات و تنصيب كمائن على الطرق و رمي قنابل في الأسواق... غير أن المخرج ليس هنا ولا يوجد كذلك في الأحلام السياسية و في بلاغة دعاية اللاجئين إلى الخارج"².

و قد طالب ديغول من الثوار الذين قاتلوا بشجاعة تسليم أسلحتهم و إنهاء المعارك و رفع الراية البيضاء و العودة إلى ذويهم و أعمالهم، و عبر عن ذلك بقوله "...إني أقول دون تردد لمعظمهم أي رجال جيش التحرير الذين كافحوا بشجاعة إنني على ثقة أنه لما يأتي سلم الشجعان ستمحى الأحقاد"، كما وضح عقب ذلك مفهومه لسلم الشجعان بالقول "لقد تحدثت عن سلم الشجعان ماذا نعني به؟ ببساطة هو أن الذين فتحوا النار يجب أن يوقفوه وأن يرجعوا دون إذلال إلى عائلاتهم و عملهم"³، كما طلب من أعضاء جيش تو. الموجودين في الخارج و أعضاء الحكومة المؤقتة الاتصال بالسفارة الفرنسية بتونس أو بالرباط لتسهيل التحاقهم بباريس و التباحث مع السلطات الفرنسية، أين تأكد بضمان سلامتهم و ضمان حرية العودة⁴، و انتقل بعدها لتوضيح الطريقة التي على أفراد جيش التحرير اتباعها لإلقاء السلاح تطبيقا لمشروع سلم الشجعان قائلا "كيف العمل لوضع حد للمعارك؟ أجيب هناك حيث هم منظمون من أجل الكفاح يمكن لقادتهم الاتصال بقيادة القوات الفرنسية، و في هذه الحالة سيستقبلون استقبال المقاتلين و يعاملون بشرف، إن الحكمة القديمة للمعارك تتطلب في هذه الأحوال استخدام راية البرلمانين البيضاء"⁵.

إن مشروع ديغول في حقيقته لم يخرج عن كونه مجرد دعوة لعناصر جيش تو. بتسليم أنفسهم و إلقاء أسلحتهم و لم يكن سوى دعوة صريحة للاستسلام، و لم يكن سوى مراوغة و تكتيك سياسي حاول به ديغول القضاء على الثورة من خلال التأثير على نفسية الجزائريين و الثوار، خاصة و أن ديغول كان يدرك حجم التملل و الإحباط لدى قادة جيش التحرير في الداخل نتيجة الصعوبات الكبيرة التي كانوا يواجهونها بفعل عمليات الحصار الداخلي و الخارجي و تراجع حركة التموين بالسلاح محاولا في نفس الوقت استغلال الخلاف القائمين قيادات الجبهة و تكريس الصراع بين العسكريين و

¹ انظر نص تصريح فرحات عباس في جريدة المجاهد، ع 30، 10 أكتوبر 1958.

² رمضان بورعدة، مرجع سابق، ص 224-225.

³ شارل ديغول، مصدر سابق، ص 71، و رمضان بورعدة، مصدر سابق، ص 225.

⁴ عمار ملاح، مرجع سابق، ص 212، و عبد الله مقلاتي، التطور السياسي للثورة، سابق، ص 379.

⁵ Alistair Horne, op,cit, p 319.

السياسيين، أين نجده حاول الإشادة ببطولات العسكريين في الميدان و مقللا من قيمة السياسيين، و محاولا إضعاف الثورة أمام الرأي العام الدولي¹، و قد كان يرمي بذلك إلى إحداث انشقاقات في صفوف الثورة بطريقة تسمح له بإرغام الحكومة المؤقتة بقبول حلوله السلمية للقضية الجزائرية و هي حقوق تتجاهل حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

و قد واصل ديغول تجسيد مناوئاته بعد رفض الحكومة المؤقتة لهذا المشروع، حيث لم يتوان عن تجديد الدعوة لمشروع سلم الشجعان ففي 14 جوان 1960 جدد قائلا "إني أعتقد أننا لم نكن أقرب إلى حل حقيقي مما نحن الآن...إننا نضمن الحرية الكاملة للاستفتاء و جميع الاتجاهات تساهم في المناقشات...إنني أتوجه باسم فرنسا مرة أخرى إلى قادة الثورة و أصرح لهم بأننا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مشرفة للمعارك التي ماتزال جارية و نسوي مصير الأسلحة و المكافحين"².

كما حاول ديغول استغلال بعض الأعمال المعزولة و الفردية و الترويج لها بأن مشروعه في طريق النجاح، حيث نجحت أجهزته الأمنية و المخابراتية في جر بعض الولايات إلى إعلان وقف إطلاق النار بصفة انفرادية، و لعل أبرزها هي الولاية الرابعة و ما عرفته في قضية "سي صالح"³. و ضيافة الاليزيه أو في قضية تمرد "علي حنبلي"⁴، أين تم استغلال هاتين القضيتين على غير وجههما الحقيقي و

¹ رمضان بورعدة، عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان و تقرير المصير و تأثيرها على الثورة الجزائرية، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، رقم 02، 2008، ص 100.

² جريدة المجاهد، تاريخ تقرير المصير في خطب ديغول، ع 71، 27 - 06-1960.

³ قضية سي صالح: بعد تولي الرائد سي صالح زعموم قيادة الولاية الرابعة خلفا لمحمد بوقرة الذي اغتيل في ظروف غامضة يوم 05 ماي 1959 اختار سي صالح أعضاء مجلس ولايته المكون من سي محمد الجبالي بونعامه كمساعد عسكري، و عبد الحميد حمدي بن يحيى كمساعد سياسي و لخضر بوشمع مكلفا بالاستعلام و الاتصال، حيث توافقت أفكار هؤلاء و قرروا الاتصال بالسلطات الفرنسية بعد أن اتهم هؤلاء قيادة الثورة بالتقصير في تزويد الولاية بالأسلحة و الذخيرة، أين سارع هؤلاء لعقد اتفاق مع الجنرال ماسو بعد اجتماع عقد بالمدينة في 02 جوان 1960 فتم تشكيل وفد برئاسة سي صالح الذي التقى بالجنرال ديغول يوم 10 جوان 1960 بقصر الاليزيه، حيث طلب منهم ديغول توقيف القتال بصفة مشرفة و توصل الطرفان إلى الاتفاق على مبدأ تقرير المصير طبق شروط موضوعية و سلمية، وقد أكد سي صالح أنه سيوسع الاتصال إلى باقي الولايات و إلى الحكومة المؤقتة و المسؤولين المعتقلين، و بناء على اتفاق الاليزيه أرسل سي صالح رسالة إلى الحكومة المؤقتة يوم 19 جوان 1960 يطلب منهم ردا ايجابيا على عرض الرئيس الفرنسي و مهددا بالتفاوض منفردا إذا لم تسارع بذلك، كما انتقل رفقة عبد الحليم إلى الولاية الثالثة يوم 21 جوان 1960 من أجل إقناع قائدها محند أولحاج بالانضمام إلى مساهمهم. و للمزيد ينظر: لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص ص 70-74. شارل ديغول، مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص 111. و: مسعود عثمان، مرجع سابق، ص 607-608. و:

Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, Le FLN Document et Histoire, Ed Casbah, Alger, p 481.

⁴ قضية تمرد علي حنبلي: كان النقيب علي حنبلي قد استسلم للعدو بتاريخ 21 مارس 1959 على رأس كتيبة مدعمة بعد خلاف حاد مع هيئة الأركان الشرقية تحول إلى مواجهة مسلحة حيث تحصن علي حنبلي مع كتيبته بجبل سيدي أحمد وسط الحدود الجزائرية التونسية بعد رفض الأوامر بعبور الخطيين المكهرين نحو الداخل، و رغم محاولات محمدي السعيد الاتصال به و استمالته إلا أنه رفض و فضل الاستسلام للجيش الفرنسي، حيث استسلم للفرقة الثالثة للخيالة رفقة كتيبته البالغ عددها حوالي 200 جنديا. ينظر: عبد الرزاق بوحارة، منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوري. دار القصبة للنشر، 2006، ص 207-208. و كذلك الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 133.

الترويج لهما بأنهما نصرين كبيرين في طريق التجارب مع سلم الشجعان، داعية عناصر جيش التحرير إلى الاقتداء بهما.

2-2-3. مشروع تقرير المصير ومحاولة تطويق الحكومة المؤقتة 1959 :

أمام فشل المخططات العسكرية و الاقتصادية التي جاء بها ديغول من أجل " إحلال السلام " و القضاء على الثورة التحريرية، خلّص أخيرا إلى حقيقة مفادها أن المجهودات الضخمة التي تبذلها فرنسا في الجزائر لا معنى لها و لن تحقق أهدافها المأمولة، بل إن مصيرها كان الفشل و هو ما وقف عليه ميدانيا خلال زيارته للجزائر أواخر أوت 1959¹، حيث أثبتت الحقائق الميدانية عجزه القضاء على الثورة و حسم المعركة العسكرية رغم مشروع شال الضخم الذي هلل للانتصارات، و تسبب في توسيع الهوة بين المسلمين و المستوطنين و تزايد الراغبين في الحل السلمي للقضية الجزائرية²، ناهيك عن الخسائر المالية و النفقات العسكرية التي أنهكت الاقتصاد الفرنسي، إضافة إلى تزايد ضغط الرأي العام العالمي بسبب تمكن الحكومة المؤقتة من دعم موقفها و إثبات كيانها على الصعيد الدولي و قيامها بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 1957 بدعم من الدول الشقيقة و الصديقة ضمن الكتلة الأفروآسيوية³، و هو ما جعل الموقف الفرنسي الرسمي ضعيفا و تحت ضغط خفي من طرف الحلفاء الأوروبيين و الأمريكيين خاصة موقف الأخيرة والذخشي ديغول أن يتحول لصالح القضية الجزائرية إذا ما طرحت مجددا في هيئة الأمم المتحدة، و هكذا وجدت الحكومة الفرنسية نفسها في موقف شبيه بالعزلة⁴، حيث قال ديغول " لقد أصبحت متأكدا أكثر من أي وقت مضى أنه رغم تطور وسائلنا الساحق فإنه لا طائل من خسارة رجالنا و أموالنا عن طريق فرض شعارالجزائر فرنسية و أن السلم لا يمكن أن ينشأ إلا عن مبادرات سياسية تتخذ اتجاهها معاكسا، و أن من واجب فرنسا أن تسير في هذه الطريق "⁵.

و لما رأى ديغول أن مصير تلك السياسة كان الفشل الذريع قرر عند عودته إلى باريس انتهاز سياسة أخرى اتجاه الجزائر أعلن عنها في خطابه الشهير الذي نقلته التلفزة الفرنسية إلى الشعب الفرنسي يوم 16 سبتمبر 1959، و هو مشروع تقرير المصير للشعب الجزائري كتسوية سياسية و تهدئة للأوضاع، أين كان أهم شيء تضمنه هذا المشروع الجديد هو اعتراف ديغول لأول مرة بحق الشعب

¹ عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 380.

² أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، ط 01، دار التنوير، الجزائر، 2008، ص 234.

³ عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 92.

⁴ جريدة المجاهد، القائمة السوداء : عزلة فرنسا من أجل الجزائر، ع 45، 29-06-1959، ص 03.

⁵ شارل ديغول، مصدر سابق، ص 85.

الجزائري في تقرير مصيره بنفسه قائلا: "إذا كان نجاح العمليات العسكرية ضروريا فإنه لا يحل القضية الجزائرية إلا إذا اتفقنا يوما مع الجزائريين" وليضيف: "إن عصر إدارة الأوروبيين للأراضي المحتلة قد انقضى... إننا واقعون في هذه المأساة في فترة تحررت كل الشعوب من نيرة الاستعمار"¹، كما أكد على وجوب إيجاد حل للقضية الجزائرية من خلال تمكين الجزائريين من تقرير مصيرهم بأنفسهم، حيث قال في هذا الصدد "إن مشكلة الجزائر مازالت تواجه فرنسا و يجب علينا أن نحدد لها الحل بدون أن يرغمونا على الانحياز لهذا أو ذاكو إننا لن ننخدع و لن ننصاع للذين يريدون قبل كل شيء أن يراعوا مصالحهم قبل مصالحنا، إننا دولة كبيرة و يجب أن نعالج المشكلة على هذا المقياس بروح عالية حتى نمكن للجزائريين أنفسهم أن يقرروا مصيرهم و أن يختاروا الوضع الذي يناسبهم، و جدير بالذكر أن أعمالا كثيرة قامت من أجل فصل الشعب الجزائري عن فرنسا"²، مضيفا "أعتقد أنه من الضروري أن أعلن اليوم عن لجوئنا إلى تقرير مصير هذا البلد باسم فرنسا و الجمهورية، و بمقتضى الدستور الذي يخولني استشارة المواطنين، و كلي أمل أن يصغي إلي الشعب"³.

إن هذا الاعتراف و رغم انه أحدث نقلة نوعية في تفكير ديغول حيث تخطى عن مبدأ أن الجزائر فرنسية ليبلور فكرة أن الجزائر جزائرية. إلا أنه كان محاطا بقيود تجعل قبوله يكاد يكون مستحيلا، فمشروعه هذا هو عرض لسلم الأبطال من جديد، فقد ركز فيه على ضرورة توفر السلام لمدة محدودة لا تتجاوز الأربع سنوات، و ذلك بعد تحقيق الهدنة و عودة السلم، بحيث لا يجب أن يتجاوز عدد القتلى 200 ضحية في العام، يكون في ختامها للمسلمين الجزائريين حق تقرير المصير من خلال استفتاء شعبي حول مستقبل الجزائر و بحضور مراقبين دوليين، أين تضمن المشروع ثلاث حلول للقضية الجزائرية، و تتمثل في:

1- الإدماج: و يعني به المساواة في الحقوق و الواجبات بين جميع سكان الجزائر مسلمين أو أوروبيين، حيث يتيح هذا للجزائريين ممارسة كل الوظائف السياسية و الإدارية و جميع الوظائف الحكومية و أن يتمتعوا بجميع المزايا التي للفرنسيين أنفسهم في فرنسا⁴.

2- الاتحاد الفيدرالي: حيث يمكن للجزائريين في هذه الحالة تشكيل حكومة جزائرية سيكون لها وزراء جزائريون و هو ما قصده ديغول بالقول "أن يحكم الجزائريون من طرف الجزائريين" و هذا بمساعدة فرنسا و إعانتها في إطار اتحاد وثيق بينهما خاصة في ميادين الاقتصاد - الدفاع - التعليم و العلاقات

¹ نفسه، ص 86.

² انظر بيان الجنرال ديغول الذي أدلى به يوم 16 سبتمبر 1959 في: lecho dalger 17/09/1959.

³ شارل ديغول، مصدر سابق، ص 86.

⁴ Ben Youcef Ben Khedda, Les Accords D'evian, Ed, OPU, Alger, 1998, pp17-19.

الخارجية، حيث يطبق النظام الفيدرالي داخليا، ويتسنى للجاليات المختلفة الفرنسية و العربية و القبائلية و المزابية و غيرها إمكانية التعايش مع بعضها في وطن واحد تجد فيه كل الظروف لتعيش عيشة هادئة¹.

3- الانفصال عن فرنسا: و معناه الاستقلال و اختيار نوع الحكومة التي يريدونها، و هو اختيار حذر منه ديغول حيث يرى في هذا الشأن أن الانفصال الذي يحبذه البعض و يعتقدون أنهم يجدون فيه الاستقلال سوف يؤدي إلى انتشار فوضى رهيبة و يتيح الفرصة للتنكيل و التعذيب و الذبح و الشنق، و تكون النتيجة الحتمية لكل هذا أن تتغلغل الشيوعية بسيطرتها و نفوذها، و لهذا فهو يفضل قيام جمهورية جزائرية متعاونة مع فرنسا في ظل الاتحاد الفرنسي².

كما أن ديغول و لاستبعاد هذا الحل أكد³ أنه من الطبيعي إذا قدرنا هذا الخيار فإن الجزائريين الذين يرغبون في البقاء على فرنسيتهم سيكون لهم ذلك وستحقق فرنسا رغبتهم حتى و لو اقتضى الأمر تجميعهم في مناطق محددة، كما سنتخذ كل الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في الاستغلال و النقل و التحويل و تصدير البترول و الذي يعتبر من مهام فرنسا.

لقد حاول ديغول من خلال طرحه هذا تجزئة الجزائر و تجريدها من الصحراء، فقد استثناهما باعتبارها أرضا فرنسية، و طلب من الجزائريين المقيمين بالولايات 12 فقط أن يعبروا عما يريدون و أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم على أساس المساواة التامة و اعتماد تعبير " 12 ولاية " هنا يفيد أن الولايات الثلاث الأخرى فرنسية، و بالتالي فهي لا تعتبر جزءا من أرض الجزائر، كما أن هذا الطرح أراد به ديغول خلق مشكلة عنصرية طائفية زيادة عن مشكلة المستوطنين الأوروبيين من خلال تقسيم سكانها إلى جاليات متعددة، عربية و إباضية و قبائلية، إضافة إلى نفيه وجود شعب أو دولة قل معي الفرنسيين، مؤكدا أنه تعاقب عليها غزاة عديدون قرطاجيون و رومان، وندال و بيزنطيون و عرب و سوريون...دون أن تكون هناك حكومة جزائرية⁴، و هو بذلك اعتبر الجزائر بلدا لم يعرف السيادة عبر العصور، متجاهلا كل الحكومات الوطنية التي قامت في الجزائر عبر التاريخ.

أما بالنسبة لموقف ديغول من جبهة التحرير و الحكومة المؤقتة، فقد جدد رفضه الاعتراف بهما كممثلين شرعيين و وحيدين للشعب الجزائري، و بالتالي رفض إجراء أي تفاوض مع قادتهما فيما

¹ باتريك ايفنو وجون بلانشايس، مرجع سابق، ص 150.

² يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص 269.

³ باتريك ايفنو و جون بلانشايس، مرجع سابق، ص 150.

⁴ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص 270.

يتعلق بمسألة تقرير المصير¹، معتبرا أن أعضاءها "يمثلون مجموعة من القاصرين العازمين على بناء دكتاتورية شمولية بواسطة القوة و الرعب و يعتقدون أنهم يستطيعون أن يجبروا الجمهورية الفرنسية منحهم امتياز التفاوض معها لتحديد مستقبل الجزائر و التعامل معهم كحكومة"، و أكد أن مصير الجزائر يملكه الجزائريون أنفسهم، ليس كما يفرضه عليهم السكين و الرشاش، و لكن تبعا للإدارة التي يعبرون عنها شرعيا عن طريق التصويت العام² مؤكدا أن فرنسا لا تعترف بهؤلاء الذين استولى عليهم الغرورو حاولوا أن يفرضوا إرادتهم بالقوة طالبا من الجزائريين أن يصوتوا بحرية تامة و يقرروا مصيرهم بأنفسهم³.

قبل الحديث عن موقف الجبهة من هذا العرض وهو الذي يهمننا أكثر نخرج أولا على موقف المستوطنين و قادة الجيش الفرنسي بالجزائر الذين هالهم ما سمعوا و جن جنونهم، فقد اعتبروا أن الجنرال ديغول و الذي عاد إلى السلطة بفضلهم قد طعنهم في الظهر، و أن هذا العرض هو مقدمة لتسليم الجزائر على طبق من ذهب إلى جبهة ت.و.و أنه بتصريحاته هذه قد حول الانتصارات العسكرية للقوات الفرنسية إلى هزيمة سياسية، فالجنرال ماسو صرح يوم 19 جانفي 1960 بأن "الجيش الفرنسي قد ارتكب خطأ عندما نادى بالجنرال ديغول إلى الحكم يوم 13 ماي 1958 و أنه قد يستعمل القوة ضده" ما دفع الجنرال ديغول إلى استدعائه و القيام بعزله يوم 21 جانفي 1960⁴.

إن تسارع الأحداث قد دفع بالأمور إلى الانزلاق و تطور الوضع بشكل خطير قام على إثره غلاة المعمرين و على رأسهم الجنرال ماسو بانتفاضة المتاريس في 24 جانفي 1960 حيث أقاموا الحواجز في شوارع الجزائر و احتلوا الجامعة المركزية قصد جر الجيش الفرنسي للعدول عن مساندته لسياسة ديغول، و قد استمرت هذه الانتفاضة أسبوعا كاملا⁵ متحديا السلطات العسكرية و المدنية في الجزائر و فرنسا، حيث حاول ديغول إنهاء هذا التمرد بالقوة بعد الإصرار و أعطى أوامر للفرقة المظلية بفض الاعتصام، أين وقع الصدام بينهم و أسفر عن وقوع 25 قتيلا من الجانبين و حوالي 136 جريحا⁶.

¹ سيدعلي احمد مسعود: النخبة الثورية وإشكالية السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية/ في مجلة معارف للبحوث والدراسات التاريخية العدد 104 الرابع / افريل 2016 / 0584-4237ISSN/ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي كلية العلوم الاجتماعية والانسانية.

² رمضان بورغدة، عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان وتقرير المصير وتأثيرهما على الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 109، و شارل ديغول، مصدر سابق، ص 87.

³ نفسه، ص 87.

⁴ مجيد بوالطمين، حركة الجنرال شال، العودة إلى البربرية، مجلة أول نوفمبر، ع 86، 06 أوت 1987، ص 23.

⁵ شارل ديغول، مصدر سابق، ص ص 89-90.

⁶ جنيدي الخليفة، حوار حول الثورة، ج 02، مصدر سابق، ص 344.

و قد وصف ديغول ما حدث بأنه ضربة قاصمة ضد فرنسا أين وقف يوم 29 جانفي 1960 و ألقى خطابا مثيرا و شديد اللهجة موجه للعسكريين و المستوطنين الأوروبيين بالجزائر، أكد فيه على حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، داعيا الجيش إلى الالتزام بالانضباط و الوفاء لقسم الدولة قائلا " فيالوقت الذي يحلم فيه المجرمون أن يغتصبوا السلطة متذرعين بالقرار الذي اتخذته بشأن الجزائر، يجب أن يعلموا في كل مكان و أن يعلموا جيدا أنني لن أراجع عن قراري"¹.

2-4. الجزائر جزائرية:

بعد تأكيد ديغول أن الحكومة المؤقتة جاهزة للتفاوض و لديها الرغبة الحقيقية في ذلك، انتقل إلى فكرة جد متقدمة من مشروعه في تقرير المصير، و هي مشروع " الجزائر جزائرية " و قد ذكر هذا المصطلح أول مرة خلال جولته التفقدية لقواته في الجزائر ما بين 03 و 07 مارس 1960، أين تحدث عن تصوره لتقرير المصير الذي سيؤدي إلى خلق " الجزائر الجزائرية "²، فهذه التسمية " الجذابة " حسب الأستاذ عبد الحميد براهيمي جاءت للتمايز عن تسمية " الجزائر الفرنسية " و الهادفة إلى استدراج الجزائريين في هذا الاتجاه، و ذلك بإضعاف جبهة ت.و. و إقصائها³، كما أنه و تأكيدا لهذه الإستراتيجية أحدث تعديلات في الحكومة بإبعاد غلاة العسكريين والسياسيين المتطرفين من أمثال أندري زيلر قائد القوات البرية و أحاله على التقاعد، و جاك سوستيلالذي أصبح مناصرا للجزائر الفرنسية، إضافة إلى برنار كورنو، بيار غيوم و وزير الدفاع و الذي خلفه في منصبه بيار ميسمر⁴، و بهدف التحكم في السياسة الجزائرية قام بحل المكتب الخامس بعد أن استعاض بأحلامه و قناعاته الإيديولوجية و السياسية⁵، و قام بإنشاء لجنة الشؤون الجزائرية التي ترأسها بنفسه، و ضمت إلى جانب الوزير الأول و وزراء الدفاع و الداخلية و المالية إضافة إلى الأمين العام للشؤون الجزائرية و المندوب العام للحكومة و القائد الأعلى للجيش في الجزائر، و رأى أنه من الضرورة بما كان أن يسعى إلى خلق "قوة ثالثة " مؤهلة للتفاوض مع فرنسا و تساعد في تحقيق هدفه و الوصول إلى تهدئة شاملة اعتمادا على المستوطنين و الجيش و الجزائريين أيضا بعيدا عن جبهة التحرير الوطني⁶.

و عن القوة الثالثة التي يريد تشكيلها انخرط ديغول بنفسه في الدعوة لانتخابات المجالس

¹ شارل ديغول، مصدر سابق، ص 92.

² نفسه، ص 98.

³ عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية، شهادة عن حرب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 20.

⁴ ديغول، مصدر سابق، ص 97.

⁵ محمد عباس، نصر بلا ثمن، مصدر سابق، ص 665.

⁶ Bernard Droz et Evelyne Lever, Histoire de la Guerre de L'Algérie (1954-1962), Ed, du seuil, Paris, 1982, p 247.

المحلية المقررة في 29 أفريل 1960 و كلف ديلوفري بالترويج لها عبر جولاته المتعددة بالجزائر¹، أين بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 85% حسب الجنرال ديغول " فقد صوت المسلمون بمجموعهم للوائح التي تؤيد سياسة الجنرال ديغول، بينما منح الفرنسيون أصواتهم لمرشحي فكرة الجزائر الفرنسية"².

كما قام ديغول في أوائل شهر جويلية 1960 بتشكيل لجنة من 120 شخصا ينتمون إلى مجلس الشيوخ و البرلمان و المجالس الإقليمية و قسمها إلى أربعة لجان كلفت بدراسة الإصلاحات و التنظيمات و إعداد الآليات التي تساعد على تمزيق وحدة الشعب الجزائري من خلال خلق مجموعات عنصرية و طائفية تمهد لفكرة التقسيم³.

لما اقتنع ديغول بأن الحكومة المؤقتة لا تنخدع بما يُنصب لها من حيل و أساليب تهدف إلى توريطها و إشراكها في الحل إشراكا مظهريا فقط من غير أن تكون لها كلمة الفصل في تحديد الضمانات و الشروط السياسية خاصة بعد فشل مفاوضات " مولان " التي دامت من 25 إلى 29 جوان 1960، اضطر إلى التقدم خطوة في طريق تفهم واقع الثورة الجزائرية و صميم مشكلة الجزائر أكثر من السابق و الإعلان صراحة يوم 04 نوفمبر 1960 في خطاب متلفز ذكر فيه لأول مرة " الجزائر الجزائرية " التي ستوجد في المستقبل، و عمد إلى توضيح هذه الفكرة التي طرحها و ظلت غامضة منذ مارس الماضي و ركز فيها على نقطتين أساسيتين⁴:

- 1- الجزائر الجزائرية سوف تتحقق و تكون لها حكومتها و قوانينها و أنظمتها الخاصة إن أراد الجزائريون، لكن هذه الجزائر لا بد أن تكون متحدة مع فرنسا في ميادين التعليم و الاقتصاد و الدفاع.
- 2- فيما إذا أراد الجزائريون أن يكونوا مستقلين استقلالاً تاماً، فإن الحكومة الفرنسية ستعتمد إلى تقسيم الجزائر حتى تضمن حقوق الجزائريين الذين يريدون أن يبقوا فرنسيين، كما أن ديغول قرر في 16 نوفمبر من نفس العام " تنظيم السلطات العامة بالجزائر "، و أعلن عزمه عن تشكيل هيئة تنفيذية بالجزائر.

إن هذه التصريحات ما كان لها أن تمر مرور الكرام على قادة المستوطنين و المتآمرين مع بعض قادة الجيش الذين أعلنوا رفضهم القاطع لكل تلك القرارات التي لها علاقة بتقرير المصير، فراحوا

¹ جريدة المجاهد، أقصر طريق لإنهاء الحرب هو شن الحرب على الحلول الزائفة، ع 68، 16-05-1960.

² ديغول، مصدر سابق، ص 99.

³ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، ص 274.

⁴ جريدة المجاهد، أخيراً أذعنت فرنسا للتفاوض لكن، عدد 92، 27 مارس 1961، ص 06.

يحضرون لتمرّد آخر ضد ديغول بدأوه أولاً من خلال إنشاء منظمة إرهابية جديدة أطلق عليها اسم " الجبهة الجزائرية الفرنسية " ¹ (FAF)، و التي كانت مهمتها تنحصر في إبقاء الجزائر فرنسية، و تدعمت هذه المنظمة أكثر بانضمام الجنرال سالان إليها و الذي حث الجميع على التجند و الشروع في العمل من أجل الإطاحة بالمشروع و صاحبه ².

أما عن ديغول و بهدف توفير فرص النجاح لمشروعه، فقد ارتأى الذهاب بنفسه إلى الجزائر يوم 08 ديسمبر 1960 من أجل الدعاية لمشروعه و تشجيع المسلمين الجزائريين على المشاركة في استفتاء 08 جانفي 1961، وشرح الأهداف الحقيقية للمشروع خاصة للمستوطنين الأوروبيين من أجل إضعاف نفوذ قادة الجيش المتمردين و المعارضين لسياسته، لكن المستوطنين واجهوا هذه الزيارة بتنظيم مظاهرات معادية له و لحكومته في كل من الجزائر العاصمة، قسنطينة وهران، كما دعوا إلى شن إضراب عام بكل المدن من أجل إشعار ديغول بغضبهم و نقيمتهم ³، كما أنهم و لكي يظهروا في مظهر القوة و القدرة على مواجهة ديغول قاموا بعمليات إرهابية واسعة في مدينتي وهران و العاصمة راح ضحيتها حسب تقارير السلطات الفرنسية أكثر من 500 جزائرياً ⁴.

2-3. الإستراتيجية العسكرية للقضاء على الثورة.

لقد عمل ديغول منذ عودته للحكم على إتباع سياسة تقوم على إعطاء الجزائر شخصية متميزة مرتبطة مع فرنسا (الإدماج) من خلال مجموع الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي طرحها و التي تهدف إلى الحفاظ على الجزائر الفرنسية، و في نفس الوقت اعتمد على الحرب الشاملة ضد ما أسماهم " المتمردين " و منظمهم الخارجية، فالجنرال كان واثقا من نجاعة استراتيجيته العسكرية ولا خوف من تكرار سيناريو الهند الصينية بالجزائر، فالأمر مفروغ منه حسب اعتقاده وان عليه فقط أن يعمل عمله سياسيا ودبلوماسيا تفاديا للهزيمة في هذين المجالين. وهو ماجعله يصرح بالقول ⁵: " لن يكون هناك انهزام عسكري لفرنسا وحسب، بل يوجد بما لاجدال فيه انتصار للجيش الفرنسي في الجزائر الذي كان يعاني من عقدتي الهند الصينية (ديان بيان فو في 1954) وحرب السويس (نوفمبر 1956) لكن انتصاره في الجزائر أمر مفروغ منه" و لتحقيق هذه

¹ FAF : Front de l'Algérie Française.

² Bernard Droz et Evelyne Lever, op, cit, p 419, et Yve Courriere, Les Faux du D'espoir, Tome Iv, Paris, Ed, Fayard, Paris, 1971, pp 138-141.

³ Ibid, pp 176-188.

⁴ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص 276.

⁵ عبد الحميد زوزو، وثائق أرشيفية عن حرب التحرير الجزائرية ومقدمة في كتابة تاريخ الثورة، دار الامل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص 21.

الأهدافاتباع سياسات و وسائل متنوعة أبرزها تعيين الجنرال شال مورييس¹، قائدا عاما للقوات العسكرية الفرنسية في الجزائر و نائبا للمفوض العام للحكومة بول ديوفري و مكلفا بتكثيف العمليات العسكرية من أجل تصفية الثورة الجزائرية².

لقد وضع القائد الجديد للجيش بسرعة خطة شاملة لإدارة الحرب و عرضها على ديغول مشترطا عليه رفع عدد عملاء فرنسا من المسلمين الجزائريين المنخرطين في الجيش من 26 ألفا إلى 60 ألف³، أما السياسة التي قرر شالانتهاجها من أجل تصفية الثورة، فقد قرر الاعتماد على مخطط عسكري دقيق و شامل كلف ضباطا و عسكريين بوضعه و تنفيذه، أين أصبح هذا المخطط يعرف بـ "برنامج شال".

و بعد أن تسلم مهامه بثلاثة أيام أصدر شال أولى تعليماته إلى المسؤولين العسكريين بالجزائر قال فيها بأن الهدف من التعليمات و الإجراءات التي سيأمر باتخاذها هو "إعادة كافة السكان إلى رقابنا"، و أن الوسائل التي سوف تستخدم لذلك هي "مواصلة العمل على انسداد الحدود و فعالية الحواجز و تدمير المنظمة السياسية - الإدارية للخصم و مطاردة عصابات جبهة ت.و. بوحداث خفيفة خاصة سميت "كوموندوسات المطاردة"⁴، أما المناطق التي تكون فيها هذه الوحدات غير متوفرة لابد من اللجوء إلى استخدام "الاحتياطي العام"، و الذي يعني "القوة الضاربة" التي قرر تكوينها من المظليين و قوات اللفياف الأجنبي، و كذلك الاعتماد على قوات الحركي بمختلف أشكالها، أين راهن عليها كثيرا لإخماد لهيب الثورة، وفي هذا الشأنصرح: "إن استخدام الفرنسيين من أصل شمال إفريقي يعتبر ضرورة قصوى، حيث أننا لن نتمكن من القضاء على الثورة من دون تعاون هؤلاء، فهم يعتبرون من ضمانات الفاعلية، لأن أفضل مطاراد "للفلاقة" هو الفرنسي من أصل عربي، كما أنه حل من حلول الحد من تناقص قواتنا"⁵.

إذا فالظاهر من تصريحات شال أنه سيعتمد في القضاء على الثورة على الإجراءات التالية:

¹ مورييس شال: وُلد في الخامس سبتمبر 1905 بفرنسا، التحق بالمدرسة العسكرية سان سير سنة 1923، وتخرج منها برتبة ملازم أول سنة 1925 ليلتحق خلال ذات الفترة بالمدرسة التطبيقية للطيران، والتحق بالمدرسة العليا للطيران بين 1937-1939، وأثناء الحرب العالمية الثانية عين رئيس مصلحة الاستعلامات الجوية في فرنسا المحتلة، ثم نائب رئيس الأركان الجوية من سنة 1946 إلى 1949، رقي بعدها إلى رتبة قائد لقوات سلاح الجو بالمغرب الأقصى، ومع عودة ديغول إلى الحكم عين سنة 1958 قائدا للقوات المسلحة بالجزائر إلى غاية أفريل 1961، حيث شن محاولة انقلاب فاشلة ضد ديغول انتهت بمحاكمته وحكم عليه بالسجن 15 سنة. يُنظر : Maurice Challe, Notre Yve Courriere, L'heurs des Révolote, Ed, Press de la Cite, Paris, 1968, و للمزيد حول شخصية شال. ينظر : Colonel, op, cit, p454.

² Alistair Horne, op, cit, pp 322-323.

³ Yve Courriere, L'heurs des Colonel, op, cit, p 456.

⁴ Cloude Pailat, op, cit, p 149-150.

⁵ Ibid, p 149.

- غلق مناطق الحدود الشرقية و الغربية و الذي يمنع اتصال الثوار بالعالم الخارجي.
- فصل الشعب عن جبهة ت.و. من خلال عزله في المحتشدات و السجون و إقامة إدارة موالية لفرنسا.
- القضاء على جيش التحرير و احتلال المناطق التي يتمركز بها وفق سياسة تطهير تنفذ بدءا بمناطق الغرب و تنتهي بالمناطق الشرقية.
- استحداث إدارة مخصصة للقيادة العسكرية الفرنسية تحل محل خلايا الجبهة و المتمثلة في المنظمة السياسية- الإدارية¹.

شرع " شال " في تجسيد مخططه منذ نهاية 1958، حيث عمل أولا على تعزيز عزل الولايات عن قواعد الإمداد الشرقية و الغربية من خلال إقامة خط مكهرب على الحدود الشرقية و الغربية ليوازي خط "موريس"، حيث جهزه بأحدث أجهزة الإنذار، و بأحدث الألغام و الأسلحة و بالتجهيزات العسكرية، و كان الخطان مجهزان بقوة ضغط كهربائية عالية، أين بدأ شال في تطبيق مشروعه عمليا في 06 فيفري 1959 مسخرا عددا كبيرا من الحركي و وحدات الدفاع الذاتي²، كما تم حشد نحو مليونين من سكان الأرياف في المحتشدات و اعتقل نحو 25 ألف جندي و مناضل، و هجر نحو مائتي ألف جزائري نحو تونس و المغرب³.

و فيما يخص مخطط التهدة الداخلية نجد أن شال سطر برنامجا خاصا و حدد خطة عسكرية للقضاء على وحدات جيش ت.و.و هي عبارة عن خمس عمليات عسكرية كبرى، ثم التحضير لها و ضبط خططها، حيث تقرر تنفيذه عبر مراحل و البداية من تهدة الولاية الخامسة (وهران)، ثم جبال الونشريس بين الولاية الرابعة و الخامسة، ثم جبال الظهرة و طريق الاتصال بين الولايات الأولى و الثانية (الشمال القسنطيني)⁴.

لقد كانت كل عملية عسكرية من العمليات الخمسة المخصصة لمنطقة محددة تمثل أنموذجا لخطة حربية قائمة بذاتها في نطاق جغرافي محدد، حيث تعتمد التطويق و الحصار و مدهامة المنطقة المحددة بتعزيزات عسكرية ضخمة برية و جوية، مع الحرص على الإنهاء التام لقوات الثوار و بعد ذلك يكون التحول إلى منطقة جغرافية أخرى.

¹ Gilbert Meynier, Histoire Interieure, op, cit, p300. 222. مرجع سابق، ص 222. و يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن العشرين، مرجع سابق، ص 222.

² عثمان مسعودي، مرجع سابق، ص 455.

³ عبد الله مقلاتي، التطور العسكري للثورة، سابق، ص 100.

⁴ جريدة المجاهد، موعد مع الجنرال " شال "، ع 55، 16 نوفمبر 1955، ص 05.

و تمهيدا لهذا المشروع، شرع الجنرال شال في تطبيق برنامج العسكري الواسع النطاق، و البداية كانت ب:

1- تهدئة الولاية الخامسة (وهران): حيث شرع في تنفيذ أول عملية عسكرية بهذه الولاية بداية من 06 فيفري 1959، و أطلق عليها اسم عملية "التاج كورون" L'opération de Couronne، حيث حشد لها أكثر من 30 ألف جندي أضيفت للقوات التي كانت منتشرة هناك، أين تعززت هذه الأخيرة باللواء العاشر للمظليين- اللواء الثاني للبحرية و كذا اللواء الخامس للمشاة، و هدفت إلى تطويق الولاية و منع وحدات جيش تو. من التراجع نحو الولاية الرابعة، و امتدت من جبال سعيدة- فرندة و الونشريس- غليزان- تيارت و السوقر¹، و كانت بقيادة ثلاث ضباط و هم الجنرالان قمبيز - إيزانو و العقيد بيجار².

2- تهدئة جبال الونشريس بينالوليتين الرابعة و الخامسة: و قد أطلق على العملية اسم عملية "الحزام L'opération de Courroie"، و هي عملية جهنمية شملت جبال الظهرة و زكار و الونشريس بقيادة الجنرال ماسو، و استغرقت ما يقارب الشهرين³، و خلال هذه العملية شنت القوات الفرنسية عمليتين مكملتين لها، واحدة على جبال عمور من أفلو شرقا إلى جهات عين الصفراء، و الثانية على جبال أولاد نايل و جزء من بلاد ميزاب، أما بالولاية الرابعة فقد جند الجنرال شال أكثر من مائة ألف عسكري في محيط تبلغ مساحته 80 ألف كلم²، أي من مدينة الجزائر شمالا إلى مدينة الجلفة جنوبا، و من مايو شرقا إلى الأصنام غربا، حيث استمرت العمليات طيلة شهري جوان و جويلية⁴.

و عرفت هذه المنطقة أيضا عملية "الشرارة" L'opération Etincelle و التي مست جبال الحضنة في شهر جويلية 1959، أين كانت هذه المنطقة منطقة إستراتيجية في تمركز ثوار الولايات الأولى، الثالثة و السادسة، أين أشرف عليها الجنرال شال شخصا و عرفت حدوث مواجهات كبرى⁵ و قد كانت هذه العملية تمهيدا لعملية "المجهر الكبرى".

3- تهدئة الولاية الثالثة (القبائل): و قد أطلق على العملية بهذه الولاية عملية المجهر L'opération Jumelle، حيث تعتبر هذه العملية أكبر عملية على الإطلاق، و علقت عليها القيادة العسكرية و الحكومة الفرنسية آمالا كبرى، حيث بدأ الاستعداد لها منذ مطلع شهر جويلية و حشد لها أكثر من 70

¹Maurice Challe, op, cit, pp 119-120.

²الأخضر بالطين، لمحات من ثورة الجزائر، مرجع سابق، ص 100.

³الزغدي، مرجع سابق، ص 197.

⁴ليلي ثنية، مرجع سابق، ص 230.

⁵عبد الله مقلاتي، التاريخ العسكري للثورة الجزائرية، سابق، ص 102.

ألف عسكري معززة ب 4000 شاحنة عسكرية و 2000 دبابة مصفحة و عدة أسراب من الطائرات القتالية (1000 طائرة و حوالي 100 مروحية) تسندها عشرات السفن الحربية الراسية على طول الساحل بين جيجل و دلس، و قد أشرف الجنرال شال على العملية شخصيا انطلاقا من مركز قيادته الذي أقامه في أعالي جبال جرجرة موجها الأوامر و التعليمات إلى الفرقة العاشرة للمظليين بمنطقة القبائل الكبرى و الفرقة الخامسة و العشرين للمظليين بجبال البابور و القبائل الصغرى¹، و قد كانت هذه العملية أطول العمليات حيث امتدت من جويلية 1959 إلى مارس 1960، و خلال هذه العملية قام ديغول بزيارة إلى مركز القيادة بأعالي جرجرة في 30 أوت 1959 ليقف على حجم الوحشية التي طالت المنطقة و تحولها إلى خراب و القضاء على كل ما يمت للحياة بصلة، حيث و إضافة إلى الخسائر البشرية التي فاقت ثلث السكان بين شهيد و قتل، أقدمت القوات الفرنسية على إحراق الأشجار و قتل قطعان المواشي و ذلك في إطار سياسة تجويع السكان و وحدات جيش ت.و.² و حتى بالنسبة للسكان الذين اقتيدوا إلى مراكز التجميع و المحتشدات، فحياتهم كذلك كانت أشد فظاعة. ففي إحدى القرى التي كانت مهيأة لتكون محتشدا و التي كانت من المفروض أن تضم 3000 فردا، نجد أنه و ببداية هذه العمليات اقتيد إليها أكثر من 15 ألف فرد مما جعل حياتهم رهينة لمختلف الأمراض الأوبئة³.

4- تهدئة الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) :و قد أطلق على هذه العملية التي أشرف عليها و قادها الجنرال أولييه عملية " الأحجار الكريمة " L'opération Pierres Précieuses و بدأت من نوفمبر إلى غاية ديسمبر 1959، حيث جُهِز لها ما بين 35 ألفا إلى 50 ألفا من بينهم الفيلق الخامس و العشرين 25 للمظليين و الفيلق 11 للمشاة إضافة إلى هيئة الجيش بقسنطينة⁴، و قد شملت الشمال القسنطيني كله امتدادا من خليج بجاية غربا إلى عنابة شرقا، و من بوقاعة غربا إلى ميلة.

كما عمد الجنرال شال خلال تنفيذه لهذا المخطط إلى تعزيز الجيش بأحدث أنواع الأسلحة، بما في ذلك المحرمة في الحروب كالنابالم و التي تم استعمالها بشكل همجي و على نطاق واسع⁵.

- تأثيرات مخطط شال على الثورة بالداخل.

بعدما بدأ الجنرال شال في تنفيذ مخططة و عملياته العسكرية للقضاء على وحدات جيش

¹ أحمد مسعود سيد علي، برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية 1959-1961، مجلة البحوث التاريخية، ع 02، مارس 2018، ص 140.

² محمد تقيّة، الثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص 441 و 350. Alistair Horne, op, cit, p 350.

³Ibid, p 353.

⁴ محمد تقيّة، الثورة الجزائرية المصدر الرمز و المال، مصدر سابق، ص 442.

⁵ عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 385.

التحرير والتضييق عليه، نجد أن هذه الأخيرة قد تعرضت للاختناق فعلا، أين عمل شال على عزل الشعب عن ثورته برمييه في المحتشدات التي تقرر إنشاؤها سنة 1959 والتي تتمثل في الإنجاز الفوري لمخطط سياسي عسكري يهدف إلى الإنجاز الفوري لـ " ألف قرية " تحت إشراف الضباط العسكريين المسيرين للأقسام الإدارية الخاصة S.A.S، أين هدف هذا المشروع إلى تحويل المحتشدات إلى قرى حقيقية¹، حيث تمكن هذا الإجراء إضافة إلى إعلان المناطق المحرمة من محاصرة القرى والأرياف و مراقبة السكان و منع أي اتصال بينهم و بين جيش التحرير الوطني.

كما أن سياسة تطويق الحدود الشرقية و الغربية بالخطين المكهربين قد زادت من عزل الثورة عن محيطها الخارجي و أوقفت عمليات الإمداد و العبور الذي يقوم به جيش الحدود و هو ما جعل جيش التحرير الوطني بالداخل في حرج نتيجة الحصار الخانق حيث أن قدرات الولايات بدأت تتقهقر نتيجة لاستمرار المعارك و شح الموارد و السلاح².

و تطبيقا لهذا المشروع قام شال أيضا بتقسيم البلاد إلى 75 قطاعا عسكريا لتسهيل المراقبة في الليل و النهار و تشديد ملاحقة وحدات جيش التحرير الوطني.

وبالرجوع إلى حصيلة عمليات التهدة التي حققها مشروع شال، حيث كانت أولى العمليات بمحاصرة الولاية الخامسة و تصدرت هذه الأخيرة أولالنتائج الوخيمة التي كان شال يرمي إليها، حيث أكد خلال تقديمه لحصيلة العمليات التي طالت الولايتين الرابعة و الخامسة أن القوات الفرنسية تمكنت من القضاء على 50% من القدرات القتالية لجيش ت. و عدة و عددا بالقطاع الوهراني³، حيث قضت على 50% من جنود الولاية (1764 من أصل 3600) و غنم ما بين 28% إلى 45% من الأسلحة الفردية و الجماعية، بينما قدر جيش الاحتلال خسائره بعشر خسائر جيش التحرير⁴. وحسب تصريحات قادته فإن هذا النجاح قد أعطى دفعا قويا لسياسة التهدة التي كان شال يسعى إليها و حقق خطوات رائدة في الجبهة الغربية برمتها⁵.

أما الولاية الرابعة فقد كانت كذلك الخسائر معتبرة في صفوف جيشها، حيث تراوحت التقديرات وفق السلطات الفرنسية إلى تحييد ما بين 30% إلى 40% من القدرات العددية و القتالية و

¹Claude Collot, Les Institution de L'Algérie durant la Période Colonial (1830-1962), Paris, Ed du C.N.R.S, Alger, OPU, 1987, p160.

²عبد الله مقلاتي، التاريخ العسكري للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 100.

³Gilbert Meynier, Histoire Interieure, op, cit, p 300.

⁴محمد عباس، نصر بلا ثمن، سابق، ص 670.

⁵Maurice Challe, op, cit, p 119.

القتالية للولاية¹، حيث تمكن من القضاء على 1756 جنديا من مجموع 6500 جندي و غنم من 15% إلى 27% من أسلحة الولاية (الفردية و الجماعية)²، كما أن الوحدات الكبرى التي كانت تمتلكها الولاية انهارت و تفتت.

الأمر نفسه عرفته فرق الكومندو التي فقدت بريقها و أصبح مثلا كومندو الزيرية، لا يتجاوز عدده الثمانون جنديا، و انشطر إثر توالي المعارك و الحصار ليصبح فصيلة عادية تعمل في نطاق محدد³ و يذكر العقيد يوسف الخطيب أن مخطط شال سبب عزلة للثورة بالمنطقة و ضعف قدراتها القتالية بسبب المراقبة الشديدة، حيث أنه عندما توجهت قافلة من الولاية الرابعة تضم 140 جنديا إلى الحدود الشرقية لم ينج منها سوى اثنان فقط⁴. أما عملية الشرارة التي استهدفت جبال الحضنة و بلزمة غرب الولاية الأولى فكانت حصيلتها و دائما حسب التقديرات الفرنسية خسارة جيش التحرير ل 50% من وحداته (304 من مجموع 600)، بينما قدرت خسائره بربع خسائر جيش التحرير⁵.

أما بالولاية الثالثة و التي عرفت عملية المجهر أو " التوأمتان " (القبائل الكبرى و الصغرى)، و التي كانت تحت إشراف شال شخصيا و راهنت عليها القيادة في الجزائر و باريس من أجل كسر شوكة الثورة، فقد أسفرت نتائجها و حسب حصيلة للسلطات الاستعمارية القضاء على 52% من جنود الولاية، أما حسب تقدير الرائد حميمي عضو مجلس الولاية الثالثة فقد فقدت الولاية خلال 07 أشهر من العمليات العسكرية أزيد من 45% من عتادها العسكري و ثلثي تعدادها العسكري، حيث قدر عدد شهداء جيش التحرير الوطني ب 15468 جنديا⁶.

لقد راهن شال على نجاح مخططه بالولاية الثالثة و أرفق له حملة دعائية كبيرة، حيث ألقت الطائرات الفرنسية أكثر من 06 مليون نسخة من منشور مختلفة تؤكد كلها أن هذه العملية تمثل الدقائق الأخيرة في ربع الساعة الأخير من التمرد⁷.

أما بالولاية الثانية أين كانت عملية الأحجار الكريمة، فقد قدرت خسائر جيش ت.و.ب 32% (2313 قتيلا من مجموع 6800) و غنم الجيش الفرنسي ما بين 15 % إلى 18 % من أسلحة الولاية، و هو ما دفع قادة الولاية الثانية إلى توجيه نداء استغاثة إلى الحكومة المؤقتة في 17 نوفمبر 1959

¹Gilbert Meynier, Histoire Interieure, op, cit, p 301.

²محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 671.

³Gilbert Meynier, op, cit, p 301.

⁴يوسف الخطيب، (أضواء على أهم أحداث الثورة التحريرية)، مجلة أول نوفمبر، ع 109/108، سبتمبر - أكتوبر 1989، ص 34.

⁵محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 671.

⁶Gilbert Meynier, Histoire Interieure, op, cit, p 302.

⁷محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 671.

يطلبون فيه المدد و يصفون الوضع المأساوي الذي آلت إليه الولاية¹، كما أكد علي كافي في رسالة أخرى وجهها إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 29 أكتوبر 1960 أنه و باستمرار الولايات العسكرية الفرنسية في الولاية لمدة 06 أشهر دون انقطاع، فقد التنظيم السياسي المدني لجبهة تو. 90 % من هذا التنظيم، مناشدا في الوقت نفسه قادة الخارج من أجل الإسراع في تدارك الوضع و إمداد الداخل بالسلح و الإطارات².

و في خاتمة تقريره أعطى شال النتائج المحققة من مخططة إلى غاية 01 جانفي 1960³ حيث فقد جيش الثوار 37000 ألف مقاتل (26800 شهيدا و 10800 سجيناً)، مصادرة 20800 قطعة سلاح منها 418 سلاح جماعي، 7600 سلاح فردي، 12500 سلاح مكمل مع انخفاض ذخيرته الحربية بالداخل إلى 4000 قطعة لسلاح الحرب، بينما تقلص عدد جنوده إلى 16000 جندي نظامي و أصبحت عدد كتائبه 67 بعدما كان 126 كتيبة في بداية جانفي، و أشار إلى أن مخططة وصل إلى تحقيق 67 % خسارة في صفوف المقاتلين و استرجاع 70 % من وسائل الحرب.

على كل حال فلقد ألحق مخطط شال أضرارا كبيرة بقدرات الولايات سواء في شقها البشري أو القتالي، حيث فقد جيش التحرير نسبة معتبرة من جنوده و مناضليه، و تدهورت إلى حد بعيد ظروف العيش و النضال بالنسبة للبقية، حيث فقدت الولايات من 40 إلى 60 % من قدراتها القتالية و الجنود - الأسلحة - العتاد - البيئة التحتية - التنظيمية و السياسية.

هذا وعرفت نهاية 1959 غياب بعض المظاهر التي اعتادت وحدات جيش التحرير أن تظهر بها كالتجول بأعداد كبيرة في وضح النهار بأسلحتهم و لباسهم العسكري، و لم يبق من الفرق و الكتائب سوى مجموعات صغيرة و جنود نظاميون يحملون أسلحة بدون ذخيرة⁴، كما وجد المجاهدون صعوبة في التنقل من مكان لآخر خاصة في نقل و إسعاف الجرحى في ظل غياب الوسائل الضرورية للعلاج، وقد عبر لخضر بورقعة عنخطورة هذا المشروع بالقول " فلا القيادة العامة بالخارج أشعرتنا بهذا المخطط ولا نحن استطعنا بوسائلنا الخاصة أن ننتبه إليه...لقد واجهنا مخططا عسكريا محكما لم نعبئ له الجماهير و لم نهئ قواتنا عسكريا و نفسيا للتعامل مع الوضع الجديد الذي فرضه علينا العدو فكانت الكارثة"⁵. و هو نفس التشخيص الذي استشعره رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس عندما اعترف

¹ انظر نص رسالة الولاية الثانية إلى الحكومة المؤقتة 17 نوفمبر 1959 في مذكرات علي كافي، مصدر سابق، ص 319.

² انظر نص رسالة الولاية الثانية إلى الحكومة المؤقتة 29 أكتوبر 1960 في مذكرات علي كافي، مصدر سابق، ص 325.

³ ليلى تيتة، مرجع سابق، ص 233.

⁴ نفسه، ص 246-247.

⁵ لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، مصدر سابق، ص 43.

بأن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب مثلما عرفت في عهد الجنرال ديغول¹.

على مستوى آخر نجح مخطط شال في تحييد عدد من قادة الولايات و نوابهم و بوسائل مختلفة نذكر منهم العقيدين عميروش آيت حمودة و أحمد بن عبد الرزاق (الحواس) الذين حاصرتهم القوات الفرنسية المكونة من أكثر من 2500 جنديا من بينهم الفيلق المدعم السادس للمظليين بقيادة العقيد دوкас و الجنرال جيل نائب شال العملياتي بجبل ثامر (بوسعادة) في الولاية السادسة، أين تمكنت القوات الفرنسية منهما بتاريخ 29 مارس 1959، و تم الإجهاز كذلك على عدد كبير من الجرحى و في مقدمتهم الرائد عمر إدريس².

أما الولاية الرابعة فقد عرفت هي الأخرى استشهاد قائدها محمد بوقرة الذي تؤكد المصادر الفرنسية أنه ذهب ضحية " المكيدة الزرقاء " التي خلفت بالولاية حسب تقرير الرائد صالح إعدام 486 مشبوه من بينهم 20 ضابطا و 54 ضابط صف³، و نفس الأمر عرفت الولاية الخامسة التي استشهاد قائدها دغين بن علي (العقيد لطفي) بعد محاصرته من طرف قوات العقيد جاكين Jaquin في بشار أثناء عبوره لخط موريس من الجهة الغربية، أين خاض معركة مشرفة ضد قوات العدو المدعمة بمختلف أنواع الأسلحة البرية و الجوية و سقط في ميدان الشرف يوم 27 مارس 1960 هو و أصدقائه الذين كانوا معه (سي فراج- الشيخ الزاوي- أحمد بريك)⁴. إضافة إلى سي صالح زعموم قائد الولاية الرابعة و الذي كان هو الآخر ضحية العمل المخابراتي الفرنسي التي كانت تستهدف التفاوض على انفراد مع قادة الداخل بدل الحكومة المؤقتة، و الذي أشرنا إلى قضيته في مبحث سابق.

و في جانب آخر تمكنت القوات الفرنسية من حجز عديد البواخر المحملة بالأسلحة و الموجهة للداخل من أجل تزويد جيش التحرير بالأسلحة عبر الولايات الخامسة و الرابعة و السادسة انطلاقا من الحدود الغربية و أبرز هذه العمليات كانت حجز باخرة " سلوفينيا " في 19 جانفي 1959 و التي كانت قادمة من يوغوسلافيا (الاتحادية) محملة بكميات هامة من الأسلحة الخفيفة و الثقيلة، و حجز باخرة " ليديتشي " في 08 أفريل 1959 و التي كانت قادمة من بولونيا و على متنها 12 ألف بندقية من نوع " موزر " الألمانية إلى جانب 580 طنا من الذخيرة⁵.

¹Ferhat Abbes, op, cit, p 251.

²للتفصيل أكثر في عملية اغتيال العقيد ينظر: محمد العيد مطمر، حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص ص 125-130.

³للمزيد حول هذه العملية ينظر: Cloud Palait, op, cit, p 230-233.

⁴للمزيد أكثر حول استشهاد العقيد لطفي، ينظر: بلحسين بالي، العقيد لطفي، نصوص شهادات و وثائق، 2010، ص ص 65-68. و علي كافي، مصدر سابق، ص ص 268-270.

⁵محمد عباس، نصر بلا ثمن، سابق، ص 677.

المبحث الثالث: سلطة جبهة التحرير الوطني في مواجهة السياسة الديغولية.

1- تصدي الحكومة المؤقتة للمشاريع الديغولية.

1-1. مواجهة مشروع قسنطينة.

لقد تفتنت قيادة الثورة من سياسيين وعسكريين للأهداف الحقيقية لمشروع قسنطينة، أين أدركت منذ البداية أن المشروع جاء من أجل خدمة المستوطنين خاصة أن جل الانجازات كانت لفائدة المعمرين و لخدمة الاقتصاد الفرنسي، كما أنه كان أداة حرب يهدف إلى خنق الثورة، و بالرجوع إلى التفصيل في الأهداف الحقيقية لهذا المشروع نجد أن مراكز التكوين المهني التي تم إنشاؤها جاءت لتوفير اليد العاملة للاقتصاد الفرنسي و الذي سيكون المستفيد الأول من المشاريع الطاقوية التي سوف يتم الانطلاق فيها، أما عن مناصب الشغل التي تعهد ديغول بتوفيرها فكانت تجنيد عشرات الآلاف من الجزائريين لحصار الثورة عبر استخدامهم في بناء خط شال و حراسة أنابيب البترول، بينما كانت تحسين الرعاية الصحية يقتصر على تقديم الخدمات للأوروبيين و إسعاف مصابي الجيش الفرنسي¹.

وبخصوص الاستثمارات الضخمة التي وعد بها ديغول خاصة ما يتعلق باستغلال الثروات الباطنية و مد أنابيب البترول نحو الموانئ فالظاهر أنها سوف تفتح المجال للمؤسسات الاقتصادية و الشركات الكبرى لتوظيف رؤوس أموالها في الجزائر و توسيع الاستثمارات إلى مجالات أخرى، و بحكم أن هذه المؤسسات الكبرى هي من تصنع القرار السياسي في الدول الرأسمالية، نجد أن الخلفية الاقتصادية للمشروع كان هدفها ربط الاقتصاد الجزائري بنظيره الفرنسي سواء كان في إطار الجزائر الفرنسية أو الجزائر الجزائرية²، و نفس الشيء بالنسبة للتطور الصناعي المزمع تحقيقه، فإنه ينطوي في إطار الليبرالية الاقتصادية على إقامة صناعة جزائرية تكون مكمل للصناعة الفرنسية و متعلقة بها، و هو ما لم يخفه المكلف بتنفيذ المشروع بول ديوفري عندما صرح بوضوح بالقول "إني أعتبر تصنيع الجزائر كنوع من اللامركزية المتروبولية" و يضيف "إن الصناعات المعدنية في بون Bone يجب أن لا تدرس على صورة أوتاريسية (لوحدها)، و لكن في إطار الصناعة الفرنسية"³.

و الشيء نفسه نجده في جانبه الفلاحي، حيث أن المخطط قد حافظ أولا و أخيرا على مصالح المعمرين و البورجوازية العقارية خاصة أن الأراضي المزمع توزيعها على 16000 أسرة غير كافية باعتبار

¹ يزيد بوهناف، مرجع سابق، ص 166.

² عثمان مسعودي، مرجع سابق، ص 453.

³ Slimane Chikh, op, cit, p 120.

وجود أكثر من 60 ألف عائلة تعيش من الفلاحة، كما أن نسبة 18.7% المخصصة لهذا القطاع ضعيفة و غير كافية مقارنة مع 31.9% المخصصة لقطاع الصناعة¹، ثم إن معظم الأراضي التي تقرر توزيعها تقع في مناطق العمليات الحربية بالريف الجزائري و الذي يعد معقلا للثوار و قاعدة إرتكازية لجيش التحرير، لإعادة توزيع هذه الأراضي يعني عودة السكان إليها بعد أن أجبروا على مغادرتها في إطار سياسة فصل الشعب عن ثورته، و بالتالي فإن إعادة هؤلاء هو إحياء للثورة بهذه المناطق و هو ما يمثل فشلا ذريعا لسياسة عزل الثورة².

زد على ذلك الاختلال الكبير الذي سجل بين ما تم تخصيصه للمدينة و ما خُصص للريف، فالمدن استحوذت على 82% من ميزانية المخطط بينما كان نصيب الريف 18% فقط، و هو ما يدل على اتجاه سياسي معين يهدف إلى تطوير المدن³.

لقد كانت جبهة تو. متفطنة إلى الأهداف الحقيقية لهذا المشروع، أين حاولت بكل الوسائل و السبل إفشاله، فقامت بكشف أهدافه الحقيقية و توعية الشعب بها، كما هددت كل من يتعامل أو يحاول الاستفادة منه، وفي الوقت نفسه عملت على تخريب منجزاته المادية لدفع المستعمرين إلى المغادرة و عدم المغامرة بصرف أموالهم و استثماراتهم في هذا المشروع⁴.

الحكومة المؤقتة انتبهت كذلك إلى أن هدف ديغول من وراء هذا المخطط و هذه الإصلاحات كان التحضير لإعداد نخبة متميزة من بين المسلمين الجزائريين يقتنع بمزايا الارتباط مع فرنسا و تكون بديلا لجبهة التحرير الوطني، أين تكون هذه النخبة هي من يحقق ما كان يصبوا إليه ديغول أي القضاء على الثورة بالمشاريع الإصلاحية و تحقيق عملية الإدماج التي عجزت الحكومات السابقة عن تحقيقها⁵. أما بالنسبة الشعب الجزائري فنجد أنه رفض التجاوب تلقائيا مع هذا المشروع خاصة في ظل الموقف المبدئي السليم للحكومة المؤقتة، فالمشروع حمل في طياته بذور الفشل و هو ما اعترف به ديغول لجريدة "لوموند" في مطلع أوت 1959 أكد فيه "أن الدائرة بالجزائر تجعل من الصعب تحقيق الازدهار الذي تتطلع إليه فرنسا في الجزائر"، أين أكد كذلك أن "أرباب الأموال يرفضون المغامرة" و هي إشارات اعتبرتها "المجاهد" إقرارا بالفشل، و أن هذه النتائج كانت منتظرة منذ الإعلان عن المخطط

¹Ibid, p 120.

²عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج 02، سابق، ص 151.

³جريدة المجاهد، مشروع قسنطينة و أهدافه الحقيقية، ع 94، 25-04-1961، ص 8-9.

⁴جريدة المجاهد، على هامش مشروع قسنطينة، رجال المال يرفضون، ع 48، 10-08-1959، ص 05.

⁵جريدة المجاهد، ع 94، 25-04-1961، ص 9.

مباشرة¹، لتعود بعد شهر للتساؤل: هل يتوقف المخطط؟ في إشارة إلى مصاعب تمويل مركب الحجار²، أين أصبح هذا المشروع في الذكرى الأولى لإعلانه رمزا للفشل و مدعاة للتساؤل "أين النتائج؟ لماذا أفلس مشروع قسنطينة؟"³، كما عادت بعد عامين لتشكك في الحصيلة التي بدأت السلطات الفرنسية في إعدادها و الترويج لها متسائلة كذلك "ماذا بعد عامين؟ لتحكم بفشل العلاج نتيجة فشل التشخيص أساسا، فالجانب الفرنسي يقدم "علاجاً اقتصادياً لمرض سياسي"⁴.

2-1. رفض مشروع سلم الشجعان.

لقد اعتبرت الحكومة المؤقتة هذه المبادرة "الديغولية" من قبيل زعزعة الصفوف مشروعا خادعا مبني على الحيلة و التسويف و لا تختلف سياسته عن سياسة سابقه و لا يخرج في صميمه عن مطالب المستوطنين، ولا يتعدى أن يكون في ماهيته وأهدافه تكرارا لثلاثية غي موليه (وقف إطلاق النار - الانتخابات-المفاوضات)، لذا نجد بأنها اعتبرت هذا المشروع مشروعا مسموما هدفه زعزعة الصف العسكري و السياسي، كما أكدت في بيانها أن ديغول يرفض التفاوض مع الممثل الحقيقي للشعب الجزائري و للثورة، فهو يرغب في وقف إطلاق النار من خلال استسلام مجاهدي و قادة الداخل و التفاوض معهم بدلا من القيادة الخارجية⁵. فالجنرال ديغول اعتمد على سياسة الإذكاء من خلال تقسيم قادة الثورة إلى عسكريين و سياسيين و ينظر للثورة كما لو أنها منقسمة إلى قسمين متصارعين أن عمل على تكريس الانقسام من خلال التنويه ببطولات العسكريين و شجاعتهم مقابل استصغار السياسيين و التهكم عليهم، بل و تقسيمهم إلى متطرفين و معتدلين، فديغول و باختصار حسب الأستاذ عمر بوضربة يريد التفاوض مع عملاء منتخبين يموه بهم على الرأي العام العالمي⁶.

كما حاولت "المجاهد" لسان حال الثورة التطرق إلى حقيقة نوايا ديغول من خلال طرحه لهذا المشروع و تساءلت إن كان فعلا ديغول مخلصا و صادقا في نواياه من أجل إحلال السلام⁷.

و جددت الحكومة المؤقتة بعد مناقشتها لهذا المشروع استعدادها للتفاوض مع ديغول على أساس أنهم الممثل الشرعي و الوحيد داعية لمفاوضات جدية يحتضنها بلد محايد، إدراكا منها أن المفاوضات هي السبيل الوحيد للسلام على أن يكون وفق ما جاء في بيان أول نوفمبر و مؤتمر الصومام من خلال

¹ جريدة المجاهد، ع 48، 10-08-1959.

² جريدة المجاهد، ع 50، 07-09-1959.

³ جريدة المجاهد، ع 53، مشروع قسنطينة بعد عام أين نتائجه و لماذا أفلس؟، 19-10-1959.

⁴ جريدة المجاهد، ع 79، مشروع قسنطينة رنة لا تنفس، 10-10-1960، ص 09.

⁵ عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958 – جانفي 1960، دار الحكمة، 2012، ص 90.

⁶ نفسه، ص 90.

⁷ جريدة المجاهد، ع 31، 01-11-1958، ص 03.

الاعتراف بالاستقلال كشرط أساسي لأي مفاوضات، لذلك دعت الحكومة الفرنسية في بيان 26 سبتمبر 1958 إلى المفاوضات¹.

و الملاحظ أنه و مباشرة بعدد جبهة ت و. على مبادرة ديغول نجد أن هذا الأخير رفض اقتراح الحكومة المؤقتة و قال " إن هؤلاء السادة في جبهة التحرير الوطني مستعجلون، فليتركوني أنصرف و سيرون كيف ذلك، سأغني أغنيهم" في إشارة إلى الرهان على استعمال القوة العسكرية، و هو ماتجسد في مشروع شال العسكري².

1-3. إفشال المواطنة الفرنسية.

إن خطورة مخططات الجنرال ديغول بكل أبعادها خاصة قرار إشراك الجماهير الجزائرية في العملية الانتخابية، و الذي ركز عليه ديغول لإثبات حقائق كثيرة على رأسها أن الجماهير الجزائرية بعدما أصبحت تتمتع بكل المزايا و تتساوى مع بقية فئات المجتمع و التي تمت ترقيتها على سلم المواطنة و بالتالي القبول بالبقاء تحت الراية الفرنسية و الموافقة على تسيير الإدارة الفرنسية، و بالتصويت على الدستور الفرنسي الذي هو أيضا دستور الجزائريين مما يعني كسب الرأي العام الدولي و توجيه ضربة قاصمة لجبهة التحرير، كل هذه الخطورة دفعت جبهة ت و. إلى القيام بجهود جبارة لتوعية الجماهير و تأطيرها و منع انجرارها وراء هذه المخططات، و ذلك من خلال القيام بحملات دعائية مركزة بدأتها منذ إعلان ديغول باستفتاء تغيير الدستور في 28 سبتمبر 1958، أين قامت بإجراءات مكثفة لمنع المسلمين من المشاركة في هذا الاستفتاء حيث اعتمدت الوسائل التالية:

1-توزيع المنشائر التوعوية ضد الاستفتاء.

2- إعطاء الأوامر بالإضراب العام أيام 26-27-28 سبتمبر 1958.

قيادة الجبهة وجهت كذلك أوامر فورية لقادة النواحي بضرورة التعبئة العامة لإفشال الاستفتاء و أخذ كل الإجراءات اللازمة لتخرج الجبهة منتصرة من هذه المعركة³، كما ركزت التعليمات على ضرورة إيلاء المرأة دعاية خاصة لأن الإدارة الفرنسية منحها حق الانتخاب كغيرها من المواطنين، لذا قامت هذه الدعاية بنوع خاص من التحسيس للمرأة و تحميلها مسؤولية معركة الاستقلال، الأمر نفسه أبرقت به إلى أهالي المجاهدين أين حذرتهم من استغلالهم في العملية الانتخابية، مانعة إياهم من

¹ جريدة المجاهد، حكومة الثورة تفاوض في الاستقلال، ع 32، 19-11-1958.

² يزيد بوهناف، مشاريع التهدة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 172.

³ Mohamed Harbi et Gilbert Meynier, op, cit, p 820-827.

الانخراط فيه إلا في حالات الخوف على حياتهم¹، و كان من أبرز وسائل الدعاية التي استعملتها جبهة تو. لإفشال الاستفتاء الدستوري المناشير و الكراسات الإعلامية، محذرة من أن المشاركة في الانتخاب هو خيانة لأمانة الشهداء وجب الحذر منها، في الوقت الذي انبرت فيه قيادة الولايات لمواجهة الاستفتاء حيث حددت الأهداف الاستعمارية التي يجب مهاجمتها كمراكز الانتخابات و العربات و الطرق وغيرها².

و لقد عمدت الجبهة إلى إظهار خداع ديغول و كذبه الكبير فيما يخص عملية الاستفتاء و هو ما عبر عنه أحد المناشير الذي جاء بعنوان "الانتخابات سوق الخداعين" و مما ورد فيه: "لا ترض أبدا بسوق الخداعين الذي يقدمه لك ديغول كقانون تقديمي و ما هو إلا خطوة للوراء"³.

قيادة الثورة كذلك انبرت لتوضيح هدف هذه الانتخابات من خلال عمل ديغول على خلق قوة ثالثة من المنتخبين المسلمين تكون ممثلة للشعب الجزائري بدل الجبهة بهدف إقصائها و تهميشها، فتصبح هذه النخبة مضادة تعمل على كسب الجماهير و تمثيل الأغلبية المسلمة.

الأمر نفسه عرفته الجماهير الجزائرية في فرنسا، أين دعت فيدرالية الجبهة هناك إلى مقاطعة الاستفتاء و هو ما نسجله في تصريحها يوم 20 سبتمبر 1958 الذي قالت فيه أن العملية الانتخابية تتم في أجواء مشحونة تحت الضغط و التهديد و رفض كل معارضة من طرف الجزائريين، ومؤكدة في الوقت نفسه موقف الجبهة من أن الجزائريين لم يكافحوا من أجل الحصول على جنسية غير جنسيتهم و أنهم غير معنيين بهذا الدستور الذي لا يعني إلا الفرنسيين، و أن للشعب الجزائري الحق في اختيار مؤسساته مثل باقي الشعوب في كنف الحرية عن طريق انتخابات حرة و ديمقراطية دون ضغوط خارجية⁴.

4-1. المناورة في مواجهة مشروع حق تقرير المصير.

لقد قابلت قيادة الثورة عودة ديغول إلى الحكم بموقف الحذر و الترقب، و تباينت المواقف و الآراء حوله، فالسياسيون أمثال فرحات عباس رأو فيه رجل الحسم القوي الذي سيتحدث معه

¹Cloud Paillat, op, cit, pp 86-87.

²للاستزادة في المناشير التي وزعتها الجبهة و تقارير الشرطة الفرنسية في هذا الصدد، ينظر: خميسة مدور، مرجع سابق، ص 529-531.

³نفسه، ص 531.

⁴نفسه، ص 532-533.

الجزائريون و يصلون معه إلى حل¹، بينما كانت نظرة العسكريين أمثال كريم بلقاسم عكس ذلك أين نظروا إليه نظرة تشاؤم باعتباره رجل حرب و لأنه عاد إلى السلطة على أكتاف مستوطني الجزائر و يتبع سياسية متشددة إزاء قضية الجزائر.

أما فيما يتعلق بموقف الحكومة المؤقتة من عرض ديغول و مضمون المشروع الجديد فالجبهة أدركت منذ البداية أن خطابه كان الهدف منه أولا هو كسب الرأي العام العالمي خاصة في الأمم المتحدة التي حققت بها دبلوماسية الجزائر انتصارات باهرة، و أن هذا العرض جاء تحت ضغط التطورات الدولية حيث لم تعد القضية الجزائرية قضية فرنسية بل أصبحت قضية العالم، و هو ما أشار إليه وزير الخارجية محمد الأمين دباغين الذي اعتبر تصريح ديغول بمثابة " الفشل بالنسبة لفرنسا... فالغرب أصبح يسعى لاستتباب الأمن بالجزائر و أصبح يضغط على فرنسا "، وقد جاء تصريحه بعد الزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية روزفلت إلى باريس، و هو نفس الرأي الذي ذهب إليه عبد الحميد مهري وزير شؤون شمال إفريقيا عندما قال " إن الولايات المتحدة هي التي تقف وراء المبادرة"².

و لما كانت الحكومة المؤقتة تدرك أن ديغول يمسك زمام المبادرة على الصعيدين الدبلوماسي و العسكري بالداخل و أنه بمشروعه هذا قد رمى الكرة في مرمى الحكومة المؤقتة التي كان يعلم أنها تمر بأزمة جعلتها هيكلا بدون روح³، لذلك استنفرت صفوفها و دخلت في اجتماعات ماراطونية من أجل دراسة كل جوانب مقترح ديغول و الرد عليه⁴.

و بعد استشارات داخلية و خارجية، أصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بيانا في 28 سبتمبر 1959 أكدت فيه قبول مبدأ تقرير المصير و أنها على استعداد للدخول في محادثات مع الطرف الفرنسي من أجل مناقشة الشروط السياسية و العسكرية لوقف إطلاق النار و عن شروط و ضمانات تطبيق " مبدأ حق تقرير المصير " رافضة في الوقت نفسه أن يتم تنظيمه من قبل إدارة الاحتلال لأن ذلك سوف يؤدي إلى تزوير الإرادة الشعبية⁵، معتبرة أن ما أعلن عنه ديغول في خطابه هو ثمرة كفاح

¹Ferhat Abbas, Autopsie D'une Guerre, L'auron, Présentation de Abderrahmane Rabbahi, Ed, Livres, Alger, 2011, p 234.

²عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 92.

³و ذلك بسبب أزمة السلطة و النفوذ و الصراع على الانفراد بالقيادة العليا خاصة بين الباءات الثلاث (كريم بلقاسم - عبد الحفيظ بوالصوف - لخضر بن طوبال)، أنظر: رابح لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع، ص ص 38-48.

⁴عقدت الحكومة المؤقتة 07 اجتماعات من 20 إلى 28 سبتمبر 1958، و وسعت الاستشارة إلى القادة العسكريين و قادة الولايات، كما تم استشارة المسجونين الخمسة في جزيرة إكس بفرنسا و الدول الصديقة و الشقيقة، أنظر: نفسه، ص 96.

⁵للإطلاع على نص البيان كاملا ينظر: جريدة المجاهد، ع 92، 27 مارس 1961، ص 08.

طويل و مرير و حرب ضروس قادها جيش التحرير من أجل إجبار الحكومات الفرنسية للتخلي عن حلم و فكرة الجزائر الفرنسية، و أبرز ما جاء في هذا البيان "إن الذاتية القومية التي تكونها الجزائر و الوحدة الاجتماعية لشعبها هي عناصر موضوعية جوهرية، و لهذا فمن الوهن تطبيق تقرير المصير بكيفية لا تقرأ حسابا لهذه الحقائق أو تهدف لتمزيق هذه الذاتية و تجزئتها إلى مجموعات عنصرية و دينية، إن الحكومة المؤقتة ج.ج. تذكر - زيادة على هذا - بالمبدأ الذي لا يمكن النيل منه و هو وحدة التراب الوطني و تعبر عن عزيمة الشعب الجزائري التي لا تقهر في معارضة كل محاولة تقسيم"، مؤكدة على "خصوصية الشخصية الجزائرية و رفضها المساس بأي من هذه الخصوصيات خاصة منها الوحدة الترابية"¹.

أما بخصوص الإعلان الجديد الذي جاء به ديغول في خطابه يوم 10 نوفمبر 1959 لما أعلن قبول بلاده و استعداداته لاستقبال قادة الثورة بباريس من أجل الشروع في المفاوضات فقد فهمت الحكومة المؤقتة أنه يريد كسب الرأي العام العالمي و إحراج الحكومة المؤقتة و إظهارها في مظهر الهيئة التي لا تريد الحل السلمي التفاوضي، حيث أنه كان يعلم بالخلافات التي تمرقها و أنها لا تملك سلطة القرار، لكن الحكومة المؤقتة و باقتراح من عبد الحميد مهري سوف تطرح مناوره ذكية تدعوا فيها إلى تعيين الزعماء المعتقلين الخمسة كمفاوضين رسميين لديغول و في حالة ما كانت هناك مؤشرات إيجابية و ضمانات سوف ترسل الحكومة تقنيين لمناقشة وقف إطلاق النار، و هو حل ذكي دفعت به الحكومة المؤقتة الحرج الذي حاول ديغول إيقاعها فيه كونها كانت تعلم أن ديغول سيرفض ذلك²، كما أن هذا الرد أعطى مجالا كبيرا للنشاط و المناورة لدبلوماسية الحكومة المؤقتة و أعطى كذلك فسحة من الوقت لاجتماع المجلس الوطني للثورة باعتباره الهيئة العليا للثورة من أجل تدارس العرض و اتخاذ الموقف المناسب من عرض ديغول و الضمانات المتعلقة بتقرير المصير.

2- تراص الصفوف وراء الجبهة من خلال مظاهرات 11 ديسمبر 1960.

لقد حضر الجزائريون لزيارة ديغول المرتقبة إلى الجزائر منذ البداية، حيث استغلوا تواجدهم في الساحة التي كان سيلقي منها الخطاب بعين تيموشنت يوم 09 ديسمبر، فحاولوا استغلال الفرصة و عبروا عن مشاعرهم و حقهم في الحرية و الاستقلال رافعين العلم الوطني لأول مرة، أين تدخلت وحدات المظليين بسرعة و فرقهم بالقوة، و نفس الأمر حدث بتلمسان، أين اندفع الجزائريون بحماس رافعين الأعلام الوطنية و مرددين النشيد الوطني و الشعارات الجزائرية مثل "أطلقوا سراح بن بلة و

¹ نفسه، ص 08.

² عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 109.

رفاقه، الصحراء الجزائرية...¹ وهو نفس الأمر الذي حدث عند انتقال ديغول إلى مدن بجاية وهران و الشلف.

أما أكبر المظاهرات التي عرفتها الجزائر فهي عندما حل ديغول بالجزائر العاصمة يوم 11 ديسمبر² أين تهيأ السكان لاستقباله، فخرج المواطنون كافة من ديارهم كبارا و صغارا، رجالا و نساء رافعين الرايات الوطنية و منادين بحياة الجزائر حرة مستقلة، كما هتف المتظاهرون بالنشيد الوطني و تزينت نساؤها بالألوان الوطنية أين ارتدين الأبيض و الأخضر³، و قد زادت المظاهرات قوة و اشتعالا بعدما توانت الى مسامع المتظاهرين أخبار و انتصارات و تحدي إخوانهم بالغرب الجزائري للأوروبيين و القوات الفرنسية بصدورهم العارية و سقوط عشرات الشهداء مما زاد سكان العاصمة شجاعة و تضامنا.

هذا و برهنت قيادة الثورة عن تنظيمها المحكم لخلايا جبهة ت. و. و أفواج الفدائيين عبر كل حي و داخل كل منزل و أسرة، أين تمكنت من تنظيم الصفوفو أبانت عن قدرة كبيرة في التحكم في الجماهير و تسيير المظاهرة التي انطلقت و خرجت من كل الأحياء الشعبية الجزائرية مقتحمة الأحياء الأوروبية لتحتل الساحات العمومية و الشوارع الكبرى و المؤسسات الرسمية⁴.

و رغم أن القوات الفرنسية من شرطة و مظليين حاولت التدخل السريع و تفريق المتظاهرين و منعهم من السير و التقدم من خلال وضع الأسلاك الشائكة و أكياس الرمل، و اصطفاة الدبابات و المدرعات في الطرق و انتشار الطائرات العمودية المختلفة في سماء العاصمة إلا أنها عبثا كانت تحاول، فالجماهير تدفقت و واصلت المسير، و كان كلما سقط شهيد أو شهيدة إلا و ازداد المتظاهرون إصرارا و عزمًا تعبيرا عن رفضهم للاستعمار و مطالبتهم بالحرية و الاستقلال.

و قد عاشت باقي المدن الجزائرية في البليدة و قسنطينة، عنابة و الهضاب العليا و في الصحراء الجزائرية نفس الأجواء و استمرت المظاهرات مدة أسبوع كامل و عبر كامل التراب الوطني من 09 ديسمبر إلى 16 منه إلى غاية إعلان القيادة العليا للثورة عن وقف هذه المظاهرات⁵.

1-2. نتائج المظاهرات.

¹ محمد قنطاري، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، أسبابها، وقائعها و نتائجها، مجلة المصادر، ع 03، 2000، ص ص 36-39.

² سيدعلي احمد مسعود: الولاية الرابعة بين سلم الشجعان و انتفاضة 11 ديسمبر 1960، مجلة التاريخ المتوسطي ص 148/163 العدد: 02/ جوان 2020 www.univ-bejaia.dz/rhm

³ حول هذه الزيارة و المظاهرات التي حدثت انظر: جريدة المجاهد، ع 85، 19-12-1960، ص ص 2-3.

⁴ خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج 02، سابق، ص 340-341.

⁵ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص 276. و محمد قنطاري، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، مرجع سابق، ص 54.

رغم الخسائر الفادحة التي عرفتھا المظاهرات خاصة في شقھا البشري¹، إلا أنها خرجت بالعديد من النتائج الايجابية بالنسبة للثورة وقيادتها ذلك أنها استطاعت فرض حضورها وسط هذه الجماهير وتسيير المظاهرات وفق ما يخدم أجندتها، كما حققت الأهداف المسطرة لها من خلال التأكيد على ولاء الشعب الجزائري لجبهته و جيشه، و أبرزت الوحدة الوطنية الشعبية و الترابية في وحدة الصف الوطني و وراء قيادته، و أن أي حوار أو تفاوض لا يكون إلا مع هذه القيادة باعتبارھا الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري، كما أثبتت أن السبيل الوحيد للخلاص و التفاهم لا يكون إلا عبر مفاوضات جدية يؤدي إلى تقرير المصير دون ضغوط أو تلاعبات أو مراوغات².

المظاهرات كذلك أثبتت تلاحم الشعب و تضامنه مع قيادته الثورية ممثلة في الحكومة المؤقتة³ أمام القضايا المصيرية، و في مقدمتها قضية الاستقلال و الوحدة الترابية، أين أحدثت هذه المظاهرات وثبة معنوية و أدبية بحيث أن الشعب الجزائري سواء كان أفرادا أو مجموعات قد تحرر من عقدة الخوف و المجابهة مع القوات الفرنسية و أصبح المناضلون يمارسون واجباتهم دون خوف أو عقدة، و أصبحوا يلبون كل أوامر و طلبات الثورة و القيادة مهما كان نوعها.

وفي جانب آخر أجبرت المظاهرات المرتدين و ضعاف النفوس على ضرورة اللحاق بركب الثورة، حيث عرف يوم 08 مارس 1961 قيام 24 نائبا كان يعول عليهم ديغول كقوة ثالثة بتحرير لائحة مساندة للثورة التحريرية يقولون فيها أنهم لا يمثلون أحدا⁴، و أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن الجزائريين قد لفظوا و رموا إلى الأبد ذلك الجسم الغريب الذي لا طالما أرادت القوات الفرنسية إلصاقه بهم و هو فئة المستوطنين، فالجزائريون قرروا التخلي عن الإدارة الاستعمارية و مصالحها المدنية و العسكرية و أكدوا نهاية أسطورة الجزائر الفرنسية واستحالة التعايش مع المعمرين الأوروبيين⁵.

كما أدت المظاهرات إلى انتقال المعارك و المواجهات مع العدو إلى المدن و هو ما أدى إلى تخفيف الضغط على المجاهدين في الجبال و الصحاري و تشتت القوات الفرنسية، الأمر الذي أدى إلى تحطيم الأسطورة الفرنسية و ترسانتها العسكرية، و أعطت قوة استثنائية لجيش التحرير الذي رفع

¹ قدم الطرف الجزائري أرقاما تفيد سقوط أكثر من 800 شهيدا و أكثر 1000 جريحا و اعتقال أكثر من 1400 جزائريا خلال هذه المظاهرات بينما حصرها الجانب الفرنسي في 118 قتيل و أكثر من 400 جريحا، ينظر سليمان الشيخ، مصدر سابق، ص 153.

² خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج 02، سابق، ص 369.

³ سيدعلي احمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية مرجع سابق ص 25

⁴ جريدة المجاهد، ع 91 كيف تبخر حلم القوة الثالثة، 13-مارس 1961، ص 05.

⁵ نفسه، ص 370.

نسق عملياته الهجومية و التي لم تعد تقتصر على الكمائن و الاشتباكات فقط، بل تحولت إلى حرب جيوش¹.

المظاهرات كذلك اعتبرت استفتاء شعبيا عمليا أكد من خلاله الشعب عزمه على افتتاح النصر مهما كان الثمن و رفضه فكرة التآخي التي كانت تحلم بها حركة 13 ماي، و بالتالي قبر مشروع الجزائر الفرنسية إلى الأبد.

أما بالنسبة لديغول و الذي جاء إلى الجزائر معتقدا بأن سياسته العسكرية قد أنت أكلها و أن الجزائريين قد أنهكتهم الحرب و أثقلت عليهم و أنهم يريدون الخلاص بأي طريقة، و أنه قد حان الوقت لوضع آخر اللمسات لمشروعه السياسي " تقرير المصير "، إلا أنه تفاجأ بما رأى و سمع، خاصة مع إصرار الشعب الجزائري على استعادة سيادته و استقلاله، فالمظاهرات قد بينت لديغول صراحة موقف المسلمين الجزائريين من سياسته، كما أنها سدت أمامه طريق البحث عن " القوة الثالثة " التي كان يبحث عنها لتكون الدعامة القوية للوجود الفرنسي في الجزائر، خاصة بعد حركة 24 نائبا التي أشرنا إليها سابقا².

لقد ضربت الجبهة و عبر هذه المظاهرات كل مساعي ديغول في مقتل، ففي الوقت الذي كان هذا الأخير يبذل كل المساعي من أجل إيجاد " القوة الثالثة " للتفاوض معها، كانت الحكومة م ج.ج. توظف كل الأساليب المتاحة من أجل التخلص من أي طرف تخول له نفسه التفاوض باسمها مع الحكومة الفرنسية.

إن هذه التطورات اضطرت الجنرال ديغول يوم 15 مارس 1961 إلى إصدار بلاغ رسمي باسم مجلس الوزراء يعلن فيه رغبة الحكومة الفرنسية في إجراء مفاوضات بواسطة وفد رسمي تبحث شروط تقرير المصير بالنسبة للجزائريين و المشاكل المتعلقة بذلك³، فديغول اقتنع أنه لا مفر من التفاوض مع الجبهة حول شروط ضمانات إنهاء الحرب، لهذا تخلى عن شرط الهدنة المسبقة و فكرة التفاوض حول الجانب العسكري من إيقاف القتال فقط، و أيضا التخلي عن فكرة الهيئة التنفيذية، داعيا الجبهة إلى استئناف مفاوضات "مولان" التي كانت قد توقفت يوم 29 جوان 1960⁴.

و بعد أسبوع من عودته إلى فرنسا، توجه ديغول ب خطاب إلى الشعب الفرنسي يوم 20 ديسمبر 1960 استدعى فيه الهيئة الناجبة لاستفتاء 08 جانفي 1961 و الذي طلب فيه الاستفتاء بخصوص

¹ محمد قنطاري، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، مرجع سابق، ص 56.

² جريدة المجاهد، ع 92، 27 مارس 1961، ص 07.

³ نفسه، ص 07.

⁴ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص 276.

تقرير المصير للشعب الجزائري و تنظيم السلطات العمومية في الجزائر قبل تقرير المصير معلنا بأن على الجزائريين عندما يصوتون في استفتاء 08 جانفي أن يؤسسوا دولتهم بحكومتها و قوانينها و دستورها، و قد نظم الاستفتاء في اليوم الموعود و كانت نتائجه كالتالي:

✓ عدد المسجلين 27.5 مليون ناخبا منهم 4.760.000 مسجل في الجزائر.

✓ عدد الناخبين 21 مليون منتخب منهم 2.8 مليون منتخب في الجزائر.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها بنعم 15.5 مليون منهم 1.920.000 في الجزائر.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها بلا 05 ملايين منهم 790 ألفا في الجزائر.

و بلغت النسبة المئوية 76 % صوتت بنعم مقابل 24% صوتت ضد المشروع، و في الجزائر بلغت نسبة المصوتين بنعم 70% و قدرت نسبة المشاركة ب 59%¹.

لقد استطاعت الجبهة فرض نفسها و شروطها على ديغول و حكومته، و عرفت كيف تبطل كل المناورات التي التجأت إليها السلطات الفرنسية في مسألة شروط وقف إطلاق النار و العودة إلى المفاوضات، أين أجبرتها في النهاية على قبول الأمر الواقع و تغيير إستراتيجيتها و الجلوس مع قادتها للتفاوض في مسألة إنهاء الحرب بعد أن كانت تدعي أن الحكومة المؤقتة وجبهة التحرير الوطني لا يمثلان كل الشعب الجزائري.

3- صمود جيش التحرير الوطني في مواجهة المخططات العسكرية.

راهنّت الحكومة الفرنسية على مخطط شال و هللت له باعتباره الفرصة الأخيرة للخلاص من الثورة و الثوار خاصة بعدما جندت له القيادة السياسية و العسكرية إمكانيات هائلة²، و رغم أنه حقق في بدايته بعضا من النتائج المرجوة منه خاصة لما كان قادة جيش التحرير يجهلون إستراتيجيته، لكن جيش التحرير و مع مرور الأشهر الأولى استطاع التكيف مع الوضع و عرف كيف يفوت الفرصة على القوات العسكرية الفرنسية و يقلل من حجم الخسائر.

لقد تطفن جيش التحرير لإستراتيجية شال القائمة على ضرورة التركيز على منطقة معينة و فور الانتهاء منها يمر إلى المنطقة الموالية، لهذا عمل على دراسة العدو دراسة شاملة مكنته من كشف كل تكتيكاته على الأقل للخروج بأخف الأضرار، و في هذا الصدد يقول أحد عقداة الولاية الأولى عن كيفية التحضير لمواجهة العدو " قبل القيام بأي عملية عسكرية، كنا ندرس العدو دراسة دقيقة من

¹ شارل ديغول، مصدر سابق، ص 109.

² لقد وضع الجنرال شال ترسانة ضخمة في سبيل القضاء على الثورة، حيث قدرتها ج ت و مع بداية مخططه ب 600 ألف جندي نظامي بري، 200 ألف من قوات الشرطة و الدرك، أين وصل العدد إلى 774 ألفا مع نهاية 1959، إضافة إلى عشرات الآلاف من القوات البحرية و الجوية . انظر: Mohammed Taquia, L'Algérie en: Guerre, op, cit, p 301.

حيث العدد، العتاد، نوع التسليح و حتى الوقت و المكان لتحقيق النصر..."، إضافة إلى تفادي الاصطدام المباشر مع قوات العدو و الانسحاب من مناطق الحصار إلى الولايات المجاورة و تفكيك الكتائب و الفرق إلى مجموعات صغيرة يصعب العثور عليها أو تقفي أثرها¹، مع دراسة إمكانية الاجتماع مجددا للقيام بعمليات مشتركة طبعاً حسب ظروف الثوار و مناطق تواجدهم، كما أن وحدات جيش ت. و. كانت كلما انتهت القوات الفرنسية من تنفيذ عملياتها بالولاية و نقلت قواتها إلى ولاية أخرى تبادر بتنشيط العمليات الفدائية بتلك الولاية التي مر بها برنامج " شال" و تكثف هجوماتها ما يتسبب في إلحاق خسائر معتبرة بقوات العدو².

لقد حاول قادة الجيش التكيف مع الإستراتيجية الجديدة لهجوم العدو و مخططه الجديد بإعادة تنظيم كتائب جيش التحرير و منها ما قامت به قيادة الولاية الرابعة حيث اتبعت الخطة التالية³:

- إعادة تقسيم وحدات جيش التحرير الوطني إلى أفواج صغيرة، و هذه الأخيرة إلى مجموعات لتفادي الخسائر الكبيرة.
- تكثيف العمليات الخاطفة و المركزة ضد مراكز تجمع قوات العدو بالمدن من أجل دفعه لإعادة الانتشار.
- نقل المعركة إلى المدن و المناطق الأهلة بالسكان لتخفيف الضغط على الريف و تسهيل عملية التموين التي كان يعاني منها جيش التحرير.
- تكثيف الاتصال بالسكان و استخدامهم كأداة استخبار بهدف جمع المعلومات عن تحركات جيش العدو، إضافة إلى تحريضها على العدو و كشف ممارساته و فشل مشروعه.
- انتهاز أسلوب المفاجأة و الاستنزاف اليومي لطاقت العدو باستغلال معرفة عناصر جيش التحرير لميدان المعركة⁴.

هذا ولقد استنتج قادة الولاية الرابعة أن الإستراتيجية الأكثر نجاعة هي تفادي الاشتباكات المباشرة و تعويضها بعمليات خاطفة لجمع الأسلحة و الانسحاب العاجل قبل تطبيق الحصار و وصول الإمدادات، و هو ما يؤكد العقيد حسن الخطيب بالقول "حرب العصابات وحدها التي تستطيع أن تفيد في مواجهة شال و رد هجوماته، إنها الإستراتيجية التي أنقذتنا...في بداية العملية

¹ جريدة المجاهد، ع 59، 05 فيفري 1960.

² جريدة المجاهد، ع 47، 27 جويلية 1959، ص 05.

³ لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 46.

⁴ خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج 2، سابق، ص 40.

تلقينا ضربات قاسية ثم سرعان ما فهمنا بأنه من الأفضل أن يكون عددنا قليلا لأن هذا كان يسهل علينا التنقلات وعمليات المباغلة والتراجع".¹

إن هذه الإستراتيجية الجديدة لجيش التحرير حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الجنرال شال. هذا الأخير الذي اعترف بخيبة أمله في نتائج عملية "التاج" بالولاية الرابعة وذلك عند تقديمه لحصيلة العمليات العسكرية التي خاضها جيشه معللا ذلك بالقول "إن النتائج تعرفونها جميعا، لقد كانت أقل مستوى من مثيلاتها بالقطاع الوهراني و السبب الرئيسي يعود بشكل لا غبار عليه إلى قلة الألوية التي جندت في ميدان كان صعبا جدا".²

أما الولاية الثالثة و التي شهدت الموجة الأعنف من هذا المخطط كما رأينا سابقا، فقد استطاع حسب تقرير الولاية الثالثة المقدم لاجتماع العقداء العشرة في صائفة 1959 تكييف التكتيك الحربي مع إستراتيجية "شال"، أين كانت قوات جيش تو. تتجنب العدو مباشرة و يتم انتشار الوحدات و تفريقها عبر الولاية مع التركيز على حرب العصابات و نصب الكمائن و الاقتحام المدروس بواسطة فرق خاصة مع تكثيف العمل الفدائي و تخريب منشآت العدو، كما أكد التقرير أن جهودا كبيرة بذلت في هذا الموضوع.³

كما واجهت الولاية الثانية بثبات مشروع "شال"، أين عملت قوات جيش تو. جاهدة للحفاظ على قدراتها القتالية، حيث أعادت قيادة الولاية التقسيم الجغرافي لثرائها و قلصت من وحداتها، وبالتالي أصبح أكبر تجمع هو الفرقة الخفيفة التي تضم 24 مجاهدا، و أعطت تعليماتها لكل الجنود بأن يتحاشوا الاشتباك المباشر مع العدو قدر الإمكان.⁴

هذه الإجراءات قال عنها الرائد صالح بوبنيدر أنها سرعان ما أعادت للنظام حيويته و فعاليته بعدما عطلت الهجومات الأولى لقوات الاحتلال نظام العمل مؤقتا نتيجة تفكك بعض الوحدات و ملازمة البعض الآخر مكانه تجنباً لصراع غير متكافئ مع العدو. كما أن هذه الإستراتيجية أربكت قوات العدو و جعلتها تعترف بعجزها، ففي منتصف أبريل 1959 اعترف عقيد فرنسي في قسنطينة بضعف حيلة جيش الاحتلال أمام حيوية الثوار و حركتهم المثالية معبرا عن ذلك بالقول: "كيف يمكن أن نطارد

¹ شهادة الخطيب، حرب التحرير من خلال الوقائع الداخلية، بطلان يتحدثان يوسف الخطيب، صالح بوبنيدر، مجلة المعالم، ع 01، 1998، ص 65-68.

² Maurice Challe, op, cit , p 108.

³ شهادة الخطيب، مصدر سابق، ص 125.

⁴ علي كافي، مصدر سابق، ص 249.

الثوار و سرعتهم في الساعة 07 كلم بينما سرعتنا 04 كلم فقط¹، و يضيف الرائد صالح بوبندير بأن إستراتيجية عمل ولايته انصبت على المحافظة قدر الإمكان على الاتصالات الوثيقة مع الشعب فيقول "كنا ننشط كثوار في الميادين السياسية و الاقتصادية و العسكرية و على ممارسة التجمعات التي كان يقوم بها جيش العدو، كنا نؤهمهم بعزلتنا، لكن في الحقيقة كنا نكيف هياكلنا الخاصة بالتأطير السياسي بشكل يسمح لنا باختراق المحتشدات و مراقبتها و حتى البقاء فيها...كذا نستطيع الحصول على معلومات أكثر دقة و وثوقية، و بهذه الطريقة استطعنا أن نقي أنفسنا من مؤامرة العدو الذي كان يحاول عزلنا و قطع مصادر تمويلنا من الزاد و المؤن المختلفة، و أعدنا تنظيم تسيير المعازل... كما أعدنا تنظيم مصلحة الاستعلامات و قمنا بتوعية الشعب بأهمية هذه المعركة الحاسمة"².

الأمر نفسه عرفته الولاية الأولى طبقت سياسة عدم المواجهة و تجنب المواجهة خلال مرحلة التمشيط و إخلاء المناطق المعرضة للمداهمة تجنباً لويلات المخطط، حيث تم تنظيم وحدات الجيش و تجزئتها و تبني إستراتيجية حرب العصابات³.

أما بالنسبة لخط شال المكهرب على الحدود الشرقية و الغربية، فقد لعب جيش الحدود دوراً كبيراً في التخفيف من سياسة الخناق و التطويق التي فرضت على ولايات الداخل، حيث أنه و بعد تشكيل هيئة الأركان العامة في جانفي 1960 بقيادة هوارى بومدين، سارع هذا الأخير برفقة مساعديه إلى العمل على إعادة النظام و تحسين القدرات القتالية و تكتيف العمل العسكري على الحدود، أين ركز في البداية على تنظيم و تنشيط جيش الحدود و الحصول على الأسلحة الحديثة و مواصلة تجنيد الجزائريين في القواعد الخلفية، فتم إنشاء مناطق للعمليات العسكرية بالحدود الشرقية و الغربية و تم التوقف عن مواجهة خطي شال و موريس إلى غاية إحضار الأسلحة و تدريب وحدات الفياق على استعمالها و أخذ التدريب على أيدي ضباط مختصين.

و بعد استكمال التحضيرات وضعت هيئة الأركان إستراتيجية عسكرية انصبت على مواجهة خطي شال و موريس و توجيه ضربات للمراكز الفرنسية بالحدود و السعي لإدخال السلاح إلى ولايات الداخل، حيث شنت العشرات من الاشتباكاتو الكمائن التي استهدفت تحركات القوات الفرنسية على طول خطي الحدود الشرقية و الغربية أين خاضت أزيد من ألف عملية تخريب للخطين خلال سنة 1960 و النصف الأول من سنة 1961⁴، أما حصيلة النشاط العسكري لهيئة الأركان خلال نفس الفترة

¹ محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 679.

² شهادة صالح بوبندير، حرب التحرير من خلال الوقائع الداخلية، بطلان يتحدثان، مرجع سابق، ص 49-50.

³ الطاهر زيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين، مصدر سابق، ص 248.

⁴ سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 120.

فقد عرفت وقوع 704 اشتباك، ونصب 750 كمينا، إضافة إلى القيام ب 1158 عملية تخريب للخطين¹.

أما بخصوص جنود جيش التحرير الذين وُفقوا في عملية العبور خلال نفس الفترة و توغلوا داخل الولاية الأولى و الخامسة، فقد قدر ب 1291 مجاهدا حيث نجح الفوج الذي يقوده الطاهر الزبيري و سوايعي و المكون من 500 مجاهدي العبور إلى الولاية الأولى عبر خط الصحراء جنوب تبسة، كما تمكنت خمس كتائب من دخول تراب الولاية الخامسة عبر ممر فقيق الاستراتيجي بعد أن كلفها ذلك استشهاد قائد الولاية العقيد لطفي و رفاقه كما أشرنا لذلك سابقا². كما تمكنت هيئة الأركان كذلك من فتح جبهتين صحراويتين من أجل ربط الاتصالات مع الداخل، حيث استطاعت تزويد الولايات بكميات معتبرة من الأسلحة و الذخيرة³.

و بالرجوع إلى تقييم مخطط شال، نجاحه من فشله فقد قلنا سابقا بأن المخطط سبب ترجعا خطيرا في القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني و تمكن من تحييد على الأقل 50 % من إمكانياتها، لكن هذا لا يعني أن المخطط نجح نجاحا كاملا، فالتراجع هذا و إن كان خطيرا فإنه لم يكن قاتلا و لا نهائيا، ذلك أن الهدف المنشود من المخطط كان تدمير جيش التحرير الوطني تدميرا نهائيا في ظرف 18 شهرا إلى درجة ترغم البقية الباقية من أفرادها على الاقتناع بعدم جدوى مواصلة الكفاح، و من ثم الاستسلام و القبول بفكرة "سلم الشجعان" لتسهيل عملية وضع الأسلحة.

كما نجد العديد من الأدلة التي برهنت أن جيش التحرير لم يُهزم رغم تراجع و أنه استعاد قدرا هاما من قواته و حيويته ابتداء من ديسمبر 1960 لما وقف بالمرصاد للعمليات العسكرية الفرنسية التي تواصلت سنة 1960، فحسب جريدة المجاهد أنه و في نهاية 1961 كانت الخارطة العملياتية للجزائر مطابقة لما كانت عليه في شتاء 1959، فقد كان لجيش التحرير نشاط متواصل من حرب العصابات في جميع أنحاء البلاد بما فيها المناطق التي كان مخطط "شال" قد كنسها مرتين أو ثلاث⁴.

إن هذا الفشل عبر عنه بعض الضباط الفرنسيين أنفسهم، ففي ماي 1960 صرح أحد ضباط لاصاص S.A.S لأسبوعية "فرانس أوسبرفتور" قائلا "أن الخطأ الفادح الذي وقع فيه الجنرال "شال" هو اعتقاده أن جيش التحرير لا يستطيع إعادة تشكيل قواته بعد العمليات الكبرى"، و يضيف

¹ نفسه

² نفسه، ص 67.

³ مقالاتي، التاريخ العسكري للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 116.

⁴ جريدة المجاهد، ع 91، مارس 1962.

بخصوص الخيار العسكري عامة " أن ضباطنا لم يعودوا يؤمنون بإمكانية تحقيق نصر عسكري على جيش التحرير"¹، و هو نفس ما أشارت إليه تقارير شال نفسها عند تقييمه للوضع العسكري نهاية 1959 عندما تحدثت عن محافظة قوات جيش التحرير على قدراتها القتالية واصف إياها بالممتازة بالرغم مما تعرضت له ولايات الداخل من ضغوطات في حروبها على الرغم من كثافة قوة الحاجزين المكهربين على الحدود الشرقية و الغربية، كما استعملت التقارير أسلوب الحيرة في تماسك جيش التحرير و الشعب الجزائري الذي حاولت المخططات الاستعمارية عزله عن الثورة².

كما كتب ضابط آخر في مجلة " النقد الجديد " أواخر 1960 تحليلا شاملا أكد فيه أن مخطط " شال " مني بالفشل عام 1959 ولقيت ذيوله نفس المصير عام 1960، موضحا أسباب الفشل على كافة الأصعدة، فتكتيكيا استطاع جيش التحرير التكيف بسرعة مع المخطط عقب المفاجأة الأولى، أما استراتيجيا فأرجعه إلى استفادة جيش التحرير من المخطط لتصحيح أخطائه السابقة و تطوير خطته و أساليبه القتالية، لينتهي في الأخير إلى القول بأن " المخطط فشل على كافة الأصعدة السياسية و التكتيكية و الإستراتيجية ليشكل نقطة انطلاق نحو هزائم أكبر و أوسع وهذا ما ستثبته سنة 1961 إذا لم تبادر الحكومة الفرنسية للتفاوض لحل المشكلة الجزائرية"³.

ولقد حمل المشروع منذ بداياته بذور الفشل لذلك لأن شال أقام مشروعه هذا على نظرية كانت ظروف الثورة قد تجاوزتها و هي أن كل ولاية مستقلة استقلالاً كاملاً عن الأخرى مثلما كانت عليه في بداية الثورة، بينما الواقع غير ذلك فجيش التحرير أصبح منذ مؤتمر الصومام جيشاً منظماً له قيادة عليا تشرف على كل الولايات و تقوم بالتنسيق فيما بينها، كما أن الجنرال ديغول تأكد من فشل " برنامج شال " و سياسة القمع المطبقة خاصة بعد زيارته إلى الجزائر في أواخر أوت 1957 و الاطلاع بنفسه على حقيقة الأمور هناك، فرغم أنه كان يعزي نفسه و قدراته بنجاح المخطط من أجل مغالطة الثوار و هزمهم نفسياً و رفع معنويات الكولون، لكنه كان مقتنعا في قرارات نفسه بفشل المخطط و هو ما حصل حين قام بعزل الجنرال شال مباشرة أثناء عملية " الأحجار الكريمة " و استدعائه إلى باريس و تعيين الجنرال كريبان مكانه⁴.

أما آخر تعليق عن فشل المخطط فنتركه لجان مولان آخر مندوب عام بالجزائر عندما قال: " عندما حللت بالجزائر أواخر نوفمبر 1960، كانت مهلة السنتين التي حددها الجنرال ديغول إلى الجيش

¹ جريدة المجاهد، ع 89، 13 فيفري 1961.

² يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 286.

³ محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 674.

⁴ جريدة المجاهد، ع 65، 04 أفريل 1960، ص 3-4.

قد انتهت دون تحقيق الهدف المعلن "تهدئة الجزائر"¹.

إذا فقد سقط وهم الحل العسكري الذي راهن عليه ديغول كثيرا ما اضطره للتوجه نحو الحل السياسي التفاوضي و الإسراع في طريقه، و ما كان إعلانه عن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم في 16 سبتمبر 1959 إلا أحد الآثار السياسية المبكرة لفشل المشروع. و منه يمكن القول بأن الإستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني أثبتت نجاعتها و أجبرت ديغول على تغيير سياسته لتميل إلى المفاوضات و الحلول السلمية التي كانت في نظره أمورا لا مفر منها من أجل إنقاذ فرنسا من مأزقها و تجنيبها خسائر أخرى أكبر.

وكخلاصة للفصل نستنتج أن أهم نتيجة حققتها جبهة التحرير الوطني بإنشائها للحكومة المؤقتة هي استكمال وضع تنظيم سياسي-إداري وعسكري محكم كان يعبر عن آمال الشعب وطموحاته المتمثلة في تحقيق الاستقلال. ومن جهة أخرى ساهم هذا التنظيم المحكم في إفشال كل المحاولات والمساعي التي بذلها ديغول سواء في شقها العسكري أو تلك المتعلقة بالبحث عن "القوة الثالثة" لتحل محل جبهة التحرير الوطني. ووجه لها ضربات قاصمة كانت ارتداداتها على المستويين المحلي والخارجي.

كما فرض تصاعد سلطة جبهة التحرير الوطني وتزايد الالتحام الجماهيري مع ثورته من خلال المظاهرات والإضرابات على السلطات الفرنسية أن ترضخ لما كانت ترفض الاعتراف به وهو شرعية الحكومة المؤقتة والدخول معها في مفاوضات بشأن تقرير المصير.

¹ محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 674.



الفصل الثالث

نشاط فيدراليات جبهة التحرير الوطني وبسط نفوذها
بالخارج (1955-1962)

المبحث الأول: كسب معركة الميتروبول.

لقد كان قادة الثورة التحريرية يدركون جيدا أن نجاح كفاحهم المسلح بالداخل مرتبط و مرهون بمدى النجاح في تجنيد القواعد الخلفية، سواء في دول الجوار أو داخل الديار الفرنسية، هذه الأخيرة كانت أهم مسعى سعت إليه جبهة التحرير الوطني حيث اعتبرت تواجدتها هناك واستقطابها للمهاجرين ودمجهم في صفوفها ودفعهم إلى العمل الثوري أحد الأسباب الكفيلة بتقويض الكيان الاستعماري وزعزعته، حيث ستكون فيدراليتها هناك بمثابة النفس الثاني للثورة وقوتها الضاربة داخل العمق الفرنسي، أين ستُلقى على عاتقها مهمة نقل إيديولوجية جبهة التحرير الوطني هناك والتعريف بها في أوساط المهاجرين الجزائريين رغم صعوبة المأمورية.

1. فيدرالية فرنسا التأسيس والتنظيم.

1-1. التأسيس.

لقد قارب عدد المهاجرين الجزائريين بفرنسا سنة 1954 200 ألف نسمة، كان ولاء السواد الأعظم منهم لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، لذلك نجد أنه و بعد اندلاع الثورة التحريرية ستحاول الجبهة وضع يدها على هذا المخزون البشري الهام وكسبه إلى جانبها..

تعود فكرة إنشاء فيدرالية جبهة تو. بفرنسا إلى محمد بوضياف و هذا مباشرة بعد اندلاع الثورة التحريرية أين فكر في إعادة الحياة لفيدرالية حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي كان مسؤولا عنها منذ عام 1953 بمساعدة ديدوش مراد¹ و تجديد النشاط للفئة التي اختارت الحياد في الصراع الذي وقع بين الإخوة الأعداء.

و باشر محمد بوضياف خطواته من أجل تأسيس الفيدرالية و البداية من ليسكمبرغ أين عقد اجتماعا مع إيطارات و مسؤولي المنطقة الشرقية بفرنسا لكل من فورباخ و ميلوز و سوشو²، حيث قدم بوضياف أمام 15 مسؤولا من شرق فرنسا توضيحات عن الظروف التي دفعت جبهة ت.و. إلى إعلان الثورة، ليتم تكليف مراد طربوش³ بإنشاء النواة الأولى للفيدرالية⁴ التي ضمت كل من أحمد محساس-

¹ محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر، مصدر سابق، ص 33.

² محمد حربي، الأسطورة و الواقع، مصدر سابق، ص 134.

³ مراد طربوش من مواليد منطقة القبائل، التحق بصفوف حزب الشعب الجزائري والحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية، هاجر إلى فرنسا سنة 1946، وواصل نشاطه داخل نفس الحزب، وعندما اندلعت الثورة اتصل به محمد بوضياف بدابة من جانفي 1955 وكلفه بمهمة تأسيس خلايا تابعة للجبهة هناك، لكنه اعتقل في ربيع ذات السنة ولم يُطلق سراحه إلا سنة 1961 ليلتحق بالحكومة المؤقتة بصفة مدير ديوان لكريم بلقاسم في وزارة الداخلية، توفي بتونس سنة 1971. ينظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 227.

⁴ سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، مرجع سابق ص 45

محمد زروقي- عبد الرحمن غراسو العربي ماضي، غير أن طربوش لم يحالفه الحظ في تشكيل هذه الخلايا لأنه سرعان ما وقع في يد البوليس الفرنسي و كان ذلك في مطلع شهر أفريل 1955¹.

و رغم أن هذا الاعتقال كان موجعا بالنسبة لعمل خلايا جبهة ت و إلا أن هذا لم يمنع من مواصلة الجهود في سبيل إرساء قواعد صلبة للفيدرالية، حيث ظهرت قيادة جديدة في شهر ماي 1955، تولى فيها محمد مشاطي مسؤولية شرق فرنسا و فضيل بن سالم مسؤولية شمالها، بينما تولى عبد الرحمن غراس مسؤولية قيادة وسط و جنوب فرنسا، و كانت مسؤولية تنظيم العاصمة باريس و ضواحيها تحت إشراف أحمد دوم².

و الحقيقة أن مهمة هذه القيادة ستكون شاقة للغاية لأنها اصطدمت بمعارضة كبيرة من طرف غالبية المهاجرين و المناضلين لأن قدسية مصالي الحاج مازالت في أوجها، فأى نشاط دعائي أو اجتماع إعلاني لصالح جبهة ت و كان غالبا ما ينتهي بمشاحنات و مشادات، غير أن ذلك لم يثن قيادة جبهة ت و في إرساء نظامها و إيصال رسالتها لدى المهاجرين و اطلاعهم على حقائق الأمور³.

لقد استطاع أحمد الدوم⁴ سد الفراغ نوعا ما و قام بعدد الزيارات بين الجزائر و فرنسا، لكن تعمق الخلاف بين قيادة الداخل و الخارج سوف يلقي بظلاله على فيدرالية الجبهة بفرنسا أين وجدت نفسها أمام مفترق طرق، فهل عليها الارتباط بالداخل أم بالخارج ؟ بالجزائر أم بالقاهرة ؟.

و مع تطور الأمور في الداخل قام عبان رمضان بتعيين صالح الواناشي مسؤولا عن فيدرالية الجبهة بفرنسا حيث كان هذا التعيين تعبيرا عن الاهتمام المزدوج المتمثل في إعطاء ضمانات حسن النية لمختلف التيارات الوطنية⁵ ثم الصلة القوية التي كانت تربط هذا الأخير بالمسيحيين التقدميين كون خطيبته آن ماري لونشي كانت تعمل كاتبة بجريدة هذا التيار و هي جريدة (Le Pulletin) و بالتالي مد قناة التواصل مع الأوساط الكاثوليكية و التي نددت دوما بالحرب على الجزائر⁶، و تدعمت

¹ Ali Haroun, La 7 willaya la guerre du FLN en France, 1954 -1962, Ed, Casbah, Alger, 2006, p153.

² Mohammed Méchati, op, cit, p. p 98-99.

³ Mohammed Lebdaoui, op, cit, p 75. الجبهة المركزية و اللجنة المركزية و جبهة التحرير الوطني. (1946-1962)، دار البصائر، 2009، ص 165.

⁴ مناضل قديم التحق بحزب الشعب منذ 1945 وهاجر الى فرنسا سنة 1950، واصل نضاله الثوري في قسمة سوشو التابعة لحركة الانتصار ح د، وعند اندلاع الثورة اتصل به بوضياف اين كان له دور بارز في تأسيس فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا وأصبح عضوا في قيادتها مكلفا بالمالية من 1955 الى 1956، اعتقله البوليس الفرنسي في أوت 1956. أنظر: طافر نجود، مرجع سابق، ص 193.

⁵ دحو جربال، المنظمة الخاصة لفيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، تاريخ الكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني بفرنسا (1956-1962)، تر: سناء بوزيدة، منشورات الشهاب، باتنة، 2013، ص 30.

⁶ هرفي هامون و باتريك روتمان، حملة الحقائق المقاومة الفرنسية ضد حرب الجزائر، تر: عبد الرحمن كابوية و سالم محمد، منشورات دحلل، الجزائر، 2010، ص 72.

الفيدرالية بعناصر جديدة بداية من الطيب بولحروف، حسين المنجي و أحمد طالب الإبراهيمي (الطاهر) الذي كُلف بترؤس مسؤولية العلاقات الخارجية للفيدرالية¹.

لكن ما كادت سنة 1956 تنتهي حتى كان أربعة من قادة الفيدرالية في قبضة الأمن الفرنسي حيث تم إلقاء القبض على كل من محمد مشاطي في 28 أوت 1956² و بعده كل من سالم و غراس و أخيرا أحمد دوم يوم 17 أكتوبر 1956، و بالتالي ستلحق القيادة الثانية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا بكاملها بسجن لاسانتي la santé³، لكن لوانشي المسؤول الجديد عن الفيدرالية و رغم فترته القصيرة إلا أنه تمكن من ربط علاقات عديدة مع عدة تيارات فرنسية تقدمية مناهضة للاستعمار، كما استطاع أيضا وضع اللبنة الأولى لشبكات الدعم لصالح جبهة التحرير من الفرنسيين على شاكلة أندري مندوز (المحامي و الصحفي المناهض للفاشية و الاستعمار) و الصحفي اليساري بارا (Barrat) و فرانسيس جونسون الذي سيصبح من أكبر المساندين للثورة بفضل شبكته السري⁴.

إن عدم الاستقرار بالفيدرالية و كثرة الاعتقالات إضافة إلى عدم نجاح الفيدرالية في تحقيق الأهداف التي جاءت من أجلها خلال السنتين الأوليتين سوف تدفع CCE مرة أخرى إلى تعيين محمد البجاوي⁵ على رأس الفيدرالية بداية من شهر ديسمبر 1956 بمساعدة حسين المهداوي و بن يوسف بن صيام و إبراهيم سيد علي مبارك⁶، و فور وصولها إلى باريس اجتمع مع كافة رؤساء الهيكل التنظيمي بفرنسا و أعضاء اللجنة الفيدرالية السابقين (الإبراهيمي- المنجي- الوانشي و بوالحروف) حيث قرر تعويض كل من بوالحروف و المنجي بأحمد بومنجل و قدور العدلاني⁷.

و سعى لبجاوي إلى تنظيم الفيدرالية حيث عمل على تجنيد الطلبة الجزائريين بالمهجر في صفوف الجبهة بالإضافة إلى مساهمته في تأسيس الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا كفرع تابع

¹ أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، أحلام و محن (1932-1965)، ج 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 104-105.

² Mohammed Méchati, op, cit, p 110.

³ علي هارون، مصدر سابق، ص ص 32-33.

⁴ فاتح زباني، مساهمة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في الثورة التحريرية (1954-1962)، شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1، 2016، ص 72.

⁵ من مواليد 1926 بمنطقة القبائل، ناضل في حركة الانتصار ح د، وكان تاجرا معروفا، انضم مبكرا إلى صفوف الثورة وعمل مساعدا لعبان في العاصمة ثم كلفه بأداء مهام في فرنسا وتونس . كان له دور بارز في تأسيس UGTA وربطه بجبهة التحرير، تولى رئاسة فيدرالية الجبهة بباريس منذ 1956 لكن السلطات الفرنسية تمكنت من اعتقاله وُج به في السجن إلى غاية الاستقلال. أنظر: طافر نجود، مرجع سابق، ص ص 321-322.

⁶ طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 114.

⁷ Mohamed Lebjaoui, op, cit, p 77.

للإتحاد العام للعمال الجزائريين، كما استطاع أن يحكم قبضة الجبهة على الجالية نوعا ما، حيث بدأت في عهده معالمها في التنظيم السياسي والعسكري للتيار المصالي بفرنسا¹، إلا أن لبحاوي لم يلبث هو الآخر حيث كان مصيره هو نفس مصير زملائه السابقين حيث سيقى عليه القبض في 26 فيفري 1957².

وقد شكل اعتقال لبحاوي ضربة موجعة لعمل جبهة ت.و. بفرنسا خاصة وأن هذا الاعتقال تزامن و الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الثورة داخليا خاصة لجنة CCE بالعاصمة، ليتقرر إنشاء لجنة مؤقتة لإدارة الفيدرالية برئاسة الطيب بوالحروف³ إلى جانب كل من بومنجل و عبد الكريم السويسي والعدلاني وسعيد بوعزيز⁴.

2-1. الفيدرالية تحت قيادة عمر بوداود 1957-1962.

إن حالة اللإستقرار التي عرفتها فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا و توالي السقطات هناك إضافة إلى حالة التشتت التي يعاني منها المناضلون دفعت CCE إلى التفكير مليا في ضرورة البحث عن قائد جديد يكون متمرسا و قادرا على تحدي الصعاب و هياالصفات التي تكون قد توفرت في شخص عمار بوداود⁵ الذي سيتولى مسؤولية الجبهة بفرنسا بداية من 10 جوان 1957، حيث كان هذا الأخير قد التقى بعبان رمضان في مدينة تيطوان نهاية ماي و كلفه باسم CCE الإشراف على فيدرالية الجبهة بفرنسا و أعطاه جواز سفر مغربي باسم بناني للمرور بإسبانيا و منه إلى فرنسا⁶. و كانت مهمة عمر بوداود تنحصر في تحقيق عدة أهداف منها⁷:

¹Ibid, p173.

²أحمد طالب الإبراهيمي، سابق، ص 115. و محمد حربي، حياة تحد و صمود، مصدر سابق، ص 211.

³من مواليد عنابة، مناضل سابق في حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، عضو اللجنة المركزية (1951-1954) ثم عضو اللجنة الفيدرالية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا (1956-1957)، عين ممثلا لجبهة ت.و. بسويسرا عام 1957 وفي روما من 1959 إلى 1962، وبعد الاستقلال عين سفيرا للجزائر بروما ثم بلغراد، بيونس أيريس ثم ليما. أنظر: محمد حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 333.

⁴علي هارون، مصدر سابق، ص 36.

⁵من مواليد منطقة تيقزيرت (القبائل) سنة 1923، انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1942 وساهم في تنظيم الحزب بمنطقة القبائل، حيث نظم في 23 ماي 1945 احتجاجا على القمع الذي طال الجزائريين في الثامن ماي تعرض على إثرها للسجن ثم أطلق سراحه في مارس 1946، عاد للنضال في صفوف حركة الانتصار ح د وانضم إلى صفوف المنظمة الخاصة، لهاجر بعد اكتشافها إلى فرنسا سنة 1952، ولعد اندلاع الثورة التحق بفيدرالية الجبهة بالمغرب (1955-1957) ليلتحق بعدها بفرنسا بأمر من عبان لقيادة الفدرالية إلى غاية الاستقلال. للمزيد أنظر: عمر بوداود، خمس سنوات على رأس فيدرالية فرنسا، مصدر سابق.

⁶محمد حربي، حياة تحد و صمود، مذكرات سياسية 1945-1962، دار القصة للنشر، 2004، ص 214.

⁷عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر: أحمد بن محمود بكلي، دار القصة، الجزائر، 2007، ص 100.

-حماية الجالية الجزائرية من تأثير الحركة المصالية.

-السعي لضم المهاجرين بفرنسا تحت لواء جبهة التحرير الوطني.

-تعميم المساهمة المالية للمهاجرين في دعم و تمويل الثورة.

-نقل العمل المسلح إلى الميتروبول الفرنسي.

-الدعاية لصالح الثورة و تحسيس الرأي العام الفرنسي بواقع الحرب التحريرية.

لقد كان القائد الجديد يدرك أن نجاح مهمته مرهون أولاً بتشكيل قيادة منسجمة و متوافقة لذلك سارع إلى تعيين عدد من المسؤولين لمساعدته، حيث تم تكليف راجح بوعزيز (سعيد) بتشكيل المنظمة الخاصة، وهي مكلفة بالعمل المسلح و الاستعلامات من أجل مواجهة المصاليين و تنفيذ أعمال فدائية بفرنسا و كلف علي هارون بمسؤولية الإعلام و الدعاية، بينما تولى علي العدلاني (Pedro) الإشراف على تنظيم الفيدرالية، وتمأسناد الشؤون المالية لعبد الكريم السويسي¹ (والذي سيخلفه المنجي بعد إلقاء القبض عليه في أوت 1957)، كما عرفت الفيدرالية ترقية بعض الأعضاء الجدد و هما مسعود قدروجالذي كان مسؤولاً عن ولاية شمال فرنسا و كلف بالإعداد و الثاني هو محمد حربي الذي تم تكليفه بلجنة الصحافة و الإعلام، و بذلك وصل عدد أعضاء هذه اللجنة إلى ستة²، لكن هذه اللجنة لن تعرف الاستقرار مرة أخرى حيث سيتم اعتقال المنجي في مارس 1958 و توفيق قدروج من طرف فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب³، و سيؤثر محمد حربي تقديم استقالته في 23 جويلية 1958⁴.

لكن مع ربيع 1958 سوف تستقر اللجنة الفيدرالية للجبهة نهائياً و إلى غاية الاستقلال و هذا بعد سلسلة من التغيرات و الظروف الصعبة أين سترسوا سفينتها على قيادة خماسية بقيادة عمر بوداود كرئيس للفيدرالية، سعيد بوعزيز، قدور العدلاني، عبد الكريم السويسي المفرج عنه و علي هارون الذي حل مكان محمد حربي⁵.

3-1. تطور هيكلية فيدرالية الجبهة بفرنسا.

لقد عملت إدارات جبهة التحرير منذ البداية على تنظيم نفسها على مستوى الأرض و الهياكل مستفيدة من التجربة التي ورثتها عن حزب الشعب و حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالتراب

¹ علي هارون، مصدر سابق، ص 54. و Mohamed Lebджаoui, op, cit, pp 173-174.

² محمد حربي، حياة تحد و صمود، ص 214-215. و عمر بوداود، مصدر سابق ص 101-102.

³ محمد حربي، ص 233.

⁴ للتفصيل في أسباب الاستقالة، انظر: محمد حربي، نفسه، ص 254-256.

⁵ علي هارون، مصدر السابق، ص 54.

الفرنسي، و البداية من المحافظة على نفس التقسيم الجغرافي والإداري الذي كان موجودا، حيث نجد أن التراب الفرنسي كان مقسما إلى ثلاث مناطق روعيت فيها نسبة و أهمية الجالية الموجودة و ليس اتساع الإقليم، و هذه المناطق هي¹:

1/-باريس و ضواحيها من بريست إلى نانت.

2/-الشمال و الشرق من ليل إلى ستراسبورغ و ضواحي ليون وصولا إلى الحدود السويسرية.

3/-الوسط و الجنوب من ليون إلى مرسيليا و من بوردو إلى نيس.

لكن بداية من سنة 1958 و بعد الاستقرار الذي عرفته فيدرالية الجبهة في قياداتها و حسم معركة السيطرة على المهاجرين ثم إعادة تقسيم التراب الوطني إلى 04 ولايات بدلا من المناطق، لتضاف إليها ولايتين أخرتين سنة 1959²، و هذه الولايات هي: باريس وسط كولايه أولى- ضواحي باريس ولاية ثانية-الولاية الثالثة شملت الوسط و الألب- الرابعة الجنوب الفرنسي-الخامسة كانت الشرق- السادسة ضمت الشمالبريتاني و شامباني³. كما شمل التنظيم دولا أخرى كبلجيكا و ألمانيا الغربية و سويسرا حيث قسمت كل منها إلى مناطق⁴.

نظرا للاتساع الكبير لفرنسا فقد عمدت القيادة إلى تقسيم كل ولاية إلى عمالات و العمالات إلى مناطق و المناطق إلى نواح و النواحي إلى جهات و الجهات إلى قطاعات، و هذه الأخيرة عبارة عن مجموعة قسّمات و القسّمات تتشكل من مجموعة من الخلايا⁵.

لقد هدف هذا التقسيم إلى محاولة التخفيف على المناضلين و تنظيمهم و لتجنب الصدام مع أجهزة الأمن الفرنسي حيث نجد أن فيدرالية الجبهة استطاعت تجنيد 36 ألف عنصرا في كل ولاية يعملون لصالح جبهة التحرير الوطني⁶، حيث استطاعت الجبهة بهذه الهيكلة و التنظيم المحكم أن تضع أيديها على الجالية الجزائرية و تتمكن من الإشراف المباشر على المهاجرين حيث أصبحت لها الرقابة الكاملة عليهم.

2-تأطير الجالية الجزائرية.

لقد سارعتالفيدرالية و تحت قيادة بوداود إلى إنشاء عدة لجان قصد مساعدتها في إدارة

¹ نفسه، ص ص 55- 56.

²Mohamed Lebджаoui, op ,cit. p 75.

³ جاك دوشمان، مرجع سابق، ص 343.

⁴Djillali Leghima dit Mohamed L'émigration dans la révolution Algérienne, parcours et Témoignages, Ed, Chihabe, 2019, p 129.. و سليمان الشيخ، مصدر سابق، ص 240- 241.

⁵Mohamed Guentari, op, cit, p 587. 70. مصدر سابق، ص 70. و للاستزادة في تنظيم الولايات و تكوينها البشري ينظر: علي هارون، مصدر سابق، ص 69.

شؤونها عبر التراب الفرنسي فأنشأت لجنة العدالة التي كانت مهمتها تنحصر في حل النزاعات الحاصلة بين أفراد الجالية بعيدا عن المحاكم الفرنسية و النظر في قضايا المهاجرين¹، وعليه أصدرت بيانا للمناضلين جاء فيه " بما أن الفيدرالية منعت الجزائريين من تقديم شكاويهم لدى المحاكم الفرنسية فإن لجان العدالة لديها تقوم بتسوية جميع المشاكل المتعلقة بمناضليها بدءا من الحالات البسيطة إلى الحالات المعقدة، و تخول لها إصدار الأحكام وفق القانون الداخلي للجهة، كما أكدت فيه أن ذلك يصب في صالح المهاجرين و يبعدهم عن تلاعبات المحاكم الكولونيالية"².

و لتقريب العدالة من المهاجرين و ترغيبهم فيها ألزمت الفيدرالية جهازها القضائي بضرورة التزام النزاهة القضائية بعيدا عن الحسابات الضيقة أين عينت العديد من القضاة الذين يشهد لهم بالنزاهة و الاختصاص، و هو ما انجذب إليه المهاجرون الذين طالما تطلعوا لهذا النوع من النظام، فتطورت ذهنياتهم و قاطعوا المحاكم الفرنسية³.

1-2. لجنة المحامين.

لقد أولت فيدرالية جهة ت و بفرنسا مساجين الجهة أولوية خاصة، حيث سعت الجهة إلى الدفاع عنهم و حمايتهم أين أسست لذلك رابطة المحامين للدفاع عن المناضلين الذين تعتقلهم السلطات الفرنسية، حيث سخرت لهم الجهة أكفأ المحامين و أبرزهم، حيث أوكلت الجهة لهذه اللجنة المهام التالية⁴:

-زيارة المعتقلين و تشجيعهم على تجاوز ظروفهم الصعبة.

-إيصال أوامر الفيدرالية لمعتقلي الجهة.

-جمع المزيد من المعلومات عن عمل مصالح الشرطة و وضعها تحت تصرف فيدرالية الجهة.

الجدير بالذكر أيضا أن هذه اللجنة و التي تكونت من محامين أكفاء أبرزهم ريني سيتب، ميشال بوفيلار و نيكول ران، جاكين جايفر و غيرهم الذين كانوا تحت رئاسة المحامي عبد السلام عبد الله بمساعدة كل من مراد أوصد يق و المحامي الشهير جاك فرجاس قد استطاعت الضغط على السلطات الفرنسية و أسهمت في إطلاق سراح الكثير من مناضلي الجهة بفرنسا، كما كان لنشاطها دور بارز في فضح ممارسات البوليس الفرنسي و أجهزته داخل السجون و نقلها إلى الرأي العام الفرنسي، حيث لقيت جهود هذه اللجنة ثناء الصحافة الفرنسية والأجنبية⁵.

¹Mohamed Guentari, op, cit, p 592.

²Ibid, p 593.

³علي هارون، مصدر سابق، ص 76.

⁴Mohamed Guentari, op, cit, p.592-591 .

⁵Lebdjaoui, op, cit,p 176.

2-2. لجان الدفاع عن المعتقلين (CDD).

يهدف الاهتمام بشؤون المساجين و توفير الحماية لهم و الاهتمام بعائلاتهم، قامت الفيدرالية بتشكيل لجان تعنى بهذا الشأن حيث بدأت عملها الفعلي بداية من 1958¹ و وضعت لهم مجموعة من التعاليم يجب على هذه اللجان التقيد بها من أجل نجاح دورها و منها² :

- المثابرة و النشاط الدؤوبين داخل اللجان للتكفل الجيد بالمعتقلين.
- التنسيق مع المنظمة السياسية و الإدارية في كل الأعمال التي تتعلق بالمعتقلين.
- تسجيل كل الملاحظات التي يقدمها المناضلون و المسؤولون و الالتزام بحضور جميع الاجتماعات.
- الالتزام بإيصال الأموال إلى المساجين و العناوين المرسل إليها بشكل دقيق.

وفي هذا السياق يذكر المجاهد فراحية عامر بن بتيش³ (النيقرو)، والذي كان على رأس وحدة خاصة مكلفة بتنفيذ العمليات متكونة من 21 مناضلا أنه وبعد أن تم اعتقالهم في 26 جوان 1960 تم الزج بهم في سجن مونبيليه لمدة 25 يوما ذاقوا خلالها أشد أنواع التعذيب، نُقلوا بعدها الى سجن مرسيليا أين كان يتواجد أكثر من 700 سجين جزائري، لتتم محاكمتهم في المحكمة العسكرية أين تلقوا أحكاما تتراوح بين الإعدام والسجن لمدة 21 سنة. ويذكر في هذا الصدد أن فيدرالية الجبهة قد أوكلت للدفاع عنهم خمسة محامين فرنسيين يرأسهم المحامي "بولبينا Maitre Boulbina" وهو من أصل جزائري مقيم في غرونوبل، حيث رافعوا لصالح مساجين الجبهة ورفضوا حكم المحكمة العسكرية الفرنسية⁴.

وفي موضوع ذي صلة يشير الطيب حماني في شهادته حول تكفل الفيدرالية بالمعتقلين أنهم كانوا يُمولون من طرف الفيدرالية عن طريق البريد، أين كان قادة الولايات و المناطق المعتقلين تصلهم حوالات مالية بقيمة 10000 فرنك قديم، أما المناضلون العاديون فيتقاضون 5000 فرنك قديم، حيث كانت هذه الإعانات تذهب إلى خزينة " لجنة المعتقلين" الموجودة داخل السجن ليستفيد منها الجميع⁵،

¹ سيد علي أحمد مسعود ، التطور السياسي في الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 48.

² Mohamed Guentari, op, cit, p 589-590.

³ عامر بن بتيش. اسمه الحقيقي فراحية لخضر بن علي أو (النيقرو) بالمهجر. من مواليد 1933 بالزيتون- بلدية المعاضيد ولاية المسيلة انخرط في صفوف حزب الشعب ثم انتقل الى المهجر، بعد اندلاع الثورة انضم إليها وترأس خلية عسكرية تتكون من 21 جنديا قامت بضرب المصالح الفرنسية، أُلقي عليه القبض رفقة عناصر وحدته يوم 26 جوان 1960 وتعرض للتعذيب ثم حكم عليه بالإعدام، ليُطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار. وليعود الى أرض الوطن بعد الاستقلال تم تكليفه برئاسة قسمة المعاضيد .

⁴ شهادة المجاهد عامر بن بتيش، تسجيل فيديو عند الباحث في مقابلة بمنزله بمدينة الزيتون يوم 10 جويلية 2020..

⁵ انظر شهادة الطيب حماني ل: فتح الدين بن أزواو، دور فيدرالية جبهة التحرير الوطني في تأطير المهاجرين لصالح الثورة الجزائرية من خلال شهادة عبد الحفيظ طيب حماني أحد قيادي الفيدرالية بفرنسا، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 11، ع 02، 2021،

كما كان التواصل مستمرا بين فيدرالية الجبهة و المعتقلين أين كانوا يزودون بمختلف النشرات التي تصدرها الجبهة و يطالعونها سرا¹، الفيدرالية أيضا خصصت جزءا من ميزانيتها لنزلاء المستشفيات من المعتقلين و في مراكز الاحتشاد حيث سارعت الجبهة إلى الاهتمام بمشاكلهم و تسويتها و إجهاض المناورات النفسية التي كانت تقوم بها مصالح الأمن الفرنسية².

إذا فقد توصل نظام جبهة ت و. بفرنسا إلى تحويل السجون و المعتقلات الفرنسية إلى مدارس للمناضلين، حيث استطاعت أطير هذه الفئة و التي تعتبر جزءا هاما من المنظمة السياسية لجبهة ت.و. حيث أصبحت الجبهة و نظامها المحكم موجودا في جميع السجون في فرنسا.

2-3. لجنة الصحافة والإعلام.

كان للإعلام كذلك المساحة الواسعة من اهتمامات الفيدرالية، حيث نجد أنها وضعت من على رأس أولوياتها لما له من أهمية في التعريف بالقضية الجزائرية و عدالتها إضافة إلى فضح ممارسات الاستعمار و الرد على حملات التضليل التي يمارسها إعلام العدو و لأجل ذلك تم إنشاء لجنة تهتم بالدعاية و الإعلام و عقدت أول لقاء لها حسب أحد أعضائها و هو محمد حربي في سبتمبر 1956 أين كانت تضم في تلك الفترة مجموعة من الطلبة أمثال حربي- مبروك بلحوسين- بولحروف- محمد الشريف ساحلي و غيرهم، حيث اقترح بلحوسين أن يتضمن نشاط هذه اللجنة الجانب الإعلامي و تنوير الرأي العام الفرنسي و الدعاية للثورة داخل فرنسا و في العالم أجمع³.

كانت بداية عمل هذه اللجنة من خلال تحرير أول جريدة ناطقة باسم الثورة و هي جريدة المقاومة الجزائرية و التي صدر العدد الأول و الثالث منها في تونس و المغرب و العدد الثاني بفرنسا، و لما طرحت مشكلة الطباعة تمكن حربي من إيجاد الحل بعد اتصالاته بالعديد من الشخصيات اليسارية⁴. كما كان كل رئيس من رؤساء الولايات مرفوقا في عمله بمندوب الصحافة و الإعلام لدى الولاية، حيث يقوم هذا الأخير بطبع و توزيع المنشير و البيانات و التعليمات الصادرة من الفيدرالية في مختلف القطاعات، كما كان مندوب الصحافة لدى مسؤول الولاية يقوم بطبع جميع النصوص التي يتلقاها من الهيئة المركزية للجنة الصحافة و يعمل على نشرها⁵.

ص 276.

¹ نفسه، ص 277.

² Mohamed Guentari, op, cit, p 588.

³ محمد حربي، حياة تحد و صمود، مصدر سابق، ص 202.

⁴ نفسه ص 203-204.

⁵ علي هارون، مصدر سابق، ص 148.

هذه اللجنة أخذت على عاتقها مسؤولية الرد على تصريحات المسؤولين الفرنسيين و على دعاية إعلامهم، و القيام بتحرير النشرات الداخلية سواء الموجهة للإعلام الخارجي أو الخاصة بفيدرالية الجبهة، كما قامت هذه اللجنة كذلك و خاصة في المناسبات بإعداد مجموعة من الكُتيبات و المواضيع حول نشاطات و انتصارات الثورة، كما كانت اللجنة توجه البيانات و التقارير إلى خارج فرنسا أين تم في بعض الأحيان تخصيص منشورات إعلامية لذلك بغية اطلاع الرأي العام العالمي بقضية الشعب الجزائري، و في هذا السياق نجد أن اللجنة استغلت زيارة رئيس الكريملين خروتشوف لباريس بدعوة من ديغول و سلمته رسالة تشرح له فيها معاناة الشعب الجزائري طالبة منه دعم قضيته¹.

4-2. لجنة الشؤون الاجتماعية.

لقد واصلت فيدرالية الجبهة بفرنسا سياسة تأطير المهاجرين و وضع أيديهم عليهم هذه المرة من خلال تأسيس لجنة تهتم بشؤونهم الاجتماعية و تعرف ب"لجنة الرقابة و التحقيق"² و التي جاءت كذلك من أجل الرد على السياسة الفرنسية في هذا المجال، أين أسست مصالح الشرطة الفرنسية لجنة المصالح الاجتماعية التابعة لموريس بابون التي كان هدفها هو مراقبة الجالية الجزائرية تحت غطاء تحسين الوضع الاجتماعي لها³.

لقد اهتمت هذه اللجنة بالعمل على ترقية الظروف المعيشية و الصحية و الخدماتية للجالية الجزائرية، حيث أوجدت لهذه المهمة لجنة النظافة التي دعمت عملها و مهمتها بإصدار عدة منشور تنظيمية تنص على ضرورة تحسين الظروف المعيشية للجزائريين و تلزم من خلالها أصحاب الفنادق و المطاعم بتحسين خدماتها لمصالح الجالية، كما كانت تسهر على توفير سكنات لائقة لهم و تخليصهم من المبيت في المستودعات و الأقبية⁴، كما حرصت اللجنة على إظهار الجزائريين في أحسن حلة و مظهر حيث اشترطت عليهم ارتداء ملابس لائقة و إظهار السلوك الحسن و الدفع المنتظم للكرء و الاهتمام بنظافة أحيائهم و أماكن تواجدهم و إقاماتهم⁵، حيث أورد أحد تقارير لجان التفتيش المختصة بالجانب الصحي و الذي صدر في 06 سبتمبر 1959 قرارات تلزم المهاجرين ب⁶ :
-إجبار الجزائريين بالتزام النظافة اليومية لمحلاتهم و التأكد من سلامة اللحوم.

¹ عمر بوداود، خمس سنوات على رأس الفيدرالية، مصدر سابق، ص 123.

² العربي الزبيري و آخرون، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص 257.

³ علي هارون، مصدر سابق، ص 48.

⁴ Lebdjaoui, op, cit, p 175.

⁵ علي هارون، مصدر سابق، ص 77.

⁶ Mohamed Harbi et Djlbert Meynier, Le FLN Document et Histoire, OP, CIT, p 685.

-إلزام أصحاب المقاهي بالتأكد من سلامة و صلاحية بضاعتهم و سلعهم.

-ضرورة التزام أصحاب الدكاكين بتنظيف محلاتهم يوميا.

-التزام أصحاب الفنادق بتغيير الأفرشة و الأغطية يوميا.

و في الأخير يمكن القول أنه و رغم صعوبة تنظيم الفيدرالية بفرنسا بسبب الوسائل التي كان يملكها العدو لمحاربة الثورة هناك، إضافة إلى بطء انتشار الثورة في أوساط المهاجرين بسبب ولاء السواد الأعظم منهم في بداية الثورة إلى الحركة الوطنية الجزائرية إلا أن جبهة التحرير الوطني استطاعت أن تؤسس لوجودها هناك و تتمكن من تأطير الجالية الجزائرية و تفرض سلطتها عليهم و عليه صار الاعتماد عليهم لنقل المعركة السياسية و العسكرية إلى أرض العدو.

3. كسب صراع المهاجرين فوق تراب الولاية السابعة.

لقد سعت جبهة التحرير الوطني إلى تأطير الجالية المهاجرة بفرنسا و اتضح الاهتمام أكثر بالطبقة العاملة في أرضية الصومام 20 أوت 1956 و الذي جاء فيه " يعتبر الجزائريون المهاجرون في فرنسا رأسمالا ثميناً لعددهم و طابعهم الذي يمتازون به من الفتوة و حب الكفاح، وأن مهمة جبهة ت.و. هي تعبئة هذه القوى الكبيرة " لذلك ستعمل الجبهة على تأطير هذه الفئة تدريجيا و تحاول دمجها في الكفاح المسلح¹ و التي ستتحول مع مرور الوقت إلى خزان بشري لا ينضب²، و عليه سارعت فيدرالية الجبهة إلى تجنيد كل القوى الجماهيرية بفرنسا لمساندة الثورة.

3-1. تأطير طبقة العمال.

لقد واصلت جبهة ت.و. في المитروبول اتصالاتها المكثفة مع مختلف القوى المشكلة للجالية في المهجر و خصوصا شريحة العمال التي كانت محل تجاذب و صراع بين مختلف القوى التي لم تكن تؤمن بالثورة. فالحركة المصالية حاولت جاهدة إقناع الطبقة العاملة بأن جبهة ت.و. ضد الثورة و أنها تحاول القضاء عليها³ حيث سارعوا إلى إعادة إحياء اللجنة العمالية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال ربيع 1955، أين كلفوا بوعلام بورويبة (عامل سكة حديدية) و رابح جرمان (عامل موانئ) و رمضان (مستخدم ترامواي) و بن عيسى (ممرض) لإطلاق مشروع تشكيل نقابة وطنية تابعة للمصاليين، لكن جبهة ت.و. استطاعت تجنيد هذه المجموعة و كسبها لصالح الثورة حيث اتصل بن خدة بها وأقنعها بالتخلي عن مصالي و العمل سويا من أجل التأسيس لمشروع نقابة تابعة للجبهة⁴، و

¹ سعدي بزيان، مرجع سابق، ص 25.

² محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج 02، مرجع سابق، ص 69.

³ سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة، مرجع سابق، ص 26.

⁴ محمد حربي، الأسطورة و الواقع، مصدر سابق، ص ص 124-125.

هو ما حصل حيث اتجه في هذا الإطار وفد إلى باريس في ديسمبر 1955 يضم كل من عيسات ايدير، بوعلام بورويبة، رابح جرمانو عبد المجيد علي يحيي أين كان في استقبالهم صالح الوانثي مسؤول الفيدرالية آنذاك و الذي عمل على التحضير لمقابلة مع السيد " اروني براون " الممثل الدائم للكونفيدرالية العمالية في أوروبا، وقد كان هذا اللقاء يهدف إلى محاولة معرفة حقيقة ولاء العمال للجبهة من عدمها¹.

و بعد هذا اللقاء و عودة الوفد من باريس عقدت الجبهة بقيادة عبان رمضان و بن خدة مع عيسات ايدير و بوعلام بورويبة اجتماعا بالعاصمة تم خلالها اتفاق على تأسيس نقابة تابعة للثورة و تم الاتفاق على تسميتها بالاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 و تم أيضا اختيار قادتها و الاتفاق على أهداف و مبادئ الإتحاد، كما تم الاتفاق على عدم الاتصال و التعاون مع الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين التابع لمصالي و الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (الشيوعي)². و قد حدد البيان الأول للاتحاد العام للعمال الجزائريين الأهداف التي سيسعى لتحقيقها و أبرزها:

-تنظيم العمال في الجزائر و فرنسا و وضع حد للاستغلال الفاحش للعمال الجزائريين.

-إعطاء النضال العمالي في الجزائر اتجاها مطابقا لمطامحهم العميقة مع أحداث الثورة في كل المجالات.

-تحقيق وحدة العمال في الجزائر مع عمال العالم و ذلك بالانضمام إلى المركزية العمالية الدولية³.

لقد أثار الإعلان عن ميلاد نقابة عمالية بالجزائر اهتمام العمال الجزائريين بالمهجر، لذلك سارعت فيدرالية الجبهة إلى تأسيس ودادية تضم العمال المهاجرين و التي كان مقررا الإعلان عن تأسيسها في 28 ماي 1956 بعد اتفاق عيسات ايدير مع قيادة الجبهة على ذلك لكن اعتقاله في 24 ماي 1956 و عدم الاستقرار في قيادة الفيدرالية كما رأينا سابقا و صراعها مع الحركة المصالية أجل الإعلان عن ميلادها إلى غاية مارس 1957⁴.

و لقد سارعت الودادية إلى العمل ميدانيا حيث أصبحت في ظرف وجيز الممثل الشرعي للعمال الجزائريين في النقابات الفرنسية و انبرت للدفاع عن حقوقهم المادية و المعنوية، واستطاعت التوغل في أهم المراكز الصناعية الفرنسية أين تمكنت من تأطير العمال و مراقبتهم و إدارة شؤونهم، و هو ما حذى بالسلطات الفرنسية إلى إعلان حرب شاملة على الودادية حيث بدأت عمليات الاعتقال لإطارات و قادة الودادية، فخلال يومي 02 و 22 ديسمبر 1957 تم اعتقال 24 مسؤولا نقابيا، و اعتقال ثلاثة من

¹ أحسن بومالي، أدوات التجنيد و التعبئة، مرجع سابق، ص 439.

² محمد حربي، الأسطورة و الواقع، مصدر سابق، ص 125.

³ أحسن بومالي، أدوات التجنيد و التعبئة، مرجع سابق، ص 446.

⁴ فاتح زباني، مرجع سابق، ص 130.

أعضاء اللجنة التنفيذية وإرسالهم إلى سجون الجزائر، ليتقرر حل الودادية نهائيا عام 1958 ليضطر مسؤولوها اللجوء إلى الخارج ومنهم من استمر في النشاط سرا¹.

ورغم التضيق و حملات الاعتقال إلا أن الودادية واصلت عملها التعبوي و النقابي، حيث أولت عناية كبيرة لتأطير الشباب و توجيههم و متابعة النشاط الثوري في صفوفهم حيث يمكن تلخيص نشاطها خلال المرحلة السرية في :

- مواصلة العمل التوعوي و التربوي للعمال المهاجرين.

- مواصلة تكوين الإطارات السياسية و النقابية للعمال المهاجرين.

- مواصلة العمل الدعائي و الثوري في أوساط المهاجرين و في أوساط الرأي العام الفرنسي.

- التضامن مع المساجين من العمال و النساء الجزائريات في مختلف السجون الفرنسية.

- العمل المعمق داخل الفيدرالية و كونفيدراليات النقابات الفرنسية و ضمان التواصل مع القيادات النقابية لحماية المصالح العمالية الجزائرية².

كما تمكنت الودادية من إقامة علاقات صداقة مع النقابات الفرنسية و استغلتها في خدمة القضية الجزائرية خاصة النقابة الفرنسية للعمال الكاثوليك³، و استطاعت الودادية كذلك بفضل علاقتها مع مختلف الأوساط السياسية و الدينية داخل الحركة المناهضة لحرب الجزائر لتحصل على دعم كبير خاصة من خلال تزويدها بأعوان اتصال و أماكن إيواء و مستلزمات الطباعة و النقل المؤمن للأموال و المخابئ الضرورية لها⁴.

لقد كانت قيادة الثورة و عبر و داديتها بفرنسا تسعى إلى مد سلطتها على هذا الخزان البشري الهام، لذلك دعت الجماهير هناك إلى ضرورة الانخراط في صفوف العمل الثوري داخل فرنسا و دعم متطلباتها و الإسهام فيها من خلال مساندتها ماديا و سياسيا و بكل الوسائل المتاحة.

و بالحديث عن الدعم المالي لفيدرالية فرنسا أو (الولاية السابعة) والتي شكلت بكيفية ما البنك الذي كان يمول الثورة التحريرية، فالمهاجرون حسب محمد يزيد لم يكتفوا بدفع اشتراكاتهم فقط، فقد تبرعوا بالكثير من أموالهم و عبروا مرارا عن استعدادهم لدفع أجورهم كاملة و طالبوا بإنشاء بنك في دول خارج فرنسا، و قد قدر هيري و باتريك في كتابهما " حملة الحقائق " اشتراكات العمال الجزائريين في المهجر و فرنسا بالخصوص أنهم كانوا يساهمون شهريا ب 500 مليون فرنك

¹ نفسه، ص 132.

² فاتح زباني، مرجع سابق، ص 133-134.

³ علي هارون، مصدر سابق، ص 88-89.

⁴ نفسه، ص 90-91.

فرنسي قديم، و هي حسمها قيمة اشتراكاتهم الشهرية و التي كانوا يدفعونها بانتظام لاتحادية الجهة بفرنسا¹، إضافة إلى اشتراكات بعض المناسبات الوطنية على غرار أول نوفمبر و 05 جويلية². كما تطرق وزير المالية للحكومة المؤقتة أحمد فرانسيس إلى هذا الموضوع ضمن تقرير أرسله إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية مشيرا إلى أن " مساهمة المهاجرين الجزائريين بفرنسا كانت تمثل 80 % من المصادر المالية للحكومة المؤقتة³، كما قدر وزير العدل الفرنسي هذه الاشتراكات بأكثر من 40 مليار فرنك قديم⁴،

كانت فيدرالية الجهة بفرنسا قد فرضت على المناضلين و المتعاطفين مع القضية الجزائرية إجبارية للمساهمة في الثورة التحريرية كواجب مقدس لدعم إخوانهم، حيث حددت الفيدرالية اقتطاعات شهرية من مداخيل العمال تتناسب و دخلهم، ففي بداية الثورة قدرت الاشتراكات 1000 فرنك فرنسي قديم ليرتفع في سنة 1957 إلى 1500 فرنكا، و في مارس 1961 أصبحت اشتراكات العمال تصل إلى 3000 فرنكا فرنسيا قديما⁵. أما بالنسبة للتجار فقد حددت مساهمتهم في بداية الثورة ب 5000 فرنكا فرنسيا قديما ليتطور مع سنوات الثورة إلى 6000 فرنكا، و الأمر نفسه كان مع أصحاب المقاهي و المطاعم و الفنادق أين كانت الاشتراكات تخضع لنوعية العمل و أهميته أين كان أصحابها يدفعون شهريا ما بين 10000 إلى 150.000 فرنك فرنسي قديم، كما لم تتوانى النسوة و الطلبة في هذه المساهمة و لو بمبلغ رمزي⁶.

و لقد تزايدت مداخيل فيدرالية الجهة بفرنسا عاما بعد عام، فبعدما كان خلال الثلاث سنوات الأولى للثورة لا يتجاوز عشرات الملايين و هو رقم ضعيف مقارنة باحتياجات الثورة، نجد أنه وصل في السداسي الثاني من سنة 1958 إلى 2.815.477.235 فرنكا فرنسا قديما، أما في سنة 1959 فقد بلغ مايساوي 5.041.191.925 فرنكا فرنسا قديما⁷ ليصل سنة 1961 إلما يزيد عن 06 مليار فرنكا فرنسا قديما⁸.

إن ارتفاع حجم الاشتراكات دفعت السلطات الفرنسية إلى اتهام الفيدرالية أنها تمارس الابتزاز و

¹ هيرفي هامون و باتريك روتمان، مرجع سابق، ص 114-115. وينظر سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة، مرجع سابق، ص 63.

² ليندة عميري، معركة فرنسا، حرب الجزائر بفرنسا، تر: فضيل بومالة، دار الشهاب، 2013، ص 67.

³ علي هارون، مصدر سابق، ص 404-405.

⁴ علي تابليت، مرجع سابق، ص 14.

⁵ سعدي بزيان، مرجع سابق، ص 63 و 123. Djillali Leghima, op, cit, p 123.

⁶ Ibid, p124.

⁷ Mohamed Guentari, op, cit, p 596.

⁸ علي هارون، مصدر سابق، ص 410.

التهديد لتحصيل الاشتراكات متهمة قيادة الجبهة بأنها لا تنظر للمهاجرين إلا ككتلة من البشر لا تدفع اشتراكها للجبهة إلا تحت سيف التهديد¹.

إذا فقد كان للمهاجرين الدور الكبير في تمويل الثورة بالمال و منه استطاعت تجاوز محنتها المالية و الحصول على مصدر ثابت يغذي نشاطها المتنوع خاصة في شراء الأسلحة و تغطية مختلف النشاطات و الهيئات و بذلك مكنت الجبهة من بلوغ الأهداف و الغايات التي فجرت من أجلها ثورة أول نوفمبر.

3-2. هيكلية الطلبة.

لقد كان الطلبة الجزائريون هم الآخرين هدفا استراتيجيا لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا بعد تشكيلها، أين سيلعب هؤلاء الدور التقليدي لهم في دعم الثورة التحريرية. و بعد تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين و الذي تمت الإشارة إليه سابقا، نجد أن هذا الأخير تحمل مسؤوليته و أعلن بكل وضوح وقوفه إلى جانب الشعب الجزائري و قضيته و دعم المشروع الثوري لجبهة ت. و. ضد الاستعمار الفرنسي².

و رغم أن أهداف الاتحاد المعلنة رسميا كانت تقتصر على المجال النقابي من خلال الدفاع عن مصالح الطلبة المادية و المعنوية و توسيع التبادل الثقافي و مكافحة الأمية، إلا أننا نجد أن الأهداف السياسية قد تصدر جدول اهتمامات الاتحاد³، حيث سرعان ما يتجه إلى تنظيم صفوفه في المدن الجامعية بفرنسا و يعمل على إقناع الطلبة المترددين بضرورة الالتحاق بصفوف فيدرالية الجبهة بفرنسا، كما فتح الاتحاد باب التواصل مع الساسة و المثقفين و الصحفيين الفرنسيين من أجل إقناعهم بمناصرة القضية الجزائرية والوقوف خلف جبهة ت. و. الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري⁴، فضلا على أن الاتحاد أخذ على عاتقه مسؤولية الدعاية لصالح الجبهة و الثورة في الأوساط الفرنسية و العالمية، حيث راح يوسع نشاطاته و دعايته خاصة بعد الدعم الذي وجده من قبل طلاب بلدان المغرب العربي والطلبة الإفريقيين، ليتطور هذا القبول و الدعم حتى في أوساط الطلبة الفرنسيين الذين أصبحوا هم الآخرين يعبرون عن مساندتهم و للقضية الجزائرية عن طريق عقد الاجتماعات و تنظيم الإضرابات عن الدروس و الطعام و غيرها من مظاهر الدعم الأخرى⁵.

¹ ليندة عميري، مرجع سابق، ص 68.

² عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 355.

³ سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 249.

⁴ أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، مصدر سابق، ص 97.

⁵ بلعيد عبد السلام، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، منشورات الديوان الوطني للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 64-

و على إثر انعقاد مؤتمرهم التأسيسي المنعقد في باريس ما بين 24 إلى 30 مارس 1956 أعلن الإتحاد عن لائحة سياسية اعتبرت الاستعمار هو مصدر التعاسة و الأمية و مدينين العنف و الحرب الوطنية في الجزائر، معتبرين كفاح الشعب الجزائري كفاحا عادلا و مشروعاً و مطالبين باستقلال الجزائر و إطلاق سراح كل المعتقلين و الشروع في مفاوضات مع ممثل الشعب جبهة ت و¹.

لقد رفض مسؤولو الاتحاد العام.ط.م.ج. في البداية و على رأسهم رئيسه محمد بلهوان أن يكونوا تحت غطاء فيدرالية الجبهة بفرنسا و أصروا على بقاء الاتحاد كتنظيم مواز لجبهة التحرير، و لكن و بعد عقد المؤتمر العام للاتحاد في ديسمبر 1957 و انتخاب مسعود آيت شعلال رئيساً له، تقرر بصفة رسمية إلحاق الاتحاد بالجبهة².

ولقد تطورت العلاقة بين الاتحاد و فيدرالية الجبهة حيث تمكنت هذه الأخيرة من اختراق الاتحاد بواسطة الخلايا المبتوثة في صفوفه و جعله إحدى أذرعها الفعالة في مواجهة الاستعمار، أين تم تجنيد الطلبة لصالح الثورة و ترقية لهم لأعلى المسؤوليات لمساعدة الفيدرالية خاصة في أهدافها الدعائية و السياسية³، كما عملت الفيدرالية في عهد بوداود على تنويع و توسيع مهام الاتحاد لينخرط في المنظمات الطلابية العالمية و يساهم في التعريف بالقضية الجزائرية و يدافع عن أهداف الثورة، و حتى بعد حله من طرف السلطات الفرنسية في 28 جانفي 1958 نجد بأنه سرعان ما تحول إلى فرع جامعي سري و أصبح تحت إمرة الفيدرالية مباشرة⁴.

أما أهم نشاط دعم به الاتحاد جبهة ت و. و أثبتت بسط يد هذه الأخيرة على الطلبة هو استجابتهم للإضراب الشهير الذي وقع في 19 ماي 1956، حيث و بمجرد تلقي فيدرالية الجبهة بفرنسا التعليمات المتعلقة بالإضراب حتى تظافرت جهود الجميع من أجل إنجاحه من خلال تعبئة الطلبة و تقديم مختلف الشروحات⁵، كما وضعت فيدرالية الجبهة سلسلة تدابير و حددت جملة من التعليمات للطلبة المضربين قصد استثمار كفاءاتهم العلمية فيما يخدم النضال الوطني، حيث أصدرت في هذا الإطار ثلاث تعليمات و هي⁶:

- ضرورة التحاق طلبة قسبي الطب و الهندسة بتونس من أجل خدمة حاجيات الجبهة هناك.

65.

¹ عمر بوداود، مصدر سابق، ص 124 و عمار هلال، مرجع سابق، ص ص 30-31.² عمر بوداود، مصدر سابق، ص 124.³ غي بريفيلي، مرجع سابق، ص 266-267.⁴ أحمد صاري، دور المهاجرين الجزائريين في الثورة، مجلة المصادر، ع 01، 1999، ص 343.⁵ Messoud Djennas, La Guerre de Libération National Telle que je l'ai Vécue, Ed, Casbah, 2016, p p 68-78.⁶ فاتح زباني، مرجع سابق، ص 121.

-تجند كل طالب بقي في فرنسا في خدمة الفيدرالية 24 ساعة على 24 ساعة بصفتهم مداومين.
-بقاء الطلبة دائما تحت التصرف تحسبا لأي طارئ و استعدادهم لتقديم الخدمات المفيدة للفيدرالية.

و رغم الإجراءات القمعية التي واجهت بها السلطات الفرنسية قرار الإضراب إلا أن الطلبة استطاعوا إنجاحه، حيث كانت نتائجه مبهرة على جميع الأصعدة على حد تعبير أبو القاسم سعد الله الذي كان حينها طالبا بالقاهرة واصفا الصدى الواسع للإضراب بالقول¹ "...كان الإضراب صفقة قوية للإعلام والدبلوماسية الفرنسية في العالم...كان نصر الجبهة عظيما في صراعها لافتكاك المبادرة ليس فقط من فرنسا وإنما من منظمات مناوئة لها كالحركة الوطنية المصالية...".

و في سبيل سعيه إلى التعريف بالقضية الجزائرية و كسب متعاطفين جدد خاصة من الطلبة الفرنسيين نجد أنه و في ربيع 1957 وجه المكتب التنفيذي للاتحاد نداء إلى الطلبة الفرنسيين احتوى على وصف دقيق لحالات القمع و الاعتقالات و الاغتيالات التي تمارسها القوات الفرنسية في حق الطلبة الجزائريين في الداخل و الخارج، حاثين إياهم على ضرورة تحمل مسؤولياتهم و التنديد بهذه الأعمال الوحشية و مما جاء في النداء: "وأن واجبكم يفرض عليكم أن تشهروا بهذا الدوس الفظيل لحقوق الإنسان الطبيعية، كما أن واجبكم يحتم عليكم أن تنددوا بهذه الوسائل الإجرامية التي ستجعل التفاهم بين الشعبين الجزائري و الفرنسي مستحيلا..."².

و قد كُلت هذه النداءات و الاجتهادات بتحقيق نوع من الانفراج و التقارب في العلاقة بين الاتحاد ع ط م ج. و الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا بعد القطيعة التي دامت أربعة سنوات، حيث أقدم هذا الأخير بعد إصداره للائحة مؤرخة في 21 سبتمبر 1959 بإمضاء 121 مثقفا فرنسيا و الداعية إلى إحلال السلام في الجزائر و الدفاع عن حقوق الشباب الفرنسيين في رفضهم المشاركة في حرب الجزائر، حيث ظهرت أصوات طلابية فرنسية في عديد الجامعات كجامعة ستراسبورغ و ليون وغرونوبول داعية إلى تحقيق أهداف و مطالب الاتحاد³، و ليتواصل هذا الانسجام في الرؤى إلى إصدار بيان مشترك بين التنظيمين يحتوي على نقاط لصالح الجبهة و الثورة داعين الحكومة الفرنسية إلى التفاوض مع الجبهة، و هو ما يؤكد وصول الحركة الطلابية الفرنسية إلى قناعة بعدالة القضية

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 10، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 302.

² جريدة المقاومة الجزائرية، ع 08، 11 مارس 1958.

³ أحمد مريوش، مرجع سابق، ص 506.

الجزائرية¹.

إن هذا الاعتراف سيكون إضافة تضاف إلى صفوف المعترفين بحق الشعب الجزائري في تحقيق مصيره، و هو أمر هام انطلاقاً من قوة هذه المنظمة الطلابية و كبر حجمها في الأوساط الطلابية و بالتالي قدرتها على التأثير في الرأي العام الفرنسي من جهة أخرى.

و جدير بالذكر أن الاتحاد و منذ تأسيسه بذل قصارى جهده من أجل تنظيم الطلبة داخل الفيدرالية أين نجد أن دورهم برز أكثر عندما قررت الفيدرالية إسنادهم مهام عالية داخل هيكلها على غرار محمد الصديق بن يحي و الذي كان أول طالب تتم ترقيته في هيئة الثورة ثم ضمه إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ سبتمبر 1956، و بعده الأمين خان الذي تولى منصب كاتب الدولة ممثل للشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة، و نفس الشيء بالنسبة لأحمد فرنسيس و محمد يزيد و رضا مالك و القائمة طويلة².

كما نجد أن فيدرالية الجبهة استطاعت إفادة الثورة عسكرياً من خلال الطلبة حيث ظهرت مساهمتهم سريعاً و انخرطوا في صفوف الثورة سواء مع جيش الحدود أو في ساحات الشرف داخل الوطن، حيث التحق العشرات منهم إلى تونس و المغرب للعمل بمصالح الاستعلامات و الاتصالات العامة، و وضعوا خبراتهم و تكوينهم في تخريج الدفعة الأولى من مستعملي الاتصال بالراديو و أعوان في المخابرات و التجسس³.

ومن هنا نستطيع القول أن الجبهة تجنيد فئة الطلبة بفرنسا و كسبهم لصالحها و أصبحوا إحدى الأدوات الهامة التي استخدمتها الجبهة في خدمة قضيتها، كما أثبت الطلبة مدى وعيهم و استعدادهم للتضحية إلى جانب فئات أخرى، مثبتين للسلطات الفرنسية و للعالم أجمع عدم انحصار الثورة في فئة اجتماعية دون أخرى و أنهم جزء لا يتجزأ من حركة التحرير.

3-3. مساهمة الجالية في إنجاح إضراب الثمانية أيام.

لقد عملت فيدرالية الجبهة بالميتروبول على تأكيد بسط سلطتها على الجالية من خلال تجنيدهم لإنجاح إضراب الثمانية أيام الذي كانت قد أعلنت عنه قيادة الثورة في الجزائر و فرنسا متحدية السلطات الفرنسية و الحركة الوطنية الجزائرية التي حاولت هي الأخرى مجارة الجبهة فدعت إلى إضراب لمدة يوم واحد فقط⁴، لكن نجاح الإضراب و استجابة الجماهير لنداءات الجبهة كشف

¹ نفسه، ص ص 506-507.

² غي بريفلي، مرجع سابق، ص 367-369.

³ عمر بوداود، مصدر سابق، ص 125-126.

⁴ Djillali Leghima, op, cit, p 113.

بوضوح قوة الجبهة على التراب الفرنسي، فرغم أن نسبة الإضراب في اليوم الأول لم تتجاوز 40% لكن في الأيام الأخرى ارتفعت نسبة المضربين و ذلك باعتراف أرقام وزارة الداخلية الفرنسية التي قدرت في اليوم الثاني 75% من المضربين و ب 80% في بقية الأيام¹.

إذا فقد كشفنجاح الإضراب أن الجبهة تمكنت من فرض سلطتها على الجالية الجزائرية و بالتالي التأثير على المكانة السياسية للحركة المصالية التي استخلص مناضلوها أن الجماهير تسير وفق تعليمات الجبهة و بأنها هي من تقود الكفاح².

3-4. التعبئة لإنجاح مظاهرات 17 أكتوبر 1961.

لقد عكست مظاهرات 17 أكتوبر 1961 الأدوار التاريخية التي اضطلع بها المهاجرون الجزائريون تحت قيادة جبهة التحرير الوطني بعد سيطرتها على الساحة هناك.

إن قرار الجبهة بفتح جبهة ثانية بفرنسا و القيام بتلك العمليات النوعية ابتداء من 25 أوت 1958 سوف يدفع الرئيس ديغول إلى الاستنجد بالسفاح موريس بابون (Maurice Papen) حيث كلفه بتسيير شرطة باريس و تضيق الخناق على الثورة بفرنسا نظرا لخبرته الكبيرة في القمع، حيث سيقوم هذا الأخير بعد تنصيبه باستدعاء أكثر من 500 حركي من الجزائر لاستخدامهم في اختراق فيدرالية الجبهة.

و تعود أسباب المظاهرات إلى تاريخ 05 أكتوبر 1961 عندما فرض موريس بابون حضرا للتجوال على الجزائريين ليلا في باريس و ضواحيها يمتد من الساعة الثامنة و النصف ليلا إلى الخامسة و النصف صباحا، حيث كان يرمي من وراء قراره هذا إلى إجهاد نشاط الوطنيين و القضاء على حركاتهم و عزلهم عن ثورتهم ماليا و بشريا، و استهدف تحويل العاصمة باريس إلى سجن كبير في الهواء الطلق بالنسبة للجزائريين³، و جند لذلك أكثر من 07 آلاف شرطيا و 1500 دركيا⁴.

و لما أدركت فيدرالية الجبهة أن أهداف العدو من هذا الحظر هيالتضيق عليها و احتواء نشاطها في صفوف المهاجرين، قررت هي الأخرى إثبات قوتها و سلطتها من خلال استظهار حقيقة التلاحم الشعبي مع ثورتها و قيادتها داعية الجماهير إلى الخروج للشارع، حيث اجتمعت اللجنة الفيدرالية في العاشر من أكتوبر 1961 في مدينة كولن الألمانية و قررت تنظيم مظاهرات حاشدة في 17

¹ علي هارون، مصدر سابق، ص.ص 339-340.

² عمر بوداود، مصدر سابق، ص 112.

³ Djillali Leghima, op, cit, p 212.

⁴ توفيق برنو، مرجع سابق، ص 1011.

من الشهر الجاري تتحدى به قمع السلطة الفرنسية¹.

و هكذا نزل حوالي 30 ألف جزائري إلى شوارع باريس أين فوجئ الشعب الفرنسي بهذه الهبة التي طافت شوارع باريس الرئيسية "أوبيترا- بون نوفال- سان ميشال- و جسر نويي و كور بفوار و ليتوال"، حيث تدفق آلاف العمال مع عائلاتهم و أطفالهم من مدن الضواحي للانضمام للمسيرة السلمية².

لكن و رغم سلمية المظاهرات إلا أن الرد كان همجيا و عنيفا كالعادة، حيث و بمجرد نزول المتظاهرين حتى فوجئوا بطواير من الشرطة و قوات SRS التي كانت منتشرة و بكثرة أين تعرض المتظاهرون لكل أنواع القمع و التعنيف من ضرب و شتم و اعتقالات واسعة³، و نفس المشهد تكرر مدخل جسر نويي أين قابلت الشرطة المتظاهرين بإطلاق النار عليهم و انهالت عليهم بشكل وحشي حيث تكررت هذه المظاهر في الكثير من الشوارع الباريسية⁴، وامتألت عربات الشرطة بالضحايا و تواصلت عمليات القمع و الإيقاف الجماعي، و تحولت هذه المظاهرات السلمية إلى مجزرة راح ضحيتها 300 شهيدا و جرح آلاف آخرين، كما تم ترحيل آلاف الجزائريين و اعتقال حوالي 12 ألف من المتظاهرين⁵، و رمي معظم الجزائريين في نهر السين و دفن الكثير منهم في ضواحي باريس.

إن هذا القمع الممنهج من طرف قوات الأمن الفرنسية لم يثن قيادة الفيدرالية من مواصلة الإضراب حيث قررت في 19 أكتوبر نقل المظاهرات إلى بقية المدن الفرنسية و ذلك للتضامن مع إخوانهم الذين تظاهروا في باريس و ضواحيها حيث استجابت الجماهير لهذا النداء و اندلعت المظاهرات في الشمال و الشرق الفرنسي بداية من يوم 20 أكتوبر، كما قام المعتقلون الجزائريون في السجون الفرنسية بالإضراب عن الطعام تضامنا مع إخوانهم المتظاهرين، و نفس الأمر قام به اتحاد الطلبة المسلمين شمال إفريقيا حيث قام يوم 16 نوفمبر بإضراب عن الطعام احتجاجا على أعمال القمع⁶.

لقد أحدثت مظاهرات 17 أكتوبر و رغم ما تخللها من أعمال عنف مفرط ضد متظاهرين عزل أثرا كبيرا في نيل الاعتراف و الدعم المحلي الفرنسي و الدولي، حيث تحرك اليسار الفرنسي بكل ألوانه

¹ ليندة عميري، مرجع سابق، ص 153.

² سعدي بزيان، مرجع سابق، ص 54.

³ Djillali Leghima, op, cit, p 213.

⁴ ليندة عميري، مرجع سابق، ص 158-159.

⁵ سعدي بزيان، مرجع سابق، ص 54.

⁶ نفسه، ص 60-61، و ينظر كذلك ليندة عميري، مرجع سابق، ص 184-188.

السياسية و مكوناته الحزبية والجمعية لتأييد الشعب الجزائري في تقرير مصيره حيث طلب المكتب السياسي للمكتب الشيوعي الفرنسي من الطبقة العاملة و جموع الجمهوريين التحرك بقوة لإيقاف الإجراءات القمعية¹، كما أدانت النقابات الكبرى الفرنسية أعمال القمع معلنة تضامنها و دعمها للعمال الجزائريين في كفاحهم²، والموقف نفسه أبدته العديد من الجمعيات الخيرية من مختلف الديانات في الوقوف إلى جانب المتظاهرين، فسارعت إلى تقديم الدعم المادي و المعنوي لهم³، أما على المستوى الدولي فقد كان لهذه المجازر صدى كبير أجبر ممثل فرنسا الدائم لدى الأمم المتحدة هيرف ألفانديعلى مغادرة الجلسة في الأمم المتحدة، و ذلك بعد رد فعل الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة المؤيدة لمطالب الجزائريين و المستنكرة للإجراءات الفرنسية⁴.

4- صراع كسب المهاجرين بين جبهة التحرير و الحركة الوطنية الجزائرية: دماء جزائرية على أرض فرنسية.

لقد اعتبرت الحركة المصالية الجالية الجزائرية بفرنسا أحد أبرز نقاط قوتها لإعادة احتلال الساحة المفقودة في الجزائر و هي نفس الرؤيا لجبهة التحرير الوطني التي كانت تعتبر الجالية الجزائرية هي القاعدة الخلفية في المعركة الدائرة ضد المستعمر و المخزون المالي المهم لذلك بدأ السباق المحموم نحو احتوائها و كسبها.

و لمواجهة جبهة ت.و. قامت الحركة الوطنية بإصدار قوانين صارمة تلزم من خلالها المناضلين بالمهجر بضرورة التطبيق الحرفي لكل قرارات الحزب و مجرمين من يخالفها أو يحمل منشور يتعارض مع برنامج الحركة و قوانينها و توجهاتها كما ألزمت المناضلين بدفع اشتراكاتهم المالية بانتظام⁵، و هو ما أكد هعمر العدلاني أحد قيادات فيدرالية الجبهة بفرنسا عندما ذكر أن الحركة الوطنية اعتمدت على برنامج أكثر صرامة، فالمصاليون بالأمس تحكموا في مناضليهم بالتنظيم و اليوم يتحكمون فيهم بالتهديد و الترهيب و هذا حتى تبقى قواعدهم مستقرة حيث كان كل عنصر يريد المغادرة يقتل فوراً⁶.

لقد وجدت جبهة ت.و. في الأشهر الأولى لاندلاع الثورة صعوبات كبيرة في كسب التأييد الجماهيري، حيث لم يتعد أعضاء فيدراليتها عند تشكيلها من 100 إلى 200 شخصا حسب ما تم

¹ علي هارون، مصدر سابق، ص 489.

² ليندة عميري، مرجع سابق، ص 212.

³ نفسه، ص 207-210.

⁴ توفيق برنو، مرجع سابق، ص 1012.

⁵ جمعة زروال، مرجع سابق، ص 140.

⁶ إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 64.

إحصاؤه مقابل حوالي 10 آلاف مناضل لصالح الحركة الوطنية المصالية من أصل 200 ألف مهاجر جزائري¹.

ولقد أصبحت الحركة الوطنية الجزائرية معارضا شرسا للجبهة فوق الأراضي الفرنسية خاصة بعد تبني مصالي الثورة و دعوة أنصاره إلى القضاء على الجبهة، ثم إن بدايات هذه الأخيرة كذلك كانت صعبة بسبب جهل السواد الأعظم من الجالية لهذه الجبهة الجديدة، ضف إليها دعاية المصاليين بأن الجبهة تابعة للمركزيين و أن ما قاموا به من عمل مسلح في الفاتح من نوفمبر لم يستمر سوى ليوم واحد، لتستطيع الحركة المصالية في اليوم الثاني الإمساك بزمام الأمور و تدشين مرحلة جديدة للثورة انطلاقا من الأوراس، كما واصل مصالي معركته الإعلامية ضد الجبهة من خلال توجيه نداء للشعب الجزائري أدان فيه سياسة الجبهة في فرنسا متهما إياها بإثارة الإرهاب و الذي سيؤثر حسبه على العلاقات الجيدة التي تجمع العمال الجزائريين بنظرائهم الفرنسيين².

و لقد بدأت المواجهة المسلحة بين الطرفين بمبادرة من الحركة الوطنية³ صاحبة التفوق العددي و اللوجستيكي، و تختلف المصادر في تحديد بداية التناحر بين الإخوة الأعداء، حيث تعتبر مختلف الكتابات أن سنة 1956 كانت بداية الصراع و ذلك عندما قررت الحركة المصالية في شمال فرنسا عموما و في ناحيتي روباكس و توركووان خاصة الزيادة في استعمال القوة ضد عناصر جبهة التحرير حيث أصبحت الحرب دموية بعد إعطاء مصالي تعليمات لمناضليه في جوان 1956 للقضاء على إدارات الجبهة، حيث تم اغتيال 82 إطارا من إدارات الجبهة في فرنسا⁴.

و حسب الباحثة ليندة عميري فإن هذه الأعمال كانت بفعل تنظيم عسكري أسسه المصاليون يسمى بـ " المنظمة الخاصة " حيث كانت هذه المنظمة حسب الباحثة تتكون من 06 مجموعات عسكرية و موزعة على كل القسمات و تولت مهمة محاربة الجبهة⁵، و رغم أن عبان رمضان كان قد أصدر سنة 1955 الأمر بمحاربة المصاليين⁶ إلا أن قيادة الفيدرالية هناك أحجمت عن ذلك أو لنقل تأخرت في الرد على الاعتداءات المصالية إلى غاية جانفي 1957 أين بدأت في الرد على أعمال العنف و

¹ توفيق برنو، فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، المنظمة المزدوجة، مجلة الموافق للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، مج 17، ع01، جويلية 2021، ص 994. و ينظر: محمد حربي، الأسطورة و الواقع، مصدر سابق، ص 133.

² Jaques Simon, op, cit, p 118.

³ باتريك و بلانشايس، حرب الجزائر حرب و شهادات، ج 02، مرجع سابق، ص 171.

⁴ سعدي بزيان، مرجع سابق، ص 26، و توفيق برنو، ص 996.

⁵ ليندة عميري، مرجع سابق، ص 63.

⁶ في هذا الصدد نشير إلى رد عبان رمضان حول الرسالة التي وجهها له محمد خيضر في 15 فيفري 1956 حول الاقتتال الدائر في فرنسا بالقول " لقد أمرنا بإعدام كل مصالي واع دون محاكمة ". محمد عباس، نصر بلا ثمن، ص 410.

قتلت الكثير من مشاهير القتلة أمثال أحمد نجات و عبد الله فيلالي سنة 1957، لترتفع وتيرة المواجهات الدموية بين الإخوة الأعداء و لتصل إلى أكثر من 8000 ضحية بين الطرفين خلال السنتين الأوليتين من الثورة¹.

إن تمادي الحركة الوطنية المصالية في استهداف عناصر الجبهة بفرنسا دفع الفيدرالية إلى إنشاء فرق عسكرية تعرف بـ " فرق الصدام " Groupes de choc². و لكن بعد اتساع امتداد سلطة الجبهة و زيادة الأخطار و الحاجة إلى تنفيذ عمليات عسكرية في فرنسا تم إنشاء المنظمة الخاصة سنة 1957³ التي تعددت المهام الموكلة لها انطلاقا من نقل أجواء اللأمن و الرعب و العمليات إلى عقر فرنسا لإثارة الرأي العام الفرنسي إلى ضرب المصالح الاقتصادية في عمق التراب لشل قدرات العدو و استهداف الجزائريين المتعاونين مع العدو و الشخصيات الفرنسية، إضافة إلى مواجهة الحركة الوطنية الجزائرية⁴. و قد خاضت المنظمة حربا ضروسا ضد الحركة الوطنية امتدت من دانكارك شمالا معقل المصاليين مرورا بباريس و منتهيا بمرسيليا، و لتعم كل التراب الفرنسي حيث استطاعت الفيدرالية و منظمها العسكرية و في وقت قياسي قلب الطاولة على الحركة الوطنية خاصة سنة 1957 أين شنت المنظمة الخاصة سلسلة من الاغتيالات الواسعة و ذات النوعية في صفوف المصاليين الذين فقدوا خلال شهري سبتمبر و أكتوبر 1957 معظم قياداتهم السياسية و النقابية بدءا بأحمد شמוש أمين فرع الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين USTA في 20 سبتمبر 1957، و بعده بأربعة أيام اغتيال حسين ماروك، ثم في 07 أكتوبر أصيب عبد الله فيلالي الأمين العام للنقابة المصالية بجروح ثم توفي بعدها بأيام⁵، كما تم اغتيال الأمين العام للنقابة محمد نجات و المسؤول النقابي سعيد ملولي⁶. و قد بررت الجبهة عمليات التصفية في حق هؤلاء باعتبارهم مارسوا قبل ذلك القتل ضد مناضلي الجبهة

¹ توفيق برنو، مرجع سابق، ص 997. و يسجل علي تابلت وقوع نحو 4000 ضحية و جرح ما يفوق 12 ألف شخص إلى غاية 1958، علي تابلت مرجع سابق، ص 8.

² فرق صغيرة مسلحة قليلة العدد لا يتجاوز عددها 15 عنصرا في المنطقة الواحدة، موزعة على أربعة خلايا تضم كل خلية 04 عناصر، كانت مسلحة بأسلحة خفيفة و رشاشات و قد انحصرت مهمتها في البداية في حماية أمن أعضاء الفيدرالية و سلامة مسؤوليها، و زيادة على متابعة الخونة و الحركي زو كل الخارجين عن نظام الجبهة. ينظر: Mohamed Guentari, op, cit, p601.

³ المنظمة الخاصة: هي منظمة أنشأتها فيدرالية جبهة ت و بفرنسا. كان الفضل الأول في تأسيسها يرجع إلى لجهود عبد الكريم السويدي، و كانت مهمتها تنحصر في جمع الأسلحة لدعم الثورة و التحضير للعمليات المسلحة داخل فرنسا، قبل أن تتحول قيادتها لسعيد بوعزيز. للاستزادة في إنشاء المنظمة الخاصة و هيكلتها ينظر: دحو جريال، ص 70-71. و: علي هارون ص 111-112.

⁴ عبد الرحمن بارا، أضواء على الواقع، 25 أوت 1958، مجلة أول نوفمبر، ع 160، 1998، ص 20.

⁵ علي هارون، مصدر سابق، ص 337.

⁶ محمد حربي، الأسطورة و الواقع، مصدر سابق، ص 138.

وفقا لقاعدة الجزاء من جنس العمل¹.

و قد استمرت حرب الإخوة الأعداء و في نسق متصاعد رغم كل محاولات و جهود التهدئة بين الطرفين و التي فشلت في غالب الأحيان حيث سقط في هذه المعارك و حسب تقديرات شارل روبير أجيرون 10 آلاف قتيل و 23 ألف جريح²، بينما ذكرت مصادر جزائرية أن الحصيلة بلغت 12 ألف اعتداء خلفت حوالي 4000 ضحية و 9000 جريحا³.

إذا وبداية من سنة 1958 بدأت سيطرة الحركة المصالية تتلاشى شيئا فشيئا و فقدت السيطرة على مواقعها تدريجيا لصالح جبهة التحرير و هو ما أكده مصالي الحاج في تقريره الذي بعث به إلى إدارات حزبه في 29 أفريل 1958 و الذي جاء فيه " قبل هذا الوقت كنا على يقين أننا أقوى من جبهة التحرير، حقيقة في فرنسا كنا الأقوى و الأكثر تنظيما و نتمتع بمزيد من الهيبة و بثقة عمال شمال إفريقيا، لكن كل هذا لم يعد موجودا اليوم"⁴، كما اعترف مصالي أن حزبه فقد الكثير من تنظيمه و نشاطه و خسر الكثير من المناطق المهمة لصالح الجبهة، خاصة منطقة باريس التي كانت نقطة القوة للمصاليين، واعترف كذلك بانخفاض عدد المنخرطين و تقلص حجم عائداته من الأموال⁵. لقد استطاعت جبهة ت. و. التجذر بين أوساط المهاجرين و أقصت الحركة الوطنية الجزائرية التي لم يعد لها ذلك التأثير و الزخم السياسي الذي تمتعت به سابقا، حتى بعد إطلاق زعيمها مصالي الحاج في جانفي 1959 أين خسرت الحركة رهانها السياسي و العسكري أمام الجبهة ليس في فرنسا فقط بل في عموم أوروبا، حيث ارتفع عدد منخرطي الجبهة من المهاجرين من 100 ألفا إلى 130 ألف في الفترة الممتدة بين ديسمبر 1958 و جويلية 1959⁶، و هو ما يثبت أن جبهة التحرير كسبت صراع الجالية لصالحها و كسبت كذلك ثقة المصاليين الذين بدأوا شيئا فشيئا ينضمون للجبهة، أين توالى الالتحاقات ومن قيادات بارزة، فهذا العضو البارز أحمد نصبة (الغلاوي) انضم للجبهة و قدم كل أرشيف الحركة و اشتراكات المناضلين⁷، و نفس الخطوة قام بها عضو المكتب السياسي أحمد مصباح و عليان بوجمعة مسؤول إقليمي في شمال فرنسا⁸.

¹ يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج و اللجنة المركزية و جبهة التحرير الوطني 1946-1962، دار هومة، 2001، ص 161.

²Charle Robert Ageron, De L'Algerie Française àL Algérie Algerienne, Ed Bouchéne, Paris, 2005, pp 497-498.

³محمد حربي، الأسطورة و الواقع، مصدر سابق، ص 139.

⁴Benjamine Stora, Massali Hadj, op .cit,p 269.

⁵Jacques Simon, Massali Hadj par led textes, ED, ENAG, Alger, 2001, pp 185-187.

⁶محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص 131.

⁷عمر بوداود، مصدر سابق، ص 114.

⁸جمعة زروال، مرجع سابق، ص 187. انظر الملحق رقم 12.

5-المصالح الفرنسية أهداف مشروعة.

إن نقل حالة اللأمن و الخوف إلى عقر التراب الفرنسي من طرف فيدرالية الجبهة بفرنسا لم يستهدف فقط الحركة المصالية، بل كانت المصالح الفرنسية هي الأخرى أهدافا مشروعة لأجندة المنظمة الخاصة و التي استهدفت بالخصوص كبار المسؤولين الرسميين و غلاة المعمرين، حيث عملت الجبهة على تصفيتهم جسديا و أبرز تلك المحاولات استهداف كل من جاك سوستيل و رودى كونت و الجنرال ماسو¹، إضافة إلى استهداف روبير لاكوست و الذي نجا من ثلاث محاولات اغتيال².

و إلى جانب الشخصيات الفرنسية كانت العديد من الشخصيات الجزائرية المتعاونة مع فرنسا أهدافا للمنظمة الخاصة، حيث جندت كل إمكانياتها للقضاء عليهم، و لعل أبرز اغتيال كان علي شكال في 27 ماي 1957 بملعب كولومب و هو بجانب الرئيس الفرنسي ريني كوتي³، و هو المصير نفسه الذي لقيه السناتور بن حبيلس بمدينة فيشي الذي اغتاله عنصران من الجبهة في 28 أوت 1959⁴، كما وسعت الفيدرالية ضرباتها ضد الحركى و المتعاونين مع فرنسا كتلك العملية التي استهدفت محمد بوعكاز المدعو "ميشال"، أين تمكنت من إيقاع العديد من القتلى في صفوف الحركى، و استهدف هجوم آخر مركزا للحركى في الدائرة 15 و كذلك محافظة الشرطة في باريس ما أسفر عن سقوط العديد من القتلى و الجرحى⁵.

و تنفيذا لتوصيات قيادة الثورة بنقل الحرب إلى فرنسا حاولت الفيدرالية التدليل على قوتها فقامت بعمليات استعراضية أثارت اندهاش السلطات الاستعمارية و كذلك الرأي العام الفرنسي و المقصود هنا عمليات 25 أوت 1958 و التي استهدفت المنشآت العسكرية و الاقتصادية الفرنسية، حيث نجحت قيادة الولاية السابعة في تفجير أكبر مخزن للوقود بجنوب فرنسا و المسمى موربيان بضواحي شمال مرسيليا غير بعيد عن الميناء، و هجوم آخر على مقر محافظة الشرطة بباريس و محاولة حرق مصنع ذخيرة و حرق وحدة تركيب عسكرية بإيفري، كما تم إشعال الحرائق في غابات الإستريل لإبعاد رجال المطافئ عن المقرات التي تم إحراقها لزيادة الخسائر⁶، الفدائيون كذلك قاموا باستهداف حركة الميترو من خلال تفجير كل النقاط الإستراتيجية و حرق كل الحافلات التابعة لشركة

¹ نفسه، ص 107.² دحو جربال، مصدر سابق، ص 76.³ نفسه، ص 78-79.⁴ Le Monde « Les Assassins de Sénateur Benhabyles n'ont. Toud jours pas D'avocats, N 4571, 02/10/1959, ودحو جربال، مرجع سابق، ص 275-276.⁵ علي هارون، مصدر سابق، ص 553.⁶ ليندة عميري، مرجع سابق، ص 86. و ينظر كذلك. Djillali Leghima, op, cit, pp 159-161.

النقل الحضري بباريس¹، وكان مجموع عمليات الاستهداف 181 هدفا اقتصاديا وعسكريا وسياسيا والقيام بـ 242 هجوما وتنفيذ 56 عملية تخريب². هذا وعبرت فيدرالية الجبهة بفرنسا عن دوافع هذه العمليات في البيان الذي أذاعته من القاهرة بالقول "إن الضربات والهجمات الفدائية التي قام بها المناضلون الجزائريون في الأسبوع الأول من الحرب على الأهداف الفرنسية ضد كل من مصافي البترول والمنشآت الأخرى تمثل أولوية الأهداف التي وضعت في مخطط نقل الحرب إلى التراب الفرنسي، وأن جبهة التحرير قد أعطت تعليمات للفدائيين بفرنسا للعمل بتوجيه ضربات موجعة لاقتصاد العدو"، وفي اليوم الموالي وجهت الفيدرالية بيانا للرأي العام الفرنسي وضحت فيه أهداف العمليات جاء فيه "إن الحكومات الفرنسية المتعاقبة والتي تخوض حربا بلا هوادة في الجزائر وتمارس القمع في فرنسا ووعيا منها لمسؤوليتها، وبعد تقييم الأخطار وتقدير جميع نتائج أعمالها قررت جبهة تو. تدمير إمكانيات الحرب عند العدو حيثما وجدت، خصوصا احتياطاته من البترول"³، ولقد حققت هذه العمليات أهدافها وكُلت بالنجاح التام وأبانت عن قوة التنسيق والفعالية حيث شكلت صدمة قوية للعدو وللحركة المصالية، حيث اتفقت معظم الصحف الصادرة بتسميتها بـ "الكارثة الوطنية"⁴.

لقد استمرت العمليات وازدادت انتشارا، فلم يمر يوم دون وقوع تفجيرات أو اشتباكات مع الشرطة ومصالح الأمن الفرنسية، حيث استطاع مسؤولو الجبهة بفرنسا إرغام مصالح الأمن الفرنسية من إعادة ترتيباتهم الأمنية وانتظار ضربات الجبهة، وهو ما أدخل الطبقة السياسية في حالة نقاش حاد حول مستقبل الجزائر، أين دفعت النخبة إلى البحث عن حلول للقضية الجزائرية ما ولد ضغطا جديدا على رجال الدولة وأحدث انقسامًا داخل مؤسسات الدولة بين أنصار الحسم العسكري والحل السياسي⁵.

إذا فقد نجحت العمليات في تحقيق الأهداف المرجوة منها من خلال نقل حالة الرعب والأمن من الجزائر إلى عمق التراب الفرنسي وفك الضغط النفسي والعسكري على الجبهة الداخلية للجزائر وأرغم العدو على التخفيف من حربه الجهنمية ضد جيش التحرير من خلال إرغامه على نقل جزء من جيشه إلى الميتروبول والتقليل من عدد الجنود المرسلين إلى الجزائر حفاظا على الجبهة الداخلية⁶.

¹ هواري قبايلي، مرجع سابق، ص 316.

² علي تابلت، مرجع سابق، ص 09.

³ علي هارون، مصدر سابق، ص 124.

⁴ عمر بوداود، مصدر سابق، ص 169. وسعدي بزيان، مرجع سابق، ص 41.

⁵ الجنيد خليفة، حوار حول الثورة، ج 02، سابق، ص 208.

⁶ أحمد طالب الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 128.

لقد تمكنت فيدرالية جبهة التحرير الوطني و بفضل فيدراليتها في فرنسا من فرض وجودها هناك وسط سيطرتها على الجالية الجزائرية حيث تمكنت و في مرحلة أولى من استئصال الحركة المصالية و في مرحلة ثانية من نقل العمليات المسلحة إلى فرنسا و ضرب مصالح و قدرات العدو الاقتصادية و العسكرية، كما أجبرت الاستعمار على الاعتراف بشرعية و عدالة القضية الجزائرية، و مثبتة أن الشعب الجزائري بالجزائر و فرنسا يقف في خندق واحد مع ثورته و قيادته. كما برهنت الجبهة على مقدرتها في اختراق قواعد الأمن بفرنسا.

المبحث الثاني. تمدد جبهة التحرير الوطني في دول الجوار (تونس والمغرب الأقصى).

لقد راهنت قيادة الثورة منذ البداية على ضرورة تجنيد قواعدها الخلفية بكل من تونس و المغرب باعتبارها جبهة متقدمة يرتكز عليها دعم الثورة و تموينها انطلاقا من أراضيها و اللتان ستصبحان فضاء استراتيجيا و مركزا أماميا لقواعد الثورة، و هو ما دفع قيادة جبهة التحرير الوطني إلى محاولة وضع يدها على الجالية الجزائرية بهذين البلدين و فرض سلطتها على هذا الخزان الهام و وتأطيره لصالح الثورة.

1- تونس.

1-1. تشكيل فيدرالية جبهة التحرير الوطني.

إن توجه قيادة الثورة إلى محاولة تجنيد القواعد الخلفية لصالح الثورة و اضطلاعها بمسؤولياتها اتجاه أحد أصعب إفرازات الثورة التحريرية وهي قضية اللاجئين الجزائريين على الحدود و الحالة المزرية التي كانوا عليها دفعت قيادة الثورة و على رأسها لجنة التنسيق و التنفيذ إلى محاولة الاهتمام بهذه الشرعية و من ثم وضع يدها عليها في إطار إستراتيجيتها الرامية إلى فرض سلطتها على كامل الجماهير داخليا و خارجيا و كسبها لصالح الثورة.¹

و لقد شهدت البلاد التونسية موجات متعددة من اللاجئين الجزائريين و التي اتخذت أشكالا مختلفة من حيث طبيعتها و عددها، حيث قدر عددهم بضعف عدد الموجودين في المغرب الأقصى و الذي وصل سنة 1958 إلى حوالي 80 ألف لاجئ²، ليرتفع سنة 1959 إلى أكثر من 150 ألفا حسب إحصائيات جبهة تو.³ أما فيما يتعلق بمواطن توزيعهم فقد احتضنت المناطق الحدودية الغربية لتونس أكثر من 95 %، بينما اتجهت فئة قليلة نحو المناطق الداخلية.

- المرحلة الأولى 1954-1957.

كان أول من فكر في إنشاء قاعدة تنظيمية لجبهة التحرير و بتونس⁴ هي قيادة الأوراس عندما أقدمت في أوائل 1955 على تعيين السعيد عبد الحي رفقة عبد الكريم بوهالي، حيث استطاع عبد الحي فرض وجوده كقائد و تركيز نظام الجبهة في التراب التونسي، كما كان همزة وصل بين الداخل و الخارج

¹ عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج 03، مصدر سابق، ص 32.

² في حين يذكر عمار قليل أن عددهم سنة 1958 كان حوالي 70 ألف. Gilbert Meynier, Histoire Intérieure, op, cit, p 559.

³ يُنظر: عمار قليل، مصدر سابق، ج 03، ص 23.

⁴ جريدة المجاهد، ع 55، 16-11-1959، ص 08.

⁴ سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، ص 36.

فيما يخص تزويد الثورة بالسلاح و الجنود¹.

و بعد المشاكل التي عرفت قيادة المنطقة الأولى و بداية الصراع بين قادة الداخلو قادة الخارج، طالب المسؤولون التونسيون إرسال مسؤول يبين لهم الطرف الذي يجب أن يتعاملوا معه وهذا بعد تعدد القادة، اتصل على اثرها عبان رمضان بحامد روابحية في مارس 1956، و طلب منه الانتقال إلى تونس لتمثيل الجبهة هناك، لكنه أثر بعد لقائه بالسعيد عبد الحي إلا أن يقدمه إلى التونسيين على أنه هو ممثل الثورة²، لكن و بعد عودة روابحية إلى الجزائر أمره عبان بضرورة العودة إلى تونس و تمثيل الجبهة هناك رفقة آيت حسن لتسوء الأمور بينه و بين عبد الحي إلى غاية عقد صلح بينهما من قبل الوردي قتال و عمر بوقصي أسفر عن تكوين هيئة برئاسة عبد الحي و ينوبه روابحية و آيت حسن، إلا أن فترة التوافق لم تدم طويلا بين الرجلين ما دفع السلطات التونسية إلى إلقاء القبض عليهما و مصادرة الأموال التي جمعوها لصالح الثورة³.

بعد هذه الفترة العصيبة تولى علي محساس مكان السعيد عبد الحي، لكن انحيازه لبن بلة و معارضته لقرارات مؤتمر الصومام سوف لن يجعله يعمر طويلا في تونس، خاصة بعد بروز بوادر العصيان على الحدود الشرقية و في تونس و التي جعلت لجنة التنسيق و التنفيذ تقوم بالكثير من الجهود السياسية من أجل احتواء الأمور أين سيتمكن عمر أوعمران من تحييد علي محساس الذي سيضطر إلى الفرار من تونس و الاشتغال بتموين الثورة بالسلاح من المشرق العربي و أوروبا⁴.

المرحلة الثانية : 1957-1962 :

بعد أن هدأت الأوضاع بتونس و استقرت CCE بها، و مشاهدتها عن قرب للحالة المزرية التيكان يعيشها اللاجئين الجزائريون، قررت هذه الأخيرة إنشاء نظام مدني للجبهة هناك، فقام كريم بلقاسم باستدعاء الطيب الثعالب⁵ و كلفه بإقامة نظام على غرار ما فعله في المغرب الأقصى، ليبدأ

¹ سعد العمامرة و الجيلاني العوامر، شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف، مطبعة النخلة، الجزائر، 1991، ص 35-37.

² محمد عباس، رواد الوطنية، شهادة 28 شخصية وطنية، ط 02، مرجع سابق، ص 292.

³ نفسه، ص 292-293.

⁴ عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 174.

⁵ الطيب الثعالب (سي علال): من مواليد 1921 بدوار الخرفان دائرة الخروب ولاية سكيكدة من أسرة دينية إصلاحية، أسس أول فوج للكشافة بأسمندو، وساهم رفقة زيغود يوسف و دماغ العتروس في تأسيس أول خلية لحزب الشعب في هذه البلدية، تعرض للاعتقال مرتين ما بين 1945 و 1948، بعد اندلاع الثورة كلف بمحاربة المصاليية بمنطقة تلمسان وطلب منه عبان الإشراف على مهام الإعلام والتسليح بالمغرب أين عمل هناك مساعدا لمحمد بوضياف، ساهم في إرساء قواعد ج.ت.و بالمغرب بين 1956 و 1957م ليتولى بعد رئاسة فيدرالية ج.ت.و. بتونس إلى غاية 1962، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة من 1956 إلى 1962، سجن بعد الاستقلال بتهمة المشاركة في حزب الثورة الاشتراكية الذي أسسه محمد بوضياف. ينظر : محمد عباس، مثقفون في ركاب الثورة، ج 2، دار هومة للنشر الجزائر، 2009، ص ص 19.20.

عمله حيث سيجد هناك مناضلين هيئوا الأرضية لهذا العمل على غرار إبراهيم حشاني و صالح معيزة و محمود بوجابي¹.

وعلى الفور بدأ الثعالي مهمته فتمكن في ظرف قصير من تأسيس عديد الخلايا و بثم في أوساط الجالية الجزائرية بدافع تجنيدهم و تأطيرهم لخدمة الثورة التحريرية في جميع المجالات حيث لم تمر سوى أربعة أشهر حتى تمكن من انجاز المهمة على أحسن وجه².

لقد قام المشرفون بتنظيم الجزائريين و تعبئتهم في خلايا نظامية في المراكز و المدن و القرى و اعتبرت الجبهة هؤلاء رعاياها و هي التي تكون همزة الوصل بينهم و بين الحكومة التونسية و هي من تتولى حل مشاكلهم و حمايتهم.

2-1. التنظيم السياسي- الإداري للفيدرالية.

بعد تسلم الثعالي مهامه بدأ في العمل، حيث استطاع رفقة زملائه و في ظرف خمسة أشهر من تغطية القطر التونسي بالكامل و الوصول إلى الأغلبية من الجزائريين المتواجدين بتونس الذين قارب عددهم 250 ألفا بين مقيم و لاجئ، و التزموا كلهم بدفع الاشتراكات التي كلف بها الطاهر حراث بمساعدة مصطفى القاسمي و العربي سعدوني، فيما كلف مصطفى بوعابة بالإشراف على الحسابات حيث يقول "... و كنا عندما ندخل ناحية من النواحي التي يوجد بها جزائريون تكون لجنة مكونة من الرئيس و المسؤول على النظام و آخر على الشؤون الاجتماعية و الرابع على الشؤون المالية و الخامس على الدعاية، و في نفس الوقت كنا نزود هؤلاء بنشريتين شهريتين، واحدة إخبارية تعنى بالأخبار السياسية و العسكرية، و أخرى تربوية تنظيمية تتضمن مختلف التوجهات..."³.

و لتسهيل عمل هذه اللجنة تم تقسيم التراب التونسي إلى سبعة مناطق و هي كالتالي⁴:

- المنطقة الأولى: شملت تونس العاصمة.

- المنطقة الثانية: شملت ولاية بنزرت.

- المنطقة الثالثة: شملت ولاية الكاف.

- المنطقة الرابعة: شملت ولاية صفاقس.

- المنطقة الخامسة: شملت ولاية قفصة.

¹ نفسه، ص ص 30-31.

² نفسه، ص 31.

³ مجلة أول نوفمبر، ع 92-93، 1988، ص 45.

⁴ Mohamed Guentari, op, cit, p 711.

- المنطقة السادسة: شملت ولاية فاس.

- المنطقة السابعة: شملت ولاية سوق الأربعاء¹.

و بدورها قسمت كل منطقة إلى نواحي و كل ناحية إلى قسمات ثم إلى أفواج و خلايا، كما اتخذ النظام شكلا هرميا تصاعديا من الناحية ثم المنطقة ثم المجلس الإداري الأعلى الذي كان الثعالي على رأسه و الذي بدأ شيئا فشيئا يتكون حتى اكتمل سنة 1958 و ضم عدة مصالح أبرزها:

- 1- مصلحة إدارية للاجئين.
- 2- المصلحة القضائية بالإضافة إلى الشرطة.
- 3- المصلحة الرياضية و الفنية.
- 4- مصلحة الصحة.
- 5- مصلحة الشؤون الاجتماعية.
- 6- مصلحة المالية و تضم مالية المنظمة و مالية المصالح الإدارية².

لقد كانت مهام بعثة أو فيدرالية الجهة بتونس كما في غيرها من الدول التي تحصي عددا كبيرا من الجزائريين يصب في محاولة تأطيرهم و توجيههم و تربيتهم سياسيا، إضافة إلى الاعتناء بالمحتاجين و معالجة الجرحى و توزيع الإعانات التي تقدمها مختلف الهيئات و المنظمات الإقليمية و الدولية و تختار الطلبة و ترشحهم للتكوين في الخارج، إضافة إلى تكوين العلاقات مع التونسيين، أين قامت المنظمة بتنصيب والي جزائري مقابل الوالي التونسي و الذي كانت مهمته الوساطة بين السلطات التونسية و الجهة و السهر على مصالح الجزائريين هناك³، لذلك وضعت قيادة الجهة بتونس تحت تصرف الجالية الجزائرية مكتبا تحت إشراف مسؤول سياسي برتبة والي يقوم بالإشراف على شؤونهم المدنية من زواج، طلاق، ميلاد، تجارة و غيرها⁴.

3-1. النشاط الاجتماعي لفيدرالية جهة التحرير الوطني.

1-3-1. مصلحة الشؤون الاجتماعية.

¹ سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، مرجع سابق ص 36 وانظر كريم مقنوش، نشاط بعثتي جهة التحرير الوطني بالمغرب و تونس اجتماعيا و ثقافيا، دكتوراه تاريخ في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر 02، 2018، ص 151.

² مجلة أول نوفمبر، ع 92-93، ص 46.

³ نفسه، ص 47.

⁴ Mohamed Guentari, op, cit, p 717.

لقد كانت قضية اللاجئين إبان الثورة التحريرية بالنسبة للدول المجاورة خصوصا منها تونس إحدى أكبر المآسي الإنسانية التي عانى منها الشعب الجزائري، و مع تزايد الإجراءات القمعية الفرنسية اتجاه الثورة و الشعب، ازدادت حركية الهجرة إلى تونس و كان وصول هؤلاء إلى الحدود يتم في صورة يائسة و معاناة طويلة في الجبال و الطرق الوعرة، و مع ازدياد عدد هؤلاء أصبح من الضروري إنشاء هيئة خاصة تكون قريبة منهم و تشرف مباشرة على مراكزهم المنتشرة فوق التراب التونسي لذلك أنشأت "مصلحة اللاجئين" مع نهاية سنة 1957، و تعمل مع مختلف الهيئات مثل الصحة و الهلال الأحمر الجزائري، و كانت تتكون من عدة مصالح و هي ¹:

-مصلحة التنظيم و التيقوم بإحصاء اللاجئين و تنظيمهم.

-مصلحة التموين التي تتكفل بإيصال المواد الغذائية و توزيعها.

-مصلحة الإسعاف التي تسهر على القيام بالفحوص الطبية و توفير الأدوية.

-مصلحة النقل لتسهيل عملية نقل الأشخاص و المواد عبر المراكز.

و ستعرف هذه المصلحة إعادة هيكلة بداية من ماي 1958، حيث ستصبح مكونة من هيئة عليا لمصلحة اللاجئين، و مصلحتان للاجئين. واحدة بتونس و الأخرى بوجدة المغربية، و تخضعان لمراقب نائب تعيينه لجنة التنسيق و التنفيذ، و كانت كل مصلحة تتكون من خمسة أعضاء، طبيب عضو من الهلال الأحمر الجزائري يسهر على حالة اللاجئين الصحية، تقني مكلف بالإحصاء و تنظيم المساعدات، عضو مكلف بالعلاقات و التبرعات، عضو مكلف بالمسائل الثقافية إضافة إلى مرشد ². و بعد تأسيس الحكومة المؤقتة بداية من سبتمبر 1958 و إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية بقيادة عبد الحميد مهري، حاولت هذه الأخيرة التكفل بجميع المهام و الشؤون الاجتماعية و الحيوية للاجئين كما حاولت وضع يدها و تثبيت سلطتها على كل المنظمات الاجتماعية و المختلفة كاتحاديات العمال، الطلبة، النساء و غيرها من الهيئات الثقافية و الرياضية و التي كانت متواجدة و تنشط بمراكز اللاجئين ³.

كما اهتمت وزارة الشؤون الاجتماعية بتنظيم المصالح الاجتماعية للاجئين أين أقيمت الملاجئ و جهزت بالمرافق الضرورية، فقد خصصت فرق مجهزة بالعتاد الطبي و الملابس و الأغذية و الخيام و

¹ كريم مقنوش، مرجع سابق، ص 153.

² فاروق بن عطية، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير، 1954-1962، تر: كابوية عبد الرحمن و سالم محمد، دار دحلب، 2010، ص 77.

³ عبد الله مقلاتي، النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين و أثره على العلاقات الجزائرية المغربية، نشاط الهلال الأحمر الجزائري أنموذجا، مجلة المعيار، ع 04، 2004، ص 233.

الطعام لتكون في حالة جهوزية تامة لاستقبال اللاجئين و إيوائهم¹. كما تم خلال الفترة بين 1958-1959 تأسيس ملجأ للأيتام يضم 110 طفلا تسهر بعثة الجهة على تأطيرهم و رعايتهم، إضافة إلى إحصاء ملجأين آخرين في طور الانجاز في سيدي بوسعيد يضم 300 طفلا، و تكفل الاتحاد العام للعمال الجزائريين ب 200 طفلا و أشرف على تأسيس روضتين في تونس للتكفل بهم².

كما تم في أكتوبر 1959 فتح 36 مركزا لتزويد الأطفال و النساء الحوامل و المرضعات بمادة مسحوق الحليب، و فتح 06 مراكز متعددة الخدمات يحتوي كل منها على تجهيزان تمكن من توزيع مادة الحليب و الوجبات الساخنة و تسمح كذلك بتقديم العلاج. كما قامت الفيدرالية بتقديم الكثير من الإعانات فقامت بتوزيع 2111 طنا من القمح بنوعيه، و 235000 قطعة لباس، كما تم توزيع 20000 فراشا خلال شتاء 1960-1961 إضافة إلى توفير الخيم لهم على طول الحدود³.

- التعليم.

إلى جانب الإيواء و العناية الاجتماعية، اهتمت مصلحة الشؤون الاجتماعية بتونس بالمهام التعليمية فانتدبت المعلمين للتعليم بمراكز اللاجئين أين تكفلوا بتعليم و تثقيف آلاف الأطفال، حيث يذكر أحمد توفيق المدني أنه كان يوجد بتونس سنة 1959 وحدها 20 مدرسة ابتدائية لتعليم أبناء اللاجئين و 100 مدرس و 700 طالبا جزائريا بالكليات التونسية⁴، كما قامت الوزارة المعنية بتوزيع الطلبة على الجامعات و المعاهد بالمشرق العربي من أجل تخفيف الضغط على الطلبة بتونس⁵، فتم توزيع 64 طالبا سنة 1959 بين كليات و معاهد الشرق الأوسط و ذلك حسب درجات نجاحهم في الامتحانات و شهاداتهم⁶.

أولت كذلك وزارة الشؤون الاجتماعية اهتمامها بتعليم أبناء الشهداء فأقامت لهم بتونس 05 مراكز تضم 800 طفلا و طفلة. كما أنه و بفضل اجتهادات وزير الشؤون الاجتماعية عبد الحميد مهيتمكن من إنشاء مركز للاستقبال و التربية و التعليم لليتامى و أبناء الشهداء في منطقة سيدي

¹ سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، مرجع سابق ص 36 وعمار قليل، ج 03، مرجع سابق، ص 32.

² كريم مقنوش، مرجع سابق، ص 158.

³ الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي، مرجع سابق، ص 250.

⁴ أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج 03، مصدر سابق، ص 488.

⁵ نفسه، ص 482-484.

⁶ محمد السعيد عقيب، الطلبة الجزائريون في الأقطار العربية و مساهمتهم في الثورة التحريرية، مجلة عصور الجديدة، ع 09، 2013، ص 80.

بوسعيد، و هي عبارة عن عمارة كبيرة يقطن بها حوالي ألف طفل¹، كما سهرت اللجنة على توفير التعليم بين اللاجئين حيث خُصص لهم مدرسين و مدرسات للقيام بهذه المهمة، و قامت الجبهة بإجراء اتصالات واسعة مع عدد من الدول لقبول طلاب جزائريين من اللاجئين لمواصلة دراستهم حيث تم إرسال حوالي 120 طفلا إلى ليبيا في إطار هذا المسعى².

- مصالح الصحة.

لقد انتقل اهتمام التنظيم المدني للجبهة بتونس إلى الميدان الصحي نظرا لكثرة الجرحى و الإصابات، حيث أنشأت المستشفيات و المراكز الصحية و دعمت نشاطات الهلال الأحمر الجزائري في هذا الجانب، و الملاحظ أنه و إلى غاية 1956 كانت المستشفيات التونسية هي من تتحمل و تتكفل بالجرحى و المرضى الجزائريين و اللاجئين بإشراف أطباء تونسيين يساعدهم ممرضون جزائريون³، لكن بداية من شهر أوت 1965 أصبحت الأعمال بيد الأطباء الجزائريين، وقد أشرف الدكتور تجاني هدام على مصلحة الصحة بالحدود التونسية في فترة محساس، و الذي أنشأ أول مصلحة صحية بتونس و سميت بمجلس الصحة و كان يضم عددا من الأطباء أمثال شوقي مصطفىاوي- فرانز فانون- نقاش محمد الصغير- دردوري جمال- محمد تومي- و فيجالي هدام وغيرهم⁴. لكن بعد تأسيس الحكومة المؤقتة نجد أن هذه المصلحة ألحقت بوزارة الحربية حيث عين كريم بلقاسم الطبيب محمد النقاش مسؤولا على هذه المصلحة⁵.

و قد واجه جيش التحرير الوطني مشكل تكوين الممرضين طوال حرب التحرير ما دفعه إلى الاهتمام بفتح مدارس للتكوين في الوحدات الصحية لجيش التحرير على الحدود التونسية و المغربية التي عملت إلى غاية الاستقلال تحت إدارة أطباء جيش التحرير ثم تطورت إلى مدارس حقيقية للشبه الطبي مزودة ببرنامج عمل متكامل يستجيب لكل احتياجات جيش التحرير على الحدود، أين ارتفع عدد المنخرطين و العاملين بها بعد إضراب الطلبة الجزائريين و التحاقهم بالثورة مما سمح بتكوين متقدم في هذا القطاع من مخبريين و رجال إسعاف ساهموا في تقديم خدمات كبيرة للثورة⁶.

كما قام محمد نقاش (مدير مصلحة الصحة على مستوى الهيئة العامة) بتكوين فرقة من

¹Gilbert Meynier, op, cit, p 479.

²كريم مقنوش، مرجع سابق، ص 33.

³محمد تومي، طبيب في معاقل الثورة، حرب التحرير الوطني، 1954-1962، تر: حضرية يوسف، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2010، ص 46.

⁴محمد تومي، مصدر سابق، ص 52.

⁵Gilbert Meynier, op, cit, p 497.

⁶Guentari, op, cit, p 299.

طلبة الطب قامت بتقديم دروس التمريض و الإسعاف مع التأطير السياسي، و كانت الأعمال التطبيقية تقدم في مستشفى بغارديماو من طرف الأطباء مشري، مولاي بودراع و منتوري... و بعد تكوينهم سيتم توزيعهم على الفياق لمرافقة العمليات العسكرية و التكفل بالجرحى¹. المنظومة الصحية تدعمت كذلك بلجنة اجتماعية كانت تنشطها مامية شنتوف و مصطفىاوي خيرة، و هما قابلتان كان لهما الفضل في تقديم خدمات كبيرة لفائدة المرضى و الجرحى و كذلك اللاجئين الذين كانوا يتوافدون بكثرة على المناطق الحدودية².

كما فتح محمد النقاش مدارس للمرضين منها مدرسة في مدينة الكاف و أشرف عليها بنفسه أين تخرجت منها أول دفعة للمتفوقين للقيام بمهام التدريب، و مدارس أخرى بوادي مليز و الزيتون، كما كانت هناك قاعدتان تابعتان لمصلحة الصحة إحداهما بعين سلطانتحت إشراف عبد الحميد نجوعة و الآخر بفتح حسين تحت إشراف عبد الله صدراتي³، كما دعم محمد النقاش المستشفى المركزي بغارديماو ب 05 أطباء بصفة دائمة من أجل التكفل بجرحى جيش التحرير و اللاجئين خاصة بعد اشتداد المعارك على الحدود التونسية الجزائرية، كما وصل في نهاية سنة 1960 و بداية 1961 إلى تونس 22 طبيبا قادمين من فرنسا، و أنشأت ثلاث مدارس لتكوين المساعدين الطبيين

(مدرسة ملاقا لخاصة بالتدريب العسكري الأساسي- مدرسة قرن الحلفاية لتكوين المحافظين السياسيين و مركز وادي مليز - شتمو الخاص بالتدريب العسكري)، أين كان مسؤولو الصحة هم الذين يختارون من يقوم بمهمة التمريض⁴.

المنطقة أيضا إنشاء الكثير من المراكز للعناية الصحية منها مركز باردو - مركز عبور - مركز عيسات ايدير، مركز سان هاري للأمراض العصبية... و قد وفر لها من الأدوية ما قيمته 99035063 فرنكا⁵.

إذا فقد استطاع التنظيم المدني للثورة بتونس التكفل بجرحى و مرضى جيش التحرير و اللاجئين و قام بالتغطية الصحية لكامل الحدود تقريبا.

1-4. إسهامات الجالية الجزائرية بتونس في دعم الثورة.

لقد تحملت الجالية الجزائرية بتونس مسؤوليتها بتأييد ثورتها و طموح شعبيها للتحرر،

¹Mostéfa Khiati, Les Blouses Blanches de la Révolution, Ed, ANEP, 2011, p 291.

²محمد تومي، مصدر سابق، ص 52.

³كريم مقنوش، مرجع سابق، ص 163.

⁴نفسه، ص 166-167.

⁵العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص 251.

فاندفعت في تأييد جبهة و جيش التحرير الوطنيين خاصة بعد إنشاء فيدرالية الجبهة هناك و التي لم تكن مهمتها تقتصر على تأطير اللاجئين و العناية بهم فقط، بل سعت إلى تجنيدهم و تحضيرهم للعمل المسلح.

1-4-1. مساهمة الطلبة الجزائريين بتونس.

لقد كان الطالب الجزائري بتونس متعطشا للثورة، فتفاعل مع الثورة منذ انطلاقها و اندفع الطلبة للقيام بدورهم و تلبية نداء الثورة خاصة بعد أن تمكنت الجبهة من هيكلة و ترتيب النسيج الطلابي في تونس بعد أن تمكن أوعمران في 08 مارس 1957 من تشكيل لجنة من الطلبة تحت إشراف جبهة ت. و. بغرض التعبئة و التحضير لأطر جديدة في العمل وفق مبادئ و أهداف الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين محملا إياهم مسؤوليتهم الكاملة اتجاه مصير وطنهم و داعيا إياهم إلى المشاركة في انتخابات تجديد مكتب الاتحاد¹، أين تم خلال اجتماع أعضاء المكتب الإداري لجمعية الطلبة الجزائريين في 08 ماي 1957 حل هذه الأخيرة و ترتيب الوضع الطلابي بما يتوافق و منطق الثورة و تكوين لجنة تحت إشراف جبهة ت. و. أين تم انتخاب السيد عبد الرحمن شريط كرئيس لفرع الاتحاد. ط. م. ج. بتونس²، و قد انطلق الطلبة في القيام بالواجب الملقى على عاتقهم، فنجد أنهم عملوا في البداية على التعريف بالقضية الجزائرية و انتقاد السياسة الاستعمارية، و كثفوا من اتصالاتهم بالصحافة التونسية و العالمية من أجل فضح ممارسات الاحتلال، و ساهموا في الكثير من الأنشطة لدعم الثورة عبر الكثير من المعاهد و الجامعات³.

كما ساهم الطلبة الجزائريون بتونس في تحرير لسان حال جبهة ت. و. "جريدة المجاهد"، إضافة إلى المشاركة في بث و إعداد و قراءة حصّة "صوت الجزائر من تونس" و نشرهم المقالات و القصائد عن انتصارات الثورة و بطولات جيش التحرير الوطني⁴.

الطلبة الجزائريون بتونس ساهموا كذلك في إنجاح الإضراب عن الدراسة استجابة لنداء جبهة ت. و. خلال الإضراب المشهور في 19 ماي 1956، و سبقه في مارس قيام العديد من الطلبة بمظاهرات بمناسبة عيد الشباب التونسي رفعوا خلالها الأعلام الوطنية و أنشدوا نشيد "شعب الجزائر مسلمفداء الجزائر"⁵، كما دخل الجزائريون الدارسون بتونس في إضراب عن الطعام بجامع الزيتونة

¹ أحمد مريوش، مرجع سابق، ص 459.

² محمد السعيد عقيب، مرجع سابق، ص 79.

³ نفسه، ص 80.

⁴ نفسه، ص 81.

⁵ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 09، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 277-278.

يوم 08 نوفمبر 1957، و انضم إليهم زملاؤهم التونسيون و توج هذا الإضراب بتجمع ضخم في ساحة القصبة لمساندة القضية الجزائرية¹.

كما انخرط الطلاب في صفوف الثورة حيث لم تدم مرحلة التردد طويلا، و أبدى الطلبة استعدادهم التام للتجنيد في صفوفها، حيث تدعمت القاعدة الشرقية بالكثير من الطلبة و أبناء الجالية، حيث تم إرسال بعثة طلابية تضم حوالي 60 طالبا لتعزيز الثورة بالداخل²، كما وضعت الثورة كل إمكانياتها تحت تصرف الطلبة حتى تسهل عملية تكوينهم و دمجهم في الثورة، و هو الأمر ألح عليه العقيد عميروش عندما زار تونس سنة 1957 و اجتمع بالطلبة مؤكدا لهم حاجة الثورة لهم³.

1-4-2. الدعم العسكري والمالي والتمويني.

لقد برز دور المهاجرين الجزائريين بتونس من خلال مساهمتهم الكبرى في الثورة التحريرية، فقد شكلوا و رغم مأساوية وضعهم رافدا من روافد الثورة التحريرية، و زدوا جيش التحرير بمئات المجاهدين الذين شاركوا في جل المعارك خاصة في المناطق الحدودية، و هو ما يفسر التضخم الكبير لعدد أفراد جيش التحرير بالحدود و الذي أصبح عدده يساوي عدد أفراد جيش التحرير بالداخل⁴، حيث بدأ توافد هؤلاء على الثورة باكرا أين تم تجنيد العديد من الرجال في صفوف جيش ت و. و منذ 1956، حيث برزت على سبيل المثال لا الحصر فصيلة الطيب الزلاقي تكونت في بداية الأمر من 17 جنديا بمنطقة غار الدماء، كما كان أكبر مركز للمقاتلين الجزائريين بجبال منطقة قفصة و الجريد و الظهر و شريط المناجم، أين كان التنسيق على أشده مع مجاهدي منطقة وادي سوف و قد برز دورها في تهريب الأسلحة و مقاومة قوات العدو الفرنسي⁵.

و قد لعب المهاجرون واللاجئون دورا حيويا في القواعد التي أسستها الجبهة في تونس و مدن الشريط الحدودي أين انتشرت القواعد العسكرية لجيش التحرير بمدن الكاف و سوق الأربعاء و تالة و تاجروين و غيرها من المواقع التي كان يتصدرها مركز القيادة بغارديما و مركز التدريب و التكوين بملاق و الذي كان قد أعد و كون ما يزيد عن 05 آلاف مجاهد ا في مختلف التخصصات⁶.

كما و أنه بعد تأسيس قيادة أركان الحرب العامة بقيادة هوارى بومدين و استقرار القيادة

¹ المياء بوقريوة، العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران، 2006، ص 197.

² أحمد مريوش، مرجع سابق، ص 460.

³ نفسه، ص 461.

⁴ عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج 03، مرجع سابق، ص 33.

⁵ الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة، مرجع سابق، ص 248.

⁶ خالد نزار، يوميات حرب، مصدر سابق، ص 242-243.

الجديدة بغارديما و بالحدود التونسية، شرع في العمل بتنظيمات جديدة و تم إدخال العديد من الإصلاحات و أعلنت التعبئة لتجنيد المتطوعين من أبناء المهاجرين الجزائريين بتونس، حيث بدأت الحشود تتوافد على مراكز التجنيد المخصصة لهذا الغرض و توسعت المدارس و المراكز، فوصلت إلى سبع مدارس و هي:¹

- 1- المدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير.
- 2- مدرسة التدريب العسكري الأساسي.
- 3- مدرسة المحافظة السياسية.
- 4- مدرسة الألغام (المتفجرات).
- 5- مدرسة تكوين المساعدين الطبيين.
- 6- مركز تجميع و تجنيد (مزرعة موسى).
- 7- مدرسة تعليم السياقة و التي تم فتحها مع وقف إطلاق النار.

و قد كانت هذه المدارس تستقبل كلاً للمجندين اللاجئين أين يقومون بعد التحاقهم بتدريبات عسكرية كل حسب اختصاصه فيخرجون منها مكونين تكويناً شاملاً². و جدير بالذكر أنه و بحلول سنتي 1960-1961 أصبح أغلب اللاجئين على الحدود جنوداً في صفوف جبهة التحرير الوطني، أين تطور هذا الجيش و أصبح يملك وحدات مدربة تدريباً خاصاً و مسلحة تسليحاً عسكياً، حيث تمكنت فيدرالية الجبهة بتونس من تجنيد 9279 متطوعاً من الجالية الجزائرية بتونس، و قد بعثت بها إلى هيئة الأركان العامة أين تم توزيعها على الشكل التالي³:

- ✓ المنطقة الأولى: 1122 متطوعاً.
- ✓ المنطقة الثانية: 1003 متطوعاً.
- ✓ المنطقة الثالثة: 2000 متطوعاً.
- ✓ المنطقة الرابعة: 2500 متطوعاً.
- ✓ المنطقة الخامسة: 812 متطوعاً.
- ✓ المنطقة السادسة: 1832 متطوعاً.

و أشار يوسف مناصرية إلى أن عدد أفراد جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية وصل

¹ المدارس العسكرية في الحدود الشرقية أثناء الثورة، مجلة أول نوفمبر، ع 65، 1984، ص 29-30.

² نفسه، ص 30.

³ الزيري، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص 249.

سنة 1960 إلى 15000 مجاهدا، و يملك في وحداته العسكرية ما بين 12000 و 14000 قطعة سلاح، مع توفر حوالي 20000 قطعة أخرى على مستوى الصيانة¹، فيما أشارت المصادر الفرنسية إلى وجود ما يقارب 22000 جنديا².

إن عملية التأطير التي اتبعتها فيدرالية الجبهة بتونس و شمولية التعبئة و تعميمها على كافة الجالية الجزائرية هناك قد انعكس إيجابا على عملية الدعم المالي المقدم للجبهة و الذي عرف نموًا مطردًا حيث وصل المبلغ المسلم إلى السيد عمروني محمد بن عميد في أكتوبر 1956 إلى 160000 فرنكا و في نوفمبر من السنة نفسها إلى 106000 فرنكا و في 1957 وصل مبلغ آخر بقيمة 75000 فرنكا³.

هذا وعرفت المناطق الحدودية بعد اشتداد المعارك لجوء جيش الحدود إلى قنبلة مراكز الجيش الفرنسي و تحرير الشعب من قبضته و المتواجدين في محتشدات خنقة الطاجين و ذراع المثن، كما جاء تفكير القيادة العسكرية في بناء قرية نموذجية لهؤلاء عرفت بـ " دشرة المجاهد " و التي تم تدشينها في 02 أبريل 1961 حيث كانت تحتوي على كل المرافق الضرورية من مدارس و مستوصفات... و قد ضمت في البداية أكثر من 1000 جزائري أين قام المحافظون السياسيون بتنظيمهم و توعيتهم⁴. كما شملت مساعدات الجالية أيضا بعض الضروريات الأساسية التي كان المجاهدون في أمس الحاجة إليها من ألبسة و أغطية و مؤونة، كما كانت منازل هؤلاء كملاجئ للثوار كلما دعت الضرورة، حيث كانوا يتلقون كل أشكال الدعم و المساعدة لتقديم الأكل و الشرب و توفير وسائل النقل أو تقديم العلاج⁵.

إذا فقدت فيدرالية الجبهة بتونس من تكوين قوة حقيقية و صلبة تمكنت من خلالها من دعم و تقوية مسار الكفاح المسلح، متخطية بذلك كل محاولات الاختراق و الاحتواء و الضغط التي مارستها سلطات الاستعمار، حيث استطاعت دعم و حماية الجزائريين بتونس و دعمهم في كل المجالات، أين وصلت لهدفها في تكوين مناضل واع يؤدي دوره اللائق به اتجاه ثورته و قضيته.

2-المغرب الأقصى.

2-1. تأسيس فيدرالية جبهة التحرير الوطني.

¹ يوسف مناصرية، دراسات و أبحاث، مرجع سابق، ص 296-297.

² محفوظ قداش، و تحررت الجزائر، مرجع سابق، ص 220. و قدر جيلبرت مينيه عددهم قبل الاستقلال بـ 17500 جنديا موزعين على 23 فيلقا و 06 كتائب. Gilbert Meynier, Histoire Interieure, op, cit, p 321.

³ صالح عسول، مرجع سابق، ص 100، و للاستزادة و التفصيل أكثر في إسهامات الجالية الجزائرية بتونس ينظر : حفظ الله بوبكر، التموين و التسليم إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) ط كسيح كوم للدراسات و النشر، الجزائر، 2011، ص 119-120.

⁴ جريدة المجاهد، ع 93 " دشرة المجاهد أو من العبودية إلى التحرر"، 10 أبريل 1961، ص 04.

⁵ نفسه، ص 101.

إن أول من ربط الاتصال بين قيادة جبهة ت.و. في المنطقة الخامسة والمهاجرين الجزائريين بالمغرب الأقصى هو السيد قادييري حسين والذي عمل على تجنيدهم لصالح الثورة، وهو ما أكده محمد بوضياف قائلا: " عندما دخلت إلى المغرب وجدت حسين قادييري في المنطقة الشمالية من المغرب فاستعنت به في النشاط الثوري وتشكيل أول نواة وقاعدة خلفية للثورة...¹ وقد شكلت منطقة الناظور والمناطق المحيطة بها ملاجئ للفارين، والذين سيتمكنون من إنشاء ملاجئ ومناطق تدريب بها، وبالتالي سوف تصبح قاعدة خلفية لتخزين الأسلحة وتجنيد المهاجرين الجزائريين.²

ومع بداية اتساع رقعة الحرب وتطورها بقدر ما اشتدت أزمة هؤلاء، وبدأت مشكلة اللاجئين تفرض وجودها خاصة مع بداية سنة 1956³ أين أخذت حركة النزوح شكلا مغايرا لما كان عليه من قبل. وهو ما غير دوافع الهجرة خاصة مع تنامي حركة الاضطهاد والتنكيل والبطش الاستعماري وإجبار السلطات الفرنسية السكان على الرحيل من قراهم والانتقال للعيش في المحتشدات وفرضت على السكان المقيمين على بعد 45 كم على الحدود مغادرة أراضيهم بهدف عزلهم عن الثورة تطبيقا لسياسة " تجفيف حوض الماء ليختنق السمك"⁴.

انطلاقا من هذا الوضع شرعت جبهة ت.و. في رحلة الإشراف على الجالية الجزائرية محاولة تطويعها لصالح الثورة، فقامت بتأسيس فيدرالية تابعة لها بالمغرب الأقصى بداية من سنة 1956م والتي تعتبر أول بعثة أسستها قيادة الثورة لتمثيلها في الخارج⁵ بناء على التوصيات التي أقرها مؤتمر الصومام في إطار استحداث تنظيمات جديدة، وكانت تحت رئاسة الشيخ خير الدين⁶، والذي انتقل إلى

¹ موسى لوصيف، الهجرة الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة ماجستير، جامعة أدرار، 2013، ص 99.

² سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، مرجع سابق ص 42.

³ جريدة المجاهد: العدد 58 "جهود الهلال الأحمر ومأساة اللاجئين"، 1959.12.28، ص 09.

⁴ المياء بوقريوة، اللاجئين الجزائريون بالمغرب إبان الثورة التحريرية، مجلة البحوث والدراسات، ع 6، المركز الجامعي الوادي، جوان 2008، ص 224.

⁵ كما ذكرت تقارير المجلس الوطني للثورة الجزائرية أن أول بعثة كانت بنيويورك تحت إشراف محمد يزيد. ينظر: محمد يعيش، المهاجرون الجزائريون في المغرب الأقصى ودورهم في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1930-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 211.

⁶ الشيخ خير الدين: ولد بفرافار بسكرة سنة 1902 وبها درس علوم القرآن والعربية، انتقل سنة 1918 للدراسة بجامع الزيتونة وتحصل بها على شهادة التطويع، شارك في تأسيس جمعية العلماء وناضل بها، تعرض للاعتقال سنة 1944، أدار بعدها معهد بن باديس، انضم للثورة بعد اتصاله بعبان رمضان ليتقرر إرساله إلى المغرب لتأطير الجالية هناك وليترأس فيدرالية ج. ت.و. هناك، أين حاز على مكانة مرموقة لدى الملك المغربي محمد الخامس، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة سنة 1961، توفي سنة 1993م. ينظر: طافر نجود، مرجع سابق، ص 178.

المغرب لتمثيل الجبهة في ربيع 1956م¹ والذي أورد وثيقة في مذكراته ممضاة من طرف رئيس مصلحة الشؤون الخارجية في لجنة التنسيق والتنفيذ السيد محمد الأمين دباغين، والتي تبين تعيينه رسميا من طرف الجبهة ممضى عليها بتاريخ 01 أوت 1958² (وسيتولاها بداية من 1960 حسين قاديري الذي وبناء على هذه المهمة سيكون عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية المعين من طرفالعقداء العشرة³. مباشرة بعد إنشاءها شرعت النواة الأولى لبعثة جبهة ت و. بالمغرب بمزاولة نشاطها وفق برنامج مسطر حسب الأولويات وذلك من خلال:

- ✓ تكوين لجان لجمع الأموال والمساعدات من المهاجرين الجزائريين ومن المغاربة على حد سواء.
- ✓ العمل على تهيئة مراكز لتدريب المجندين من أبناء الجالية أو المتطوعين للجهاد.
- ✓ محاولة ربط الاتصال مع السلطات السياسية المغربية (القصر ـ حزب الاستقلال) وكذا مختلف السفارات العربية والإسلامية المتواجدة بالمغرب بهدف جلب الدعم السياسي والعسكري والدبلوماسي للقضية الجزائرية.
- ✓ القيام بإحصاء شامل لجميع الجزائريين المقيمين بالمغرب وتنظيمهم داخل إطار واحد⁴.
- ✓ إقامة مراكز طبية لتقديم الإسعافات سواء للمهاجرين أو لجرحى جيش التحرير الوطني.
- ✓ العمل على إقناع المترددين وأصحاب الشكوك وإخضاعهم للثورة.

الملاحظ أن فيدرالية الجبهة بالمغرب كانت مسؤولة عن تقديم تقاريرها إلى محمد بوضياف وبعد تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ وبعدها الحكومة المؤقتة أصبحت تحت وصايتها، لكن وبالموازاة مع ذلك ظلت وظيفيا مرتبطة مع قيادة المنطقة الخامسة⁵، والتي أصبح مقرها بمدينة وجدة⁶. لقد أدركت قيادة الولاية الخامسة أن انتصار الثورة مرهون بمدى تجند القواعد الخلفية والتي ستساهم في تقديم الدعم اللوجستيكي للعمليات العسكرية في الداخل، وضمان تكوين الإطارات الضرورية لاستكمال الكفاح المسلح، وفي هذا الإطار تم البدء في تكوين دفعة من الضباط تتكون من 32 فردا بهدف ضمان المراقبة الداخلية لوححدات جيش التحرير الوطني بالولاية الخامسة (دفعة ابن

¹ عبد الله مقلاتي و صالح لميش، المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص 268.

² الشيخ خيرالدين: مذكرات، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، دت، الجزائر، ص180.

³ العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص 127.

⁴ الشيخ خيرالدين، مصدر سابق، ص 180.

⁵ موسى لوصيف، مرجع سابق، ص115.

⁶ إن تضيق السلطات الاستعمارية الخناق على المنطقة الخامسة والذي حد من تحركات عناصر جيش التحرير الوطني جعل قيادة المنطقة بداية بين مهدي وبعده بالصوف ينقلان مقر القيادة إلى المغرب الأقصى، متخذة من مدينة وجدة مقرا للقيادة الجديدة. ينظر: محمد لمقامي، رجال الخفاء مذكرات ضابط في وزارة التسليح والإدارة العامة، تر: علي ربيب، الجزائر، 2005، ص135.

مهيدي¹.

وبالموازاة مع التنظيم السياسي والعسكري وتيقنا من أن المهاجرين هم العمود الفقري للثورة بالخارج وسندها الذي تركز عليه فقد تم استحداث هيئة خاصة توكل لها مهمة تأطير شؤون الجالية وتنظيمها والتي تعرف باسم " التنظيم المدني للجبهة " ²، والتي تولاهما الطيب الثعالبي، والتي تأسست كذلك في محاولة لسد الفراغ الذي سيتركه تخلي المغرب حديث الاستقلال عن مشروع الكفاح المشترك لذا عول هذا الجهاز على نفسه وعلى الجالية المهاجرين الجزائريين³، وللحقيقة فنشاط الجالية الجزائرية بالمغرب بدأ منذ اندلاع الثورة مباشرة تحت وصاية ودادية الجزائريين المسلمين بالمغرب والتي كانت تحتضنها مدينة وجدة⁴.

2-2. النشاط الاجتماعي لفيدرالية جبهة التحرير الوطني.

ومع تزايد حركية الهجرة الجزائرية على الحدود وتواصل سياسة التعسف الفرنسية على الحدود شرع هذا التنظيم في عملية التعبئة والتجنيد عبر كامالمدن المغربية، أين قام بجمع الأموال والأسلحة وإقامة النشاطات الدعائية لعرض حال الثورة التحريرية وتطورها⁵، ووضع جميع إمكانياته ولو على قلتها في إسعاف اللاجئين والاهتمام بهم من خلال الإشراف عليهم و تأطيرهم، وفي هذا الإطار تم استحداث عدة لجان أبرزها:

2.1-2. لجنة الشؤون الاجتماعية.

تعتبر أهم اللجان تمثلت مهمتها رأسا في إحصاء عدد اللاجئين ومراكز تواجدهم، مع تشخيص أسباب لجوئهم وتحديد الأملاك التي تركوها بالجزائر، كما أخذت هذه اللجنة على عاتقها مهمة معالجة شتى المشاكل التي يعاني منها اللاجئون كتنظيم الملاجئ على الشريط الحدودي وتهيئة الإسعافات الصحية⁶، وانتدبت المفوضين السياسيين ووفرت مصالح التمريض والمعلمين بهدف تأمين بعض

¹ محمد يعيش، مرجع سابق، ص 226.

² جهاز سياسي للتنظيم والدعم اللوجستيكي، ظهرت سنة 1956 وتمكنت من تأطير جميع الجزائريين، كانت تحت إشراف محمد بوضياف ثم الطيب الثعالبي. ينظر: عبد الله مقلائي، العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة التحريرية، ج 2، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 192.

³ محمد يعيش، مرجع سابق، ص 230.

⁴ جريدة المجاهد، ع14 "حقائق مرة عن اللاجئين بالمغرب"، 15.12.1958، ص 04.

⁵ موسى لوصيف، مرجع سابق، ص 130.

⁶ جمال بلفرد، الدور الإنساني ل: ج.ت.و. في التكفل باللاجئين الجزائريين خلال فترة الثورة التحريرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، ع 10، مارس 2015، ص 59.

الحقوق لهؤلاء وفي حدود الإمكانيات المتاحة¹، وعليه تم تكليف المحافظ السياسي بمنطقة تلمسان محمد عكو بضرورة مرافقة ومتابعة اللاجئين²، وتكليف محمد يوبي بتمثيل المهاجرين وأن يبقى على اتصال دائم بقيادة جبهة ت. و. على الحدود ويساعده في هذا أربعة أشخاص من ممثلي اللاجئين، كما عملت مصالح البعثة على تأسيس مكاتب متخصصة تقوم بتسليم بطاقات هوية للاجئين وجميع وثائق الحالة المدنية الخاصة بهم وهذا في ظل سعي السلطات الفرنسية المتكررة لمحاولة استقطابهم وضمان حياديتهم خاصة العاملين بمختلف الإدارات المغربية، وهو ماسعت قيادة جبهة ت. و. إلى إفشاله من خلال بسط سيطرتها على هؤلاء³.

إضافة إلى اللجنة الاجتماعية تم استحداث عدة شعب أخرى منها شعبة الشباب، التربية والتعليم والتي تمثلت مهمتها في العمل على رفع الحس المدني لدى المهاجرين وتأطيرهم سياسيا من خلال حثهم على ضرورة الانخراط في الثورة ودعمها بأي شكل من الأشكال، وتخصيص نشرات إخبارية خاصة بأخبار الثورة (نشرة أخبار الجزائر المجاهدة) مع ضرورة مقاطعة الاتصال بالقنصلية الفرنسية وعكفت على تعليم المجاهدين القواعد التنظيمية للثورة، إضافة إلى قسم المؤونة والمنح والذي يقوم بتوزيع المؤونة والمساعدات على اللاجئين وتقديم تعويضات مالية من خلال ماتجمعه من تبرعات ومساهمات الدول على اختلافها⁴، وفي هذا الصدد تحصل اللاجئين الجزائريون الذين قارب عددهم 130 ألف مايزيد عن 78 مليون فرنك تم استعمالها فيبناء الملاجئ وتوزيعها على شكل منح أسبوعية، ومست هذه المساعدات حتى المقيمين بالمغرب من المعوزين أين تم إعانة أكثر من 15 ألف شخص شهريا وتوزيع 17500 قطعة لباس وأكثر من 12 طن من الحليب.

اللجنة اهتمت أيضا بالجانب الصحي من خلال توفير المراكز الصحية والإسعافات البشرية والمادية من ممرضين وأدوية، وتمكنت من توفير عيادة مركزية لجيش التحرير الوطني على الحدود يتكون من 144 سرير، ومستوصف خاصة بقاعدة ابن مهيدي، والتي تكفلت بعلاج اللاجئين وجنود جيش التحرير على حد سواء. الاهتمام نفسه حظي به الجانب الثقافي أين تكفلت اللجنة بإنشاء 30 مدرسة خاصة بالطور الأول أدمج ضمنها ما بين 300 و400 تلميذ، وإقامة 40 مدرسة بالقسم الشرقي من المغرب الأقصى أدمج فيها أكثر من 1800 تلميذ وهو ماسيساهم في تكوين جيل محصن بالمعارف

¹ جريدة المجاهد، ع 12، 1957.11.15، ص 02.

² محمد لمقامي، مصدر سابق، ص 137.

³ موسى لوصيف، مرجع سابق، ص-ص 118-119.

⁴ لمياء بوقريوة، مرجع سابق، ص 228.

يضمن بها تكوين وبناء مستقبله ومستقبل الجزائر¹.

وأمام تعدد مهام لجنة الشؤون الاجتماعية قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بإنشاء إدارة خاصة للاهتمام بشؤون اللاجئين (مصلحة اللاجئين) عند الحدود وهي مؤلفة من 05 أعضاء موزعين على الصحة- السكان- تنظيم العلاقات- جمع التبرعات- الإرشاد والتوجيه، كما تم إنشاء 06 فروع للتكوين المهني والإدماج الاجتماعي والتي ستمكن اللاجئين من الحصول على تكوين يمكنهم من الاندماج في المجتمع وتخصيص 18 مخيم للأرامل والأيتام².

2-3. إسهامات الجالية الجزائرية بالمغرب الأقصى في دعم الثورة.

لقد تمكنت فيدرالية الجهة بالمغرب ومختلف مصالحها من تطويع المهاجرين الجزائريين وتنظيمهم عبر كامل المدن المغربية التي يقطن بها جزائريون، وبالتالي أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك حضورها القوي هناك وفرض سلطتها على هذا الخزان البشري الهام، وفي هذا الصدد يقول عمر بوداود أحد مسؤولي البعثة هناك "... لقد التزموا بتسديد مستحققاتهم بانتظام، ثم صاروا بعد ذلك أفضل سند في تمويل مخيمات التدريب الذي أقيم في مدينة الخميسات"³.

هذا الاحتواء شمل كذلك حتى الموظفين بالإدارة المغربية وموظفي إدارة الحماية الفرنسية، وهو ما أكدته شهادة الضابط الفرنسي المكلف بشؤون المهاجرين الجزائريين "Cdt Depis" الذي أكد⁴ أنه ومع مطلع سنة 1957 أصبح غالبية المهاجرين الجزائريين متعاطفين مع مبادئ وأهداف جهة التحرير الوطنية للاستقلالية مما سهل عملية انطلاق الجهة في هيكلة المهاجرين الجزائريين في المغرب وإحكام قبضتها عليهم بما في ذلك المهاجرين القدامى والجدد"، كما أوضح في تقرير آخر حجم حضور سلطة الجهة في أوساط المهاجرين بالقول "وتبدوا ملامح التعبئة الإجبارية والرقابة الصارمة في صفوف اللاجئين من خلال منعهم من أي اتصال مع القنصل الفرنسي بوجدة ابتداء من سنة 1957... كما فرضت عليهم نظامها البوليسي وفرضت عليهم إدارتها المدنية"⁵. كما تمكنت إدارة الاتصالات العامة بالمغرب من تجنيد أكبر عدد من المهاجرين أصحاب السيارات وشكلت بهم شبكة نقل خاصة

¹ سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 45.

² عبد الله مقلاتي، النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية- المغربية (نشاط الهلال الأحمر الجزائري نموذجاً) مجلة المعيار، ع 4، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 2003، ص-ص 233.234. وينظر كذلك جمال بلفرد، مرجع سابق، ص 65.

³ عمر بوداود، مصدر سابق، ص 87.

⁴ P. Depis, C, Notes sur les problèmes des Refugies Algériennes au Maroc Oriental (Mars 1956- Mai 1962)

Rapport du Commandant P. Depis Supplément au C.H.E.M. (A-M) , 32.

⁵ Ibid, p 33.

تساهم في نقل الأسلحة، الأموال والبريد نذكر منهم (علي مزيان، إبراهيم عباس فاطمة دحاوي معيزة...) ¹.

وكانت مساهمة المهاجرين من خلال انخراطهم في إنشاء القواعد الخلفية للثورة على طول الحدود والعمل على إنشاء مراكز عسكرية وجمع الأموال والمؤونة وإيواء أفراد جيش التحرير الوطني، ووضع منازلهم تحت تصرف عناصر جيش التحرير، وتسخير نساءهم لطبخ الأكل للجنود (تزويد الثورة بالرجال والتموين) ²، الأمر كذلك بالنسبة للكوادر الجزائرية في أجهزة الدولة المغربية التي ساهمت هي الأخرى في دعم القضية الجزائرية من خلال تسهيل مهمة عناصر جيشه والتواصل مع السلطات المغربية وتقديم المعلومات، ومنهم محمد فاصلة (مفتش الأكاديمية العسكرية لمنطقة الشمال الشرقي) ودندان (محافظ الشركة الجوية الأطلس بمطار الدار البيضاء)، النذير بوزار (حاكم إقليم ومدير مركز التدريب بجنان الرهوني بتيطوان) وكانوا كلهم همزة وصل بين قيادة جيش التحرير الوطني والسلطات المغربية، كما نشط الشباب في مجال إفراغ شحنات الأسلحة ونقلها، ومنها مساهمتهم في إفراغ حمولة باخرة السلاح البلغارية التي نزلت بالشواطئ المغربية ونقل حمولتها إلى الولاية الرابعة ³.

الأمر نفسه بالنسبة للكوادر الطبية والصيادلة من أبناء الجالية الذين تجندوا وتطوعوا للقيام بعلاج جرحى جيش التحرير والذي لم يكن يملك في بداية الأمر مصلحة صحية عسكرية فإن جرحاه ومرضاه كانوا ينزلون في بيوت المندنيين ويقوم بعلاجهم أطباء جزائريون يعملون في المستشفيات المغربية، كما تطوع كثير من الأطباء الشباب في الصعود إلى الجبال، وتمكنوا من إقامة بعض الهياكل الصحية في (القاعدة 15) بوجدة والتي برز فيها العديد من الأطباء العسكريون أمثال (أحمد علواش- زينة- بركات ...) كما أنشأ الدكتور أمير مدرسة شبه طبية في المركز التدريبي " العرايش " وسمح وصول الأطباء (مولود بلهوان- عمر بوجلاب- محمد فغول- عبد القادر بوخروفة ونايت) لجيش التحرير من إنشاء مركز استشفائي مع قاعة عمليات على مستوى قاعدة " ابن مهيدي "، أما بالنسبة للأطباء الذين يملكون عيادات خاصة أو يعملون بالمستشفيات فقد كانوا يتناوبون بالدوام في المراكز الحدودية أو في مراكز التدريب ⁴.

ورغم أن نشاط الفيدرالية واجهته عدة صعوبات بداية من سوء التنسيق وتداخل

¹ محمد يعيش، مرجع سابق، ص 294.

² محمد لمقامي، مرجع سابق، ص 140.

³ موسى لوصيف، مرجع سابق، ص 131.132.

⁴ حمود شايد، دون حقد ولا تعصب صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة، تر: كابوية عبد الرحمن، دار دحلب، الجزائر، 2010، ص.ص 297.298.

الصلاحيات، ثم إلى قضية تمرد النقيب الزيري بداية من نهاية ديسمبر 1959م والتي أثرت على تنظيم الثورة هناك وعلى معنويات اللاجئين، إلا أن الزيارة التي قام بها وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة لخضر بن طوبال والعقيد محمدي السعيد استطاعت أن تأتي بثمارها، حيث عادت الثقة من جديد وسجل إدماج حوالي 5000 جندي بجيش التحرير الوطني ما بين جانفي 1960م إلى ماي 1961م¹، وقام تنظيم الفدرالية بتقديم دعم مالي معتبر إلى جيش الحدود بالجبهة الغربية. كما أشارت التقديرات أنه وبداية من 1960م كان 90% من جنود جيش التحرير الوطني بالمغرب الأقصى من أبناء المهاجرين².

هذا التنظيم لم يكن ليخفى على السلطات الاستعمارية التي أوردت مختلف تقاريرها المخبرية على الحضور القوي لأبناء المهاجرين في صفوف جيش التحرير وهو ما أشار إليه تقرير الضابط دوبي "... رغم كل الصعوبات التي تلقاها اللاجئين إلا أنها لم تحل دون إحكام قبضة جبهة التحرير الوطني. ورقابتها المستمرة عليهم، فقامت بهيكلتهم في خلايا تتراوح ما بين 10 إلى 14 فردا مرقمين ومصنفين، ومشكلين بذلك جحافل احتياطية من المدنيين مضمونة إلى تلك المرابطة في صفوف جيش التحرير"³.

كما يمكن رصد احتواء الجبهة لأبنائها من المهاجرين وانضباطهم من خلال قيام أولياء الأمور بإعادة أبنائهم الفارين من جيش التحرير الوطني إلى صفوفه، والتجند لإنجاح المظاهرات التي دعت إليها الجبهة في 01 جويلية 1961م للتصدي للمشاريع الديغولية الرامية لفصل الصحراء ودعم الجبهة⁴، وقدمت فيدرالية الجبهة بالمغرب جزءا من أموالها المحصلة في أغلبها من اشتراكات مساهمات المهاجرين لتمويل وحدات جيش التحرير الوطني، فإلى غاية مارس 1961م قدم التنظيم حوالي 04 مليون فرنك فرنسي⁵.

ورغم الجهود المبذولة التي بذلتها فيدرالية جبهة ت.و. ومختلف مصالحها في سبيل النهوض بالأوضاع المساوية للاجئين الجزائريين بالمغرب الأقصى إلا أن حركية الثورة وازدياد تدفق اللاجئين وتفاقم مشكلتهم التي اتخذت منذ سنة 1957 شكل مأساة إنسانية فكان من الضروري إنشاء هيئة إنسانية وميدانية تشد على أيديهم وتخفف من معاناتهم⁶.

¹ العربي الزيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص 252.

² خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج3، مرجع سابق، ص 42.

³P.Depis C, op, cit, p32.

⁴ العربي الزيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص 252.

⁵ محمد لمقامي : مرجع سابق، ص 158.

⁶ جريدة المجاهد : ع58، جهود الهلال الأحمر ومأساة اللاجئين، 1959.12.28، ص 09.

المبحث الثالث. دور الهلال الأحمر الجزائري في شرعنة قضية اللاجئين الجزائريين دوليا.

1- ميلاد منظمة الهلال الأحمر الجزائري.

الهلال الأحمر هيئة إنسانية واجتماعية ولدت من رحم معاناة الشعب الجزائري، أسسته جبهة ت. و. بهدف المساهمة في إسعاف ومساعدة المهاجرين الجزائريين والتخفيف من آلامهم، بداياته كانت من خلال إصدار CCE أوامرها للمسؤولين الجزائريين بمدينة تيطوان المغربية بضرورة ترتيب الأمور لإنشاء هذه الهيئة، ومن بينهم عبد القادر شنقرجة، الطبيب بن إسماعيل والصيدلي عبد الله بن مراد¹، وفي شهر أكتوبر 1956م أرسل شنقرجة إلى قيادة الولاية الخامسة التقرير الأولي والقانون الأساسي تحت عنوان "منظمة الهلال الأحمر الجزائري" والذي كان مستمدا في معظمه من القانون الأساسي للهلال الأحمر التونسي، وليعرض بعد ذلك على CCE التي صادقت عليه رسميا بتاريخ 11 ديسمبر 1956²، وقد وضعت قوانينه بعمالة طنجة ليتم الإعلان عن ميلاده في الإذاعة والصحافة يوم 18 جانفي 1957م لكنه واجه صعوبات كبيرة لانتزاع الاعتراف الدولي الذي رفض التعامل مع جمعية محلية لاتخضع لأي حكومة وطنية، لذا نجد أن لجنة التنسيق والتنفيذ قررت إعادة هيكلة وصياغة قوانينه ونقل مقره إلى تونس أين جرى في الفترة ما بين 25 إلى 27 سبتمبر الاجتماع التأسيسي وتحولت فيه جمعية الهلال الأحمر إلى مكتب مسير من قبل جبهة ت. و. وتم تنصيب المكتب المسير له والذي ضم بوكلي حسان رئيسا- بن باحمد نائب أول- بوقرموح مولود نائب ثاني- مكاسي مصطفى أمينا عاما والجيلالي بن تامي ممثل دائم له لدى الهيئة الدولية للصليب الأحمر بجينيف³.

وغير بعيد عن أزمة الشرعية و معركة نزع الاعتراف الدولي لأبد من الإشارة لبعض الأعمال الميدانية التي قام بها الهلال، فرغم الميلاد العسير له وقلة إمكانياته وتجربته الميدانية التي لم تؤهله للقيام بواجبه على أكمل وجه⁴، إلا أنه اجتهد في العمل للحصول على أكبر قدر من المساعدات لمواجهة الأوضاع الصعبة التي كان يعيشها اللاجئين على الحدود، والسعي إلى افتكاك الاعتراف من المنظمات الإنسانية وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومن ثم حمل المجتمع الدولي على الاعتراف بمعاناة اللاجئين وحقيقة الأوضاع التي يعيشها الشعب الجزائري وحجم الدمار الذي حل به مع تأييد

¹ فاروق بن عطية، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، دار دحلب، الجزائر، 2010، ص 64.

² عاشور محفوظ، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص-ص 24-25.

³ عبد الله مقلاتي، النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية- المغربية، مرجع سابق، ص-ص 236-237.

⁴ جريدة المجاهد، ع 58، 1959.12.28، ص 10.

حقه في الحرية والاستقلال¹.

وقد تمكن الهلال الأحمر ومن خلال بذل مجهودات جبارة من التكفل بأغلب الحالات الإنسانية الناجمة عن حرب التحرير سواء لفئة اللاجئين أو مع مختلف الفئات المتضررة من النزاع كالمريض والجرحى من المدنيين والعسكريين أو حتى الأسرى الفرنسيين والذين لاقوا معاملة جد حسنة من طرف الهلال².

كما أشرف الهلال الأحمر الجزائري على تجهيز عدة مستشفيات ميدانية ومصحات وتزويدها بما تحتاجه من أطعم بشرية ومادية، وتأسيس العديد من المراكز الصحية أهمها مركز "وجدة" الذي كان يتسع لألف شخص والإشراف على دور اليتامى ومؤسسات البنات، فضلا على أنه سعى جاهدا لضمان تعليم أكبر عدد ممكن من أبناء اللاجئين وتحمل تغطية مصاريف الدراسة، ومساعدة الطلبة الجزائريين باللباس والأكل³.

2- جهود الهلال الأحمر في نيل الاعتراف بحقوق اللاجئين الجزائريين.

لقد سعت جبهة ت. و. إلى محاولة إيصال صوت ومعاناة اللاجئين الجزائريين إلى مختلف أقطار العالم واستغلال قضيتهم كسلاح العمل على كسب تأييد الهيئات والمنظمات الإنسانية عبر العالم وحتى من فرنسا نفسها، لذا نجد أنها سعت إلى إضفاء البعد الدولي والطابع السياسي لقضية اللاجئين ومحاولة تبني قضيتهم في إطار المرجعية الدولية وإيجاد أطر قانونية تتحرك وفقها⁴.

ولما كانت فرنسا تدرك أهمية وخطورة هذه الفئة التي أصبحت قنبلة موقوتة يمكن أن تستعملها جبهة ت. و. ضدها في أي وقتوانها السند القوي للثورة لذا سعت جاهدة إلى الوقوف حجرة عثرة في وجهها وافتكاك قضية اللاجئين منها.

وعليه اجتهدت الدبلوماسية الفرنسية في منع مساعي سفير تونس بالولايات المتحدة الأمريكية سليم المنجي في سبيل تدويل قضية اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب، وأبرقت بتعليمة إلى المدير العام للأمن الوطني الفرنسي مؤرخة في 22 ماي 1957م تحذره من مغبة نجاح السفير التونسي لأنها ستحدث تغيرات هامة على مستوى أروقة الأمم المتحدة وبإمكانها أن تؤلب الرأي العام العالمي ضد

¹ عاشور محفوظ، مرجع سابق، 25.

² محمد محمدي، المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية وجهودها في تحصيل الدعم الدولي لفائدة اللاجئين الجزائريين إبان الثورة التحريرية 1954-1962 "الهلال الأحمر الجزائري واللجنة الدولية للصليب الأحمر نموذجا"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة مستغانم، ع 7، جوان 2019، ص-ص 207-208.

³ محمد يعيش، مرجع سابق، ص 351. وينظر أيضا، موسى لوصيف، مرجع سابق، ص 135.

⁴ خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج 03، مرجع سابق، ص 41.

فرنسا، ومطالبة باتخاذ كافة الإجراءات لوقف هذه المساعي، وعليه قام الأمين العام لوزارة الداخلية الفرنسية المكلف بقضايا الجزائريين بتوجيه رسالة إلى الوزير العام المقيم بالجزائر أشار فيها إلى وجوب احتواء قضية اللاجئين والتصدي لحكومة تونس وسياستها الخارجية في الأمم المتحدة، وأعلن أن حكومة بلاده مسؤولة عن حماية اللاجئين "المسلمين الفرنسيين" في كل من المغرب وتونس¹.

وخلال اجتماع اللجنة التنفيذية التابعة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بجنيف السويسرية ما بين 03 و 08 جوان 1957م سعى الوفد الفرنسي إلى الضغط على رئيس اللجنة من أجل الوقوف ضد الاقتراح التونسي بوجوب تدويل قضية اللاجئين الجزائريين، وتم الاتفاق مع رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بأنه لا يجب طرح مسألتهم من منظور سياسي، وأصر الوفد الفرنسي على أن بلاده لن تقبل مناقشة قضية اللاجئين في الأمم المتحدة على أنها قضية لاجئين سياسيين، وعليه أكدت التقارير الفرنسية أن "الفرنسيين المسلمين" والذين غادروا الجزائر بسبب "الفوضى" لا يمكن لهم الحصول على صفة لاجئين سياسيين ولا على حماية المفوضية السامية للاجئين كونهم لا تتوفر فيهم الشروط اللازمة للحصول على هذه الصفة (يجب التأكد على وجود حالات: التمييز العنصري- الاضطهاد الديني- أو الطرد التعسفي) كما نشطت الدعاية الفرنسية في أوساط اللاجئين، محاولة طمأنتهم بأنها على استعداد تام للتكفل بحل جميع مشاكلهم وإعادة إدماجهم في الحياة فور عودتهم إلى بلادهم².

وعلى الجانب الآخر اندفعت الدبلوماسية الجزائرية ومصالحها المختلفة عبر العالم بكل قوة في سبيل كسب معركة اللاجئين وتدويل قضيتهم والحصول على أكبر قدر من المساعدات الإنسانية، والبدية كانت من خلال توجيهها نداء في جويلية 1957م إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل إيفاد لجنة تحقيق حول أوضاع اللاجئين الجزائريين بالمغرب، واقترحت السلطات المغربية تحرير نص رسمي للاعتراف بقضية اللاجئين الذين دخلوا أراضيها، كما سعت جبهة ت.و.لدى الحكومة المغربية في سبيل تدويل قضية اللاجئين، وهو ما حصل أين قامت بالتدخل المباشر لدى بعض المنظمات الدولية ووضعت عريضة لوضع اللاجئين لديها لدى الأمين العام للأمم المتحدة وأخرى لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وعريضة لدى المنظمة العالمية للصليب الأحمر عن طريق الهلال الأحمر المغربي³. كما أورد وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة ج.ج. لخضر بن طوبال تقريرا أوضح فيه الجهود التي

¹ محمد يعيش، مرجع سابق، ص 261.

² نفسه، ص 262.

³ لمياء بوقريوة، مرجع سابق، ص 230.

تبذلها السلطات والرأي العام المغربي من أجل الضغط على المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة في سبيل تسوية قضية اللاجئين والإسراع في حل القضية الجزائرية¹.

كما تحركت CCE من خلال إرسالها في نهاية سبتمبر 1957م لوفد من الهلال الأحمر الجزائري إلى ألمانيا الشرقية من الاتصال بالصليب الأحمر الألماني ومنه توجيه نداء إلى جمعيات أوروبا الشرقية (الوفد نجح في الحصول على إعانة من الصليب الأحمر الألماني ممثلة في إذاعة متنقلة وسيارة إسعاف إضافة إلى كميات من الأدوية)، كما أرسل الهلال عن طريق وفد النساء الجزائريات اللواتي كن يزرن "بيكين" رسالة إلى الصليب الأحمر الصيني قصد تقديم مساعدات للاجئين².

انتصار آخر أحرزته الجبهة لقضية اللاجئين وذلك خلال انعقاد الدورة العادية للجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين بـ "نيودلهي" ما بين 24 أكتوبر و 07 نوفمبر 1957م أين تمكن ممثلو الهلال الأحمر الجزائري (بن تامي- بن باحمد- الشريف قلال) من حضور الدورة بصفتهم أعضاء ملاحظين لارسميين، وقدموا رفقة الوفد التونسي توصيات تخص حماية اللاجئين وتوفير الحماية لهم ومطالبين الصليب الأحمر بضرورة تقديم الإعانات لهم أسوة باللاجئين المجريين، ورغم عدم شرعية حضور ممثلي الجزائر قانونيا إلا أن قضية اللاجئين الجزائريين احتلت حيزا واسعا من نقاشات الحاضرين خاصة مع القبول والحضور المميز الذي لاقاه الممثل بن تامي وتأثيره الكبير في الحاضرين³. وفي ختام الندوة صادق الحضور على لائحة تدعو المنظمات الإنسانية إلى تقديم مساعداتها للاجئين الجزائريين جاء فيها⁴ "بما أن عددا كبيرا من الجزائريين معظمهم من النساء والأطفال اضطرتهم حوادث الجزائر إلى الهجرة فجأة إلى تونس والمغرب، وبما أن أغلبية هؤلاء اللاجئين المتزايدون كل يوم في حالة احتياج تام... وبما أن الإعانات التي قدمتها حكومتا تونس والمغرب واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيات أخرى لم تكف لدفع الخطر الذي يهدد حياة هؤلاء الضحايا فإن المؤتمر يوجه نداء حثيثا للعالم لكي تتحقق مثل هذه المساعي لفائدة اللاجئين الجزائريين".

كما قامت جبهة ت.و. ممثلة في وفد من الهلال الأحمر بمرافقة مندوب الشبيبة الاشتراكية REINER HOLZINGER في زيارته إلى الجزائر يومي 18 و 19 ماي 1958م وذلك في سياق تحقيقه حول أوضاع اللاجئين وشرح له معاناتهم التي تستوجب تجند العالم كله في سبيل إنقاذهم، وهو الأمر نفسه

¹ عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1960، مرجع سابق، ص 224.

² فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص 81.

³ جريدة المجاهد، ع 13، 1957.12.01، ص 8.

⁴ عبد الله مقلاتي، النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية- المغربية، مرجع سابق، ص -ص 240-241. وينظر أيضا: جريدة المجاهد، ع 14، "حقائق مرة عن اللاجئين الجزائريين بالمغرب"، 1957.12.15، ص 4.

الذي قام به ممثل الهلال الأحمر الجزائري الدائم لدى الهيئة الدولية للصليب الأحمر الدولي بن تامي عندما التقى يوم 10 أفريل 1959 في جنيف بـ "البابا بيار" وأطلعته على الأوضاع الكارثية التي يعيشها اللاجئين والذي اندهش لأوضاعهم وعددهم، ومنه طالب بتقديم مساعدات فورية لهم، كما تعهد بن تامي بالسعي لإصدار نداء من "البابا بيار" لصالح اللاجئين من شأنه إحداث صدى في العالم¹.

كما نجح الهلال ومن ورائه الجبهة في جر النقابات العمالية العالمية لصالح قضية اللاجئين، أين استنكرت الجامعة العالمية للنقابات الحرة الأعمال التعسفية الفرنسية في الجزائر والتي قامت عنوة بتهجير أكثر من 400 ألف لاجئ، ونهت إلى خطورة ذلك وتأثيره على السكان وعلى الدول المستقبلية لهم وتساءلت "... ثم كيف يجد هؤلاء المرحلون عملا يساعدهم على اقتناء حاجياتهم الضرورية، ونحن نعلم أن البطالة في الجزائر وتونس والمغرب مرتفعة"².

وجاء تأسيس الحكومة المؤقتة ليعطي نفسا جديدا وقويا للدبلوماسية الجزائرية أين تحسن أداء مكاتبتها المختلفة عبر العالم، وتمكنت من ربط علاقات قوية مع الوفود العربية والآسيوية والذي ساهم في تنامي التعاطف الدولي اتجاه قضية اللاجئين وأصبحت حديث العام والخاص من منظمات دولية رسمية وغير رسمية، ونجحت هذه الحملات في دفع اللجنة الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة لتبني لائحة أممية تطالب فيها الدول والمنظمات بتقديم إعانات للاجئين الجزائريين³.

لقد نجحت إستراتيجية جبهة تو. في استغلال قضية اللاجئين لصالحها وتمكنت من جر هيئة الأمم المتحدة إلى تكليف المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالانتقال إلى المغرب والتنسيق مع السلطات هناك لاستحداث لجنة مشتركة تتكفل بتنظيم الإعانات التي بدأت تتوافد، فبداية من سنة 1958 قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1958 بتوزيع ما قيمته 22 مليون طن من المواد الغذائية على اللاجئين، و قامت بتخصيص مبلغ 50 ألف فرنك سويسري لفائدتهم، وأنشأت مجموعة الدول الأفروآسيوية "اللجنة الدائمة من أجل متابعة القضية الجزائرية"، فيما قدرت المساعدات الأمريكية الموجهة للاجئين في سنة 1960 بحوالي 1.5 مليون دولار لإنشاء مستشفى للاجئين في وجدة بعتاد أمريكي، ورفعت اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين من برنامج مساعداتها لترتفع قيمة المساعدات من 4.7 مليون دولار سنة 1959 إلى 06 مليون⁴.

¹ محمد يعيش : مرجع سابق، ص-ص 254-255.

² جريدة المجاهد، ع 22 "جامعة النقابات الحرة في خدمة العمال اللاجئين الجزائريين بتونس"، 15.04.1958، ص9.

³ محمد يعيش، مرجع سابق، ص 258.

⁴ لمياء بوقريوة، مرجع سابق، ص-ص 231-232.

كما استجابت روسيا لنداءات الاستغاثة، وانطلقت باخرتها "فورلوقو" من ميناء البحر الأسود باتجاه تونس محملة بـ 10 آلاف طن من السكر، 5 طن من الأرز، 20 قنطار من الحليب، 20 ألف متر قماش، 2500 غطاء و 100 صندوق أدوية¹.

وتجاوبت اليابان مع هذا الزخم العالمي ومع صيحات الأحرار وأنشأت جمعية خاصة "الجمعية اليابانية لإفريقيا الشمالية" وشرعت منذ 1961م في حملة تهدف إلى جمع ما قيمته 10 مليون دولار من المواد الطبية لفائدة اللاجئين، وحذت حذوها معظم دول العالم في تقديم المساعدات لفائدة اللاجئين².

نداءات الاستغاثة كذلك وجدت تجاوبا ومؤازرة شعبية ورسمية كبيرة توجت بتفعيل التضامن العربي فهذه مصر ترسل أكثر من 300 طن من المواد الغذائية³، ويقدم الهلال الأحمر المغربي سنة 1958م ما يقرب من مليون فرنك و 500 طن من القمح كمساعدات للاجئين، وتفاعلت السلطات المغربية مع اللاجئين من خلال توفيرها لمراكز استقبال لهم في كل من وجدة، السعيدية وأحفير، واعتبار كل المقيمين بترابها لاجئين ومنحت مناضلي جبهة ت. و. صفة اللجوء السياسي⁴.

وحسب الإحصائيات الرسمية فإن اللاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب قد تلقوا مساعدات عربية و أجنبية من 29 دولة و 65 منظمة إنسانية زودتهم من خلالها بما قيمته 22 مليون دولار، إضافة إلى ما قدمته المفوضية العليا السامية للاجئين بعد إعلان وقف إطلاق النار بهدف إعادة ترحيلهم والمقدرة بـ 1.2 مليون دولار⁵.

إن حجم الاهتمام العالمي والإنساني بقضية اللاجئين وتجاوبهم معهم خلال تسليط الصحافة العالمية الأضواء على قضيتهم وحملات التضامن والمؤازرة إنما يبين نجاح دبلوماسية الجبهة في استغلال قضيتهم على الوجه الذي يخدمها، وهو ما أزعج السلطات الفرنسية التي ظلت تصرح بأن قضيتهم شأن داخلي فرنسي، وعليه نشرت وزارة الخارجية بيانا في 12 جوان 1959م تندد فيه بذلك وأشارت⁶ "تعتز الحكومة الفرنسية بالجميل لكل الذين اهتموا بهذه المآسي إلا أنها تصر علنا لإعلان بأن فرنسا تتحمل المسؤولية الكاملة للتكفل وحدها باحتياجات المواطنين الفرنسيين الذين أجبرتهم

¹ جريدة المجاهد، ع 3، 15 فيفري 1958، ص 2.

² صالح عسول، مرجع سابق، ص-ص 94-95.

³ لمياء بوقريوة، مرجع سابق، ص 232.

⁴ عبد الله مقلاتي وصالح لميش، المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص 260.

⁵ عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 531.

⁶ فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص 85.

الانتفاضة على الانتقال خارج حدودنا.

إجمالاً يمكن القول أنه وبعد بعد تبني خيار الكفاح المسلح أدرك قادة الجبهة الأوائل وزن وقيمة الجالية المهاجرة والدور الذي يمكن أن تلعبه في دعم الثورة فبادرت إلى إنشاء فيدراليات لها في هذه البلدان من أجل الإسراع في دمج المهاجرين وهيكلتهم داخل صفوفها، وقد تحقق لها ذلك، حيث استطاعت أن تطوعهم وتجعلهم قواعد إمداد خلفية بالنسبة للثورة، كما تمكنت من كسب تعاطف وولاء السواد الأعظم منهم، أين سيشكلون مع مرور الوقت سنداً قوياً للثورة في جميع مجالاتها، فبادروا لاحتضان الثورة وتقديم خدمات جليلة لها. وفي الوقت نفسه أفشلت كل المحاولات الفرنسية الرامية إلى الاستقطاب هاته الفئة أو تحييدها.

ومن جهة أخرى نجد أن الجبهة لم تنظر لفئة اللاجئين على أنهم عالة عليها، بل حاولت أن تجعل منهم عمقا استراتيجيا تستند عليه، فإضافة إلى اهتمامها بالجانب العسكري نجد أنها تطلعت كذلك للجوانب الحيوية الأخرى ذات الأبعاد الاجتماعية والإنسانية، فمثلاً نهضت لتنظيم قواعدها السياسية والعسكرية بقواعدها الخلفية نجد أيضاً أنها اهتمت بالجانب الاجتماعي من خلال التجند للتكفل بقضية اللاجئين وتمكنت من تطويعهم وفرض سلطتها عليهم. كما نجحت في توظيف هاته الفئة كورقة ضغط ضد السلطات الفرنسية وكشف جرائمها وأسمنت صوت هاته الفئة لمختلف أقطار العالمونجحت إلى حد ما في جرم مختلف المنظمات الدولية والهيئات الإنسانية إلى الاعتراف بعدالة قضيتهم وبالتالي كسب تأييد المنظمات والهيئات الإنسانية والنجاح في تدويل قضيتهم.



الفصل الرابع

جهود جبهة التحرير الوطني من التدويل إلى الاستقلال

المبحث الأول: الحضور الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني وكسب معركة التدويل.

لقد كان مفجرو الثورة التحريرية يدركون جيدا أن نجاح الكفاح المسلح بالداخل مرتبط ومرهون بحركة دبلوماسية واسعة في الخارج من أجل توفير الدعم المادي والمعنوي لها من أجل الاستمرار والنجاح، فكان العمل الدبلوماسي من أولويات قادة جبهة التحرير الوطني، والذي ضمنوه في لأول وثيقة أصدروها (بيان أوب نوفمبر)، أين حلل الأوضاع الدولية ورسم الخطوط العريضة للحركة الدبلوماسية، فكان فيه التأكيد على ضرورة تدويل القضية الجزائرية والعمل على تحقيق وحدة شمال إفريقيا في نطاقها الطبيعي العربي والإسلامي، إضافة الى تأكيد تعاطف جبهة التحرير الوطني اتجاه جميع الأمم التي تُساعد القضية الجزائرية، لذلك بادرت قيادة جبهة التحرير الوطني منذ جويلية 1954 الى الاتصال بمسؤولي لبعثة الخارجية لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية من أجل ضمهم للثورة، وهو ماتحقق، أين كان تعيين هؤلاء ترجمة لقناعة الثورة بضرورة العمل على تدويل الصراع الجزائري الفرنسي وحشد الدول العربية الشقيقة والصديقة من اجل دهم الثورة.

ولقد كانت البداية من خلال تأسيس مكاتب خارجية لجبهة التحرير الوطني، حيث تم البدء في إقامة مراكز حضور دائمة في بعض العواصم العربية والإسلامية، وخصوصا تلك التي ستشكل مستقبلا الحليف الطبيعي والقواعد الخلفية للثورة، أين أُطلق على هذه الممثلات اسم مكاتب وبعثات جبهة التحرير الوطني، وفي هذا الإطار تم تعيين عبد الحميد مهري في دمشق، وأحمد توفيق المدني في القاهرة، والشيخ محمد خيرالدين في الرباط، والمقدم قاسي ثم بوزيدة في تونس، ومحمد الصديق بن يحيى بمساعدة الأخضر الإبراهيمي في جاكارتا، بالإضافة الى افتتاح مكتب الجزائر 52 ايست ستريت بنيويورك منذ أفريل 1956 تحت اشراف حسين آيت أحمد¹.

1- دبلوماسية جبهة التحرير الوطني على المستوى العربي.

لقد كان من الطبيعي أن يكون التوجه الخارجي لقيادة جبهة ت و. في بداية مشروعها الثوري نحو الأقطار العربية الشقيقة لكون مصالح الجزائر جزء لا يتجزأ من العالمين العربي والإسلامي، لهذا نجد أن جبهة ت و. ركزت في أثناء طرحها للقضية الجزائرية على الدول العربية بأن قضيتهم قضية عربية وكل ماتطلبه هو أن يزداد إيمان هذه الدول بأن قضية الجزائر قضية عربية بحتة، وأنه من واجبها الوقوف معها ومع كل الحركات الاستقلالية التي تمثلها الأقطار العربية، وبالتالي يجب عليها العمل بدفع القضية الجزائرية نحو التدويل.

¹ رضا مالك، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غصوب، ط 01، دار الفارابي، لبنان، 2003، ص 100.

1-1. على مستوى دول المغرب العربي.

لقد انطلق التحرك الدبلوماسي لجبهة ت. و. في البداية من الإطار المغربي من خلال عمليات التنسيق والتعاون وتكوين الوفود المشاركة وتوحيد الجهود بين الحزبين الرئيسيين في البلدين، الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال المغربي¹، ورغم أن الدولتين لم تسجلا في العامين الأولين مواقف إيجابية لصالح القضية الجزائرية²، لكن مظاهر الدعم والتضامن من الحكومتين فيما بعد سيسمح للوفد الخارجي بالتحرك والقيام بمهامه الشاقة حسب ما أورده محمد يزيد في تقريره المرفوع إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في 20 أوت 1957 عندما أكد أن الوفد الخارجي للثورة تلقى مساعدات من الحزبين الحاكمين في كل من تونس والمغرب ماسمح له بالنشاط وممارسة مهامه منذ 1955، وذلك في الوقت الذي كانت فيه غالبية البلدان العربية مترددة في تأييدها للقضية الجزائرية دوليا³.

هذا ولقد استطاعت جبهة ت. و. كسب دعم الشعبين في البلدين الشقيقين خاصة بعد مؤتمر الصومام الذي أرسى إستراتيجية عمل على مستوى الشمال الإفريقي، أكد فيها على ضرورة تمتين جبهة الشمال الإفريقي كضرورة إستراتيجية في الحاضر والمستقبل من خلال السعي إلى التنسيق بين الحكومتين الشقيقتين من أجل الضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي وتوحيد النشاط معها من خلال إنشاء لجنة تنسق بين الأحزاب الوطنية في تونس والمغرب وبين جبهة ت. و. إضافة إلى التدخل بمختلف الوجوه والوسائل وفي جميع الميادين لصالح الثورة وفي جميع الأماكن⁴. ولقد كان الحضور الرسمي للثورة الجزائرية في القطرين الشقيقين خاصة بعد حصولهما على الاستقلال في مارس 1956 أين ستشكل أراضيهما قواعد خلفية جد هامة سياسيا وعسكريا واجتماعيا لدعم الثورة التحريرية، كما سبق وأن تطرقنا إليه في الفصل الثالث، فقد احتضنت المدن المغربية والتونسية العديد من الهيئات والمكاتب التابعة لجبهة ت. و. وكانت منابرها ووسائلها الإعلامية والصحفية مفتوحة للجبهة من أجل إذاعة مختلف بياناتهم السياسية والعسكرية وشرح مواقفهم والتعبير عن طموحاتهم السياسية والوطنية والقومية في العديد من الصحف المغربية⁵.

¹ سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، مرجع سابق ص 127

² يعود ذلك لسببين، الأول موضوعي حيث أن تونس والمغرب كانتا مرتبطتين باتفاقيات مع فرنسا تلزمهما بضرورة التنسيق معها في مجالي الدفاع والخارجية وهو ما جعل الدولتان تتجنبان تسجيل مواقف واضحة ومساندة للقضية الجزائرية خشية الدخول في مواجهة مباشرة مع الفرنسيين، أما السبب الثاني فهو الخشية من الثورة الجزائرية التي حسمها ارتمت في أحضان جمال عبد الناصر ووجود حساسيات لدى النظامين التونسي والمغربي من الحركات الثورية التي كانت تدعمها مصر

³ إسماعيل العربي، صفحات من نشاط جبهة التحرير الوطني في تدويل القضية الجزائرية، مجلة الباحث، ع 05، نوفمبر 1985، ص 32.

⁴ لحسن الزغدي، مرجع سابق، ص 150.

⁵ عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص ص 274-285. ومريم الصغير، مرجع سابق، ص ص 93-97.

هذا وقد امتدت حركة التضامن المغاربي مع الثورة إلى استقبال و إيواء الأعداد الهائلة من اللاجئين الفارين من القمع الاستعماري، وعملت على إسماع صوت هذه الفئة إلى مختلف الهيئات الدولية كما سيعزز التضامن المغاربي مع الثورة الجزائرية اثر احتضانها لمؤتمرين هامين سنأتي لذكرهما لاحقا هما مؤتمري طنجة والمهدية بتونس.

كما لعبت ليبيا دورا محوريا في دعم قضية الشعب الجزائري، دور لا يقل عن ذلك الذي لعبته كل من تونس والمغرب أين كانت هي الأخرى قاعدة سياسية وعسكرية لجيش ت.و. خاصة على إثر القرار الذي اتخذته لجنة التنسيق والتنفيذ في جويلية 1957 والقاضي بتعزيز الكفاح المسلح من خلال فتح الجبهة الصحراوية، أين ستصبح ليبيا منطقة عبور حيوية لمعظم الأسلحة والذخيرة رغم المضايقات والاعتداءات الفرنسية، كما تركت مجال أراضها مفتوحا لإنشاء مراكز لجيش التحرير الوطني وتسهيل عمليات الإمداد برا وجوا¹ بالإضافة الى منح تأييدها المطلق لسياسة جبهة ت.و. في الداخل والخارج حيث ستكون من أوائل الدول التي ستعترف بالحكومة المؤقتة وذلك بعد إعلان قيامها مباشرة، هذا وسيكون تراجها قبلة لإحتضان مؤتمرات ولقاءات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أكثر من مناسبة، بدوره قام الملك الليبي إدريس السنوسي بإعلان مقاطعة بلاده لكل التعاملات التجارية مع فرنسا، حيث صرخ أحمد توفيق المدني بعد زيارته إلى ليبيا بالقول " أن ليبيا ملكا وشعبا لا تؤيد الكفاح التحرري للجزائر فقط، بل هي تشترك فيه روحا وبدنا".

أما على المستوى الدبلوماسي فقد أكدت دبلوماسية البلدان المغاربية مساندتها الفعالة لتدويل القضية الجزائرية وكسب التأييد الدولي لمواقفها، وقد كانت محطة المفاوضات ميدانا هاما لبروز التضامن السياسي والشعبي من خلال الالتفاف حول مطالب الحكومة المؤقتة ج.ج. في الوصول الى مفاوضات عادلة تحقق مطالب الشعب الجزائري في الوصول الى تحقيق مصيره، كما دعمت بلدان المغرب العربي نشاطات الهيئات الدبلوماسية والسياسية للثورة في الخارج، واحتضنت العديد من المؤتمرات التي خدمت أهداف الثورة، إضافة إلى تعدد مستويات الدعم الدبلوماسي المغاربي لها في المحافل الدولية، خاصة على مستوى هيئة الأمم المتحدة وعلى مستوى الدول الإفريقية والأسبوية.

1-1-1. مؤتمر طنجة وانعكاساته على الثورة.

انعقد المؤتمر بمدينة طنجة المغربية في الفترة الممتدة ما بين 27 إلى 30 أفريل 1958 تحت رئاسة علال الفاسي، وجمعت الى جانب حزب الاستقلال المغربي كل من الحزب الدستوري التونسي وجبهة ت.و. وقد بدأ التحضير للمؤتمر منذ مارس 1958 حينما توجه كل من السيدين بوبكر

¹ جريدة المجاهد، ع 88. " درس من ليبيا " 30 جانفي 1961، ص 08.

القادري والدكتور بناني مبعوثين من طرف الملك المغربي إلى تونس للاجتماع مع قادة الحزب الدستوري من أجل إعداد برنامج عمل للمؤتمر ودراسة كل الوسائل الخاصة والكفيلة بإنجاح مشروع الوحدة المغاربية.

وبعد تنظيم عدة لقاءات وضبط كل الأمور تم توجيه الدعوة لوفد جبهة ت. و. للمشاركة في مؤتمر طنجة، حيث سيتوجه كل من المحجوب بن الصديق وعبد الرحمن اليوسفي إلى القاهرة للاتصال بجبهة ت. و. لحضور المؤتمر¹، وقد وافقت الجبهة على حضوره أين رأت فيه ضرورة من أجل توجيهه لصالح القضية الجزائرية وإبراز أهمية تونس والمغرب كقاعدتين مهمتين بالنسبة للثورة.

انعقد المؤتمر في ظل ظروف خاصة تشهدها الأقطار المغاربية الثلاث تمثلت في تكثيف العمل العسكري الفرنسي داخل الجزائر وامتداده نحو تونس والمغرب²، وهو ما فرض عليها ضرورة التنسيق والتشاور فيما بينها لمواجهة الأخطار الاستعمارية التي تهددها فكان التأكيد على ضرورة توحيد المغرب العربي ومساعدة الجزائر في الحصول على استقلالها.

ترأس فرحات عباس وفد الجبهة ت. و. حيث كانت فكرة الاستقلال هي المحور الذي التقت فيه خطب كل الوفود المشاركة وأن بقاء الجزائر مستعمرة لا يخدم استقلال تونس والمغرب ولا يخدم مشروع الوحدة المغاربية، حيث صرح ممثل الوفد المغربي أحمد بلافريج في هذا الشأن قائلا "إن مصير شمال إفريقيا واحد، فهل يمكننا أن نرهنه قبل تحرير الجزائر؟ إننا ملتزمون بحكم واجبنا ومصالحنا المشتركة أن تكون لنا وجهة نظر متحدة في السياسة الخارجية، ومواقف مشتركة وموحدة أمام المشاكل الدولية". كما أكد بلافريج أن وحدة الشمال الإفريقي ستتحقق وتغدو حقيقة، ونحن في سبيل البحث عن الوسائل العملية التي تخرجها إلى حيز التطبيق والواقع³، وهو نفس الطرح الذي أبداه ممثل الوفد التونسي الباهي الأدغم مؤكدا أن التيار التحرري في الأقطار الثلاثة قد قوض أركان المحتل الفرنسي وبأن وحدة شمال إفريقيا قد أصبحت ضرورة تملها الظروف المشتركة ويفرضها واجب التعاون لضمان مصالحها الحيوية وكيانها⁴.

¹ عامر رخيعة، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، ع 01، جوان 1999، ص 217.

² فتونس وُجهت لها ضربة جوية انتهت بمجزرة ساقية سيدي يوسف يوم 08 فيفري 1958، بينما وجه التحالف الاسباني الفرنسي ضربات قوية لجيش التحرير المغربي بمناطق الجنوب. ينظر: مقلاتي وليمش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص 266-267.

³ معمر العايب، مؤتمر طنجة 1958 (دراسة تحليلية تقييمية) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2002، ص 85.

⁴ نفسه، ص 86. وانظر تصريحات ممثلي الوفود في: جريدة المجاهد، ع 23، "من خطب الافتتاح المعبرة عن الأمل"، 07 ماي 1958، ص ص 8-9.

ولقد انبرى الوفد الجزائري في إبراز الخطوط العريضة التي يجب أن تتخذ لصالح الثورة بداية من ضرورة تقديم الدعم المادي للثورة واستنكار سياسة الحلف الأطلسي في المغرب العربي ودعمه الكامل لفرنسا في مواجهة الثورة، كما أكد رفضه للمفاوضات المؤدية إلى الاستقلال المشروط مثلما وقع في تونس والمغرب، وأن جبهة ت. و. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري في أي مفاوضات. كما طرح الوفد الجزائري فكرة تشكيل حكومة مؤقتة داعيا الحكومتين إلى الاعتراف بها ودعمها¹.

وبعد الانتهاء من أشغال المؤتمر أين تم وضع تصور واضح لمشروع وحدة المغرب العربي بإنشاء وحدة فيدرالية بين الأقطار الثلاثة وتأكيد مواصلة الدعم لكفاح الشعب الجزائري، جاءت مخرجات المؤتمر لتؤكد على مايلي:²

- ✓ تأييد الكفاح المسلح في الجزائر.
- ✓ تأكيد الدول المغاربية على حق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال وتأييدها السياسي لأهداف ومبادئ الكفاح الجزائري.
- ✓ الاعتراف بجبهة ت. و. كممثل شرعي ووحيد للثورة وللشعب الجزائري.
- ✓ التوصية بتكوين حكومة مؤقتة باستشارة حكومي تونس والمغرب.
- ✓ ضرورة تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية وجلاء القوات الفرنسية عن كل من تونس والمغرب، وعدم استخدام أراضيها كقاعدة لشن عدوان على الجزائر.
- ✓ تشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي لدراسة القضايا ذات الاهتمام والمصلحة المشتركة.
- ✓ ضرورة التنسيق والتشاور وإبداء مواقف مشتركة على صعيدي الدعم السياسي والمؤازرة الدبلوماسية للثورة.
- ✓ تأسيس كتابة دائمة لمؤتمر وحدة المغرب العربي وتكريس التضامن الشعبي لمناصرة الجزائر باعتباره تضامنا يعبر عن الطموحات العميقة لشعوب المغرب العربي، ويعتبر صمام الأمان لتتواصل المؤازرة الحقيقية.

ولقد شكلت هذه المخرجات لبنة قوية في إطار بناء صرح مغاربي موحد لكنه سرعان ماسيصطدم بعدة عراقيل وقفت في سبيله، ولم يعرف طريقا إلى التطبيق خاصة بعد صعود الجنرال ديغول إلى سدة الحكم وشروعه في سياسة خلق الاضطرابات والتقسيمات الرامية إلى تفكيك وهدم هذه الوحدة، حيث ستتصاعد الخلافات السياسية بين الأطراف الثلاثة خاصة بعد إثارة قضية

¹ نفسه، ص 9.

²² جريدة المجاهد، ع 23، " هذه المقررات سطرت مصير المغرب العربي " 07 ماي 1958، ص 07.

الحدود بين الجزائر والمغرب ومحاولة جعل الصحراء الجزائرية بمثابة المياه الدولية المشتركة، وبالتالي أحقية دول الجوار في الاستفادة منها، حيث استطاع إقناع تونس في جوان 1958 بمشروع تمرير أنبوب البترول الجزائري فوق أراضيها مع استفادتها منه¹.

هذا وقد حقق مؤتمر طنجة مكاسب جد قيمة للقضية الجزائرية ومثل محطة بارزة في تاريخ الثورة ومشروع الوحدة المغربية، حيث سيتم فيه ولأول مرة تجسيد فكرة التلاحم والتضامن بين الأقطار المغربية ووقوفها موحدة في وجه الاستعمار لإنهاء الحرب الدائرة في الجزائر وتحقيق الوحدة بينهم، كما مكن هذا المؤتمر العرب عامة والمغاربة خاصة من الإطلاع أكثر على مايدور في الجزائر، و عبرت جريدة المجاهد عن " النصر " المحقق في هذا المؤتمر فقالت² " إن الاتحاد الذي تقرر في طنجة ليس ثمرة رغبة أبداها رئيسا الدولتين ولجنة التنسيق والتنفيذ، وإنما هو تجسيد لإرادة 25 مليون من المغاربة الذين يقفون الى جانب الجزائر المكافحة أمام الاستعمار الفرنسي سدا للدفاع بمساندتهم للشعب الجزائري مساندة كاملة مع تأييد الحكومتين ".

وهي نفس الآراء والنتائج التي خرجت بها جريدة لومانيتي الفرنسية في تعليقها على مخرجات مؤتمر طنجة عندما كتبت في عددها الصادر يوم 02 ماي 1958 أن³ " قرارات مؤتمر طنجة قضت على مراوغات دعاة الحرب حول الاختلافات الجزائرية المغربية والجزائرية التونسية، إذ توطن تضامن شعوب المغرب العربي، أين قرر المغاربة والتونسيون تأييد إخوانهم الجزائريين، فتوصية المؤتمر بتأليف حكومة جزائرية تمنح لجبة التحرير الوطني سلطة دولية لاجدال فيها ".

1-1-2. مؤتمر تونس (المهدية) 17 - 20 جوان 1958.

انعقد هذا المؤتمر بمدينة المهدية التونسية في الفترة ما بين 17 الى 20 جوان 1958 وقد جمع الأقطار المغربية الثلاثة التي اجتمعت في طنجة سابقاً، وقد شاركت الجزائر بوفد يقوده فرحات عباس⁴، وقد مثل المغرب الأقصى احمد بلافريج، والباهي الادغم مثل الوفد التونسي⁵. ولما كانت الثورة الجزائرية هي النقطة الأساسية والمحور الرئيسي في هذه اللقاءات فقد أُعطيت رئاسة

¹ معمر العايب، مرجع سابق، ص ص 126-127.

² جريدة المجاهد، ع 23، " مؤتمر طنجة مرحلة حاسمة " 07 ماي 1958، ص 01.

³ معمر العايب، مرجع سابق، ص 101.

⁴ تشكل الوفد الجزائري من : بوالصوف - لأحمد فرانسيس - أحمد بومنجل - العقيد قاسي (قائد قاعدة جبهة ت و بتونس) - حسين آيت أحد رشيد قائد (الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين) . ينظر Harbi , les Archives, op, cit, p 414 :

⁵ Ibid, p 414.

المؤتمر إلى فرحات عباس أين تضمن جدول الأعمال النقاط التالية¹:

- ✓ تطبيق نتائج وقرارات مؤتمر طنجة.
- ✓ دعم الثورة الجزائرية.
- ✓ جلاء القوات الفرنسية من منطقة المغرب العربي.
- ✓ إدانة سياسة ديغول العسكرية بالجزائر.
- ✓ دراسة توحيد الجهود في الهيئات الدولية لمناصرة القضية الجزائرية.
- ✓ الإسراع في تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ودعمها.
- ✓ دراسة الهياكل المنبثقة عن مؤتمر طنجة وتفعيلها.

وقد كان واضحاً منذ البداية أن السياسة الديغولية قد ألفت بظلالها على مجريات المؤتمر، حيث ظهرت جلياً ملامح التغيير في سياسة تونس والمغرب اتجاه الثورة، ولوحظ غياب الثقة بين الأطراف المجتمعة، إضافة إلى تردد الطرفين التونسي والمغربي في تنفيذ قرارات مؤتمر طنجة. البداية كانت من تراجع حكومتي تونس والمغرب عن الوفاء بوعودهما بشأن مساعدة الجزائر في ثورتها ضد فرنسا بحجة أن إمكانيات البلدين محدودة ولا تسمح بتقديم المساعدة اللازمة، حيث تهرباً من الإجابة عن سؤال ممثل جبهة التحرير الوطني بهذا الخصوص.

أما بخصوص قضية جلاء القوات الفرنسية من تونس والمغرب، فقد رفضت تونس إطلاع الوفد الجزائري على محتوى وثيقة الاتفاقية مع الفرنسيين واكتفت بالإجابة أن فرنسا قبلت مبدأ الجلاء، لكن وفق رزنامة محددة مع الاحتفاظ بقاعدة بنزرت، وأن محتوى الاتفاق تم مناقشته أثناء توقيع هذه الاتفاقية، وقد بيّن هذا التهرب والرفض غياب الثقة بين الأطراف².

الأمر نفسه تمت ملاحظتها أثناء مناقشة النقطة الرابعة في محور العمل لما حاولت جبهة التحرير الوطني إصدار قرار مشترك يُدين سياسة الإدماج التي نادى بها ديغول في الجزائر، حيث ظهر جلياً تردد الحكومتين في إبداء موقف واضح وصريح من الإدانة، أين اقترح ممثل تونس قبول الدخول في مفاوضات من أجل استقلال مرحلي، وهو ما رفضه الوفد الجزائري، كما أبدى الوفدان عدم حماسهما في مسألة توحيد الجهود لدى هيئة الأمم المتحدة لنصرة القضية الجزائرية بدعوى أن الظروف تواجهه بالإحداث، وأنه يمكن الاتفاق على مبادئ مشتركة لإيجاد حلول سلمية يتم وفقها تجاوز موقف موحد

¹ أنظر محضر الاجتماع ليوم 16 جوان 1958 والمنشور في: Ibid, p 414.

² Ibid, p 417.

أما بخصوص مسألة تشكيل حكومة مؤقتة فنلاحظ أن الوفدان التونسي والمغربي حاولا ممارسة الضغط على جبهة التحرير الوطني من أجل تليين موقفها والقبول بالاستقلال المشروط، حيث أعطى ممثل الوفد المغربي تفسيره لرأي الاستشارة الذي تم الاتفاق عليه في طنجة بأنه يجب دراسة بعض الضوابط المهمة لتأسيسها والمتمثلة في اختيار الأشخاص والمقر ونتائج سبر الآراء، وأن إعلان التأسيس يجب أن يُناقش. بينما كان رأي الممثل التونسي في موضوع الاستشارة أنه يخص مناقشة تشكيل الحكومة في حد ذاتها، معتبراً أن الخارج يولي أهمية بالغة لهذه التشكيلة، وأن الأشخاص مهمون كثيراً بالنسبة للخارج².

أما آخر نقطة في جدول الأعمال والمتعلقة بدراسة الهياكل المنبثقة عن مؤتمر طنجة فالملاحظ أن المؤتمر لم يولها الاهتمام الكبير، حيث اكتفى المجتمعون بتعيين مكتب دائم يتكون من 06 أعضاء (وفد المغرب لم يفصل في مشاركته في هذا المكتب)، واتفقت الوفود على تشكيل مجلس استشاري مؤقت يتكون من 30 عضواً، لكن لم تناقش صلاحيات هذا المكتب³.

وعموماً يمكن القول أنه وعلى الرغم من تراجعاً في مواقف دولتي تونس والمغرب وأنه قد فشل في تطبيق قرارات مؤتمر طنجة، أين ظهر جلياً نجاح سياسة ديغول في سبيل ضرب مشروع الاتحاد المغربي وظهر الاختلاف بين الأقطار الثلاثة، ودخلت جبهة ت. و. في خلافات حادة مع تونس بعد توقيعها لاتفاقية إيجلي مع فرنسا والتي تنص على مد أنابيب النفط الجزائري عبر الأراضي التونسية، وكذلك مشكل الحدود مع المغرب ونشاط جيش التحرير الوطني به⁴ إلا أنه سجل خطوة هامة في مسار كفاح شعوب المغرب العربي.

2-1. على مستوى الجامعة العربية.

لقد كان اهتمام الجامعة العربية بالقضية الجزائرية مبكراً حتى قبل اندلاع الثورة التحريرية، أين تولت هذه الهيئة مهمة الدفاع عن مصالح الدول العربية المستقلة والمستعمرة، وكانت الجامعة العربية تهتم خلال كل دورة بحوادث الجزائر فتفرد لها جلسات النقاش وتصدر في شأنها مختلف القرارات المدعمة لها، ومثال لهذا لما عقد رؤساء وملوك الدول العربية في نهاية ماي 1946 مؤتمراً في " انشاص " المصرية لبحث شؤون العالم العربي حيث أصدروا بياناً أوكلوا فيه إلى الجامعة العربية مهمة

¹ Ibid, pp 424-425.

² معمر العايب، مرجع سابق، ص ص 106-107.

³ جريدة المجاهد، ع 26 " مؤتمر تونس كيف بدأ وكيف انتهى " 02 جويلية 1957، ص 08.

⁴ للاستزادة في أزمة الخلاف الحدودي ينظر: مقالتي وليمش، المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 317-337.

السعي لتحقيق رغبات بلاد الشام وإفريقيا " تونس والمغرب والجزائر " ¹، كما شكلت الجامعة العربية لجنة " لبحث شؤون المغرب العربي " أين أعدت دراسة في 18 جانفي 1951 عن قضايا المغرب العربي، وفي 19 أفريل 1952 أصدر مجلس الجامعة قرارا بالموافقة على اقتراح اللجنة السياسية حول قضايا شمال إفريقيا تضمن ضرورة إثارة القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة ².

هذا وبقي موقف الجامعة العربية في مسألة تدويل القضية الجزائرية متحفزا والذي عكس تخوفها المسبق من فشل الثورة الجزائرية وهو ما جعل الوفد الخارجي للثورة بالقاهرة يعمل على تبديد مخاوفهم وتصحيح المسار الثوري وصورة القضية الجزائرية لدى الدول العربية وكسب الدعم والتأييد لها على المستوى الدولي.

وبعد اتضاح الرؤى وانقشاع الضباب عن حقيقة الثورة أخذت الجامعة العربية دورها الريادي في دعم القضية الجزائرية أين عملت على إبرازها على المستوى العالمي، والبداية من 13 جويلية 1955 حينما بعث أمينها العام مذكرة الى السكرتير العام للأمم المتحدة يوجه فيها نظره الى ممارسات الجيش الفرنسي اتجاه الشعب الجزائري الأعزل، كما بعثت الأمانة العامة بمذكرات مماثلة الى سفارات الدول المشاركة في مؤتمر باندونغ ومفوضيها بالقاهرة وإلى وزراء خارجية الدول التي ليس لها تمثيل دبلوماسي في مصر طالبة منهم بذل مساعي حثيثة لوقف الانتهاكات الفرنسية في الجزائر، كما بعثت بمذكرات الى سفارات دول الحلف الأطلسي تلفت فيها انتباهها الى ماقامت به السلطات الاستعمارية من سحب جزء كبير من القوات التابعة للحلف وإرسالها الى الجزائر من أجل المشاركة في قمع ثورتهم ³.

كما اتصلت الجامعة العربية بوفدها الدائم في نيويورك للتباحث معه في توحيد الجهود مع كتلة باندونغ من القضية الجزائرية، وهي الجهود التي كُلت بطلب المجموعة الأفروآسيوية بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما اجتمع مجلس الجامعة العربية بتاريخ 29 مارس 1956 من أجل الرد على تصريحات رئيس الحكومة الفرنسية " غي موليه " حول الارتباط الأبدي للجزائر بفرنسا، حيث أصدر مجلس الجامعة قرارا يستنكر فيه هذا التصريح ومعلنا تأييد الجامعة التام للقضية الجزائرية ومشاركته الصادقة في المحنة التي تمر بها ⁴.

كما فتحت الجامعة العربية أبوابها أمام وفد جبهة ت.و. من أجل عرض قضيتهم والإشهار لها، ومن ذلك

¹ مقالاتي وليمش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص 102.

² نفسه، ص 103.

³ نفسه، ص 105.

⁴ جريدة المجاهد، ع 14 " سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة "، 15 ديسمبر 1957، ص 10.

مشاركة محمد خيضر في اجتماع الجامعة من 07 الى 12 أفريل 1956 أين ألقى خطابا تعرض فيه الى الحالة الخطيرة التي يعيشها الشعب الجزائري جراء الإجراءات الوحشية التي يتعرض لها من قبل الاحتلال، حاثا الدول العربية على بذل المساعدات خاصة الأموال والأسلحة، و عليه قرر المؤتمر مايلي:¹

- ✓ عرض القضية الجزائرية على مجلس الأمن.
- ✓ بذل كل المساعي الدبلوماسية لدى دول الحلف الأطلسي بهدف جلب التأييد لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والوصول إلى حل سلمي.
- ✓ مقاطعة فرنسا سياسيا، اقتصاديا وثقافيا.

وعلى إثر اختطاف طائفة الوفد الخارجي للثورة في 22 أكتوبر 1956 دعا مجلس الجامعة العربية الى اجتماع طارئ في اليوم الموالي من أجل النظر في هذا التصعيد والتطور الخطير حيث بعث ببرقية إلى السلطان المغربي ورئيس تونس والسكرتير العام للأمم المتحدة محملا إياهم مسؤولية سلامة الوفد ومطالباً إياهم باتخاذ الإجراءات الضرورية لإطلاق سراحهم، كما تم إرسال تعليمات إلى رئيس وفد الجامعة بنيويورك من أجل إطلاع الوفود العربية بالتعاون مع الكتلة الأفروآسيوية لإطلاع العالم على هذه العملية والعمل على التنديد بها واستنكارها.²

وفي إطار مساعيها لتدويل القضية الجزائرية قبل طرحها على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الجديدة أوصى مجلس الجامعة في مارس 1957 وزراء خارجية الدول الأعضاء للقيام بزيارات للدول الأجنبية خاصة في أمريكا اللاتينية والدول الإسكندنافية من أجل محاولة إقناعهم بعدالة القضية الجزائرية وضرورة دعمها وتأييدها.³

أما في مجال المساعدة الميدانية فقد قبلت الجامعة تخصيص ميزانية سنوية للجزائر تقررها الحكومات العربية الأعضاء في الجامعة العربية، وذلك بناء على الطلب الذي تقدم به ممثل جبهة ت.و. أمام اجتماع لجنة الشؤون السياسية للجامعة العربية المنعقد في 03 نوفمبر 1957، حيث تتالت طلبات الموافقة من مصر والسعودية والعراق ولبنان والسودان، كما استعانت الجامعة العربية بمكتبها في الخارج، وتم جمع تبرعات من بلاد أمريكا اللاتينية وأوروبا.⁴

وفي السياق ذاته اقترحت الأمانة العامة للجامعة العربية في 27 أفريل 1958 إنشاء صندوق

¹ عيسى ليتيم، مرجع سابق، ص ص 378-380.

² عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص ص 258-259.

³ نفسه، ص 259.

⁴ نفسه، ص 261.

لمعونة الجزائر بمبلغ قدره مليون جنيه إسترليني ستساهم فيه كل منها حسب استطاعتها، كما وافقت الجامعة العربية على طلب مندوب الجزائر لديها بتخصيص مبلغ 12 مليون جنيه إسترليني لدعم الثورة.¹

كما امتد الدعم إلى الجانب العسكري من خلال إمداد الثورة بمختلف الأسلحة والذخيرة وفتح باب التطوع للمشاركة في حرب الجزائر والعمل على منع استخدام أراضي الدول العربية التي تتواجد بها قواعد عسكرية فرنسية ضد الجزائر.²

وأمام تصاعد المد الثوري وتتويجه بتشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 عبرت الجامعة العربية عن مباركتها ودعمها لهذه الحكومة ورحبت بها كعضو رسمي في الجامعة، حيث قام أمينها العام عبد الخالق حسونة بزيارة لرئيسها فرحات عباس وتقديم التهاني له وللشعب الجزائري، كما التزمت الجامعة من جهتها ببذل المساعي الدبلوماسية لدى الدول الإفريقية والآسيوية للاعتراف بالحكومة المؤقتة والقيام باتصالات مع كافة أعضاء الأمم المتحدة لتأييد طرح القضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشر سنة 1959 للجمعية العامة للأمم المتحدة.³

هذا وعبرت الجامعة العربية في مؤتمرها بالدار البيضاء (سبتمبر 1959) عن قلقها من الأوضاع المزرية التي أصبح يعيشها الشعب الجزائري، مؤكدة على حقه في تقرير مصيره، والذي لن يتأتى إلا بعد مفاوضات رسمية بين الحكومة المؤقتة ج.ج. الممثلة لإرادة الشعب والحكومة الفرنسية.⁴ وخلال انعقاد دورة الجامعة العربية في مارس 1959 طالبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء بذل المساعي على المستوى الدبلوماسي من أجل إحباط المحاولات الفرنسية للتضييق على المهاجرين في البلدان المجاورة خاصة في تونس والمغرب، حيث سيتم تشكيل وفد عن الجامعة العربية لمقابلة رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولي أين أطلعوه على الجرائم الفرنسية في حق الجزائريين، وهي الزيارة التي ستؤدي أكلها من خلال اتصال رئيس لجنة الصليب الدولي بالسلطات الفرنسية وشجبه للاعتداءات التي تظال المدنيين واللاجئين والتي تنتافي والأعراف الدولية.⁵

وعلى مستوى آخر طالبت الجامعة العربية من المجتمع الدولي بإيفاد لجنة تحقيق لتقصي الممارسات الاستعمارية وطالبت بوقف المساعدات الأطلسية لفرنسا، كما رافقت الجامعة العربية

¹ للتفصيل في الإعانات ينظر: مريم الصغير، مرجع سابق، ص 202-206.

² عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص 262.

³ عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 157.

⁴ جريدة المجاهد، ع 51 "ملاحظات حول مؤتمر الدار البيضاء" 21 سبتمبر 1959، ص 03.

⁵ عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص 262.

ملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية ووقفت على تطوراتها، وطالبت بأن يكون هدف المفاوضات على أساس تقرير المصير للشعب الجزائري، داعية مكاتبتها في الخارج الى مباركة هذه المفاوضات وتأييدها¹.
3-1. على مستوى دول المشرق العربي (مصر أنموذحا).

لقد كانت مصر أول الدول العربية التي سعت قيادة جبهة ت.و.إ. إلى كسب تأييدها لمشروعها الثوري، وقد شجعها في ذلك مبادئ ثورة 23 جويلية 1952 والتي أكدت على استعداد مصر لدعم حركات التحرر في الوطن العربي، حيث كان جمال عبد الناصر يؤمن بالقومية العربية باعتبارها قوة سياسية واجتماعية تجمع أجزاء الوطن العربي الكبير في ظل كيان سياسي عام مشترك تتحقق في ظله العدالة الاجتماعية لأفراد الأمة.

وقد كان رهان جمال عبد الناصر الخارجي في المقام الأول هو الوطن العربي أين ذكر² " أن الدائرة العربية هي أهم الدوائر التي يجب أن تُعنى بها القيادة المصرية، وأوثقها ارتباطا، ولقد امتزجت معنا بالتاريخ وعانينا معا نفس المحن وعشنا نفس الأزمات، وحين وقعنا تحت سنابك خيل الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنابك"، وهو نفس ماذهب إليه فتحي الديب عندما أكد أن من أهم مبادئ ثورة يوليو هو التحرر الكامل والتام للأقطار العربية، وتحرير الإرادة الشعبية من كل عوامل الكبت وإزالة كابوس الاستغلال والاستعمار³.

وقد حظيت الثورة الجزائرية حتى قبل اندلاعها باهتمام واضح وخاص من طرف القيادة المصرية، وهذا حين أرسلت جماعة المنظمة الخاصة وفدا يتكون من أحمد بن بلة- محمد خيضر- محمد يزيد وحسين لحول إلى القاهرة لإطلاع الرئيس المصري جمال عبد الناصر على مناهجها الثورية وعزمها القيام بالثورة في أقرب فرصة، حيث تعهد بأنه سيكون عوناً لهم في مشروعهم الثوري إلى نهايته وأنه سيبذل كل الجهود من أجل توفير الدعم والسلاح⁴.

وإذا كان الرئيس عبد الناصر وأعضاء من مجلس قيادته قد أعطوا الضوء الأخضر لدعم الثورة إلا أن هناك تيار داخل مجلس قيادة الثورة المصرية كان رافضا لمسألة دعم الثورة الجزائرية لأنه حسبهم الظروف الداخلية مازالت غير مستقرة، وأن فتح جبهات خارجية سوف يضر بالثورة المصرية أكثر مما يخدمها، كما أنه يرى أن الثورة الجزائرية في حد ذاتها مجرد مغامرة خاسرة لا أكثر ولا

¹ مقالاتي ومليش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص 110.

² جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، دار المعارف، مصر، د.س.ط، ص 62.

³ فتحي الديب، مصدر سابق، ص 11.

⁴ أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 18.

أقل¹. لكن جمال عبد الناصر استطاع إقناع هذا التيار مبرزا أن الثورة الجزائرية ستكون سندا لمصر وللأمة العربية في نضالها، وأن الجزائر كجبهة ثورية تشكل خط دفاع أمامي بالنسبة للثورة المصرية، مؤكدا أن الثورة الجزائرية ليست قضية الشعب الجزائري وحده بل هي قضية مصر وكل العرب². وانطلاقا من هذه المعطيات تبنت مصر الناصرية دعم الثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا حيث كلف عبد الناصر كل من فتحي الديب وعزت سليمان بأن يرافقوا الوفد الجزائري، وسمح بأن تكون الأراضي المصرية منطلقا لكل الأنشطة السياسية التي تدعم الثورة الجزائرية.

1-3-1. الدعم الإعلامي.

بداية الدعم كانت مع الجانب الإعلامي وذلك من خلال أفراد الصحافة المصرية لمختلف صفحاتها من أجل نقل التصريحات التي كان يدلي بها يُدلي بها ممثلو جبهة ت. و. إضافة إلى الندوات الصحفية التي كانوا يعقدونها في مختلف العواصم، إضافة إلى استعمال الإذاعة المصرية " صوت العرب " التي كان لها شرف بث لأول بيان للثورة الجزائرية ومختلف بيانات جيش التحرير الوطني، وفي هذا الإطار صرح أحمد سعيد مدير إذاعة صوت العرب بأن³ " جمال عبد الناصر كان يتابع الإذاعة شخصيا ويُعطي التعليمات والتوجيهات منذ اللحظات الأولى لاندلاع الثورة وحرص على أن توفير كافة الإمكانيات المتاحة للمقاتلين فوق أرض الجزائر "، وهكذا عملت إذاعة صوت العرب على التحسيس بمبادئ جبهة التحرير الوطني ونقل انتصارات جيشها ومواجهة دعاية العدو، كنا فتحت أبوابها لكل الفعاليات الجزائرية من سياسيين وطلبة ومهاجرين من أجل إذاعة بيانات الدعم والمساندة، وإلقاء القصائد الحماسية المهمة للثورة، كما كانت هناك برامج خاصة بالمغرب العربي لوضع المجتمع العربي أمام آخر تطورات الثورة الجزائرية، حيث كان يشارك فيها مسؤولو الحركات الوطنية المغاربية بما فيها الجزائر أمثال عبد الرحمان كيوان وتوفيق المدني⁴.

كما تواصل الدعم الإعلامي المصري للثورة التحريرية إلى غاية الاستقلال، حيث لقي صدى واسع على الصعيدين الوطني والدولي، أين كانت تدعو الجزائريين إلى مواصلة الكفاح وتبرز انتصارات الثورة على الصعيد العسكري والسياسي وتروج لها لدى الرأي العام الوطني والدولي⁵، كما حاولت القيادة المصرية احتواء الصراع القائم بين أجنحة الحركة الوطنية وتوحيد صفوفها خاصة بعد الردود

¹ مريم الصغير، مرجع سابق، ص 190.

² نفسه، ص 191.

³ عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج 03، مرجع سابق، ص 153.

⁴ Abderrahmane Kiouane, op.cit, p07.

⁵ عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص 268.

السلبية لمعظم قادتها أين سعت إلى توحيد توجهات وأفكار هذه الاتجاهات من خلال عقد اجتماع يوم 19 جانفي 1955 بالقاهرة بمنزل فتحي الديب¹، وقد انتهى الاجتماع إلى توقيع ميثاق جبهة تحرير الجزائر والذي تمت إذاعته من صوت العرب ولمدة ثلاثة أيام متتالية².

1-2-3. الدعم العسكري والمادي.

لقد وجدت الثورة الجزائرية في مصر "جمال عبد الناصر" كل التسهيلات وكل ظروف العمل المناسبة فكانت مصر قبلتهم الأولى لإمدادهم بالأسلحة حيث لم يتردد عبد الناصر لحظة واحدة أمام فكرة الدعم العسكري للثورة الجزائرية، حيث يقول فتحي الديب أنه³ "والتزاما منا بتنفيذ قرار الرئيس عبد الناصر بدعم الثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة ولمعرفتنا بإمكانيات الإخوة الجزائريين المحدودة من الأسلحة والذخيرة وضرورة توفير احتياجات المكافحين منها لمواصلة مسيرة الثورة... قررنا التحضير لتزويدهم وبأسرع وسيلة ممكنة باحتياجاتهم الضرورية من الأسلحة الخفيفة والذخيرة لدعم قدرات الولايات الشرقية..."، أين كان ذلك بالتنسيق مع بن بلة حيث تم وضع المخطط الأول لبيدات تزويد الثورة بالأسلحة عبر الحدود التونسية، كما بدأت الحكومة المؤقتة في شراء الأسلحة ودعم الثورة، أين تم تكليف أحد أعضاء السفارة المصرية بليبيا-أمين الصالح- بشراء الأسلحة وتم تسليمه مبلغ 3000 جنيه، حيث تم شراء الأسلحة وتخزينها في برقة ثم أخذت طريقها نحو الأوراس عبر منطقة الكاف التونسية⁴.

الدعم المصري أيضا للثورة تجسد كذلك من خلال نقل الأسلحة والمؤونة الحربية إلى الجزائر بواسطة السفن المصرية، كسفينة "الانتصار" التي أقلعت من مصر باتجاه إحدى الموانئ الليبية (يومي 05 و 06 سبتمبر 1955)، أين أفرغت شحنات الأسلحة هناك، ليتم نقلها برا إلى الأراضي الجزائرية، كما تم في 24 مارس 1955 شحن "اليخت دينا" بالأسلحة والذي تم تأجيله من طرف السلطات المصرية إلى الثوار بالجزائر حيث تم إفراغه في الحدود الغربية⁵.

كما تواصل الدعم المصري للثورة بالأسلحة أين تم شراء المركب "دفاكس" من اليونان في 20 مارس 1956 وتخصيصه لنقل الأسلحة إلى الجزائر، حيث قام بنقل الشحنة التاسعة من الأسلحة

¹ جمع هذا اللقاء كل من الشيخ الإبراهيمي و الفضيل الورتلاني من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أحمد بيوض عن حزب البيان، أحمد مزغنة عن الحركة المصالية، الشاذلي المكي وحسين لحول عن المركزين، إضافة إلى قادة جبهة التحرير الوطني في الخارج. ينظر: فتحي الديب، مصدر سابق، ص 77.

² لمراجعة نص الميثاق ينظر: نفسه، ص 644.

³ نفسه، ص 58.

⁴ نفسه، ص 59.

⁵ نفسه، ص ص 84-85.

لمنطقتي قسنطينة والأوراس عن طريق الحدود التونسية، هذا إضافة إلى السفينة المشهورة "أتوس" التي كانت محملة بالأسلحة باتجاه الجزائر، لكن الفرنسيون سيكتشفون أمرها فور وصولها إلى ميناء المرسى الكبير بوهران يوم 17 أكتوبر 1956، وهو ما أوجد فرصة سانحة للسلطات الاستعمارية من أجل القيام بحملة دعائية كبيرة وصلت حد المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر إلى جانب كل من بريطانيا والكيان الصهيوني، حاولت من خلاله فرنسا ثني الحكومة المصرية على إيقاف الدعم للثورة الجزائرية¹، لكن الحكومة المصرية سوف تواصل إمداد الثوار الجزائريين بالأسلحة والذخيرة بصورة مستمرة، حيث تواصلت هذه العملية خلال النصف الأول من سنة 1957 أين تم إرسال دفعات من الأسلحة عن طريق الحدود المصرية الليبية، تم خلالها تسليم أول شحنة خلال هذه السنة يوم 06 فيفري 1957 والتي تسلمها المناضل أحمد محساس².

قامت مصر أيضا بإمداد الجبهة الجزائرية بأربع دفعات من الأسلحة تسلمها أحمد سليم مندوب الجزائر بالقاهرة وبلغت حوالي 53 طنا من الأسلحة والذخيرة، ولتواصل تسليم الأسلحة رغم كل الضغوطات الخارجية، فسلمت كميتين من الأسلحة والذخيرة في الفترة الممتدة ما بين 16 و 26 جانفي 1958، وسلمت دفعة جديدة في 04 ماي 1959، ولتستمر هذه الإعانات العسكرية خلال فترة المفاوضات وحتى الاستقلال³.

وفي سياق ذي صلة قامت السلطات المصرية بمنح جوازات سفر للشباب المتطوع الراغب في الجهاد بالجزائر، وخصصت ميادين للتدريب العسكري يتدرب فيها الجزائريون على الخطط والتكتيكات الحربية، ومن أهم هذه المعسكرات التدريبية (معسكر كوبري القبة- معسكر الكتيبة 13- معسكر الهرم- معسكر أنشاص...)، حيث كان يشرف على هذه المراكز ضباط مصريون متخصصون⁴، وقد تلقى الجزائريون في هذه المراكز كل التقنيات الحربية، إضافة إلى طريقة صنع الأسلحة واستخدامها وتحضير الألغام وزرعها⁵.

الحكومة المصرية ساهمت أيضا في تكوين طيارين جزائريين من أجل تكوين جيش جزائري عصري، وكان عمر او عمران على رأس هذه المهمة حيث وجد كل التسهيلات و المعونة من طرف السلطات المصرية في هذا المجال من مدربين متخصصين وميادين للتدريب بقيادة الضابط فوزي قائد

¹ مقالاتي، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص 51-53.

² مريم الصغير، مرجع سابق، ص 205.

³ مقالاتي وليمش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص 55-56. وأيضا: جوبية، مرجع سابق، ص 270..

⁴ الهاشمي الطود، خيار الكفاح المسلح حوار سيرة ذاتية، سليكي أخوين، 2018، ص 218.

⁵ نفسه، ص 214.

الكلية العسكرية، أين كان الطلبة المتدربون يتكونون في كل ما هو عسكري وبالضبط في سلاح الطيران، حيث يمكنون ثلاثة سنوات في كلية هيلوبوليس الحربية يخضعون فيها لبرنامج علمي وعملي مكثف¹. وفي مجال آخر ولما حاولت سلطات الاحتلال تجويع الجزائريين من خلال حرق محاصيلهم الزراعية وقتل مواشيهم وتهجير السكان تابعت الحكومة المصرية هذا الموضوع وخصصت له أسبوعاً إعلامياً تضامنياً تولت خلاله أجهزة وزارة الشؤون الاجتماعية وبالتنسيق مع الهلال الأحمر المصري جمع تبرعات لفائدة الشعب الجزائري، قامت بعده بنقلها عبر الحدود. وفي ميدان الطب وأمام العجز الذي شهدته هياكل الثورة الجزائرية قامت الحكومة المصرية بتأهيل بعض الممرضات ضمن خلايا جبهة التحرير الوطني وأعدت برنامجاً لتدريبهن وذلك في أواخر جوان 1958، ولتتدعم بهن الثورة، حيث استقبلت الدفعة الأولى بعدد 35 ممرضة².

1-3-3. الدعم السياسي والدبلوماسي.

لم يقتصر الموقف المصري من الثورة الجزائرية في الدعم العسكري والمادي فقط بل حرصت القيادة المصرية أن يكون لها دور فعال في تدعيم ومساندة مشاركة وفود جبهة التحرير الوطني في كافة التظاهرات الدولية والإقليمية، وهو ما حصل. حيث ستلعب مصر دوراً ريادياً في إدراج القضية الجزائرية ضمن جداول أعمال هذه المؤتمرات مما أعطى للقضية الجزائرية وقعا عالمياً، أين ستتضمن معها شعوب إفريقيا وآسيا وأوروبا وهو ما ساهم في تقوية جبهة الثورة داخلها. وتعود بدايات الجهود المصرية في هذا المجال إلى مؤتمر باندونغمباين 18 و 24 أبريل 1955 أين كُلت الجهود المصرية بمشاركة الوفد الجزائري الذي يقوده آيت أحمد ومحمد يزيد كملاحظ ضمن وفد شمال إفريقيا، حيث كان لها الدور كذلك في كسب اعتراف المؤتمر بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري، وبحقه في تقرير مصيره، حيث أثار الرئيس عبد الناصر في هذا المؤتمر قضية شمال إفريقيا وألقى خطاباً ندد فيه بالاستعمار الفرنسي للجزائر، وهو ما مكن من كسب تضامن الدول الأفروآسيوية الحاضرة في هذا المؤتمر ومساندتها لحق هذه الشعوب في التحرر والاستقلال واستعجال الحكومة المصرية في البحث عن حلٍ سلمي لهذه القضايا³.

كما ستنال القضية الجزائرية دعماً آخر بفضل الحكومة المصرية في اللقاءات والمؤتمرات التي

¹ محمد قدور، الدعم المصري للثورة الجزائرية (1954-1962)، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المجلد الرابع، ع 03، جويلية 2022، ص 93.

² عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص 270.

³ مقالاتي ومليش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص 90.

شاركت فيها مصر لاحقاً (مؤتمر بربوني بيوغوسلافيا – مؤتمر التضامن الأفروآسيوي بالقاهرة أواخر ديسمبر 1957 -مؤتمر أكرا-مؤتمر منروفيا -مؤتمر تونس...) والتي سنتطرق إليها لاحقاً في إطار التضامن الأفروآسيوي مع الثورة، حيث ستثمر هذه الجهود المصرية في دعم تدويل القضية الجزائرية ومساندتها مادياً ومعنوياً، أين ستكون مصر وراء كل المساعي لدعم القضية الجزائرية أو للحصول على قرار تأييد لها أو استنكار الأعمال العسكرية الفرنسية في الجزائر، حيث استمرت هذه المساعي طوال فترة كفاح الشعب الجزائري وبلا فتور أو ضعف حتى تحقيق الاستقلال.

أما على مستوى دعم القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة فيرجع ذلك إلى تاريخ 05 جانفي 1956 عندما أرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى مجلس الأمن من أجل لفت انتباه أعضائه إلى الوضع في الجزائر باعتباره يمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين وأن فرنسا تحاول طمس هوية الشعب الجزائري جراء ممارساتها الاستعمارية¹.

فخلال الدورة الحادية عشر التي انعقدت خلال سنة 1956 تقدمت مصر ومجموعة الكتلة الأفروآسيوية بطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال هذه الدورة، حيث ألقى مندوب مصر عمر لطفي خطاباً قوياً ومؤثراً دافع فيه عن قضية الشعب الجزائري ومستنكراً ما يتعرض له من حملات إبادة ممنهجة، مذكراً بأن الجزائر كانت قبل 1830 بلداً مستقلاً له علاقات دبلوماسية مع عديد الدول وهو ما يفند الادعاءات الفرنسية القائلة بأن الجزائر لم تكن يوماً بلداً ذا سيادة وبأن المشكلة الجزائرية قضية داخلية فرنسية.

وعلى إثر اختطاف طائرة الوفد الخارجي للثورة تقدمت مصر بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة معية الدول الإفريقية والآسيوية تطالبه بالتدخل الفوري للإفراج عن المعتقلين وضمان سلامتهم².

ومع انعقاد الدورة الثانية عشر للأمم المتحدة في سبتمبر 1957 تقدمت مصر على يد ممثلها محمود فوزي لدى هيئة الأمم المتحدة بطلب إدراج القضية الجزائرية على جدول أعمالها، خاصة إياها بضرورة مناقشة القضية الجزائرية مستنداً على الأدلة القانونية التي تضع المشكلة الجزائرية في وضعها الدولي المناسب، حيث صرح في هذا الصدد قائلاً³ "إن للجزائر وضعاً دولياً لا بد من الاعتراف به، وعلى هذا نؤيد حق الجزائريين في تقرير مصيرهم لأن هذا حق أصيل للشعوب، أكدته مبادئ ميثاق الأمم

¹ نفسه، ص 111.

² فتحي الديب، مصدر سابق، ص 271.

³ مقالاتي، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص 118.

المتحدة ولا يمكن أن ينتقص منه ماتزعمه فرنسا من دعاوي خيالية".

واصلت مصر تأييدها للقضية الجزائرية على إثر انعقاد الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة عام 1959، حيث طالبت رفقة المجموعة الأفروآسيوية بإجراء مفاوضات مباشرة بين فرنسا وجبهة التحرير على أساس تقرير المصير والاستقلال، وطالب خلالها وزير الخارجية المصري محمود فوزي بإجراء استفتاء في الجزائر يمكن من خلاله تقرير مصيره، وهو نفس الموقف الذي تبناه أثناء مناقشة المشكلة الجزائرية في اللجنة السياسية أثناء انعقاد الدورة الرابعة عشر في النصف الثاني من 1959 حين أكد وقوف حكومته مع الوطنيين الجزائريين في معركتهم التي يخوضونها ضد فرنسا في سبيل تحقيق الاستقلال، أين هاجم الأمم المتحدة واتهمها بالسلبية والتقصير في معالجة القضية الجزائرية حاثا إياها ضرورة الضغط على الفرنسيين من أجل البدء في مفاوضات للوصول إلى تسوية سلمية ونهائية للقضية الجزائرية¹.

ليعود في الدورة الخامسة عشر المنعقدة في ديسمبر 1960 مطالبا الأمم المتحدة باتخاذ موقف واضح وعادل من القضية الجزائرية مناشدا إياها بالحزم في اتخاذ قراراتها بشأن الجزائر، وهو نفس ما أشار إليه الرئيس جمال عبد الناصر في كلمته أثناء مناقشة القضية الجزائرية على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة².

تواصل الدعم المصري للقضية الجزائرية خلال أشغال الدورة السادسة عشر للأمم المتحدة سنة 1961 رغم أن القضية الجزائرية قطعت أشواطاً مهمة نحو الاستقلال بعد رضوخ فرنسا للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني حول تحقيق الاستقلال أين ألقى عمر لطفي رئيس الوفد المصري بياناً أبرز فيه موقف الجمهورية العربية المتحدة من القضية الجزائرية مؤكداً أنها قضية عربية بالدرجة الأولى لهذا تأتي ضمن أولوياتنا، مشيراً إلى التعنت الفرنسي أثناء مفاوضاته مع جبهة التحرير الوطني من خلال عدم اعترافها بالمبادئ الأساسية لوحدة الأراضي الجزائرية ووحدة الشعب الجزائري، مطالباً في نهاية بيانه الأمم المتحدة بالإسراع في إيجاد حل للقضية الجزائرية الذي حسبه يكون فقط عن طريق اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر ضمن نطاق وحدتها الإقليمية³.

لقد كان المصريون يعتبرون القضية الجزائرية قضيتهم وأن حرية مصر واستقلالها لن يكتمل إلا باستقلال الجزائر، لهذا نجد أن القيادة المصرية قد سخرت ومنذ بداية الثورة كل إمكانياتها

¹ نفسه، ص ص 121-122.

² انظر خطاب الرئيس المصري جمال عبد الناصر في: مقالاتي، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 124-125.

³ نفسه، ص ص 126-127.

لدعمها، فتنوعت أشكال الدعم وعلى كافة الأصعدة العربية الأفريقية والآسيوية وعلى مستوى الأمم المتحدة، أين تمكنت مصر من أخذ الريادة في دعم القضية الجزائرية ونجح رهان قيادة الثورة ودبلوماسيتها لما اختارت مصر لتكون سندها ومرافقها إلى الاستقلال.

2- موقع القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الأفروآسيوية.

لقد كان قادة الثورة يدركون منذ البداية أن المعركة تدور في نطاق عالمي، وهو ما جعلهم يركزون كل جهودهم من أجل إخراج قضيتهم إلى الميدان العالمي "تدويل القضية الجزائرية" حتى يتسنى لها الاستناد إلى تضامن الحكومات والشعوب المؤيدة لقضية تحرير الشعوب.

لقد حاولت جبهة ت. و. استغلال الظروف المشتركة التي كانت تعيشها دول العالم الثالث واشتراكها في نفس محطات الكفاح والنضال من أجل المطالبة بحقوقها في تقرير مصيرها ومواجهة الاستغلال والاستعمار، فالتقت مبادئ وأفكار الجبهة والتي سطرتهَا غداة اندلاع الثورة مع المبادئ والأهداف التي نادى بها دول العالم الثالث خاصة الدول الإفريقية والآسيوية، لهذا كان بديهيا أن لا تكون ساحة السياسة الخارجية لجبهة ت. و. إلا سياسة إفريقية وآسيوية.

وفي هذا السياق وفي ظل ظروف الصراع والتكالب على مناطق النفوذ كان لابد للشعوب الصغيرة أن تستيقظ من سباتها بإبداء رأيها في أن تعيش بسلام وبعيدا عن كل الصراعات التي بدأ يعيشها العالم في ظل الثنائية القطبية وانقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين، والبداية من الاجتماع الذي انعقد في مؤتمر كولومبو - عاصمة سيريلانكا - في 05 أفريل 1954 والذي جمع رؤساء 05 دول¹، أين كان الهدف من عقده هو إنهاء الحرب الدائرة في الهند الصينية، حيث تم الإشارة أيضا إلى ضرورة تكثيف الجهود من أجل إيجاد الحلول لبعض القضايا خاصة التحررية منها، ثم اجتمعوا مرة أخرى في مدينة " بوقور " الاندونيسية يومي 28 و29 ديسمبر 1954 من أجل التحضير لانعقاد المؤتمر الذي سيعقد في باندونغ شهر 1955².

ومنذ الإعلان عن انعقاد هذا المؤتمر كثّف الوفد الخارجي للجبهة والمكون من آيت أحمد ومحمد يزيد نشاطه في بلدان جنوب شرق آسيا من أجل كسب دعم قوى مجموعة كولومبو وبوغور من أجل طرح القضية الجزائرية على الكتلة الأفروآسيوية وإدراج القضية الجزائرية فيه لكسب التأييد العالمي.

¹ الدول هي : الهند - اندونيسيا - برمانيا - باكستان - سيلان (سيريلانكا) .

² عبد القادر خليفي، المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية، مجلة المصادر، منشورات م.و.ب. ح. و. ث، مج 05، ع 08، ماي 2003، ص 244.

1-2. انعقاد مؤتمر باندونغ 18 – 24 أبريل 1955.

بعد استكمال التحضيرات وفي الموعد المتفق عليه أُنعقد مؤتمر باندونغ في 18 أبريل 1955 بحضور حوالي 600 مندوب جاءوا من مختلف دول إفريقيا وآسيا، حيث جمع هذا المؤتمر مناطق حساسة جغرافيا ومختلفة سياسيا واقتصاديا لكن جمعها هدف التحرر من الوصاية الأجنبية، وكان عدد الدول الحاضرة 29 دولة، كما دُعيت لحضوره خمس حركات تحريرية هي (تونس – المغرب الأقصى- الجزائر – قبرص – مفتي فلسطين) كأعضاء مراقبين¹. وقد شكلت الحركات الاستقلالية المغربية بعثة موحدة (بعثة شمال إفريقيا) متكونة من الزعيم التونسي صالح بن يوسف وعلال الفاسي وحسين آيت أحمد²، حيث حضروا جلسة اللجنة السياسية المخصصة لقضايا بلدانهم وطالبوا من خلال مذكرة موحدة – مرفقة بلمحق عن الجزائر – من الدول المشاركة في المؤتمر دعم حق الشعوب المغربية بما فيه الجزائر في تقرير مصيرها، كما طالبوا بطرح المسألة الجزائرية في الأمم المتحدة قصد تسجيلها ثم مناقشتها في الجمعية العامة³.

هذا وكان للوفد الجزائري نشاط حثيث في تعريف المؤتمرين بالقضية الجزائرية وفضح السياسة الاستعمارية، حيث تجاوب الحضور مع ملف الجزائر وأبدوا إعجابهم بنضال الشعب الجزائري وتأييدهم لقضيته، أين سيتجسد ذلك في اللائحة التي أصدروها لتأييد كفاح الشعوب المغربية، و القضية الجزائرية على وجه الخصوص وبمختلف الوسائل.

الوفد الجزائري لقي كذلك دعما ومساندة من عديد الدول العربية وفي مقدمتها مصر، حيث رمى زعيمها جمال عبد الناصر بكل ثقله من أجل دعم القضية الجزائرية وحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، منتقدا وبشدة الإجراءات التعسفية الفرنسية وممارساتها العدائية، ومنددا بالعزلة التي تفرضها فرنسا على الجزائر من خلال الادعاءات بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا⁴.

وقد كان حضور الجزائر كوفد ملاحظ في مؤتمر باندونغ أول انتصار دولي بحقه الوفد الخارجي لجبهة ت.و. حيث استطاع ممثلوها التحرك بكل حرية من أجل التعريف بالقضية الجزائرية وإقناع الوفود المشاركة بعدالة قضيتهم.

وقد أقر المؤتمر في ختام أشغاله مساندة شعوب بلاد المغرب بما فيها الجزائر في حقها في إدارة

¹ مختار مزراق، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 67. وعبد القادر خليفي، مرجع سابق، ص 244.

² Harbi, les archives, op,cit, P 174.

³ Ibid, p173.

⁴ عبد الله مقلاتي وصالح لميش، مصر والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 90.

شؤونها وتقرير مصيرها، كما التزم بدعم ملموس لكل الشعوب التي تناضل لأجل استقلالها، وفيما يلي نص اللائحة التي أصدرها المؤتمر بخصوص الوضع في شمال إفريقيا¹... نظرا لحالة الاضطراب السائدة في شمال إفريقيا ولرفض حق شعوب إفريقيا أن تقرر مصيرها بنفسها فإن المؤتمر الأسبوي الإفريقي يعلن تأييده لشعوب الجزائر، مراكش وتونس في أن تقرر مصيرها بنفسها وأن تعلن استقلالها، ويحث الحكومة الفرنسية بأن تعمد إلى وضع حل سلمي لقضايا هذه الشعوب دون تأخير"، كما أكد المشاركون أن الوفود التي حضرت المؤتمر تلتزم بتقديم مساعداتها المحسوسة لكل الشعوب المكافحة من أجل استقلالها².

وبهذا القرار تكون جبهة ت.و. قد كسبت أول معركة لها على الصعيد الدبلوماسي بعد تلك التي قد أحرزتها سابقا على مستوى الأقطار العربية، حيث كان هذا المؤتمر بمثابة شهادة ميلاد لدبلوماسية جبهة ت.و. وأول بوابة فُتحت في طريق تدويل القضية الجزائرية، أين كان أول انتصار هو مشاركة الوفد الخارجي كوفد ملاحظ وهو ماسيفتح آفاقا رحبة نحو إخراج القضية الجزائرية من ثنائية الصراع الفرنسي الجزائري وبالتالي ضمان مساعدة هذه الدول وأخرى في الوصول إلى تسوية عادلة لقضيتها، كما حققت الثورة هدفا آخر لها خلال هذا الحضور وهو اعتراف المشاركين بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري أين سيكون لهذا الاعتراف صدهاء الايجابي والقوي للثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي³.

أما أهم نتيجة تمخضت عن المؤتمر فهي توصيته بعرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة⁴ وإدراجها في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة على أساس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، حيث قدم المندوبون رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 29 جويلية 1955 للمطالبة بتنفيذ هذه التوصيات⁵.

وعلى اثر صدور هذه التوصيات من كتلة باندونغ بشأن القضية الجزائرية جن جنون السلطات الفرنسية حيث اعتبر رئيس حكومتها آنذاك ادغار فور هذه التوصيات بمثابة الطعن في

¹ أحمد سعيود، الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ التاريخي، مجلة المصادر، ع 12، منشورات م. و. د.ب.ح.و.ث. أول نوفمبر 1954، السداسي الثاني، ماي 2005، ص 145.

² جريدة المجاهد، ع 05، 05 جانفي 1958، ص 42.

³ أحمد سعيود، مرجع سابق، ص 146.

⁴ قدم الطلب مندوبو 14 دولة افريقية وآسيوية، وهذه الدول هي (مصر- ليبيا - سوريا - لبنان - العراق - السعودية - اليمن - أفغانستان - بورما - باكستان - الهند - تايلاند - أندونيسا - ليبيريا). ينظر : بوضربة، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ حيثياتها وانعكاساتها على مسار تدويل القضية الجزائرية، مجلة البحوث التاريخية، ع 01، مارس 2017، ص 19.

⁵ عبد القادر خليف، مرجع سابق، ص 252.

القرارات الدولية وتدخل سافرا في الشؤون الداخلية لفرنسا باعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ منها، منتقدا هذه الهيئة حيث صرح خلال الندوة الصحفية التي عقدها بباريس بأن " قرارات باندونغ كانتقاسية وجارحة فيما يتعلق بوجود فرنسا بالشمال الإفريقي فالمؤتمر كما قال قد خص بالذكر قضية القطر الجزائري والحال أن هذا القطر جزء لا يتجزأ من فرنسا"¹.

وعلى الرغم من الموقف الفرنسي الرافض لكل قرار يتعلق بالقضية الجزائرية إلا أن التضامن الإقليمي والعالمي تواصل في دعم القضية الجزائرية وتجاوبت بعدها الحركة الإفريقية وأعلنت دعمها لكل المبادئ المعلنة في مؤتمر باندونغ، حيث سيظهر ذلك جليا في المؤتمرات التي تلت مؤتمر باندونغ.

2-2. مؤتمر بربوني.

عقب مؤتمر باندونغ لقاء آخر أنعقد في بريوني بيوغوسلافيا يومي 18 و 19 جويلية 1956، حيث قدمت فيه جبهة ت.و.مذكرة الى الرؤساء (تيتو- نهرو- عبد الناصر) أكدت فيها على أهدافها السامية، مطالبة بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم²، حيث تدارس رؤساء الحكومات الثلاث الموقف في الجزائر وكانت قناعاتهم أن السيطرة الاستعمارية لم ولن تجلب إلا الأسى والدمار على الحكومات والشعوب، وأنها غير مرغوب فيها إطلاقا، لذلك أبدوا عطفهم وأعلنوا تأييدهم لرغبة الشعب الجزائري في التحرر، مباركين في الوقت نفسه كل الجهود والمفاوضات التي تهدف الى إيجاد حل عادل وسلمي للقضية الجزائرية³.

وقد أعطى هذا المؤتمر دفعا قويا للدبلوماسية الجزائرية وللثورة بصفة عامة، وهو ما عبرت عنه جريدة المجاهد حينما أكدت "... ولاشك أن هذا الانتصار الذي أحرزناه في مؤتمر بريوني يمثل تقدما واسعا في توسيع نطاق الاهتمام الدولي بحرب الجزائر، فهو يمكننا من ضبط الوسائل لإشعار العالم بجرائم فرنسا، ومن حق الجزائريين أن يعيشوا في سلام".

3-2. مؤتمر القاهرة.

أنعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة ما بين 26 ديسمبر 1957 و 01 جانفي 1958، وحضره 500 مبعوث يمثلون 44 دولة أفروآسيوية، حيث تدعمت فيه فكرة التضامن الأفروآسيوي مع القضية الجزائرية وتجسدت بوضوح خاصة وان المؤتمر انعقد بأرض عربية أصبحت قبلة للحركات التحررية⁴.

¹ أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في عامها الأول، مرجع سابق، ص 154.

² مقالاتي و صالح مليش، مرجع سابق، ص 91.

³ نفسه، ص 91.

⁴ دراسات وبحوث الملتقى الأول حول تطور الدبلوماسية الجزائرية من 1830 الى 1962، منشورات م. و. د. ب. ح. و. ث. أول نوفمبر 1954، سلسلة الندوات، 1998، ص 91.

وقد مثل الجزائر في هذا المؤتمر رئيس الوفد الخارجي للجنة الأمين دباغين رفقة 20 عضوا آخرين والذين استقبلوا استقبالا حارا من طرف الوفود المشاركة عكست المدى العظيم الذي بلغته الثورة التحريري¹، وقد أعلن المؤتمر تأييده التام لاستقلال الجزائر منددا بالحرب الاستعمارية وبالأساليب الوحشية المتبعة في هذه الحرب، أين طالب بالإفراج عن القادة المختطفين وجميع المعتقلين الجزائريين، كما طالب المؤتمر شعوب العالم باستنكار السياسة الاستعمارية داعيا إياها الى تنظيم المظاهرات والحملات الصحفية لهذا الغرض، وبأن تتولى هذه الشعوب الدفاع عن القضية الجزائرية في المنظمات الدولية².

كما أوصى المؤتمر بأن يكون يوم الثلاثون مارس من كل سنة يوما للتضامن مع الشعب الجزائرية، وطالب بتكوين لجنة لتحرير الجزائر وتقديم المساعدة الفعالة للجانين الجزائريين، مناشدا الدول الإفريقية والآسيوية محاولة التأثير على فرنسا لإنهاء حرب الجزائر، و بذل المساعي لدى الحكومات الغربية الأخرى كي تكف عن مساعداتها لفرنسا³.

ولقد أعطى هذا المؤتمر دفعا جديدا للقضية الجزائرية مُظهرها التقدم الذي بلغته حرب التحرير رغم الضغط الذي تمارسه فرنسا وحلفاءها من أجل التضييق على الثورة، أين قام الوفد الجزائري كذلك بتكثيف اتصالاته مع المشاركين في المؤتمر، حيث شرحوا جوانب القضية الجزائرية، وكان من نتائج هذا المؤتمر تنظيم أسبوع إفريقي للتضامن مع الشعب الجزائري يوم 30 مارس 1958 في مختلف العواصم الإفريقية والآسيوية، حيث تقدمت الكتابة العامة للمنظمة الإفروآسيوية الى جميع الدول الإفريقية والآسيوية بتنظيم حملات دعاية وشرح للقضية الجزائرية عبر مختلف وسائل الإعلام والمعارض، الى جانب فضح الممارسات اللاإنسانية التي يقوم بها المحتل الفرنسي في حق الشعب الجزائري الأعزل⁴.

كما أنه وفي السياق ذاته انعقد مؤتمر الشباب الإفريقي بالقاهرة في الفترة الممتدة ما بين 02 و 08 فيفري 1958 والذي بحث في عدة قضايا من بينها نضال الشعوب في القارتين الإفريقية والآسيوية، أين تقرر فيه تقديم كل المساعدة والدعم لحركات التحرر الوطنية في القارتين ومنها الجزائر⁵.

¹ عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج 03، مرجع سابق، ص 131.

² جريدة المجاهد، ع 16، "بعد مؤتمر القاهرة" 10 جانفي 1958، ص 02.

³ نفسه، ص 02.

⁴ جريدة المجاهد، ع 21، "يوم الجزائر كما حددته السكرتارية العامة"، 01 أفريل 1958، ص 03.

⁵ عيسى ليتيم، دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية (1954 - 1962)، أطروحة

4-2. مؤتمر آكرا.

أُنْعِد هذا المؤتمر في العاصمة الغانية آكرا بتاريخ 15 أبريل 1958، وحضره أكثر من 300 مندوب يمثلون 62 هيئة شعبية في إفريقيا، وقد حضر وفد الجبهة وكان ممثلاً في خمسة أعضاء سلموا مذكرة إلى أمانة المؤتمر طالبوا فيها تأييد الدول الإفريقية والأسبوية لكفاح الشعب الجزائري، وضرورة الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إيقاف دعمها لفرنسا، وأن تقف موقف الحياد بين طرفي النزاع¹.

المؤتمر عبر كذلك عن انزعاجه من استمرار التعنت الفرنسي في رفض أي حوار حول القضية الجزائرية، معتبراً أن هذا الموقف من شأنه أن يهدد السلم والأمن العالميين رغم النداءات الأممية التي تحث على وجوب إيجاد حلول سلمية للقضية الجزائرية، خاصة عرض الوساطة المقدم من طرف حكومتي تونس ومراكش²، كما ناشد المؤتمر الشعوب المحبة للسلام من أجل الضغط على فرنسا لقبول تسوية عادلة للقضية الجزائرية، وأوصى الدول الإفريقية المستقلة بضرورة أن يقوم ممثلوها على مستوى الأمم المتحدة بالتعريف بالقضية الجزائرية، داعياً الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها وأن تضغط من أجل إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية والدعوة إلى إجراء مفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة ج.ج. في أقرب وقت، كما أنه ويهدف تنسيق الجهود الإفريقية والعالمية وتوحيدها قرر المؤتمر تشكيل وفد إفريقي يجوب عواصم الدول من أجل التشهير والتعريف بالقضية الجزائرية وجلب التأييد لها³.

5-2. مؤتمر منروfia.

دائماً وفي إطار التضامن الإفريقي والأسبوي ونصرة القضية الجزائرية اجتمع وزراء خارجية الدول الإفريقية (ليبيريا - السودان - ليبيا - المغرب - غينيا - الحبشة - مصر وحكومة الجزائر المؤقتة) في منروfia عاصمة ليبيريا من 04 إلى 08 أوت 1959، حيث ندد ممثل مصر " حسين ذو الفقار صبري " بالجرائم الفرنسية المرتكبة في حق الجزائريين خاصة بعد أن قررت فرنسا جعل الصحراء الجزائرية حقلاً لتجارها النووية، أين أوصى المؤتمر في قراراته بالاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، مطالباً فرنسا سحب جيوشها من الجزائر والدخول في مفاوضات مع

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 01، 2016، ص 456.

¹ مقالاتي وصالح لميش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص 95.

² جريدة المجاهد، ع 34، " الدبلوماسية الناشئة تسجل انتصاراً دبلوماسياً أكيدا أمام الأمم المتحدة "، 24 ديسمبر 1958.

³ مقالاتي وصالح لميش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص 96.

الحكومة المؤقتة ج.ج.¹، كما ندد المؤتمر بما تقدمه دول أعضاء الحف الأطلسي من إعانات لفرنسا في حربها بالجزائر مستنكرا استخدام الجنود الأفارقة في قتل إخوانهم بالجزائر، وألح على الدول المستقلة من أجل مواصلة دعم القضية الجزائرية دبلوماسيا ومنحها مساعدات مادية.

واستجابة لهذه النداءات اعترفت حكومات كل من غانا وغينيا بالحكومة المؤقتة ج.ج.، وهو ما يعتبر انتصارا جديدا للثورة الجزائرية وأيضا دليلا على قوة التضامن والوحدة بين الشعوب والحكومات الإفريقية، أين قدمت ضربة موجعة للدعاية الاستعمارية المضللة، والتي حاولت اللعب على وتر التفرقة بين إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء²، كما أن المؤتمر عرف أيضا ولأول مرة رفع العلم الوطني وبصفة رسمية وهو ما يمثل انتصارا دبلوماسيا آخرًا لجبهة التحرير الوطني.

6-2. مؤتمر تونس.

انعقد هذا المؤتمر في تونس في الفترة الممتدة ما بين 25 و30 جانفي 1960 وحضرته عدة وفود تمثل مختلف النقابات والهيئات المختلفة في البلاد الأفريقية، وقد شكل الوضع في الجزائر محور الاهتمام، أين ألقى ممثل الوفد الجزائري أحمد بومنجل خطابا ذكر فيه³ " أنه على بُعد 100 كم من هنا تجري حرب مفروضة على الشعب الجزائري منذ أكثر من 06 سنوات من أجل انتزاع حقه في الاستقلال، وأنه على بعد 180 كم من هنا توجد مدرسة للتعذيب يمارس فيها الاستعمار أبشع أنواع التعذيب على شعب أعزل"، داعياً الأفارقة إلى الوقوف بجانب الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الذي هو جزء من كفاح الشعوب الأفريقية المكافحة في سبيل الحرية والاعتناق البشري.

وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات كانت هي نفسها النقاط التي أثارها بومنجل في تدخله والتي تمثلت في دعوة الدول الأفريقية التي لم تعترف بالحكومة المؤقتة إلى الاعتراف بها في أقرب وقت ممكن، إضافة إلى رصد مساعدات ومساهمات منتظمة من ميزانية الدول الإفريقية لفائدة جبهة التحرير⁴، وطالب كذلك بوضع حد للأحداث الدامية في الجزائر بمشاركة المتطوعين الإفريقيين في الكفاح المسلح الجزائري ومناشدا الأمم المتحدة بإقامة السلام والاعتراف باستقلال الجزائر⁵.

كما وجه المؤتمر رسالة إلى الرئيس الأمريكي يشرح فيها خطورة الدعم الأمريكي لفرنسا

¹ جريدة المجاهد، ع 66، " مؤتمرات إفريقيا وآسيا"، 18 أبريل 1960، ص 03.

² جريدة المجاهد، ع 48، " منوفيا انتصار جديد للجزائر " 10 أوت 1959، ص 03.

³ جريدة المجاهد، ع 61، " الجزائر خط الدفاع الأمامي عن القارة الإفريقية"، 08 فيفري 1960، ص 06.

⁴ وفي هذا الصدد قدمت حكومة غينيا مبلغ 5000 جنيه إسترليني، وقدمت النقابة العمالية الغينية مبلغ 176000 جنيه، فيما قدمت حكومة إثيوبيا مبلغ 50000 دولار إثيوبي، و 10000 جنيه من حكومة غانا، و 19.000.000 فرنك فرنسي من السودان: للاستزادة ينظر: عيسى ليتيم، مرجع سابق، ص ص 551-552.

⁵ مقالاتي وصالح لميش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص 98.

وتأثيراته على السلم في المنطقة وفي العالم ككل، مناشدا إياه اتخاذ إجراءات من شأنها المساهمة في تحقيق السلم والأمن بالجزائر¹.

7-2. مؤتمر كوناكري.

انعقد هذا المؤتمر في " كوناكري " العاصمة الغينية في الفترة الممتدة من 12 إلى 15 أبريل 1960م وضم المؤتمر حوالي 70 وفدا من القارتين، في ظرف كانت فيه الشعوب الإفريقية والآسيوية في مرحلة متقدمة من التضامن والتأييد للحركات التحررية خاصة بعد أن نالت كل الشعوب في القارتين استقلالها، وقد مثل الجزائر المفكر فرانز فانون² الذي اختير كنائب لرئيس المؤتمر إسماعيل توري رئيس الدولة الغينية، وهو مادل على قوة ومكانة الثورة في العالم الأفروآسيوي³، وقد وجه المؤتمر رسالة إلى رؤساء الحكومات الأعضاء في الرابطة الفرنسية الإفريقية من أجل سحب جنودهم الذين يحاربون إلى جانب القوات الفرنسية بالجزائر، مستنكرا في الوقت نفسه السياسة الاستعمارية، كما قرر المؤتمر تأليف جيش إفريقي آسيوي للاشتراك في تحرير الجزائر وتقديم الدعم لأي أمة إفريقية أو آسيوية تناضل من أجل التحرر⁴.

8-2. مؤتمر الدار البيضاء.

أنعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة ما بين 04 الى 08 جانفي 1961 بمدينة الدار البيضاء المغربية، وبدعوة من ملك المغرب محمد الخامس حضر رؤساء كل من (مصر - غانا - مالي - غينيا - ممثل حكومة سيلان - وزير خارجية ليبيا وممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة)، وقد بحث المؤتمر في شؤون القضايا الإفريقية القضية الجزائرية على وجه الخصوص و التي أعلن المؤتمر بشأنها تأييدهم المطلق للشعب الجزائري في قضيته⁵.

كما ناشد المؤتمر دول الحلف الأطلسي من أجل الكف عن مساعداتها لفرنسا، مطالبا من الدول المستقلة زيادة دعمها الدبلوماسي والمادي للحكومة المؤقتة، كما تم رفض أي اقتراح يوصي

¹ عيسى ليتيم، مرجع سابق، ص 553.

² ولد الدكتور فرانز فانون في جزر المارتينيك سنة 1925، واصل تعليمه في فرنسا وتخرج طبيا نفسيا، تم تجنيده أثناء الحرب العالمية الثانية وعمل طبيبا بمستشفى الأمراض العقلية بالبيدة من 1953 الى 1957، أظهر تعاطفا كبيرا مع القضية الجزائرية واستقال من منصبه وانضم الى الثورة، سافر الى تونس وشارك في نشاط الثورة بالخارج وأول عمل قام به هو المساهمة في تحرير جريدة المجاهد، ثم عمل طبيبا في صفوف جيش الحدود، عين ممثلا للثورة في مؤتمر كوناكري وأيضا ممثلا دائما للحكومة المؤقتة في غانا، توفي في نوفمبر 1961 بعد صراع مع المرض. أنظر: طافر نجود، مرجع سابق، ص ص 291-292.

³ خليفي عبد القادر، مرجع سابق، ص 254.

⁴ مقالاتي وصالح لميش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص 99.

⁵ جريدة المجاهد، ع 87، " مؤتمر الدار البيضاء قوة التضامن العربي الإفريقي "، 16 جانفي 1961، ص 12.

هذا وقد عبر المؤتمر من خلال قراراته بوضوح عن تجسيد مشاعر التضامن والوحدة مع الشعب الجزائري خاصة وأن المؤتمر كان فرصة للقاء عدد من رؤساء الدول الإفريقية المستقلة حديثاً، وهو مؤشر في طريق سير حركة التحرر العربي نحو تحقيق الأهداف الكاملة للشعوب المستعمرة، كما سمح اللقاء أيضاً بالتعرف الدقيق على قضايا المغرب العربي عامة والقضية الجزائرية على وجه الخصوص¹.

كما تدعمت القرارات باقتراح ملك المغرب محمد الخامس تنظيم ميثاق لجميع الدول الإفريقية يهدف إلى القضاء على الاستعمار وتصفيته بإنشاء جمعية استشارية تتولى تنسيق السياسة العامة في القارة مستقبلاً ويكون هدفها الرئيسي تصفية القارة الإفريقية من الاستعمار من خلال تجنيد كل الوسائل بغية تحرير الأراضي التي لا تزال تحت نير الاستعمار، والعمل على تقوية الدول حديثة الاستقلال والدفاع عنها وبناء وحدة إفريقية، إضافة إلى منع إجراء التجارب النووية بالقارة².

9-2. مؤتمر القاهرة.

أنعقد هذا المؤتمر ما بين 25 إلى 30 مارس 1961، وقد ضم هذا المؤتمر حوالي 300 عضواً يمثلون 69 منظمة سياسية وعملية، وهو المؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية بعد مؤتمري أكرا وتونس³، وقد قدم ممثل الوفد الجزائري أحمد بومنجل الذي كان أول من تناول الكلمة تقريراً عن أبرز تطورات الثورة الجزائرية، والعرض المقدم من طرف ديغول بخصوص التفاوض، أين أشار إلى قبول الحكومة المؤقتة ج.ج. لهذا العرض بهدف إيجاد حل سلمي يحقق الحرية والسيادة للشعب الجزائري، كما أشار إلى إمكانية فشل هذه المحادثات بسبب المطامع الفرنسية في الصحراء الجزائرية ورغبتها في الاحتفاظ بقواتها وقواعد لها في الجزائر، حيث طالب بومنجل من الشعوب الإفريقية مساعدة المفاوضين⁴.

وكانت مخرجات هذا اللقاء هي نفسها تدخلات رئيس الوفد الجزائري، حيث أعلن المؤتمر أن تقرير المصير للشعب الجزائري هو السبيل الوحيد الكفيل بتحقيق السلم والاستقرار بالجزائر، واضعاً الثقة أيضاً في قرار الحكومة المؤقتة ج.ج. في دخول المفاوضات مع الطرف الفرنسي لكن مشدداً على الوحدة الترابية باعتبار الصحراء من الأراضي القومية الجزائرية، كما طالب المؤتمر الدول

¹ عبد الله مقلاتي، ليش، مرجع سابق، ص 100.

² حسن تحسين، منظمة الدول الإفريقية نشأتها وميثاقها، دار الكتاب العربي للنشر، مصر، د.ت. ط، ص 11-12.

³ جريدة المجاهد، ع 93، "المؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية" 10 أبريل 1961، ص 09.

⁴ نفسه، ص 06.

الإفريقية بزيادة مساعداتها المادية والدبلوماسية للثورة الجزائرية¹.

لقد أثبت مؤتمر القاهرة تصميم الشعوب الإفريقية على التمسك بسيادتها واستقلالها الكامل²، حيث ناقش المؤتمر لأول مرة موضوع الاستعمار الجديد في إفريقيا والصعوبات التي تتلقاها الدول حديثة الاستقلال خاصة تكبيلها بواسطة الاتفاقيات الثنائية مع الدول الاستعمارية، وغياب قاعدة تنموية تركز عليها هذه الدول في بناء اقتصادياتها بعيدا عن احتكار الرأسمال الأجنبي وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على مستقبل هذه الدول، أين خرج المؤتمر بمجموعة من التصورات والحلول يمكن أن تساهم في تجاوز هذه المعضلات³.

3- القضية الجزائرية والأمم المتحدة.

لقد ارتكزت إستراتيجية جبهة التحرير الوطني بعد تفجير الكفاح المسلح إلى تنويع وسائل كفاحها ضد المحتل الفرنسي، إضافة إلى العمل على تقويض أركان فرنسا بالداخل نجد بأنها سعت إلى تدويل القضية الجزائرية والخروج من ثنائية الصراع وهي بذلك تهدف إلى تقويض أسس قيام الحركة الاستعمارية الفرنسية الزاعمة بأن الجزائر قطعة فرنسية وإخراجها من الحصار الذي فرضه عليها الاستعمار منذ قرن وربع القرن من الزمن.

هذا وقد تصدرت مسألة تدويل القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة لائحة أولويات السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني رغم صعوبة المأمورية في مواجهة دبلوماسية فرنسية متمرسة و نظراً كذلك للتموقع القوي لفرنسا في مجلس الأمن الدولي بحكم أنها من الأعضاء الخمس الدائمين الذين يتمتعون بحق النقص - الفيتو - لذلك نجد أن الجبهة ستركز جهودها التدويل القضية الجزائرية على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكما تطرقنا سابقاً إلى أن أولى الجهود الدبلوماسية اتجهت القضية الجزائرية في الأمم المتحدة كانت بمبادرة من الجامعة العربية التي كلفت المملكة العربية السعودية بأن ترفع القضية الجزائرية إلى مجلس الأمن، وهو ما حصل حيث أرسلت مذكرة الدول العربية إلى مجلس الأمن في 05 جانفي 1955 من أجل لفت انتباه أعضائه إلى الوضع الخطير في الجزائر باعتباره يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين، إلا أن المذكرة ورغم الحقائق التي حملتها لم تلق الاهتمام والصدى اللازمين بين أعضاء

¹ مقالاتي وصالح لميش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، مرجع سابق، ص 101.

² ففي باب التضامن الإفريقي أعلنت دول كل من (الجمهورية العربية المتحدة- تونس المغرب-ليبيا- غانا) في 19 جانفي 1962 مقاطعتهم للندوة الإفريقية التي ستُعقد في لاغوس النيجيرية يوم 22 جانفي 1962 بسبب عدم توجيه الدعوة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للمشاركة فيها.

³ للاستزادة في هذه التصورات والحلول يُنظر: عيسى ليتيم، مرجع سابق، ص 555.

ولم يُثن هذا تجاهل جهود جبهة التحرير الوطني في سبيل نصرة قضيتنا وإيصالها إلى العالمية، حيث نجد بأنها ستكتشف نشاطها في هذه الفترة أين اتصلت بقوى كولومبو التي كانت تهيأ لعقد مؤتمرها الأول في باندونغ ثم المشاركة فيه بوفد ملاحظ، أين استجابت القوى المشاركة في المؤتمر لاقتراح الوفد الجزائري بضرورة التقدم بطلب رسمي إلى الأمم المتحدة لبحث مشكلة الجزائر على أساس مبدأ تقرير المصير.

- الدورة العاشرة للأمم المتحدة (من 20 سبتمبر إلى 20 ديسمبر 1955).

لقد كُلت الجهود العربية التي شكلت على الدوام المجال الطبيعي لتسيق ودعم النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، وبعد انعقاد مؤتمر باندونغ بتقديم 14 دولة من كتلتها في 26 جويلية 1955 طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة التي ستعقد في سبتمبر من نفس السنة، أين استندت الدول الموقعة على هذا الطلب إلى روح ميثاق الأمم المتحدة وإلى القرار 637 من ميثاقها والذي يؤكد على حق تقرير المصير كشرط مسبق وأساسي للتمتع بجميع الحقوق الأساسية، كما تطرقت المذكرة إلى الوضعية الخطيرة التي تعيشها الجزائر بسبب أعمال القمع التي تمارسها وتفرضها السلطات الفرنسية².

ولقد تميزت الدورة العاشرة بمناقشاتها الحادة حول إشكالية تسجيل أو عدم تسجيل القضية الجزائرية ومدى اختصاص وأهلية الهيئة الأممية للنظر في هذه القضية، فالوفد الفرنسي كان يرى أن عرض القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العمومية والشروع في مناقشتها هو أمر خطير ومخالف لنصوص ميثاق الأمم المتحدة، زاعما بأنها قضية داخلية تخص فرنسا دون غيرها مستندا إلى المادة الثانية من الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص صراحة على عدم أهلية الأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول في حالة نشوب نزاع³.

وبعد مناقشات مستفيضة وبين مؤيد ومعارض لعرض القضية الجزائرية تمكنت الكتلة الافروآسيوية من ترجيح الكفة لصالحها بعد أن عُرض موضوع القضية الجزائرية يوم 30 سبتمبر 1955 على التصويت، حيث جرى التصويت بالموافقة على إدراجها ب 28 صوتاً مقابل 27 صوتاً وامتناع 05 دول أخرى عن التصويت⁴.

¹ جريدة المجاهد، ع 10، " تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة " 05 سبتمبر 1957، ص 09.

² Khalfa Mameri, Les Nations Unies Face la Questions Algériennes 1954-1962, Ed, ENAG, Algérie, 2012, pp 22-23.

³ سليمان الشيخ، مصدر سابق، ص 437.

⁴ يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين، مرجع سابق، ص 286.

وقد أثار هذا القرار غضب الوفد الفرنسي الذي قدم احتجاجاً عنيفاً على ما أسماه التدخل الأممي في قضية داخلية، وقرر عدم المشاركة في باقي أشغال الدورة وانسحب منها، حيث صرح رئيس الوفد الفرنسي بيناي-Piney قائلاً "أن الحكومة الفرنسية تعتبر كل ما صدر عن الأمم المتحدة باطلاً ولا قيمة لكل التوصيات التي ستُتخذ في هذا الشأن"¹.

إن قرار الوفد الفرنسي بالانسحاب دفع الجمعية العامة إلى إحالة الموضوع مرة أخرى إلى اللجنة السياسية، أين حاولت بعض الدول إيجاد وسيلة تُرجح بها طرح الوفد الفرنسي، فقدمت كل من الشيلي- الإكوادور- كولومبيا- كوبا يوم 23 نوفمبر مشروع قرار لشطب القضية الجزائرية من جدول الأعمال بحجة أن القضية الجزائرية ليست من اختصاصها، أين لقي هذا المشروع معارضة من طرف الدول الأفروآسيوية، ليقوم بعدها ممثل الهند "كريشنا مينون" بتقديم مشروع قرار يقضي بإعراض المنظمة الدولية عن عدم مناقشة القضية الجزائرية هذه السنة، مع احتفاظ الدول المعنية بحق إثارتها من جديد وطرحها على المنظمة الأممية متى دعا الأمر لذلك، وهو ما تم. حيث اعتمدت اللجنة السياسية هذا القرار وصادق عليه بالإجماع من طرف الجمعية العامة وأُجلت القضية الجزائرية إلى الدورة القادمة².

ومهما يكن من أمر ومهما كانت النتيجة التي وصلت إليها القضية الجزائرية في هذه الدورة فإنه وبمجرد ذكر القضية الجزائرية في مثل هكذا محفل واحتدام النقاش حولها والاهتمام الكبير الذي حظيت به يعتبر انتصاراً كبيراً لجبهة التحرير الوطني ودبلوماسيتها الفتية والتي ستفتح لها الآفاق مستقبلاً لفرض وجهة نظرها في الدورات المقبلة.

الدورة الحادية عشر (12 نوفمبر 1956 – 08 مارس 1957).

واصلت الكتلة الأفروآسيوية جهودها لعرض القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة، حيث عرف منتصف سنة 1956 وقبل حلول موعد افتتاح أشغال الجمعية العامة قيام 13 دولة أفروآسيوية بتقديم طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر للأمم المتحدة، لكن مجلس الأمن رفض طلب مناقشة القضية بأغلبية سبعة أصوات مقابل اثنان وامتناع اثنان آخران عن التصويت³.

كما تقدم الوفد الأفروآسيوي في الفاتح من أكتوبر 1956 بطلب تسجيل القضية الجزائرية على جدول

¹ عمار ملاح، مرجع سابق، ص 226.

² يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين، مرجع سابق، ص 288.

³ Khalfa Mameri, op, cit, p 85.

أعمال هيئة الأمم المتحدة، أين وقّع الطلب 15 دولة أعقبه تسليم الوفد الجزائري يوم 12 نوفمبر من نفس السنة مذكرة لرئيس الدورة زكي فيها طلب تسجيل القضية الجزائرية الذي تقدمت به الكتلة الافروآسيوية، أملين منها دراسة القضية الجزائرية، أين ستُتَوَجَّه هذه المساعي بالإضافة إلى التطورات التي عرفتها القضية الجزائرية بداية من اختطاف طائرة الوفد الخارجي

والعدوان الثلاثي على مصر في قبول تسجيل القضية الجزائرية يوم 15 نوفمبر 1956 في جدول أعمال الأمم المتحدة رغم المعارضة الفرنسية التي أعاد ممثلها السيد بيناي عدم اعتراف سلطات بلاده بأهلية الأمم المتحدة للنظر في هكذا قرارات، وأن الصراع في الجزائر خارج اختصاص هذه المنظمة¹.

وبتاريخ 13 و 14 فيفري 1957 بدأت اللجنة السياسية مناقشتها للقضية الجزائرية، حيث تمسكت فرنسا بموقفها السابق فيما تقدمت 18 دولة أفريقية وآسيوية في بداية النقاش بمشروع قرار رقم 195 يتكون من ثلاثة مشاريع قرارات تنص على أن تطلب الجمعية العامة من فرنسا الاستجابة إلى رغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقه الأساسي في تقرير مصيره، وتدعوا فرنسا والشعب الجزائري إلى الدخول في مفاوضات لإيقاف القتال وإيجاد تسوية سلمية للخلاف بينما طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، ورغم أن المشروع كان معتدلاً في طرحه إلا أنه لم يحصل على الأغلبية أثناء طرحه على التصويت².

وعلى إثر سقوط هذا المشروع تقدمت دول اليابان- الفلبين-نوتاي-لاند بمشروع قرار آخر معدل رقم 199 إلى اللجنة السياسية تدعو إلى توحيد الجهود بين طرفي النزاع من أجل الوصول إلى حل عادل طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، معبرة عن أملها في أن تسعى فرنسا والشعب الجزائري بواسطة المفاوضات لإنهاء إراقة الدماء وإيجاد تسوية سلمية للمصاعب الحالية، حيث تمت الموافقة على هذا القرار بأغلبية 37 صوتاً ضد 27 صوتاً وإمساك 13 عن التصويت، كما تقدمت ستة دول أخرى³ بمشروع قرار رقم 197 كان نصه كالآتي "إن الجمعية العامة بعد أن استمعت إلى المندوب الفرنسي والمندوبين الآخرين ناقشت قضية الجزائر وتعبر عن أملها في الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي للقضية، وقد تمت المصادقة على هذا المشروع بأغلبية 41 صوتاً ضد 33 وامتناع 03 آخرين⁴، أوصت على إثرها اللجنة السياسية بعرض المشروعين معا على أنظار الجمعية العامة، حيث لم يحصل أي منهما على أغلبية الثلثين المطلوبة، وهو مادفع الدول صاحبة المشروعين إلى تقديم مشروع مشترك رقم

¹Ibid, pp 85-86.

² يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين، مرجع سابق ص ص 289-290.

³ هذه الدول هي : إيطاليا - الأرجنتين - البرازيل - بيرو - كوبا - جمهورية الدومينيكان.

⁴Khalfa Mameri, op, cit, pp92-93.

1012 عبرت فيه عن أملها في روح التعاون بين طرفي النزاع للوصول إلى حل سلمي وديمقراطي عادل بواسطة الوسائل المناسبة ووفقاً لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة، حيث نال هذا القرار موافقة الأغلبية بمجموع 77 صوتاً ضد لاشي¹.

وعلى إثر صدور هذا القرار وجهت جبهة التحرير الوطني بياناً إلى الأمم المتحدة تطالب فيها بضرورة أن تحكم بنفسها على الوضع في الجزائر وتطوراتها وتتخذ موقفاً محدداً وحاسماً بصفتها الحارس الأمين على ميثاقها².

ولقد أثبتت هذه الدورة تصاعد دبلوماسية جبهة ت.و. حيث أن التقدم الذي صاحب مناقشة القضية الجزائرية قد أنهى مرحلة النقاش السلبي وأخرج القضية الجزائرية من ثنائية الصراع ووضع حداً للمزاعم الفرنسية بعدم اختصاص وأهلية الأمم المتحدة في مناقشة القضية الجزائرية، حيث سيُمكنها ذلك من كسب بُعد دولي وستصبح أحد انشغالات المجتمع الدولي بعد أن أثبتت النقاشات وجود طرفين متحاربين وشعبيين مختلفين تمام الاختلاف.

الدورة الثانية عشر (17 سبتمبر – 14 ديسمبر 1957).

بعد الإنجاز الذي حققته القضية الجزائرية في الدورة الحادية عشر والمتمثل في صدور أول قرار للجمعية العامة حول المشكلة الجزائرية، وأمام تصاعد الكفاح الجزائري ومساعي دبلوماسية الجبهة في مختلف عواصم العالم للتعريف بالقضية الجزائرية والسعي لكسب أصوات دولية جديدة. وأمام التطورات التي كانت تشهدها الحرب داخل الجزائر أين اشتد لهيب الحرب والإرهاب الفرنسي منذ 1957 وبشكل مهول، وعلى إثر البرقية التي بعث بها رئيس الوفد الخارجي للثورة محمد الأمين دباغين إلى الكاتب العام لهيئة الأمم المتحدة يُلفت فيها انتباهه لحرب الإبادة التي تشنها سلطات الاحتلال، وأيضاً التقرير المفصل الذي أعطاه الوفد الخارجي المشارك في الدورة إلى أعضاء المجموعة الأفروآسيوية تقدمت 22 دولة من الكتلة بطلب إدراج القضية الجزائرية في الدورة 12 للأمم المتحدة، حيث ذكرت أن الطرف الفرنسي لم يُبد أي رغبة في تطبيق القرار رقم 1012³.

وبناء على هذا الطلب شرعت اللجنة السياسية يوم 28 نوفمبر 1957 في بحث القضية الجزائرية حيث قُدم خلالها مشروعان، الأول كان من طرف 17 دولة أفروآسيوية وهو القرار رقم 194 الذي ينص على أن "تعترف الأمم المتحدة بمبدأ حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري... وتدعو

¹Ibid, p94.

²عبد الكامل جويبة، مرجع سابق، ص 362.

³أحمد سعيود، مرجع سابق، ص 81.

إلى المفاوضات للوصول إلى حل يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. " أما المشروع الثاني فتقدمت به سبعة دول وينص على أن¹ « الجمعية العامة للأمم المتحدة تعود إلى الإعراب عن أملها في إمكانية الوصول إلى حل سلمي وديمقراطي عادل بروح من التعاون وعن طريق الوسائل المعقولة طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ".

ونظراً للتدمير الكبير الذي ساد الكتلة الافروآسيوية جراء رفض مشروعها تقدمت ثلاث وفود يوم 06 ديسمبر 1957 (النرويج- كندا- ايرلندا) بتعديلين له ينص الأول على حذف الفقرة المتعلقة بالاعتراف بتقرير المصير للشعب الجزائري وتضع مكانها " الشعب الجزائري له حق العمل من أجل مستقبله بطريق ديمقراطي "، إضافة إلى حذف التوصية الأخيرة منه ووضع الفقرة التالية " اقتراح مناقشات فعالة من أجل حل الموقف المضطرب الحالي ومن أجل الوصول إلى حل يتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة "².

وقد رفضت الجمعية العامة المصادقة على هذا المشروع بأغلبية 37 صوتا ضد 36 صوتا فيما امتنعت 06 دول عن التصويت.³

وبعد مناقشات طويلة توصلت الجمعية العامة إلى قرار وسط نال رضا أغلبية الوفود ونص على⁴ " أن الجمعية العامة بعد أن ناقشت المسألة الجزائرية وبالإشارة إلى قرارها في 15 فيفري 1957 تعبر مرة أخرى عن اهتمامها بالحالة في الجزائر وأنها علمت بالعرض المقدم من طرف ملك المغرب الأقصى والرئيس التونسي لوساطتهما وبذل مساعيهما الحميدة لحل المشكلة وهي بذلك تعبر عن رغبتها في روح التعاون الفعال بأن تبدأ المحادثات وباستخدام وسائل أخرى لهدف الوصول إلى حل يتفق مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إثره بالإجماع على هذا المشروع يوم 10 ديسمبر 1957.

ويبدو أن موافقة الكتلة الافروآسيوية على نص هذا المشروع جاءت لأنه استجاب للقرارات التي اقترحتها في مشروعها السابق وأبرزها:

✓ اعتبار القضية الجزائرية قضية دولية تتطلب تدخل الهيئة الأممية وهي في صلب اختصاصاتها.

✓ تسجيل قبول عرض الوساطة المغربية والتونسية للقضية الجزائرية.

¹ عيسى ليتيم، مرجع سابق، ص 624.

² نفسه، ص 625.

³ عمار ملاح، مرجع سابق، ص 229.

⁴ يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين، مرجع سابق ص 293.

- ✓ تسجيل رأي الأمم المتحدة في وسائل التسوية التي هي المحادثات والمفاوضات.
- ✓ التأكيد على مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة التي يُقصد من ورائها حق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها الوطني¹.

إن أبرز ما يمكن ملاحظته خلال هذه الدورات الثلاثة أن دبلوماسية الجبهة تمكنت من إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة وإحراج فرنسا التي أصبحت تسعى جاهدة لكسب أصوات لصالح طرحها بهدف عدم مناقشة القضية الجزائرية.

الدورة الثالثة عشر (من 16 سبتمبر إلى 13 ديسمبر 1958).

أمام التطورات التي عرفتتها القضية الجزائرية على الساحة الداخلية والخارجية سواء من خلال تولي شارل ديغول مقاليد السلطة في فرنسا وبداية مناوئته في الجزائر من خلال عرض المشاريع الإصلاحية، أو من خلال تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية وتوالي الاعترافات الدولية بها، حيث سيكون لهذه التحولات العميقة التي ظهرت قبيل انعقاد الدورة الثالثة عشر بالغ التأثير في تغيير الأجواء والأفاق داخل هيئة الأمم المتحدة².

وبالبداء كانت من قيام 24 دولة أفروآسيوية بتاريخ 16 جويلية 1958 بتقديم طلب لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، وشاركت تركيا لأول مرة في تقديم الطلب الذي أرفق بمذكرة نصت على " أن الحرب ظلت مستمرة في الجزائر بلا هوادة متسببة في زيادة الآلام والخسائر في الأرواح البشرية، وليس هناك أي بادرة لوجود حل يتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، بل إن هناك علامات تثير القلق في الأشهر الأخيرة تدل على أن الوضعية قد ازدادت خطورة لأن الأحداث قد تجاوزت حدود الجزائر"³.

وعند بداية اللجنة السياسية في دراسة الطلب تقدمت 17 دولة من الكتلة الأفروآسيوية بمشروع قرار رقم 12 يعيد التذكير بالقرارات السابقة (1012-1184) ويعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، ويشير إلى قلق الجمعية العامة من استمرار الحرب في الجزائر والذي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين معربا فيه عن ضرورة بدء المحادثات وملاحظا رغبة الحكومة المؤقتة ج.ج. الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية⁴.

وفي يوم 13 ديسمبر وقبل إحالة مشروع القرار على الجمعية العامة تقدمت دولة هايتي

¹ جريدة المجاهد، ع 14 " سياسة فرنسا تهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها " 10 ديسمبر 1957، ص 6-7.

² Khalifa Mameri, op, cit, pp 119-123.

³ جريدة المجاهد، ع 34 " الدبلوماسية الجزائرية الناشئة تسجل انتصارا أكيدا " 24 ديسمبر 1958، ص 06.

⁴ عيسى ليتيم، مرجع سابق، ص 632.

بتعديلين للمشروع ينصان على حذف الإشارة إلى " الاستقلال " وتعويضه بـ " حقهم في تقرير المصير " والثاني عبارة " الحكومة المؤقتة ج. ج. واستبدالها بعبارة " إن قادة جبهة ت. و. يرغبون في التفاوض "، حيث عارضت الدول الأفروآسيوية هذا التعديل الذي رُفض حتى بعد تمريره للتصويت بـ 48 صوتا مقابل 13 صوتا، وامتناع 19 عن التصويت¹.

وبعد ذلك قدم المشروع الأساسي رقم 12 للتصويت دون تعديل فوافق عليه 32 صوتا ورفضه 18، وامتنع عن التصويت 30 مندوبا، وعليه أوصت اللجنة السياسية بتقديم هذا المشروع إلى الجمعية العامة فعرض عليها واقتراح مندوب الملايو تعديلا يقضي بحذف الفقرة الخاصة بذكر الحكومة المؤقتة ج.ج. حتى يمكنه من التصويت لصالح القرار، ووافقت في ذلك عدة وفود ليتم بعدها حذف الفقرة ويُعرض المشروع المعدل للتصويت من طرف الجمعية العامة، حيث كانت النتيجة تصويت 35 صوتا لصالح المشروع و 18 صوتا ضده وامتناع 28 عن التصويت، وكان من بين الممتنعين الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يحصل المشروع على أغلبية الثلثين المطلوبة بنقص صوت واحد فقط وبالتالي سقط مشروع القرار وبقيت القضية كما هي دون حل². ورغم أن مشروع القرار لم يمر إلا أن النقاش حول القضية الجزائرية شهد لأول مرة غلبة التيار التفاوضي وفي نفس الوقت وجد الحلفاء التقليديون لفرنسا أنفسهم في ورطة نتيجة الوضعية العامة في الجزائر، وبالتالي أصبحوا يبتعدون شيئا فشيئا عن الطروحات الفرنسية ولا أدل على ذلك من امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت ضد القرار، وهو الأمر الذي أحدث شرخا واضحا في العلاقات الأمريكية-الفرنسية وهو ما أكدّه الوزير الأول الفرنسي ميشال دوبري عندما صرح لجريدة لوموند الفرنسية قائلا³ " لقد كانت حربنا في الجزائر واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى الخلاف بين الإيليزي والبيت الأبيض ".

لقد أثبتت هذه الدورة تحقيق الحكومة المؤقتة ج.ج. لأول انتصار دبلوماسي لها وأكدت المسار الصحيح للدبلوماسية الجزائرية في سبيل تدويل القضية الجزائرية، حيث تمكنت من تحقيق كل الأهداف التي كانت قد رسمتها بالاتفاق مع الدول العربية والكتلة الأفروآسيوية والتي تنحصر في⁴ :

- أن تكون المناقشة واللائحة واضحة ليس فيهما أي غموض مثلما كان الأمر عند القضية الجزائرية في الدورات السابقة.

¹ نفسه، ص 633.

² يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق ص ص 295.

³ Khalfa Mameri, op, cit, pp 123. مصدر سابق، ع 34، وجريدة المجاهد، ع 34، مصدر سابق.

⁴ نفسه، ص 07.

- العمل على الاعتراف بالحكومة المؤقتة ج.ج. اعترافا ضمنيًا ضمن هذه المنظمة.
 - الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وضرورة إجراء مفاوضات بين الطرفين المعنيين.
- لقد عرفت القضية الجزائرية تطورًا كبيرًا وفتحت آفاقًا واسعة لجبهة ت.و. حيث أصبحت الكثير من الدول تتفهم القضية الجزائرية وتتعاطف معها، وكبر معها الأمل في أن تحصل على نجاح أكبر في المستقبل خاصة بعد أن ظهرت الحكومة المؤقتة إلى حيز الوجود واعترفت بها الكثير من الدول، كما كان لوضوح المناقشة السياسية للقضية الجزائرية وتجاوب مختلف الوفود معها الأثر الإيجابي في إعطاء مكانة مشرفة للحكومة المؤقتة، في الوقت الذي سجلت فيه الدبلوماسية الفرنسية أول إخفاق لها من هذا النوع خاصة مع التضامن الواسع الذي لقيته القضية الجزائرية من طرف الأمم المتحدة وهو ما يُعد اعترافًا منها بشرعية نضال الشعب الجزائري وعدالة قضيته، ضف إليه امتناع الوفد الأمريكي عن التصويت ووقوفه على الحياد.

هذا وشهدت الأشهر التي تلت الدورة الثالثة عشر ظهور معطيات جديدة فيما يخص قضية الجزائر، فالحكومة المؤقتة كثفت نشاطها الدبلوماسي إلى جانب الدول المناصرة للقضية الجزائرية تحضيرًا واستعدادًا لخوض معركة الدورة الرابعة عشر المنتظرة، كما قامت 25 دولة أفروآسيوية بتقديم طلب تسجيل القضية الجزائرية بجدول أعمال الدورة الرابعة عشر وذلك بتاريخ 14 جوان 1959، وقد تزامن تسجيل القضية الجزائرية مععدة مستجدات طرأت على الساحتين السياسية والعسكرية أبرزها تصريح ديغول الخاص بمبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره يوم 16 سبتمبر 1959 والذي أراد من وراءه كسب الرأي العام العالمي وإحراج الحكومة المؤقتة، ورغم الصيغة الغامضة التي جاء بها والشروط والقيود المحاطة به إلا أن رد الحكومة المؤقتة قلب المبادرة على ديغول وأصدرت بيانًا في 28 من الشهر نفسه عبرت فيه عن قبولها لهذا المشروع، إذ اعتبرته قاعدة صالحة للمناقشة لأنه مهما كانت مرامييه فإنه في الأخير يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره كأساس لتسوية القضية الجزائرية¹.

ومن جهة أخرى أكد الأمين العام للأمم المتحدة داغ همر شولد عزمه القيام بزيارة إلى فرنسا للتباحث مع رئيسها بشأن الوضع في الجزائر، وهذا قبل شروع الجمعية العامة في مداولاتها حول القضية الجزائرية، وفي نفس الفترة تقريبا شهدت الساحة الإفريقية انعقاد مؤتمر منروfia الذي شاركت فيه الحكومات الإفريقية المستقلة وشاركت فيه الحكومة المؤقتة بوفد يمثل الجزائر

¹ عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 194-195.

وأمام هذه التطورات شرعت اللجنة السياسية في مناقشة القضية الجزائرية الجزائرية يوم 30 نوفمبر 1959 حيث تقدمت 22 دولة من دول الكتلة بمشروع قرار يوم 03 ديسمبر يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ويدعو الجانبين إلى الدخول في مفاوضات بأقرب وقت لوقف إطلاق النار وتقرير المصير، غير أن هذا المشروع عند عرضه على التصويت لم يتحصل على أغلبية الثلثين، إذ تم قبوله من طرف 38 دولة ضد 26 دولة وامتناع 17 دولة عن التصويت²، ونتيجة لهذا تقدمت باكستان إلى الجمعية العامة يوم 12 ديسمبر من نفس السنة بمشروع معدل يذكر الجمعية العامة بقراراتها السابقة اتجاه القضية الجزائرية والتي أكدت على إمكانية الوصول إلى حل سلمي وعادل عن طريق الوسائل المناسبة طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مبدية اهتمامها باستمرار القتال في الجزائر ومعترفة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وتحت الطرفين المتصارعين على التفاوض للوصول إلى حل سلمي على أساس تقرير المصير³.

وبعد مناقشة هذا المشروع وتقديمه للاقتراع في الجمعية العامة لم يحصل مرة أخرى على أغلبية الثلثين المطلوبة، إذ لم يصوت لصالحه سوى 39 دولة مقابل رفض 22 دولة وامتناع 20 دولة أخرى، حيث بررت الدول الراضية والممتنعة موقفها بدعوى عدم إعاقه سياسة الجنرال ديغول لحل القضية الجزائرية⁴.

ورغم أن الضغوط الأمريكية كانت واضحة على الوفود المشاركة إلا أن انفراط عقد التضامن الأطلسي حول فرنسا بدأ يظهر ولم يرقم بالدور الذي كانت تريده فرنسا، حيث امتنعت ستة دول من الحلف عن التصويت، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما قامت كل من السويد والأرجنتين بالتصويت لصالح المشروع بعد أن عارضت كل اللوائح السابقة التي تقدمت بها الكتلة الأفروآسيوية⁵.

الدورة الخامسة عشر (من 20 سبتمبر إلى 20 ديسمبر 1960).

لقد استمرت فرنسا وإلى غاية 1960م في سياسة الهروب إلى الأمام من خلال تماطلها في الانصياع والاستجابة لقرارات الأمم المتحدة في تنفيذ تقرير المصير أو الدخول في مفاوضات مع حكومة جبهة ت.و. فاسحة المجال ومراهنة على مخططاتها العسكرية خاصة مخطط شال للقضاء على الثورة

¹ عيسى ليتيم، مرجع سابق، ص 637.

² جريدة المجاهد، ع 57 " في الأمم المتحدة معسكر الحرية ومعسكر الاستعمار وجهها لوجه " 15 ديسمبر 1959، ص ص 06-05.

³ أنظر نص القرار في: يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص 296.

⁴ Khalfa Mameri, op, cit, pp 140-142.

⁵ يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص 297.

التحريرية، لكن صمود الثورة والانتصارات التي حققتها داخليا و خارجيا سوف يقوض كل الجهود الفرنسية الرامية إلى عدم تدويل القضية الجزائرية.

وكما جرت العادة وعند اقتراب موعد كل دورة عادية للجمعية العامة للأمم المتحدة تقدمت 25 دولة من الكتلة الإفروآسيوية يوم 20 جويلية 1960 بطلب إدراج القضية الجزائرية على جدول أعمالها¹، وكانت الحكومة المؤقتة قد كثفت اتصالاتها برؤساء هذه الدول مشيرة إلى الأهمية التي تعلقها الحكومة المؤقتة والشعب الجزائري على دعمها ومواقفها خلال هذه الدورة، مذكّرين إياها بالمسؤولية الدولية الملقة على عاتقهم، وهو ما أورده فرحات عباس في رسالته التي أبرقها إليهم².

وبعد انطلاقاً شغال الجمعية العامة تقدمت 24 دولة أفروآسيوية بمشروع قرار ينص على ضرورة إشراف الأمم المتحدة على استفتاء تقرير المصير، وقد وافقت عليه عند عرضه على التصويت 27 دولة ورفضته 20 دولة وأمسكت 20 أخرى عن التصويت، وهو ما تطلب إدخال بعض التعديلات على نصه، حيث تم حذف الفقرة الرابعة التي تنص على إجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة وبالتالي أصبح نص مشروع القرار كالآتي³:

✓ الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله.

✓ الحاجة الماسة لإيجاد ضمانات لتنفيذ هذا الحق على أساس احترام الوحدة الترابية.

✓ مسؤولية الجمعية العامة عن تنفيذ هذا القرار وبصورة كاملة.

وقد تحصل هذا المشروع المعدل على أغلبية 63 صوتاً ضد 27 وإمساك 08 وفود عن التصويت. وبهذه النتيجة التي أحرزها مشروع القرار وبأغلبية 63 صوتاً نجد بأن الدبلوماسية الجزائرية قد قفزت قفزة عملاقة نحو المجال الدولي لأن الأمم المتحدة قد اعترفت بشرعية القضية الجزائرية وبأن الوضع في الجزائر يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وأن مشكلة الجزائر ليست قضية داخلية كما كانت فرنسا تحاول تصويغه، كما أنه اعتراف صريح بوجود طرفي نزاع هما الحكومة المؤقتة ج.ج. وفرنسا، وأكدت على إثرها حق الشعب الجزائري في نيل حريته

واستقلاله في إطار الوحدة الترابية، كذا يُلزم الأمم المتحدة بضرورة السهر على احترام هذا الحق وصيانته⁴.

-الدورة السادسة عشر (19 سبتمبر 1961 - 23 فيفري 1962).

¹ نفسه، ص 298.

² جريدة المجاهد، ع 76 " الرئيس عباس يذكر دول المجموعة بواجهها اتجاه الجزائر " 05 سبتمبر 1960.

³ Khalfa Mameri, op, cit, p163 .

⁴ سليمان الشيخ، مصدر سابق، ص 440.

بحلول سنة 1961 تكون القضية الجزائرية قد دخلت مرحلتها الحاسمة و خاصة بعد أن قبلت فرنسا تحت ضغط الثورة الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة المؤقتة ج.ج حول تحقيق الاستقلال وكيفية تطبيق مبدأ تقرير المصير، حيث تم في هذا الصدد تنظيم عدة لقاءات بين الطرفين منها لقاء ايفيان الأول 20 ماي 1961، ولقاء لوگران 20-28 جويلية 1961، ولأن جبهة التحرير الوطني كانت يقظة وعلى علم بالنوايا الفرنسية السيئة وبالمساومات التي دائما ماتطلقها نجد بأنها بادرت إلى فضح كل تلك الأساليب والمخططات، وبالتالي وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته، وعليه بادرت دول الكتلة الافروآسيوية إلى طرح المشكلة الجزائرية من جديد على الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تقدمت 42 دولة من الكتلة يوم 14 ديسمبر 1961 بمشروع قرار إلى اللجنة السياسية تدعو فيه طرفي النزاع (الحكومة المؤقتة ج.ج. والحكومة الفرنسية) إلى استئناف المفاوضات من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفي الاستقلال، وذلك في نطاق احترام وحدة وسلامة التراب الوطني الجزائري¹.

وبعد أن وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على بحث القضية الجزائرية وإدراجها في البند الخامس ضمن جدول أعمالها مانحة إياها الأولوية على بقية القضايا، وبعد مرور 09 جلسات صادقت اللجنة السياسية على اللائحة التي تقدمت بها الكتلة دون تغيير أو تعديل كما جرت عليه العادة بأغلبية 62 صوتاً ضد لا شيء وامتناع 38 دولة أخرى².

لقد شكل بحث القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة مرحلة سياسية هامة في كفاح الشعب الجزائري على اعتبار أن فرنسا وحلفائها قد أعدوا جميع الحلول لعزل القضية الجزائرية والتصدي لعرضها وعرقلتها في المحافل الدولية وبالتالي استمرار الهيمنة الفرنسية والغربية على الجزائر، لكن دبلوماسية جبهة التحرير الوطني ونتيجة للجهود المكثفة التي بذلتها بالتنسيق مع كل الشركاء العرب والأفروآسيوية استطاعت فرض مكان لها على الصعيد الدولي حيث تطورت القضية الجزائرية في الأمم المتحدة من دورة إلى أخرى حتى تمكنت من إقحام الأمم المتحدة كطرف مباشر في القضية الجزائرية وذلك بتحميلها مسؤولية تولي مهمة الاستفتاء حول تقرير المصير تنظيماً ومراقبة ومتابعة بعد أن كانت في الدورات الأولى غير مختصة في مناقشة "المشكل الداخلي الفرنسي"، كما استطاعت تنوير الرأي العام العالمي بالأهداف المشروعة للشعب الجزائري وكسب تأييد الشعوب حتى داخل مراكز القوى الاستعمارية والتحالف مع كل القوى المناهضة للهيمنة الاستعمارية، وهو ما يثبت تصاعد دبلوماسية

¹ نفسه، ص 440.

² عمار ملاح، مرجع سابق، ص 232.

الثورة ونجاحها في تحقيق الأهداف التي رسمتها لنفسها في مختلف مواثيق الثورة.

المبحث الثاني: المفاوضات – العقبات والنجاحات (1960-1962).

1- نظرة عامة عن مفاوضات الحكومة المؤقتة.

لم تكن لدى السلطات الفرنسية النية الصادقة في فتح باب المفاوضات مع الثورة لأن المشكلة بالنسبة لها مشكلة داخلية فرنسية، لكن بعد الصعوبات التي رأيناها سابقا خاصة مع فشل جميع سياسات و مخططات الحكومة الرابعة و حكومة ديغول في القضاء على الثورة، بل كان حسب تقارير جهاز الاستعلامات الفرنسي يشير إلى تزايد أعمال العنف و تهديد الأشخاص، إضافة إلى التنظيم المحكم الذي امتازت به الثورة الجزائرية خاصة بعد مؤتمر الصومام، و تزايد الالتحام الجماهيري مع ثورته خاصة بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960 و الضغوط الداخلية للرأي العام الفرنسي التي ضغطت من أجل إيجاد تسوية للقضية الجزائرية، كل هذا دفع القيادة الجديدة إلى إعلان نيتها في الجلوس إلى طاولة المفاوضات لكنها مازالت تتحجج بعدم وجود محاور حقيقي و عدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني و هي كلها عراقيل أجلت فتح باب المفاوضات الحقيقية.

و قبل الحديث عن آخر المفاوضات بين الجانبين الجزائري و الفرنسي و هي اتفاقيات " ايفيان "، كان لا بد لنا أن نعرض قبلها عن أهم المفاوضات التي جمعت الطرفين في الرئيس ديغول.

1-1. محادثات مولان 25-29 جوان 1960.

في يوم 14 جوان 1960 ألقى ديغول خطابا دعا فيه قادة الثورة للقدوم إلى باريس من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية و إيقاف القتال، و على الفور رحبت الحكومة المؤقتة ج ج بدعوة ديغول للتفاوض و أرسلت وفدا إلى فرنسا يتكون من محمد الصديق بن يحي (مدير ديوان رئيس الحكومة) و المحامي أحمد بومنجل (مسؤول الإعلام بالحكومة المؤقتة)، أما الوفد الفرنسي فقد مثله " روجي موريس " و العقيد " ماتون " و الجنرال " كاستيناس "، و التقى الطرفان في مدينة مولان¹ حيث لم تنجح هذه المفاوضات التي امتدت من 25 جوان إلى 29 جوان 1960 في تحقيق أي نتيجة ايجابية، أين اكتشف ممثلا الحكومة المؤقتة أنهما أمام شروط و قيود حددها الجانب الفرنسي بنفسه، حيث أنه كان يسعى بالدرجة الأولى إلى التفاوض من أجل وقف إطلاق النار و إجبار جيش التحرير على تسليم سلاحه²، كما أن الوفد الجزائري تعرض لمعاملة عنصرية، فالحكومة الفرنسية عاملتهما على أساس أنهما " متمردين " و ليسا مفاوضين و عزلتهما في مقر عمالة مولان حيث حرمتهما من كل الزيارات و

¹ سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، مرجع سابق ص 191

² سعد دحلب، مصدر سابق، ص 117.

الاتصالات الخارجية¹.

وعلى إثرها فشلت محادثات مولان و عاد الوفد الجزائري إلى تونس أين توقف مسار السلام لمدة ثمانية أشهر.

لقد بين هذا اللقاء المواقف الحقيقية لديغول الذي مازال يصر على تطبيق مشروع حول تقرير المصير المعلن عنه في 16 سبتمبر 1956 وفق الخطوات التالية (وقف إطلاق النار - انتخابات - مفاوضات) هذا من جهة، و من جهة أخرى فهناك من يرى أن نوايا الجنرال ديغول الحقيقية كانت في إطار مواصلة التحضير لمشروعه القادم " الجزائر الجزائرية " و لا تخرج عن كونها محاولة أولية لجس نبض الثورة و مبادرة متجددة في إطار مسعاه القائم على استسلام الثوار وفق ما يسميه ب " سلم الشجعان "².

2-1. محادثات لوسارن 20 فيفري 1961.

بعد إخفاق محادثات مولان و استمرار مناورات ديغول في إطالة عمر الأزمة الجزائرية، أظهر الشعب الجزائري وعيه بخطورة هذه المناورات، حيث اندلعت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 معبرة عن دعمها لجبهة التحرير و رافضة لسياسة ديغول و مناوراته حيث وجد هذا الأخير نفسه في مواجهة مع الجميع، و تحت هذه الضغوط أعطى إشارات للتفاوض مع الممثلين الحقيقيين للجزائر و أُجبر على البحث عن حلول، فجاءت مفاوضات " لوسارن " أين كان المحرك الرئيس لها هو السويسري أوليفي لونق³، أين التقى وفد الجبهة المتمثل في الطيب بولحروفو أحمد بومنجل مع وفد الحكومة الفرنسية المتمثل في جورج بومبيدو و برونو دي لونش مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية يوم 20 فيفري 1961 بمدينة لوسيرن على الحدود السويسرية، و كانت محاور النقاش حسب بن خدة حول النقاط التالية⁴ (المؤسسات المؤقتة - ضمانات تقرير المصير - جنسية الأقلية الأوروبية - مفهوم و شكل السلطة التنفيذية المؤقتة - ضمانات تمثيل الأقلية).

لقد سمح هذا اللقاء بإبراز وجهات النظر حول بعض القضايا الجوهرية، فبدأ بومبيدو بتحديد توجهات السياسة الفرنسية المنطلقة من موقع قوة، مؤكداً أن القيادة الفرنسية مستعدة لإجراء الانتخابات الخاصة بتقرير المصير و احترام نتائجها مهما كانت، و اقترح أن تبدأ المفاوضات

¹ بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، نهاية حرب التحرير في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 19.

² سعد دحلب، مصدر سابق، ص ص 118-119.

³ أوليفي لونق: (1915-2003)، ممثل سويسرا لدى الرابطة الأوربية للتبادل التجاري الحر، ثم أصبح راعياً لمفاوضات إيفيان بين الجزائر وفرنسا.

⁴ بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص 20.

الرسمية بعد وقف إطلاق النار، أما بالنسبة لقضية الصحراء، فالمسألة لا نقاش فيها معتبرا إياها بحري داخلي شاسع تتشارك فيه عدة دول، و ما الجزائر إلا إحدى هذه الدول، كما اعتبر بومبيدو ميناء المرسى الكبير من الأملاك الفرنسية، و ألمح إلى إمكانية إشراك تيارات أخرى في المفاوضات بحيث لا تكون جبهة ت. و. هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري¹.

أما موقف الوفد الجزائري فكان رفض كل مقترحات بومبيدو، بداية من الهدنة التي يجب أن تكون كنتيجة للمناقشات و ليست وقفا لإطلاق النار بين الطرفين، كما رفض فكرة " المائدة المستديرة " و وجود ممثلين آخرين بهدف تفريق الصفوف و طبعا رفض تجزئة التراب الوطني و التمسك بالصحراء².

و حسب بن خدة فنتائج مفاوضات لوسارن لم تكن كلها سلبية لأنها سمحت لنا بطرح المشاكل و إبراز النقاط التي كانت محل الخلاف بكل وضوح³.

و أمام تباعد وجهات النظر، تقرر الإبقاء على حالة الاتصال بين الطرفين عبر الوسيط السويسري، ليتم بعدها عقد لقاء آخر بمدينة " نيوشاتل " البلجيكية حيث تمسك الطرف الفرنسي بشروطه السابقة، فرفض أي مناقشة حول الصحراء من الناحية الجوهرية مع قبول التطرق إلى نقاط تقنية تخص الإطارات و التقنيين و رؤوس الأموال و الاستثمارات، مقترحا تأجيل التفاوض على الصحراء إلى ما بعد تقرير المصير، أما نقطة التحول في هذا اللقاء فكان اعتراف الوفد الفرنسي بشرعية جبهة ت. و. في تمثيل الشعب الجزائري⁴.

وبدوره عرض ممثل الوفد الجزائري أحمد بومنجل تصور الحكومة المؤقتة للحل في الجزائر و الذي لا يتم حسبه إلا عبر الاستفتاء الشفاف أولا ثم معالجة العلاقة بين البلدين. و لقد توقفت المفاوضات لمدة قصيرة خلال شهر مارس أين عاد كل وفد لبلده من أجل التشاور مع قيادته ليعود بعدها بولحروف إلى سويسرا في 29 مارس 1961 و يلتقي مع ممثل البعثة الفرنسية برونو دولوس لصياغة بيان مشترك حول نتائج المفاوضات، أين اتفق الطرفان أخيرا على الدخول في مفاوضات رسمية ابتداء من 07 أبريل 1961 في مدينة ايفيان الفرنسية⁵.

¹ نفسه، ص ص 20-21 و رضا مالك، مصدر سابق، ص 125-130.

² انظر ملاحظة الوزير الفرنسي الأول ميشال دوبيري حول المفاوضات الجزائرية، المنشور في

Maurice Vaisse, Vers la Paix en Algérie, Les Négociation D'évian Dans les Archives Diplomatiques Françaises (15 Janvier 1961- 29 Juin 1962), Ed, Alem el Afkhar, Alger, 2012 , pp14-19.

³ نفسه، ص 22.

⁴ Maurice Vaisse, op, cit, p 12.

⁵ رضا مالك، مصدر سابق، ص 140.

غير أن تصريح لوي جوكس وزير الشؤون الجزائرية يوم 31 مارس 1961 بأن فرنسا ستتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية التابعة لمصالي الحاج غير الأمور بسرعة حيث أعلنت الحكومة المؤقتة في اليوم الموالي تعليق مشاركتها في محادثات ايفيان، حيث ساهم هذا الأمر في توتر العلاقات بين وفدي الطرفين¹.

لقد حاول ديغول استدراك الأمر من خلال تأكيده على ضرورة مواصلة التسوية و تصفية الاستعمار خلال مؤتمره الصحفي يوم 11 أبريل 1961 قائلا: "إن أقل شيء يمكن قوله هو أن الجزائر تكلفنا أكثر بكثير مما نزع منها...إن فرنسا لا تبدي أي اعتراض على أن يقرر السكان الجزائريون تكوين دولة تتولى رعاية شؤون بلدهم...إن هذه الدولة ستتمتع بسيادتها داخليا و خارجيا".

و يبدو أن هذه التطورات لم تكن لتعجب غلاة المستوطنين و قادة الجيش الفرنسي الذين قادوا انقلابا عسكريا³ فاشلا يوم 22 أبريل 1961 للإطاحة بديغول و حكومته، و هو ما أشعر ديغول بالخطر الذي يهدد فرنسا و تأكد لديه أنه إذ لم يستطع أن ينهي الحرب في الجزائر فإنها ستقضي عليه و تدخل الأمة الفرنسية في غمار حرب أهلية، حيث أعلن في النهاية عن التخلي عن إشراك الحركة المصالية أو أي تيار آخر في التفاوض، و هو ما أذاب الجليد بين الطرفين مجددا حيث تم الاتفاق على استئناف المفاوضات مجددا و بصفة رسمية يوم 20 ماي 1961⁴.

3-1. لقاء ايفيان 20 ماي 1961.

إن التطورات التي عرفت الساحة العسكرية و السياسية الفرنسية سوف تساهم في عودة المفاوضات سريعا و قبل الالتقاء في ايفيان و تحضيرا لهذا اللقاء شكلت الحكومة المؤقتة لجنة مختصة لتحضير ملف التفاوض فياللقاء القادم ترأسه أحمد فرانسيس، الذي قدم تقريره يوم 26 أبريل 1961 و يشمل النقاط التالية⁵:

-التأكيد على حق تقرير المصير في المحادثات المقبلة كشرط مسبق.

-إرجاء الحديث عن وقف إطلاق النار إلى غاية الفصل في القضايا الأساسية.

¹ بن خدة، اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 23.

² ديغول، مصدر سابق، ص 117.

³ قاد الانقلاب مجموعة من الجنرالات المتقاعدين و هم : راؤول صالان- أندري زيلر- موريس شال- ادموند هوجو، حيث أصدرنا أعلنوا فيه حالة الحصار و انتقال السلطة إلى الجيش، حيث تم الاستيلاء على المقرات الحكومية و سجن ممثلي حكومة ديغول و التلويح بالهجوم على باريس، أعلن على إثره ديغول إعلان حالة الطوارئ و إحالة قادة العصيان على القضاء. للمزيد ينظر : ديغول مصدر سابق، ص 118-122 و Alistair Horne, op, cit, p 464-468.

⁴ بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 24.

⁵ سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، مرجع سابق ص 192⁵

- التمسك الكلي بسلامة الوحدة الترابية قبل الحصول على أي ضمانات تتعلق بحق تقرير المصير.
- التأكيد على أن مبدأ وحدة الشعب الجزائري لا يعني دمج الأقلية الأوروبية ضمن الأمة الجزائرية.
- التأكيد على اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية ووحيدة.
- أما بخصوص المرحلة الانتقالية فقد اقترح التقرير مايلي:
- تشكيل لجنة تنفيذية.
- تحديد مهام الفترة الانتقالية و التحضير لاستفتاء حق تقرير المصير.
- الإبقاء على سلطة الحكومة المؤقتة.
- ضرورة حل المجالس المحلية و استبدالها بمجالس أخرى يتم تعيين أعضائها من طرف اللجنة التنفيذية.

أما بخصوص مسألة الاستفتاء، فاللجنة اقترحت وجوب إشراف دولة محايدة يتم الاتفاق حولها على أن يشمل الاستفتاء كامل التراب الوطني بما في ذلك الصحراء، و أن تكون عملية الفرز عبر كامل التراب الوطني مع إعطاء المعمرين حق التصويت و أن تكون صيغة الاستفتاء حول أن تكون الجزائر فرنسية أو الاستقلال، و ضرورة إصدار قانون العفو العام¹.

انطلقت المفاوضات رسميا بين الوفد الجزائري² و نظيره الفرنسي لكنه و على الرغم من رغبة كلا الطرفين في تحقيق تقدم ملموس خلال هذه الجولة³، إلا أن الوضع تأزم منذ البداية، فقد جاء الفرنسيون إلى ايفيان بقصد التفاوض بشأن الشروط الخاصة بالفترة الانتقالية و الحصول على الضمانات الخاصة بالأوروبيين و أملاكهم بالجزائر، كما اقترح الوفد الفرنسي أن تكون الجزائر ضمن الاتحاد الفرنسي، معلنا عن هدنة لمدة شهر كامل من جانب واحد، أما بخصوص قضية الصحراء فقد اعتبرها الوفد الفرنسي مقاطعة خاصة ذات قانون و ميزانية مستقلة، و بأنها بحر داخلي ملك للجزائر

¹ نفسه.

² تشكل الوفد الجزائري من كريم بلقاسم كرئيس للوفد - أحمد فرانسيس- أحمد بومنجل- الطيب بولحروف- محمد الصديق بن يحي- دحلب- قايد أحمد- علي منجلي- رضا مالك كناطق رسمي للوفد، ينظر: رضا مالك، مصدر سابق، ص 160-161، بينما ترأس الوفد الفرنسي لوي جوكس- و إلى جانبه رولان كادي (مستشار دولة) . و جان فيكتور (قائد القطاع العسكري) في تيزي وزو و بيرنار تريكو، مستشار لدى رئاسة الجمهورية، كلودشايان، فنستان لابوريه، برونو دولوس و العقيد سيقان و المفتش المالي رولان بيكار، ينظر: نفسه، ص 166.

³ قامت الحكومة الفرنسية و كبادرة حسن نية أن تعطي بعض ضمانات الانفراج، فسمحت لجزء من المعتقلين في المحتشدات أن يخرجوا و أطلقت سراح 6000 معتقلا جزائريا، و قامت بتحسين وضعية السجناء الخمسة حيث نقلهم من سجن جزيرة إيكس إلى قصر توركان . أنظر: بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 24.

و فرنسا، و أن التفاوض فيها يكون بعد تقرير المصير¹. أما ما تعلق بالأقلية الأوروبية فقد اقترح المفاوض الفرنسي حق المعمرين في الجنسية المزدوجة و مشاركتهم في مختلف القضايا العامة²، غير أن رد الوفد الجزائري كان حازماً إذ أكد على أن حق تقرير المصير مبدأ ثابت و أساسي و أنه يجب أن يجري بحرية³.

أما بخصوص وقف إطلاق النار و رغم أن لوي جوكس طلب من كريم بلقاسم أن يتخذ موقفاً مماثلاً للموقف الفرنسي إلا أن رد الوفد الجزائري كان حازماً، فلا وقف لإطلاق النار إلا بعد الاتفاق على الشروط السياسية و العسكرية بهذا الخصوص، و أكد أن مبدأ حق تقرير المصير يُلزم فرنسا بإزالة سيادتها عن الجزائر و هو الأمر الكفيل بوقف إطلاق النار⁴، أما فيما يخص قضية الصحراء فالموقف ثابت و محسوم أين عرج الوفد على المقاومات الشعبية التي عرفتها المنطقة خلال القرنين 19 و 20م، معتبراً إياها كدليل على جزائريتها و بالتالي فهي جزء لا يتجزأ من التراب الوطني⁵، أما بخصوص جنسية المعمرين فلم يمانع الوفد الجزائري في ذلك من خلال منح الجنسية لكل من أرادها⁶.

وبخصوص مسألة احتفاظ فرنسا ببعض القواعد العسكرية و المطارات و الإبقاء على جزء من القوات الفرنسية، فقد رفضها الوفد الجزائري أيضاً باعتبارها منافية لإجراءات و ضمانات تقرير المصير⁷.

و بعد مد و جزر و تصلب في المواقف، قرر ديغول في يوم 13 جوان 1961 سحب الوفد المفاوض الذي حسبه أنه أصبح يدور في حلقة مفرغة متهما الوفد الجزائري بأنه جاء للمفاوضات من أجل الدعاية و فرض الشعارات الثورية رغم محاولات الوسيط السويسري أوليفي لونغالوتوسط من أجل استئناف المفاوضات و إقناع كريم بلقاسم بتجاوز الخوض في مسألة الصحراء و تركها إلى مناسبات لاحقة و هو ما رفضه كريم⁸.

¹ سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، مرجع سابق ص 208

² رضا مالك، مصدر سابق، ص 182-183.

³ نفسه، ص 168.

⁴ سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، مرجع سابق ص 208

⁵ نفسه

⁶ رضا مالك، مصدر سابق، ص 185.

⁷ جريدة المجاهد، ع 97، " شعبنا لن ينقسم و أرضنا لن تتجزأ "، 05 جوان 1961.

⁸ المركز الوطني للأرشيف (م و ث ج) تقرير كريم بلقاسم، 019 نقل عن سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، مرجع سابق ص 208

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذه المفاوضات هو أنه على الرغم من كل الضغوط و المناورات الفرنسية إلا أنها فتحت الطريق أمام التسوية الصحيحة للقضية الجزائرية خاصة و أنها تناولت المسائل الخلافية بكل وضوح و صراحة و وضعت حدا للمفاوضات السرية، كما أن الوفد الجزائري و رغم قلة تجاربه و معرفته إلا أنه أبدى حنكة كبيرة في مواجهة الخبراء الفرنسيين، إذ أكد فعلا أنه هو الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري و المدافع عن قضيته.

4-1. محادثات لوگران 20-28 جويلية 1961.

بعد تعثر مفاوضات ايفيان الأولى و تمسك كل طرف بشروطه، حاول الوسيط السويسري العمل بكل جهده من أجل استئناف المفاوضات، و هو ما حدث من خلال استئناف المفاوضات في لوگران على الحدود الفرنسية السويسرية بداية من 20 جويلية حيث جدد لوي جوكسموقفه و موقف حكومته من قضية الصحراء و التي حسبته لن يشملها الاستفتاء، بل سيقصر على 12 محافظة فقط ثم بادر باقتراح إنشاء أربع لجان عمل حول (وسائل التهدئة - ضمانات تقرير المصير - الضمانات الخاصة بالتعاون (التوأمة) بين المجتمعين-مستقبل العلاقات الثنائية بين الجزائر و فرنسا بما فيها الصحراء)¹.

أما ممثل الوفد الجزائري كريم بلقاسم فقد أكد رغبة الطرف الجزائري في الوصول إلى حلول بعيدا عن محاولات التضليل و أن تقرير المصير هو الموضوع الأساسي للمحادثات خاصة فيما يتعلق بالصحراء، حيث اقترح من جانبه خمسة نقاط للمناقشة و هي:

- ضمانات حق تقرير المصير و مكان تطبيقه.
- المرحلة الانتقالية.
- الضمانات الخاصة بالفرنسيين في الجزائر.
- استبدال انفصال الصحراء بالتعاون و التنسيق لاستغلالها.
- الأنماط التقنية لوقف إطلاق النار².

و قد احتدم النقاش بعدها أين أخذت مسألة فصل الصحراء الحيز الأكبر وأبدى الفرنسي تمسكا كبيرا بها رغم أنها أبدى بعض المرونة السياسية في مجال نظام الشراكة الفرنسية الجزائرية و طرق استغلال البترول لكن دون تحديد المنطقة التي ستم فيها عملية الشراكة و هو ما شكل خطابا

¹Maurice Vaisse, op, cit, p p 224-226.

²المركز الوطني للأرشيف، محفوظات (م و ث ج)، أوت 1961، تقرير كريم بلقاسم، مصدر سابق، سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، مرجع سابق ص 208 و 228. Maurcie Vaisse, op, cit, p 228.

و أمام تعنت الأطراف و الذي تأكدت معه استحالة الوصول إلى اتفاق توقفت المفاوضات من جديد يوم 28 جويلية 1961، و انسحب الوفد الجزائري الذي رفض مناقشة أي قضية دون الانتهاء من ملف الصحراء² و غادر الأراضي السويسرية نحو تونس دون أن يحدد الطرفان موعداً لاستئناف المفاوضات بعدما أبان الوفد الجزائري عن ثبات و رباطة جأش في مواجهة الطرف الفرنسي خاصة في القضايا المصيرية.

و أمام التطورات التي عرفتها الساحة السياسية بالجزائر على إثر انعقاد دورة المجلس الوطني ث ج. من 09 إلى 27 أوت 1961 و تأكيده على مواقف الثورة من التفاوض على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في إطار المبادئ الأساسية التي تحفظ وحدة الشعب و التراب الجزائري بما فيه الصحراء، جاء تصريح ديغول في هذا الإطار، حيث اعترف ضمنياً بجزائرية الصحراء في مؤتمره الصحفي يوم 05 سبتمبر 1961 شريطة أن تبقى الجزائر مرتبطة بفرنسا³.

و مع الوساطة السويسرية لإعادة الطرفين لطاولة المفاوضات، اتفق الطيب بولحروف و لوي جوكس على استئناف المفاوضات و لكن بشكل سري، و هو ما حصل حيث انطلقت سلسلة من اللقاءات السرية كانت هي الأساس لتوقيع الاتفاق النهائي في إيبيان الثانية⁴، و كانت على النحو التالي :

- لقاء بال الأول (28 أكتوبر 1961) : تكون الوفد الجزائري من محمد الصديق بن يحي و رضا مالك و من الجانب الفرنسي برونو دولوس و كلود شاييه، حيث حاول الوفد الجزائري جس نبض الفرنسيين فيما يخص قضية الصحراء أين كان رد الطرف الفرنسي بأنه و بناء على تصريح ديغول الأخير يوم 05 سبتمبر 1961 لن يكون هناك لبس حول موضوع السيادة الجزائرية على الصحراء إذا تم الاتفاق على موضوع التعاون المشترك و الضمانات المقدمة و هو ما يمثل تطورا ملحوظا في هذا الملف، كما قدم الوفد مقترحاته المتعلقة ب: الصحراء- المرسى الكبير- المرحلة الانتقالية- الأقلية الأوروبية..⁵
- لقاء بال الثاني (09 نوفمبر 1961) : بعد اللقاء الأول و تقديم الاقتراحات تجدد اللقاء بين الوفدين في نفس المكان لمعرفة موقف كل طرف من القضايا المطروحة، فقدم الوفد الجزائري رد

¹ رضا مالك، مصدر سابق، ص 210-211.

² نفسه، ص 212.

³ ديغول، مصدر سابق، ص 138.

⁴ رضا مالك، مصدر سابق، ص 234-237.

⁵ للتفصيل أكثر في هذه المقترحات ينظر : بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيبيان، مصدر سابق، ص 29-31. و رضا مالك، مصدر سابق، ص 137-238.

الحكومة المؤقتة على المقترحات الفرنسية، فبالنسبة للأقلية الأوروبية فلهم حق الاختيار بين الجنسيتين و رفض ازدواجية الجنسية، و أن باستطاعتهم المشاركة في المجالس بحسب أهميتهم العددية لا الفنية¹، أما عن الضمانات التي طالبت بها فرنسا لاستغلال البترول فقد أكد الوفد الجزائري أن وضع قانون البترول يكون من صلاحيات الدولة الجزائرية و هي من تمنح رخص التنقيب على أن تكون وظيفة الهيئة التقنية المشتركة تقنية بحتة، إضافة لإنشاء مؤسسة لإصدار النقد و مراقبة تنقل الأموال بدل حريتها².

أما عن موضوع القواعد العسكرية و التواجد الفرنسي، فأكد الوفد على إمكانية تأجير المرسى الكبير بعقد قابل للتجديد مع إلزام الطرف الفرنسي بوقف التجارب النووية و الفضائية و عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة مع ضرورة وضع برنامج زمني لجلاء الجيش و إخلاء القواعد³.

و فيما يخص موضوع تقرير المصير في الصحراء و الهيئة التنفيذية المؤقتة فالوفد الجزائري قبل أن تبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية خلال المرحلة الانتقالية التي يجب أن تحدد بستة أشهر و عوض الاقتراح الفرنسي الذي تحدث عن مرحلتين منفصلتين تحت الحماية الفرنسية و أن تكون الهيئة التنفيذية تحت رئاسة مسلم جزائري فيما تمسك الوفد الجزائري بشمولية الاستفتاء عبر كامل التراب الوطني بما في ذلك الصحراء⁴.

و بينما كانت المحادثات تسير في طريق سليم و أمام رفض السلطات الفرنسية إطلاق سراح المساجين الخمسة إلا بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار، قام هؤلاء بإضراب عن الطعام ما اضطر الوفد الجزائري إلى وقف هذه المحادثات السرية، و قد اقترح المبعوثون الفرنسيون عقد لقاء بين دحلب وجوكس في 17 أو 18 من الشهر نفسه، لكن الحكومة المؤقتة فضلت التريث بسبب الإضراب⁵.

- لقاء دحلب - جوكس (09 ديسمبر 1961).

بعد نهاية الإضراب استؤنفت المفاوضات يوم 09 ديسمبر 1961 أين التقى دحلب و جوكس بمدينة روس الفرنسية و كان الأول مرفوقا بمحمد الصديق بن يحي و الثاني بيرونو دولاس، حيث بقي ملف الصحراء مخيما على المحادثات، و تم التطرق إلى القضايا السابقة التي نوقشت في "بال" أين

¹Maurice Vaisse, op, cit, p 290.

²بن خدة، اتفاقيات ايفيان، سابق، ص 32، و رضا مالك، مصدر سابق، ص 240.

³Maurice Vaisse, op, cit, p298-302.

⁴Ibid, p 302.

⁵رضا مالك، مصدر سابق، ص 244.

حاول كل طرف شرح مواقفه و التمسك بآرائه و هو نفس ما شهدته اللقاء الثاني بين نفس الممثلين في 23 ديسمبر 1960.¹

5-1. محادثات لي روس (Les Rousses) 19/11 فيفري 1962.

تعتبر هذه المحادثات أساس اتفاقيات ايفيان نظرا للتمثيل رفيع المستوى الذي تفاوض بين الطرفين و أيضا للقضايا التي تم حلها خلالها، و قد جرت هذه المفاوضات بين 11 و 19 فيفري 1962 بسرية تامة على الحدود الفرنسية السويسرية، حيث ضم الوفد الفرنسي لويس جوكس- برونو دولوس- رولان بيكار- جان دو بروقلي- روبير برون- كلود شاييه-الجنرال ديكاماس، أما بالنسبة للوفد الجزائري فإنه أصبح يضم إلى جانب كريم بلقاسم كلا من لخضر طوبال- سعد دحلب- محمد يزيد- محمد الصديق بن يحي- رضا مالك- و الصغير مصطفى كخبير مالي². و قد دخل الوفد الجزائري في مفاوضات حاسمة مع الوفد الفرنسي نوقشت خلالها كل النقاط من جديد،

و دافع كل وفد عن أطروحاته و شروطه، حيث استمرت هذه المناقشات لمدة 09 أيام تم خلالها حل مجمل القضايا مثل شروط استثمار الصحراء، صلاحيات الهيئة التنفيذية و القوة المحلية، نظام الأقلية الأوروبية و ملف التعاون و مهلة استخدام التجهيزات النووية...، أين توصل الطرفان إلى اتفاق مبدئي حول الخطوط العريضة لمشروع اتفاقيات ايفيان، و عليه افترق الوفدان على أمل اللقاء مجددا في إطار مفاوضات رسمية و نهائية³.

و مباشرة بعد نهاية محادثات " لي روس " عاد الوفد الجزائري ليستعرض الخطوط العريضة للاتفاقيات المزمع عقدها مع الطرف الفرنسي و مناقشتها من جديد مع المجلس الوطني ث ج. و الحصول على تزكية و موافقة الزعماء الخمسة المسجونين بأولنوي⁴، حيث كانوا على اطلاع تام بكل المستجدات منذ لقاء بال الثاني، و قد بعثوا برسالة تزكية المفاوضات إلى المجلس الوطني ث ج. بتاريخ 15 فيفري 1962 أعربوا فيها كذلك عن وجوب استمرار المفاوضات داعين المجلس الوطني ث ج. إلى الموافقة و المصادقة على الاتفاقيات⁵.

¹ نفسه، ص ص 248-251. و سعد دحلب، مصدر سابق، ص ص 140-141، و بن خدة، مصدر سابق، ص ص 33-35.

² رضا مالك، مصدر سابق، ص 277.

³ للتفصيل أكثر في نقاط التفاوض، ينظر: رضا مالك، مصدر سابق، ص ص 286-287، و سعد دحلب، مصدر سابق، ص ص 142-146.

⁴ سيد علي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/1962 مرجع سابق ص 137

⁵ انظر نص الرسالة في الملحق رقم 13.

2- الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 22/27 فيفري 1962.

بعد أن قطعت المفاوضات أشواطاً متقدمة و على ضوء الاتفاق الأخير في محادثات " لي روس "، تم دعوة أعضاء المجلس الوطني ث ج. لعقد جلسة طارئة بطرابلس ما بين 22 إلى 27 فيفري 1962 خصصت لدراسة مشروع اتفاقيات إيفيان.

حضر الاجتماع 49 عضواً من أصل 71 عضواً (33 عضواً حاضراً و 16 أرسلوا وكالات و غاب 22 عضواً معظمهم أعضاء مجالس الولايات في الداخل)¹.

و بعد أن قام أعضاء المجلس بدراسة عميقة و دقيقة لكل النقاط التي تضمنها مشروع الاتفاق و خلصوا إلى أن المشروع يحقق الأهداف الأساسية و السامية للثورة وافقوا عليه بأغلبية ساحقة، بمجموع 45 مقابل أربعة أصوات رافضة لذلك².

و هكذا و بعد مصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مشروع اتفاقيات إيفيان و إعطاء الضوء الأخضر للمضي قدماً في المفاوضات، صدر بيان مشترك في باريس و تونس يوم 05 مارس 1962 يؤكد للعالم أن وفداً عن الحكومة الفرنسية و وفداً عن الحكومة المؤقتة الجزائرية سيلتقيان بمدينة إيفيان يوم 07 مارس 1962 من أجل إجراء مفاوضات رسمية و علنية بينهما³.

3- محادثات إيفيان الثانية (07-18 مارس 1962).

بدأت الجولة الأخيرة من المفاوضات بصفة رسمية بمدينة إيفيان بالحدود السويسرية الفرنسية يوم 07 مارس 1962 و انتهت يوم 18 منه، و ترأس الوفد الجزائري نائب رئيس الحكومة كريم بلقاسم و عضوية كل من محمد يزيد- لخضر بن طوبال- سعد دحلب- مصطفى بن عودة- محمد الصديق بن يحيى- رضا مالك- و الصغير مصطفىاوي. بينما ترأس الوفد الفرنسي لويس جوكس و يرافقه كل من بيرنار تريكو - جون دي بروغلي- كلود شاييه- دولوس- فانسان لبوري- فيليب تريبو- بليزان- روبير بورو- العقيد دوكماس⁴.

كان عدد جلسات اتفاقيات إيفيان 07 جلسات تطرق فيها المتفاوضون إلى كل نقاط الاختلاف

¹ انظر محضر الاجتماع كاملاً في : بن خدة، اتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص ص 56-59.

² رفض الاتفاق ثلاثي هيئة الأركان (بومدين، منجلي، قايد أحمد) و الرائد مختار بويزم (المدعو ناصر) أحد نواب الولاية الخامسة و قد صرح بومدين بأن هذه الاتفاقيات لا تتماشى مع تطلعات الشعب الجزائري و لا إلى مستوى تضحياته، بل إنها جاءت على حساب مبادئ الثورة، و يرى بأن هذه ليست وجهة نظره فقط بل تعبر عن تطلعات الأمة الجزائرية كاملة و حذر من عواقب هذه الاتفاقية . ينظر : المركز الوطني للأرشيف، محفوظات (م و ث ج) جلسة يوم 27-02-1962، تدخل العقيد هوارى بومدين، علبة مصورة C048. نقلاً عن سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/1962 مرجع سابق ص 221

³ عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 522. وينظر الملحق رقم 15.

⁴ سعد دحلب، مصدر سابق، ص 157.

بين الطرفين وحاولا خلالها تقريب وجهات النظر من أجل إيجاد موقف مشترك و اتفاق يرضي الطرفين، أين تطرقا لعدة نقاط تخص المرحلة الانتقالية، تركيبة و صلاحيات السلطة التنفيذية المؤقتة، قضية العفو العام، مسألة الضمانات و الجنسية للمعمرين، المسائل العسكرية و التواجد الفرنسي بالجزائر، قضية اللاجئين و القوة المحلية لحفظ النظام و غيرها من النقاط، حيث حدث التفاهم أخيرا على كل النقاط العالقة¹ و تجاوز عدة اختلافات، أين تم في الأخير الاتفاق على ضرورة تطابق الإعلانات بين الطرفين و نشر الاتفاقيات في وقت لاحق بينهما.

و في يوم 18 مارس 1962 و على الساعة السادسة مساء توصل الرئيسان كريم بلقاسم و لويجوكس إلى التوقيع على اتفاقيات ايفيان²، حيث و بمقتضى هذا الاتفاق دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب الوطني عند منتصف نهار 19 مارس 1962³، و أعقبها تصريح رئيس الوفد الفرنسي الذي قال⁴ "... دعونا الآن ننظر للمستقبل...نحن نعرف ماذا سيكون و نعلم أن الجزائر تتجه نحو الاستقلال، نأمل أن يتحقق ذلك في صداقة و أن يثبت المستقبل ما لم يحصل في الماضي، لا يمكن حل جميع المشاكل في وقت واحد و لكن إذا قطع كل واحد منا شوطا من الطريق، فأعتقد جازما بأن المستقبل سوف يلبي توقعاتنا و لن نعجز عن حل بقية المسائل...". أعقبه تصريح كريم بلقاسم بالقول: " أن نجاح المفاوضات كان بفضل إرادة المفاوضين و حسن نيتهم و الذي نتج عن اتفاق نهائي...إن خلاصة و نتائج الاتفاقيات السياسية و العسكرية هي التي ستسهم في تحقيق تطلعات الشعب الجزائري الطامح للحرية و الاستقلال... فبمجرد أن يتم التوصل إلى السلام المنشود من قبل الشعبين الجزائري و الفرنسي ستبدأ حقبة جديدة من التعاون...اسمحوا لي بأن أؤكد لكم بأن الوفد المكلف من قبل المجلس الوطني ث ج. و بالنيابة عن الحكومة الجزائرية يتعهد باحترام هذه الاتفاقيات السياسية و العسكرية و يسهر على تنفيذها..."⁵.

و بعد التوقيع على اتفاقيات ايفيان توجه رئيس الحكومة المؤقتة بن خدة يوم 19 مارس 1962 نداء إلى الشعب الجزائري يعلن فيه وقف إطلاق النار عبر كامل التراب الوطني بداية من يوم الاثنين 19 مارس 1962 على الساعة 12.00 بالضبط، و أبرز ما جاء في هذا الخطاب " بعد شهور من المفاوضات

¹ سعد دحلب، مصدر سابق، ص ص 158-159.

² للإطلاع على نص اتفاقيات ايفيان كاملا ينظر: بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص 85-128. و سعد دحلب، مصدر سابق، ص ص 290-337. و Maurice Vaisse, op, cit, pp 381-472.

³ انظر نص تصريح كريم بلقاسم كاملا في: جريدة المجاهد، ع 117، 20 مارس 1962، ص 08.

⁴ Maurice Vaisse, op, cit, p p 375-376.

⁵ Ibid, p376

الصعبة و الشاقة، تم التوصل إلى اتفاق عام في محادثات ايفيان بين الوفد الجزائري و الوفد الفرنسي، و هذا نصر عظيم للشعب الجزائري الذي أصبح حقه مضمونا في الاستقلال، و بهذه المناسبة نعلن باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية عن وقف إطلاق النار عبر كامل أنحاء التراب الجزائري ابتداء من يوم الاثنين 19 مارس 1962 على الساعة 12.00، كما نأمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كافة قوات جيش التحرير الوطني المحارب بالتوقف عن العمليات العسكرية و عن النشاط المسلح في جميع أنحاء التراب الوطني..."¹.

و قد جاءت وثيقة اتفاقيات ايفيان في ثلاثة أقسام و هي²:

القسم الأول: تضمن شروط و ضمانات تقرير المصير حيث تضمن الأبواب التالية:

✓ نظام ضمانات تقرير المصير.

✓ تنظيم السلطات العمومية في الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية.

✓ اتفاقية وقف إطلاق النار.

✓ إعلان يتعلق بالعفو العام.

✓ إنشاء محكمة النظام العام.

القسم الثاني: تم تخصيصه لإعلانات المبادئ الخاصة، و جاء في سبعة نقاط و هي:

✓ إعلانات الضمانات.

✓ إعلان مبادئ حول التعاون الاقتصادي و المالي.

✓ إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء.

✓ إعلان مبادئ حول التعاون الثقافي.

✓ إعلان مبادئ حول التعاون الفني.

✓ إعلان مبادئ و ملحق به متعلقان بالمسائل العسكرية.

✓ إعلان مبادئ حول تسوية الخلافات.

القسم الثالث: يتمثل في الإعلان أو البيان العام.

¹ للإطلاع على نص النداء كاملا ينظر: المجاهد، ع 117، المصدر نفسه، ص ص 6-7. و سعد دحلب، مصدر سابق، ص 271-276.

² تم تلخيص هذه النقاط اعتمادا على ما جاء في اتفاقيات ايفيان المنشورة في المصادر التالية: رضا مالك، مصدر سابق، ص ص 402-459. سعد دحلب، مصدر سابق، ص ص 290-337. - بن خدة، اتفاقيات ايفيان، سابق، ص ص 85-128.

المبحث الثالث: المرحلة الانتقالية: من وقف إطلاق النار إلى استفتاء تقرير المصير.

1- تشكيل الهيئة التنفيذية المؤقتة.

بعد الاتفاق النهائي بين ممثلي الوفدين الجزائري و الفرنسي و إعلان وقف إطلاق النار بدأ سريان المرحلة الانتقالية التي اتفق على أن تدوم ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر و على إثرها تشكلت الهيئة التنفيذية المؤقتة التي ترأسها عبد الرحمن فارس¹ إلى جانب روجي روث كنائب للرئيس- جان منوني مندوبا للشؤون المالية- شوقي مصطفىاوي مندوبا للشؤون العامة- بلعيد عبد السلام مندوبا للشؤون الاقتصادية- الشيخ أحمد مندوب الزراعة- عبد القادر حصار مندوب الأمن العام- حميد بومدين مندوب الشؤون الاجتماعية- شارل كونيف مندوب الأشغال العمومية- الشيخ بيوض مندوب الشؤون الاجتماعية- محمد بن تفتيفة مندوب مكلف بالبريد- عبد الرزاق شنتوف مندوب الشؤون الإدارية². و قد عقدت هذه الهيئة الجديدة أول اجتماع لها بتاريخ 13 أفريل 1962 بمقرها الكائن ب " روشي نوار " بومرداس حاليا، أين انطلقت في محاولة تجسيد مخرجات اتفاقيات ايفيان للوصول إلى استفتاء تقرير المصير.

1-1. صلاحياتها ومهامها.

لقد تم تحديد مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة في الباب الثالث الخاص بالهيئة التنفيذية، حيث حددت المواد المعنونة في هذا الباب أن الهيئة المؤقتة تقع عليها مسؤوليات إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر و التي تتكون أراضها من 15 ولاية³، على أن تختص فرنسا مباشرة بالسياسة الخارجية، الدفاع و أمن البلاد، القضاء، النقد، العلاقات الاقتصادية بين البلدين و البلدان الأخرى، و كذلك شؤون حفظ النظام و ذلك بالاتفاق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة⁴، كما تتولى هذه الهيئة إعداد و تنفيذ حق تقرير المصير، و بعض الصلاحيات الأخرى كسلطة سن اللوائح الخاصة بالجزائر، و تعيين الموظفين في المناصب الإدارية، اقتراح أسماء أعضاء لجنة المراقبة المركزية للاقتراع، تسهيل تولي

¹ عبد الرحمن فارس : من مواليد 1911 بأقربو في بجاية، اشتغل في منصب عون في قصر العدالة، صم عين محضرا قضائيا بمدينة سطيف ثم كوثر في مدينة القل، كان عضو في المجلس العام لمدينة الجزائر ثم نائبا في المجلي الجزائري، تم تكليفه من طرف الحزب الاشتراكي بترؤس لجنة مساندة الطلاب الجزائريين المقيمين بفرنسا، وبعد الاتفاق النهائي على وقف إطلاق النار تم تعيينه كرئيس للهيئة الانتقالية أنظر . عبد الرحمن فارس، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية، 1945 – 1962، ط خ، تر : مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

² نفسه، ص ص 136-137.

³ هذه الولايات هي: الجزائر- عنابة- قسنطينة- باتنة- مستغانم- المدية- وهران- الواحات- سعيدة- الأصنام- سطيف- الساوره- تيارت – تلمسان- تيزي وزو.

⁴ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص 496.

الجزائريين للمناصب الإدارية العليا، و تعيين الولاة و نواب الولاة¹، أين كانت مهمة الهيئة بشكل خاص التعجيل في إضفاء الطابع الجزائري على الإدارة التي كانت منذ بداية الاحتلال إدارة استعمارية خالصة، و وضع تحت تصرف هذه اللجنة قوة لحفظ الأمن².

2-1. الهيئة التنفيذية المؤقتة في مواجهة منظمة الجيش السري.

لقد أبدى المتطرفون الأوروبيون معارضتهم الشديدة لاتفاقيات ايفيان و بدأ قادة "منظمة الجيش السري"³ في تصعيد عملياتها الإرهابية، حيث عمدت إلى اختطاف الجزائريين و إعدامهم و حرق جثثهم، و امتدت جرائمهم لكل من تعاطف مع القضية الجزائرية سواء جزائريين أو أوروبيين و حتى صحفيين، و إشاعة جو من عدم النظام. فوسعت من عمليات النهب و السلب و التخريب، أين طالت أيديهم العديد من المرافق العامة كإحراق مكتبة جامعة الجزائر (أُتلف و أحرق أكثر من 60 ألف كتاب)، و كذلك عملية ميناء العاصمة يوم 02 ماي 1962 و التي راح ضحيتها أكثر من 72 قتيلا و جرح أكثر من 300 شخصا⁴.

و الظاهر أن قادة "منظمة الجيش السري" و بعد أن فشلوا في تحقيق هدفهم المنشود المتمثل في العودة إلى تطبيق فكرة "الجزائر الفرنسية" أو على الأقل فكرة "التقسيم" قرروا تطبيق سياسة الأرض المحروقة فالمهم بالنسبة لـ "سوزيني" رئيس منظمة الجيش السرية أنه في مرحلة ما بعد إطلاق النار و التحضير لإعلان الاستقلال يجب حرق الجزائر و تركها كما وجدها الأوروبيون سنة 1830⁵.

لقد كان رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة يدرك خطورة هذه المنظمة فحاول إجراء اتصالات مع قادتها رغم أن الرائد عز الدين و بعد عودته إلى العاصمة و إعادة تكوين المنظمة المستقلة قرر مواجهة

¹ رضا مالك، مصدر سابق، ص 395.

² تشكلت هذه القوة من 60 ألق جندي، و تشكل من قوات الجندرية المساعدة و قوات الأمن المتنقلة، و وحدات من المطلوبين للخدمة العسكرية في الجزائر. ينظر: نفسه، ص 195. و يعي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن العشرين، مرجع سابق، ص 497.

³ منظمة الجيش السري (OAS): ظهرت هذه المنظمة الإرهابية بعد مشروع الاستفتاء الذي أجراه ديغول بشأن تقرير مصير الجزائر يوم 08 جانفي 1961 و إصرار ديغول على مفاوضات جبهة ت و. فأعلن في مدريد عن ميلاد هذه المنظمة يوم 11 فيفري 1961 من طرف "بيار لاقيارد" و "جون جاك سوزيني"، و كانت تحت قيادة "راؤول سالان"، و قد ظهرت هذه المنظمة بشكل رسمي بعد الانقلاب الفاشل لجنرالات فرنسا الأربعة على رئيسهم في 22 أفريل 1961، حيث قررت إعادة تشكيل نفسها و أعلنت عن انضمام الحركات القومية الأوروبية السرية و أعادت توزيع المهام على القادة، أين امتد نشاطها إلى جميع أنحاء فرنسا و البلدان المجاورة، و مارست هذه المنظمة الاجرامية سياسة الأرض المحروقة و تقتيل الجزائريين و نهب البنوك. للمزيد حول هذه المنظمة و نشاطها في الجزائر ينظر: أوليفي دارد، في قلب منظمة الجيش السري، تر: عبد السلام يخلف و آخرون، دار سيديا، الجزائر، 2013، ص ص 183-200. و بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص ص 578-581، و فتحي الديب، مصدر سابق، ص ص 526-527.

⁴ أوليفي دارد، مصدر سابق، ص ص 277-278، و شارل ديغول، سابق، ص 142، و بن حمودة، ص 580.

⁵ عقيلة ضيف الله، سابق، ص 486.

هذه المنظمة و تصفيتها¹. و بوساطة من جاك شوفالييه-شارل بوجارك- بوجارد و جون ماري تين، تم عقد أولى الجلسات بين فارس عبد الرحمن و سوزيني القائد الجديد للمنظمة بعد اعتقال الجنرال سالان، و كانت هذه الجلسة يوم 18 ماي 1962 و الثانية في الفاتح من جوان من الشهر نفسه، حيث طالب سوزيني بضمانات و المشاركة في السلطة و كذا مصالح الشرطة و هو ما رفضه فارس عبد الرحمن لأنه حسب كل الضمانات موجودة في اتفاقيات ايفيان².

بعد هذه الاتصالات عمل فارس عبد الرحمن على إطلاع الحكومة المؤقتة بفحوى لقائه مع رئيس المنظمة سوزيني، فشكل وفدا رفقة شوقي مصطفىاوي و بن تفتيفة و توجه يوم 07 جوان 1962 إلى طرابلس للقاء الحكومة المؤقتة و استشارتها، حيث و بعد لقائه بأعضاء الحكومة و رئيسها بن خدة تم تفويض شوقي مصطفىاوي بتمثيل جبهة ت. و. في اللقاء المرتقب مع منظمة الجيش السري³. و بتاريخ 17 جوان 1962 تم اللقاء بين مصطفىاوي و سوزيني أين اشترط شوقي مصطفىاوي على سوزيني أن يوجه نداء إلى مجموعاته المسلحة لوقف التخريب و العمليات الإرهابية، بينما أثار سوزيني مسألة الضمانات الممنوحة للأقلية الفرنسية و مشروطا أن يكون الاتفاق مكتوبا بين الطرفين و هو ما رفضه مصطفىاوي، لأن اتفاقيات ايفيان نصت على كل الضمانات التي طالبت بها الحكومة الفرنسية للأوروبيين في الجزائر، و اكتفى مصطفىاوي بأنه سيقوم بتصريح عبر الراديو و التلفزيون يؤكد من خلاله على جميع الضمانات الممنوحة لأوروبيي الجزائر، على أن يعقب سوزيني على ذلك أيضا⁴.

و هكذا و في 18 جوان 1962 أذاع مصطفىاوي من إذاعة الجزائر النص الذي وضع به حدا لمغامرة منظمة الجيش السري مؤكدا على أن قوات الأمن مفتوحة للجميع و بأن ممارسة الحقوق المدنية مضمونة للجميع أيضا في جزائر ما بعد الاستقلال⁵، و في اليوم نفسه وجه سوزيني نداء للفرنسيين و الأوروبيين بالجزائر يدعوهم فيه⁶ إلى تقديم ولائهم لجميع أفراد الشعب الجزائري و تلبية النداء الذي وجهه الجنرال سالان⁷.

رغم أن الاتفاق الموقع بين الهيئة التنفيذية المؤقتة ممثلة في عضوها مصطفىاوي، و قائد

¹ الرائد عز الدين، الفلاحة، تر: جمال شعلال، دار موقف للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 349-352.

² فارس عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ص 166-167.

³ نفسه، ص 178، و رضا مالك، مصدر سابق، ص 331.

⁴ فارس، مصدر سابق، ص ص 182-183.

⁵ رضا مالك، مصدر سابق، ص 334.

⁶ فارس، مصدر سابق، ص 184.

⁷ وجه سالان رسالة إلى الفرنسيين فحواها "علينا أن نتشجع الآن لمصلحة الوطن، و أن نتكيف مع الوضعية الجديدة، انظر: بن حمودة، مرجع سابق، ص 583.

منظمة الجيش السري لم يكن سوى تفاهم شفهي أعاد تكرارا المواقف المعروضة لجبهة ت. و. حول الضمانات المقدمة لأوروبيي الجزائر إلا إنه لاقى تنديدات واسعة من طرف قيادة الحكومة المؤقتة و في مقدمتهم بن بلة- محمد خيضر- محمدي السعيد- راجح بيطاط- آيت أحمد- الرائد عز الدين بحجة أنه لا يحق للهيئة التنفيذية المؤقتة إبرام أي اتفاقيات باسم جبهة التحرير الوطني، و أن الحكومة المؤقتة هي السلطة الوحيدة المؤهلة لإبرام الاتفاقيات السياسية التي تلزم الجزائر¹. إلا أن مبادرة رئيس الهيئة التنفيذية و زملائه في فتح حوار بين الجزائريين و منظمة الجيش السري تعتبر من الإسهامات الايجابية لهذه الهيئة لأنها أوقفت عمليات تخريب و تقتيل كانت ستطال الجزائريين و ستعمق من جراحهم، و أعطت نوعا من الطمأنينة للجماهير لكيتنجنج عرس الاستفتاء يوم 01 جويلية 1962. و على إثر هذه الضغوطات و الاتهامات، قام مصطفىاوي بتقديم استقالته من الهيئة التنفيذية المؤقتة يوم 27 جوان 1962، و بعدها تم تحديد كل عناصر الهيئة التنفيذية و إبعادهم من أي مسؤولية على مستوى حكومة الاستقلال².

2- مؤتمر طرابلس 27 ماي -05 جوان 1962 و تكريس الافتراق³.

بعد موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الاستثنائية ما بين 22 إلى 27 فيفري 1962 على اتفاقيات ايفيان و التي كانت حسب أغلبية أعضائه الطريق الأوحده و الأسلم لوقف إطلاق النار و تمكين البلاد من استرجاع سيادتها، رأت الحكومة المؤقتة ج.ج. ضرورة الحفاظ على مؤسسات الثورة إلى غاية الإعلان الرسمي عن استقلال الجزائر، و بعدها تنتقل هذه المؤسسات إلى الداخل بهدف استلام القيادة من الهيئة التنفيذية المؤقتة، و عقد مؤتمر تأسيسي في الداخل يسلم بدوره السلطة إلى الحكومة المؤقتة و التي حسبهم تعتبر هي صاحبة الشرعية الوحيدة لاستلام مقاليد الحكم في البلاد⁴، بينما كان رأي بن بلة مدعما بمحمد خيضر و هيئة الأركان العامة بضرورة عقد مؤتمر استثنائي للمجلس الوطني ث ج. و هو ما يحدد و يقرر كيفية انتقال السلطة الأمر الذي رفضته الحكومة المؤقتة⁵.

¹ علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنه صيف 1962، تر: الصادق عماري و آمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2012، ص 49-50، و الرائد عز الدين، مصدر سابق، ص 355.

² رضا مالك، مصدر سابق، ص 337.

³ سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/1962 مرجع سابق انظر الفصل السابع من بروز قضية المكتب السيلسي الى تهاوي هياكل الثورة ص 238

⁴ حكيم شتواح، مرجع سابق، ص 123.

⁵ محمد حربي، الأسطورة و الراقع، سابق، ص 270.

و مع إلحاح بن بلة و رفاقه على دعوة المجلس الوطني ث ج. للانعقاد رضخت الحكومة المؤقتة و بدأت في إرسال الاستدعاءات لأعضائه من أجل الاجتماع.

انعقد الاجتماع في طرابلس بقاعة مجلس الشيوخ بداية من يوم 27 ماي 1962 و حضره 52 عضواً¹ و 12 شخصا بالوكالة²، و تم حصر جدول أعمال الدورة في نقطتين رئيسيتين هما:

- دراسة و مناقشة برنامج جبهة التحرير الوطني.
- اختيار أجهزة السلطة أو تعيين المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني.

فبالنسبة للنقطة الأولى و المتعلقة ببرنامج جبهة ت. و. أو (برنامج و ميثاق طرابلس) نجد أنه قد تم الإعداد لها في مشروع الحمامات³، فلم تكن بذات الأولوية و الأهمية التي كانت تكتسبها النقطة الثانية، لذا لم تأخذ حيزاً كبيراً من المناقشة و لم تصل المناقشات إلى كل القضايا التي تناولتها لجنة صياغة المشروع.

أما أبرز النقاط التي توقف عندها المتدخلون كثيرون فكانت تلك التي تعلق بمستقبل جبهة التحرير و علاقته بالقوى الثورية داخل المجتمع الجزائري، حيث تم في هذا الإطار توجيه انتقاد لاذع لجبهة التحرير الوطني، أين تم اتهامها بنقص الصرامة الإيديولوجية و التي تسربت إليها على ما يبدو روح البورجوازية الصغرى الناشئة في المدينة خاصة⁴، و هو ما تدخل بشأنه أحمد بن بلة عندما أعاب على مشروع برنامج جبهة ت. و. الغموض الذي يكتنف تحديد التركيبة الاجتماعية للحزب، حيث اعتبر أن المشروع خدم رؤية الفئة التي التحقت بالثورة متأخرة، و أقصت آمال و طموحات غالبية الجماهير التي كانت السند و الحاضن للثورة⁵.

كما اعتبر المتدخلون أن جبهة ت. و. لم تحضر إيديولوجياً لمرحلة ما بعد الاستقلال و هذا

¹ انظر أسماء الحاضرين في: علي هارون، خيبة الانطلاق، مصدر سابق، ص ص 15-18.

² سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1962/1959 مرجع سابق ص 310

³ مشروع الحمامات : انعقد هذا الاجتماع الذي كلف بوضع مشروع لجبهة ت. و. بمدينة الحمامات التونسية في الأسبوع الأول من شهر ماي، حيث تم تكليف لجنة خاصة بتحريره، ضمت كل من بن بلة، محمد يزيد، مصطفى الأشرف، محمد الصديق بن يحي، رضا مالك، محمد حربي و محمد تمام، كما قدمت فيدرالية ج ت و بفرنسا هي الأخرى مشروع برنامج في هذا الصدد، حيث تم الإعداد لهذا المشروع في غضون 10 أيام، و تضمن هذا البرنامج ثلاثة أقسام رئيسية و هي : نظرة عامة على الوضع في الجزائر، و تناول القسم الثاني "الثورة الديمقراطية الشعبية"، أما القسم الثالث فتناول المهام الاقتصادية و الاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية، للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد حربي، الأسطورة و الواقع، مصدر سابق، ص 270-274، و عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص 477-515. سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1962/1959 مرجع سابق ص 341

⁴ Harbi , Les Archives , op , cit , p 320.

⁵ المركز الوطني للأرشيف، (م و ث ج)، دورة 27 ماي- 05 جوان 1962، مداخلة أحمد بن بلة، علبة ، رقم 12، ملف 02. نقلا عن سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1962/1959 مرجع سابق ص 341

لانشغالها بالحرب و الذي كان غير واضح المعالم بالنسبة للحاضرين، و عليه، قدمت لجنة صياغة المشروع صيغتان بهذا الشأن، أما الأول فمع الإبقاء على جبهة التحرير الوطني كحزب واحد و هذا لضمان سيرورة الثورة التحريرية، و هو ما أكد عليه أحمد بومنجل الذي أكد على أن الإبقاء على الحزب الواحد ضروري¹، فيما كان الرأي الثاني بأن تكون الجبهة منظمة جماهيرية تتألف من الفلاحين و العمال و الطلبة و الثوريين المثقفين²، فيما اعتقد علي منجلي و قايد أحمد أن بناء صرح قوي لجبهة ت. و. لا يكون إلا من خلال إيجاد إيديولوجية حقيقية لها حتى تتواصل الثورة التحريرية مع ثورة البناء و التشييد، مع عدم إغفال التوعية الإيديولوجية لإطاراته³.

و قد أثار اقتراح أن تجمع الجبهة كل الشعب مخاوف البعض، إذ حسبهم لا يمكن الاستناد على كل شرائح المجتمع و التي كانت تتخبط في الجهل و الأمية لعقود من الزمن في تجسيد برنامج للحزب، و أكدوا أن المطلوب من الحزب تفعيل دوره من خلال إنشائه للمنظمات الجماهيرية الكفيلة بتعبئة الشعب الجزائري⁴، و هو ما عبر عنه الرائد سليمان عندما أشار إلى مخاوف البعض من تحويل جبهة ت. و. إلى حزب جماهيري جامع لكل فئات المجتمع الجزائري التي تشكلت و توحدت أثناء الثورة لأنه بتفكك الحزب سوف تزول هذه التشكيلات أو يصعب الحفاظ على انسجامها⁵.

أما عن مستقبل العلاقات التي سوف تربط الشعب بالمؤسسات، فإن برنامج طرابلس شجع على إلغاء كل وساطة محتملة ما بين الشعب و السلطة كنوع من الحذر اتجاه هذه المؤسسات، و كصفة من صفات الشعبوية التي جاء بها هذا البرنامج⁶.

كما ناقش المتدخلون في هذه النقطة بعض الجوانب من اتفاقيات ايفيان والتي تخص التعاون الثنائي بين البلدين و الضمانات التي أعطيت للمعمرين و التهديدات التي تشكلها بقاء القوات الفرنسية في القواعد، أين اعتبروا ذلك تكريسا لسياسة الاحتلال، ثم عرجوا إلى مناقشة مخلفات الثورة التحريرية و آثارها على كافة الأصعدة، أين تم في هذا الإطار توجيه مجموعة من التوصيات تتعلق بضرورة التكفل السريع بالمتضررين من حرب التحرير خاصة فئات المعطوبين و الأرامل و

¹ المركز الوطني للأرشيف، دورة 27 ماي - 05 جوان 1962، مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني لأجل تحقيق ثورة شعبية ديمقراطية، علبة رقم C055. فلا عن سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/1962 مرجع سابق ص 341

² نفسه..

³ نفسه..

⁴ نفسه..

⁵ المركز الوطني للأرشيف، (م و ث ج)، دورة 27 ماي - 05 جوان 1962، مداخلة الرائد سليمان، علبة رقم 12 ملف 02. فلا عن سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/1962 مرجع سابق ص 341

⁶ Slimane Chikh , op, cit , p 358.

اليتمى، والعمل على الإدماج السريع للاجئين والمعتقلين في السجون والمحتشدات، وضرورة تطهير الإدارة الجزائرية من الكوادر القديمة أتباع المستعمر للحيلولة دون قيامها باستهزاء المشروع الاستعماري، مع إيلاء الريف أهمية قصوى من خلال العمل على تعميره والتحصين للموسم الزراعي بهدف توفير الأمن الغذائي، كما تم التركيز على ضرورة تهيئة كل الظروف من أجل إنجاح الموسم الدراسي لتتمدرس التلاميذ¹، وبعد هذه النقاشات السطحية، تم بالإجماع المصادقة على برنامج حزب جبهة ت.و. حيث كانت مخرجاته نقطة اشتراك بين الجميع.

ورغم أهمية برنامج الدولة المستقبلي، وأهمية التوجهات والاختيارات التي كان يتضمنها، إلا أن النقاشات لم تكن عميقة وشكلت مخرجاته تقريبا نقطة اشتراك و اتفاق بين الجميع، إذ صوتوا عليه بالإجماع. وفي هذا الصدد يقول علي كافي² "تمت المصادقة عليه بالإجماع دون أية مناقشة، إذ لم يغير منه حرف واحد، وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بكل سرعة وسهولة و... لإفساح المجال للمطامح الشرسة، حيث أن كل ما استحوذ على العقول آنذاك هو انتخاب (المكتب السياسي)" وهذا دليل على أن المهم بالنسبة للجميع كان شيئا آخر، إنه النقطة الثانية في جدول الأعمال والتنافس على السلطة.

أما النقطة الثانية والتي أثارت الجدل والخلاف وكانت محطة افتراق نهائية بين الحكومة المؤقتة ومن وقف معها وبين أحمد بن بلة و هيئة الأركان العامة ومن تبني موقفها، حيث تشكل تحالفان دخلا في تنافس ليتحول هذا التنافس إلى صراع.

بينما صبّ اقتراح هيئة الأركان و بن بلة في إنشاء قيادة مصغرة تتشكل من سبعة أعضاء وهم) المعتقلون الخمسة -بن بلة- بوضياف- آيت أحمد- بيطاط محمد خيضر- بالإضافة إلى الحاج بن علا و محمدي السعيد)، وأما الاقتراح الثاني والذي تقدم به كريم بلقاسم فتضمن تشكيل قيادة موسعة من 09 أشخاص تضم إلى جانب المعتقلين الخمسة الباءات الثلاثة (كريم بلقاسم- بن طوبال- بوالصوف) إضافة إلى سعد دحلب³.

و أمام هذه الاختلافات والتطاحنات، عين المجلس الوطني ث.ج. لجنة لسبر الآراء⁴ برئاسة

¹ المركز الوطني للأرشيف، (م و ث ج)، دورة 27 ماي- 05 جوان 1962، انظر مداخلة بن بلة، هواري بومدين، الرائدان منجلي و سليمان، عبد الحميد مهري، الطاهر الزبيري، نقلا عن سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للشورة الجزائرية 1962/1959 مرجع سابق ص341

² علي كافي، مصدر سابق، ص ص 288-289.

³ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 02، مرجع سابق، ص ص 202-203.

⁴ باقتراح من بن طوبال تم تشكيل هذه اللجنة من محمد الصديق بن يحيى، الحاج بن علا و عمر بوداود، و قاضي بويكر. ينظر: علي هارون، خيبة الانطلاق، مصدر سابق، ص 25، بينما يقول حربي بأنها ضمت إلى جانب بن يحيى و الحاج بن علا و كل من العقيد محمد

محمد الصديق بن يحيى، من أجل تحديد مهام المكتب السياسي و الأشخاص المشكلين له، و على إثرها باشرت اللجنة لقاءاتها الفردية مع أعضاء المجلس لتحديد قائمة من شأنها أن تحظى بقبول ثلثي المصوتين طبقا للقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني¹.

و لقد فجرت قضية الوكالات عمل اللجنة و أشغال المجلس، و ذلك عندما قرر الطاهر الزبيري استخدام وكالة لثلاثة من زملائه داخل مجلس القيادة الأولى لترجيح قائمة بن بلة² حيث رفض بن طوبال و بن خدة معتبرين إياه مخالفا لقرارات المجلس الوطني الذي قرر عدم العمل بهذه الوكالات لعدم استيفائها الشروط القانونية و لأن موضوع الفصل في الوكالات يكون عند بداية اجتماع المجلس فيما دافع بن بلة عن أحقية الزبيري في التصويت بالوكالات مثله مثل البقية الذين يحوزون على الوكالات و هو ما زاد في إشعال فتيل الأزمة.

أما بالنسبة لنتائج الاستفتاء الذي قامت به لجنة سبر الآراء فقد أظهر فوز قائمة بن بلة دون تحقيق أغلبية الثلثين، حيث نالت قائمته 33 صوتا مقابل 31 صوتا لقائمة كريم بلقاسم³. و أمام هذا الوضع و تدني لغة النقاش، اضطر بوداود رئيس اللجنة إلى تعليق النقاش و كان ذلك في منتصف ليلة 06 جوان 1962، و اضطر بن خدة إلى الانسحاب من الاجتماع و مغادرة طرابلس ليلة 06 جوان 1962، و توجه إلى مقر الحكومة المؤقتة بتونس حفاظا على حكومته الملزمة بتطبيق اتفاقيات ايفيان، و قد فسر بن خدة هذا الانسحاب بأنه فضل مصلحة الدولة الجزائرية على الصراعات القديمة، و أنه مادام الاجتماع عجز عن تعيين قيادة موحدة فإنه فضل الإبقاء على الحكومة المؤقتة رغم ضعفها، فهي مؤسسة شرعية معترف بها داخليا و دوليا و شريكة ديغول في ايفيان، و بالتالي فهي مسؤولة مباشرة على احترام و تطبيق قرار وقف إطلاق النار، كما أن هذا الأمر كان سيشجع المتطرفين الأوروبيين لنقض اتفاقيات ايفيان، لذا كان عليا أن أسد الطريق أمامهم⁴، و

يازوران و الرائد فايد أحمد . حربي، الأسطورة و الواقع، مصدر سابق، ص 278. في حين يؤكد دكتور: سيدعلي احمد مسعود رأي علي هارون بحيث انها ضمت محمد بن يحيى حاج بن علا عمر بوداود وقاضي بوبكر كما اكدها رئيس اللجنة بن يحيى في جلست يوم 03 جوان 1962 انظر: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1962/1959 مرجع سابق ص 363

¹ علي هارون، خيبة الانطلاق، مصدر سابق، ص 26.

² في هذا الصدد يشير الزبيري أنه كان من المطالبين بضم الباءات الثلاثة و أنه كان سيصوت لصالحهم، لولا رفض بن طوبال الذي كان يظن أني في صفوف بن بلة، الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 279. وانظر قلا عن سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1962/1959 مرجع سابق ص 363

³ حربي، الأسطورة و الواقع، مصدر سابق، ص 279.

⁴ دحلب، مصدر سابق، ص 173.

بعد مغادرة بن خدة، لحقه 07 وزراء و بعض أعضاء المجلس الوطني ث ج¹.

و بتعليق اجتماع المجلس و انسحاب بن خدة و وزراء حكومته عرف اجتماع طرابلس نهاية غير مرضية، حيث افترق الجميع على ضوء الاختلاف و الفوضى، و لم يجتمع المجلس الوطني ث ج. مرة أخرى بكامل أعضائه.

بعد هذا الانسحاب، حاول بن بلة و الباقون معه في طرابلس استئناف الاجتماع، و لكن و بعد مضي الوقت القانوني لاستئناف أشغال المجلس جمع ثلاثي المكتب كل الوثائق المكتوبة و المسموعة، و حرروا محضرا أمضاه ثلاثتهم " محضر قصور " نددوا فيه بطريقة انسحاب رئيس الحكومة و معظم وزرائه، و قاموا بعدها بإيداع كل الملفات في مكان سري بقاعدة ديدوش مراد في طرابلس²، و قام بعدها محمد الصديق بن يحي بصفته رئيس مكتب الدورة بتلاوة البيان الختامي للدورة و الذي تضمن رفض استقالة الحكومة المؤقتة و تفويض المجلس الوطني لها باستكمال المفاوضات مع الحكومة الفرنسية معلنا في الأخير نهاية أشغال المؤتمر و رفع الجلسة.

و محاولة من بن خدة تجاوز الأزمة و إيجاد حل لها، اقترح على أعضاء الحكومة الذين اجتمعوا بعد مغادرة طرابلس اقتراحين:

- توسيع الحكومة المؤقتة بإدخال ثلاثة أشخاص إلى مجلسها و هم فرحات عباس، بومدين و الحاج بن علا.

- تشكيل مكتب سياسي برئيسين (عباس و بن خدة) إلى جانب ثلاثة نواب هم بن بلة، بوضياف و كريم بلقاسم و عضوية كل من بومدين و الحاج بن علا.

لكن و بعد نقاشات تم رفض الاقتراحين و هو ما أطل من عمر الأزمة و تفاقمها³، حيث ظهر جليا تشكل تحالفين متصارعين. الأول تمثله الحكومة المؤقتة إضافة إلى الولايتين الثانية و منطقة الجزائر المستقلة و فيدراليتي فرنسا و تونس، أما التحالف الثاني فيتزعمه أحمد بن بلة المدعوم من هيئة الأركان و الولايتين الأولى و الخامسة و السادسة، كما ضم هذا التحالف الكثير من الشخصيات منهم محمد خيضر- راجح بيطاط- فرحات عباس. و لم يبق على الحياد سوى الولاية الرابعة بقيادة العقيد يوسف الخطيب. كما استفحل الصراع بينهم من أجل استقطاب كافة ولايات الداخل، و هو ما جعل قادتها يقررون تنسيق العمل فيما بينهم للخروج بقرار موحد من الصراع و ذلك من خلال الدعوة

¹ سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/1962 مرجع سابق ص 371

² علي كافي، مصدر سابق، ص 292، و للإطلاع على المحضر الختامي، ينظر : علي هارون، خيبة انطلاق، سابق، ص 241-242.

³ Ben Kedda Ben Youcef, L'Algérie à L'Indépendance, La Crise de 1962, Ed, Dahlab, Alger, 1997, p 21.

لاجتماع عام لكافة الولايات¹.

3- اجتماع زمورة 25/24 جوان 1962.

بعد أسبوعين من رفع أعمال مؤتمر طرابلس و احتدام الصراع بين الإخوة الفرقاء، قرر قادة ولايات الداخل الاجتماع و تنسيق الأعمال فيما بينهم و الخروج بقرار موحد من الصراع الدائر، فاجتمعت ولايات الداخل بمنطقة " زمورة- برج بوعريج " بالولاية الثالثة يومي 24-25 جوان 1962، و ضم الاجتماع كل من مسؤولي الولايات الثانية (صالح بوبندير). الثالثة (محند الحاج، حميمي). الولاية الرابعة (يوسف الخطيب). منطقة الجزائر المستقلة (الرائد عز الدين). فيدرالية فرنسا (عمر بوداود، قدور) و فيدرالية تونس ((الطيب الثعالي)²، بينما غابت عن الاجتماع كل من الولايات الأولى، الخامسة و السادسة رغم أنها تلقت دعوات للحضور.

استعرض الحاضرون الوضع الخطير الذي آلت إليه الثورة و الصراع المتصاعد بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان و ما نتج عنه من أزمات و تصدعات في صفوف قادة الثورة بسبب غياب قيادة موحدة، و بعد يومين من اللقاءات و المشاورات خرج المجتمعون بقرارات مهمة صاغوها في محضر اجتماع و أهم ما جاء فيه تشكيل لجنة تنسيق ما بين الولايات لتوحيد العمل و حماية الوحدة الوطنية و أنيطت لها المهام التالية:

- ✓ إعداد و ضبط قوائم المرشحين للمجلس التأسيسي.
- ✓ تحديد شروط المشاركة في المؤتمر الوطني.
- ✓ تنظيم دمج وحدات جيش الحدود في جيش الولايات.
- ✓ العمل على إدخال الأسلحة المخزنة في الخارج.

كما قام المجتمعون بتوجيه نداء إلى الحكومة المؤقتة باعتبارها الهيئة الشرعية من أجل المحافظة على وحدتها إلى حين انتخاب المجلس التأسيسي و العودة إلى الجزائر من أجل استلام السيادة الوطنية بعد إعلان الاستقلال، و مساعدة لجنة ما بين الولايات من أجل إدخال و تنظيم جيش الحدود و دمج على مستوى الولايات، كما أدان المحضر تصرفات هيئة الأركان العامة و تدخلاتها المستمرة في السلطة، و وجهت اللجنة نداءها إلى قادة الولايات الغائبة (الأولى- الخامسة و السادسة) تدعوهم فيها إلى الانضمام إلى لجنة التنسيق و العمل معا للحفاظ على وحدة الجيش و

¹ رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، مرجع سابق، ص ص 63-64.

² بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 600.

البلاد مذكورة إياهم بعدم قانونية نشاطات هيئة الأركان العامة باعتبارها مستقلة منذ جويلية 1961¹، كما اقترح المجتمعون أخيرا إعلان حالة الطوارئ في كامل أرجاء البلاد تفاديا لأي انزلاق إلى غاية تشكيل المؤسسات النهائية، و متعهدين بالبقاء متحدين و مدافعين عن أهداف الثورة من أجل بناء الدولة و حماية المصالح العليا للشعب².

و بعد الانتهاء من الاجتماع تم تشكيل وفد من أجل إبلاغ محضر الاجتماع إلى الحكومة المؤقتة و التي تشجعت بهذا القرار، فأقدمت في 30 جوان 1962 على إقالة هيئة الأركان العامة و عزل قادتها، مع إسقاط رتبهم³ و وجهت نداء إلى قوات الجيش تدعوهم فيها إلى الانفصال عن هيئة الأركان العامة و الالتحاق بالحكومة المؤقتة.

من جهتها اعتبرت هيئة الأركان العامة هذا القرار غير قانوني لأنه ليس من صلاحيات الحكومة المؤقتة إقالة هيئة غير ملحقة لها بشيء، و أن من يحق به اتخاذ قرار بشأنها هو المجلس الوطني ث ج. و فقط لأنه هو من عينها مثلها مثل الحكومة المؤقتة⁴، كما أن الحكومة المؤقتة حسب هيئة الأركان لم يعد لها أساس قانوني بعد الاجتماع الأخير للمجلس الوطني ث ج. و إمضاء محضر "القصور" بعدم اكتمال النصاب⁵.

4- استفتاء 01 جويلية 1962 و تسليم السلطة في الجزائر المستقلة.

لقد توصلت الهيئة التنفيذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن فارس لتحديد صيغة الاستفتاء على تقرير المصير و تاريخ إجرائه، حيث وافق الرئيس الفرنسي ديغول على تاريخ 01 جويلية 1962 كموعدا لاستشارة الشعب الجزائري في تقرير مصيره، حيث رسم هذا التاريخ في لقاء تم بين سعد دحلب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة و لوي جوكس وزير دولة المكلف بالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية⁶، كما تم الاتفاق على الصيغة النهائية التي سيُستفتى حولها الشعب و التي جاءت كالتالي " هل تريدون جزائر مستقلة في إطار الشراكة مع فرنسا في إطار الشروط المحددة في إعلان 18 مارس 1962⁷، و هي نفس الصيغة التي تم بها الاقتراع مع تعديل طفيف، حيث جاءت استمارة الاستفتاء كما يلي: " هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في

¹Ibid, p 104-105. Harbi, Les Archives, op, cit, p 345.

²Ibid, p 346.

³الظاهر زبيري، مصدر سابق، ص 280.

⁴علي هارون، خيبة الانطلاق، مصدر سابق، ص 82.

⁵نفسه، ص 83.

⁶بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 585.

⁷فارسي عبد الرحمن، مصدر سابق، ص 165.

تصريحات 19 مارس 1962 ؟ نعم / لا " ¹.

وعليه باشرت جبهة ت.و. استعداداتها لهذا اليوم، فقامت بالكثير من الحملات المتعلقة بالاستفتاء و أقامت المهرجانات و التجمعات أكدت فيها على أهمية هذا اليوم و أهمية النصر المحقق. و بعد استكمال كافة الترتيبات، جاء اليوم الموعود و خرج الجزائريون للإدلاء بأصواتهم و كانت النتائج كالآتي ²:

✓ عدد الناخبين المسجلين: 6,549,736 ناخب.

✓ عدد المصوتين: 6017,680 ناخب.

✓ عدد الأصوات المعبر عنها: 5,992,115 ناخب.

✓ عدد المصوتين بنعم: 5,975,581 ناخب.

✓ عدد المصوتين بلا: 16,534 ناخب.

وَقَعَ على هذه النتائج أعضاء اللجنة الوطنية للمراقبة ممثلة في الرئيس قدور ساطورو الأعضاء الهادي مصطفى، عمار بن التومي، ألكسندر شوليه (Alexandre Chaulet) - عبد اللطيف رحال- أحمد هني-جان قاو (Jean Guyot).

و قد تم إعلان النتائج الرسمية يوم 03 جويلية 1962 و اعترف بها ديغول، حيث تم إنزال العلم الفرنسي من مقر الهيئة التنفيذية بساحة (روشي نوار) و رفع العلم الجزائري مكانه، كما تم فتح الحدود التونسية و المغربية ليتدفق إلى الجزائر آلاف اللاجئين، بينما كان الإعلان الرسمي عن الاستقلال بتاريخ 05 جويلية 1962، و بهذا تم وضع حد لاحتلال استيطاني و حثي شمل الأرض و الإنسان معا، استمر مدة 132 سنة و كانت له تأثيرات عميقة مازالت تسمم العلاقات الثنائية الى يومنا هذا.

¹ بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 586.

² نفسه، ص 586.

خاتمة



خاتمة:

بعد استعراضنا لأبرز و أهم التطورات التي عرفتها الثورة التحريرية خلال المرحلة 1954-1962 في مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية، نصل في ختام موضوع بحثنا هذا إلى جملة من الملاحظات و النتائج نوجزها فيما يلي :

- نجحت جبهة التحرير الوطني في تحقيق طموحات الشعب الجزائري في الوحدة و العمل، وعلى الرغم من أن ميلادها كان من أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، إلا أن مبادرتها بتفجير الثورة لم يكن قطيعة مع الماضي، بل كان تنويجا للكفاح الوطني بكل أشكاله.
- تمكنت المجموعة الرائدة التي عكفت على الإعداد و التحضير لتفجير الثورة من تصحيح و تقويم مسار الحركة الوطنية الذي لايزال يؤمن بالعمل من داخل الشرعية الاستعمارية وإمكانية تحقيق "الثورة بالقانون"، بشكل أعاد للأذهان التوافق مع الموروث التاريخي الأصيل للمقاومة و الجهاد.
- عرفت بداية الثورة مخاضا مميزا غذته ظروف داخلية تمثلت أساسا في صعوبة تقويض أركان الكيان الاستعماري مرورا بالصعوبات الميدانية و اللوجيستية.
- تمكنت جبهة التحرير الوطني في المرحلة الأولى من ترسيخ جذورها و توسيع نفوذها على مجموع الأراضي، حيث تحملت مجموعات جيش التحرير الوطني العبء الأكبر في التأكيد على استمرارية الثورة بعد اندلاعها، فرغم ظروفها التنظيمية و قلة الامكانيات واصلت تنفيذ استراتيجية عمل ثورية للحفاظ على شعلة الثورة مشتعلة.
- تمكن جيش التحرير الوطني من تعميم حالة انعدام الأمن و نشر الثورة عبر كامل ربوع الوطن، خاصة بعد هجومات الشمال القسنطيني و نجاح في التمكين لجبهة التحرير الوطني على جميع المستويات بهدف جعلها الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري.
- استطاعت جبهة التحرير الوطني نسف المشاريع الفرنسية الاصلاحية في ايجاد قوة ثالثة بديلة للجبهة بعد تمكنها من استيعاب أغلب التيارات السياسية لمشروعها الثوري.
- النجاح في تحويل طاقات الجماهير من طاقات مهمل و مهمشة إلى طاقات منظمة و بناءة تعتمد عليها في تحقيق أهداف الثورة.
- راهنت جبهة التحرير الوطني على زعزعة أركان كيان المحتل، حيث تمكنت في الفترة الأولى من إقامة نظام مواز للإدارة الاستعمارية.
- صعدت السلطات الاستعمارية من اجراءاتها و مخططاتها في سبيل قمع الثورة في مهبها، فاتفقت أغلب حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة على القمع و التصعيد العسكري كرهان أساسي

لإخماد الثورة.

- مراهنات السلطات الفرنسية على المشاريع الإصلاحية كخطة بديلة و ذلك عن طريق عرض مشاريع الإصلاحات المختلفة سياسيا، اقتصاديا و اجتماعيا، هادفة بذلك إلى سحب البساط من تحت أرجل جبهة التحرير الوطني و التمهيد لظهور قوة ثالثة بديلة.
- تمكنت جبهة التحرير الوطني من بناء مؤسساتها بعد عقدها المؤتمر الصومام 1956، أين أرسى لتنظيم سياسي محكم مماثل لبرنامج لدولة قائمة بذاتها، ممهدة بذلك لدولة المؤسسات، كما خرجت بقيادة وطنية موحدة قادرة على الاشراف على الثورة عبر كامل ربوع الوطن و خلقت جيشا نظاميا، مزودة الثورة بالأدوات (تنظيم الجماهير) التي كانت تنقصها لتوفير أسباب نجاح الكفاح المسلح و الوصول إلى استقلال البلاد.
- لقد جاءت مخرجات مؤتمر الصومام لتتفاعل بصورة حيوية مع الحاجة الملحة الى سد ثغرات كثيرة كانت السمة الأبرز لبداية النشاط الثوري، أين أضفى على الثورة مسحة تنظيمية شاملة ستحول حزب جبهة التحرير الوطني الى حركة مقاومة سياسية منظمة تركز على مؤسسات ثورية استطاعت من خلالها التمدد سياسيا وعسكريا وكسب رهان المرحلة.
- نوعت جبهة التحرير الوطني من أوجه كفاحها ضد المستعمر الفرنسي، أين أصبح كل ما يرمز للاستعمار هدفا مشروعاً لجيشها، فإضافة إلى معركة الميدان و السيطرة على مجموع الأراضي، تمكنت جبهة التحرير الوطني من كسب المعركة الاقتصادية و الحاق هزائم كبيرة بالاقتصاد الفرنسي (سياسة التخريب و المقاطعة)، و هو ما أثر على الجبهة الاجتماعية لفرنسا.
- لقد كانت فترة 1954-1958 فترة نجاح و تحد لجبهة التحرير الوطني في جميع المجالات، فإضافة إلى الانتصارات السياسية و العسكرية التي حققتها، استطاعت كذلك تجاوز مشاكلها الداخلية و احتواء تناقضاتها، أين ستنتج في وضع فرنسا على شفا حرب أهلية ربيع 1958.
- عملت جبهة التحرير الوطني على مساندة تطور الوضع الداخلي و الخارجي، فجاء تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليفصح عن تطور الكفاح الوطني و التي ستقف بالمرصاد لمختلف المشاريع الديغولية، أين كان منهجها واضحا و متجانسا في مواجهة مختلف التحديات، أبدت من خلاله تصميمها على التمسك بأهدافها الجوهرية و على رأسها الاستقلال التام.
- تسبب تصاعد الكفاح المسلح و سلطة جبهة التحرير الوطني في تفاقم أزمة النظام السياسي الفرنسي، حيث تساقطت العديد من الحكومات الفرنسية، و بلغت دورتها في ربيع 1958 عندما تمرد الجيش الفرنسي في الجزائر على السلطات الدستورية الشرعية و أرغمها على ترك مكانها للجنرال

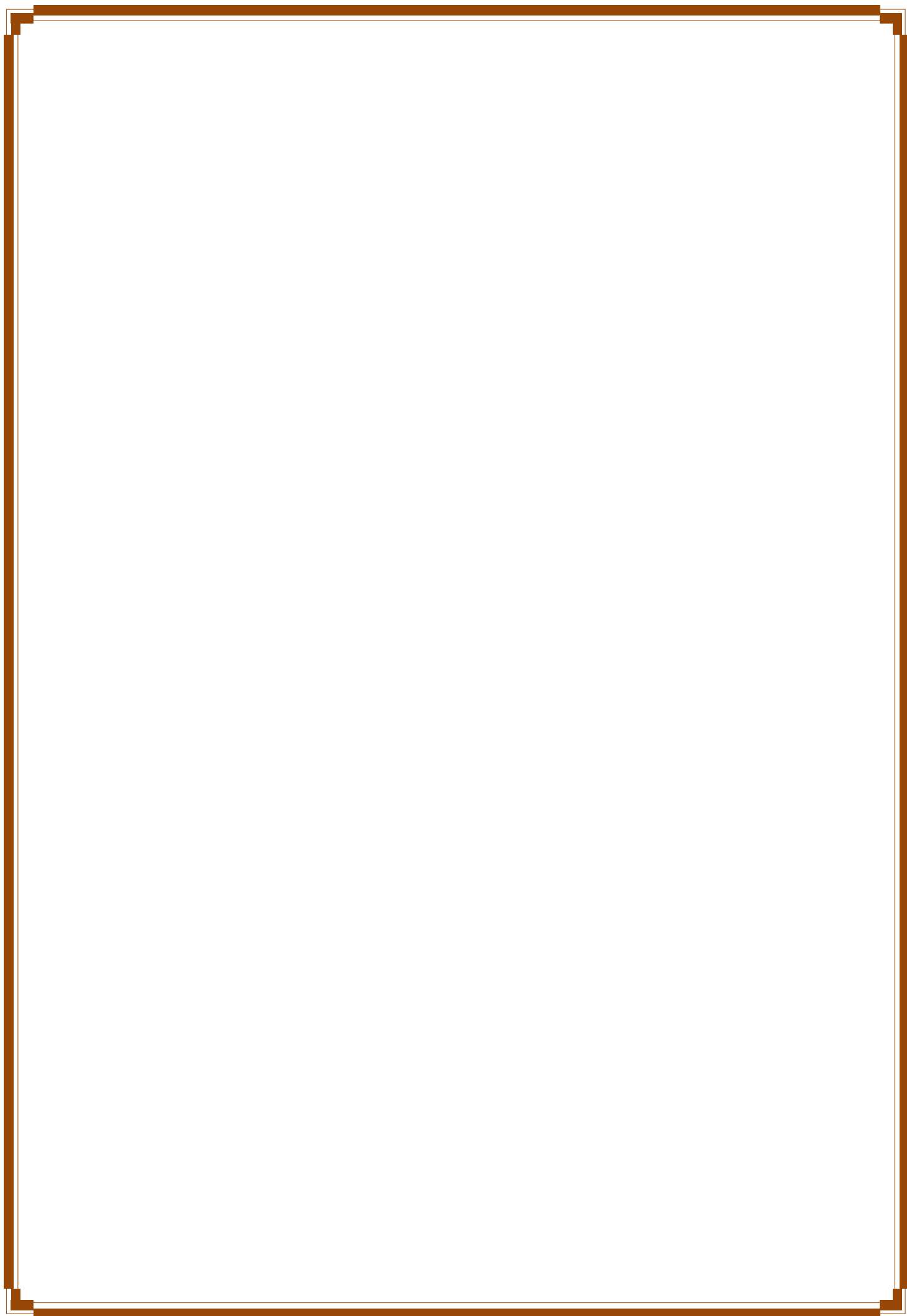
ديغول تحت تهديد الانقلاب العسكري.

- تبنت الحكومات الفرنسية استراتيجية شاملة للقضاء على الثورة و امتداداتها الداخلية و الخارجية، فالرهان الأول كان عسكريا بحثا اعتمد على تطوير الآلة العسكرية بشريا و ماديا و ادخال تعديلات و تحسينات على الأساليب القتالية مع تكتيكات مغايرة في ميادين المواجهة العسكرية ضد قوات جيش التحرير، أما الثاني فكان سياسيا ذو طابع قانوني ردعي من خلال سن مجموعة من الاجراءات القانونية ذات الطابع الردعي و الزجري و التي ستمكنها من تدمير البنى و الأطر السياسية – الإدارية و التنظيمية لجهة التحرير الوطني تحت شعار التهدئة و إعادة الأمن.
- راهنت قيادة جبهة التحرير الوطني على تجنيد قواعدها الخلفية سواء في دول الجوار (تونس و المغرب) أو داخل العمق الفرنسي (الولاية السابعة) حيث أدركت مبكرا الدور الذي ستلعبه الجالية الجزائرية بالمهجر في دعم الثورة، أين ستمكن من تطويعهم و تأطيرهم و سيشكلون قواعد إمداد خلفية لها (مادي و بشريا).
- اهتمت جبهة التحرير الوطني بفئة اللاجئين و لم تنظر لهم على أنهم عالة عليها، بل حاولت أن تجعل منهم عمقا استراتيجيا تستند عليه.
- كان العمل الدبلوماسي من أولويات قيادة جبهة التحرير الوطني، لأنهم أدركوا منذ البداية أن نجاح كفاحهم بالداخل مرتبط و مرهون بحركة دبلوماسية واسعة في الخارج تعمل من أجل توفير الدعم المادي و المعنوي لها، أين كان التأكيد على ضرورة تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة و الخروج من ثنائية الصراع، حيث سيسمح لها ذلك بتقويض أسس قيام الحركة الاستعمارية الفرنسية الزاعمة بأن الجزائر قطعة فرنسية و إخراجها من الحصار الذي فرضه عليها الاستعمار.
- استطاعت جبهة التحرير الوطني التصدي لفرنسا و حلفائها الذين حاولوا عزل القضية الجزائرية و التصدي لعرضها و عرقلتها في المحافل الدولية، أين تمكنت من فرض مكان لها على الصعيد الدولي بالتنسيق مع كل الشركاء العرب و الأفروآسيويين، أين تطورت قضيتها في جدول أعمال الأمم المتحدة إلى غاية إحكامها كطرف مباشر في القضية.
- لقد فرض تصاعد سلطة جبهة التحرير الوطني و تزايد الالتحام الجماهيري مع ثورته من خلال المظاهرات (مظاهرات 11 ديسمبر 1960 بالجزائر و مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بفرنسا) على السلطات أن ترضخ لسلطة الحلول و أن تجلس مرغمة على طاولة المفاوضات و تعترف بجبهة التحرير الوطني كطرف مباشر فيها كممثل وحيد و شرعي.
- نجحت جبهة التحرير الوطني في كسب معركة التفاوض، فبعد أن كان الطرف الفرنسي لا

يعترف بجهة التحرير و لا بجزائرية الصحراء، نجد أنه أذعن في الأخير لشروط الوفد الجزائري و التي لم يكن واردا لها التنازل عن قضايا أساسية و في مقدمتها الاعتراف بالاستقلال الوطني و أن تكون الطرف الوحيد الذي يجلس حول طاولة المفاوضات، إضافة إلى الحفاظ على الوحدة الترابية و الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري، رغم أنها أبدت استعدادا لتقديم تنازلات معتدلة في قضايا تتعلق بمستقبل المستوطنين الأوروبيين و مصالحهم و مطالب الحكومة الفرنسية في المجالات العسكرية، الاقتصادية و الثقافية في الجزائر المستقلة.

- لقد استطاعت جهة التحرير الوطني المحافظة على وحدتها و تماسكها طيلة فترة الحرب 1954-1962، أين غدت التنظيم الوحيد الذي يمثل الارادة الشعبية و فرضت على الجميع الوحدة لتحقيق الهدف المنشود و هو الاستقلال.

- شكلت نتائج استفتاء تقرير المصير المنطلق الحقيقي لحل المشكلة الجزائرية و الاعتراف بسلطة جهة التحرير الوطني على الشعب و الذي أقر لها ذلك خلال هذا الاستفتاء بشكل قانوني و شرعي، وبذلك أعاد للشعب حقه في اختيار من يحكمه



قائمة الملاحق



ملحق رقم 01: بطاقة التطوع في جيش التحرير الوطني و قانون داخلي للجيش بالأوراس¹.

NOUVELLE RECRUE

1. Nom	Guerabi	7. Politique	neant -
2. Prénoms	Ahmed -	8. Service Armée	Oui -
3. Date et lieu de naissance	27 -	9. Spécialité	volontaire -
4. Profession	militaire -	10. Charge de famille	2 personnes -
5. Etat Civil	marie -	11.	
6. Degré d'instruction	mal -		

2 - Les conditions d'engagement dans l'A. L. N. sont les suivantes :

- La durée de l'engagement est conditionnée par celle de la lutte.
- Toute nouvelle recrue doit remplir les conditions physiques : Age de 18 à 40 ans.
- Elle doit faire abstraction de toute opinion politique outre que celle de l'Armée.
- Tout soldat doit se plier aux exigences de la discipline et du règlement intérieur de l'Armée.

— 1 —

Règlements intérieurs de l'Armée de Libération Nationale Algérienne

Tout Moudjahed est engagé volontaire dans les rangs de l'ARMÉE DE LIBÉRATION. Le but qu'il vise est la libération de son pays du joug colonialiste avec, la restauration de la souveraineté du peuple et l'instauration d'un régime démocratique.

Dans l'Armée, Le Moudjahed est astreint à des obligations de même qu'il a des droits.

CHAPITRE I. — DROITS DU MOUJAHED

Article I. — HABILLEMENT ET NOURRITURE : Tout Moudjahed est habillé et nourri aux frais de l'Armée : la répartition des effets et de la nourriture est la même pour tous les Moudjahed sans aucune distinction (rations définies par directives ultérieures).

Article II. — ARMES : Tout Moudjahed a droit à une arme dans la mesure du possible.

Article III. — MALADIES : En cas de maladie, l'Armée assure les soins et la protection du malade.

Article IV. — AIDE À LA FAMILLE : Tout Moudjahed a droit à des allocations familiales conditionnées par le nombre de personnes à charge et les possibilités de l'Armée.

Article V. — DECES : En cas de décès, l'Armée continue à assurer la subsistance à la famille du Moudjahed défunt. LE GOUVERNEMENT ALGERIEN prendra en charge la dite famille en accordant une pension de guerre.

Article VI. — VŒUX ET SUGGESTIONS : Tout Moudjahed est en droit d'exprimer ses vœux et suggestions dans l'intérêt de l'Armée.

Article VII. — DEMANDES : Tout Moudjahed peut adresser des demandes par voie hiérarchique. (Toute réclamation collective est formellement interdite).

CHAPITRE II. — DEVOIRS DU MOUJAHED

Article I. — Notre lutte est engagée pour la réalisation de nos aspirations. Le Moudjahed est tenu de savoir que la durée de son engagement est limitée et est conditionnée par la durée de la lutte. (Toute démission est formellement interdite).

¹ عبد الحميد زوزو، وثائق أرشيفية عن حرب التحرير الجزائرية، مرجع سابق، ص 58.

ملحق رقم 02: أوامر وتعليمات ولائية بخصوص مهام المسؤول السياسي.¹

ARMEE DE LIBERATION NATIONALE ALGERIENNE
WILAYA AURES- NEMEMCHA
DIRECTIVES EXCULSIVES
AUX RESPONSABLES POLITIQUES⁽¹⁾

Les attributions du Responsable politique se répartissent comme suit :

- 1°- Organisation et éducation du peuple
- 2°- La guerre psychologique que pour faire face à la propagande ennemie
- 3°- Relation avec le peuple (dans les douars et les villes)
- 4°- Perception des fonds

a)- dans les douars : dans chaque Douar cinq membres sont responsables de "l'assemblée" des affaires intérieures et de l'Etat civil.

b)- dans chaque ville ou village : dans chaque ville ou village devront être organisés deux commissions, l'une pour la collecte de fonds, l'autre pour les attentats.

c)- éducation du peuple : le peuple devra être éduqué selon les principes de l'Islam et de la Révolution. Le peuple devra savoir que toutes les wilayas sont étroitement liées et que l'existence d'un commandement supérieur pour l'Algérie est une réalité tangible.

PROPAGANDE ANTI-COLONIALISTES.

1°- Mener de vives campagnes entre les élections la costienne et son système, coupure de relations avec le colonialisme

2°- Réponse aux tracts colonialistes

3°- Œuvrer pour la désertion et le ralliement à l'ALN des soldats et goumiers.

4°- Ne laisser jamais se faire le paiement des impôts.

5°- Faciliter l'accès aux Européens qui doivent se rallier à A.L.N.

LES RELATIONS AVEC LE PEUPLE

Il importe beaucoup le respect et la considération pour le peuple.

Il sera procédé à la distribution des secours aux nécessiteux. Les discours se feront dans les mosquées. Chaque fois le colonialisme passera dans les mechtas, le responsable politique fera immédiatement après le départ de ce dernier un discours qui effacera les germes de la propagande ennemie, une organisation spéciale aux villes sera mise sur place.

L'ARGENT ET LE RAVITAILLEMENT

1° - collecte des cotisations des dons et des impôts

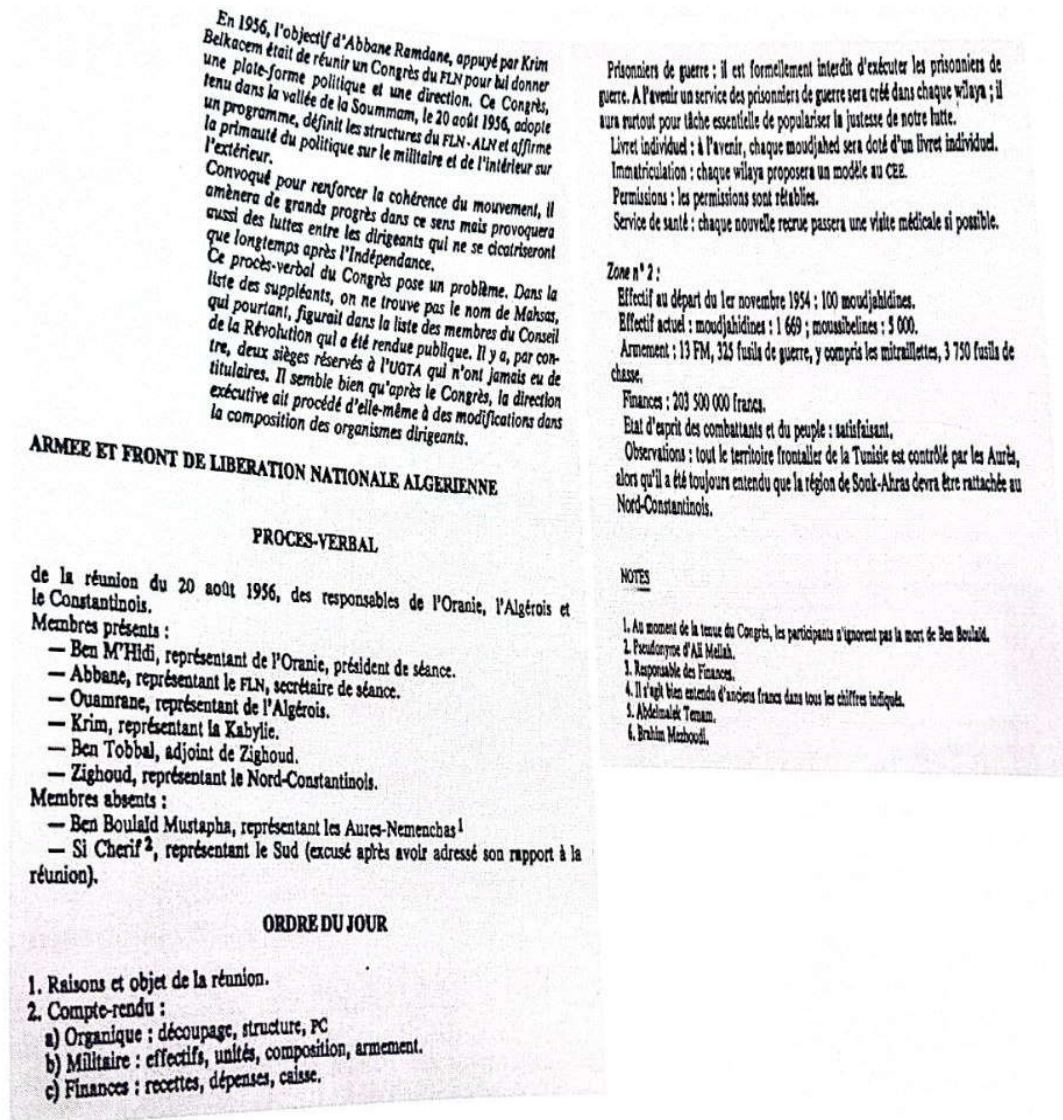
2°- Collecte des besoins de l'Armée dans chaque secteur (vivres, habillement, médicaments etc...)

3°- L'habillement doit être de même teint pour chaque secteur.

CES DIRECTIVES DOIVENT ETRE MISES EN APPLICATION ET NE PEUVENT SOUFFRIR AUCUN RETARD.

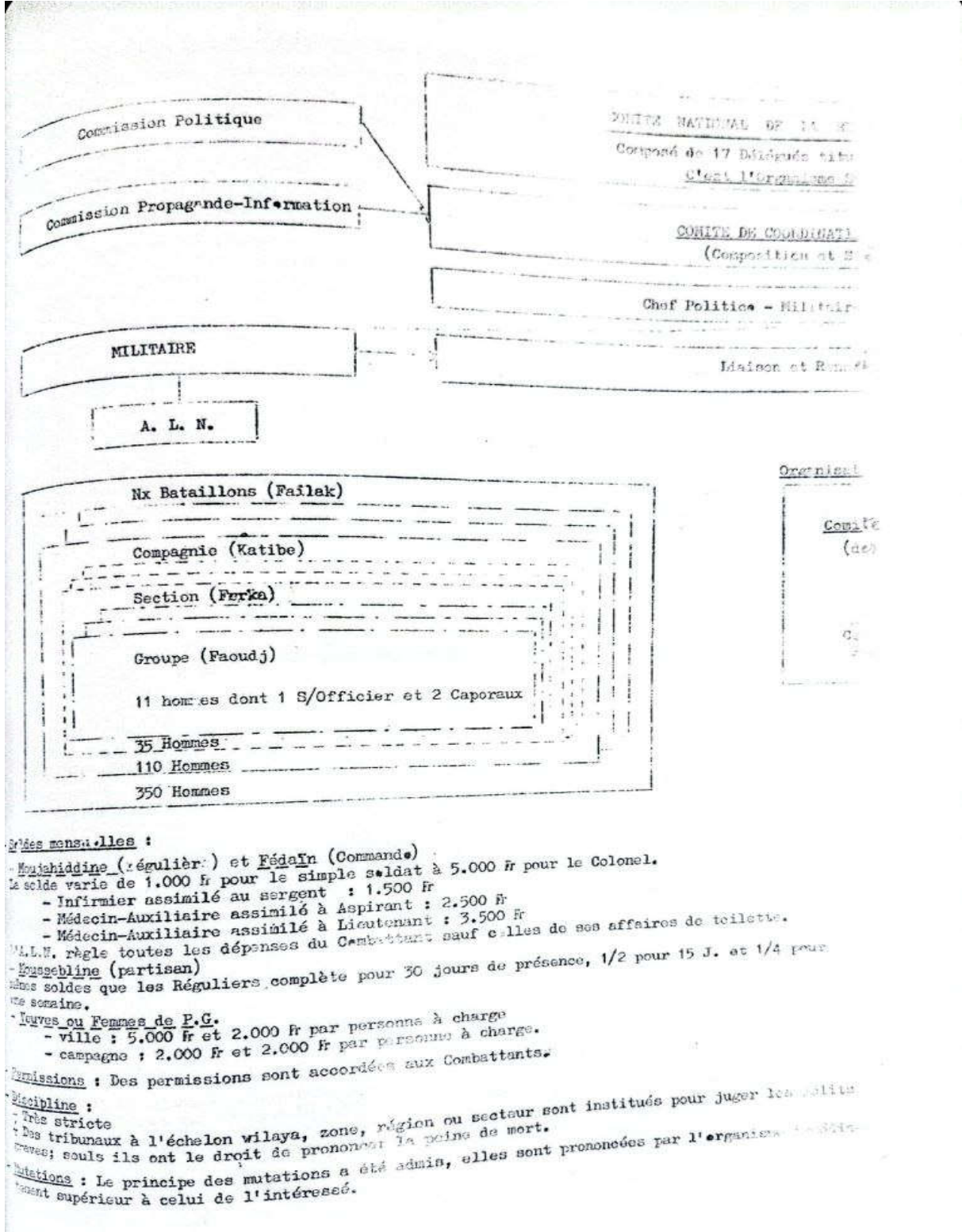
¹ عبد الحميد زوزو، وثائق أرشيفية عن حرب التحرير الجزائرية، مرجع سابق، ص 102.

ملحق رقم 03: محضر جلسات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.¹



¹Harbi, les Archives, op, cit, pp160-167.

ملحق رقم 04: التنظيم السياسي والعسكري الذي أقره مؤتمر الصومام¹.



¹ عبد الحميد زوزو، وثائق أرشيفية عن حرب التحرير الجزائرية، مرجع سابق، ص 237 - 238.

UNION ALGERIENNE (C.A.A.)

res et de 17 Dél. Suppl.

Sec de la Révolution

ET D'EXECUTION (C.A.E.)

e tenus secrets).

représentent le F.L.N.

acements

Commission Economique

Commission Syndicale

Wilaya = Colonel + 3 Command^{ts} Adjoints
Moutaka (Zone) = Capit. + 3 Lieut. Adjts.
Nahia (Région) = 3/Lieut. + 3 Aspir. Adjts.
Kiam (Secteur) = Adjudant + 3 3/Off. Adjts.

POLITIQUE

Commissaire Politique (C.P.) - Rôle :

1 : Dans chaque village :

des 3
gnes)

le
N.

Assemblée du Peuple : 5 membres dont 4 sont élus sur une liste proposée par le Président choisi dans le Comité des Trois.

- Electeurs : Tous les hommes de 18 ans et plus
- Election : Pas d'opposition : acclamation
Opposition : Vote secret.
- Rôle : 1) - Etat civil et sanitaire
2) - Questions culturelles et justice
3) - Affaires financières et économiques
4) - Sécurité eaux et forêts

Le Président coordonne l'activité des Quatre responsables.

Le C.P. guide et contrôle le Comité, il veille à ce qu'il n'y ait aucune ingérence entre les distributions de l'Assemblée du Peuple et celles du Comité.

Le C.P. réunit périodiquement les Militants et leur fait des causeries éducatives sur différents sujets.

propagande :

Diffusion par le canal de l'organisation des mots d'ordre du F.L.N., de ses journaux (EL MOUJAHID à Résistance Algérienne), tracts et brochures. La dotation d'une ronéo et d'une machine à écrire région est prévue.

Service de propagande sur le plan local, charge de réfuter les "mensonges" des S.A.S., de contester l'impérialisme.

Informations sur tout ce qui se passe ("exactions de l'ennemi, exploits de l'A.L.N...")

Action sur les "Moujahiddine" : fréquentes réunions d'information et d'éducation

Action sur le moral du peuple des Moujahiddine et des Mousabline.

œuvre Psychologique :

Action contre l'action psychologique entreprise par les Français, qui s'efforce d'isoler la rébellion du peuple : agir pour cimenter toujours davantage l'union combattants-peuple, veiller à ce que les rapports des Moujahiddine et du peuple soient marqués par le socle de la fraternité (sanctions extrêmement sévères contre les Moujahiddine responsables d'exactions contre des Musulmans).

Action à mener en harmonie avec l'évolution de la situation politique en Algérie, en France et dans le monde d'où la nécessité de se tenir au courant de l'actualité afin de ne pas commettre de fautes psychologiques.

Action pour recueillir des fonds et du ravitaillement

Veiller à ce que les prisonniers français soient bien traités.

ملحق رقم 05: تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت 1956¹.

LES TITULAIRES

- 1-Ben Boulaïd Mustapha
- 2-Zighoud Youcef
- 3-Krim Belkacem
- 4-Ouamrane Amar
- 5-Ben M'Hidi Larbi
- 6-Bitat Rabah
- 7-Abbane Ramdane
- 8-Ben Khedda Ben Youssef
- 9-Aissat Idir
- 10-Boudiaf Mohammed
- 11-Ait Ahmed Hocine
- 12-Khider Mohammed
- 13-Ben Bella Ahmed
- 14-Lamine Mohammed
- 15-Abbas Ferhat
- 16-El Madani Tewfik
- 17-Yazid M'Hamed

LES SUPPLEANTS

- 1 - Adjoint de Ben Boulaïd
- 2-Ben Tobbal Lakhdar
- 3- Mohammedi Saïd
- 4-Dehiles Slimène
- 5-Boussouf AbdIhafid
- 6-Mellah Ali
- 7-Benyahya
- 8-Ledjaoui Mohammed
- 9-Malek 5
- 10-Dahlab Saad
- 11-UGTA
- 12-UGTA
- 13-Louanchi Salah
- 14-Thalbi Tayeb
- 15-Mehri Abdelhamid
- 16-Francis Ahmed
- 17-Si Brahim 6

¹ بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، مصدر سابق، ص 73.

ملحق رقم 06: محاضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة أوت 1957¹.PREMIERE SESSION DU CNRA
20-27 août 1957. LE CAIRE

A/ Liste des participants

- ABBANE	Ramdane
- ABBAS	Ferhat
- AMOURI	Mohammed
- BENAOUA	Ben Mostepha
- BEN KHEDDA	Benyoucef
- BEN TOBBAL	Lakhdar
- BENYAHIA	Mohammed
- BOUGLEZ	Amara
- BOUMEDIENE	Houari
- BOUSSOUF	Abdelhafidh
- CHERIF	Mahmoud
- DAHLAB	Saïd
- DEBAGHINE	Mohammed-Lamine
- DEHILES	Slimane
- FRANCIS	Ahmed
- KRIM	Belkacem
- MADANI	Ahmed Toufik
- MEHRI	Abdelhamid
- MEZHOUDI	Brahim
- MOHAMMEDI	Saïd
- OUAMRANE	Amar
- THAALIBI	Tayeb
- YAZID	M'Hammed

B/ RESOLUTIONS VOTEES PAR LE CNRA
I
DIRECTION ET BUT DE LA REVOLUTION

Considérant que certaines positions affirmées par le Congrès du 20 août 1956 ont reçu une interprétation équivoque.

Considérant que la Révolution algérienne doit être dirigée dans la clarté, condition essentielle pour maintenir l'unité du peuple algérien.

Le CNRA réaffirme

1) Tous ceux qui participent à la lutte libératrice avec ou sans uniforme, sont égaux. En conséquence, il n'y a plus de primauté du politique sur le militaire ni de différence entre l'intérieur et l'extérieur.¹

Tous les membres du CNRA sont titulaires.

2) Le but de la Révolution algérienne demeure l'instauration d'une République algérienne démocratique et sociale qui ne soit pas en contradiction avec les principes de l'Islam.²

II
POUVOIRS DU CNRA

Le CNRA est composé de 54 membres. Il constitue l'organisme souverain de la Révolution. Il se réunit une fois par an en session ordinaire. Il peut être convoqué en session extraordinaire par le

¹ Deux membres n'ont pas été d'accord sur cette décision lors du vote: R. Abbane et S. Dehiles.

² Rappelons que la proclamation du 1er Novembre 1954 avait pour objectif: "la restauration de l'Etat algérien souverain, démocratique et social dans le cadre des principes islamiques."

CCE soit à la majorité simple, soit par les deux tiers des membres du CNRA. Le CCE est chargé d'appliquer la politique élaborée par le CNRA. Il est investi ou renversé par le CNRA à la majorité des deux tiers. Durant les inter-sessions du CNRA, le CCE a des pouvoirs étendus sur tous les problèmes, sauf ceux qui engagent l'avenir du pays, par exemple: négociations, arrêt des hostilités, alignement sur un bloc ou sur un autre, solution internationale au problème algérien et intervention d'une troisième partie dans le conflit franco-algérien. Le CCE est responsable devant le CNRA.

III
LES CINQ DIRIGEANTS EMPRISONNES SONT DESIGNES MEMBRES DU CCE A TITRE HONORIFIQUE

Considérant que les frères arrêtés et emprisonnés sont parmi les hommes qui ont préparé, organisé et décidé le déclenchement de la Révolution du 1er novembre 1954,

Considérant que ces frères n'ont pu assister au Congrès du 20 août 1956 pour des raisons indépendantes de leur volonté,

Considérant qu'il est de l'intérêt général que ces frères, malgré leur emprisonnement, restent associés aux organismes de direction et d'exécution,

Considérant par ailleurs que l'extension que prend notre révolution commande que les organismes de direction et d'exécution doivent être complétés et élargis, Le CNRA décide

1) la désignation à titre honorifique de

Ait Ahmed, Ben Bella, Boudiaf, Bitat, Khider comme membres du CCE.

2) Porter à 9 les membres du CCE et à 54 celui du CNRA.

¹ Ben Youcef Ben Khedda, op, cit, pp132-134.

ملحق رقم 07: منشور عن كيفية التنظيم النسوي في إطار الكفاح التحريري¹.

WILAYA DU NORD CONSTANTINOIS
CIRCULAIRE N°9
1957
OBJET : Rôle des « femmes combattantes » (Moujahidat)¹
 En vertu d'une décision prise par le comité de Wilaya, le corps des "femmes combattantes" organisé de la façon suivante
1/ Spécialisation
 Les femmes combattantes sont destinées à servir dans les hôpitaux (ou infirmerie) ; elles sont chargées d'accomplir au préalable un stage d'instruction médicale ; le soin de cette instruction est confié aux responsables de la direction du service de santé à l'échelon " Wilaya"
 Les femmes combattantes sont soumises aux mêmes lois et aux mêmes règlements que les hommes, sauf en ce qui concerne le coucher et la discipline qui ont fait l'objet d'instructions particulières.
2/ Rôle des femmes combattantes
 Rôle médical.
 Rôle politico social.
a) Devoirs des femmes combattantes sur le plan médical :
 - Dans les hôpitaux elles sont infirmières.
 - à l'extérieur des hôpitaux elles soignent les femmes civiles.
 Dans son rôle médical, la femme combattante est placée sous l'autorité de l'infirmier en chef.
b) Devoirs des femmes combattantes sur le plan politique et social :
 Dans le cadre de l'organisation du secteur où elle est employée, la femme combattante joue auprès de ses sœurs un rôle social et un rôle politique .
Rôle social :
 La femme combattante doit être une véritable assistante sociale au service de la femme algérienne. Elle doit conseiller utilement cette dernière afin de l'aider à tenir son ménage, à élever ses enfants, à observer les règles de l'hygiène, etc...son rôle doit se borner à cela .
Rôle politique :
 La femme combattante doit « instruire » la femme algérienne en la mettant au fait de la situation actuelle. Dans ce but, elle doit s'efforcer d'expliquer à cette dernière:
 -Ce qu'est l'A.L.N.
 -Ce qu'est le F.L.N.
 -Ce que sont les buts de la révolution algérienne et ce que nous en attendons.
 Elle doit être en mesure de répondre à toute question qui lui serait posée par ses sœurs, auxquelles elle doit indiquer leur devoir et ce que l'A.L.N. et le F.L.N. attendent d'elles.

¹عبد الحميد زوزو، وثائق أرشيفية عن حرب التحرير الجزائرية، مرجع سابق، ص184.

ملحق رقم 08: بيان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

PROCLAMATION

AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN

LE COMITE DE COORDINATION ET D'EXECUTION, par délégation des pouvoirs du CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (Résolution du 28 Août 1957) a décidé la formation d'un GOUVERNEMENT PROVISoire DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE.

Il en a arrêté la composition comme suit :

- Président du Conseil : Ferhat ABBAS
- Vice-Président et Ministre des Forces Armées : Belkacem KRIM
- Vice-Président : Ahmed BEN BELLA
- Ministres d'Etat : Hocine AIT AHMED
- : Rabah BITAT
- : Mohammed BOUDIAF
- : Mohammed KHALIL
- Ministre des Affaires Extérieures : Dr Mohammed Amino DEBBACHINE
- Ministre de l'Armement et du Ravitaillement : Mahmoud CHERIF
- Ministre de l'Intérieur : Lakhdar BENTOBAL
- Ministre des Liaisons Générales & Communications: Abdelhafid BOUSSOUF
- Ministre des Affaires Nord-Africaines : Abdelhamid MEHRI
- Ministre des Finances et des Aff. Economiques : Dr Ahmed FRANCIS
- Ministre de l'Information : El'Hamed YAZID
- Ministre des Affaires Sociales : BENKHEDDA Benyoucef
- Ministre des Affaires Culturelles : Ahmed Tewfik EL MADANI
- Secrétares d'Etat : Lamine KHANE
- : Omar OUSEDNIK
- : Mustapha STALBOULI

LE GOUVERNEMENT PROVISoire DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE est responsable devant le Conseil National de la Révolution Algérienne.

Il entre en fonctions ce jour vendredi 19 septembre mil neuf cent cinquante-huit à treize heures, heure algérienne.

-oOo-

ملحق رقم 09: بيان المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس جانفي 1960¹.

8°/- La crise déclenchée par la minorité a permis au groupe Abbas de marquer des points importants. Certains de ses partisans ont en effet pris violemment à partie le groupe des "Quatre", lui rapprochant de n'avoir rien fait de positif sur le plan opérationnel, tandis que sur le plan diplomatique le travail du "G.P.R.A." avait donné des résultats substantiels.

TRES SECRET
SOURCE A PROTEGER
TOUT PARTICULIEREMENT

9°/- Au 31 décembre toute fois. Les jeux paraissent faits et le Conseil National devrait, sauf imprévu, se terminer vers le 8 ou 10 janvier par l'annonce d'un nouveau gouvernement qui sera très vrai semblablement composé de Krim Belkacem, de trois membres du "Groupe des Quatre" (Oussedik étant écarté pour l'instant comme concession à la minorité) et de deux ou trois représentants de la minorité, dont Abbas à qui pourrait être confié le portefeuille des Affaires Étrangères.

Position du "Groupe des Quatre" sur les principaux problèmes :

1°/- Relations internationales. Le groupe n'attache que peu d'importance à l'affaire de l'O.N.U, qui, au contraire, paraît avoir affecté la tendance Abbas. Il estime que l'accent doit être mis sur la solidarité musulmane et afro-asiatique. Son objectif est de susciter des mouvements d'opinion en faveur de sa politique de la rébellion, plus parmi les grandes masses, que dans les gouvernements.

TRES SECRET
SOURCE A PROTEGER
TOUT PARTICULIEREMENT

2°/- Relation avec le monde communiste. Le groupe paraît avoir obtenu de Moscou et de Pékin des assurances et des promesses formelles Ben Khedda notamment a vu longuement Khrouchev à son retour du deuxième voyage en Chine et il a la certitude que les Soviétiques sont entièrement d'accord avec les Chinois pour donner au F.L.N. toute l'aide dont il peut avoir besoin.

3°/- Relations avec le monde arabe. Le groupe affirme d'être en désaccord avec Abbas sur les relations avec le monde arabe. Il estime sans intérêt la solidarité maghrébine et croit à un rôle beaucoup plus autonome de l'Algérie. Il est très hostile à Bourguiba et à Moulay Hass.

4°/- Relation avec la France. -Le groupe des "Quatre" et Krim critiquent le choix de Ben Bella qui, selon eux, ne représente pas vrais combattants. Ils fondent tous leurs espoirs sur la position de la France sur le plan international dans les mois à venir. Ils estiment qu'il va être très difficile au Général DeGaulle de parler de désarmement à une conférence au sommet, alors que la France fait la guerre à outrance contre une population civile sans défense. En conséquence, disent-ils, nous devons enfermer la France dans un dilemme facile à comprendre par les grandes masses de l'opinion internationale :

-ou la France acceptera de donner au nouveau gouvernement algérien les garanties que celui-ci va exiger pour l'application de l'autodétermination,

-ou nous déclencherons, avec l'aide de la Chine, de l'U.R.S.S. et des pays afro-asiatiques, une énorme campagne dans les masses, campagne qui condamnera la politique colonialiste française et mettra les autres Grands dans une situation très délicate vis-à-vis de la France lors de la Conférence au sommet.

En ce qui concerne les garanties, le "Groupe des Quatre" et Krim considèrent qu'elles doivent être internationales et qu'elles doivent être garanties, soit par l'O.N.U, soit par les Trois Grands. Leur espoir semble, dans ce domaine, basé sur les propos qu'aurait tenu Khrouchev.

Le "Groupe des Quatre" estime qu'il est absolument inutile de se battre pour une reconnaissance du "G.P.R.A." Par la France comme le faisait Abbas. Au contraire, sa conception est de tout construire sur un referendum garanti sur le plan international, car selon les derniers comptes rendus qui lui sont parvenus d'Algérie, la population se prononcera à 85% pour l'indépendance, si les élections sont libres et garanties par les grandes puissances.

¹ عبد الحميد زوزو، وثائق أرشيفية عن حرب التحرير الجزائرية، مرجع سابق، ص 512-514.

8°/- La crise déclenchée par la minorité a permis au groupe Abbas de marquer des points importants. Certains de ses partisans ont en effet pris violemment à partie le groupe des "Quatre", lui rapprochant de n'avoir rien fait de positif sur le plan opérationnel, tandis que sur le plan diplomatique le travail du "G.P.R.A." avait donné des résultats substantiels.

**TRES SECRET
SOURCE A PROTEGER
TOUT PARTICULIEREMENT**

9°/- Au 31 décembre toute fois. Les jeux paraissent faits et le Conseil National devrait, sauf imprévu, se terminer vers le 8 ou 10 janvier par l'annonce d'un nouveau gouvernement qui sera très vrai semblablement composé de Krim Belkacem, de trois membres du "Groupe des Quatre" (Oussedik étant écarté pour l'instant comme concession à la minorité) et de deux ou trois représentants de la minorité, dont Abbas à qui pourrait être confié le portefeuille des Affaires Étrangères.

Position du "Groupe des Quatre" sur les principaux problèmes :

1°/- Relations internationales. Le groupe n'attache que peu d'importance à l'affaire de l'O.N.U, qui, au contraire, paraît avoir affecté la tendance Abbas. Il estime que l'accent doit être mis sur la solidarité musulmane et afro-asiatique. Son objectif est de susciter des mouvements d'opinion en faveur de sa politique de la rébellion, plus parmi les grandes masses, que dans les gouvernements.

**TRES SECRET
SOURCE A PROTEGER
TOUT PARTICULIEREMENT**

2°/- Relation avec le monde communiste. Le groupe paraît avoir obtenu de Moscou et de Pékin des assurances et des promesses formelles Ben Khedda notamment a vu longuement Khrouchev à son retour du deuxième voyage en Chine et il a la certitude que les Soviétiques sont entièrement d'accord avec les Chinois pour donner au F.L.N. toute l'aide dont il peut avoir besoin.

3°/- Relations avec le monde arabe. Le groupe affirme d'être en désaccord avec Abbas sur les relations avec le monde arabe. Il estime sans intérêt la solidarité maghrébine et croit à un rôle beaucoup plus autonome de l'Algérie. Il est très hostile à Bourguiba et à Moulay Hass.

4°/- Relation avec la France. -Le groupe des "Quatre" et Krim critiquent le choix de Ben Bella qui, selon eux, ne représente pas vrais combattants. Ils fondent tous leurs espoirs sur la position de la France sur le plan international dans les mois à venir. Ils estiment qu'il va être très difficile au Général DeGaulle de parler de désarmement à une conférence au sommet, alors que la France fait la guerre à outrance contre une population civile sans défense. En conséquence, disent-ils, nous devons enfermer la France dans un dilemme facile à comprendre par les grandes masses de l'opinion internationale :

-ou la France acceptera de donner au nouveau gouvernement algérien les garanties que celui-ci va exiger pour l'application de l'autodétermination,

-ou nous déclencherons, avec l'aide de la Chine, de l'U.R.S.S. et des pays afro-asiatiques, une énorme campagne dans les masses, campagne qui condamnera la politique colonialiste française et mettra les autres Grands dans une situation très délicate vis-à-vis de la France lors de la Conférence au sommet.

En ce qui concerne les garanties, le "Groupe des Quatre" et Krim considèrent qu'elles doivent être internationales et qu'elles doivent être garanties, soit par l'O.N.U, soit par les Trois Grands. Leur espoir semble, dans ce domaine, basé sur les propos qu'aurait tenu Khrouchev.

Le "Groupe des Quatre" estime qu'il est absolument inutile de se battre pour une reconnaissance du "G.P.R.A." Par la France comme le faisait Abbas. Au contraire, sa conception est de tout construire sur un referendum garanti sur le plan international, car selon les derniers comptes rendus qui lui sont parvenus d'Algérie, la population se prononcera à 85% pour l'indépendance, si les élections sont libres et garanties par les grandes puissances.

Ceci posé, le "Groupe des Quatre" n'exclut nullement l'éventualité de contacts secrets avec la France, qui seraient pris au niveau des services spécialisés de Boussouf. Mais il entend, dès qu'il se sera assuré le pouvoir, affirmer publiquement que rien ne saurait être fait dans ce domaine, sans que la France s'engage à solliciter le contrôle international des élections à venir.

**TRES SECRET
SOURCE A PROTEGER
TOUT PARTICULIEREMENT**

5°/-Conduite de la guerre.- Le groupe et les 19 représentants des maquis présents à Tripoli, envisagent sans inquiétude la continuation de l'état de "lutte au ralenti" tel qu'il existe actuellement, ils estiment qu'il suffit d'accentuer l'effet spectaculaire de certaines actions de terrorisme pour maintenir en alerte l'opinion internationale et surtout l'opinion américaine.

Conclusion :

1°/-Le climat de Tripoli est totalement différent du climat de Tunis "Tunis c'était Kerensky. Tripoli c'est Trotsky". Il y a à Tripoli une ambiance de "révolutionnaires activistes" ou de partisans de la "Révolution pour la Révolution", qui n'existait pas du tout à Tunis ou dans les maquis.

2°/-L'influence de l'idéologie chinoise gagne lentement la grande majorité des délégués même ceux qui étaient partisans d'Abbas. Le thème à Tripoli n'est plus de lutter contre la France, mais de lutter contre le colonialisme en général et le néo-colonialisme français en particulier. L'accession du Mali à l'indépendance est considérée comme un leurre et une manœuvre camouflée des colonialistes français. Le livre de chevet des partisans du "Groupe des Quatre" est le livre de Lénine sur l'impérialisme et le colonialisme. Les amis de longue date du F.L.N. sont considérés comme suspects s'ils ne sont pas de gauche et progressistes.

ملحق رقم 10: أعضاء تشكيلة الحكومة المؤقتة ج. ج. الثانية (جانفي 1960-أوت 1961)¹.

2^e GPRA (JANVIER 1960-AOUT 1961)

Abbas Ferhat	Président
Krim Belkacem	Vice-président et Affaires extérieures
Ben Bella Ahmed	Vice-président
Aït Ahmed Hocine	Ministre d'Etat
Bitat Rabah	Ministre d'Etat
Boudiaf Mohammed	Ministre d'Etat
Khider Mohammed	Ministre d'Etat
Mohammed Saïd	Ministre d'Etat
Bentobbal Lakhdar	Ministre de l'intérieur
Boussouf Abdelhafid	Armement et Liaisons générales
Mehri Abdelhamid	Affaires sociales et culturelles
Francis Ahmed	Economie et Finances
Yazid M'Hammed	Information

¹ Harbi, les Archives, op, cit, p545

ملحق رقم 11: بيان المجلس الوطني للشورة الجزائرية من 09 إلى 27 أوت 1961¹.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a salué la lutte héroïque du peuple algérien, les martyrs de la lutte nationale, l'Armée de Libération Nationale, ainsi que tous les patriotes combattants qu'ils soient dans les prisons, dans les centres de regroupement ou dans les camps de concentration impérialistes.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a examiné les évolutions militaires, politiques et diplomatiques de la lutte libératrice, menée par le peuple algérien et a déterminé les perspectives de l'avenir et de la guerre de libération livrée par le peuple algérien combattant.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a pris des décisions claires, déterminant l'orientation et les objectifs de la révolution algérienne.

"Sur le plan de la lutte, le Conseil National de la Révolution Algérienne a consacré ses travaux aux moyens de lutte de la révolution algérienne. Les décisions du Conseil National de la Révolution Algérienne ont notamment porté sur le renforcement de l'action de l'Armée de Libération Nationale, la mobilisation des masses algériennes, l'élévation

du niveau de leur lutte et leur encadrement sur le plan politique et social.

Sur le plan extérieur, des décisions ont été prises pour étendre l'action de la révolution qui s'inscrit dans un politique non-engagement. Cette action tend à la mobilisation du maximum de soutien matériel, politique et diplomatique et à affaiblir la position internationale de l'impérialisme français.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a précisé le contenu démocratique et social de la lutte du peuple algérien dont les aspirations sont exprimées par le Front de Libération Nationale, guide de la nation. Ces aspirations tendent à édifier une nation moderne, une économie au service du peuple et une renaissance culturelle et technique.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a réaffirmé les positions de la révolution algérienne sur les plans maghrébin, arabe et afro-asiatique, positions qui rejoignent les mouvements de libération des peuples du joug du colonialisme français, de ses vestiges et des structures néo-colonialistes. La révolution algérienne inscrit également sa lutte dans les mouvements d'unification maghrébine, arabe et africaine.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a souligné l'importance du soutien matériel, politique et diplomatique des pays socialistes, d'Afrique, d'Asie et d'Amérique Latine à la révolution algérienne.

"Le Conseil de la Révolution Algérienne a confirmé les positions de la révolution algérienne sur le problème d'une

solution négociée sur la base du droit du peuple algérien à l'indépendance et à l'autodétermination.

"Il réaffirme qu'une telle solution est possible dans le cadre des principes fondamentaux sauvegardant l'intégrité de tout le territoire algérien et la coopération, sur un pied d'égalité, basé sur le respect de la souveraineté du peuple algérien".

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a souligné sa satisfaction de l'appui apporté au peuple algérien par la plupart des pays africains. Il a discuté des moyens de renforcer la lutte du peuple algérien pour la défense de l'intégrité et de l'unité de son territoire, Sahara compris, et la mise en échec des convoitises extérieures.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a examiné les problèmes d'organisation de la révolution algérienne, à la lumière de l'expérience faite depuis novembre 1954 et a décidé de renforcer l'organisation centrale et la coordination entre les différents corps qui dirigent la révolution algérienne.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a procédé à la formation du nouveau gouvernement provisoire de la république algérienne et l'a chargé de mettre en application ses décisions.

Tel est, frères, le communiqué publié par le Conseil National de la Révolution Algérienne, à l'issue de sa récente réunion à Tripoli.

Vive le peuple algérien en lutte
Vive la République Algérienne

¹ عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق، ص 384-385.

ملحق رقم 12: رسالة تأييد من قيادات مصالية للثورة وإعلان انضمامهم للجبهة¹.

٥٩/٢/٢٥

يلتحقون بجبهة التحرير الوطني

تعاون مصالي مع السلط الاستعمارية الفرنسية

نشداء الى المخدوعين والمغرورين



ان الازمة الطاحنة التي تهازم منذ بضعة شهور اطارات ومسؤولي الحركة المصالية تنفصل اليوم الى الاساس وتبلغ الغلبة الاعفاء، فالتكثيف يتغلغل في النفوس والاضطراب يسود صفوفنا ان الكثير منا يتساءلون في حيرة وفلق اين يكون الان واجبه كوطنيين جزائريين

ايها الاخوة اعضاء الحركة المصالية :

انا بايننا بالثقة الى ما فتنتم ترون بها نوحنا ، وبقينا بكوننا نعلم مظهر الطامع الوطني الجزائري وبدون اي اعتبار حزبي او شخصي ، نعلن نحن مسؤولي الحركة المصالية في الشمال والشرق من فرنسا وفي بلجيكا - ان من واجبا ان توجه اليكم هذا النداء لسماحكم على رؤية الحقيقة التي يصير البعض على اعناقها عنكم - وعند ما تذكرون الحقائق ادراكا سليما تستطيعون ان تصدقوا موقفكم الذي يطالب عليكم انكم بوجوب انتصار القضية الجزائرية ونحن نعتقد انه يجب احيانا تعديد الموقف على اساس دراسة الاعمال السياسية وقدها واستخلاص العبرة والنسبة منها كما يجب تغيير مفاهيمنا عند الضرورة وتكييف سلوكنا بما ينطبقه ضرور - الكفاح الذي سيؤدي بانصاره الى تحرير بلادنا من قبود الاحتلال والاستعمار الفرنسي

لقد كنا نعتقد باخلاص ان الحركة المصالية حزب يعمل في سبيل الاستقلال الوطني للجزائر وهي بالذات اداة للكفاح ضد الاستعمار الفرنسي

ولكن تاريخ الاربعة سنوات الماضية يعطينا ما يلي :

- في الجزائر انتهى المصاليون تحت قيادة ابي بوليس ، الى التعاون مع القوات الفرنسية ولقد دهشنا واحترنا ثم نرنا واستنكرنا لكون قوات ابن بوليس كانت تسلب وتكون ويدفع لها الثمن من الجزائر - سالانه من المؤكد ان سالان ولا توست لم يوقعوا بائع الملايين على ، بلونيس من احد تحرير الشعب الجزائري
- وقد رفض مصالي ان يستنكر مثل هذا العمل في حين ذهب ، مولاي مبراج ، الى حد نشر بلاغ يعلن فيه ان الحاشي ابن بوليس مات ، كوطنى
- وفي فرنسا - كانت اقلية الجالية الجزائرية سنة ١٩٥٥ منتظمة تحت لواء الحركة المصالية ثم انتهت اخيرا الى التخلي عنا صهبة شبه اجماعية - فلم يعد لحركتنا وجود عملي في مناطق باريس وبروطاليا والوسط ، والجنوب الغربي ، والجنوب من فرنسا - ولم يبق لناظمتنا في الشهر الماضي سوى بعض الخلايا في الشمال والشرق - فهل يمكن ان نعلن ان كل من تركونا قد خائنا الوطن الجزائري ؟
- في ٢٥ اوت وفي الوقت الذي دخلت

فيه جبهة التحرير الوطني العمل المباشر في فرنسا ، واجمعت مستودعات البترول والتكتات ومراكز البوليس ، وفي الوقت الذي كان مواطنونا يتعرضون فيه لقطع انواع التعذيب - بقينا نحن مكتوفي الايدي - وانتم تذكرون ايها الاخوة المناضلون ان كل الخلايا وكل الاقسام كانت تعرب عن رغبتها الحارة في المساعدة في عمل كانت له نتائج هامة سواء في فرنسا او في الخارج او بالنسبة لارتفاع معنويات شعبنا

- ان الانشطار العربية والاسلامية والبلاد الاسيوية والافريقية ، وكل الاقطار الشرقية ، والصدفة ، لم تعترف بحركتنا المصالية في حين تقدم النابيد المطلق للذين ظهروا اليوم بكل وضوح كفائدة حقيقيين للثورة الجزائرية في الميادين العسكرية والسياسية والذين بقيت قيادتنا تنشيط في محاولة مضحكة بتسميتهم ، بالوطنيين المزعومين ، فهل يمكن ان نعلن اننا نحن محقون ضد مجموع اخواننا الكاثين في الجزائر ضد الاغلبية العظمى لاجوانا المقيمين في فرنسا ، ضد جميع الشعوب الشرقية والصدفة ؟

ايها الاخوان اعضاء في الحركة المصالية :

ان البحث الموضوعي حالة حزبا وواجبا كوطنيين مخلصين يمل علينا ان نسمى للضغط على كبار المسؤولين في الحركة المصالية

اننا قد قمنا بضغط واستنكار الاتصالات المريبة التي تبرهن بوضوح على ارتباط الحركة المصالية بالسلطات الفرنسية ، وكان المسؤولين الكبار في كل مرة يتدعون بالنشاطات السياسية ان الادارة المالية لم تكن خاضعة لاية رقابة ، وكلما طلبنا مناقشة التقارير المالية تدعت الادارة بالمحجج المختلفة لايصاد بحث هذه المسألة فقد لاحظنا مثلا ان مولاي مبراج قد اخذ ١٦ مليون فرنك في فيبري ١٩٥٦ واغريل ١٩٥٥

ولم يقع اعطاء اي بيان اوجه صرف هذه المبالغ ولم يسمح بمناقشتها في المكتب السياسي

وعند ما علم مصالي بذلك لم يفعل شيئا لتحسين الموقف بل بالعكس اتخذ قرارا يحل المكتب السياسي وتغيب السلطة المطلقة الى ابن السيد ، الذي تعلم الان جيدا علاقته الوثيقة واتصالاته المثينة بالسلميين ورجال البوليس الفرنسي

ايها الاخوة المناضلون :

ان الذين تمكنوا من الحصول على اذن بمقابلة مصالي قد نشئوا من الراس الى القدم - وهكذا اضطر احد المسؤولين ان يخلع جواربه واخذت منه شفرة تقليم الاطوار - وهذا يبين قلة ثقة مصالي في اطارته

ولقد وضعت الصحافة الفرنسية كيف كان اعضاء الحركة المصالية يقومون بدورياتهم في حدائق الفندق وهم مسلحون بالسيدات والرشاشات تحت سمع البوليس الفرنسي ويصره قول تسبح الحكومة الاستعمارية هكذا بصراسة الى الجزائريين بحمل السلاح واستعماله اذا لم يكن ذلك لصالحنا ؟

انه لم يعد من الممكن ان ينخدع انسان بعد الآن

ان مصالي قبل مفادته ، بيل ايل ، قد صرح في ١١ جانفي لاجد مراسل وكالات الانباء ، ان الجزائريين في فرنسا يعيشون مع الفرنسيين في جو من الوئام والتفاهم والعطف

ان هذه التصريحات تشكل مساسا شنيعا بكرامة كل الوطنيين الذين يتألمون في سجون فرنسا ومعتقلاتها

انها لشتيبة فظيعة موجهة ضد الجالية الجزائرية ادى تصاني من انواع الاجابة والاحقار والاعتداء والتعذيب والقبول والسجن وكل عمليات القمع والارهاب التي يقوم بها ابوليس الفرنسي ضد الجزائريين ان هذه هي حقيقة ما يسميه مصالي بالتفاهم والوئام والعطف

ايها الاخوة المناضلون :

ان واجبا - كمسؤولين شاعرين بمسؤولياتنا - يفرض علينا ان نبغى اوفياء جديرين بالتضحيات التي وضيتم بها من اجل قضيتنا النبيلة قضية استقلال الجزائر

ومن اجل ذلك راينا ان نبيهم ونعرض عليكم الحقيقة بدون تحيز ولا تحريف

ان مصالي وجناته الضليلة يهيئوننا بالحيانة والاشفاق ولكننا لشعورنا باننا نخدم قبل كل شيء قضية الثورة الجزائرية فاننا نستعرف كيف تواجبه هذه الشكائم الباطلة

ونحن نعلم اننا نتعرض شظير الاعتيال من طرف رفاقنا القدماء من المصاليين الذين ما زالوا مخدوعين بالاباطيل المصالية - وقد وقع ذلك بالفعل لاجل اخواننا الذي التحيلوا اخيرا في صاريك ، من طرف الفتنة الذين يسيرهم مولاي مبراج فقد مات في الوقت الذي ادرك فيه واقع نورتنا الرائدة ، وكان يحاول ان يوضح لقاتليه طريق الحقيقة

اما من جهتنا فان الذي يطعن عمل قسنا به في حياتنا النضالية كنا نستهدف دائما مصلحة الشعب الجزائري فقط ، وتعمل لتعجيل تحقيق استقلالها

وان وفاءنا لبلدنا الوطني هو الذي يدفعنا اليوم الى ان نتخذ موقفا نهائيا حاسما ونلتزم بان نبدل كل جهودنا في سبيل ان نعمل مع جميع اخواننا في الجزائر او في فرنسا او في تونس او في المغرب او القاهرة ، متصامتين في وحدة كاملة وتحت لواء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في كفاح موحد ضد العدو الواحد وفي سبيل حريتنا الشريكة وهو الاستقلال الوطني المبتدون من الحركة المصالية في بلجيكا والشرق والشرق في فرنسا

¹ جريدة المجاهد، ع 37، 1959، 02.25.

أطارات الحركة المصالية من نقابيين وسياسيين

ويشرون حقائق خطيرة بعد أن اكتشف

تقارير عن نشاط النقابة المصالية

قلمه : أوطالب محمد اورمضان كاهية الكاتب العام - والمسؤول عن التنظيم في فرنسا بطاقة رقم (٢)
- مشوش إبراهيم كاهية أمين المال في المكتب - الفيدرالي - بطاقة رقم (١)

إن انقسام الأخوان الوطنيين الذين كانوا قبل يؤلفون الأغلبية الكبرى من أطارات الحركة المصالية في فرنسا - إن انقسامهم إلى جبهة التحرير الوطني يشكل آخر مرحلة في توطيد الوحدة الوطنية ووجدة النورة الجزائرية وتكامل صفوف الشعب الجزائري ورا - حكومته الوطنية إذا - الاستعمار الفرنسي وضع حدا نهائيا لهزيمة المصاليين في فرنسا بعد أن انتهت في الجزائر بانتهاء عملية بلونيس .
وإن حكومة دى غول التي كانت تعتمد - مثل الحكومات الفرنسية السابقة - على « ورقة مصالي » - كما كان يستخدمها سوستيل - ستفقد الآن كل اعتبارها الزقية التي كانت تتدور بها من قبل في عدم تفاوضها مع جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المنشئة عنها . وإن « المجاهد » تقدم لفرارها فبما على صورة مفصلة عن أطوار هذه الحركة الداخلية التي دامت مدة طويلة في سلب الحركة المصالية في فرنسا بين أطارات هذه الحركة الذين كانوا مغلوبين وبين مصالي ومولاي مبراح وابن السيد الذين لا ينسئ لهم الشعب الجزا ثرى ما نسبوا فيه من عرقلة حركة الثورة ومن جرائم التفتيل ضد الوطنيين الجزائريين الأبرياء :

المصالية بفرنسا تمون جيش التحرير بأغاليك ، وأثناء هذه الفترة بقي ابن السيد يواصل ما داخل الحركة المصالية ليصير هو الشخص يعتمد مصالي وقد كان من الصعب علينا أن حقيقة ما يقوم به لأنه كان يتدور بالسرية وبلا بين الحركة السياسية والحركة النقابية ليضع جميع اتصالاته ودبر بالاشتراك مع « هان مزامرة » يجب أن نفصح تفاصيلها الآن :
ذلك أن ابن السيد أوقف كدل حركة النقابة المصالية منذ شهر أوت ١٩٥٨ ، لأننا كنا على معه بسبب النشاط الذي قامت به الجبهة في منذ ٢٥ أوت لأننا كنا نؤيد ضرورة القيام بال « ناعاض السكوت على القمع الفرنسي السط العمال الجزائريين بما فيه منع الجولان » وفي ٩ أكتوبر استدعانا إلى مقر النقابة (١٢) أوتيفيان بباريس القسم العاشر (١٠) لمقدم اجسام العادة واخرج علينا أن نتخل عن المنظمة التي ونندمج في المنظمة السياسية الحالية لوقفنا « و «عاشي» ورفضنا نحن الإنسان لأننا كنا على مع المعارضة التي كانت موجودة في صفوف المصالية . وكما نلاحظ سياسة التعاون مع التي يسلكها « ابن السيد » ثم اقترح علينا « لجنة اتفاق عومي » مع المكتب الفيدرالي للاتحاد وذلك طبقا لتعليمات مصالي الذي كان قد حل السياسي لحركة وفوض جميع السلطات إليها ولا كما متمسكين بمبدأ انفصال الحركة النقابية النشاط السياسي فقد توقفنا عن كل نشاط من العهد . وبعد فشل اجتماع ٩ أكتوبر زاد « حنة مصالي في ١٢ أكتوبر الذي طلب منه أن يقدم إلى الحركة السياسية المصالية ، لأن المسؤولين سيما أنهم لم يصدقوا يقومون بأي نشاط و « يتجولون في الخارج فانه يجب استخلاصهم » و نحن الإنسان هذا الأمر لأننا فضلنا أن نبقى منف مع المعارضة التي تناقض كل تعاون بين المصالية والحكومة الفرنسية . وفي آخر جاتنا المصالي الذي استقر « بشأنتي » مما تسبب في المضاحات ويطرد « ابن السيد » من الادارة وقد يقدر على اكرهم تحسنا لذلك وهو « بابا » بمجرد عودته إلى مدينة « ليل » بل أن هناك « خطر من ذلك فقد قدم « هانسي » قائمة بأه المعارضين الذين ارادوا زيارة مصالي فما كان من السيد الا أن سلهم إلى البوليس الفرنسي .
« ليل » من بينهم ١١ منهم في حوالي ٢٥ جانفي في « ليل » من بينهم « بابا » على « بوصفهم من « التحرير الوطني »

وسبتمبر وأكتوبر ١٩٥٨ وأتى سلك سياسة الحرب ضد شعبنا . . . الخ .

وقد عارض ابن السيد في كل نشاط وكل تشهير بهذه الوقائع . وكان يرى وجوب ملازمة الهدوء ، والركون إلى الراحة ما دام القمع قد تسلط فقط على جبهة التحرير الوطني .

وفي استطاعتنا أن نبرهن على صحة ما نقول بهذا الصد : فالمنحرفون في صفوف الحركة المصالية ونقاباتها ينتقلون بكل حرية في فرنسا بجسود استظهارهم بطاقة العضوية . فقد أوفنا البوليس الفرنسي نحن « مشوش واورمضان » في « جوان » يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨ على الساعة السادسة والنصف مساء وأطلق سراحنا في الحين بعد أن استظهرنا بطاقة النقابات المصالية وشرحا له أننا مصاليون . وأثناء المحلات التفتيشية المضغوطة التي وقعت في شهر أوت وسبتمبر ١٩٥٨ كان مناخا جبهة التحرير الوطني يوفون لمدة تصل إلى ٢٠ يوما فضلا عن التفتيل منهم في « التفتيل » و « الجيزاء » وقاعة « جاني » أما المصاليون فيطلق سراحهم بعد يوم أو يومين من إقافهم ، وكثيرا ما استنكر متناشولوا هذه المعاملة التي جعلتهم يفتون أن هناك تمازجا بين الحركة المصالية والحكومة الفرنسية ، لكن الحيرة والاضطراب والاضطرار اقدهم كل قدرة على رد الفعل . أما الاتصالات مع المنظمات النقابية والسياسية فقد كانت محدودة جدا ويسيطر عليها ابن السيد فقط الذي رفض دائما أن يعطي عليها أي تقرير . فالفرنسي « تازو » مثلا التفتي للنقابات الاشتراكية الفرنسية أراد أن يجعلنا إلى سياسته الاستعمارية فوعدا بادخالنا إلى الجامعة الدولية للمعادن ولكن لما غيبنا أمه رفض أن يستجنا أية اعانة منذ ستة أشهر تقريبا . ونفس المعاملة قام بها « حبيير » من مدينة « نانت غ » وهناك عناصر أخرى مشبوهة كانت على اتصال بابن السيد مثل « كابوس » من « فرانس سوار » و « هيرمان » من « الغيغرو » الذين كانوا يشتغلان بتنظيم الدعاية لفائدة النقابات المصالية ، ومحاولة التوصل إلى طرد الاتحاد العام للعمال الجزائريين من جامعة النقابات العالية الحرة . وقد خضعت حملة معادية كبرى منذ عام لهذا الغرض .

منذ حوالي ٨ أشهر تفطرت المنظمة المصالية تفطرا كبيرا خصوصا منذ أن تبين أن مسيرها لم يستطعوا أن يبرهنوا على أنهم على اتصال بجيش التحرير الوطني وذلك منذ اقتضت قضية بلونيس وخيانته . وهذا على الرغم من محاولة ابن السيد المقنوعة الذي لم ينجح من الزعم في ٩ أكتوبر ١٩٥٨ أن الحركة المصالية تسيطر على الغلبة ولايات الكفاح وأن المنظمة

اجتمع أعضاء الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين في أيام ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ جوان ١٩٥٧ وصادقوا بالإجماع على لائحة تطالب بالانضمام إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين وقد كان الكثيرون منا يرغبون جادين في هذا الانضمام ويؤمنون بضرورته ، لكن بعض الأمارات لم تصادق على ذلك الا لتخضع الأساس يعمل دعائي لا توى تحقيقه . تلك هي النتيجة التي وصلنا إليها بعد تجربة طويلة جعلتنا نتفصل عن الاتحاد النقابي المنتمى إلى مصالي وابن السيد . بعد أن كنا قد بذلنا كل طاقنا من أجل منظمة كنا نؤمنها مدة طويلة أنها قائمة على الوطنية الجزائرية والإيمان النقابي الثوري .

واليوم ها نحن ننضم إلى منظمة الاتحاد العام للعمال الجزائريين التي هي وحدها تواصل الكفاح من أجل حرية وحقوق العمال . وأتينا نريد أن نعرض لرفاقنا ومواطنينا الذين كانوا يتفون فينا لماذا انفصلنا عن النقابة المصالية لنطلب انضمامنا إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

أنا ما فتئت بصفتي نقابيين ، نرغب في وحدة الطيقة والتنشيطية الجزائرية ، ولم تتخل أبدا عن هذه الرغبة ، والمؤتمر الذي عقدناه في جوان ١٩٥٧ عبر بكل وضوح عن هذا الاتجاه لكن « ابن السيد » الذي استحوذ على الادارة حال دون تحقيق كل عدل من هذا النوع ، كما حال دون القيام بكل نشاط نقابي حقيقي لأنه يعتبر المنظمة النقابية ستارا فقط يخفي وراءها الحركة المصالية .

أين عاد الاتحاد النقابي اليوم ؟

إن هذه المنظمة التي جمعت عددا كبيرا من العمال الجزائريين بفرنسا لم يبق فيها منذ شهرين إلا ألفا مشترك في شمال فرنسا وشرقها ومائة وخمسون في الوسط . وأتينا عشر في باريس . هذه هي الحقيقة عارية . وذلك هو عدد المنخرطين في النقابة المصالية بين الأبرياء الف عاصم جزائري الموجودين في فرنسا

والمنحرفون في الاتحاد النقابي يدفعون اشتراكاتهم - خلال الاجتماعات المحلية - إلى الحركة المصالية لكنهم قلما يكونون مناضلين في هذه الحركة .

والواقع أن النشاط النقابي قد زال عمليا منذ شهر ماي ١٩٥٨ . وذلك هو التين الذي دفعه ابن السيد لحكومة التي غول حتى تتفائل عن نشاطه السياسي . كما أنه أوقف نشر الجريدة حتى لا يتخذ أي موقف صريح ضد الحكومة الفرنسية كما نريد نحن . تلك الحكومة التي تنهب عدة مليارات من المنح المالية ، والحسن الاجتماعي من عائلنا ، والتي ترفض أن تدفع لهم منع البطالة وتسلمهم من التفتيل بين الجزائري وفرنسا والتي فرضت عليهم منح الجولان في أوت

ملحق رقم 13: نص موافقة المسجونين الخمسة على اتفاقيات ايفيان¹.

موافقة الوزراء «الخمس» المسجونين على اتفاقيات ايفيان

فيما يلي النص الكامل للرسالة التي وجهها الوزراء «الخمس» المعتقلون ، الى المجلس الوطني للثورة الجزائرية :

«الى الاخوة فى المجلس الوطني للثورة الجزائرية» .

لقد اتصلت بنا حكومتنا مرات عديدة ، خلال الاسابيع الاخيرة ، فقد انتدبت فى البداية للاتصال بنا الاخ بن يحيى ، وبعده انتدبت الاخ بن طوبال ، واخيرا قدم وفد يضم الاخوة : كريم ، بن طوبال وبن يحيى ، للاتصال بنا بدوره .

وقد سلمت الينا وثائق تتعلق بالمفاوضات الجارية بين حكومتنا والحكومة الفرنسية ، وان المعلومات الشفهية التى اعطيت لنا والخاصة بوضعيتنا فى الداخل ، تشير بجلاء الى ان هذه المفاوضات يجب ان تستمر الى نهايتها المحتومة .

وان الاتفاقيات التى تمخضت عن هذه المفاوضات لم تعد تنتظر لكي تحظى بالتزامنا العلني والرسمي ، سوى موافقة ومصادقة مجلسنا الوطني للثورة الجزائرية .

نحن الموقعون ادناه نعلن موافقتنا ومصادقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من قبل حكومتنا .

حرر بأولنوى فى 15 فيفري 1962

التوقيع : «حسين ايت احمد - بن بلة - بيطاط - بوضياف - خيضر»

¹ بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، مصدر سابق، ص 55.

ملحق رقم 14: نص استقالة هيئة الأركان العامة¹.

L'établissement de ce mémoire répond à deux préoccupations. D'une part, nous soussignés colonel Boumedienne, commandants Slimane, Mendjeli et Azzedine désirons rendre officielle notre démission de nos responsabilités à l'état-major général, d'autre part, donner les raisons et faits ayant déterminé cette décision.

Notre propos cherche à donner un sens à cette décision pour en éviter toute interprétation tendancieuse. Notre propos montre au travers de l'évolution politique et militaire que cette décision n'équivaut point à une fuite des responsabilités mais qu'il s'agit au contraire d'une décision à même, pensons-nous, de révéler à l'aide de multiples problèmes posés, la masse d'erreurs fort graves commises au nom de la révolution et auxquelles nous ne saurions apporter, plus avant, notre caution.

Ce document qui ne prétend pas avoir le caractère d'une étude exhaustive ne tend point à ouvrir une polémique vide de toute signification et encore moins à faire le procès de certains. Il est simplement destiné à rappeler de manière concise ce que nos écrits ont maintes fois rappelé en vain, des écrits adressés aux plus hauts responsables et qui n'ont sans doute pas toujours reçu la diffusion et la compréhension souhaitables au sein du gouvernement. Notre correspondance est là pour prouver que toutes les fois que les membres du gouvernement ont été à la hauteur de leur tâche, nous n'avons point manqué d'enregistrer avec satisfaction leur réussite. Ceci malheureusement n'a duré qu'un temps. Ceci malheureusement a progressivement fait place à une insouciance et à un à peu près point compatible avec l'esprit de dirigeants à la tête du gouvernement d'une nation en révolution. Et là aussi notre correspondance témoigne de l'orientation choisie depuis lors, orientation vers les chemins battus de la facilité.

La réunion des dix² qui a été l'épilogue d'une crise ouverte, a permis à certains d'entre nous d'avoir une image sur la profondeur du cancer qui rongait notre révolution.

Tripoli³ ayant constitué la prise de conscience véritable nous semble-t-il pour ceux qui avaient perdu de vue les réalités, Tripoli ayant été l'occasion d'un nouveau départ sur des bases saines, il nous est d'autant plus douloureux de constater ce qu'il reste de l'historique serment prêté à l'issue de ce congrès.

La fausse orientation suivie depuis lors peut être envisagée à la lumière de deux catégories de problèmes, ceux que nous appellerons internes, et ceux qu'englobe le terme général de contentieux algéro-tunisien.

Ce que nous appelons fausse orientation en matière interne procède à la fois du déviationnisme et de la non-application des décisions de Tripoli. En ce qui concerne la première rubrique, il n'est que d'énumérer les nombreux travers enregistrés dont la somme est malheureusement un fardeau supplémentaire que la révolution déjà chargée ne peut se permettre de porter.

Nous avons toujours pensé que l'enfer vécu par notre peuple ne pouvait permettre à aucun d'entre nous le moindre oubli des douleurs et des deuils endurés par toutes les couches de nos populations. Nous avons toujours pensé que notre révolution ne pouvait guère s'accommoder des compromissions, des calculs personnels et des manœuvres les plus mesquines. Et ne voilà-t-il pas que quotidiennement se déroulent, au su et au vu de tout un chacun, de mauvais exemples de corruption et de vénalité, ne voilà-t-il pas qu'un certain nombre d'éléments font couler à flots un argent corrompeur dont personne ne contrôle l'utilisation⁴ ?

fiance qui nous restent vont droit vers ceux qui sont en prison et qui pour nous restent les arbitres, parce que fort heureusement, les événements leur auront réservé cette délicate et certainement salutaire mission. Par la voix des dignes représentants de la Patrie, le peuple, l'armée et l'histoire nous auront ainsi jugés.

Aux armées, le 15 juillet 1961
L'état-major général,

Le commandant MENDJELI
Le commandant AZZEDINE
Le colonel BOUMEDIENNE
Le commandant SLIMANE

NOTES

1. Ce document a été le point de départ de la crise entre l'état-major (siégeant à Ghardimaou à la frontière algéro-tunisienne) et le CPRA (siégeant à Tunis). Y sont résumés tous les griefs adressés au CIO (Comité interministériel de la guerre) dont dépendait l'état-major. En septembre 1961, à l'issue de la réunion du CPRA qui porta Ben Khedda à la présidence, l'état-major passera à l'opposition ouverte et se transportera en Allemagne, il ne réintégrera la Tunisie que près d'un mois plus tard où il reprendra de fait ses fonctions.
2. Le CIO est le Comité interministériel de la guerre dont relèvent les affaires militaires. Il comprenait : Ben-tobbal, Boussouf et Krim.
3. Ben-tobbal, Boussouf, Krim et les colonels Abdi Hadj Lakhdar (wilaya 1), Berrouche Said (wilaya 3), Ali Kafi (wilaya 2), Delibes Slimane (wilaya 4), Lotfi (wilaya 5), Mohammedi Said (état-major Est) et Boumedienne (état-major Ouest).
4. La réunion du CPRA à Tripoli (16 décembre 1959 — 18 janvier 1960).
5. Le budget alloué aux wilayas de l'intérieur leur était envoyé, non par l'intermédiaire de l'état-major dont elles relèvent théoriquement, mais par l'intermédiaire du CIO.
6. Concours des colonels Ali Kafi, Delibes, Hadj Lakhdar, etc.
7. L'accusation visait Krim, soupçonné de s'allier avec le président Bourguiba contre l'état-major.
8. La mission de Conakry était dirigée par Omar Oussouli.
9. Au cours de la session de l'automne 1960, le plus important était de savoir si l'Assemblée des Nations unies accepterait l'amendement du député chypriote qui recommandait en Algérie sous les auspices de l'ONU. Or, sur ce point capital, la résistance des 11 Etats africains d'expression française et des Etats unis a empêché l'amendement d'obtenir les 2/3 des voix. En vérité, le procès de la politique africaine du CPRA sous-estimait l'impact de l'influence française sur les pays africains. Les pressions de la France pesaient d'un autre poids que celles de la mission algérienne de Conakry. Un exemple révélateur : au cours de l'été 1961, l'ambassadeur d'Algérie à Conakry n'a pu prendre la parole au congrès du Parti démocratique guinéen, malgré ses protestations, et ce du fait de la présence de Mendès-France et de François Mitterrand invités à ce même congrès.
10. Groupe des pays africains d'expression française formé lors de la conférence de Brazzaville (15-19 décembre 1960).
11. Groupe arabo-africain avec la participation du Mali, de la Guinée, du Ghana, de l'Algérie, du Maroc, de la République arabe unie et de la Libye, constitué à Casablanca (7-10 janvier 1961).
12. Conférence de Guelma — Bourguiba.
13. Le Mali, à la frontière duquel stationnaient des troupes algériennes, et la Guinée.
14. L'idée d'une union Guinée-Ghana-Mali prit corps lors de la conférence de Conakry (23-24 décembre 1960) où furent condamnés « tous les groupements africains basés sur les langues des puissances coloniales ». Cette union s'est constituée plutôt en opposition au groupe de Brazzaville.
15. Anciennes colonies françaises.
16. Le CPRA avait rencontré, à Tunis, les chefs d'Etat africains, cf. doc. 98.
17. Tentative sans lendemain de Bourguiba en 1959 qui ne rencontra aucun écho dans les rangs du FLN.
18. cf. doc. n° 92 bis.
19. cf. discours du général de Gaulle en date du 23 octobre 1958.
20. Négociations au cours desquelles la France voulait limiter les pourparlers au cessez-le-feu.
21. Cette phrase rappelle les termes de la déclaration du 1er novembre.
22. Allusion à Krim, Ben-tobbal et Boussouf.
23. Il s'agit de la crise du FPA-MTL en 1949, dite « crise berberiste ».
24. Région d'Algérie limitrophe du Djérid en Tunisie.
25. En 1956, l'Etat tunisien était encore jeune ; la guerre civile entre les partisans et les adversaires d'un compromis avec la France faisait rage. Dans ce contexte, l'Etat tunisien naissant voulait neutraliser les Algériens en leur faisant des concessions. Il y a refusé.
26. Dets de l'entrée en fonction de l'ENR.
27. Décisions relatives à la désignation d'une direction intrinsèque.
28. Direction générale de l'instruction.
29. Commandement des frontières.
30. Détachements restreints créés et contrôlés directement par l'état-major.

¹ Harbi, les Archives, op, cit, pp332-322

ملحق رقم 15: المواضيع المتداولة في الإجتماع الإستثنائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية¹.

PREMIER MINISTRE
S.D.E.C.E

Le 28 février 1962

ALGERIE-LIBYE

REUNION DU C.N.R.A.¹⁶

(26&27.2.62) Dans la journée du 26 février, les membres du C.N.R.A. ont écouté un long exposé de KRIM BELKACEM sur la période transitoire.

Ce discours a provoqué de vives émotions même dans l'esprit des opposants. KRIM a notamment exposé que les détenus algériens étaient classés en plusieurs catégories :

- 1) condamnés à mort
- 2) condamnés à temps
- 3) internés militaires
- 4) prévenus et internés administratifs

Et que le gouvernement français avait envisagé leur libération en commençant par les prévenus. Il a ajouté que le C.N.R.A. avait obtenu que l'ordre contraire soit adopté et que la protection des condamnés à mort soit assurée par leur transfert en France.

Destinataires :

Ministre d'État chargé des Affaires Algériennes

E.M.G.D.N./REN (2 ex)

A.E- Bureau Liaison Algérie

Armées -Cabinet

-E.M.A./2

-Gendarmerie et Justice Militaire

Intérieur- D.G.S.N.(Cabinet)

-S.N.S.T.

-S.C.I.N.A.

Délégation Générale En Algérie (Cabinet)

Délégation Générale En Algérie (Bur. d'Études)

Général d'Armée Cdt en Chef des Forces en Algérie

E.M. Algérie/2° B

123° Brigade

KRIM BELKACEM a également apporté les précisions suivantes :

-aucun accord secret n'a été conclu pouvant léser les combattants de l'intérieur,
-le gouvernement français a accepté un délai de huit mois pour que soit définitivement mise en place la souveraineté algérienne;

- La mobilisation sera maintenue ;

-dès la libération des cinq détenus d'AULNOY, le C.N.R.A. se réunira pour une nouvelle session ;

-les Européens coupables de provocation ou de complicité ne pourront opter pour la nationalité de leur choix ;

-le gouvernement français a promis de faciliter l'entrée en Algérie des militants F.L.N. de l'extérieur utiles à la prise en main des populations.

¹ عبد الحميد زوزو، وثائق أرشيفية عن حرب التحرير الجزائرية، مرجع سابق، ص 563-564.



الأرشيف:

1. المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج)، العلبة مصورة رقم C21 و C23. نقلا عن سيدعلي احمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960/1961، دار الحكمة للنشر الجزائر 2010
2. المركز الوطني للأرشيف و (م.و.ث.ج)، مداخلة كريم بلقاسم، علبة مصورة رقم C21. نقلا عن سيدعلي احمد مسعود : التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960/1961، دار الحكمة للنشر الجزائر 2010
3. المركز الوطني للأرشيف، (م و ث ج)، دورة 27 ماي- 05 جوان 1962، انظر مداخلة بن بلة، هواري بومدين، الرائدان منجلي و سليمان، عبد الحميد مهري، الطاهر الزبيري، نقلا عن سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/1962 ج 1/2 طبعة دار امانى للنشر الجزائر 2022
4. المركز الوطني للأرشيف، (م و ث ج)، دورة 27 ماي- 05 جوان 1962، مداخلة الرائد سليمان، علبة رقم 12 ملف 02. نقلا عن سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/1962 ج 1/2 طبعة دار امانى للنشر الجزائر 2022.
5. المركز الوطني للأرشيف، (م و ث ج)، دورة 27 ماي- 05 جوان 1962، مداخلة أحمد بن بلة، علبة ، رقم 12، ملف 02/ نقلا عن سيدعلي احمد مسعود: قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/1962 ج 1/2 طبعة دار امانى للنشر الجزائر 2022.
6. المركز الوطني للأرشيف، دورة 27 ماي – 05 جوان 1962، مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني لأجل تحقيق ثورة شعبية ديمقراطية، علبة مصورة رقم C055. نقلا عن سيدعلي احمد مسعود قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959/1962 دار امانى للنشر الجزائر 2022
7. المركز الوطني للأرشيف، محفوظات (م و ث ج) أوت 1961، تقرير كريم بلقاسم، علبة مصورة رقم C019. نقلا عن سيدعلي احمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960/1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
8. المركز الوطني للأرشيف، محفوظات (ح م ج ج)، علبة رقم 161، ملف رقم، 08.

قائمة المصادر والمراجع

9. المركز الوطني للأرشيف، محفوظات (م و ث ج) جلسة يوم 27-02-1962، تدخل العقيد هواري بومدين، علبة مصورة C048. نقلا عن سيدعلي احمد مسعود : قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1962/1959 دار امانى للنشر الجزائر 2022
10. المركز الوطني للأرشيف، محفوظات (م و ث ج)، أوت 1961، تقرير فرحات عباس حول مفاوضات ايفيان، علبة مصورة، رقم C025. نقلا عن سيدعلي احمد مسعود التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1961/1960، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
11. مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني، علبة مصورة رقم C053. نقلا عن سيدعلي احمد مسعود : قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1962/1959 دار امانى للنشر، الجزائر، 2022.
12. Les Archives Nationales Algériennes "Prise de Positions des Officiers de L'ouestAprès la dé mission des membres des L' EMG ", microfiche ,G023.
13. P.Depis, C, Notes sur les problèmes des Refugies Algériennes au Maroc Oriental (Mars 1956- Mai 1962) Rapport du Commandant P.Depis Supplément au C.H.E.M.(A-M) , 32.

المصادر باللغة العربية:

1. الإبراهيمي أحمد طالب، مذكرات جزائري، أحلام و محن (1932-1965)، ج 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
2. الأخضر الجودي بوالطمين، لمحات من ثورة الجزائر، ط 02، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1987.
3. أمقران عبد الحفيظ الحسن، مذكرات من مسيرة النضال و الجهاد، دار الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
4. آيت أحمد حسين، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002.
5. البجاوي محمد، الثورة الجزائرية و القانون، تر: علي الخش، ديوان اليقظة العربية، دمشق، 1965.
6. البشير الإبراهيمي محمد، في قلب المعركة، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.
7. بلعيد راجح، الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954، دراسة ووثائق غير منشورة، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

قائمة المصادر والمراجع

8. بلعيد عبد السلام، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، منشورات الديوان الوطني للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
9. بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثالثة (1947-1954) ج3، ط2، منشورات السائي، الجزائر، 2008.
10. بن خدة بن يوسف، اتفاقيات ايفيان، نهاية حرب التحرير في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
11. بن خدة بن يوسف، الجزائر عاصمة المقاومة، 1956-1957، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، 2005.
12. بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، تر: أحمد مسعود حاج، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.
13. بن خدة بن يوسف، شهادات و مواقف، ط01، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007.
14. بن عمر مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2007.
15. بوحارة عبد الرزاق، منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوري. دار القصبة للنشر، 2006.
16. بوداودعمر، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر: أحمد بن محمود بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2007.
17. بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر 1954، تقديم بوضياف عيسى، ط02، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2011.
18. بيان أول نوفمبر 1954.
19. تقية محمد، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز و المال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.
20. تقية محمد، حرب التحرير في الولاية الرابعة تر، بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، 2012.
21. تومي محمد، طبيب في معاقل الثورة، حرب التحرير الوطني، 1954-1962، تر: حضريه يوسف، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2010.
22. الحاج لخضر العقيد، قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، شركة الشهاب، الجزائر، د.ت.
23. حربي محمد، الأسطورة و الواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط01، مؤسسة الأبحاث العربية،

- بيروت، 1983.
24. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، دار موفم للنشر، الجزائر، 2008.
25. حربي محمد، حياة تحد وصمود مذكرات سياسية 1945-1962، تر: عبد العزيز بوباكير و علي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
26. خيرالدين الشيخ، مذكرات، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت.
27. دحلب سعد، مهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، دار دحلب للنشر، 2007.
28. الديب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط 02، دار المستقبل العربي، مصر، 1990.
29. ديغول شارل، مذكرات الأمل و التجديد، 1958-1962، تر: سموي فوق العادة، منشورات عويدات، لبنان، ط 01، 1971.
30. الرائد عز الدين، الفلاحة، تر: جمال شعلال، دار موفم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011.
31. الزيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929 - 1962)، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2008.
32. سعدي ياسف، ذكريات معركة الجزائر، تر: ابراهيم الحنفي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.
33. الشاذلي بن جديد، مذكرات، الجزء 01: (1929 - 1979)، تحرير: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، 2011.
34. شايد حمود، دون حقد ولا تعصب صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة، تر: كابوية عبد الرحمن، دار دحلب، الجزائر، 2010.
35. الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاحدراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، تدمك، 2002.
36. صايكي محمد، شهادة ثائر من قلب الجزائر، تحرير اليزيدي محفوظ، دار الأمة، الجزائر، 2010.
37. عباسفرحات، تشريح حرب، تر، أحمد المنور، دار المسك، الجزائر، 2010.
38. عبد الرحمن فارس، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية، 1945 - 1962، ط خ، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
39. عبد الناصر جمال، فلسفة الثورة، دار المعارف، مصر، د.ط.
40. كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962،

قائمة المصادر والمراجع

دار القصة للنشر، 1999.

41. لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 2000.
42. لمقامي محمد، رجال الخفاء مذكرات ضابط في وزارة التسليح والإدارة العامة، تر، علي ربيب، الجزائر، 2005.
43. مالك رضا، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غصوب، ط 01، دار الفارابي، لبنان، 2003.
44. محضر جلسات مؤتمر الصومام.
45. المدني أحمد توفيق، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج03، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
46. مذكرات بن بلة أحمد، كما أملاها على روبر ميرل، تر: العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، د.ت.
47. ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012.
48. نزار خالد، حرب الجزائر (1954-1962)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 2008.
49. نزار خالد، يوميات الحرب، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، الجزائر، 2008.
50. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، منشورات وزارة الإعلام و الثقافة، الجزائر، 1976.
51. هارون علي، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري و آمال فلاح، دار القصة، الجزائر، 2012.
52. هلايلي محمد الصغير، شاهد على الثورة في الأوراس مذكرات الرائد هلايلي محمد الصغير، دار القدس العربي، الجزائر، 2012.
53. الرائد هلايلي محمد الصغير، مذكرات شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، الجزائر، 2013.
54. وزارة الثقافة، النصوص السياسية لثورة أول نوفمبر 1954، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، وزارة الثقافة، الجزائر 2009.

المصادر باللغة الأجنبية:

1. AbbasFerhat, Autopsie d'une guerre, l aurore, présentation, Abderrahmane Rabahi,

- Alger –Lièvres Ed, Algérie, 2011.
2. Abdesselam Belaid,L'Union Générale d'Etudiants Musilmans Algériens ,Ed, ANEP, Algérie, 2011.
3. AgeronCharle Robert, De L'Algerie Française àL Algérie Algerienne, Ed, Bouchéne, Paris, 2005.
4. Belhocine Mabrouk, le Courrier Alger- le Caire 1954-1962, Casbah Edition, Alger, 2000.
5. Ben Khedda Ben Youcef, Les Accords D'évian, Ed, OPU, Alger, 1998.
6. Ben Khedda Ben Yousef, L'Algérie L'Indépendence, La Crise de 1962, Ed, Dahlab, Algérie, 1997.
7. Boudiaf Mohamed, la préparation du 1er Novembre 1954, Ed. Dar ELkhalil, Alger, 2010.
8. Carnaton Michel, Les Comps Regroupement de la Guerre d 'Algérie, Ed, L'Harmattan, Paris, 1998.
9. Challe Maurice, Notre Révolote, Ed, Press de la Cite, Paris, 1968.
10. Chikh Slimane, L'Algérie en Armes ou le Temps des Certitudes, Ed. Casbah, Alger, 2009.
11. Dahlab Saad,Mission Accomplie, Ed Dahlab, Algeria, 2010.
12. D aho djarbale :Lakhdar bentobbal memoire de linterieur :chihab edition Alger2021
13. Harbi Mohamed, Le FLN : mirage et réalité, Ed, jeune – Afrique, Paris, 1985.
14. Harbi Mohamed, Les Archives de la Révolution Algérienne, Ed, Dahlab, 2010.
15. Harbi Mohamed, Meynier Gilbert,Le FLN Document et Histoire, Ed, Casbah, Alger, 2004.
16. Haroun Ali, La 7 willaya la guerre du FLN en France, 1954 -1962, ED, Casbah, Alger, 2006.
17. kechida Aissa, les Architectes de la revolution, temoignage, Ed, Chihabe, Alger, 2001.
18. Khiati Mostéfa, Les Blouses Blanches de la Révolution, Ed, ANEP, 2011.
19. Kiouane Abderrahmane, Les début d'une diplomatie de guerre (1954 -1962) journal d'un délégué à l'extérieur, Ed, Dahlab, Alger, 2007.
20. Lebjaoui Mohammed, Bataille d'Alger ou Bataille d'Algérie? Ed, Gallimard, 1972.
21. Lakhdar Bentobbal :T/1/2 la conquete de la souveraineté/ mémoire de litérieur :Ed /chihab2022
22. Ministre de la défense Française, les Sections Administratives spécialisées en Algérie – Un Outil pour la stabilisation, Paris, France, 2015.
23. Paillait Cloud, Dossier Secret de L'Algérie, Les presses de la cité, Paris, 1962.
24. Stora Benjamin, l'histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962, ED, la découverte, Paris, 1995.
25. Taquia Mohamed, l'Algérie en guerre, OPU, Alger, 1988.
26. Yve Courriere, La Guerre d'Algérie, Dictionnaire et documents, Paris, Ed, SGED, 2001.
27. Yve Courriere, Les Faux du D'espoir, Tome Iv, Paris, Ed,Fayard, Paris, 1971 .
28. Yve Courriere, les Fils de Toussaint, Ed, Rahma, Alger, 1992.

29. Yves Corriere, L'heure des colonels, Fayard, Paris, 1970.
30. Yves Corriere, Le Temps des léopards, Ed Fayard, Paris, 1969.

المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيمي عبد الحميد، في أصل المأساة الجزائرية، شهادة عن حرب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
2. أتومي جودي، وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة (منطقة القبائل) 1956-1962، دار الريم للنشر، الجزائر، 2012.
3. أجيرونروبير شارل، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط 01، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 198.
4. احدادن زهير، المختصر في الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة احدادن للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007.
5. أحمد مسعود سيد علي، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009.
6. احمد مسعود سيدعلي : قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ج2/1، دار امانى للنشر الجزائر 2022
7. ازغدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية، 1956-1962، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.
8. الأشرف مصطفى، الجزائر ، الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، 2007.
9. برانش رافائلا، التعذيب و ممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، دار أمدوكال للنشر، الجزائر، 2010.
10. بريستير إيف، في الجزائر يتكلم السلاحنضال الجزائر من أجل التحرير، تر:عبد الله ف كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1989.
11. بلحاج صالح، أزمت جبهة التحرير الوطني و جرائم السلطة 1956-1965، ط 01، دار قرطبة للنشر و التوزيع، 2006.
12. بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، 2008.
13. بلقاسمي بوعلام وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر 1954-1962، منشورات المركز الوطني

- للدراستات والبعث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
14. بن ازواو فتح الدين، إيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الإرشاد، الجزائر، 2013.
15. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، ط 02، 2014.
16. بن عتو رضا، المعركة الاقتصادية خلال ثورة التحرير وانعكاساتها (القطاع الوهراني أنموذجا)، دار مقيرحي للطباعة والنشر، الجزائر، 2021.
17. بن عطية فاروق، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير، 1954-1962، تر: كابوية عبد الرحمن و سالم محمد، دار دحلب، 2010.
18. بوبكر حفظ الله، التموين و التسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للفنون، الرغبة، الجزائر، 2012.
19. بوبكر حفظ الله، نشأة و تطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، دار العلم و المعرفة، الجزائر، 2013.
20. جبليالطاهر، الإمداد بالسلح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2014.
21. جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، دار الأمة، الجزائر، 2014.
22. جربال دحو، المنظمة الخاصة لفيدرالية فرنسا لجهة التحرير الوطني، تاريخ الكفاح المسلح لجهة التحرير الوطني بفرنسا (1956-1962)، تر: سناء بوزيدة، منشورات الشهاب، باتنة، 2013.
23. الجزائري مسعود، مشاريع ديغول في الجزائر، مصر، الدار القومية للطباعة و النشر، مصر، د.ت.
24. الجنيدي خليفة، حوار حول الثورة، ج 01، دار موفم للنشر، 2012.
25. الجنيدي خليفة، حوار حول الثورة، ج 02، دار موفم للنشر، 2012.
26. الجنيدي خليفة، حوار حول الثورة، ج 03، دار موفم للنشر، 2012.
27. جويبة عبد الكامل، الثورة الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1962، ط 01، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012.
28. جيلسي جوان، الجزائر الثائرة، تعريب خيري حماد، ط 01، دار الطليعة، بيروت، 1961.
29. حسنين محمد، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
30. خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، دار العلم والمعرفة،

- الجزائر، 2013.
31. دارد أوليفي، في قلب منظمة الجيش السري، تر : عبد السلام يخلف و آخرون، دار سيديا، الجزائر، 2013.
32. دراسات وبحوث الملتقى الأول حو لتطور الدبلوماسية الجزائرية من 1830 الى 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سلسلة الندوات، 1998.
33. درواز الهادي، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع (1962-1954)، دار هومة، الجزائر، 2009.
34. دوشمان جاك، تاريخ جبهة التحرير الوطني، منشورات ميموني، الجزائر، 2013.
35. الزيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 01، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984.
36. زغود علي، صفحات من ثورة التحرير، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2006.
37. الزغدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.
38. زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر، 2005.
39. زوزو عبد الحميد، وثائق أرشيفية عن حرب التحرير الجزائرية ومقدمة في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية، دار الأمل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
40. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 09، دار البصائر، الجزائر، 2009.
41. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 10، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.
42. سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجري ثورة نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 1998.
43. سعيداني الطاهر، القاعدة الشرقية (قلب الثورة النابض)، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.
44. سليح كمال، المشتركات و المتفرقات إبان الثورة التحريرية 1954-1962، دار أمل للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2021.
45. السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير

- في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
46. شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
47. شريط لخضر وآخرون، إستراتيجية العدو الفرنسي في تصفية الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
48. جمعية أول نوفمبر، القضاء إبان الثورة التحريرية، مطبعة عمار قرني، باتنة، 1994.
49. صاري الجيلالي، قداش محفوظ، الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية (1900-1954)، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
50. صديقي محمد، الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلح، دار الشهاب، باتنة، 1986.
51. الصلابيلي محمد، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، ط1، دار ابن كثير، بيروت، 2017.
52. ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
53. طاس ابراهيم، السياسة الفرنسية في الجزائر و انعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى، الجزائر، 2013.
54. طافر نجود، ثوار و شهداء من الجزائر، دار سحنون للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.
55. عباس محمد، ثوار عظماء شهادة 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2005.
56. عباس محمد، رواد الحركة الوطنية، شهادة 28 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009.
57. عباس محمد، فرسان الحرية (شهادات تاريخية)، دار هومة، الجزائر، 2003.
58. عباس محمد، مثقفون في ركاب الثورة، ج 2، دار هومة للنشر الجزائر، 2009.
59. عباس محمد، نصر بلا ثمن، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
60. خالفة معمري، عبان رمضان، المحاكمة المزيقة و أخيرا المحضر الذي تركه بوالصوف، مطبعة مهدي بوغني، الجزائر، 2013.
61. الطود الهاشي، خيار الكفاح المسلح حوار سيرة ذاتية، سليكي أخوين، 2018.
62. عثمان مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر،

- 2012.
63. العسلي بسام، الله أكبر وانطلقت ثورة الجزائر، دار النفائس، بيروت، 1986.
64. العسلي بسام، جيش التحرير الوطني، ط 01، دار النفائس، بيروت، 1984.
65. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، دار البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، 2013.
66. العمامرة سعد و العوامر الجيلاني، شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف، مطبعة النخلة، الجزائر، 1991.
67. العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دار الطليعة للنشر، الجزائر، 2003.
68. عميري ليندة، معركة فرنسا، حرب الجزائر بفرنسا، تر: فضيل بومالة، دار الشهاب، 2013.
69. غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
70. غي بريفيلي، النخبة الجزائرية الفرانكفونية 1880-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
71. فانون فرانز، سوسيولوجية الثورة، تر: ذوقان قرقوط، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1970.
72. قبايلي هواري، ثمن حرب، الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، ط 01، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.
73. قداش محفوظ، و تحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة النشر و التوزيع، الجزائر، 2011.
74. قداش محفوظ، حكايات نارية شهادات حول الثورة التحريرية، تر: محمد المعراجي، دار موفم للنشر، الجزائر، 2011.
75. قداش محفوظ و صاري جيلالي، الجزائر صمود ومقاومات (1830-1962) تر: خليل اوزاينية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830 حتى 1954، ط 1، دار البعث للنشر والتوزيع قسنطينة، الجزائر، 1985.
76. القرص المدمج " تاريخ الجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2002.
77. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 01، دار العثمانية، الجزائر، 2013.

78. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 02، دار العثمانية، الجزائر، 2013.
79. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 03، دار العثمانية، الجزائر، 2013.
80. قنان جمال، إشكالية تطوير وتوسيع الثورة التحريرية (1954-1962)، ج 01، دار ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
81. قنانجمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
82. قندل جمال، خطأ موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط 01، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
83. قيران دانيال، عندما ثور الجزائر، ترجمة العيد دوان، ط 1، دار التنوير، الجزائر، 2014.
84. كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، تر: اشرشور موسى، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003.
85. كوليت و جونسون فرانسيس، الجزائر خارجة عن القانون، تر: محمد المعراجي، دار ثالة، الجزائر، 2013.
86. لوانشي ان ماري، صالح لوانشي مسيرة مناضل جزائري، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.
87. لونيسي إبراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954، ج 06، دار هومة، الجزائر، 2015.
88. لونيسي إبراهيم، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، دار هومة، الجزائر، 2009.
89. لونيسي راجح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
90. ماتياس قريقر، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1955-1962) تر: م جعفري، ط 01، منشورات السائحي، الجزائر، 2013.
91. المحامي زيدان، جبهة التحرير الوطني، جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر، 2009.
92. محيو أحمد، محاضرات في المؤسسات الإدارية، تعريب: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1979.
93. مداسي محمد العربي، مغربلو الرمال الأوراس، النمامشة 1954-1959، تر: صلاح الدين الأخضري، منشورات ANEP (المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع)، 2011.
94. المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، إستراتيجية العدو لتصفية الثورة الجزائرية، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

95. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ثورة نوفمبر: الإستراتيجية العسكرية الفرنسية 1954-1957 من منظور بعض الكتابات الأنجلو أمريكية، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة و الألغام، سلسلة الملتقيات.
96. مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، ط 02، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
97. مزراق مختار، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
98. جمعية أول نوفمبر، مصطفى بن بواعيد والثورة الجزائرية، مآثر الثورة في الأوراس، دار الهدى، باتنة، الجزائر، 1999.
99. مطمر محمد العيد، حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة، دار الهدى، الجزائر، 1990.
100. معمري خالفة، رمضان عبان، تعريب: زينب زخروف، ط 02، دار ثالة، الجزائر، 2008.
101. مقالاتي عبد الله، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962 دار شمس الزيبان للنشر والتوزيع، 2013.
102. مقالاتي عبد الله، التاريخ العسكري للثورة الجزائرية وأهم المعارك الكبرى، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
103. مقالاتي عبد الله و لميش صالح، المغرب و الثورة التحريرية الجزائرية، ج 01، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
104. مقالاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة التحريرية، ج 2، ط 1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
105. مناصرية يوسف، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014.
106. منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، ط 01، دار التنوير، الجزائر، 2008.
107. الميلي محمد، مواقف جزائرية، ط 01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
108. نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو لعرض مآثر نوفمبر، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.

109. الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة، الولاية الثالثة، خلال الفترة من أوت 1956 إلى نهاية 1958، تيزي وزو، 7-8/02/1985.
110. هامون هرفي و روتمان باتريك، حملة الحقائق المقاومة الفرنسية ضد حرب الجزائر، تر: عبد الرحمن كابوية و سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.
111. هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر في الجزائر، منشورات المركز الوطني للبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.
112. الورتلاني فضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
113. زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية – الولاية الأولى نموذجا – المصلحة الرسمية البساتين، الجزائر، 2007.
114. بوالطمين الأخضر جودي، لمحات من ثورة الجزائر، ط02، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abada Malek, Algérie 1954-1962, les sentiers de la liberté, Ed, Dahlab, Algérie, 2009.
2. Ageron Charle Robert, L'insurrection du 20 Aout 1955 dans le Nord Constantine de la résistance Armée a la guerre d'Algérie et les Algériennes 1954 -1962 – Actes de la table ronde organize a Paris le 26 – 27 Mars 1996, paris, Armand, Colin, 1997.
3. Alleg Henri et autres, la guerre d'Algérie, Ed, temps actuels, paris, t2, 1981.
4. Alleg Henri, la Question, Ed, de Minu, Paris, 1958.
5. Bouchama Kamel, La JFLN Un Passe Glorieux Un Avenir Interrompu..., Ed, ANEP, 1997.
6. Bourouiba Boualem, Les Syndicalistes Algériens leur Combat de L'éveil à la Libération, 1936-1962, Ed, Dahlab /ENA6, Alger, 2001.
7. Colin Emmanuelle – Jeanvoine et Derozier Stéphane, Le Financement du FLN Pendant la Guerre d'Algérie ,1954-1962, Ed, Bouchene.
8. Collot Claude, Les Institution de L'Algérie durant la Période Colonial (1830-1962), Paris, Ed, du C.N.R.S, OPU, Alger, 1987.
9. Deon Michel, L'armée d'Algérie et la pacification, plan, paris, 1959.
10. Djennas Messoud, La Guerre de Libération National Telle que je l'ai Vécue, Ed, Casbah, 2016.
11. Droz Bernard et Lever Evelyne, Histoire de la Guerre de L'Algérie (1954-1962), Ed, du seuil, Paris, 1982.
12. Elsenhans Hartmut, La guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à une autre ; le passage de la IVe à la Ve République, Ed, publisud, Paris, 2000.
13. Ganiage Jean, Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours, Ed, Fayard, France, 1994.

14. Hauteux François Xavier, La Guerre d'Algérie Des Harkis, 1954-1962, Ed Perrin, 2013.
15. Guentari Mohamed, Organisation Politico-administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954 à 1962, 2 Vol. Alger, O.P.U. 1994.
16. Hédouy Philippe, Algérie Française 1942-1962, Société de Production Littéraire, 1980.
17. Horne Alistair, Histoire de la Guerre d'Algérie, Ed, Dahlab, Alger, 2007.
18. Leghima Djillali dit Mohamed L'émigration dans la révolution Algérienne, parcours et Témoignages, Ed, Chihab, 2019.
19. Mameri Khalfa, Les Nations Unies Face la Questions Algériennes 1954-1962, Ed, ENAG, Algérie, 2012.
20. Mammeri Khalfa, Abane Ramdane, Une Vie Pour L'Algérie, Ed, Karim Mammeri, 3eme Edition, Alger, 1996.
21. Mathias Grégor, Les sections administratives spécialisées en Algérie : Entre idéal et réalité (1955-1962), Ed, L'Harmattan, Paris, 1998.
22. Meynier Gilbert, Histoire Intérieur du FLN 1954-1962, Ed, Casbah, 2003.
23. Montagnon Pierre, la guerre d'Algérie, Ed, Pygmalion, paris, 2004.
24. Naquet Pierre Vidal, Les Crimes de L'armée Française en Algérie, la découverte, Paris, 2001.
25. Peyrefitte Alain, Faut-il partager l'Algérie, Ed, Plan, Paris, 1962.
26. Recard Michel, Rapport sur les Camps de Regroupement et autres, Texte sur la Guerre d'Algérie, Ed, Fayard, 2003.
27. Sari Djilali, Huit jour de la bataille d'Alger, ENAL, Alger, 1987.
28. Simon Jaque, Massali Hadj par les textes, ED, ENAG, Alger, 2001.
29. Stora Benjamine, Dictionnaire Biographie des Militants Nationalistes Algérienne 1926-1956, Ed, L'harmattan, France, 1985.
30. Thénault Sylfie, histoire de la guerre l'Indépendance Algérienne, Ed, Elmaarif, Alger, 2010.
31. Tripier Philippe, Autopsie de la guerre d'Algérie, Ed, France Empires, Paris, 1972.
32. Vaisse Maurice, Vers la Paix en Algérie, Les Négociation D'évian Dans les Archives Diplomatiques Françaises (15 Janvier 1961- 29 Juin 1962), Ed, Alem el Afkhar, Alger, 2012.
33. Verges Jacques, pour Djamil Bouhird, Ed, de Minuit, Paris, 1957.
34. Weiss François, Doctrine et Action Syndicales en Algérie, Paris, ED, Cujas, 1970.

المقالات:

1. برنو توفيق، فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، المنظمة المزدوجة، مجلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج 17، ع 01، جويلية 2021.
2. بلفردى جمال، الدور الإنساني ل: ج.ت.و. في التكفل باللاجئين الجزائريين خلال فترة الثورة التحريرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، ع 10، مارس 2015.

3. بن ازواو فتح الدين، دور فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في تأطير المهاجرين الجزائريين لصالح الثورة الجزائرية من خلال شهادة طيب حماني عبد الحفيظ أحد قيادي الفيدرالية بباريس، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، ع 02، 2021.
4. بورغدة رمضان، عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان و تقرير المصير و تأثيرها على الثورة الجزائرية، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، رقم 02، 2008.
5. بوضربة عمر، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ حيثياتها وانعكاساتها على مسار تدويل القضية الجزائرية، مجلة البحوث التاريخية، ع 01، مارس 2017.
6. بوقريوة لمياء، اللاجئون الجزائريون بالمغرب إبان الثورة التحريرية، مجلة البحوث والدراسات، ع 6، المركز الجامعي الوادي، جوان 2008.
7. بومالي أحسن، أدوات الدبلوماسية أثناء الثورة التحريرية، مجلة المصادر، ع 16، 2007.
8. بومالي أحسن، مراكز الموت البطيء، وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية، مجلة المصادر، ع 08، 2003.
9. حباسي شاوش، من وثائق الثورة الجزائرية، محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة (11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959)، القسم الأول، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 01، جوان 2001.
10. الخطيب يوسف، حرب التحرير من خلال الوقائع الداخلية، بطلان يتحدثان يوسف الخطيب، صالح بوبنيدر، مجلة المعالم، ع 01، 1998.
11. خليفي عبد القادر، المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية، مجلة المصادر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مج 05، ع 08، ماي 2003.
12. رخييلة عامر، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، ع 01، جوان 1999.
13. الزبيري محمد العربي، الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، ع 02، ديسمبر 1999.
14. ساعد لطفي (مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 واقع و أفاق في ذاكرة الجزائر)، مجلة حروف للدراسات التاريخية، ع 01، أوت 2014.
15. سعيود أحمد، الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ التاريخي، مجلة المصادر، ع 12، السداسي الثاني، ماي 2005.

16. سيد علي أحمد مسعود، برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية 1959-1961، مجلة البحوث التاريخية، ع 02، مارس 2018.
17. سيد علي أحمد مسعود دور قيادة الأركان بالحدود الشرقية والغربية في مجال الإمداد خلال الثورة الجزائرية 1958/1960، مجلة البحوث والدراسات، العدد الرابع عشر جوان 2012، جامعة الوادي.
18. سيد علي أحمد مسعود، النخبة الثورية وإشكالية السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية، مجلة معارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 04 الرابع /أفريل 2016 /ISSN/ 4237-0584 جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية.
19. سيد علي أحمد مسعود اجتماع عقدا الداءل 06/12 ديسمبر 1958، خلال الثورة الجزائرية الخلفيات والتداعيات نشر بالمجلة التاريخية الجزائرية عن مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية جامعة المسيلة العدد 3 جوان 2017.
- 20.
21. سيد علي أحمد مسعود، بن يوسف بن خدة والقضايا التي شلت المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1959/1962، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، العدد الاول ديسمبر 2019 www.univ-bejaia.dz/rhm
22. سيد علي أحمد مسعود، الولاية الرابعة بين سلم الشجعان وانتفاضة 11 ديسمبر 1960، مجلة التاريخ المتوسطي ص 148/163 العدد: 02/ جوان 2020 www.univ-bejaia.dz/rhm
23. صاري أحمد، دور المهاجرين الجزائريين في الثورة، مجلة المصادر، ع 01، 1999.
24. عقيب محمد السعيد، الطلبة الجزائريون في الأقطار العربية و مساهمتهم في الثورة التحريرية، مجلة عصور الجديدة، ع 09، 2013.
25. قدور محمد، الدعم المصري للثورة الجزائرية (1954-1962)، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المجلد الرابع، ع 03، جويلية 2022.
26. قنطاري محمد، حقائق ووثائق عن تحضير وتفجير أول نوفمبر بغرب الوطن وعملياته المسلحة، مجلة الذاكرة، ع 05، أوت 1998.
27. قنطاري محمد، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، أسبابها، وقائعها و نتائجها، مجلة المصادر، ع 03، 2000.
28. محمدي السعيد بتاريخ 08 أوت 1958 نقلا عن محمد حربي، مؤامرة لعموري، مجلة نقد، عدد 14-15، 2001، الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

29. محمدي محمد، المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية وجهودها في تحصيل الدعم الدولي لفائدة اللاجئين الجزائريين إبان الثورة التحريرية 1954-1962 " الهلال الأحمر الجزائري واللجنة الدولية للصليب الأحمر نموذجاً "، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة مستغانم، ع 7، جوان 2019.
30. مصلحة البحوث والتوثيق " هجوم 20 أوت على الشمال القسنطيني "، مجلة المصادر، ع 03، الجزائر، 2000.
31. مقالاتي عبد الله، النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية- المغربية، مجلة المعيار، ع 04، 2003..
32. مقالاتي عبد الله، النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين و أثره على العلاقات الجزائرية المغربية، نشاط الهلال الأحمر الجزائري أنموذجاً، مجلة المعيار، ع 04، 2003.
33. هلال عمار، نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة التحرير، 1954، ط 05، دار هومة، الجزائر، 2012.

الجرائد والمجلات:

1. جريدة المجاهد، ع 29، 24 ماي 1958.
2. جريدة المجاهد، ع 88، 30 جانفي 1961.
3. جريدة المجاهد، ع 89، 13 فيفري 1961.
4. جريدة المجاهد، ع 94، 25 أفريل 1961.
5. جريدة المقاومة، 20 ماي 1957.
6. جريدة البصائر، ع 229، 22 جويلية 1955.
7. جريدة البصائر، ع 307، 25 فيفري 1955.
8. جريدة البصائر، ع 314، 15 أفريل 1955.
9. جريدة البصائر، ع 327، 15 جويلية 1955.
10. جريدة العمل، ع 715، تونس، 09 فيفري 1958.
11. جريدة البصائر، ع 304، 04 فيفري 1955.
12. جريدة البصائر، ع 305، 11 فيفري 1955.
13. جريدة البصائر، ع 312، 01 أفريل 1955.
14. جريدة المجاهد، ع 41، 01 ماي 1959.

قائمة المصادر والمراجع

15. جريدة البصائر، ع 292، 05 نوفمبر 1954.
16. جريدة البصائر، ع 308، 04 مارس 1955.
17. جريدة المجاهد، ع 55، 16 نوفمبر 1955.
18. جريدة المقاومة الجزائرية، ع 15، نوفمبر 1956.
19. جريدة المقاومة الجزائرية، ع 03، 03 ديسمبر 1956.
20. جريدة المجاهد، ع 09، 20 - 09 - 1957 جريدة المجاهد، ع 10، 05 سبتمبر 1957.
21. جريدة المجاهد، ع 12، 15.11.1957.
22. جريدة المجاهد، ع 13، 01.12.1957.
23. جريدة المقاومة الجزائرية، ع 08، 11 مارس 1958.
24. جريدة المجاهد، ع 32، 19-11-1958.
25. جريدة المجاهد، ع 14، 15.12.1958.
26. جريدة المجاهد، ع 34، 24 ديسمبر 1958.
27. جريدة المجاهد، ع 48، 10-08-1959.
28. جريدة المجاهد، ع 50، 07-09-1959.
29. جريدة المجاهد، ع 53، 19-10-1959.
30. جريدة المجاهد، ع 60، 25-01-1960.
31. جريدة المجاهد، ع 60، 25-01-1960..
32. جريدة المجاهد، ع 05، 05 سبتمبر 1960.
33. جريدة المجاهد، ع 85، 19-12-1960.
34. جريدة المجاهد، ع 93، 10-04-1961.
35. جريدة المجاهد، ع 97، 05 جوان 1961.
36. جريدة اليوم، 04 11 2000.
37. جريدة المجاهد، ع 05، 05 جانفي 1958.
38. جريدة المجاهد، ع 23، 07 ماي 1958.

الجرائد باللغة الأجنبية:

1. La Dépêche de Constantine, N 16241, 14 Mai 1958.
2. La Dépêche de Constantine, N 16364-04-10-1958.
3. La Dépêche de Constantine, N 16365-05-10-1958.
4. La Dépêche De Constantine, N° 16125, 19/11/1954.
5. Le Monde, 22 Mars 1956.
6. Le Monde, N 4571, 02/10/1959.

الرسائل الجامعية:

1. أعراب مراد، خطة سوستيل لمواجهة الثورة 1955، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.
2. بغداد خلوفي، الحركة العمالية الجزائرية و نشاطها أثناء الثورة التحريرية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، وهران، 2005.
3. بن دارة محمد، الحرب النفسية الفرنسية و رد فعل الثورة الجزائرية 1950-1960، دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية العاشرة، دكتوراه التاريخ المعاصر، الجزائر، 2008.
4. بن زروال جمعة، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
5. بوقريوة لمياء، العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2006.
6. بوهناف يزيد، مشاريع التهدة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.
7. تيتة ليلي، تطور الرأي العام إزاء الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.
8. خميسة مدور، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة، 1965-1962،، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة قسنطينة، 2018.
9. زباني فاتح، مساهمة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في الثورة التحريرية (1954-1962)، شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1، 2016.
10. شتواح حكيم، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة، رسالة ماجستير، تاريخ الثورة الجزائرية،

جامعة الجزائر، 2001.

11. شمبازي محمد، المحتشدات إبان الثورة التحريرية (1954-1962) أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2018.
12. شيبوط سعاد، الحركات المناوئة للثورة التحريرية في الولاية الرابعة (1954 – 1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، 2012.
13. صالح عسول، اللاجئون الجزائريون بتونس و دورهم في الثورة 1956-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
14. عاشور محفوظ، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.
15. عالم مليكة، التنظيم القضائي أثناء الثورة التحريرية (1954-1962)، الولاية الرابعة أنموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 02، 2014.
16. العاييمعمر، مؤتمر طنجة 1958 (دراسة تحليلية تقييمية) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2002.
17. قنانش محمد، النقايبون الجزائريون والمسألة الوطنية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2012.
18. لوصيف موسى، الهجرة الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة ماجستير، جامعة أدرار، 2013.
19. ليتيم عيسى، دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية (1954 – 1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 01، 2016.
20. مريوش أحمد، الحركة الطلابية و دورها في القضية الوطنية و ثورة التحرير 1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2006.
21. عبد القادر نايلي، المصالح الادارية المتخصصة les S.A.S. و استراتيجيات الثورة في مواجهتها 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2012.
22. مقنوش كريم، نشاط بعثتي جبهة التحرير الوطنيبالمغرب و تونس اجتماعيا و ثقافيا، دكتوراه تاريخ في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، 2018.
23. نجا بية، استراتيجيات الثورة في التصدي للمصالح الادارية المتخصصة، S.A.S، 1955-1962،

- أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2015.
24. هاشمي كوثر، الحاكم العام جاك سوستيل والثورة الجزائرية 1955-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة 08 ماي 1945 قلمة، 2016-2017.
25. يعيش محمد، المهاجرون الجزائريون في المغرب الأقصى ودورهم في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1930-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009-2010.

الملتقيات والتقارير:

1. التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة من 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958، منظمة المجاهدين، الأوراس، د.ت.
2. الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، مج 02، ج 03، قصر الأمم من 08 إلى 10 ماي 1984، قطاع الإعلام والثقافة والتكوين.
3. ملتقى الجلفة حول دور الولاية السادسة التاريخية في التصدي للحركات المناوئة من 17-19 جوان 1995.



	شكر وتقدير.
	الإهداء.
أ - ز	مقدمة.
الفصل التمهيدي	
ميلاد جبهة التحرير الوطني من رحم التنظيمات الثورية الجينية وكسب رهان الانطلاقة 1954 - 1956	
09	المبحث الأول : التنظيمات الجينية للثورة الجزائرية.
10	1- تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل.
18	2- اجتماع مجموعة 22 والطريق نحو الساعة الصفر.
23	3- ميلاد جبهة التحرير الوطني.
26	المبحث الثاني: جبهة التحرير الوطني تنظيم فتي بصعوبات وتحديات.
26	1- الاندفاع نحو العمل المسلح وأبرز التحديات.
29	1-1. غياب رموز وطنية وتفكك النواة الأولى لقيادة الثورة.
31	2-1. الضعف العسكري واللوجستيكي.
34	3-1. النكران الداخلي والتبرؤ من الثورة.
45	2-ردود الفعل الفرنسية لوأد الثورة في مهدها.
45	1-2. إعلاميا.
49	2-2. عسكريا.
49	1-2-2. القمع أولى خطوات الإخماد.
51	2-2-2. قانون حالة الطوارئ.
53	3-2. اجتماعيا واقتصاديا.
53	1-3-2. مشروع سوستيل الإصلاحي 1955.
57	2-3-2. الرهان على خلق قوة ثالثة والتفاوض خارج المجموعة المفجرة للثورة.
59	3-3-2. المصالح الإدارية المتخصصة.
64	المبحث الثالث: التمدد السياسي والعسكري وبداية تجسيد سلطة جبهة ت.و. (1954-1956).
64	1-التمدد العسكري للثورة الجزائرية.
64	1-1. التطور العسكري للثورة التحريرية ومحاولة تثبيت جبهة التحرير الوطني عسكريا.

69	2-1. هجومات الشمال القسنطيني وتوسيع نطاق الثورة.
76	3-1. إستراتيجية الثورة في التصدي للمصالح الإدارية المختصة.
79	2- التمدد السياسي شعبيا وحزبيا.
79	2-1. التعبئة الشعبية وكسب رهان الجماهير.
85	2-2. بناء نظام موازي لسلطة الاحتلال.
87	2-3. نجاح الثورة سياسيا والالتفاف حولها.
الفصل الأول التنظيم المؤسسي للثورة الجزائرية وتثبيت سلطة جبهة التحرير الوطني (1956-1958)	
92	المبحث الأول: مؤتمر الصومام وتنظيم الثورة سياسيا وعسكريا.
92	1- الإنعقاد.
92	1-1. ظروف انعقاده..
94	2-1- انعقاد المؤتمر
95	3-1. تمثيل المؤتمر و أشغاله:
96	قرارات المؤتمر و نتائجه. 2-
96	2-1. القرارات و التنظيمات السياسية.
97	2-1-1. المؤسسات الانتقالية للثورة التحريرية: (الهيئات السياسية الأولى للثورة 1956-1958).
97	2-1-2. المجلس الوطني للثورة الجزائرية.
98	2-3-1. لجنة التنسيق والتنفيذ.
100	2-4. خروج لجنة التنسيق و التنفيذ إلى الخارج.
101	2-5. دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة أوت 1957.
103	2-6. لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية : أوت 1957.
105	2-2. القرارات والتنظيمات العسكرية.
109	2-3. القرارات والتنظيمات الجماهيرية.
109	2-3-1. الحركة العمالية (الإتحاد العام للعمال الجزائريين).
113	2-3-2. الحركة الطلابية (الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين
117	2-3-3. الحركة التجارية و المهنية فئة التجار : الاتحاد العام للتجار الجزائريين.
118	2-4-3. الحركة النسوية.
121	المبحث الثاني: تصعيد استعماري وسلطة جبهة التحرير الوطني على المحك 1956-1958.
122	1- لاكوستو توسيع نطاق الحرب في الجزائر.

123	1-1.الرهان العسكري.
128	2-1.اختطاف طائرة الوفد الخارجي.
129	3-1. سياسة العزل الداخلي.
129	1-3-1.المناطق المحرمة أولى خطوات العزل.
130	2-3-1_ المحتشدات ثاني خطوات العزل.
132	4-1.سياسة العزل الخارجي.
136	5-1.استخدام العناصر المناوئة للثورة.
140	2-سياسة الإصلاحات والقوة الثالثة في إستراتيجية لاکوست.
141	1-2.الإصلاحات السياسية-الإدارية.
145	2-2.الإصلاحات الاقتصادية-الاجتماعية.
149	المبحث الثالث: تنامي سلطة جبهة التحرير الوطني في مواجهة السياسة الفرنسية (1956-1958).
149	1- معركة الجزائر... من الريف الى المدينة.
155	2- الصمود في وجه التطويق الداخلي والخارجي.
165	3- دعاية الجبهة تقوض أركان الجيش الفرنسي.
168	4- المعركة الاقتصادية وحرب الاستنزاف.
الفصل الثاني. مؤسسات جبهة التحرير الوطني في مواجهة مشاريع ديغول (1958-1962)	
175	المبحث الأول:الحكومة المؤقتة في مواجهة التحديات الداخلية 1958-1962.
176	1- الحكومة الأولى: الفكرة والتأسيس.
176	1-1 فكرة التأسيس.
178	2-1 ظروف وخلفيات التأسيس.
181	3-1 أهداف التأسيس.
182	4-1 ميلاد الحكومة المؤقتة.
184	5-1 موقف الداخل من تأسيسها.
186	2- مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.
186	1-2- حركة العقيد محمد العموري
189	2-2-اجتماع عقداء الداخل.
191	3-2- - استقالة وزير الخارجية دباغين وشلل الحكومة المؤقتة.
192	4-2- اجتماع العقداء العشرة والاحتكام الى القادة العسكريين.

194	3-الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية و تشكيل الحكومة الثانية.
197	4- تطور الهيئات العسكرية لجيش التحرير الوطني (1960-1962).
197	4-1- نشأة هيئة الأركان العامة.
198	4-2- استقالة هيئة الأركان العامة.
201	5-الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية و تشكيل الحكومة الثالثة.
204	المبحث الثاني: الجمهورية الفرنسية الخامسة في مواجهة سلطة جبهة التحرير الوطني (1958-1962).
204	1- شارل ديغول في السلطة.
205	2- إستراتيجية ديغول تجاه جبهة التحرير الوطني 1958-1962.
205	2-1. الإصلاحات السياسية والإدارية.
208	2-2. المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.
208	2-2-1. مشروع قسنطينة.
210	2-2-2. مشروع سلم الشجعان.
213	2-2-3. مشروع تقرير المصير ومحاولة التطويق على الحكومة المؤقتة.
217	2-2-4. الجزائر جزائرية.
219	3- الإستراتيجية العسكرية للقضاء على الثورة.
228	المبحث الثالث: سلطة جبهة التحرير الوطني في مواجهة السياسة الديغولية.
228	1- تصدي الحكومة المؤقتة للمشاريع الديغولية.
228	1-1 مواجهة مشروع قسنطينة.
230	1-2. رفض مشروع سلم الشجعان.
231	1-3. إفشال المواطنة الفرنسية.
232	1-4. المناورة في مواجهة مشروع تقرير المصير.
234	2- تراص الصفوف وراء الجبهة من خلال مظاهرات 11 ديسمبر 1960.
238	3- صمود جيش التحرير الوطني في مواجهة المخططات العسكرية.
الفصل الثالث.	
نشاط فيدراليات جبهة التحرير الوطني وبسط نفوذها بالخارج (1955-1962)	
246	المبحث الأول: كسب معركة الميتروبول.
246	1. فيدرالية فرنسا التأسيس والتنظيم.
249	1-2. الفيدرالية تحت قيادة عمر بوداود 1957-1962.
250	1-3. تطور هيكلية فيدرالية الجبهة بفرنسا.

251	2. تأطير الجالية الجزائرية.
252	1-2. لجنة المحامين.
253	2-2. لجان الدفاع عن المعتقلين (CDD).
254	3-2. لجنة الصحافة و الإعلام.
255	4-2. لجنة الشؤون الاجتماعية.
257	3. كسب صراع المهاجرين فوق تراب الولاية السابعة.
257	1-3 تأطير طبقة العمال.
260	2-3. هيكلية الطلبة.
264	3-3. مساهمة الجالية في إنجاح إضراب الثمانية أيام.
264	4-3. التعبئة لإنجاح مظاهرات 17 أكتوبر 1961.
266	4. صراع كسب المهاجرين بين جبهة التحرير و الحركة الوطنية الجزائرية: دماء جزائرية على أرض فرنسية.
270	5. المصالح الفرنسية أهداف مشروعة.
273	المبحث الثاني: تمدد جبهة التحرير الوطني في دول الجوار (تونس والمغرب الأقصى).
273	1- تونس.
273	1-1. تشكيل فيدرالية جبهة التحرير الوطني.
275	2-1. التنظيم السياسي- الإداري للفيدرالية.
276	3-1. النشاط الاجتماعي لفيدرالية جبهة التحرير الوطني.
276	1-3-1. مصلحة الشؤون الاجتماعية.
280	4-1. إسهامات الجالية الجزائرية بتونس في دعم الثورة.
281	1-4-1. مساهمة الطلبة الجزائريين بتونس.
282	2-4-1. الدعم العسكري و المالي و التموييني.
285	المغرب الأقصى.
285	1- تأسيس فيدرالية جبهة التحرير الوطني.
287	2-2. النشاط الاجتماعي لفيدرالية جبهة التحرير الوطني.
287	2-1-2. لجنة الشؤون الاجتماعية.
289	3-2. إسهامات الجالية الجزائرية بالمغرب الأقصى في دعم الثورة.
292	المبحث الثالث: دور الهلال الأحمر الجزائري في شرعنة قضية اللاجئين الجزائريين دوليا.
292	1-3. ميلاد منظمة الهلال الأحمر الجزائري.
293	2-3. جهود الهلال الأحمر في نيل الاعتراف بحقوق اللاجئين الجزائريين

الفصل الرابع.	
جهود جبهة التحرير الوطني من التدويل إلى الاستقلال.	
300	المبحث الأول: الحضور الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني وكسب معركة التدويل.
300	1- دبلوماسية جبهة التحرير الوطني على المستوى العربي.
301	1-1. على مستوى دول المغرب العربي.
302	1-1-1. مؤتمر طنجة وانعكاساته على الثورة.
305	2-1-1. مؤتمر تونس (المهدية) 17 -20 جوان 1958.
307	2-1. على مستوى الجامعة العربية.
311	3-1. على مستوى دول المشرق العربي (مصر أنموذحا).
312	1-3-1. الدعم الإعلامي.
313	2-3-1. الدعم العسكري والمادي.
315	3-3-1. الدعم السياسي والدبلوماسي.
318	2. موقع القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الأفروآسيوية.
319	1-2. انعقاد مؤتمر باندونغ 18 – 24 أبريل 1955.
321	2-2. مؤتمر بربوني.
321	3-2. مؤتمر القاهرة.
323	4-2. مؤتمر أكرا.
323	5-2. مؤتمر منروfia.
324	6-2. مؤتمر تونس.
325	7-2. مؤتمر كوناكري.
325	8-2. مؤتمر الدار البيضاء.
326	9-2. مؤتمر القاهرة.
327	3. القضية الجزائرية والأمم المتحدة.
340	المبحث الثاني: المفاوضات – العقبات والنجاحات (1960-1962).
340	1- نظرة عامة عن مفاوضات الحكومة المؤقتة.
340	1-1. محادثات مولان 25-29 جوان 1960.
341	2-1. محادثات لوسارن 20 فيفري 1961.
343	3-1. لقاء ايفيان 20 ماي 1961.
346	4-1. محادثات لوگران 20-28 جويلية 1961.

349	5-1.محادثات لي روس (Les Rousses) 19/11 فيفري 1962.
350	-2 الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.
350	-3 محادثات ايفيان الثانية (07-18 مارس 1962).
353	المبحث الثالث:المرحلة الانتقالية: من وقف إطلاق النار الى استفتاء تقرير المصير.
353	1-تشكيل الهيئة التنفيذية المؤقتة.
353	1-1. صلاحياتها و مهامها.
354	2-1. الهيئة التنفيذية المؤقتة في مواجهة منظمة الجيش السري.
356	-2 مؤتمر طرابلس 27 ماي -04 جوان 1962 و تكريس الافتراق.
362	-3 اجتماع زمورة 25/24 جوان 196.
363	-4 استفتاء 01 جويلية 1962 و تسليم السلطة في الجزائر المستقلة.
366	خاتمة
371	الملاحق
390	قائمة المصادر و المراجع
420	فهرس المحتويات

عنوان الأطروحة: تصاعد مؤسسات الثورة الجزائرية وبداية ظهور سلطة جبهة التحرير الوطني 1954-1962.

الملخص:

شكل ميلاد جبهة التحرير الوطني تجربة جديدة ونوعية في تاريخ الحركة الوطنية عموما والتيار الاستقلالي خصوصا، ذلك أنها سعت منذ تفجيرها للثورة 1954 إلى فرض سلطتها عبر ما استحدثته من مؤسسات مختلفة داخليا وخارجيا صبت كلها في إطار القضاء على الاستعمار واسترجاع حق الشعب في تقرير مصيره وممارسة سيادته على أرضه عبر القيادة التي اختارها ممثلة له، وقد كسبت جبهة التحرير الوطني الشرعية الشعبية منذ الفاتح من نوفمبر 1954 من خلال مشروعها الثوري الذي استطاعت تجسيده متجاوزة في ذلك كل التحديات والعقبات. هذا المشروع الذي التفت حوله مختلف فئات وشرائح الشعب الجزائري ليُتوج ذلك باعتراف دولي فانتصرت انتصارا باهرا داخليا وخارجيا وعلى جميع الأصعدة.

Thesis the : The Growth of the Algerian Revolution's Institutions and the Rise of National Liberation Front's Authority 1954-1962.

Abstract

The appearance of the National Liberation Front represented a new and a qualitative vent in the history of the national movement in general and the independent movement in particular, because it sought, since its outbreak of the 1954 revolution, to impose its authority through the various institutions it created internally and externally, all of which aimed to the eliminate colonialism and restoring the people's right to self-determination and impose their sovereignty on their land through the leadership that their representative chose . The National Liberation Front gained popular legitimacy since the 1st of November 1954 through its revolutionary project, which was able to establish, overcoming all challenges and obstacles. This project, around which the various groups and categories of the Algerian people gathered, was crowned with international recognition, and it won a resounding victory internally and externally at all levels.

Le thème : L'essor des institutions de la révolution algérienne et le début du développement de l'autorité du Front de libération nationale 1954-1962

Résumé

La naissance du front de libération nationale a permis une nouvelle expérience qualitative dans l'histoire du mouvement en général et en particulier le mouvement indépendantiste, ainsi dès le déclenchement de la révolution le front national a tenté d'imposer son autorité sur les différentes institutions qu'il a créés, à l'intérieur et à l'extérieur du pays, visant toutes à l'élimination du colonialisme, la restauration du droit du peuple à l'autodétermination et à l'exercice de sa souveraineté sur son territoire, grâce à la direction qu'il a choisi comme son représentant. En effet, le front de libération nationale a acquis la légitimité populaire depuis le 1er novembre à travers son projet révolutionnaire qu'il a pu incarner en surmontant tous les défis et les obstacles, ce projet autour duquel s'est tournée les différentes catégories du peuple algérien. pour couronner tout cela par une reconnaissance internationale, donc, il a remporté une brillante victoire à l'intérieur et à l'extérieur dans tous les domaines et sur tous les niveaux.